

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على
الصمود في ظل التباعد



إبريل
٢٠٢٤

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد العالمي

تعافٍ مطرد لكنه بطيء:
القدرة على الصمود في ظل التباعد



إبريل
٢٠٢٤

©2024 International Monetary Fund

الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠٢٤

الغلاف والتصميم: قسم الحلول المبتكرة في إدارة الخدمات المؤسسية
والمنشآت، صندوق النقد الدولي

الجمع التصويري: شركة Absolute Service, Inc.; and AGS, An RR Donnelley Company

Cataloging-in-Publication Data

IMF Library

Names: International Monetary Fund.

Title: World economic outlook (International Monetary Fund)

Other titles: WEO | Occasional paper (International Monetary Fund) | World economic and financial surveys.

Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 1980- | Semiannual | Some issues also have thematic titles. | Began with issue for May 1980. | 1981-1984: Occasional paper / International Monetary Fund, 0251-6365 | 1986-: World economic and financial surveys, 0256-6877.

Identifiers: ISSN 0256-6877 (print) | ISSN 1564-5215 (online)

Subjects: LCSH: Economic development—Periodicals. | International economic relations—Periodicals. | Debts, External—Periodicals. | Balance of payments—Periodicals. | International finance—Periodicals. | Economic forecasting—Periodicals.

Classification: LCC HC10.W79

HC10.80

ISBN 979-8-40025-589-2 (English Paper)

979-8-40025-715-5 (Arabic Paper)

979-8-40025-740-7 (Arabic Web PDF)

إخلاء المسؤولية: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي هو دراسة استقصائية من إعداد خبراء الصندوق وتنشر مرتين سنوياً، في الربيع والخريف. وهذا التقرير من إعداد خبراء الصندوق وقد أفاد من تعليقات واقتراحات المديرين التنفيذيين في أعقاب مناقشتهم للتقرير في ٣ إبريل ٢٠٢٤. والآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر المديرين التنفيذيين في الصندوق أو السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الصيغة المقترحة عند الاقتباس: صندوق النقد الدولي - ٢٠٢٤. آفاق الاقتصاد العالمي - تعاف مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد. واشنطن العاصمة، إبريل.

Publication orders may be placed online, by fax, or through the mail:

International Monetary Fund, Publication Services

P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, USA

Tel.: (202) 623-7430 Fax: (202) 623-7201

E-mail: publications@imf.org

www.bookstore.imf.org

www.elibrary.imf.org

ح

الافتراضات والأعراف المتبعة

ي

مزيد من المعلومات

ك

البيانات

ل

تمهيد

م

تقديم

ن

ملخص واف

١

الفصل ١: الآفاق والسياسات العالمية

١

تباطؤ معدل التضخم في ظل الصلابة الاقتصادية

٧

الآفاق الاقتصادية: نمو مطرد وتراجع معدل التضخم

١٦

المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد: متوازنة بوجه عام

١٩

اتساق عالمي حول تقييم المخاطر في تنبؤات آفاق الاقتصاد العالمي

٢٠

السياسات: من مكافحة التضخم إلى إعادة بناء مخزون الترسانة المالية

٢٤

الإطار ١-١: التشرذم يؤثر سلباً على التجارة الدولية

٢٥

الإطار ٢-١: تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

٢٩

تقرير خاص عن السلع الأولية: تطور الأسواق وقوة الأسعار

٤١

المراجع

٤٣

الفصل ٢: هل تشعر بوطأتها؟ تتبع آثار السياسة النقدية من خلال أسواق الإسكان

٤٣

مقدمة

٤٥

التشديد النقدي والعقارات: السياق وحقائق مبسطة

٤٧

قنوات انتقال آثار السياسة النقدية عبر الإسكان

٤٩

تفاوت هائل بين قنوات الإسكان عبر البلدان

٥٥

تراجع محتمل في قنوات الإسكان عبر بلدان عديدة

٥٧

انعكاسات السياسات

٥٨

الإطار ٢-١: انتقال آثار السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة في أوروبا

٦٠

الإطار ٢-٢: السياسة النقدية وأسواق العقارات في الصين

٦١

المراجع

٦٥

الفصل ٣: تباطؤ النمو العالمي متوسط المدى: ما المطلوب لتغيير اتجاه التيار؟

٦٥

مقدمة

٦٧

الرؤى المستقاة من التنبؤات على المدى المتوسط

٦٨

كيف وصلنا إلى هذه المرحلة؟

٧٥

إلى أين يتجه النمو؟

٧٧

الاستنتاجات والتوصيات على صعيد السياسات

٧٩

الإطار ٣-١: كفاءة توزيع الموارد: المفهوم والأمثلة والقياس

٨٠

الإطار ٣-٢: الانعكاسات التوزيعية لتوقعات النمو على المدى المتوسط

٨٢

الإطار ٣-٣: التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على الإنتاجية وأسواق العمل على مستوى العالم

٨٤

المراجع

الفصل ٤: تبادل الأدوار: التداعيات الحقيقية من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين

٨٧	مقدمة
٨٧	الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين في الاقتصاد العالمي
٩٠	التداعيات الكلية على المدى القصير
٩٣	التداعيات من التجارة وسلاسل القيمة العالمية
٩٥	هل يمكن للأسواق الصاعدة الأخرى في مجموعة العشرين دعم النمو العالمي؟
١٠١	الاستنتاجات والانعكاسات على السياسات
١٠٢	الإطار ٤-١: السياسات الصناعية في الأسواق الصاعدة: قديما وحديثا
١٠٤	الإطار ٤-٢: تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين ولغز التوزيع
١٠٥	الإطار ٤-٣: التداعيات من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين إلى إفريقيا جنوب الصحراء
١٠٦	المراجع
١٠٧	

الملحق الإحصائي

١١١	الافتراضات
١١١	ما الجديد
١١٢	البيانات والأعراف المتبعة
١١٣	الملاحظات القطرية
١١٥	تصنيف البلدان
١١٥	الخصائص العامة للمجموعات وتكوينها وفقا لتصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
	الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢٢
١١٧	الجدول باء - الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية
١١٨	الجدول جيم - الاتحاد الأوروبي
١١٨	الجدول دال - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير
١١٩	الجدول هاء - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل
١٢٠	الجدول واو - الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات
١٢٢	جدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية
١٢٣	الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي استندت إليها التوقعات بشأن بعض الاقتصادات المختارة
١٣٣	قائمة بالجدول
١٣٧	الناتج (الجدول ألف ١ - ألف ٤)
١٣٨	التضخم (الجدول ألف ٥ - ألف ٧)
١٤٥	السياسات المالية (الجدول ألف ٨)
١٥٠	التجارة الخارجية (الجدول ألف ٩)
١٥١	معاملات الحساب الجاري (الجدول ألف ١٠ - ألف ١٢)
١٥٣	ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي (الجدول ألف ١٣)
١٦٠	تدفق الأموال (الجدول ألف ١٤)
١٦٤	السيناريو الأساسي للمدى المتوسط (الجدول ألف ١٥)
١٦٧	

آفاق الاقتصاد العالمي، موضوعات مختارة

مناقشة المجلس التنفيذي للآفاق المتوقعة، إبريل ٢٠٢٤

الجدول

١٠	الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي
١٢	الجدول ١-٢: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق
٢٦	الجدول ١-٢-١: دفعة التنشيط المالي مقارنة بالسيناريو الأساسي
١٠٠	الجدول ٤-١: قطاعات في اقتصادات مجموعة العشرين تعاني أكبر تداعيات التوظيف

٣٥	جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٣٦	جدول المرفق ٢-١-١: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٣٧	جدول المرفق ٣-١-١: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٣٨	جدول المرفق ٤-١-١: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٣٩	جدول المرفق ٥-١-١: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة
٤٠	جدول المرفق ٦-١-١: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي

الأشكال البيانية

٢	الشكل البياني ١-١: التضخم العالمي يتراجع مع نمو الناتج
٢	الشكل البياني ٢-١: الأداء في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مقارنة بالتوقعات وقت أزمة تكلفة المعيشة
٣	الشكل البياني ٣-١: العمالة من مواليد الداخل ومواليد الخارج في قوة العمل
٣	الشكل البياني ٤-١: ضغوط سلاسل الإمداد والتوترات في البحر الأحمر
٤	الشكل البياني ٥-١: سعر الطاقة والمعروض النفطي في العالم
٤	الشكل البياني ٦-١: تراجع توقعات التضخم في الأجل القريب
٥	الشكل البياني ٧-١: هدوء سوق العمل
٥	الشكل البياني ٨-١: تفكيك عناصر محركات التضخم
٦	الشكل البياني ٩-١: التشديد النقدي: الاسمي والحقيقي
٧	الشكل البياني ١٠-١: المدخرات من فترة الجائحة: تتراجع
٧	الشكل البياني ١١-١: فروق العائد على السندات السيادية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٨	الشكل البياني ١٢-١: ارتفاع مستويات الديون والعجز
٨	الشكل البياني ١٣-١: توقعات السياسة النقدية وسياسة المالية العامة
٩	الشكل البياني ١٤-١: آفاق النمو: مستقرة بوجه عام
١٣	الشكل البياني ١٥-١: آفاق التضخم: تتراجع
١٤	الشكل البياني ١٦-١: التضخم أقرب إلى المستهدف
١٤	الشكل البياني ١٧-١: آفاق التجارة العالمية: مستقرة
١٥	الشكل البياني ١٨-١: وضع الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي
١٥	الشكل البياني ١٩-١: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي العالمي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي العالمي
١٦	الشكل البياني ٢٠-١: المخاطر الجغرافية-السياسية وأسعار النفط
١٧	الشكل البياني ٢١-١: التصحيح المالي الأشد حدة من المتوقع في منطقة اليورو، ٢٠١٠ - ٢٠١٥
١٨	الشكل البياني ٢٢-١: الثقة في الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية
١٩	الشكل البياني ٢٣-١: أداء الذكاء الاصطناعي في المهام البشرية
٢١	الشكل البياني ٢٤-١: التصحيح المالي متوسط الأجل
٢٢	الشكل البياني ٢٥-١: القوى المحركة لتصنيفات الديون السيادية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢٤	الشكل البياني ١-١-١: التشرذم يؤثر سلبا على التجارة
٢٥	الشكل البياني ١-٢-١: توزيع أوجه عدم اليقين في التنبؤات حول نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي وتوقعات التضخم

- ٢٧ الشكل البياني ١-٢-٢: تأثير السيناريوهات على مستوى إجمالي الناتج المحلي والتضخم الكلي
- ٢٩ الشكل البياني ١-١-١: تطورات أسواق السلع الأولية
- ٣٠ الشكل البياني ١-١-٢: تقلب أسعار السلع الأولية
- ٣١ الشكل البياني ١-١-٣: مؤشر هرفندال-هيرشمان حسب السلعة الأولية، ٢٠٢١
- ٣٢ الشكل البياني ١-١-٤: العوامل المشتركة مقابل العوامل المنفردة في العرض والطلب على السلع الأولية
- ٣٣ الشكل البياني ١-١-٥: استجابات العرض والطلب التراكمية لزيادة في الأسعار بنسبة ١٪
- ٤٥ الشكل البياني ٢-١: أسعار الفائدة الاسمية في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة
- ٤٦ الشكل البياني ٢-٢: الأسعار الاسمية للمساكن في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة
- ٤٦ الشكل البياني ٢-٣: أسعار العقارات التجارية
- ٤٧ الشكل البياني ٢-٤: التغيير في أسعار المساكن والاستهلاك خلال دورة تشديد ما بعد الجائحة
- ٤٧ الشكل البياني ٢-٥: قنوات انتقال آثار السياسة النقدية عبر الإسكان
- ٤٩ الشكل البياني ٢-٦: عدم تجانس خصائص أسواق التمويل العقاري
- ٥٠ الشكل البياني ٢-٧: تفاوت آثار السياسة النقدية بناء على خصائص أسواق القروض العقارية
- الشكل البياني ٢-٨: تفاوت آثار السياسة النقدية على الاستهلاك بناء على أنصبة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة الثابتة
- ٥١
- ٥٢ الشكل البياني ٢-٩: تأثير السياسة النقدية على الاستهلاك
- ٥٣ الشكل البياني ٢-١٠: تفاوت آثار السياسة النقدية بناء على خصائص أسواق الإسكان المحلية
- ٥٤ الشكل البياني ٢-١١: تفاوت آثار السياسة النقدية على أسعار المساكن بناء على قيود العرض
- ٥٥ الشكل البياني ٢-١٢: عدم تجانس آليات انتقال أثر السياسة النقدية
- ٥٦ الشكل البياني ٢-١٣: التغييرات في نصيب القروض العقارية ذات أسعار الفائدة الثابتة
- ٥٦ الشكل البياني ٢-١٤: التغييرات في آليات انتقال آثار السياسة النقدية
- ٥٨ الشكل البياني ٢-١-١: انتقال آثار السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة المصرفية مع الوقت
- الشكل البياني ٢-١-٢: انتقال آثار السياسة النقدية ونصيب الأسر الحاصلة على قروض عقارية (٢٠٢١-٢٠٢٣)
- ٥٩ الشكل البياني ٢-١-٣: التغييرات في تكلفة خدمة القروض العقارية عقب رفع البنك المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة
- ٦٠ الشكل البياني ٢-١-٤: الصين: أسعار الفائدة السوقية قصيرة الأجل ونمو أسعار المساكن
- ٦٦ الشكل البياني ٣-١: توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للخمس سنوات التالية، ٢٠٢٩-٢٠٢٠
- الشكل البياني ٣-٢: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للخمس سنوات التالية حسب البلد: إبريل ٢٠٠٨ مقابل إبريل ٢٠٢٤
- ٦٧
- الشكل البياني ٣-٣: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للخمس سنوات التالية حسب المناطق، ٢٠٠٨، ٢٠١٩، و٢٠٢٤
- ٦٧
- ٦٨ الشكل البياني ٣-٤: مساهمة عناصر نمو إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٥-٢٠٢٣
- ٦٩ الشكل البياني ٣-٥: تباطؤ نمو السكان في سن العمل، ٢٠٠٨ مقابل ٢٠٢١
- ٦٩ الشكل البياني ٣-٦: تقسيم التغيير في معدل المشاركة في القوى العاملة، ٢٠٠٨-٢٠٢١
- ٧٠ الشكل البياني ٣-٧: السياسات والمشاركة في القوى العاملة حسب نوع الجنس والعمر
- ٧٠ الشكل البياني ٣-٨: استثمار الشركات الحقيقي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- ٧١ الشكل البياني ٣-٩: صافي معدلات الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة

- الشكل البياني ٣-١٠: مساهمة المحددات على مستوى الشركات وعلى المستوى الكلي في التغيرات في معدل الاستثمار منذ عام ٢٠٠٨
- ٧١
- الشكل البياني ٣-١١: مساهمة كفاءة توزيع الموارد في النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ٢٠١٩-٢٠٠٠
- ٧٢
- الشكل البياني ٣-١٢: مساهمة كفاءة توزيع الموارد في النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ٢٠١٩-٢٠٠٠
- ٧٣
- الشكل البياني ٣-١٣: خسائر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج نتيجة سوء توزيع الموارد، حسب نوع القطاع، ٢٠١٩
- ٧٣
- الشكل البياني ٣-١٤: تفاوت إنتاجية الشركات، ٢٠١٩-٢٠٠٠
- ٧٤
- الشكل البياني ٣-١٥: كفاءة التوزيع الهيكلي والسياسات ذات الصلة عبر البلدان
- ٧٤
- الشكل البياني ٣-١٦: توقعات نمو فرص العمل الممكنة على المدى المتوسط
- ٧٥
- الشكل البياني ٣-١٧: تأثير العوامل المختلفة على النمو العالمي متوسط الأجل
- ٧٦
- الشكل البياني ٣-١٨: تقارب إجمالي الناتج المحلي بين البلدان، ٢٠٢٨-٢٠٠٠
- ٨٠
- الشكل البياني ٣-٢-٢: عدم المساواة على مستوى العالم، ١٩٩٥-٢٠٢٨
- ٨٠
- الشكل البياني ٣-٢-٣: محركات نمو إجمالي الناتج المحلي والرفاهية قبل وبعد جائحة كوفيد-١٩
- ٨١
- الشكل البياني ٣-٣-١: نسب الوظائف حسب درجة تعرضها لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتكاملها معها
- ٨٢
- الشكل البياني ٣-٣-٢: تأثير الذكاء الاصطناعي على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والناتج في المملكة المتحدة
- ٨٣
- الشكل البياني ٤-١: نمو إجمالي الناتج المحلي في السنوات الخمس المقبلة
- ٨٨
- الشكل البياني ٤-٢: الارتباط بين الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين من حيث مفاجآت النمو المتفردة
- ٨٨
- الشكل البياني ٤-٣: التأثير المتزايد للأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين في التجارة والاستثمار
- ٩٠
- الشكل البياني ٤-٤: التكامل المالي بين الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين
- ٩١
- الشكل البياني ٤-٥: وجود الأسواق الصاعدة من مجموعة العشرين في سلاسل القيمة العالمية والسلع الأولية يمكن أن يزيد التداعيات
- ٩٢
- الشكل البياني ٤-٦: النمو في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين يصبح أقل تقلبا ومدفوعا بشكل أقل بالصدمات الخارجية
- ٩٣
- الشكل البياني ٤-٧: التداعيات الكلية من بلدان مجموعة العشرين
- ٩٤
- الشكل البياني ٤-٨: تداعيات النمو من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين حسب المنطقة
- ٩٥
- الشكل البياني ٤-٩: التداعيات على مستوى الشركات
- ٩٦
- الشكل البياني ٤-١٠: تأثير التداعيات على إجمالي الناتج المحلي حسب الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين
- ٩٧
- الشكل البياني ٤-١١: التغيرات في القيمة المضافة والأسعار على مستوى القطاعات
- ٩٩
- الشكل البياني ٤-١٢: ما التأثير العالمي لسيناريو تجاوز التوقعات للأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؟
- ١٠٢
- الشكل البياني ٤-١-١: زيادة إعانات الدعم المحلي وتأثيرها على الصادرات
- ١٠٤
- الشكل البياني ٤-٢-١: تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الصاعدة: إعادة النظر في لغز التخصيص
- ١٠٥
- الشكل البياني ٤-٣-١: دور الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين في إفريقيا جنوب الصحراء
- ١٠٦

الافتراضات والأعراف المتبعة

أُعتمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. فمن المفترض أن أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ظلت ثابتة عند مستوياتها المتوسطة خلال الفترة من ٣٠ يناير ٢٠٢٤ إلى ٢٧ فبراير ٢٠٢٤، باستثناء تلك المتعلقة بالعملات المشاركة في آلية سعر الصرف الأوروبية الثانية، والتي يُفترض أنها ظلت ثابتة بالقيمة الاسمية قياساً إلى اليورو؛ وأن السلطات الوطنية ستواصل تطبيق سياساتها القائمة (راجع الإطار ألف في الملحق الإحصائي للاطلاع على الافتراضات المحددة بشأن سياسات المالية العامة والسياسات النقدية لاقتصادات مختارة)؛ وأن متوسط سعر النفط سيكون ٧٨,٦١ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٤ و٧٣,٦٨ دولاراً للبرميل في ٢٠٢٥؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ٥,٢٪ في ٢٠٢٤ و٤,١٪ في ٢٠٢٥ في الولايات المتحدة، و٣,٥٪ في ٢٠٢٤ و٢,٦٪ في ٢٠٢٥ في منطقة اليورو، و٠,٠٪ في ٢٠٢٤ و٠,١٪ في ٢٠٢٥ في اليابان؛ وأن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٤,١٪ في ٢٠٢٤ و٣,٧٪ في ٢٠٢٥ في الولايات المتحدة، و٢,٥٪ في ٢٠٢٤ و٢,٦٪ في ٢٠٢٥ في منطقة اليورو، و١,٠٪ في ٢٠٢٤ و١,١٪ في ٢٠٢٥ في اليابان. وهذه بالطبع افتراضات لأغراض التحليل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي يمكن أن تنطوي عليه التوقعات على أي حال. وتستند هذه التقديرات والتوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتاحة حتى ١ إبريل ٢٠٢٤.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في كل أجزاء تقرير آفاق الاقتصاد العالمي:

- . . . للإشارة إلى عدم توافر البيانات أو عدم انطباقها؛
- – فيما بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٣-٢٠٢٤ أو يناير- يونيو، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛
- / بين السنوات أو الشهور (٢٠٢٣/٢٠٢٤، على سبيل المثال) للإشارة إلى السنة المالية.
- "مليار" تعني ألف مليون؛ و"تريليون" تعني ألف مليار.
- "نقاط الأساس" تشير إلى نقطة مئوية (مثلاً، ٢٥ نقطة أساس تعادل ربع نقطة مئوية).
- وتشير البيانات المذكورة إلى السنوات التقويمية، فيما عدا في حالة عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (واو) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات إبلاغ استثنائية لبيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة لكل بلد.
- وبالنسبة لبعض البلدان، تستند الأرقام المسجلة لعام ٢٠٢٣ وما قبله إلى التقديرات وليس النتائج الفعلية. ويرجى الرجوع إلى الجدول (زاي) في الملحق الإحصائي الذي يحتوي على قائمة بأخر النتائج الفعلية للمؤشرات في الحسابات القومية والأسعار ومؤشرات مالية الحكومة وميزان المدفوعات في كل بلد.
- ما الجديد في هذه المطبوعة:
- تُستبعد التوقعات بشأن قطاع المالية العامة في إكوادور عن الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٩ من النشر بسبب المناقشات الجارية بشأن البرنامج.
- نُقلَت فبييت نام من مجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل وأضيفت إلى مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل.
- كانت بيانات الضفة الغربية وغزة للفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٣ تُستبعد في السابق من النشر إلى حين إدخال التعديلات المنهجية على السلاسل الزمنية الإحصائية وهي مُدرجة الآن. وتُستبعد التوقعات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٩ من النشر في ظل الدرجة العالية غير العادية من عدم اليقين.

وتتبع الأعراف التالية في الجداول والأشكال البيانية:

- الإشارة في الجداول والأشكال البيانية في هذا التقرير إلى أن المصدر هو "حسابات خبراء صندوق النقد الدولي" أو "تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي" تعني أن البيانات مأخوذة من قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي".
- عندما لا تدرج البلدان بترتيب الحروف الأبجدية باللغة الإنجليزية، فإنها ترتب حسب حجمها الاقتصادي.
- ترجع الفروق الطفيفة بين مجموع مفردات الأرقام والمجاميع الكلية إلى عملية التقريب.
- ويتضمن التقرير بيانات مجمعة لمجموعات البلدان المختلفة حسب خصائصها الاقتصادية أو الإقليم التابعة له. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن البيانات المجمعة لأي مجموعة قُطرية تمثل حسابات تستند إلى ٩٠٪ أو أكثر من البيانات المرجحة لهذه المجموعة.
- ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا أي من المعلومات الأخرى المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا التقرير على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.
- ولا يشير مصطلح "بلد" و"اقتصاد"، حسب استخدامه في هذا التقرير، في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. ويشمل هذا المصطلح أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.

التصحیحات والتنقیحات

يقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات والتحليلات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء نشر المطبوعة. وتبذل قصارى الجهود للتأكد من حداثة ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تُدرج التصحيحات والتنقيحات في الطباعات الرقمية المتاحة من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت، وفي مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (راجع أدناه). ويمكن الاطلاع على قائمة بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية.

الطباعات المطبوعة والرقمية

النسخ المطبوعة

يمكن طلب النسخ المطبوعة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مكتبة بيع مطبوعات الصندوق عن طريق الرابط التالي:
imfbk.st/540746.

النسخ الرقمية

تتيح مكتبة صندوق النقد الدولي إلكترونية عدة طباعات رقمية من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بما في ذلك صيغ ePub و enhanced PDF و HTML في العنوان التالي: <http://www.elibrary.imf.org/APR24WEO>.

ويمكن تنزيل نسخة مجانية بصيغة PDF من التقرير ومجموعات البيانات لكل الرسوم البيانية المدرجة فيه من موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت في العنوان التالي: (www.imf.org/publications/weo)، أو مسح رمز الاستجابة السريعة أدناه للدخول مباشرة إلى صفحة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على شبكة الإنترنت:



حقوق النشر وإعادة الاستخدام

المعلومات المتعلقة بشروط إعادة استخدام محتويات هذه المطبوعة متاحة في العنوان التالي: www.imf.org/external/terms.htm.

يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذه النسخة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في موقع مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وموقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويصاحب الطبعة المتاحة على الموقع الإلكتروني مجموعة بيانات مستمدة من قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، وهي أكبر من المجموعة الواردة في التقرير نفسه وتتألف من ملفات تضم سلاسل البيانات التي يتكرر طلب القراء عليها. ويمكن تنزيل هذه الملفات إلكترونياً لاستخدامها في مجموعة متنوعة من البرامجيات.

ويقوم خبراء الصندوق بإعداد البيانات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أثناء دراسات آفاق الاقتصاد العالمي. وتستند البيانات التاريخية والتوقعات إلى المعلومات التي يجمعها الاقتصاديون المختصون بحالات البلدان في سياق البعثات التي يوفدون فيها إلى البلدان الأعضاء في الصندوق ومن خلال تحليلاتهم المستمرة لتطورات الأوضاع في كل بلد. وتخضع البيانات التاريخية للتحديث على أساس مستمر، كلما توافرت معلومات إضافية، وغالباً ما يجري تصحيح الانقطاعات الهيكلية في البيانات عن طريق ربط سلاسل البيانات وغير ذلك من طرق للحصول على سلاسل بيانات تتميز بالسلاسة. وتظل تقديرات خبراء الصندوق بمثابة بدائل لسلاسل البيانات التاريخية في حالة عدم توافر المعلومات الكاملة. ولذلك، قد تختلف بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عن سواه من مصادر البيانات الرسمية، بما في ذلك تقرير «الإحصاءات المالية الدولية» الذي يصدره الصندوق.

وتُعرض البيانات والبيانات الوصفية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي «كما هي» و«لدى توافرها» وتبذل قصارى الجهود للتأكد، دونما ضمان، من حداثة ودقتها واكتمالها. ولدى اكتشاف أي أخطاء، تتضافر الجهود لتصحيحها على النحو الملائم والممكن. وتدرج التصحيحات والتنقيحات المدخلة على المطبوعة بعد نشرها في الطباعات الإلكترونية المتاحة من مكتبة صندوق النقد الدولي الإلكترونية (www.elibrary.imf.org) وفي موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الإنترنت (www.imf.org). ويمكن الاطلاع على قائمة تفصيلية بالتغييرات الجوهرية في جداول محتويات الطباعات الإلكترونية. وللإطلاع على تفاصيل شروط استخدام قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني «حقوق النشر والاستخدام» في العنوان التالي: (www.imf.org/external/terms.htm). ويرجى إرسال أي استفسارات حول محتوى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وقاعدة بياناته بالبريد العادي أو الفاكس أو من خلال منبر النقاش على شبكة الإنترنت (لا تقبل الاستفسارات الهاتفية):

World Economic Studies Division
Research Department
International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, DC 20431, USA

عنوان منبر النقاش على شبكة الإنترنت: www.imf.org/weoforum

تشكل التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي جزءاً لا يتجزأ من رقابة صندوق النقد الدولي المتعلقة بالتطورات والسياسات الاقتصادية في بلدانه الأعضاء، وكذلك التطورات في الأسواق المالية الدولية والنظام الاقتصادي العالمي. ويأتي استقصاء الآفاق المستقبلية والسياسات نتاجاً لعملية مراجعة شاملة لتطورات الاقتصاد العالمي تجريها إدارات الصندوق، وتستند بالدرجة الأولى إلى المعلومات التي يقوم بجمعها خبراءه من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء. وتتولى إجراء هذه المشاورات على وجه الخصوص إدارات المناطق الجغرافية في الصندوق - وهي الإدارة الإفريقية، وإدارة آسيا والمحيط الهادئ، والإدارة الأوروبية، وإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وإدارة نصف الكرة الغربي - بالاشتراك مع إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة، وإدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، وإدارة شؤون المالية العامة.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير في إدارة البحوث وفق التوجيهات العامة للسيد بيير-أوليفيه غورينشا، المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث. وتولى إدارة المشروع السيدة بيتيا كويفا بروكس، نائب مدير إدارة البحوث، والسيد دانييل لي، رئيس قسم بإدارة البحوث. وأشرف عاقب أسلم، رئيس قسم في إدارة البحوث ورئيس فرقة عمل الصندوق المعنية بالتداعيات، على إعداد الفصل الرابع.

والمساهمون الأساسيون في هذا التقرير هم هاني عبد اللطيف، وهيبوليت باليما، ونيينا بيلجانوفيسكا، ومهدي بن عطية الأندلسي، وأليسيا دي ستيفاني، وأندريس مارتين فرنانديس، ونيكولاس فرنانديز-أرياس، وعاشق حبيب، وتوه كوان، ونان لي، وكيارا ماغي، وروي مانو، وديريك موير، وألبرتو موسو، وجون-مارك ناتال، وضياء نور الدين، وسيدريك أوكو، وكارولينا أوسوريو بويترون، وغالب كمال أوزان، وأندريا بيسكاتوري، وأدينا بوبيسكو، وأندريا برسيتيرو، وألكسندر سولاكي، وروبرت زيميك. ومن المساهمين الآخرين مريم عبده، وغافين أسدوريان، وجاريد بيبي، وكريستيان بوغمانز، ولويس برانداو-ماركيه، وأريادني تشيكو دي لوس سانتوس، ويانيف كوهين، وشان تشن، وغابرييلا كوغات، وإدواردو إسبوني ديان، ووينشوان دونغ، وأنغيليا إسبيريتو، وريببكا أياسو، وبيدرو دي باروس غاغلياردو، ومايكل قوت شالك، وزيان هان، وكارلوس فان هومبيك، وكيكو هونجو، وهنري هويل، وأمير كيرماني، وكامارا كيد، وإدوارد لوريتو، وجونجين لي، وويلي لين، وجيسبر ليندى، وباري ليو، وإستيل شوا ليو، وتشاومينغ ميه، وهورهيه ألبيرتو ميراندا بينتو، وفلوريان ميش، وبراتشي ميشرا، وكارلوس موراليس، وجوزيف موسى، وسينثيا نيانشاما نياكري، وإيموري أوكس، وميني بارك، وماناسا باتنام، ومانويل بيريز-أرشيل، وإلسي بارتسيغال، وإيفان بيتريلا، وكلاريتا فيليبس، ورافاييل بورتيو، وإيرفين بريفتي، وإفجينيا بوغاتشيفا، وتيانتشو كي، وشريهاري راماشاندر، ودانييلا روخاس، ولورانزو روتونو، وميشيل روتا، ومارتن شتومر، ومارينا تافاريس، ونيكولاس تونغ، وبيتيا توبالوفا، وبابلو فيغا أوليفاريس، وأيزاك وارين، ويارو زو، وجيانلوكا يونغ، ودينيز زاو، وجياكي زاو، وكانران زينغ، وديان تشي، وليانغ ليانغ جو.

وتولت جيما روز ديان من إدارة التواصل قيادة فريق تحرير هذا التقرير، بدعم في مجالي الإنتاج والتحرير من مايكل هاروب، وقدم مساعدة إضافية كل من لوسي سكوت موراليس، وجيمس أنوين، ونانسي موريسون، وشركة Grauel Group، ومؤسسة Absolute Service, Inc.

وقد أفاد هذا التحليل من التعليقات والمقترحات من الخبراء في إدارات الصندوق الأخرى، وكذلك من المديرين التنفيذيين بعد مناقشتهم للتقرير في ٣ إبريل ٢٠٢٤. غير أن التقديرات والتوقعات الواردة في التقرير والاعتبارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية هي من إعداد خبراء الصندوق وينبغي ألا تنسب إلى المديرين التنفيذيين أو إلى السلطات الوطنية التي يمثلونها.

الاقتصاد العالمي لا يزال قادرا على الصمود برغم تفاوت النمو، والتحديات تلوح في الأفق

لا يزال الاقتصاد العالمي قادرا على الصمود بشكل ملموس، مع استمرار النمو بصورة مطردة في ظل تراجع التضخم إلى مستوياته المستهدفة. ولقد كانت الرحلة حافلة بالأحداث، بدءا من الانقطاعات في سلاسل الإمداد في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، والحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا التي أطلقت العنان لأزمة عالمية في الطاقة والغذاء، وزيادة هائلة في معدلات التضخم وما تلاها من تشديد متزامن للسياسات النقدية على مستوى العالم.

إلا أنه على الرغم من كثرة التوقعات القاتمة، فقد تجنب العالم الدخول في حالة ركود، وأثبت الجهاز المصرفي قدرة كبيرة على الصمود، ولم تتعرض اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى لحالات توقف مفاجئة. وعلاوة على ذلك، فإن ارتفاع معدلات التضخم — برغم حدته وما اقترن به من أزمة في تكلفة المعيشة — لم يتسبب في دوامة من الارتفاعات المتعاقبة في الأجور والأسعار خارجة عن نطاق السيطرة (راجع عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وبدلا من ذلك، فبمجرد أن ارتفعت معدلات التضخم العالمي، حتى بدأت اتجاهها نحو الانخفاض بنفس الوتيرة. وفي نهاية عام ٢٠٢٢، بلغ النمو العالمي أدنى مستوياته، على أساس سنوي مقارنة، مسجلا ٢,٣٪، عقب وصول وسيط التضخم الكلي إلى ذروته بنسبة ٩,٤٪ بفترة قصيرة. ووفقا لأحدث توقعاتنا، سيستمر النمو بصورة مطردة في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ في حدود ٣,٢٪، مع تراجع وسيط التضخم الكلي من ٢,٨٪ في نهاية عام ٢٠٢٤ إلى ٢,٤٪ في نهاية عام ٢٠٢٥. وتشير معظم المؤشرات إلى حدوث هبوط هادئ. وأبدت الأسواق حماسا شديدا إزاء التوقعات بخروج البنوك المركزية من مرحلة تشديد السياسة النقدية. وأصبحت الأوضاع المالية ميسرة، وارتفعت تقييمات الأسهم، وأخذت رؤوس الأموال تتدفق بقوة نحو معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة ماعدا الصين، وتمكن بعض البلدان منخفضة الدخل والاقتصادات الواعدة من استعادة قدرتها على النفاذ إلى الأسواق (راجع عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

ومما يبعث على مزيد من التفاؤل أن تقديراتنا الحالية تشير إلى أن الآثار الاقتصادية العائرة بسبب الجائحة ستكون أقل — أي الانخفاض المتوقع في الناتج مقارنة بتوقعات ما قبل الجائحة — في معظم البلدان والمناطق، ولا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة، وهو ما يرجع في جانب منه إلى قوة نمو الوظائف. ومن المثير للدهشة أن أداء

الاقتصاد الأمريكي قد ارتفع بالفعل متجاوزا اتجاه ما قبل الجائحة.

ويشير صمود النمو وتراجع معدل التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع إلى حدوث تطورات مواتية في الإمدادات، بما في ذلك انحسار صدمات أسعار الطاقة في وقت سابق، والتعافي القوي في عرض العمالة مدفوعا بتدفقات الهجرة القوية في كثير من الاقتصادات المتقدمة. ومن العوامل التي ساعدت على تثبيت توقعات التضخم الإجراءات الحاسمة على مستوى السياسة النقدية، بالإضافة إلى أطر السياسة النقدية المحسنة، ولا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وبرغم ذلك، وكما ورد في الفصل ٢ من هذا التقرير، ربما كان انتقال آثار السياسة النقدية أضعف هذه المرة في بلدان مثل الولايات المتحدة، فقد تكون زيادة نسبة القروض العقارية بسعر فائدة ثابت وانخفاض مستويات ديون الأسر منذ الأزمة المالية العالمية قد أدت إلى تخفيف العبء على الطلب الكلي حتى الآن.

وعلى الرغم من هذه التطورات التي تلقى ترحيبا، يظل هناك كثير من التحديات التي يتعين اتخاذ إجراءات حاسمة بشأنها.

أولا، بينما الاتجاهات العامة للتضخم مشجعة، فنحن لم نبلغ المستوى المستهدف بعد. ومما يثير القلق إلى حد ما أن أحدث أرقام وسيط التضخم الكلي والتضخم الأساسي تتخذ مسارا صاعدا. وقد يكون هذا الأمر مؤقتا، إلا أن هناك من الأسباب ما يدعو للاستمرار في توخي الحذر. فمعظم التقدم بشأن التضخم يعزى إلى انخفاض أسعار الطاقة وتراجع تضخم أسعار السلع إلى أقل من متوسطه التاريخي. ويعزى تراجع التضخم في أسعار السلع إلى تراجع حدة الاحتكاكات في سلاسل الإمداد، وأيضا بسبب انخفاض أسعار الصادرات الصينية. إلا أن تضخم أسعار الخدمات لا يزال مرتفعا — بشكل مزمنا أحيانا — ويمكن أن يتسبب في انحراف تراجع معدل التضخم عن مساره. ويظل خفض التضخم إلى المستوى المستهدف هو الأولوية.

ثانيا، يمكن للمشهد العالمي أن يخفي وراءه التباين الصارخ بين البلدان. ومن المؤكد أن أداء الولايات المتحدة المتميز في الأونة الأخيرة مثير للإعجاب، ويمثل محركا رئيسيا للنمو العالمي، إلا أنه يعكس عوامل طلب قوية أيضا، بما في ذلك موقف المالية العامة الذي لا يتسق مع استدامة المالية العامة على المدى الطويل (راجع عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير الرائد المالي). ويزيد هذا الأمر مخاطر على المدى القصير تهدد عملية تراجع معدل التضخم، وأيضا مخاطر على المدى الأطول تهدد استقرار المالية العامة والاستقرار المالي للاقتصاد العالمي لأنه يواجه مخاطر من ارتفاع تكاليف التمويل العالمية. ولا بد إذن من وجود حل ما يوثي ثماره.

مع تحقيق أهداف التنمية في الوقت نفسه. ويجب أيضا بذل الجهود لتحسين رأس المال البشري من الأعداد الكبيرة من سكانها الشباب.

وثالثا، حتى مع انحسار التضخم، ارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية، ولم تعد ديناميكية الديون السيادية مواتية كما كانت سابقا، خاصة للأسواق الصاعدة المثقلة بالديون. وينبغي للبلدان تحويل أنظراها تجاه إعادة بناء هوامش الأمان المالي. وتساعد عمليات ضبط أوضاع المالية العامة ذات المصدقية على تخفيض تكاليف التمويل وتحسين الاستقرار المالي. ففي عالم يموج بصدمات العرض المعاكسة الأكثر تواترا وتزايد احتياجات المالية العامة لتمويل شبكات الأمان والتكيف مع تغير المناخ والتحول الرقمي وأمن الطاقة والدفاع، ينبغي أن يصبح هذا الأمر أولوية على مستوى السياسات. إلا أن هذا ليس بالأمر الهين على الإطلاق، فعلى نحو ما ورد في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي: من الأرجح أن تكلل عمليات ضبط أوضاع المالية العامة بالنجاح عندما تكون ذات مصداقية وحين تنفذ في وقت يشهد فيه الاقتصاد نمواً، وليس عندما تملئ الأسواق شروطها. ويمكن للسياسات النقدية المساعدة على دعم النشاط الاقتصادي في البلدان التي تحكم السيطرة على التضخم وتخرط في جهود ذات مصداقية على مدار سنوات متعددة لإعادة بناء هوامش الأمان المالي. وتتبادر إلى ذهن عملية ضبط أوضاع المالية العامة وفترة التيسير النقدي في الولايات الناجحتين في عام ١٩٩٣ كمثال يحتذى به.

ورابعا، تظل التوقعات للنمو على المدى المتوسط ضعيفة بالمعايير التاريخية. ويتعمق الفصل ٣ من هذا التقرير في تناول المحركات المختلفة لتباطؤ النشاط الاقتصادي. ويتوصل إلى أن السبب الرئيسي هو انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ويعزى هذا الانخفاض في جانب كبير منه إلى زيادة سوء توزيع رؤوس الأموال والعمالة داخل القطاعات والبلدان. ويمكن المساعدة على إعطاء دفعة للنمو من خلال تيسير توزيع الموارد على نحو أسرع وأكثر كفاءة. وتُلقَ آمال عريضة على الذكاء الاصطناعي في تحقيق مكاسب قوية في الإنتاجية على المدى المتوسط. وقد يحقق الذكاء الاصطناعي هذه الآمال، إلا أن هناك احتمال كبير بأن تحدث اضطرابات شديدة في أسواق العمل والأسواق المالية. ولكي يستفيد الجميع من إمكانات الذكاء الاصطناعي، سيتعين على البلدان تحسين بنيتها التحتية الرقمية، والاستثمار في رأس المال البشري، والتنسيق بشأن قواعد الطريق العالمية. ويؤدي تفاقم التشرذم الجغرافي-الاقتصادي وتزايد تدابير تقييد التجارة والسياسة الصناعية منذ عام ٢٠١٩ إلى الإضرار بأفاق النمو على المدى المتوسط. ونتيجة لذلك، تتغير بالفعل الروابط التجارية العالمية، بما ينطوي عليه هذا الأمر من خسائر محتملة على صعيد الكفاءة. إلا أن الضرر الأوسع نطاقا يلحق بالتعاون الدولي والعمل متعدد الأطراف. وأخيرا، ثمة حاجة إلى استثمارات عالمية ضخمة من أجل مستقبل أخضر يتسم بالصلابة في مواجهة تغير المناخ. ويتوافق تخفيض الانبعاثات مع تحقيق النمو، كما شهدنا

وفي منطقة اليورو، سيرتفع النمو في هذا العام، ولكن من مستويات منخفضة للغاية، لأن الآثار المتبقية من تشديد السياسة النقدية وتكاليف الطاقة في الماضي، وأيضا ضبط أوضاع المالية العامة المزمع، تضعف كلها النشاط الاقتصادي. ويمكن للارتفاع المستمر في نمو الأجور والتضخم المتواصل في أسعار الخدمات أن يؤخر تراجع التضخم إلى المستوى المستهدف. إلا أنه على عكس الوضع في الولايات المتحدة، لا توجد سوى أدلة قليلة على حدوث فورة في النشاط الاقتصادي، وسيتعين على البنك المركزي الأوروبي أيضا إجراء معايرة دقيقة للتوجه نحو تيسير السياسة النقدية لتجنب حدوث تباطؤ مفرط في النمو والقصور عن تحقيق معدل التضخم المستهدف. وبينما تبدو أسواق العمل قوية، قد يثبت أن هذه القوة خادعة إذا كانت الشركات الأوروبية تكتنز العمالة تحسبا لانتعاش في النشاط قد لا يتحقق في الواقع.

ومن ناحية أخرى، فإن اقتصاد الصين يتأثر بفعل استمرار هبوط النشاط في قطاع العقارات. ومن المعروف أن دورات الانتعاش والكساد في الائتمان لا تنتهي من تلقاء نفسها سريعا أبدا، وهذه الحالة ليست استثناءً. وسيظل الطلب المحلي منخفضا لبعض الوقت ما لم تُتخذ إجراءات وتُنَفَّذ إصلاحات قوية لمعالجة السبب الأساسي. وتشكل ديناميكية الدين العام أيضا مثارا للقلق، خاصة إذا تحولت أزمة العقارات إلى أزمة محلية في الأموال العامة. ومع انخفاض الطلب المحلي، يمكن للفوائض الخارجية أن ترتفع. وتتمثل المخاطر في أن هذا الأمر سيؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية في بيئة جغرافية-سياسية محفوفة بالمخاطر بالفعل.

وفي الوقت نفسه، يبدي كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبيرة الأخرى أداءً قويا، حتى أنها تستفيد في بعض الأحيان من إعادة تصميم سلاسل الإمداد العالمية وزيادة حدة التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة. وعلى نحو ما ورد في الفصل ٤ من هذا التقرير، تتزايد بصمة هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، وستؤدي دورا أكبر في دعم النمو العالمي في السنوات المقبلة. ويتمثل أحد التطورات المثيرة للقلق في اتساع هوة التباعد بين كثير من البلدان النامية منخفضة الدخل وبقية بلدان العالم. وفيما يتعلق بهذه الاقتصادات، خُفِّضَت توقعات النمو، في حين رُفِّعت توقعات التضخم. والأسوأ من ذلك أنه على عكس معظم المناطق الأخرى، فإن تقديرات الآثار الغائرة في حالة البلدان النامية منخفضة الدخل، بما فيها بعض البلدان الكبرى، قد رُفِّعت، مما يشير إلى أن أفقر البلدان لا تزال غير قادرة على طي صفحة أزمتي الجائحة وتكلفة المعيشة. وبالإضافة إلى هذا، لا تزال الصراعات تسبب خسائر في الأرواح، وتزيد حالة عدم اليقين. وبالنسبة لهذه البلدان، فإن الاستثمار في الإصلاحات الهيكلية بغية تشجيع الاستثمارات المحلية والاستثمارات الأجنبية المباشرة المعززة للنمو، وزيادة تعبئة الموارد المحلية، يمكن أن يساعد في إدارة تكاليف الاقتراض والحد من الاحتياجات التمويلية.

تقديم

الأحفوري. وهذا الأمر سيتطلب من الاقتصادات المتقدمة الأخرى والصين نقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى توفير تمويل كبير، معظمه من القطاع الخاص، ولكن بعضه بشروط ميسرة.

وفيما يتعلق بهذه المسائل، وأيضا الكثير غيرها، لا يوجد أمل كبير في إحراز تقدم خارج أطر وجهود التعاون متعددة الأطراف.

بيير-أوليفييه غورينشا
المستشار الاقتصادي

في العقود الأخيرة حيث أصبح تحقيق النمو أقل اعتمادا على الأنشطة كثيفة الانبعاثات. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الانبعاثات أخذة في التزايد. وهناك المزيد مما ينبغي القيام به وبسرعة. وقد اتسع نطاق الاستثمار الأخضر بوتيرة سليمة في الاقتصادات المتقدمة والصين. ويمكن لتخفيض دعم الوقود الأحفوري الضار أن يساعد على توفير الحيز اللازم في المالية العامة لمزيد من الاستثمارات الخضراء. وأكبر الجهود يجب أن تبذلها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، التي يتعين عليها تحقيق زيادة هائلة في نمو استثماراتها الخضراء والحد من استثماراتها في الوقود

ومن المتوقع أن ينخفض التضخم الكلي العالمي من متوسط سنوي بلغ ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٥,٩٪ في ٢٠٢٤ و ٤,٥٪ في ٢٠٢٥، مع عودة الاقتصادات المتقدمة إلى أهداف التضخم التي حددتها في وقت أقرب من الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وسجلت أحدث تنبؤات النمو العالمي لخمس سنوات من الآن — التي بلغت ٣,١٪ — أدنى مستوى لها منذ عقود. وقد تباطأت وتيرة التقارب من مستويات معيشة أعلى في البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل، وهو ما يدل على استمرار أوجه التفاوت الاقتصادي العالمية. وكما يوضح الفصل 3، تعكس الأفاق الضعيفة نسبيا على المدى المتوسط نموا أقل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وهو ما ينجم، بصفة خاصة، عن الاحتكاكات الهيكلية المستمرة التي تحول دون انتقال رأس المال والعمالة إلى شركات منتجة. ويوضح الفصل 4 كيف أن الأفاق المستقبلية الأكثر قتامة للنمو في الصين وغيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى، بما لها من حصة متزايدة في الاقتصاد العالمي، ستشكل عبئا على الأفاق المستقبلية للشركاء التجاريين.

وتتسم المخاطر المحيطة بأفاق النمو العالمي بأنها متوازنة بوجه عام في الوقت الراهن. فعلى جانب التطورات السلبية، قد ترتفع توقعات أسعار الفائدة وتنخفض أسعار الأصول نتيجة لأي زيادات جديدة في الأسعار تنجم عن التوترات الجغرافية-السياسية، بما فيها تلك الناتجة عن الحرب في أوكرانيا والصراع في غزة وإسرائيل، إلى جانب التضخم الأساسي المستمر حيث لا تزال أسواق العمل تعاني من نقص العمالة. هذا كما أن تباين وتيرة تباطؤ معدل التضخم بين الاقتصادات الكبرى يمكن أن يسبب تحركات في أسعار العملات تفرض بدورها ضغوطا على القطاعات المالية. وقد تترتب على ارتفاع أسعار الفائدة آثار خافضة للتضخم على نحو أكبر من المتوخى، حيث يُعاد تحديد أسعار الفائدة الثابتة على القروض العقارية وتواجه الأسر ارتفاعا في حجم ديونها، وما ينجم عنه من ضغوط مالية. وفي الصين، فبدون مواجهة شاملة لأوضاع قطاع العقارات الذي يعاني من مشكلات، قد يتعثر النمو، فيلحق الضرر بالشركاء التجاريين. وفي ظل ارتفاع الدين الحكومي في كثير من الاقتصادات، فإن العودة على نحو مربك إلى زيادة الضرائب وتخفيض النفقات يمكن أن

ظل النشاط الاقتصادي صامدا على نحو مثير للدهشة طوال فترة تباطؤ معدل التضخم في العالم في ٢٠٢٢-٢٠٢٣. ومع تراجع التضخم العالمي من مستوى ذروته التي بلغها في منتصف عام ٢٠٢٢، شهد النشاط الاقتصادي نموا مطردا، مخالفا بذلك التحذيرات من حدوث ركود تضخمي وركود عالمي. وقد ظل النمو في التوظيف ومستويات الدخل ثابتا، انعكاسا لتطورات داعمة للطلب — بما في ذلك الإنفاق الحكومي واستهلاك الأسر الأكبر من المتوقع — وللتوسع على جانب العرض، لا سيما في ظل دفعة غير متوقعة للمشاركة في القوى العاملة. وهذا الصمود الاقتصادي غير المتوقع، على الرغم من الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة للبنوك المركزية الذي يهدف إلى استعادة استقرار الأسعار، يعكس أيضا قدرة الأسر في الاقتصادات المتقدمة الكبرى على الاستفادة من مدخراتها الكبيرة التي تراكمت أثناء جائحة كوفيد-١٩. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى النحو الموضح في الفصل 2، فإن التغييرات التي طرأت على أسواق الرهن العقاري والإسكان على مدار العقد السابق للجائحة الذي انخفضت فيه أسعار الفائدة، أدت إلى تخفيف أثر ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية على المدى القصير. ومع تقارب التضخم من المستويات المستهدفة، وتوجه البنوك المركزية نحو تيسير السياسات في عدد كبير من الاقتصادات، فإن تشديد سياسات المالية العامة بهدف كبح الدين الحكومي المرتفع، عن طريق زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي، من المتوقع أن يشكل عبئا على النمو.

وتشير التوقعات إلى أن النمو العالمي، الذي قُدِّر بنسبة ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٣، سيستمر بالوتيرة نفسها في عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥. وقد رُفعت التنبؤات لعام ٢٠٢٤ بمقدار ٠,١ نقطة مئوية عما ورد في تقرير يناير ٢٠٢٤ عن مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، و٠,٣ نقطة مئوية عن عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. ووتيرة التوسع بطيئة حسب المعايير التاريخية، وهو ما يُعزى إلى عوامل قريبة المدى، مثل تكاليف الاقتراض التي لا تزال مرتفعة وسحب الدعم المقدم من المالية العامة، وإلى آثار أطول أمدا ناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا، وضعف نمو الإنتاجية، وزيادة الشدح الجغرافي-الاقتصادي.

التضخم بسلاسة، ولكن ليس عن طريق تيسير السياسات قبل الأوان ولا التأخر المبالغ فيه والتسبب في القصور عن بلوغ الهدف. وفي الوقت نفسه، بينما تتخذ البنوك المركزية موقفاً أقل تقييداً، حان الوقت للتركيز من جديد على تنفيذ عمليات ضبط أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط لإعادة بناء حيز للتصرف من الميزانية والاستثمارات ذات الأولوية، وأيضاً لضمان استدامة القدرة على تحمل الديون. وتستدعي الاختلافات بين البلدان استجابات مصممة خصيصاً على مستوى السياسات. وسوف يسهم تكثيف الإصلاحات الداعمة للعرض في تيسير الحد من التضخم وتخفيض الديون على حد سواء، وتمكين الاقتصادات من زيادة النمو ليقرب من متوسط مستواه الأعلى الذي كان سائداً في فترة ما قبل جائحة كوفيد-19، وتعجيل وتيرة التقارب نحو مستويات دخل أعلى. وكذلك، هناك حاجة إلى التعاون متعدد الأطراف للحد من تكاليف التشرذم الجغرافي-الاقتصادي وتغير المناخ ومخاطرها، وتعجيل مسيرة التحول إلى الطاقة الخضراء، وتيسير عملية إعادة هيكلة الديون.

تضعف الأنشطة الاقتصادية، وتؤدي إلى تآكل الثقة، وإضعاف الدعم لعمليات الإصلاح والإنفاق الذي يهدف إلى الحد من مخاطر تغير المناخ. ومن الممكن أيضاً أن يتفاقم التشرذم الجغرافي-الاقتصادي، مع تزايد الحواجز أمام تدفق السلع ورؤوس الأموال والأشخاص، بما يعنيه ذلك من تباطؤ النشاط على جانب العرض. وفي ظل احتمال تجاوز النتائج المتوقعة، فإن سياسة المالية العامة الأيسر من اللازم والمفترضة في التوقعات يمكن أن تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي على المدى القصير، على الرغم من المخاطرة لاحقاً بإجراء تعديل أكثر تكلفة في السياسات. ومن الممكن أن ينخفض التضخم بشكل أسرع من المتوقع في ظل تحقيق مزيد من المكاسب على صعيد المشاركة في القوى العاملة، وهو ما يتيح للبنوك المركزية إمكانية التكبير بتنفيذ خططها لتيسير السياسات. ويمكن أيضاً للذكاء الاصطناعي والإصلاحات الهيكلية الأقوى أن يسهما في تحفيز الإنتاجية. وبينما الاقتصاد العالمي على مشارف هبوط هادئ، تتمثل أولوية البنوك المركزية على المدى القريب في ضمان هبوط

تباطؤ معدل التضخم في ظل الصلابة الاقتصادية

ظل النشاط الاقتصادي محتفظاً بصلابته على نحو مثير للدهشة أثناء تباطؤ معدل التضخم حول العالم في ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وظل النمو في التوظيف وفي مستويات الدخل مستقرًا في حين أدت التطورات المواتية في العرض والطلب إلى دعم الاقتصادات الرئيسية، على الرغم من تصاعد أسعار الفائدة في البنوك المركزية بهدف استعادة استقرار الأسعار. ومع تقارب التضخم من المستويات المستهدفة وتوجه البنوك المركزية نحو تيسير السياسات، فإن أي تشديد لسياسات المالية العامة بهدف كبح مستويات الدين الحكومي المرتفع، بزيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي، يُتوقع أن يشكل عبئًا على النمو. ومن المتوقع أيضًا أن تظل وتيرة التوسع بطيئة بالمعايير التاريخية نتيجة عدة عوامل منها التبعات طويلة المدى لجائحة كوفيد-١٩، والغزو الروسي لأوكرانيا، وضعف نمو الإنتاجية، وتزايد التضخم الجغرافي-الاقتصادي.

في أواخر ٢٠٢٣، اقترب التضخم الكلي من مستويات ما قبل الجائحة في معظم الاقتصادات لأول مرة منذ بداية طفرة التضخم في العالم (الشكل البياني ١-١). ففي الربع الأخير من ٢٠٢٣، بلغ التضخم الكلي في الاقتصادات المتقدمة ٢,٣٪ على أساس ربع سنوي مقارنةً بحسوبا على أساس سنوي، متراجعاً بذلك عن مستوى الذروة الذي بلغ ٩,٥٪ في الربع الثاني من ٢٠٢٢. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بلغ التضخم ٩,٩٪ في الربع الأخير من ٢٠٢٣ متراجعاً عن ذروته التي بلغت ١٣,٧٪ في الربع الأول من ٢٠٢٢، غير أن هذا المتوسط كان مدفوعاً بالتضخم المرتفع في عدد قليل من البلدان؛ وفي سيط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تراجع التضخم إلى ٣,٩٪. ورغم هذا التقدم فإن التضخم لم يبلغ بعد المستوى المستهدف في معظم الاقتصادات.

ومع انخفاض التضخم العالمي عن مستوى ذروته، شهد النشاط الاقتصادي نمواً مطرداً، مخالفاً بذلك التحذيرات من حدوث ركود تضخمي وركود عالمي. فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي العالمي بمقدار تراكمي قدره ٦,٧٪ خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، بارتفاع قدره ٠,٨ نقطة مئوية مقارنةً بالتنبؤات المعلنة وقت صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" (الشكل البياني ١-٢). وكانت الولايات المتحدة والعديد من كبرى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل هي التي حققت أعلى درجات التفوق في الأداء، في ظل طلب كلي مدعوم باستهلاك خاص أقوى من المتوقع

وسط أسواق عمل كانت لا تزال تتسم بنقص المعروض، وإن اتجهت نحو التيسير. فقد عززت الأسر في الاقتصادات المتقدمة من إنفاقها بالسحب من مخزون مدخراتها المتراكمة في فترة الجائحة. وعزز الإنفاق الحكومي الذي تجاوز التوقعات من زيادة الطلب الكلي في معظم المناطق. وكان الموقف الكلي للموازنات العامة - مقيسا برصيد المالية العامة الهيكلي - أكثر توسعا من المتوقع في المتوسط. فعلى مستوى الاقتصادات الكبرى، تشير التقديرات إلى زيادة الدعم في الموازنات، مقارنةً بتنبؤات عدد أكتوبر ٢٠٢٢، بنسبة قدرها ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة و ٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في منطقة اليورو، بينما جاء موقف المالية العامة في الصين^١ أكثر تشديداً بدرجة طفيفة عما كان متوقعا، بنسبة قدرها ٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي. وشهدت منطقة اليورو كذلك أقل زيادة مفاجئة في النمو مما يعكس ضعف مزاج المستهلكين والآثار الباقية لأسعار الطاقة المرتفعة. وبالتوازي، تراجع التضخم الكلي في العالم متماشيا بوجه عام مع التوقعات، بزيادة لا تتجاوز ٠,١ نقطة مئوية فقط عن النسبة المتنبأ بها في عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" عن عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣. غير أن التضخم في البلدان الأقل دخلا كان في المتوسط أعلى من المتوقع، وهو ما يعكس الحالات التي كان فيها مستوى تمرير التغيرات إلى الأسعار المحلية من تكاليف الغذاء والوقود والسماد الدولية، وكذلك من انخفاض أسعار العملات، أكبر من المتوقع. وكانت ضغوط الأسعار ملحوظة في بعض البلدان الأقل دخلا. وقد تسببت هذه العوامل أيضا في ببطء النمو في تلك الاقتصادات أكثر من المتوقع، مما يشير إلى حدوث صدمة سالبة في الإمداد. وفي الصين، انخفض التضخم على نحو غير متوقع، وجاء هذا الانخفاض ليعكس الانخفاض الحاد في أسعار الغذاء المحلية وآثار تمرير التغيرات إلى التضخم الأساسي (الجوهري).

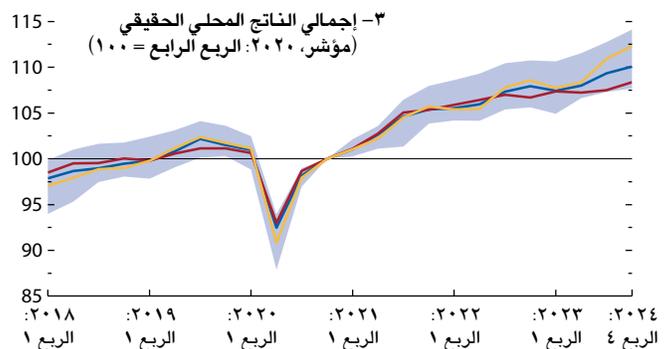
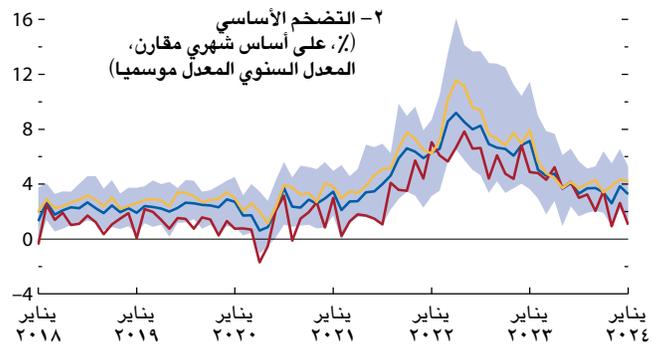
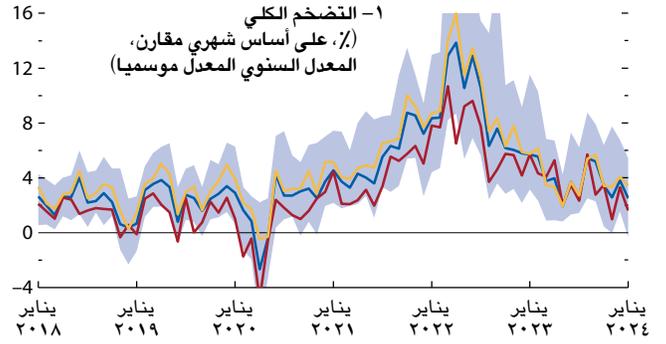
وتوافقت صلابة الأنشطة الاقتصادية حول العالم مع تراجع التضخم بفضل التوسع على جانب العرض في فترة ما بعد الجائحة. وأدت زيادة قوة العمل التي تجاوزت التوقعات في ظل نمو التوظيف القوي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وتباطؤ معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة والعديد من كبرى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل. ويرجع التوسع في قوة العمل، في بعض الاقتصادات، لزيادة التدفقات الوافدة من العمالة المهاجرة، مع سرعة نمو العمالة من مواليد الخارج مقارنةً بالعمالة

^١ تغطي أرقام العجز والدين العام في الصين قطاعا أضيق من الحكومة العامة مقارنةً بتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي في تقارير مشاورات المادة الرابعة مع الصين (راجع تقرير IMF 2024 للإطلاع على مطابقة بين التقديرين).

آفاق الاقتصاد العالمي — تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد

الشكل البياني ١-١: التضخم العالمي يتراجع مع نمو الناتج

العالم — الاقتصادات المتقدمة — اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

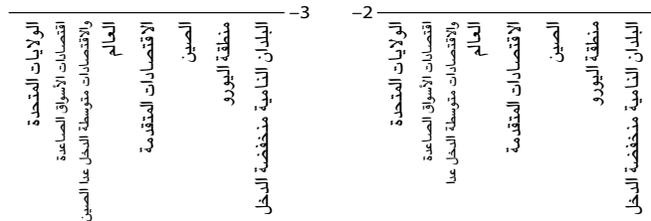
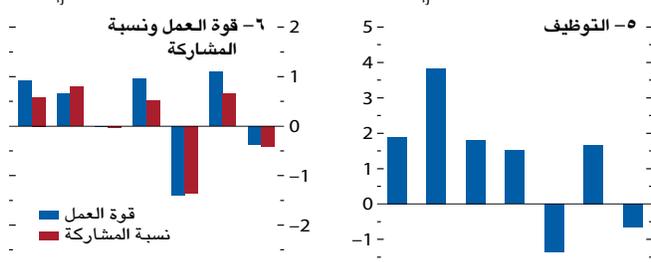
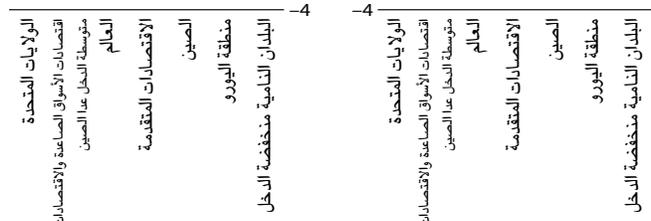
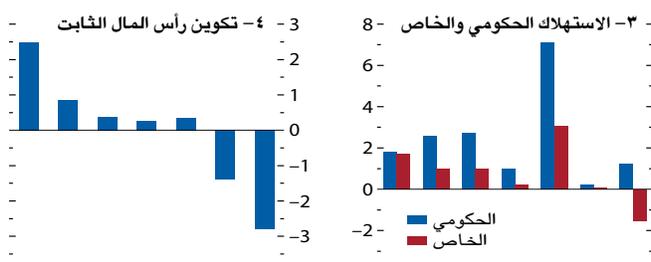
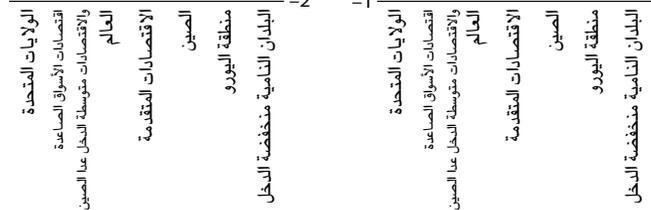
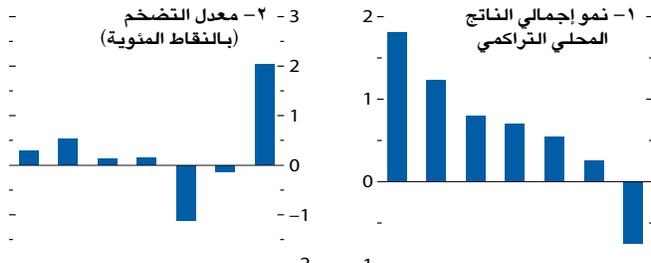


المصدر: مؤسّسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: اللوحتان ١ و ٢ ترصدان وسيط عينة من ٥٧ اقتصاداً تمثل ٧٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في العالم وفق تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" (المرجح بتعديل القوى الشرائية) في عام ٢٠٢٣. وتم اقتصار المحور الرأسي في اللوحتين ليتراوح بين -٤٪ و ١٦٪. وترصد اللوحة الثالثة وسيط عينة من ٤٤ اقتصاداً. ويمثل النطاقان المئين الخامس والعشرين والمئين الخامس والسبعين للبيانات عبر الاقتصادات المختلفة. "التضخم الأساسي" هو النسبة المئوية للتغير في مؤشر أسعار المستهلكين للسلع والخدمات، باستثناء الغذاء والطاقة (أو أقرب مقياس متاح).

الشكل البياني ٢-١: الأداء في ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مقارنة بالتوقعات

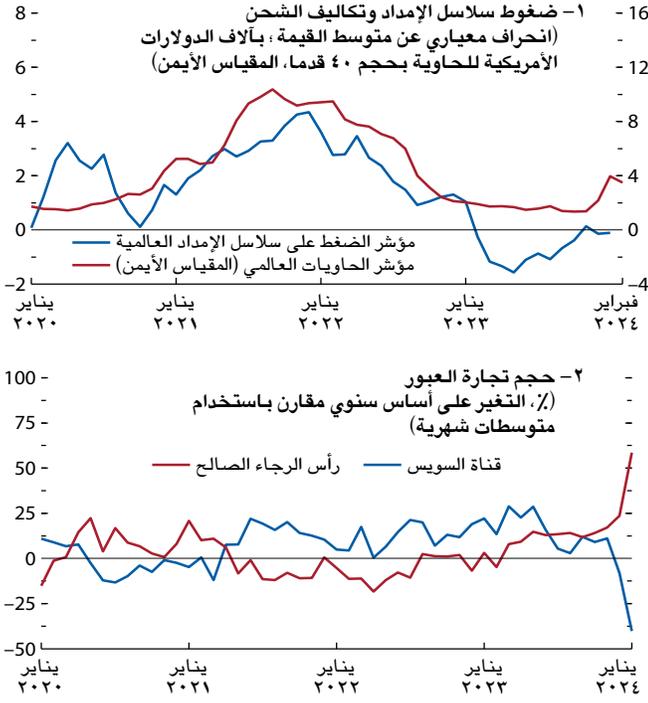
وقت أزمة تكلفة المعيشة

(الانحراف % عن توقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، ما لم يذكر خلاف ذلك).



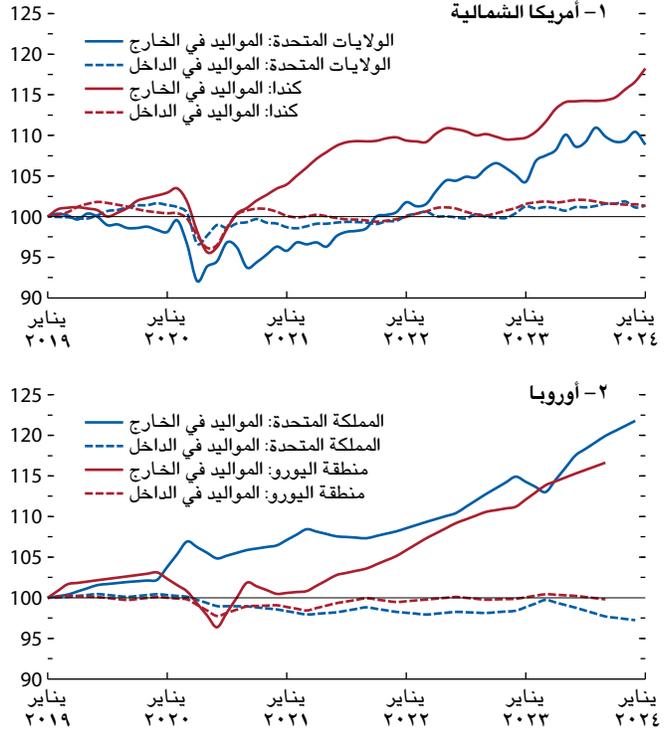
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني آخر التقديرات للنمو التراكمي في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ انحرافاً عن التنبؤات الواردة في عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" في كل اللوحات عدا اللوحة ٢ التي تعرض الفرق بين متوسط التضخم في عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ والتنبؤات المقابلة في عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". تستبعد الهدن من اللوحة ٦ لنقص البيانات.

الشكل البياني ١-٤: ضغوط سلاسل الإمداد والتوترات في البحر الأحمر



المصادر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومنصة PortWatch التابعة لصندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣-١: العمالة من مواليد الداخل ومواليد الخارج في قوة العمل (مؤشر: يناير ٢٠١٩ = ١٠٠)



المصادر: المكتب الإحصائي الأوروبي؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ومكتب إحصاءات العمل الأمريكي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

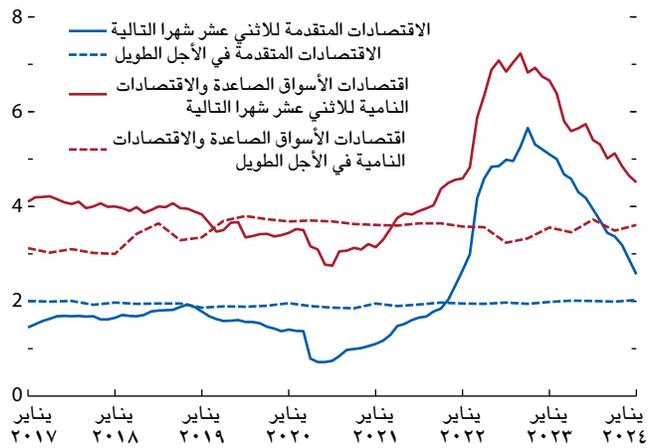
المتوقع عن مستويات الذروة التي بلغت (الشكل البياني ١-٥). مما يرجع جزئياً لزيادة الإنتاج النفطي من خارج منظمة أوبك (منظمة البلدان المصدرة للنفط) وازدياد ناتج الغاز الطبيعي، لا سيما في الولايات المتحدة. وقد ازدادت إمدادات الطاقة العالمية مع تزايد صادرات النفط الروسية على خلفية توسيع قاعدة أسطول ناقلات النفط غير المتحالفة مع الغرب التي تنقل النفط الروسي وإنشاء روسيا شركتها الخاصة للتأمين البحري.

التضخم (وتوقعات التضخم) على مسار هبوطي

يرجع هبوط معدلات التضخم الكلي منذ عام ٢٠٢٢ إلى انحسار صدمات الأسعار النسبية - لا سيما صدمات أسعار الطاقة - إلى جانب انخفاض التضخم الأساسي. فالتراجع في أسعار الطاقة لا يعكس زيادة إمدادات الطاقة العالمية فحسب، بل أيضاً زيادة آثار السياسات النقدية التقيدية، فالتشديد النقدي الذي مارسه البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ربما يكون قد ساهم بقوة في خفض أسعار الطاقة نتيجة ارتفاع درجة تزامنه وأثره المصاحب على كبح الطلب العالمي على الطاقة (كما ورد في التحليل الذي عرضته دراسة Auclert and others 2023).

من مواليد الداخل منذ عام ٢٠٢١ (الشكل البياني ٣-١)، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المشاركة في قوة العمل. وتستثنى من هذا النمط بلدان منها الصين، حيث كان ضعف سوق العمل، في سياق تراجع الطلب، واسع النطاق عبر القطاعات المختلفة، والبلدان الأقل دخلاً، حيث أدت التحديات على جانب العرض إلى عرقلة خلق الوظائف. وأدت زيادات رصيد رأس المال المادي المتجاوزة للتوقعات، في ظل استجابة استثمارات الأعمال لقوة الطلب على المنتجات، إلى تعزيز جانب العرض بدرجة أكبر في معظم المناطق، باستثناء مناطق منها منطقة اليورو، حيث تراجعت استثمارات الأعمال الحساسة تجاه أسعار الفائدة، لا سيما في الصناعة التحويلية. وقد أتاحت تسوية مشكلات سلاسل الإمداد في فترة الجائحة إلى تراجع الفترات الزمنية لتسليم الإمدادات وانخفاض تكاليف النقل (الشكل البياني ١-٤). وفي أعقاب الهجمات على سفن الشحن التجارية في البحر الأحمر - الذي تمر عبره ١١٪ من تدفقات التجارة العالمية - ارتفعت تكاليف النقل العالمي، نتيجة تحويل مسار البضائع من قناة السويس إلى رأس الرجاء الصالح واستمرار الاضطرابات التجارية من جراء الأحداث المناخية المتطرفة في قناة بنما، إلا أنها ظلت أقل كثيراً من مستوياتها في ٢٠٢١-٢٠٢٢ وتراجعت في الآونة الأخيرة. وانخفضت أسعار الطاقة بأسرع من

الشكل البياني ١-٦: تراجع توقعات التضخم في الأجل القريب (%)

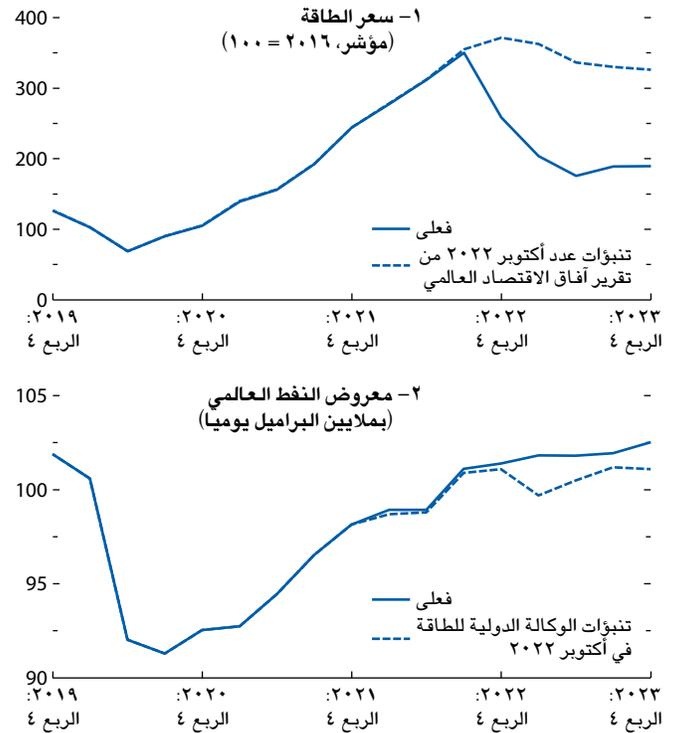


المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض هذا الشكل البياني وسيط توقعات التضخم، محسوبا على أساس مسوح متوسط التنبؤات المجمع للـمتنبئين المحترفين، لكل مجموعة من الاقتصادات ذات الصلة. ويتم إعداد توقعات التضخم للأجلين عشر شهرا التالية كمجموع التنبؤات المرجح عن السنة التقويمية الحالية والتالية (راجع دراسة 2018 (Buono and Formai)). ويشير "الأجل الطويل" إلى توقعات التضخم لعشر سنوات تالية.

في التضخم الأساسي. وبينما لا تزال أسواق العمل متمسكة بنقص المعروض، وخاصة في الولايات المتحدة، فإن التراجع مؤخرا في نسبة الوظائف الشاغرة إلى عدد العاطلين في ظل ارتفاع معدلات البطالة يشير إلى حدوث تيسير عبر العديد من الاقتصادات (الشكل البياني ١-٧). وظل معدل نمو الأجور الاسمية عموما قيد السيطرة في الاقتصادات المتقدمة منذ عام ٢٠٢٢، وخاصة في منطقة اليورو، مما يفيد بتراجع الأجور الحقيقية (المعدلة حسب التضخم). وتقترب الأجور الحقيقية في الوقت الراهن في هذه الاقتصادات من المستوى الذي كانت عليه قبل الجائحة، أو أقل منه قليلا. وبوجه عام، لم تترسخ دعائم دوامات الأجور والأسعار - التي يتسارع فيها ارتفاع الأسعار والأجور معا لفترة زمنية ممتدة. ومع ذلك، فقد ارتفعت الأجور عند أدنى درجات توزيع الأجور بوتيرة أسرع من المتوسط منذ بداية الجائحة، مما تسبب في ضغط توزيع الأجور.

وقد تباينت أدوار هذه العوامل في الحد من التضخم الأساسي عبر الاقتصادات الرئيسية. ويشير تحليل خبراء الصندوق (الشكل البياني ١-٨) إلى أن الانحسار السريع لآثار تمرير التغيرات من تحركات الأسعار النسبية في الماضي - خاصة من صدمات أسعار الطاقة - كان له دور أكبر في خفض التضخم الأساسي في منطقة اليورو والمملكة المتحدة مقارنة بالولايات المتحدة (المنهجية التي استخدمها خبراء الصندوق كانت مماثلة للمنهجية المستخدمة في دراسة 2023 (Dao and others)). ففي الولايات المتحدة، كان نقص المعروض في سوق العمل، وبصورة أعم، أوضاع الاقتصاد الكلي القوية، التي تعكس جزئيا آثار الدفعات المالية التنشيطية في وقت سابق وقوة

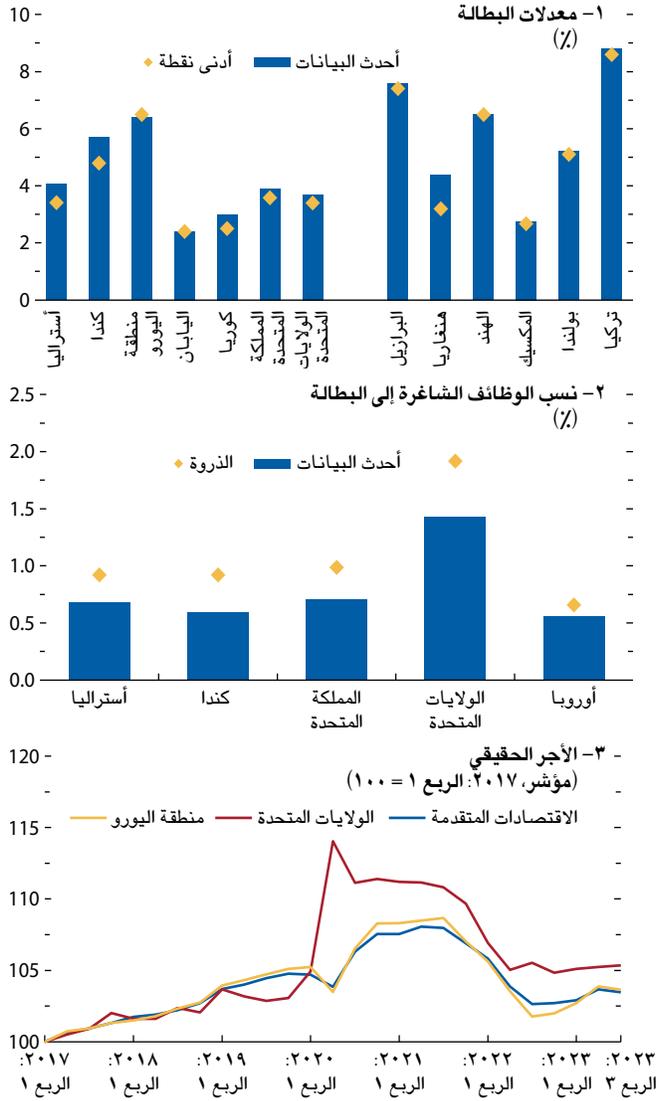
الشكل البياني ١-٥: سعر الطاقة والمعرض النفطي في العالم



المصادر: الوكالة الدولية للطاقة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: التنبؤات في مؤشر أسعار الطاقة والمتعلقة بالمعرض النفطي مستمدة من عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" وعدد أكتوبر ٢٠٢٢ من "تقرير أسواق النفط" الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة، على التوالي.

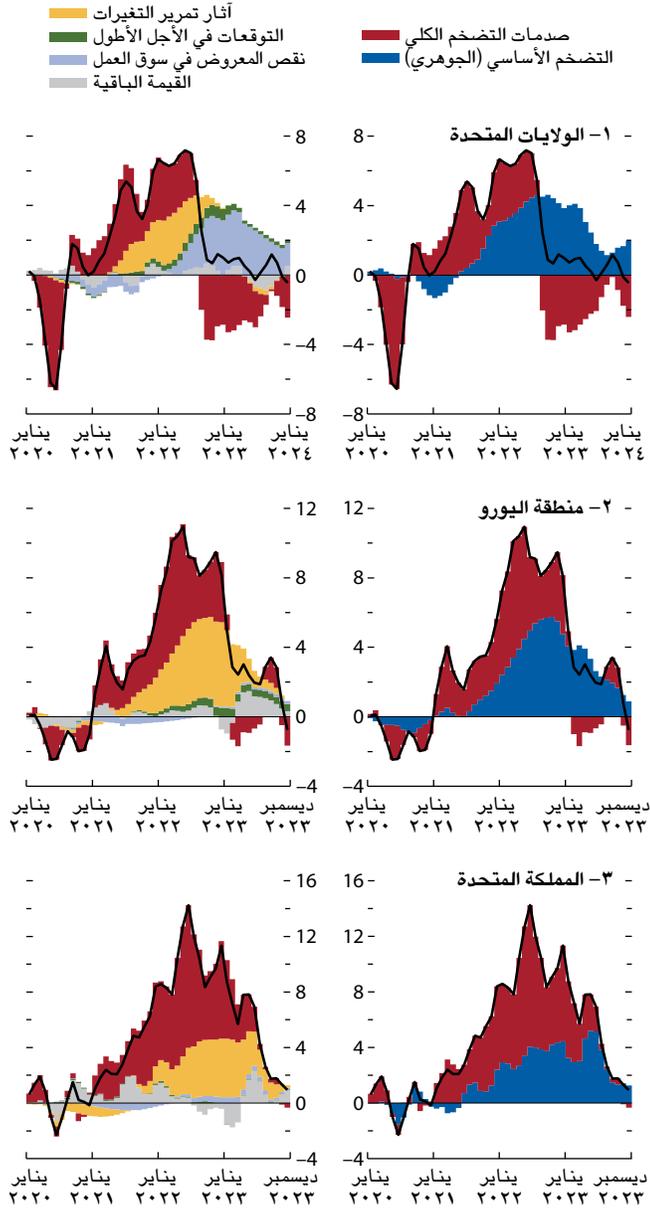
وقد تراجع التضخم الأساسي نتيجة انحسار آثار تمرير التغيرات من الصدمات السابقة إلى التضخم الكلي، وبسبب تراجع الضغوط في أسواق العمل. ومن آثار تمرير التغيرات تلك الآثار لصدمات الأسعار النسبية السابقة - ولا سيما صدمات أسعار الطاقة والتحويلات في الإمدادات في الصناعات المختلفة - على الأسعار والتكاليف في الصناعات الأخرى من خلال مدخلات سلاسل الإمداد ومطالب الأجور. وتشكل توقعات التضخم في الأجل القريب قناة مهمة لتمرير التغيرات نظرا لما لها من انعكاسات على تحديد الأجور والأسعار على حد سواء (راجع الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي") وقد سجلت تراجعا نحو مستوياتها المستهدفة في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، على حد سواء (الشكل البياني ١-٦)، رغم أن مقاييس توقعات التضخم القائمة على الأسواق المالية أظهرت مؤخرا بؤاء ارتفاع في الولايات المتحدة. أما توقعات التضخم في الأجل الأطول فقد ظلت ثابتة عند ركينتها، بالرغم من سلسلة الصدمات الكبيرة منذ عام ٢٠٢٠ - في ظل جهود التواصل والإجراءات الحاسمة التي اتخذتها البنوك المركزية لحماية مصداقية مستهدفات التضخم - ولم تساهم إلا بقدر ضئيل في التحركات الأخيرة

الشكل البياني ٧-١: هدوء سوق العمل



الشكل البياني ٨-١: تفكيك عناصر محركات التضخم

(الانحراف بالنقاط المئوية عن ديسمبر ٢٠١٩: متوسط التضخم لمدة ثلاثة أشهر، محسوبا على أساس سنوي)



ملحوظة: التضخم الأساسي (الجوهرى) يشير إلى التضخم الوسيط المرجح. والمنهجية المستخدمة مماثلة للمنهجية المستخدمة في دراسة Dao and others (2023) ودراسة Ball, Leigh, and Mishra (2022).

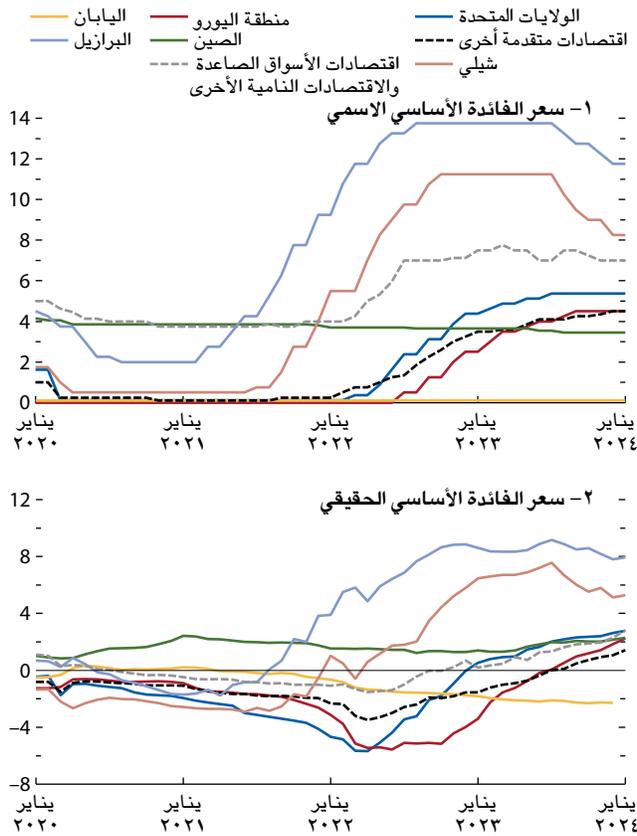
المصادر: مؤسسة Haver Analytics؛ ومنظمة العمل الدولية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومكتب التحليل الاقتصادي الأمريكي؛ ومكتب إحصاءات العمل الأمريكي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، معدل البطالة في الهند في المناطق الحضرية مستمد من بيانات "المسح الدوري لقوة العمل" (PLFS). وفي اللوحة ٢، أوروبا تشمل النمسا وبلجيكا وبلغاريا وكرواتيا وقبرص والجمهورية التشيكية والدانمرك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا وأيرلندا ولاتفيا وليتوانيا ولكسمبرغ ومالطا وهولندا وبولندا والبرتغال ورومانيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا وإسبانيا والسويد. وفي اللوحة ٣، "الأجر الحقيقي" هو الأجر الاسمي مقسوما على مؤشر أسعار المستهلكين ويُعرَّف على أساس نصيب العامل.

(راجع دراسة Haskel, Martin, and Brandt 2023). وبالتالي، جاءت تقديرات خبراء الصندوق للفجوة بين مستويات الناتج الفعلي والممكن في ٢٠٢٣ موجبة بالنسبة للولايات المتحدة بواقع ٠,٧٪، وسالبة لكل من منطقة اليورو والمملكة المتحدة بواقع -٠,٣٪.

الاستهلاك الخاص، هي المصدر الرئيسي للضغوط الرافعة المتبقية على التضخم الكلي. وفي المملكة المتحدة، نجد أن نقص المعروض في سوق العمل الذي يعود إلى فترة سبقت وقوع الجائحة ربما يفسر إلى حد ما السبب في ارتفاع التضخم مقارنة بالولايات المتحدة أو منطقة اليورو في أعقاب بدء تفشي الجائحة

الشكل البياني ١-٩: التشديد النقدي الاسمي والحقيقي (%)



المصادر: بنك التسويات الدولية؛ ومؤسسة Consensus Economics؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: العينة تضم ١٦ اقتصادا متقدما و٦٥ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. المجلات "الأخرى" هي مستويات الوسيط. تحسب أسعار الفائدة الحقيقية بطرح توقعات التضخم للثاني عشر شهرا التالية، المحسوبة على أساس مسوح متوسط التنبؤات المجمع للثلاثين المحترفين، من أسعار الفائدة الأساسية الاسمية. ويتم إعداد توقعات التضخم للثاني عشر شهرا التالية كمجموع التنبؤات المرجح عن السنة التقويمية الحالية والتالية (راجع دراسة Buono and Formai 2018).

ضبط أسعار الفائدة، وانخفض رصيد المدخرات المتاحة من فترة الجائحة لتخفيف حدة التأثير على الأسر في الاقتصادات المتقدمة، ومع تراجع توقعات التضخم، تتزايد أسعار الفائدة الأساسية حتى في الاقتصادات التي لم تطبق بنوكها المركزية أي تغييرات في أسعار الفائدة الاسمية.

وفي الوقت نفسه، مع تحرك التضخم نحو بلوغ مستهدفاته، ساهمت توقعات الأسواق بتراجع أسعار الفائدة الأساسية عموما في حدوث تراجع أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل، وصعود أسواق الأسهم، وتيسير الأوضاع المالية العالمية الكلية السائدة منذ شهر أكتوبر الماضي، رغم أن التمويل لا يزال أكثر تكلفة عما كان عليه قبل تفشي الجائحة (راجع عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). فقد قامت البنوك المركزية التي رفعت أسعار الفائدة الأساسية في وقت سابق، بما فيها

أسعار الفائدة تقييدية، لكن من المرجح هبوطها

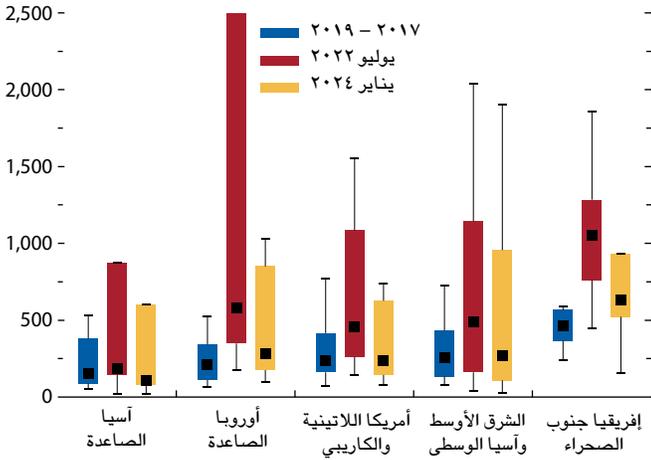
لمواجهة تزايد التضخم رفعت البنوك المركزية الرئيسية أسعار الفائدة الأساسية إلى مستويات قُدِّرت بأنها تقييدية، ونتيجة لذلك، ارتفعت تكاليف الرهن العقاري وتقلص الائتمان المتاح عموما مما أدى إلى نشوء صعوبات أمام الشركات التي تعمل على إعادة تمويل ديونها، وتزايد حالات إفلاس الشركات، وتراجع استثمارات الأعمال والاستثمارات في المنشآت السكنية في العديد من الاقتصادات. ويتعرض حاليا قطاع العقارات التجارية، بما في ذلك أسواق مباني المكاتب، لضغوط بالغة القوة في بعض الاقتصادات، في ظل تزايد حالات العجز عن السداد وانخفاض الاستثمارات والتقييمات العقارية، انعكاسا للآثار المجمعلة لارتفاع تكاليف الاقتراض والتحول نحو العمل من بُعد منذ تفشي الجائحة (راجع عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

ومع ذلك، وعلى الرغم من دواعي القلق، فإن هبوط النشاط الاقتصادي العالمي نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الأساسية لم يتحقق بعد لعدة أسباب: أولا، رفعت بعض البنوك المركزية - بما فيها البنك المركزي الأوروبي ونظام الاحتياطي الفيدرالي - أسعار الفائدة الاسمية بعد بدء التوقعات التضخمية في الارتفاع، مما أسفر عن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية الذي عزز مبدئيا النشاط الاقتصادي (الشكل البياني ١-٩). بينما واصل بنك اليابان المركزي الحفاظ على أسعار الفائدة الأساسية عند مستويات قريبة من المستوى الصفري مما أدى إلى حدوث تراجع مطرد في أسعار الفائدة الحقيقية. وفي المقابل، رفعت البنوك المركزية في البرازيل وشيلي والعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى أسعار الفائدة على وجه السرعة نسبيا، مما أدى إلى حدوث زيادات مبكرة في أسعار الفائدة الحقيقية. ثانيا، تمكنت قطاعات الأسر في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية من السحب من مدخراتها الضخمة التي تراكمت أثناء الجائحة للحد من تأثير ارتفاع تكاليف الاقتراض على إنفاقها (الشكل البياني ١-١٠).^٢ ثالثا، وفقا لما يرد شرحة في الفصل الثاني، فإن التغيرات المشاهدة في أسواق الرهن العقاري والإسكان على مدار العقد السابق لوقوع الجائحة الذي اتسم بأسعار الفائدة المنخفضة أدت إلى تخفيف العبء من ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية على استهلاك الأسر المعيشية في اقتصادات عديدة. فقد ارتفع متوسط آجال الاستحقاق وزادت القروض العقارية الخاضعة لأسعار فائدة ثابتة، مما خفض التأثير قريب الأجل لارتفاعات أسعار الفائدة. وفي الوقت نفسه، نجد أن هناك تفاوتًا كبيرًا في درجة تمرير آثار السياسة النقدية إلى القروض العقارية وأسواق الإسكان في مختلف البلدان.

ومع ذلك، تتزايد حاليا آثار تهدئة التضخم المترتبة على أسعار الفائدة الأساسية المرتفعة في العديد من الاقتصادات. فالقروض العقارية بأسعار فائدة ثابتة تخضع حاليا لإعادة

^٢ تقديرات رصيد فائض مدخرات الأسر - أي تراكم المدخرات أكثر من الاتجاه العام في الفترة السابقة للجائحة - تقترن بمجموعة من أوجه عدم اليقين لكنها عموما تشير إلى نمط متسق عبر الأساليب المنهجية المختلفة. مع تراجع هذا الرصيد في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية منذ عام ٢٠٢٢، وتشير التقديرات القائمة على اتجاه خطي إلى حدوث انخفاض أقل وضوحًا في فائض مدخرات الأسر في بعض الاقتصادات.

الشكل البياني ١-١١: فروق العائد على السندات السيادية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (بنقاط الأساس: التوزيع حسب مجموعة الاقتصادات)



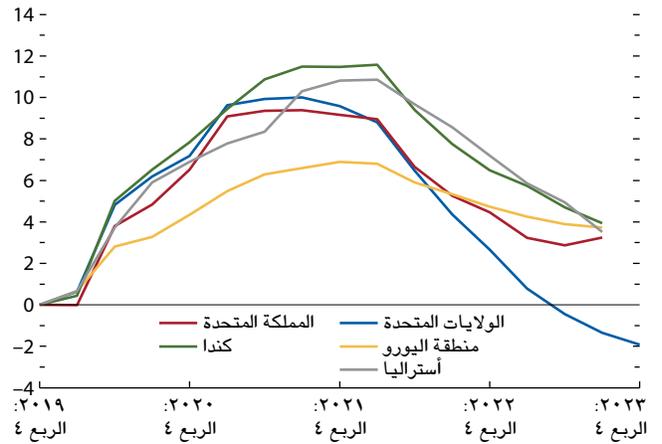
المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.; وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: بالنسبة لكل منطقة، يشير الصندوق في المخطط إلى الربيعين الأعلى والأدنى ويشير المحدد الأسود إلى الوسيط. وتوضح العارضتان قيمة الحد الأقصى والحد الأدنى ضمن الحد الإحصائي البالغ ١,٥ مرة من المدى الربيعي من الربيع العلوي والربيع الأدنى. وتم اقتصار المحور الصادي حتى ٢٥٠٠ نقطة أساس.

الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومن المتوقع أن يؤثر هذا التحول سلباً على النشاط الاقتصادي في الأجل القريب.

الآفاق الاقتصادية: نمو مطرد وتراجع معدل التضخم

تشير آخر التوقعات إلى مواصلة الاقتصاد العالمي النمو في ٢٠٢٤-٢٠٢٥ بوتيرة مماثلة للنمو في ٢٠٢٣ مع تراجع التضخم الكلي والأساسي في العالم على نحو مطرد. ولم يطرأ سوى تغيير طفيف على تنبؤات النمو العالمي منذ صدور عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، مع بعض التعديلات في التنبؤات للاقتصادات الرئيسية (الجدولان ١-١ و ١-٢)، بما فيها رفع التوقعات أكثر بالنسبة للولايات المتحدة، توازنه تخفيضات ضئيلة للتوقعات عبر العديد من الاقتصادات الأخرى. غير أن تنبؤات النمو العالمي لا تزال أعلى مقارنة بالتنبؤات في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وتبدو آفاق التضخم عموماً مماثلة لما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، مع تخفيض للتوقعات في الاقتصادات المتقدمة، توازنه زيادة في التوقعات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ولا تزال آفاق النمو متوسطة الأجل في الناتج العالمي والتجارة العالمية عند أدنى مستوياتها على مدار عقود، مع تباطؤ وتيرة التقارب مع مستويات المعيشة المرتفعة بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل والبلدان الأقل دخلاً.

الشكل البياني ١-١٠: المدخرات من فترة الجائحة: تراجع (% من إجمالي الناتج المحلي)



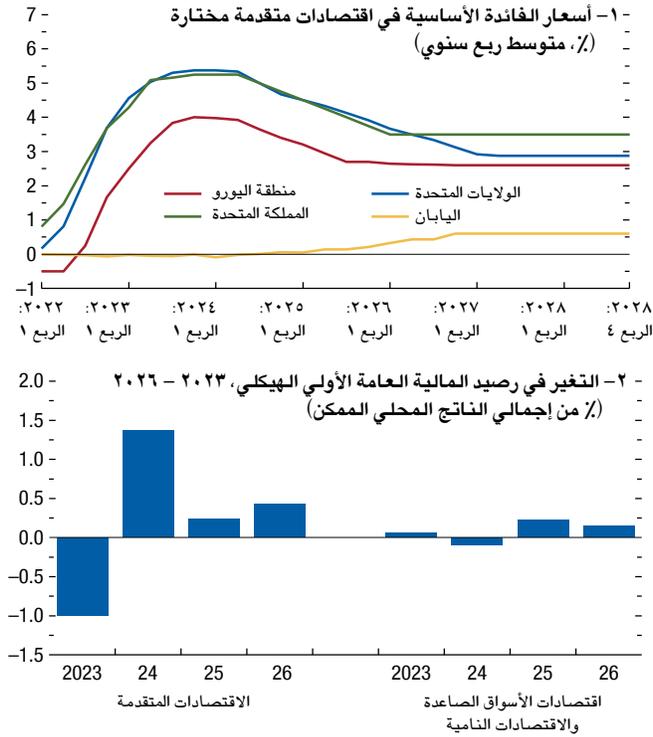
المصادر: دراسة de Soyres, Moore, and Ortiz 2023; وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحسب المدخرات الزائدة كالانحراف عن نسبة المدخرات المتنبأ بها باستخدام الاتجاه العام في مرشح هاميلتون ويبدأ التراكم في الربع الأول من ٢٠٢٠. وتتألف منطقة اليورو من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

البنك المركزي في كل من البرازيل وشيلي، بخفض تلك الأسعار بالفعل بقدر كبير منذ النصف الثاني من ٢٠٢٣. وباستثناء أسعار الفائدة المنخفضة في الاقتصادات المتقدمة، زاد الإقبال على الأصول في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وانخفضت فروق العائد على السندات السيادية للدين الحكومي الخالي من المخاطر مقارنة بمستويات ذروتها في شهر يوليو ٢٠٢٢ متجهة نحو بلوغ مستوياتها في الفترة السابقة للجائحة (الشكل البياني ١-١١). وبالتالي، نجد أن مزيداً من الحكومات التي كانت تواجه نقصاً حاداً في التمويل في وقت سابق أصبحت قادرة هذه السنة على النفاذ إلى أسواق الدين الدولية.

أعباء الديون مرتفعة

لا تزال نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، التي زادت زيادة حادة أثناء الجائحة، مرتفعة كما أن مستويات عجز الموازنة الكبيرة مستمرة في زيادة أعباء الدين في بلدان كثيرة (راجع عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير الرائد المالي). وزادت كذلك مدفوعات الفائدة على الدين كنسبة من الإيرادات الحكومية (الشكل البياني ١-١٢) متسببة في مزاحمة الاستثمارات الضرورية الداعمة للنمو الممول من الميزانية. ففي البلدان منخفضة الدخل، تشير التقديرات إلى بلوغ متوسط مدفوعات الفائدة نسبة قدرها ١٤,٣٪ من إيرادات الحكومة العامة في عام ٢٠٢٤، وهو ضعف المستوى المسجل منذ ١٥ عاماً. ولإعادة بناء حيز التصرف من الميزانية وكبح المسار الصعودي للديون، من المتوقع تشديد موقف سياسة المالية العامة في ٢٠٢٤ والأعوام التالية، مع زيادة الضرائب وخفض الإنفاق الحكومي في العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات

الشكل البياني ١-١٣: توقعات السياسة النقدية وسياسة المالية العامة

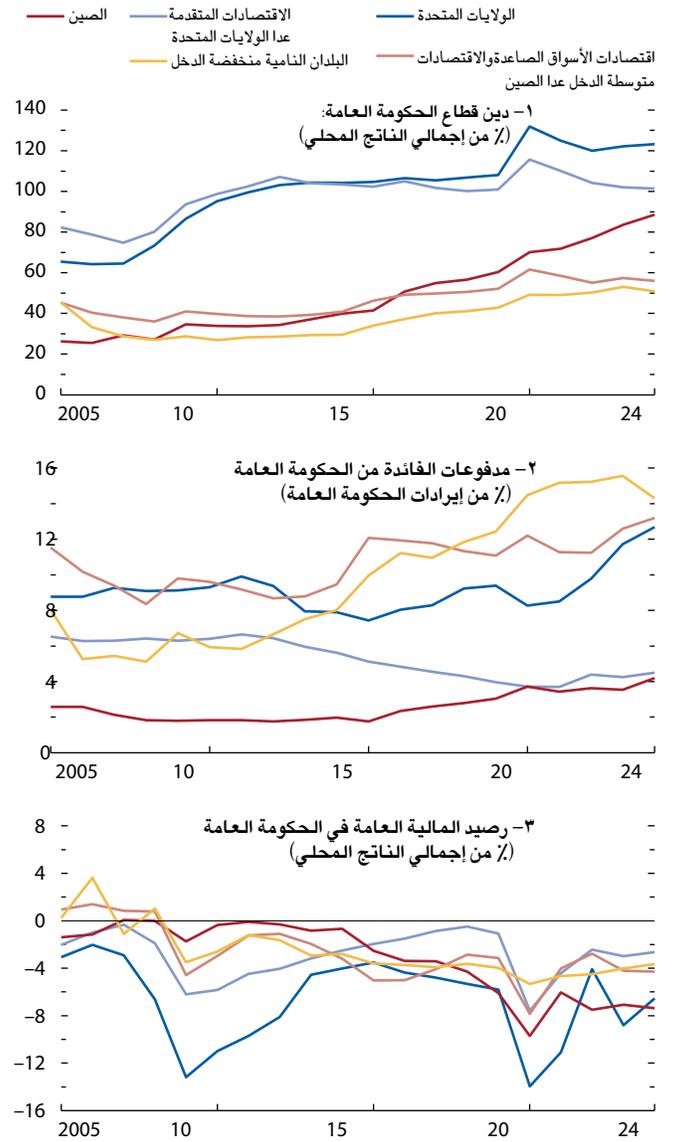


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة ٢، رصيد المالية العامة الأولى الهيكلي هو الرصيد الأولي المعدل لاستبعاد العوامل الدورية والمصحح لمراعاة مجموعة أوسع من العوامل غير الدورية، كالتغيرات في أسعار الأصول والسلع الأولية.

مجموعة مختارة من البلدان غير الأعضاء، بما فيها روسيا). ويتوقع استمرار انخفاض أسعار الفحم والغاز الطبيعي عن مستويات الذروة التي بلغتها سابقاً، بنسبة قدرها ٢٥,١٪ للفحم و ٣٢,٦٪ للغاز الطبيعي في عام ٢٠٢٤، مع توقعات توازن سوق الغاز بصورة متزايدة بسبب المعروض السوقي الجديد، وضعف الطلب، ومستويات المخزون المرتفعة. أما تنبؤات أسعار السلع الأولية من غير الوقود فهي تتسم عموماً بالاستقرار في ٢٠٢٤، مع توقعات بانخفاض أسعار المعادن الأساسية بنسبة قدرها ١,٨٪ نتيجة ضعف النشاط الصناعي في أوروبا والصين. ومن المتوقع تراجع أسعار السلع الغذائية الأساسية بنسبة قدرها ٢,٢٪ في عام ٢٠٢٤. ومقارنةً بالتنبؤات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، تم تخفيض تنبؤات أسعار الغذاء بقدر طفيف، مدفوعاً بتوقعات وفرة الإمدادات العالمية من القمح والذرة.

• **توقعات السياسة النقدية:** مع توقع استمرار تراجع التضخم نحو بلوغ مستهدفاته وبقاء توقعات التضخم الأطول أجلاً ثابتة عند ركيبتها، من المتوقع أن تبدأ أسعار الفائدة الأساسية في البنوك المركزية بالاقتصادات المتقدمة الرئيسية في التراجع خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٤

الشكل البياني ١-١٢: ارتفاع مستويات الديون والعجز



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتستند تنبؤات السيناريو الأساسي للاقتصاد العالمي إلى عدد من التوقعات لأسعار السلع الأولية وأسعار الفائدة وسياسات المالية العامة في العالم (الشكل البياني ١-١٣).

• **توقعات أسعار السلع الأولية:** وفقاً لما يرد شرحه في التقرير الخاص عن السلع الأولية في هذا الفصل، من المتوقع انخفاض أسعار السلع الأولية من الوقود في عام ٢٠٢٤ بنسبة قدرها ٩,٧٪، في المتوسط، مع انخفاض أسعار النفط بحوالي ٢,٥٪. وتأتي هذه التخفيضات انعكاساً للطاقة الزائدة الوفيرة والنمو القوي في المعروض من خارج مجموعة أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط زائد

آفاق النمو: مستقر لكنه بطيء

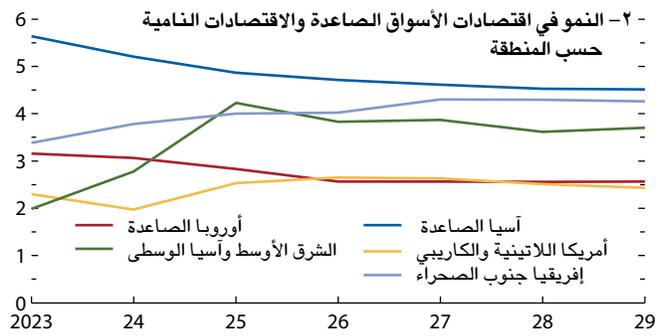
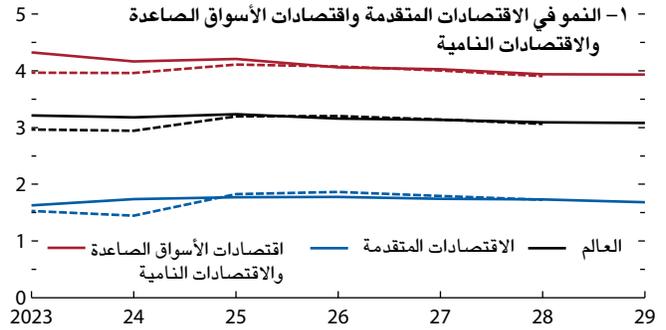
تشير التوقعات إلى أن النمو العالمي، الذي قُدِّر بنسبة ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٣، سيستمر بالوتيرة نفسها في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ (الجدول ١-١). وتم تعديل التوقعات لعام ٢٠٢٤ بزيادة قدرها ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الشكل البياني ١-١٤). ومع ذلك، فإن التوقعات بالنسبة للنمو العالمي في ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ أقل من المتوسط السنوي بالمعايير التاريخية (٢٠٠٠ - ٢٠١٩) وقدره ٣,٨٪، مما يرجع إلى السياسات النقدية التقييدية وسحب الدعم المالي، إلى جانب انخفاض العوامل الأساسية في نمو الإنتاجية. ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة ارتفاعا طفيفا في النمو، حيث ترجع هذه الزيادة أساسا لتعافي منطقة اليورو من مستويات النمو المنخفضة في ٢٠٢٣، في حين يتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية نموا مستقرا على مدار عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، مع فروق فيما بين المناطق.

تنبؤات النمو في الاقتصادات المتقدمة

من المتوقع ارتفاع النمو في الاقتصادات المتقدمة، من ١,٦٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ١,٧٪ في عام ٢٠٢٤ و ١,٨٪ في عام ٢٠٢٥. وقد تم تعديل التنبؤات بزيادة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية لعام ٢٠٢٤ مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، وظلت دون تغيير لعام ٢٠٢٥. وجاء هذا التحسن في التوقعات لعام ٢٠٢٤ انعكاسا لتعديل توقعات النمو في الولايات المتحدة، بينما يوازن ارتفاع التوقعات للولايات المتحدة عموما انخفاضا مماثلا للتوقعات في منطقة اليورو لعام ٢٠٢٥.

- في الولايات المتحدة، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى ٢,٧٪ في ٢٠٢٤ لينخفض بعد ذلك إلى ١,٩٪ في ٢٠٢٥، في ظل تباطؤ الطلب الإجمالي نتيجة التشديد المالي التدريجي وهدوء النشاط في أسواق العمل. وبالنسبة لعام ٢٠٢٤، نجد أن زيادة التوقعات بواقع ٠,٦ نقطة مئوية منذ صدور عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" ترجع إلى حد كبير للأثار الإحصائية المرحلة من نتائج النمو الأقوى من المتوقع خلال الربع الأخير من ٢٠٢٣، مع توقعات، كذلك، باستمرار هذا الزخم القوي في ٢٠٢٤.
- وفي منطقة اليورو، يتوقع تعافي النمو من معدله المنخفض الذي بلغ حوالي ٠,٤٪ في ٢٠٢٣، انعكاسا لدرجة الانكشاف الكبيرة نسبيا لمخاطر الحرب في أوكرانيا، ليصل إلى ٠,٨٪ في ٢٠٢٤ و ١,٥٪ في ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن يكون هذا التعافي مدفوعا بقوة استهلاك الأسر المعيشية، في ظل انحسار آثار صدمة أسعار الطاقة ودور انخفاض التضخم في دعم نمو الدخل الحقيقي. وقد تم تخفيض التوقعات بشأن وتيرة هذا التعافي بواقع ٠,٣ نقطة مئوية في ألمانيا لعامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ وسط شدة ضعف مزاج المستهلكين، وإن كان هذا التعديل توازنه إلى حد كبير زيادات في التوقعات بالنسبة للعديد من الاقتصادات الأصغر، ومن بينها بلجيكا والبرتغال.

الشكل البياني ١-١٤: آفاق النمو: مستقرة بوجه عام
(%: الخط المتصل = عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، والخط المتقطع = عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي")



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

(الشكل البياني ١-١٣). ومن بين البنوك المركزية الرئيسية، يتوقع مع حلول الربع الأخير من ٢٠٢٤ أن يكون سعر الفائدة الأساسي في نظام الاحتياطي الفيدرالي قد تراجع عن مستواه الحالي البالغ حوالي ٥,٤٪ إلى ٤,٦٪، وأن يكون بنك إنجلترا المركزي قد خفض سعر الفائدة الأساسي لديه من حوالي ٥,٣٪ إلى ٤,٨٪، وأن يكون البنك المركزي الأوروبي قد خفض سعر الفائدة قصير الأجل من حوالي ٤,٠٪ إلى ٣,٣٪. وفي اليابان، من المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة الأساسية تدريجيا، مما يرجع لتزايد الثقة في تقارب التضخم بدرجة كبيرة من المستوى المستهدف على المدى المتوسط رغم تاريخ اليابان مع الانكماش.

- **توقعات سياسة المالية العامة:** من المتوقع أن تتجه الحكومات في الاقتصادات المتقدمة نحو تشديد سياسة المالية العامة في ٢٠٢٤ (الشكل البياني ١-١٣)، وبدرجة أقل في ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦. ومن بين تلك الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، من المتوقع أن ترتفع نسبة رصيد المالية العامة الهيكلية إلى إجمالي الناتج المحلي بواقع ١,٩ نقطة مئوية في الولايات المتحدة و ٠,٨ نقطة مئوية في منطقة اليورو خلال عام ٢٠٢٤. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن يكون موقف المالية العامة، في المتوسط، محايدا عموما في ٢٠٢٤، مع توقعات بحدوث تشديد بنحو ٠,٢ نقطة مئوية في ٢٠٢٥.

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (التغير: %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	الاختلاف عن عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ^١		توقعات		٢٠٢٣		
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥			
٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,١	٣,٢	٣,٢	٣,٢	الناتج العالمي
٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٢	١,٨	١,٧	١,٦	الاقتصادات المتقدمة
٠,١	١,٢	٠,٢	٠,٦	١,٩	٢,٧	٢,٥	الولايات المتحدة
٠,٣-	٠,٤-	٠,٢-	٠,١-	١,٥	٠,٨	٠,٤	منطقة اليورو
٠,٧-	٠,٧-	٠,٣-	٠,٣-	١,٣	٠,٢	٠,٣	ألمانيا
٠,٤-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٣-	١,٤	٠,٧	٠,٩	فرنسا
٠,٣-	٠,٠	٠,٤-	٠,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٩	إيطاليا
٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٤	٢,١	١,٩	٢,٥	إسبانيا
٠,٤	٠,١-	٠,٢	٠,٠	١,٠	٠,٩	١,٩	اليابان
٠,٥-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	١,٥	٠,٥	٠,١	المملكة المتحدة
٠,١-	٠,٤-	٠,٠	٠,٢-	٢,٣	١,٢	١,١	كندا
٠,١	٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٢,٤	٢,٠	١,٨	اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,١	٤,٢	٤,٢	٤,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٠	٠,٤	٠,١	٠,٠	٤,٩	٥,٢	٥,٦	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٠	٠,٤	٠,٠	٠,٠	٤,١	٤,٦	٥,٢	الصين
٠,٢	٠,٥	٠,٠	٠,٣	٦,٥	٦,٨	٧,٨	الهند ^٣
٠,٣	٠,٩	٠,٣	٠,٣	٢,٨	٣,١	٣,٢	أوروبا الصاعدة والنامية
٠,٨	٢,١	٠,٧	٠,٦	١,٨	٣,٢	٣,٦	روسيا
٠,١	٠,٣-	٠,٠	٠,١	٢,٥	٢,٠	٢,٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٥	٢,١	٢,٢	٢,٩	البرازيل
٠,١-	٠,٣	٠,١-	٠,٣-	١,٤	٢,٤	٣,٢	المكسيك
٠,٣	٠,٦-	٠,٠	٠,١-	٤,٢	٢,٨	٢,٠	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
١,٨	١,٤-	٠,٥	٠,١-	٦,٠	٢,٦	٠,٨-	المملكة العربية السعودية
٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,٠	٤,٠	٣,٨	٣,٤	إفريقيا جنوب الصحراء
٠,١-	٠,٢	٠,١-	٠,٣	٣,٠	٣,٣	٢,٩	نيجيريا
٠,٤-	٠,٩-	٠,١-	٠,١-	١,٢	٠,٩	٠,٦	جنوب إفريقيا
٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,١	٢,٧	٢,٧	٢,٧	للتذكيرة
٠,٣-	٠,٤-	٠,١-	٠,١-	١,٨	١,١	٠,٦	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق
٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٢-	٤,٦	٤,٥	٤,١	الاتحاد الأوروبي
٠,٣	٠,٧-	٠,٠	٠,٢-	٤,٢	٢,٧	١,٩	آسيان-٥ ^٤
٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٤,١	٤,١	٤,٤	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,١-	٠,٣-	٠,١-	٠,٢-	٥,٢	٤,٧	٤,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل ^٥
٠,٤-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٣-	٣,٣	٣,٠	٠,٣	البلدان النامية منخفضة الدخل ^٥
٠,٤-	١,٠-	٠,٤-	٠,٧-	٢,٨	٢,٠	١,٠-	حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات)
٠,٦-	٠,٥	٠,٣-	٠,٠	٤,١	٤,٩	٢,٠	الواردات
٠,٤-	٠,٦-	٠,٣-	٠,١-	٢,٩	٢,٥	٠,٩	الاقتصادات المتقدمة
٠,٣-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٤-	٣,٩	٣,٧	٠,١-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
١,٤-	١,٨-	١,٥-	٠,٢-	٦,٣-	٢,٥-	١٦,٤-	الصادرات
٠,٣-	٢,٨	٠,٠	١,٠	٠,٤-	٠,١	٥,٧-	الاقتصادات المتقدمة (بالدولار الأمريكي)
٠,١-	٠,١	٠,١	٠,١	٤,٥	٥,٩	٦,٨	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
٠,٢-	٠,٤-	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٦	٤,٦	النفط ^٦
٠,٠	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٦,٢	٨,٣	٨,٣	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
٠,٠	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٦,٢	٨,٣	٨,٣	أسعار المستهلكين العالمية ^٧
٠,٠	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٦,٢	٨,٣	٨,٣	الاقتصادات المتقدمة ^٨
٠,٠	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٦,٢	٨,٣	٨,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٧

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يفترض أن تظل أسعار الصرف الفعلية الحقيقية ثابتة عند مستوياتها السائدة خلال الفترة من ٣٠ يناير ٢٠٢٤ إلى ٢٧ فبراير ٢٠٢٤. والاقتصادات مرتبة على أساس حجمها الاقتصادي. مجملات البيانات ربع السنوية معدلة لاستبعاد التغيرات الموسمية.

^١ الاختلاف على أساس أرقام تم تقريبها في تنبؤات التقرير الحالي، وعدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

^٢ باستثناء مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٣ بالنسبة للهند، تعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية. ويستند إجمالي الناتج المحلي اعتباراً من عام ٢٠١١ وما بعده إلى إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق مع اعتبار السنة المالية ٢٠١١ / ٢٠١٢ سنة الأساس.

^٤ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

^٥ تم استبعاد فييت نام من مجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل وإضافتها لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل. والفروق المبينة من يناير ٢٠٢٤ وأكتوبر ٢٠٢٣ هي للبلدان النامية منخفضة الدخل باستثناء فييت نام واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل بما فيها فييت نام.

الجدول ١-١: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي (تتمة)
(التغير:٪، ما لم يذكر خلاف ذلك)

على أساس ربع سنوي مقارنة بالربع الرابع من العام ^١							
الاختلاف عن عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	الاختلاف عن عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ^١	توقعات					
		٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
...	٠,٠	٠,٠	٠,١	٣,١	٣,٢	٣,٢	الناتج العالمي
...	٠,٤	٠,٠	٠,٣	١,٧	١,٩	١,٦	الاقتصادات المتقدمة
...	٠,٧	٠,١-	٠,٦	١,٨	٢,١	٣,١	الولايات المتحدة
...	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	١,٤	١,٤	٠,١	منطقة اليورو
...	١,٠-	٠,١-	٠,٤-	١,٨	٠,٧	٠,٢-	ألمانيا
...	٠,٤-	٠,٣-	٠,٣-	١,٥	١,١	٠,٧	فرنسا
...	٠,٥-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٦	٠,٧	٠,٦	إيطاليا
...	٠,١-	٠,٠	٠,١	٢,١	١,٩	٢,٠	إسبانيا
...	٠,٧	٠,٠	٠,١	٠,٥	١,٧	١,٣	اليابان
...	٠,٧	٠,٥-	٠,٩	١,٣	١,٥	٠,٢-	المملكة المتحدة
...	٠,٣-	٠,١	٠,١-	٢,٣	١,٨	٠,٩	كندا
...	٠,٠	٠,٥	٠,٤-	٢,٥	٢,٢	١,٧	اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
...	٠,٤-	٠,٠	٠,٠	٤,١	٤,٣	٤,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
...	٠,٤-	٠,١-	٠,٤-	٤,٦	٥,١	٥,٧	آسيا الصاعدة والنامية
...	٠,٣-	٠,١	٠,٠	٤,١	٤,٤	٥,٤	الصين
...	١,٣-	٠,٣-	١,٤-	٦,٤	٦,٤	٦,٨	الهند ^٣
...	٠,٧	٠,١-	١,٢	٢,٨	٣,٢	٤,١	أوروبا الصاعدة والنامية
...	١,٤	٠,٢	١,٢	١,٢	٢,٦	٤,٨	روسيا
...	١,١-	٠,٠	٠,٤	٢,٦	٢,١	١,٥	أمريكا اللاتينية والكاريبي
...	٠,٢	٠,١	٠,٤	١,٥	٣,٠	٢,٢	البرازيل
...	٠,٠	٠,٤	٠,٠	١,٨	١,٩	٢,٥	المكسيك
...	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
...	٠,٩-	٠,٥	٠,٣	٥,٩	٣,١	٤,٣-	المملكة العربية السعودية
...	إفريقيا جنوب الصحراء
...	٠,١-	٠,٤-	٠,٢	٢,٥	٣,٥	٢,٩	نيجيريا
...	٠,٧-	٠,١-	٠,١	١,٢	١,٣	٠,٩	جنوب إفريقيا
...	٠,١	٠,٠	٠,٢	٢,٦	٢,٧	٢,٧	للتذكرة
...	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق
...	٠,١	٠,٦-	٠,٣	١,٧	١,٧	٠,٤	الاتحاد الأوروبي
...	٠,٦	٠,٤-	٠,٠	٣,١	٥,٢	٤,٢	آسيان-٥ ^٤
...	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
...	٠,٤-	٠,١-	٠,٠	٤,١	٤,٣	٤,٥	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل ^٥
...	البلدان النامية منخفضة الدخل ^٥
...	أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
...	٠,٣-	٠,٦-	٠,١	٥,٥-	٦,٠-	٤,٤-	النفط ^٦
...	٠,١	٠,٢	٠,٧-	٠,٤	٠,٨	٠,٢-	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
...	٠,٦	٠,٢-	٠,١	٣,٦	٥,٤	٥,٨	أسعار المستهلكين العالمية ^٧
...	٠,٢-	٠,٠	٠,١	٢,٠	٢,٤	٣,١	الاقتصادات المتقدمة ^٨
...	١,٤	٠,٢-	٠,٣	٥,٠	٨,٠	٨,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ^٧

^٦ متوسط بسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط. وكان متوسط سعر النفط بالدولار الأمريكي للبرميل ٨٠,٥٩ دولار في ٢٠٢٣: أما السعر المفترض، على أساس أسواق العقود المستقبلية، فهو ٧٨,٦١ دولار في ٢٠٢٤ و ٧٣,٦٨ دولار في ٢٠٢٥.

^٧ باستثناء فنزويلا. راجع الملحوظة ذات الخصوصية القطرية المتعلقة بفنزويلا في قسم "ملحوظات قطرية" في الملحق الإحصائي.

^٨ معدلات التضخم المفترضة لعامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، على التوالي، هي كالتالي: ٢,٤٪ و ٢,١٪ في منطقة اليورو، و ٢,٢٪ و ٢,١٪ في اليابان، و ٢,٩٪ و ٢,٠٪ في الولايات المتحدة.

^٩ بالنسبة للناتج العالمي، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٩٠٪ من الناتج العالمي السنوي بالأوزان الترجيحية على أساس تعادل القوى الشرائية. وبالنسبة للاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تمثل التقديرات والتوقعات ربع السنوية حوالي ٨٥٪ من الناتج السنوي لهذه الاقتصادات بالأوزان الترجيحية على أساس تعادل القوى الشرائية.

وتعافي الدخل الحقيقية. وفي اليابان، من المنتظر تباطؤ الناتج من حوالي ١,٩٪ في ٢٠٢٣ إلى ٠,٩٪ في ٢٠٢٤ ثم ١٪ في ٢٠٢٥، نتيجة انحسار العوامل الاستثنائية غير المتكررة التي وفرت الدعم للنمو في ٢٠٢٣، بما في ذلك طفرة السياحة من الخارج.

• ومن بين الاقتصادات المتقدمة الأخرى، من المتوقع ارتفاع النمو في المملكة المتحدة من حوالي ٠,١٪ في ٢٠٢٣ إلى ٠,٥٪ في ٢٠٢٤، مع انحسار الآثار السلبية المتأخرة لأسعار الطاقة المرتفعة، ليصل بعد ذلك إلى ١,٥٪ في ٢٠٢٥، في ظل ما يتيحها تراجع معدلات التضخم من تيسير الأوضاع المالية

الجدول ١-٢: عرض عام لتوقعات آفاق الاقتصاد العالمي بأوزان أسعار الصرف السائدة في السوق (التغير٪)

الاختلاف عن عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي	الاختلاف عن عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي		توقعات		
	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٣
٠,٠	٠,٣	٠,٠	٢,٧	٢,٧	٢,٧
٠,٠	٠,٤	٠,١	١,٨	١,٨	١,٦
٠,١	٠,٢	٠,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٢
٠,٠	٠,٤	٠,٠	٤,٦	٥,٠	٥,٤
٠,٣	١,٠	٠,٣	٢,٨	٣,١	٢,٩
٠,٢	٠,٣	٠,١	٢,٥	١,٩	٢,٢
٠,٤	٠,٨	٠,١	٤,٣	٢,٦	١,٦
٠,١	٠,٣	٠,١	٤,٠	٣,٦	٣,٢
٠,٣	٠,٤	٠,١	١,٧	٠,٩	٠,٥
٠,٤	٠,٩	٠,١	٤,٣	٢,٥	١,٤
٠,١	٠,٢	٠,٠	٣,٩	٤,٠	٤,٢
٠,١	٠,٣	٠,١	٥,٢	٤,٧	٤,٠

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تحسب معدلات النمو الكلي كمتوسط مرجح، يستخدم فيه متوسط متحرك لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي عن السنوات الثلاث السابقة كوزن ترجيحي.

١ الاختلاف على أساس أرقام تم تقريبها في تنبؤات التقرير الحالي، وعدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، وعدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

٢ تم استبعاد فييت نام من مجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل وإضافتها لمجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل. والفروق المبينة من يناير ٢٠٢٤ وأكتوبر ٢٠٢٣ هي للبلدان النامية منخفضة الدخل باستثناء فييت نام واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل بما فيها فييت نام.

تنبؤات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

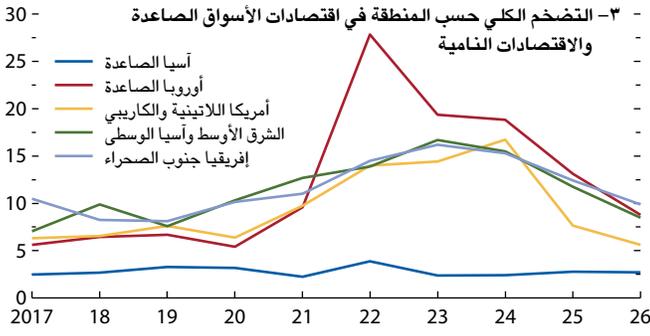
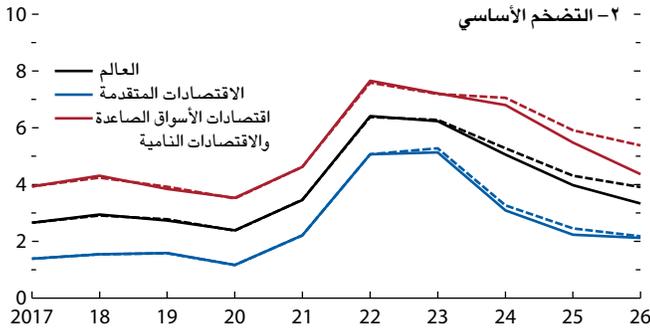
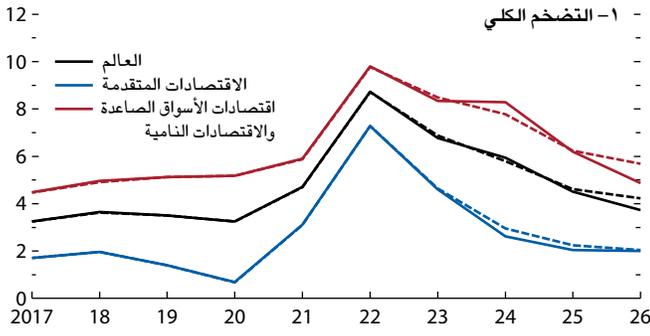
من المتوقع أن يكون النمو مستقرًا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، عند ٤,٢٪ في ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، مع انخفاض في آسيا الصاعدة والنامية يوازنه أساسًا تزايد النمو في اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى واقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء. ومن المنتظر أن تشهد البلدان النامية منخفضة الدخل تزايدًا تدريجيًا في النمو، من ٤,٠٪ في ٢٠٢٣ إلى ٤,٧٪ في ٢٠٢٤ و ٥,٢٪ في ٢٠٢٥، مع تخفيف بعض القيود على النمو في الأجل القريب.

ومن المتوقع أن ينخفض النمو في آسيا الصاعدة والنامية ٥,٦ من نسبة تقديرية تبلغ ٥,٦٪ في ٢٠٢٣ إلى ٥,٢٪ في ٢٠٢٤ و ٤,٩٪ في ٢٠٢٥ وهو ما يمثل تعديلًا بزيادة طفيفة مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي". وفي الصين يتوقع تباطؤ النمو من ٥,٢٪ في ٢٠٢٣ إلى ٤,٦٪ في ٢٠٢٤ و ٤,١٪ في ٢٠٢٥ في ظل انحسار الآثار الإيجابية للعوامل الاستثنائية غير المتكررة - بما في ذلك دفعة تنشيط الاستهلاك في الفترة التي أعقبت الجائحة والدفعة المالية التنشيطية - واستمرار الضعف الذي يشوب القطاع العقاري. ومن المتوقع أن يظل النمو قويًا في الهند بنسبة قدرها ٦,٨٪ في ٢٠٢٤ و ٦,٥٪ في ٢٠٢٥، حيث تأتي هذه الصلابة انعكاسًا لقوة الطلب المحلي المستمرة وتزايد أعداد السكان في سن العمل.

- وفي أوروبا الصاعدة والنامية من المتوقع بلوغ النمو ٣,٢٪ في ٢٠٢٣ و ٣,١٪ في ٢٠٢٤، مع تراجع طفيف إلى ٢,٨٪ في ٢٠٢٥، بتعديل بالزيادة في التوقعات قدره ٠,٥ نقطة مئوية بالنسبة لعام ٢٠٢٣ و ٠,٣ نقطة مئوية لعامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥، مقارنة بشهر يناير. ويرجع هذا الانخفاض إلى التراجع المتوقع للنمو في روسيا من ٣,٢٪ في ٢٠٢٤ إلى ١,٨٪ في ٢٠٢٥ في ظل انحسار آثار زيادة الاستثمارات وقوة الاستهلاك الخاص، بدعم من نمو الأجور في سوق عمل تتسم بضعف المعروض. وفي تركيا، من المتوقع أن يبلغ النمو ٣,١٪ في ٢٠٢٤ و ٣,٢٪ في ٢٠٢٥، مع تزايد قوة النشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤ في ظل انتهاء التشديد النقدي وبدء تعافي الاستهلاك.
- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي، من المتوقع تراجع النمو عن المستوى التقديري البالغ ٢,٣٪ في ٢٠٢٣ إلى ٢,٠٪ في ٢٠٢٤ ثم يرتفع مرة أخرى بعد ذلك إلى ٢,٥٪ في ٢٠٢٥، بتعديل بالزيادة في التوقعات لعام ٢٠٢٤ قدره ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بشهر يناير. فمن المتوقع أن يتراجع النمو في البرازيل إلى ٢,٢٪ في ٢٠٢٤ على خلفية ضبط أوضاع المالية العامة، والآثار المتأخرة للسياسة النقدية التي لا تزال متشددة، ومساهمة أصغر من قطاع الزراعة. وفي المكسيك من المتوقع أن يبلغ النمو ٢,٤٪ في ٢٠٢٤، بدعم من توسع المالية العامة لينخفض بعد ذلك إلى ١,٤٪ في ٢٠٢٥ حيث يتوقع أن تقوم الحكومة بتشديد موقف المالية العامة. وقد تم تخفيض التنبؤات للمكسيك بسبب النتائج الأضعف من المتوقع في نهاية ٢٠٢٣ ومطلع ٢٠٢٤، مع حدوث انكماش في الصناعة التحويلية.

الشكل البياني ١-١٥: آفاق التضخم: تراجع

(%): الخط المتصل = عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، والخط المتقطع = عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي")



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستبعد من التضخم الأساسي أسعار الغذاء والطاقة المتقلبة.

ويرجع هبوط التضخم العالمي في ٢٠٢٤ إلى حدوث تراجع واسع النطاق في التضخم الأساسي العالمي. وتختلف هذه الديناميكية عن الديناميكية التي كانت سائدة في ٢٠٢٣، عندما انخفض التضخم الأساسي العالمي بقدر ضئيل محسوبا على أساس المتوسط السنوي وتراجع التضخم الكلي في المقام الأول بسبب انخفاض تضخم أسعار الوقود والغذاء. وبالنسبة لعام ٢٠٢٤، من المتوقع أن ينخفض التضخم الكلي بنسبة قدرها ١,٢ نقطة مئوية بعد انكماشه بنسبة لا تتجاوز ٠,٢ نقطة مئوية في ٢٠٢٣. وعلى غرار التضخم الكلي، فإن الهبوط في التضخم الأساسي سيكون أسرع في الاقتصادات المتقدمة. وتختلف

وبالنسبة للنمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فمن المتوقع أن يرتفع من ٢,٠٪ في ٢٠٢٣ إلى ٢,٨٪ في ٢٠٢٤ و٤,٢٪ في ٢٠٢٥، مع تعديل بالتخفيض قدره ٠,١ نقطة مئوية لعام ٢٠٢٤ مقارنة بتوقعات شهر يناير ٢٠٢٤. ويأتي هذا التعديل انعكاسا لتصحيح الخافض لتنبؤات النمو في إيران عن عام ٢٠٢٤ مدفوعا بانخفاض إيرادات الأنشطة غير النفطية والإيرادات النفطية، وكذلك بالنسبة لعدد من الاقتصادات الأصغر.

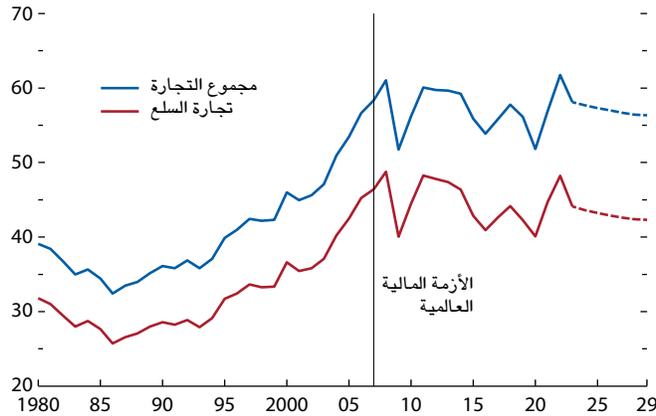
وفي إفريقيا جنوب الصحراء، من المتوقع أن يرتفع النمو عن المستوى التقديري البالغ ٣,٤٪ في ٢٠٢٣ ليصل إلى ٣,٨٪ في ٢٠٢٤ و٤,٠٪ في ٢٠٢٥، في ظل انحسار الآثار السلبية للصدمات المناخية السابقة والتحسين التدريجي للمسائل المتعلقة بالإمدادات. ولم يطرأ أي تغيير على التنبؤات لعام ٢٠٢٤ مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد يناير ٢٠٢٤ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي"، نظرا لأن تخفيض التوقعات لأنغولا من جراء الانكماش في القطاع النفطي توازنه بوجه عام زيادة التوقعات لنيجيريا.

آفاق التضخم: تراجع بسرعات مختلفة

من المتوقع تراجع التضخم الكلي العالمي من متوسط سنوي بنسبة ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٥,٩٪ في عام ٢٠٢٤ ثم ٤,٥٪ في عام ٢٠٢٥ (الجدول ١,١). ومن المتوقع أن يكون التراجع أكثر تركزا في بداية الفترة في الاقتصادات المتقدمة، حيث ينخفض التضخم بواقع (٢,٠) نقطتين مئويتين في ٢٠٢٤، بينما لا ينخفض في ٢٠٢٥ إلا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فقط. ومن المتوقع كذلك أن تعود الاقتصادات المتقدمة في وقت أقرب إلى معدلات قريبة من متوسطها في الفترة السابقة للجائحة (٢٠١٧ - ٢٠١٩)، مع بلوغ متوسط التضخم ٢,٠٪ في ٢٠٢٥، وذلك قبل سنة من توقعات عودة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية إلى متوسطها قبل الجائحة البالغ ٥٪ (الشكل البياني ١-١٥). وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يكون هناك قدر كبير من التفاوت فيما بين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، مع تراوح تنبؤات التضخم - فيما بين المناطق الخمس - من نسبة قدرها ٢,٤٪ فقط في آسيا الصاعدة والنامية، نتيجة كبح التضخم في الصين وفي تايلند، إلى ١٨,٨٪ في أوروبا الصاعدة والنامية، نتيجة التضخم المرتفع في تركيا.

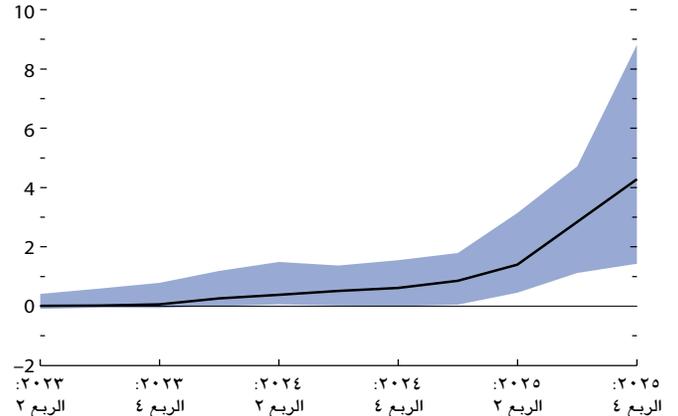
وتم تعديل تنبؤات التضخم العالمي بزيادة قدرها ٠,١ نقطة مئوية في ٢٠٢٤ مقارنة بالتوقعات المعلنة في يناير ٢٠٢٤. ويرجع ذلك لعدم تغير التوقعات للاقتصادات المتقدمة - حيث تم تعويض تخفيضات التوقعات لمنطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة برفع التوقعات في الولايات المتحدة - ونتيجة زيادة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية في التوقعات لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ترجع أساسا لزيادة التوقعات في إيران وعدد قليل من البلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض.

الشكل البياني ١-١٧: آفاق التجارة العالمية: مستقرة
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُعرّف التجارة بأنها مجموع الصادرات والواردات. التجارة العالمية وإجمالي الناتج المحلي لأغراض حساب النسب هي بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. الخط المتقطع يشير إلى تنبؤات عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".

الشكل البياني ١-١٦: التضخم أقرب إلى المستهدف
(بالنقاط المئوية: توزيع الانحراف عن مستهدف التضخم)



المصادر: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني توزيع انحرافات التضخم على أساس سنوي مقارنة مع مستهدف التضخم أو النقطة الوسطى لمستهدف التضخم بالنسبة إلى ٦١ اقتصادا. والخط يوضح الوسيط، بينما تشير المساحة المظللة إلى المدى الربيعي.

النمو الاقتصادي المنخفض نسبياً، بلوغ نسبة إجمالي التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج المحلي (بالقيمة الحالية للدولار) متوسطاً قدره ٥٧٪ على مدار السنوات الخمس التالية، مما يتماشى عموماً مع التطور المشاهد في التجارة منذ الأزمة المالية العالمية (الشكل البياني ١-١٧).

وحتى مع بقاء نسب التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج المحلي مستقرة نسبياً، فإن هناك تحولات ملحوظة تطرأ في الوقت الراهن على أنماط التجارة، مع تزايد حالات التجزؤ عبر الخطوط الجغرافية-السياسية، وخاصة منذ بدء الحرب في أوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢. وتشير تحليلات خبراء الصندوق إلى حدوث تراجع ملحوظ في نمو تدفقات التجارة بين الكتل الجغرافية-السياسية منذ ذلك الحين مقارنة بنمو التجارة داخل الكتل (الإطار ١-١). وتحدث إعادة توزيع تدفقات التجارة حالياً في سياق تزايد القيود التجارية عبر الحدود، في ظل فرض حوالي ٣٢٠٠ قيد جديد على التجارة في ٢٠٢٢ وحوالي ٣٠٠٠ قيد في ٢٠٢٣، مقارنة بعدد ١١٠٠ قيد في ٢٠١٩، وفقاً لبيانات مرصد التجارة العالمية (Global Trade Alert)، وزيادة الشواغل بشأن صلابته سلاسل الإمداد والأمن القومي.

وفي الوقت نفسه، من المتوقع استمرار نقص أرصدة الحسابات الجارية العالمية - أي حاصل جمع الفوائض والعجزات المطلقة - في عام ٢٠٢٤، على غرار المشاهد في عام ٢٠٢٣، من بعد زيادتها الملحوظة في ٢٠٢٢ (الشكل البياني ١-١٨). وكانت الزيادة في أرصدة الحسابات الجارية العالمية في ٢٠٢٢ نتيجة المساهمات من أسعار السلع الأولية المرتفعة، التي حفزها الغزو الروسي لأوكرانيا، والتعافي غير المتوازن من الجائحة، والتشديد السريع للسياسة النقدية في الولايات المتحدة. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن تتقلص الأرصدة العالمية تدريجياً مع انحسار مساهمة هذه

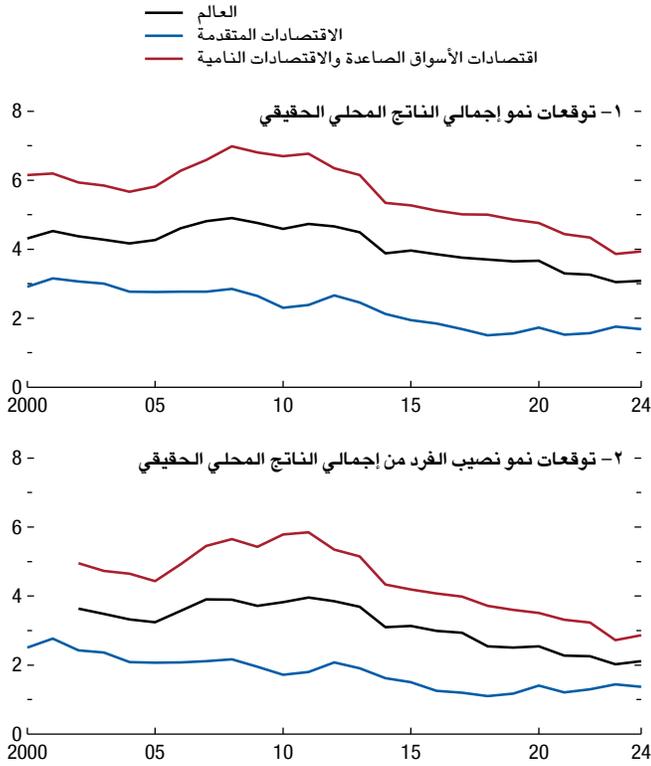
محركات تراجع التضخم الأساسي حسب كل بلد لكنها تتضمن آثار السياسات النقدية التي لا تزال متشددة، والهدوء المقترن بها في أسواق العمل، وانحسار آثار تمرير التغيرات من حالات التراجع السابق في الأسعار النسبية، لا سيما أسعار الطاقة.

ومن بين الاقتصادات التي لديها مستهدفات للتضخم، من المتوقع أن يتجاوز التضخم الكلي المستوى المستهدف (أي النقطة الوسطى من النطاق المستهدف) بنسبة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية للاقتصاد الوسيط بحلول الربع الثالث من ٢٠٢٤ على أساس ربع سنوي مقارنة مع (الشكل البياني ١-١٦). غير أن وسيط الفجوة في الاقتصادات المتقدمة بين التضخم الفعلي والمستهدف لا يتوقع أن يتجاوز ٠,٣ نقطة مئوية في الربع الثالث من ٢٠٢٤، مما يوحي بعودة أسرع إلى المستويات المستهدفة مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وبحلول الربع الثاني من ٢٠٢٥ من المتوقع أن تبلغ معظم الاقتصادات مستويات في حدود ربع نقطة مئوية من مستوياتها المستهدفة (أي النقاط الوسطى في نطاقاتها المستهدفة).

آفاق التجارة العالمية: مستقرة، ومتماشية مع الناتج

من المتوقع أن يبلغ نمو التجارة العالمية ٣,٠٪ في ٢٠٢٤ و٣,٣٪ في ٢٠٢٥، مع تعديلات بتخفيض قدره ٠,٣ نقطة مئوية في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ مقارنة بتوقعات يناير ٢٠٢٤. ومن المنتظر أن يظل نمو التجارة في الأجل المتوسط دون متوسط معدل النمو السنوي بالمعايير التاريخية (٢٠٠٠-٢٠١٩) البالغ ٤,٩٪ ليبلغ ٣,٢٪ في ٢٠٢٩. ومؤدى هذا التوقع، في سياق آفاق

الشكل البياني ١-١٩: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي العالمي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي العالمي (%: التوقعات للخمس سنوات التالية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

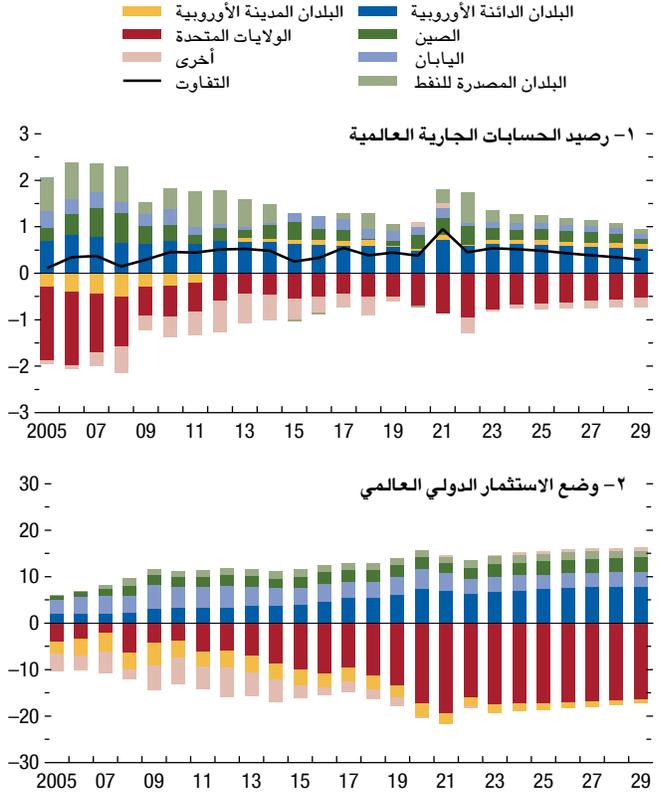
ملحوظة: المحور الأفقي يشير إلى السنة التي تم فيها إعداد تنبؤات الخمس سنوات التالية. وكل تنبؤ مستمر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي المنشور في شهر إبريل من السنة المقابلة.

الجائحة (وقت صدور عدد يناير ٢٠٢٠ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي)، والتوقعات متوسطة المدى البالغة ٤,٩٪ قبل بدء الأزمة المالية العالمية (وقت صدور عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، والمتوسط السنوي بالمعايير التاريخية (٢٠٠٠ - ٢٠١٩) للنمو العالمي الفعلي والبالغ ٣,٨٪.

ويرجع التآكل التدريجي في آفاق النمو العالمي لعوامل أبعد من مجرد التزايد الأكثر بطئا في تعداد سكان العالم. فالجانب الأكبر من التراجع يعكس انخفاض النمو المتوقع في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الذي انخفض عن مستوى التنبؤات في الأجل المتوسط الذي بلغ ٣,٩٪ قبل الأزمة المالية العالمية ليصل إلى ٢,١٪ في أحدث التوقعات (الشكل البياني ١-١٩، اللوحة ٢). ويظهر هذا الانكماش في نصيب الفرد من توقعات النمو جليا بصورة خاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وهو ما

آخر توقعات النمو العالمي على المدى المتوسط، التي تستند إلى تجميع تنبؤات خبراء الصندوق على المستوى القطري، تتسق بوجه عام مع التقييم الوارد في الفصل الثالث القائم على تحليل آخر الاتجاهات العامة في تراكم رأس المال والعمالة العالمية والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

الشكل البياني ١-١٨: وضع الحساب الجاري ووضع الاستثمار الدولي (%: من إجمالي الناتج المحلي العالمي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

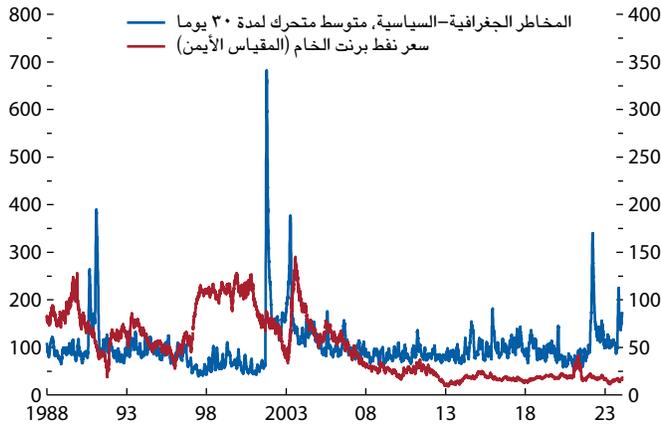
ملحوظة: البلدان الأوروبية الدائنة هي النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا؛ والبلدان الأوروبية المدينة هي قبرص واليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وسلوفينيا وإسبانيا؛ والبلدان المصدرة للنفط هي الجزائر وأذربيجان وإيران وكازاخستان والكويت ونيجيريا وعمان وقطر وروسيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

العوامل. وتشير التقديرات إلى ارتفاع مراكز أرصدة البلدان الدائنة والمدينة في عام ٢٠٢٣، مع تعويض النقص في أرصدة الحسابات الجارية وتجاوزه نتيجة تقييمات الخسائر في الاقتصادات المدينة والمكاسب في الاقتصادات الدائنة. ومن المتوقع استقرار هذه المراكز على المدى المتوسط. وفي بعض الاقتصادات، لا يزال إجمالي الالتزامات كبيرا من المنظور التاريخي ويشكل مخاطر تتعلق بالضغط الخارجية.

آفاق النمو في الأجل المتوسط: منخفضة بالمعايير التاريخية

تشير آخر التنبؤات إلى بلوغ النمو العالمي ٣,١٪ في عام ٢٠٢٩. وهذه التنبؤات على المدى المتوسط - التي لم يطرأ عليها أي تغيير منذ عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" - هي الأدنى منذ عقود (الشكل البياني ١-١٩). وهي أدنى من التوقعات متوسطة المدى البالغة ٣,٦٪ قبل بدء

الشكل البياني ١-٢٠: المخاطر الجغرافية-السياسية وأسعار النفط (مؤشر، ١٩٨٥-٢٠١٩ = ١٠٠؛ بالدولار الأمريكي للبرميل، المقياس الأيمن)



المصادر: دراسة 2022 من Caldara and Iacoviello ومؤسسة Haver Analytics. ملحوظة: تم إنشاء "مؤشر المخاطر الجغرافية-السياسية" في دراسة (Caldara and Iacoviello (2022) لقياس الأحداث الجغرافية-السياسية المعاكسة والمخاطر المصاحبة على أساس نتائج بحث نصي الي للمحفوظات الإلكترونية في العديد من الصحف التي تغطي التوترات الجغرافية-السياسية.

مخاطر التطورات السلبية

رغم صلابة الأداء الاقتصادي العالمي على نحو مثير للدهشة منذ أكتوبر ٢٠٢٣، لا تزال هناك احتمالات بنشوء مخاطر معاكسة تهدد النمو العالمي:

- **طفرات جديدة في أسعار السلع الأولية في خضم الصراعات الإقليمية:** من المحتمل تصاعد حدة الصراع في غزة وإسرائيل ليمتد إلى المنطقة على نطاق أوسع؛ وتهدد الهجمات المستمرة في البحر الأحمر والحرب الدائرة في أوكرانيا بتوليد صدمات جديدة في سلاسل الإمداد تلحق الضرر بالتعافي الاقتصادي العالمي، مع حدوث طفرات في تكاليف الغذاء والطاقة والنقل. وقد تسبب كذلك زيادة التوترات الجغرافية-السياسية - بما في ذلك احتمال إعادة تصعيد الحرب في أوكرانيا - في فرض قيود على تدفقات الغذاء والوقود والسماد العابرة للحدود، بحيث تتسبب في مزيد من التقلب في الأسعار وإضعاف مزاج الأعمال والمستهلكين (الشكل البياني ١-٢٠). ووفقاً لما يبرزه تحليل المخاطر في الإطار ١-٢، فمن شأن مثل تلك الصدمات الجغرافية-السياسية أن تزيد من تعقيد عملية تخفيض معدل التضخم وتؤخر تيسير سياسات البنوك المركزية، بما لذلك من آثار سلبية على النمو الاقتصادي العالمي. وبوجه عام، من شأن مثل تلك الصدمات المعاكسة على الإمدادات أن تؤثر على البلدان على نحو غير متماثل، مع وقوع الآثار الحادة بصفة خاصة على البلدان الأقل دخلاً حيث يشكل الغذاء والطاقة نسبة كبيرة من إنفاق الأسر المعيشية.
- **التضخم المطرد والضغط المالي:** من شأن تراجع التضخم الأساسي في الاقتصادات الرئيسية بوتيرة أبطأ من المتوقع نتيجة، مثلاً، لاستمرار نقص المعروض في سوق العمل

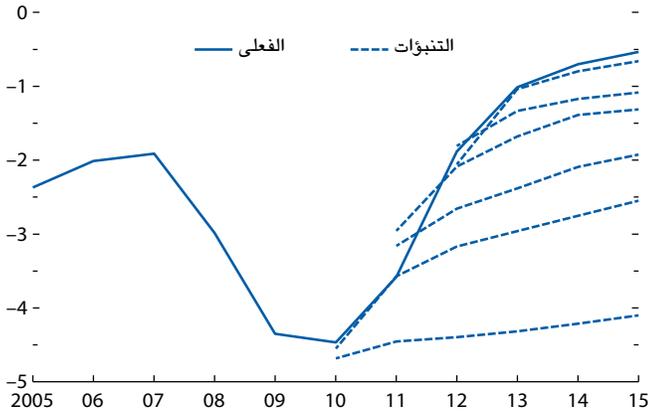
يؤدي بتباطؤ وتيرة التقارب نحو ارتفاع نصيب الفرد من الدخل والتفاوتات العالمية المستمرة في مستويات المعيشة. وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، يلاحظ أن التراجع في توقعات الأجل المتوسط مدفوع بالتراجع في بلدان أخرى بخلاف الولايات المتحدة.

ويستعرض الفصل الثالث تشخيص حالة التباطؤ في النمو العالمي على مدار العقدين الماضيين ويخلص إلى أن معظم هذا التباطؤ يرجع إلى انخفاض النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (أي الكفاءة في استخدام العمالة ورأس المال). وعلى مستوى الاقتصادات الرئيسية، نجد أن محركات هذا التباطؤ تشمل تراجع المشاركة في سوق العمل في ظل شيخوخة السكان، وضعف استثمارات الأعمال، والأهم من ذلك العبء الواقع على النمو نتيجة الاحتكاكات الهيكلية المستمرة التي تحول دون تخصيص الموارد للشركات الأكثر إنتاجية. ووفقاً لما يرد شرحه في الفصل الرابع، فإن آفاق النمو الأكثر قتامة في الصين وغيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى التي تشكل مجتمعة حصة متزايدة في الاقتصاد العالمي، ستشكل عبئاً على الآفاق المستقبلية للشركاء التجاريين وتنتقل عبر سلاسل الإمداد العالمية التي تتسم بدرجة عالية من الاندماج. ومن المتوقع أن يؤثر التشرذم الجغرافي-الاقتصادي - أي انعكاس مسار التكامل الاقتصادي عبر الحدود المدفوع بالسياسات - تأثيراً سلبياً على التوقعات في الأجل المتوسط عن طريق الحد من التدفقات العالمية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة ومن ثم تقليص فرص تحقيق مكاسب الكفاءة من التخصص ووفورات الحجم والتنافس (راجع دراسة 2023 Aiyar and others ودراسة 2024 Gopinath and others).

المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد: متوازنة بوجه عام

تضاءلت المخاطر المحيطة بالمشهد الاقتصادي العالمي منذ شهر أكتوبر ٢٠٢٣، مما أدى إلى التوازن عموماً في توزيع النتائج الممكنة للنمو العالمي في إطار توقعات السيناريو الأساسي، مقارنة بالميل الواضح نحو التطورات السلبية في توقعات عدد إبريل ٢٠٢٣ وعدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ومع تراجع الضغوط التضخمية بوتيرة أسرع من المتوقع في كثير من البلدان، أصبحت المخاطر على آفاق التضخم كذلك أكثر توازناً بوجه عام. وعلى وجه العموم، فإن المجال يتسع لمزيد من المفاجآت المواتية، وإن كان هناك العديد من المخاطر السلبية التي تجذب توزيع النتائج الاقتصادية في الاتجاه المعاكس. وتجري في الوقت الراهن مناقشة أبرز المخاطر وأوجه عدم اليقين التي تحيط بالآفاق الاقتصادية، ونستعرض في الإطار ١-٢ لاحقاً تحليلاً قائماً على نموذج لتحديد حجم المخاطر المحيطة بالآفاق العالمية والسيناريوهات المحتملة.

الشكل البياني ١-٢١: التصحيح المالي الأشد حدة من المتوقع في منطقة اليورو، ٢٠١٠-٢٠١٥ (الرصيد الهيكلي: % من إجمالي الناتج المحلي الممكن)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: الخط المتصل يشير إلى الرصيد الهيكلي في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، والخطوط المنقطعة تشير إلى تنبؤات الرصيد الهيكلي من أعداد إبريل وأكتوبر من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" في الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢.

الإنفاق، بأبعد من المتوخى في الوقت الراهن، ربما يؤدي إلى تباطؤ النمو أكثر من المتوقع وإضعاف زخم الإصلاحات. وقد تتعرض البلدان التي ليست لديها خطة موثوقة للضبط المالي على المدى المتوسط لردود أفعال معاكسة من السوق أو ازدياد مخاطر الدخل في حالة المديونية الحرجة مما يفرض عليها تنفيذ تصحيحات عنيفة. وتوضح تجربة اقتصادات منطقة اليورو خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٠ كيف يمكن أن تتسبب المخاوف بشأن استدامة القدرة على تحمل الدين في تنفيذ تخفيضات كبيرة في مستويات عجز الموازنة متجاوزة التوقعات المبدئية (الشكل البياني ١-٢١)، مع ما لذلك من عواقب سلبية وخيمة على النمو. وعلى الرغم من التطورات الإيجابية الأخيرة في أوضاع أسواق السندات الدولية، فلا تزال مخاطر الدخل في حالة المديونية الحرجة في البلدان منخفضة الدخل تضيق المجال أمام الاستثمارات الضرورية الداعمة للنمو. ولا تزال نسبة البلدان منخفضة الدخل (٥٤%) أو اقتصادات الأسواق الصاعدة (١٦%) التي بلغت حالة المديونية الحرجة أو باتت معرضة لمخاطر عالية تهدد ببلوغها في عام ٢٠٢٤ تشكل نسبة مرتفعة.

انعدام الثقة في الحكومة يضعف زخم الإصلاحات: يلاحظ وفق بعض المقاييس أن مستوى الثقة في الحكومات والأجهزة التشريعية والأحزاب السياسية في مجموعات البلدان عبر مختلف فئات الدخل أقل من ٥٠% (الشكل البياني ١-٢٢). وقد يؤدي انخفاض الثقة في الحكومات والمؤسسات، في ظل الاستقطاب السياسي في بعض الحالات، إلى إضعاف دعم الإصلاحات الهيكلية، وتعقيد فرص تبني التطور التكنولوجي والتكيف معه، وخلق قوة معارضة لتعبئة

أو تجدد الاضطرابات في سلاسل الإمداد أن يتسبب في ارتفاع توقعات أسعار الفائدة وهبوط أسعار الأصول، كما حدث في أوائل ٢٠٢٣. وبالإضافة إلى ذلك، وفقا لما يرد إيضاحه في الفصل الثاني، لا تزال الاحتمالات قائمة لتحقيق آثار تهدئة التضخم من التشديد النقدي السابق، وخاصة حيثما يعاد ضبط أسعار الفائدة في القروض العقارية بسعر فائدة ثابت وتسجل مديونية الأسر مستويات مرتفعة. وقد تتسبب مثل هذه التطورات في زيادة حالات العجز عن السداد في قطاعات كثيرة - لا سيما المتضمنة عقارات تجارية وشركات - وارتفاع المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي (راجع الفصل الأول من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). وقد تتسبب أيضا في تدفقات رؤوس الأموال سعيًا للاستثمار المأمون، وتشديد الأوضاع المالية العالمية، وتقوية الدولار الأمريكي ومن ثم تخفيض النمو العالمي.

تعثّر التعافي الاقتصادي في الصين: في غياب حزمة سياسات شاملة لإعادة هيكلة القطاع العقاري المتعثّر في الصين، قد يتعرض الاستثمار العقاري لانخفاض أكبر وأطول أمدا، تصاحبه توقعات بتراجع أسعار المساكن في المستقبل، وانخفاض الطلب على المساكن، وازدياد ضعف ثقة الأسر المعيشية ومستويات إنفاقها، مع ما لذلك من انعكاسات على النمو العالمي. وقد يتفاقم هذا التأثير في ظل التشديد المالي غير المقصود بسبب قيود التمويل لدى الحكومة المحلية. وفي مثل هذا السيناريو، وفقا لما يتضح في الإطار ١-٢، من شأن تباطؤ الطلب المحلي أن يؤدي إلى زيادة الضغوط الخافضة للتضخم، مما يتسبب في استمرار التضخم المنخفض أو الانكماش. وتشير التقديرات إلى أن أثر انتقال التداعيات إلى شركاء الصين التجاريين في مثل هذا السيناريو سلبي بوجه عام، مع تجاوز الآثار الناجمة عن ضعف الطلب على منتجات الشركاء التجاريين المكاسب المتحققة من انخفاض أسعار السلع الأولية؛ ونتيجة لذلك قد ترتفع اختلالات الحسابات الجارية العالمية. ومن شأن استجابات السلطات على مستوى السياسات أن تخفف إلى حد كبير التكاليف الاقتصادية لمثل تلك التطورات إذا قررت اشمالها على إجراءات تسريع وتيرة خروج المطورين العقاريين الذين لا يتمتعون بمقومات البقاء، وتشجيع استكمال مشروعات الإسكان، وتسوية مخاطر المديونية في الحكومات المحلية. ومن شأن اتخاذ تدابير إضافية لتيسير السياسة النقدية، وخاصة من خلال تخفيض أسعار الفائدة، إلى جانب تدابير توسعية من المالية العامة - بما في ذلك تمويل مشروعات الإسكان غير المكتملة ودعم الأسر محدودة الدخل - أن يعزز الطلب ويدرك المخاطر الانكماشية.

التصحيحات المالية المُربكة وحالة المديونية الحرجة: يشكل التصحيح المالي مطلبًا ضروريًا في العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من أجل السيطرة على نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي وإعادة بناء القدرات لتجاوز الصدمات في المستقبل. غير أن التحول الحاد المفرط إلى تطبيق زيادات الضرائب وتخفيضات

السنوات الأخيرة ويتسبب في تفاقم نقص المعروض في سوق العمل ونقص المهارات، بالإضافة إلى زيادة الضغوط التضخمية. ومن شأن زيادات التعريفات الجمركية أن تتسبب في ردود أفعال ثأرية، وزيادة التكاليف، والإضرار ببريحية منشآت الأعمال ورفاهية المستهلكين.

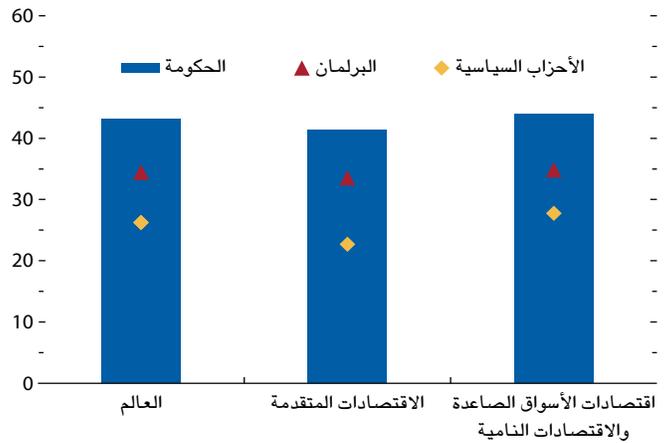
احتمالات تجاوز التوقعات

من المحتمل تحقق نتائج إيجابية تتجاوز التوقعات في الاقتصاد العالمي من عدة مصادر:

- دفعة تنشيطية قصيرة الأجل من المالية العامة في سياق الانتخابات: هناك بلدان كثيرة يتوقع أن تنتخب حكوماتها الوطنية خلال عام ٢٠٢٤ - "عام الانتخابات الكبير". وفي هذا السياق، قد يلجأ صناع السياسات إلى تأجيل تنفيذ التصحيح المالي أو الالتزام بتدابير توسعية جديدة. وتشير الدراسات الاقتصادية إلى أن العجزات المالية تحدث في المعتاد أثناء الانتخابات وأن الحكومات لا تميل بعد ذلك إلى إلغاء الزيادات (دراسات Brender and Drazen 2007؛ Dubois 2016؛ Haan, Ohnsorge, and Yu 2023؛ والفصل الأول من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير الراصد المالي). وعلى المدى القريب، يلاحظ أن التدابير التوسعية الجديدة مثل التخفيضات الضريبية، وزيادة التحويلات المالية من الحكومة المركزية، والاستثمار في البنية التحتية يمكن أن تعطي دفعة للنشاط الاقتصادي، وخاصة في الاقتصادات التي تعتبر المخاطر السيادية فيها منخفضة، وترفع مستوى النمو العالمي أعلى من التوقعات الراهنة. غير أن هذه التوسعات في الإنفاق من المالية العامة يمكن أن تزيد من الضغوط التضخمية - وخاصة في البلدان التي تتسم بوفرة النشاط الاقتصادي والمفاضلات المتجاوزة للحدود بين التضخم والبطالة - ويتربط عليها ارتفاع أسعار الفائدة، مما سيؤدي من تحديات كبح المديونية. وقد يلي ذلك تنفيذ تصحيحات في السياسات أشد إرباكاً، تصاحبها آثار سلبية على النمو.

- مزيد من التطورات المفاجئة على جانب العرض، وهو ما يسمح بسرعة تيسير السياسات النقدية: من المحتمل في كثير من الحالات حدوث تطورات مفاجئة دون المتوقعة في التضخم الأساسي نتيجة انحصار آثار تمرير التغيرات من صدمات الأسعار النسبية السابقة بأسرع من المتوقع وتخفيف القيود على سلاسل الإمداد العالمية. ومن المحتمل كذلك تقليص هوامش الربح بأسرع من المتوقع لامتصاص زيادات التكاليف السابقة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، حيث لا تزال سوق العمل متمسكة على وجه الخصوص بنقص المعروض، نجد أن التحول الأقوى من المتوقع لخفض نسبة الوظائف الشاغرة إلى عدد العاطلين عن العمل وصولاً للنسبة السائدة قبل الجائحة يمكنه تيسير أوضاع سوق العمل وتخفيف الضغوط التضخمية الأساسية. وقد تؤدي هذه التطورات إلى حدوث تراجع أكبر من المتوقع في التوقعات التضخمية وتسمح للبنوك المركزية بطرح خططها لتيسير السياسات، مما سيخفض تكاليف الاقتراض، ويرفع مستوى ثقة المستهلكين، ويعزز النمو العالمي.

الشكل البياني ١-٢٢: الثقة في الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية (النسبة المئوية للمجيبين على المسح الذين أفادوا بأن لديهم ثقة)

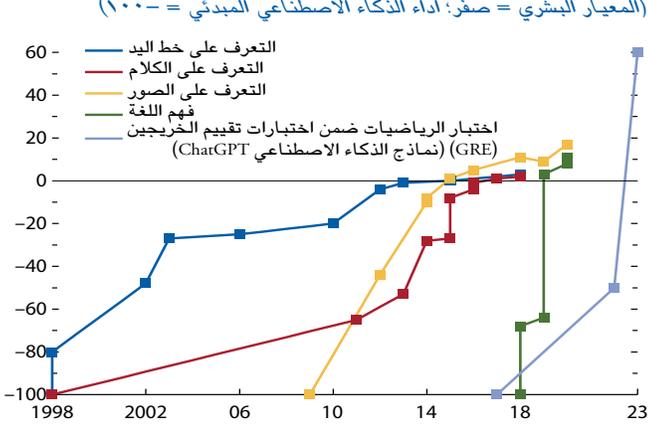


المصادر: دراسة القيم الأوروبية ومسح القيم العالمية المشتركة (Joint European Value Study and World Value Survey) ٢٠١٧-٢٠٢٢؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: درجات ارتفاع الأعمدة والمحددات المختلفة توضح نسبة المستجيبين للمسح الذين يقولون إن لديهم "درجة عالية" أو "قدراً كبيراً" من الثقة في حكوماتهم أو برلماناتهم أو أحزابهم السياسية.

الإيرادات اللازمة لتمويل الاستثمارات الضرورية، وفي بعض الحالات زيادة احتمالات إثارة القلاقل الاجتماعية. وتوضح بحوث خبراء الصندوق أن السخط إزاء مؤسسات الدولة، المترسخ غالباً في تصورات عن إخفاقات سياسات الحكومة في معالجة عدم المساواة وتشجيع النمو الاحتوائي، يؤدي إلى تأجيج القلاقل الاجتماعية ويساهم في اندلاع الصراع (راجع دراسة Abdel-Latif and El-Gamal 2024 للاطلاع على تحليل يقوم على بيانات عن إفريقيا جنوب الصحراء).

- ازدياد حدة التشرذم الجغرافي-الاقتصادي: من الممكن أن تتسارع وتيرة انقسام الاقتصاد العالمي إلى كتل في خضم الحرب الروسية الدائرة في أوكرانيا وغيرها من التوترات الجغرافية-السياسية. وقد يتولد عن مثل هذا التطور زيادة القيود على التجارة الخارجية وعلى انتقال رأس المال والتكنولوجيا والعمالة عبر الحدود، كما يمكنه عرقلة التعاون الدولي. وتشير بحوث الصندوق إلى أن تزايد التشرذم الجغرافي-الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى خفض تدفقات استثمارات الحافظة والاستثمار الأجنبي المباشر، وإبطاء وتيرة الابتكار وتبني التطورات التكنولوجية، وتقييد تدفق السلع الأولية عبر الكتل المشتتة مما يسفر عن خسائر كبيرة في الناتج وتقلب أسعار السلع الأولية (راجع دراسة Aiyar and others 2023؛ والفصل الرابع من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"؛ والفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، والفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"). وفي سياق الانتخابات المقبلة في العديد من البلدان، فإن التحرك لإلغاء الحواجز أمام التدفقات الدولية للعمالة يمكن أن يضع حداً للمكاسب المتحققة على مستوى العرض في

الشكل البياني ١-٢٣: أداء الذكاء الاصطناعي في المهام البشرية



المصادر: دراسة Kiela and others 2021، وشركة الذكاء الاصطناعي OpenAI؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يستند هذا الشكل البياني إلى عدد من الاختبارات التي يجري من خلالها تقييم الأداء البشري وأداء الذكاء الاصطناعي في خمسة مجالات مختلفة، من التعرف على خط اليد إلى فهم اللغة. وبالنسبة لاختبار الرياضيات ضمن اختبار تقييم الخريجين، تم تحديد المعيار البشري عند المئين الوسيط، مع تحديد درجة -١٠٠ في ٢٠١٧ لتعكس نشر الدراسة الرائدة حول نماذج الذكاء الاصطناعي للمحولات التوليدية المدربة مسبقاً (GPT).

ومن شأن تكثيف الجهود لتضييق الفجوات في المشاركة في سوق العمل حسب الجنس - بأكثر من الاتجاهات العامة السائدة حالياً في السياسات - سوف يعظم عائدات مثل تلك الإصلاحات (دراسة Badel and Goyal 2023).

اتساق عالمي حول تقييم المخاطر في تنبؤات آفاق الاقتصاد العالمي

انحسرت مخاطر حدوث هبوط عنيف في النشاط الاقتصادي منذ صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وفقاً لما يوضحه التحليل الكمي في الإطار ١-٢، استناداً إلى نموذج مجموعة العشرين الذي أعده صندوق النقد الدولي. وتشير التقديرات إلى أن احتمالية هبوط النمو العالمي إلى أقل من ٢,٠٪ في ٢٠٢٤ - وهي نتيجة لم تتحقق سوى خمس مرات منذ عام ١٩٧٠ - تبلغ في الوقت الراهن حوالي ١٠٪، بما يتسق مع توزيع المخاطر المتماثل تقريباً. وقد تراجعت تقديرات هذه الاحتمالية عن التقديرات السابقة التي بلغت ١٥٪ وقت صدور عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وبالنسبة لعام ٢٠٢٥، فإن احتمالية تحقق مثل هذه النتيجة تبلغ كذلك حوالي ١٠٪. وتُقدَّر احتمالية انكماش نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي - وهو ما يحدث غالباً في فترة الركود العالمي - خلال عام ٢٠٢٤ بأقل من ٥٪. وفي الوقت نفسه، فإن احتمالية تجاوز النمو العالمي في ٢٠٢٤ المتوسط البالغ ٣,٨٪ بالمعايير التاريخية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى

تحفيز الإنتاجية من خلال الذكاء الاصطناعي: شكلت التطورات الأخيرة في مجال الذكاء الاصطناعي، ولا سيما ظهور نماذج اللغات الكبيرة والمحولات التوليدية مسبقة التدريب، قفزة في قدرة التكنولوجيا على التفوق على الأداء البشري في العديد من المجالات الإدراكية، كما يتضح في المهام المختارة في الشكل البياني ١-٢٣. وفي الوقت ذاته، على غرار ما حدث أثناء استحداثات التكنولوجيات السابقة المُعدة للاستخدام العام، لا يزال عدم اليقين يحيط إلى حد كبير بمدى تأثير الذكاء الاصطناعي على النتائج الاقتصادية، وتوقيت هذا التأثير. وعلى المدى القريب، من شأن تعميم العمل بالذكاء الاصطناعي أن يعزز الاستثمار في بعض الحالات، مع قيام الشركات بتخصيص المزيد من الموارد لدمج الأدوات الابتكارية وصقل عمليات الإنتاج. وتشير دراسة خبراء الصندوق التحليلية إلى أن الذكاء الاصطناعي قادر على المدى المتوسط على زيادة إنتاجية العمال ومستويات دخولهم والمساهمة في النمو لكنه سيتسبب كذلك في مخاطر إزاحة الوظائف وعدم المساواة (دراسة Cazzaniga and others 2024). ومن المنتظر أن تتحقق للاقتصادات المتقدمة الاستفادة من الذكاء الاصطناعي قبل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، نظراً لزيادة تركيز الاقتصادات المتقدمة على الأدوار كثيفة الاستخدام للمهارات الإدراكية في هياكل التوظيف. فعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، من شأن الذكاء الاصطناعي أن يؤثر على حوالي ٦٠٪ من العمالة، نصفهم يحققون إنتاجية أكبر ومستويات دخل أعلى والنصف الآخر يعانون من تراجع الطلب على ما يقومون به من عمل وانخفاض أجورهم. ومن الممكن أن يؤثر الذكاء الاصطناعي على ٤٠٪ من الوظائف في اقتصادات الأسواق الصاعدة و٢٦٪ من الوظائف في الاقتصادات النامية، مما يعني اضطراب سوق العمل بدرجة أقل على المدى القريب وانخفاض فرص رفع مستوى الإنتاجية ذات الصلة في اقتصادات هاتين المجموعتين.

تزايد زخم الإصلاحات الهيكلية: من شأن تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الكلية بأسرع من المتوقع أن يعزز نمو الإنتاجية ويساهم في رفع النمو متوسط الأجل مقارنة بتنبؤات السيناريو الأساسي، مما يساعد في التعافي من بعض "ندوب" خسائر الناتج من جراء الجائحة (الإطار ٢-١). فالإصلاحات الهادفة إلى زيادة المشاركة في سوق العمل، والحد من سوء توزيع الموارد، وتحسين توزيع المهارات يمكنها إنعاش النشاط الاقتصادي وعكس مسار العقدين الماضيين اللذين اتسما بتباطؤ النمو العالمي، حسب ما يرد إيضاحه في الفصل الثالث. وتشير دراسة خبراء الصندوق التحليلية أيضاً إلى أنه في حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية التي تعاني من القيود في بيئة السياسات فإن إحراز تقدم أسرع في تنفيذ الإصلاحات الداعمة للعرض - بما في ذلك في مجالات الحوكمة، وقواعد تنظيم ممارسة الأعمال، وسياسات القطاع الخارجي - يمكن أن يحفز زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية ودعم النمو أكثر من المتوقع (دراسة Budina and others 2023).

باستقرار الأسعار. وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة حيث أدى التشديد النقدي في مرحلة مبكرة نسبياً إلى إتاحة الفرصة بالفعل للبنوك المركزية لتعديل أسعار الفائدة إلى مستويات منخفضة وإن ظلت تقييدية، من الملائم المضي قدماً بحذر، مع الاسترشاد بالبيانات الواردة حول التوقعات التضخمية، وتحركات أسعار العملات، والضغط على الأجور والأسعار.

ومع انخفاض درجة التزامن في سياسات البنوك المركزية، قد يتسبب التباعد في أسعار الفائدة بين البلدان إلى تحفيز تحركات تدفق رأس المال واستعادة الدولار الأمريكي قوته، حيث لا يزال أقوى من أي وقت على مدار العقد ونصف العقد قبل تفشي الجائحة. ومن شأن استمرار التضخم غير المتوقع في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أن يتسبب في تعديل بالزيادة في توقعات سعر الفائدة الأمريكي ويؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. وقد تؤدي مثل هذه التطورات في بعض الحالات إلى فرض الضغوط على القطاع المالي. وفي السياق نفسه، نجد أن تكاليف الاقتراض التي لا تزال مرتفعة في العديد من الاقتصادات توحى بضرورة تعزيز الرقابة (من خلال تنفيذ اتفاقية بازل ٣، من جملة تدابير أخرى) لتوقع الضغوط على القطاع المصرفي. وفي بعض الحالات، قد يكون من الضروري إعادة ضبط سياسات السلامة الاحترازية الكلية استجابة لسرعة تطور سوق الإسكان.

وفي هذا السياق، فإن "إطار السياسات المتكامل" الذي أعده الصندوق يتيح الإرشادات بشأن استجابة السياسات الملائمة حسب ظروف كل بلد على حدة. فبالنسبة للبلدان التي لديها أسواق نقد أجنبي عميقة ومستويات منخفضة من الديون بالنقد الأجنبي، سيكون من الملائم تعديل سعر الفائدة الأساسي والسماح بمرونة سعر الصرف. ومن شأن الاستخدام - الفوري والإلزامي - للأدوات التي توفر دعم السيولة، مع التخفيف من احتمالات الخطر الأخلاقي، أن يحد من أثر العدوى حيثما تنشأ التوترات السوقية. وإذا كانت أسواق النقد الأجنبي ضحلة والبلدان عليها ديون كبيرة بالنقد الأجنبي، فإن أي تشديد في الأوضاع المالية العالمية قد تصاحبه "نوبات من اهتياج السوق إزاء وقف السياسة النقدية الاستثنائية"، حيث يقوم المستثمرون في المحافظ الاستثمارية المقيدة ببيع أصولهم المقيمة بالعملة المحلية، بالإضافة إلى مخاطر نظامية تهدد الاستقرار المالي ومخاطر بعيدة الاحتمال في نتائج النمو. وفي مثل تلك الحالات، قد يكون من الملائم التدخل في سوق الصرف أو اتخاذ تدابير إدارة تدفقات رأس المال والإبقاء على أوضاع السياسة النقدية وسياسة المالية العامة الملائمة. ومن المفترض أن تساهم سياسة السلامة الاحترازية الكلية في الحد من مواطن الضعف المالي من جراء الانكشافات الكبيرة للديون المقيمة بالنقد الأجنبي. وعند احتمال انفلات التوقعات التضخمية عن ركينتها نتيجة تحركات حادة في أسعار الصرف فمن شأن التدخل في سوق الصرف أن يدعم السياسة النقدية، بشرط توافر الاحتياطات الكافية وأن تكون التكلفة من السياسة النقدية وحدها مرتفعة للغاية. وبإمكان البلدان المعرضة لمخاطر الصدمات الخارجية أن تستفيد بالكامل من شبكة الأمان المالي العالمية التي توفرها

٢٠١٩ تزيد قليلاً على ٢٠٪، مما يبرز ضعف توقعات السيناريو الأساسي نسبياً حول النمو العالمي. وبالنسبة للأسعار، فإن احتمالية ارتفاع التضخم الأساسي في ٢٠٢٤ مقارنة بمستواه في ٢٠٢٣، بدلاً من التراجع إلى ٤,٩٪ في ٢٠٢٤ عن مستواه البالغ ٦,٢٪ في ٢٠٢٣، تُقدَّر بأقل من ١٠٪، على نحو يتسق مع مستوى الثقة المرتفع بأن تباطؤ معدل التضخم سيستمر.

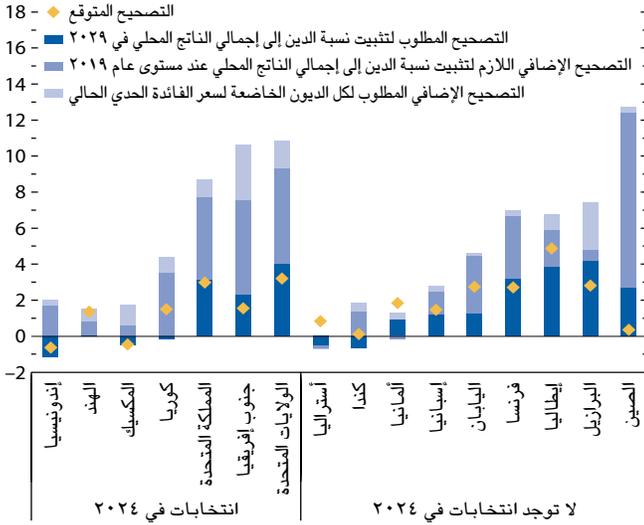
السياسات: من مكافحة التضخم إلى إعادة بناء مخزون الترسانة المالية

بينما الاقتصاد العالمي على مشارف تحقيق هبوط هادئ، تتمثل أولوية البنوك المركزية على المدى القريب في ضمان هبوط التضخم بسلاسة، فلا ينبغي لها تيسير السياسات قبل الأوان ولا التأخر في تنفيذها لأطول من اللازم والمجازفة بالتسبب في القصور عن تحقيق المستهدفات. وفي الوقت نفسه، بينما تتخذ البنوك المركزية موقفاً أقل تقييداً، حان الوقت للتركيز من جديد على تنفيذ عمليات ضبط أوضاع المالية العامة في الأجل المتوسط لإعادة بناء حيز للتصرف من الميزانية والاستثمارات ذات الأولوية، ولضمان استدامة القدرة على تحمل الديون. وسوف يساهم تكثيف الإصلاحات الداعمة للعرض في تيسير خفض التضخم والمديونية على حد سواء، وتمكين الاقتصادات من زيادة النمو ليقترّب من متوسط مستواه الأعلى الذي كان سائداً في فترة ما قبل الجائحة، وتعجيل وتيرة التقارب نحو مستويات دخل أعلى. وهناك حاجة للتعاون متعدد الأطراف للحد من تكاليف التشرذم الجغرافي - الاقتصادي وتغيير المناخ ومخاطرهما، وتعجيل مسيرة التحول إلى الطاقة الخضراء، وتشجيع إعادة هيكلة الديون.

تحقيق الهبوط السلس

مع انحسار التضخم المرتفع وفي ظل دراسة البنوك المركزية للوقت السليم لتيسير سياساتها، فإن التأكد من تلاشي الضغوط على الأجور والأسعار بصورة واضحة قبل الإعلان عن الانتقال إلى موقف أقل تقييداً سوف يحول دون اللجوء مرة أخرى للتشديد في وقت لاحق إذا عاود التضخم الارتفاع بشكل مفاجئ. فإذا استمر التضخم الأساسي أعلى من المستويات المتسقة مع المستهدفات فقد يكون رفع أسعار الفائدة ضرورياً لتحقيق استقرار الأسعار. وفي الوقت نفسه، حيثما تكون التوقعات التضخمية قريبة الأجل وقياسات التضخم الأساسي تتجهان بوضوح نحو المستوى المستهدف، فإن أي تأخير في تخفيض أسعار الفائدة الأساسية الاسمية يهدد في الواقع العملي بحدوث تشديد للسياسات، ومع مراعاة فترات التأخر الطويلة لانتقال الآثار، فإنه يهدد بحدوث ضعف اقتصادي وقصور عن بلوغ المستهدفات. وفي تلك الحالات، من الملائم تحريك أسعار الفائدة تدريجياً نحو موقف أكثر حيادية في السياسات، مع مواصلة إرسال إشارات بالالتزام

الشكل البياني ١-٢٤: التصحيح المالي متوسط الأجل
(بالنقاط المئوية، الزيادة التراكمية في نسبة رصيد المالية العامة الأولي إلى إجمالي الناتج المحلي بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٩)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن التصحيحات المطلوبة لتثبيت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي يتم حسابها باستخدام سعر الفائدة الفعلي، الذي يقيس متوسط سعر الفائدة الذي تطبقه الحكومة على إجمالي رصيدها من الدين الجاري. ويشير سعر الفائدة الحدي إلى سعر الفائدة الحقيقي على أساس السعر السائد حاليا عند أجل استحقاق السندات لمدة ١٠ سنوات (في ٣١ مارس ٢٠٢٤). وتغطي أرقام العجز والدين العام في الصين قطاعا أضيق من الحكومة العامة مقارنة بتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي في تقارير مشاورات المادة الرابعة مع الصين (راجع تقرير IMF 2024 للاطلاع على مطابقة بين التقديرين). وتستبعد من حساب التصحيح المالي المطلوب بيانات كوريا للإقراض القائم على السياسات، الذي يساهم في العجز المالي والدين العام لديها.

احتمالات وقوع أزمة مديونية، وخاصة في الاقتصادات التي فقدت القدرة على النفاذ إلى الأسواق. وبالنسبة للبلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة، من شأن ضبط أوضاع المالية العامة، عن طريق تخفيض الطلب الإجمالي وتعزيز المصداقية الكلية للاستراتيجيات الهادفة لإبطاء معدل التضخم، أن يؤدي إلى زيادة تخفيف التضخم. ومن شأن الإصلاحات الهيكلية الداعمة للمعرض وحماية الدعم الموجه لفئات المجتمع الأشد ضعفا، بالإضافة إلى تنفيذ الاستثمارات ذات الأولوية أثناء فترة التصحيح، أن تخفف من وطأة التأثير على النشاط الاقتصادي ودعم جهود تخفيض الدين على المدى المتوسط (راجع الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة Aligishiev and others 2023).

• **بناء المصداقية بخطط محددة الملامح وإطار مؤسسي قوي:** للحد من أوجه عدم اليقين التي تحيط بالسياسات، من الضروري الالتزام بتدابير كافية لتحقيق المستهدفات على المدى المتوسط استنادا إلى افتراضات واقعية حول الآثار على النمو في الأجل القصير من ضبط أوضاع المالية العامة، وأسعار الفائدة، وعائدات الميزانية من التغييرات في سياسات الإيرادات والمصروفات. ومع عودة أسعار الطاقة

المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك الاتفاقات المالية الوقائية مع صندوق النقد الدولي.

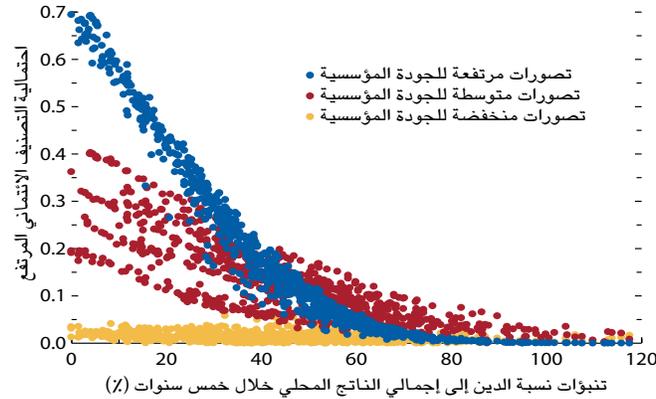
إعادة بناء حيز للتصرف من الميزانية وضمان استدامة القدرة على تحمل الدين

تتضح ملاءمة التركيز من جديد على ضبط أوضاع المالية العامة لإعادة بناء حيز من الميزانية للتعامل مع الصدمات المستقبلية وكبح ارتفاع الدين العام، وذلك في ظل التوقعات بقيام البنوك المركزية الرئيسية بتيسير سياساتها النقدية خلال العام الجاري ومع بلوغ الاقتصادات أوضاعا أفضل تؤهلها لاستيعاب الآثار الاقتصادية للتشديد المالي. غير أن حجم التصحيح المالي المطلوب لضمان الحفاظ على الديون الحكومية في حدود مستدامة يتسم بحجمه الكبير في حالات كثيرة (راجع عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير "الراصد المالي"). ولإيضاح هذه النقطة، يعرض الشكل البياني ١-٢٤ مقارنة بين آخر التوقعات لزيادة رصيد المالية العامة الأولي لدى الحكومة العامة بين عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٩ في مجموعة مختارة من اقتصادات مجموعة العشرين والزيادة المطلوبة لتثبيت نسبة ديون الحكومة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٩. ويعرض الشكل البياني أيضا التصحيح الإضافي المطلوب لتخفيض الدين والوصول به في عام ٢٠٢٩ إلى مستواه في عام ٢٠١٩. وفي ظل أسعار الفائدة المتوقع حاليا أن تستمر بالنسبة لإجمالي رصيد الدين، الذي يتضمن الديون الصادرة أثناء بيئة أسعار الفائدة المنخفضة في الفترة التي سبقت الجائحة، فإن التصحيح المتوقع حاليا على مدار الفترة من ٢٠٢٣ - ٢٠٢٩ سيكون كافيا لتثبيت نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في معظم الحالات، وليس جميعها. غير أن هذا التصحيح المتوقع غير كاف عموما لإعادة الديون إلى المستويات السائدة في ٢٠١٩. وكما يوضح الشكل البياني، فإن التصحيح المطلوب لتحقيق مثل هذا التخفيض في مستوى الدين يتسم بدرجة أكبر من الصعوبة عند تقديره بأسعار الفائدة المطبقة حاليا على الديون الصادرة حديثا. ومع فترة الانتخابات التي يشهدها عدد من البلدان في ٢٠٢٤، من الضروري التأكد من أن أي تخفيضات ضريبية جديدة أو زيادات في الإنفاق ستكون ممولة ولا تؤدي إلى توسيع مستويات عجز الميزانية بغية الحفاظ على مسار التصحيح المالي.

• **ضبط وتيرة التصحيح:** ينبغي أن يكون التصحيح المالي تدريجيا وعلى نحو مستدام، حيثما أمكن، نظرا لآثاره السلبية عموما على النشاط الاقتصادي على المدى القريب. وهناك مبررات تستدعي تجنب إجراء تصحيح حاد ومفاجئ بغية تلافي مخاطر تسبب تخفيضات الإنفاق أو زيادات الضرائب الحادة في خلق دورة سلبية يتناوب فيها تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة الدين، وإضعاف التأييد السياسي لإصلاحات المالية العامة، التي قد يستغرق تنفيذها غالبا وقتا طويلا. وقد يكون من الضروري تنفيذ إجراءات التصحيح المالي المركزة في بداية الفترة لتخفيض

الشكل البياني ١-٢٥: القوى المحركة لتصنيفات الديون السيادية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

(احتمالية التصنيف الائتماني المرتفع كدالة لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي والجودة المؤسسية)



المصادر: المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستند المنهجية إلى دراسة Blanchard (2022). ويوضح الشكل البياني الاحتمالية التقديرية للتصنيف الائتماني المرتفع، الذي يتم تعريفه بأنه ضمن أعلى ١٠٪ من تصنيفات الائتمان السيادي العالمي الصادرة عن مؤسسة ستاندرد آند بورز في العينة. وتستند الاحتمالية التقديرية إلى نموذج للانحدار الاحتمالي (probit) للتصنيفات على أساس نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على مدار خمس سنوات تالية من أعداد متعاقبة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعينات فرعية مختلفة على أساس الجودة المؤسسية المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة المقيسة بمؤشر المخاطر السيادية في المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية. وتستند الجودة المؤسسية المرتفعة، والمتوسطة، والمنخفضة إلى الربع الأعلى (الرابع)، والربع الثالث، والربعين الأدنى، على التوالي، في العينة بالكامل. تضم العينة ٥٢ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية خلال الفترة من ٢٠٢٠-٢٠٢٢. ويستخدم متوسط دخل الفرد ومعدل البطالة كمتغيرين ضابطين في نموذج الانحدار الاحتمالي.

وسوف تكون الخطوات المحددة المطلوبة في هذا الشأن وفق ظروف كل بلد على حدة وستتضمن في كثير من الحالات إصلاحات لتعزيز الحوكمة، وخفض قواعد تنظيم الأعمال والقيود المفروضة على التجارة، وتحسين فرص الحصول على رأس المال الأجنبي. ومن شأن هذه الإصلاحات أن تمهد الطريق لإجراء تغييرات هيكلية أعمق - بما فيها التغييرات الضرورية للتحويل إلى مصادر طاقة أنظف - وذلك بدعم نمو الوظائف والدخل وتقوية التأييد الشعبي. ومن الممكن تحقيق المكاسب في بداية الفترة من خلال بناء نماذج إصلاحات جديدة وترتيب التسلسل الملائم للإصلاحات الأخرى، مثل إصلاحات سوق العمل وسوق الائتمان. وسوف يتطلب تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي وضع أطر تنظيمية كافية والاستثمار في البنية التحتية الأساسية والتدريب في مجال المهارات الرقمية. وسوف يتعين إجراء إصلاحات تكميلية لدعم العمال المسرحين من وظائفهم وإعادة تدريبهم. ومن الممكن العمل على اعتماد سياسات صناعية حيثما يتأكد وجود مؤثرات خارجية معروفة أو مؤثرات حيوية على إخفاق السوق مع عدم وجود خيارات أخرى أكثر فعالية على مستوى السياسات، ولكن ينبغي لهذه السياسات أن تتجنب أي أحكام حمائية مع ضرورة توافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

إلى مستويات ما قبل الجائحة، سيكون من الملائم إلغاء تدابير المالية العامة غير الموجهة للمستحقين تدريجياً، وخاصة تلك التدابير التي تضعف فعالية الإشارات السريعة. ومن الممكن تعزيز المصداقية من خلال دعم الخطط متوسطة الأجل بأطر تشريعية ومالية ملزمة، بالإضافة إلى خطط واضحة للطوارئ لكيفية استجابة الحكومات لتحركات النمو وأسعار الفائدة غير المتوقعة - أو غيرها من التطورات ذات الخصوصية القُطرية. وتشير دراسة خبراء الصندوق التحليلية المستندة إلى دراسة Blanchard (2022) إلى أن وكالات تصنيف الديون السيادية تكافئ التخفيضات في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي ولكنها تعطي كذلك أهمية كبيرة لعوامل الجودة المؤسسية (راجع الشكل البياني ١-٢٥). وفي الوقت نفسه، فإن الوعود بإجراء تصحيحات مستقبلية لا تكفي على الأرجح وحدها لبناء المصداقية، وسيكون من الملائم اتباع وتيرة منتظمة لضبط أوضاع المالية العامة بحيث تنطوي على قدر لا بأس به من التصحيحات في المرحلة الأولى.

● **معالجة حالة المديونية الحرجة:** في حالة البلدان التي بلغت بالفعل مرحلة المديونية الحرجة قد يكون من الضروري إعادة هيكلة الدين على نحو منظم. وسوف يكون إحراز تقدم في تحسين أطر تسوية الديون السيادية الدولية بمثابة خطوة على الطريق الصحيح. وفي هذا الشأن، بدأ الإطار المشترك لمعالجة الديون الذي أعدته مجموعة العشرين يوتي ثماره بالفعل، مع استفادة كل حالة لاحقة من تجارب الحالات السابقة لتحقيق تنسيق أسرع. ويساهم حالياً اجتماع المائة المستديرة بشأن الديون السيادية العالمية في تعزيز التفهم المشترك للإجراءات والمبادئ بغية تيسير إعادة هيكلة الديون في الوقت المناسب وعلى نحو محدد المسار بصورة أكبر. ومن الضروري مواصلة البناء على هذا التقدم ورفع كفاءة التنسيق بين الدائنين في الحالات غير المؤهلة لمعالجة الديون بموجب الإطار المشترك.

تشجيع سرعة نمو الإنتاجية

الإصلاحات الهيكلية يمكن أن تدعم نمو الإنتاجية وتعكس مسار توقعات النمو المتراجع في الأجل المتوسط شريطة أن تكون موجهة على نحو جيد ووفق تسلسل مدروس. وتحديد أولويات الإصلاحات التي تخفف أشد القيود المعوقة للنشاط الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق مكاسب في الناتج والإنتاجية على المدى القصير (دراسة Budina and others 2023). فالإصلاحات التي تعالج سوء توزيع الموارد المزمّن يمكن أن يكون لها دور رئيسي في تعزيز الإنتاجية، على النحو الموضح في السيناريوهات التي يتناولها الفصل الثالث. وفي هذا السياق، فإن تضيق الفجوات بين الجنسين لتصحيح سوء توزيع مواهب وقدرات النساء يمكن أن يساهم بصورة أكبر في تعزيز الإنتاجية الإجمالية (دراسة Sayeh, Badel, and Goyal 2023).

تعزيز التعاون عبر الحدود

التعاون متعدد الأطراف ضروري للتخفيف من حدة التشتت الاقتصادي وتقوية صلابة النظام النقدي الدولي. وينبغي لصناع السياسات المحافظة على تنفيذ سياسات تجارية مستقرة وتتسم بالشفافية وتجنب السياسات التمييزية التي تتسبب في تشوهات التجارة والاستثمار. ومن شأن إقامة حوار - أو وضع إطار تشاوري - فيما بين الحكومات حول السياسات الصناعية أن يساعد في تحسين تبادل البيانات والمعلومات وتحديد أثر السياسات، بما في ذلك تبعاتها غير المقصودة عبر الحدود. وبمرور الوقت، يمكن لخطوط التواصل المنتظم أن تساعد على وضع قواعد وأعراف دولية بشأن استخدام وتصميم السياسات الصناعية بالشكل الملائم، مما يتيح للشركات سهولة التكيف مع البيئة الجديدة. والتعاون ضروري كذلك لتسوية مشكلات الديون على نحو منظم بغية تمهيد السبيل عبر بيئة الدائنين التي تتزايد تعقيداً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعاون الدولي يشكل مطلباً ضرورياً للتخفيف من آثار تغير المناخ وتيسير التحول إلى الطاقة الخضراء، بالبناء على الاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخراً في مؤتمر عام ٢٠٢٣ للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن الأولويات في هذا الشأن توفير الحماية لنقل المعادن الحيوية، واستعادة منظمة التجارة العالمية قدرتها على تسوية النزاعات التجارية، وضمان الاستخدام المسؤول للتطورات التكنولوجية الجديدة التي قد تكون مُربكة، كالذكاء الاصطناعي، بسبل منها تحديث الأطر التنظيمية المحلية وتحقيق الاتساق بين المبادئ العالمية. ومن شأن ترسيخ حرية تدفق التكنولوجيا منخفضة الكربون - التي تيسر خفض الانبعاثات - من الاقتصادات المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أن يعزز دعم بلوغ المستهدفات المناخية.

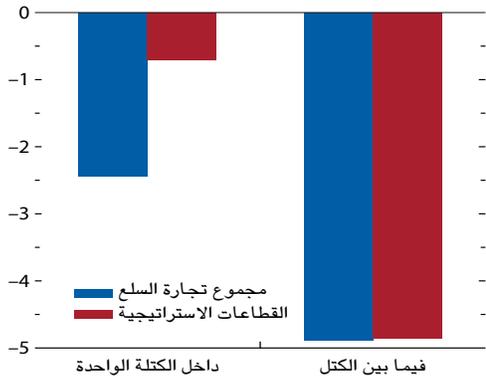
تسريع وتيرة التحول الأخضر وبناء الصلابة في مواجهة تغير المناخ

لا تزال هناك فجوات كبيرة في التحرك العالمي على صعيد السياسات لتحقيق أهداف خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على نحو يتسق مع هدف تقييد الارتفاعات في متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود ١,٥ درجة إلى درجتين مؤبقتين أعلى من مستويات ما قبل الثورة الصناعية. ولتحقيق مستهدفات خفض الانبعاثات، فإن البلدان بحاجة لمجموعة متكاملة من أدوات تخفيف الأثر، بحيث تتضمن في الوضع الأمثل نظاماً لتسعير الكربون، واستثمارات البنية التحتية العامة في مصادر الطاقة النظيفة، وسياسات قطاعية، وتخفيضات في دعم الوقود الأحفوري. ومن شأن آليات التعديل الحدودي لسعر الكربون وبرامج تحفيز الاستثمار الأخضر أن تعجلا من التحول الأخضر ولكن يتعين تصميمهما لكي تكونا متسقتين مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وهناك حاجة أيضاً للحوافز الضريبية للتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة. ويتعين توخي الحذر في إدارة التحول في مصادر الطاقة حتى يمكن معالجة المخاطر على المدى الأطول التي قد تهدد أمن الطاقة في بعض البلدان إذا لم يقترن تخفيض الاستثمارات في الوقود الأحفوري بزيادات مقابلة في إمدادات الطاقة النظيفة البديلة. وعلى التوازي، هناك حاجة للاستثمارات في التكيف مع تغير المناخ والبنية التحتية، وخاصة في المناطق الأشد عرضة للتأثر بالصدمات المناخية. ويتعين كذلك تعزيز نظم رصد المخاطر المناخية وأطر إدارة المخاطر وتقوية شبكات الأمان وأنشطة التأمين من أجل تعزيز الصلابة في مواجهة تغير المناخ (راجع الفصل الأول من عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير الرائد المالي). وسوف تتطلب تعبئة تمويل العمل المناخي للتكيف مع الآثار والتخفيف منها في البلدان منخفضة الدخل تنسيق الجهود بين المنظمات الدولية والمستثمرين من القطاع الخاص والسلطات القطرية والجهات المانحة.

الإطار ١-١: التشردم يؤثر سلبا على التجارة الدولية

الشكل البياني ١-١-١: التشردم يؤثر سلبا على التجارة

(بالنقاط المئوية: الفرق في نمو التجارة قبل الحرب وبعدها)



المصادر: مؤسسة Trade Data Monitor؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تحسب معدلات النمو الفئائية ربع السنوية كالفرق في متوسط التجارة الفئائية المحسوب باستخدام أوزان ترجيحية مكافئة لمعدلات التجارة الاسمية الثنائية. وتشمل القطاعات الاستراتيجية الفصول ذات الرقمين التالية في النظام المنسق لتوصيف السلع وترميزها: ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٨ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٠ و ٩٣. والفترة قبل الحرب هي الفترة بين ٢٠١٧ و الربع ١ و ٢٠٢١: الربع ٤. ويستند تعريف الكتلة إلى كتلة افتراضية تتألف من أستراليا وكندا وأوروبا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وكتلة افتراضية تضم الصين وروسيا والبلدان التي وقفت في صف روسيا أثناء تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أوكرانيا في ٢ مارس ٢٠٢٢. وتعتبر البلدان الأخرى غير منحازة.

التعريفات الجمركية على التجارة بين البلدين، انخفضت حصة الصين من واردات السلع الأمريكية بنسبة تقارب ٨ نقاط مئوية (من ٢٢٪ في ٢٠١٧ إلى ١٤٪ في ٢٠٢٣، وفقا لبيانات مكتب التعداد الأمريكي). وفي الوقت نفسه، تفيد بعض الأدلة بأن الولايات المتحدة قامت في الفترة من ٢٠١٧ - ٢٠٢٢ بإعادة تخصيص أعمال التعهيد جزئيا بعيدا عن الصين وبتجاه بلدان أخرى، بما فيها المكسيك وفييت نام (دراسات Alfaro and Chor 2023؛ و Freund and others 2023؛ و Wang and Hannan 2023). ونتيجة لذلك، يزداد حاليا طول سلاسل الإمداد، مع احتمال تحقق خسائر في الكفاءة (دراسة Qiu, Shin, and Zhang 2023).

وفي حالة استمرار هذا التشردم، مع قيام البلدان بفرض قيود إضافية على التجارة، فمن الممكن أن تزداد خسائر انعدام الكفاءة من جراء التراجع في التخصص، وتقل المكاسب المتحققة من وفورات الحجم، كما يمكن أن تتضاءل القدرات التنافسية بصورة ملحوظة (دراسة Aiyar and others 2023).

من الممكن أن يؤثر التشردم الجغرافي -الاقتصادي سلبا على نمو التجارة ومستويات الدخل في العالم في السنوات القادمة. وتؤكد بيانات التجارة الثنائية في السلع قبل وبعد الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢ أن التشردم قد بدأ بالفعل (راجع كذلك تقرير منظمة التجارة العالمية "World Trade Organization 2023").

فقد تباطأت التجارة بين الاقتصادات في الكتل المتباعدة سياسيا مقارنة بالتجارة بين الاقتصادات داخل الكتلة الواحدة منذ بدء الحرب في أوكرانيا. ولإلقاء الضوء على تطور التشردم التجاري، فإن التحليل الموضح في الشكل البياني ١-١-١ يوزع البلدان ضمن كتلة افتراضية تضم أستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي ونيوزيلندا والولايات المتحدة أو كتلة افتراضية تتألف من الصين وروسيا والبلدان التي وقفت في صف روسيا أثناء تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أوكرانيا بتاريخ ٢ مارس ٢٠٢٢، مع اعتبار بقية البلدان غير منحازة. ويقارن هذا التحليل متوسط معدل نمو التدفقات التجارية بين أعضاء كل كتلة خلال فترتين زمنيتين، هما الفترة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا (من الربع الثاني من ٢٠٢٢ إلى الربع الثالث من ٢٠٢٣) وفترة الخمس سنوات السابقة على الغزو (من الربع الأول من ٢٠١٧ إلى الربع الأول من ٢٠٢٢).

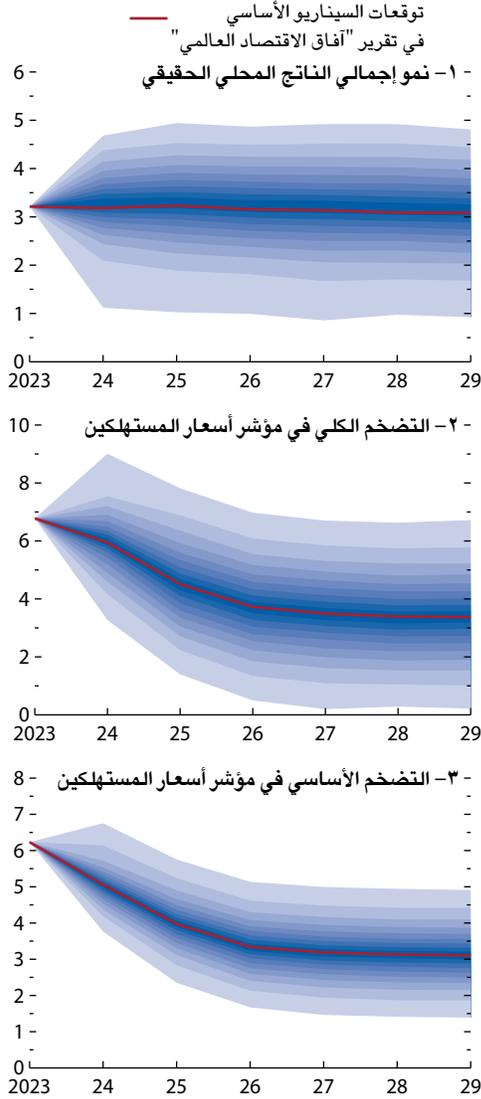
وكان النمو في تجارة السلع بين الكتلتين أضعف كثيرا منذ بدء الحرب مقارنة بالنمو في تجارة السلع داخل كل من الكتلتين. وقد ازداد تباطؤ نمو مجموع تجارة السلع بنحو ٢,٤ نقطة مئوية بين البلدان غير المنضمة لنفس الكتلة مقارنة بالبلدان المنضمة لنفس الكتلة. وتتسم هذه العلاقة بالقوة بصفة خاصة بالنسبة للتجارة في القطاعات الاستراتيجية، مثل المواد الكيماوية والمعدات، حيث ازداد تباطؤ التجارة بنحو ٤ نقاط مئوية بين البلدان غير المنضمة لنفس الكتلة. وتعرض دراسة Gopinath and others (2024) المزيد من الأدلة المؤيدة لهذه التنبؤات استنادا لنماذج جاذبية التجارة. وهناك دراسة تحليلية أخرى تشير إلى أن هذه النتائج تتسم بالدقة إزاء تعريفات الكتلتين وأنها غير مدفوعة حصريا ببيانات الصين والولايات المتحدة. وتظل محتفظة بدقتها على أساس عينة فرعية من تدفقات التجارة الثنائية استبعد منها أزواج من الاقتصادات بحيث يكون أحد الشركاء التجاريين في كل منها إما الصين أو الولايات المتحدة (دراسة Gopinath and others 2024).

ومن جوانب التشردم الأخرى أن الروابط التجارية بين الصين والولايات المتحدة تزداد ضعفا. فمنذ بدء التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة في ٢٠١٧، مع تزايد

هذا الإطار من تأليف أندريا برسبيتيرو وبييتيا توبالوفا.

الإطار ١-٢: تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الشكل البياني ١-٢-١: توزيع أوجه عدم اليقين في التنبؤات حول نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي وتوقعات التضخم (٧).



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني توزيع أوجه عدم اليقين في التنبؤات حول توقعات السيناريو الأساسي في هيئة مروحة. كل مساحة مظلة باللون الأزرق تمثل فترة احتمالية بنسبة ٥ نقاط مئوية.

يستخدم نموذج مجموعة العشرين الذي أعده صندوق النقد الدولي في هذا الإطار لاشتقاق نطاقات الثقة حول تنبؤات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" ولتحديد الأثر الكمي للسيناريوهات البديلة.

وتعتبر المخاطر المحيطة بالنمو العالمي متوازنة بوجه عام. فقد انخفض عدم اليقين بشأن عام ٢٠٢٤ منذ عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، نظرا لأن نتائج عام ٢٠٢٣ أصبحت معروفة حاليا. وتشير التقديرات إلى أن احتمال هبوط النمو العالمي إلى أقل من ٢٪ في ٢٠٢٤ - وهي نتيجة لم تتحقق سوى خمس مرات منذ عام ١٩٧٠ - أصبح أقل من ١٠٪، مقارنة بنسبة قدرها ١٥٪ في شهر أكتوبر. وقد انحسرت أيضا مخاطر التضخم في ٢٠٢٤. ويُقدَّر احتمال ارتفاع التضخم الأساسي في ٢٠٢٤ مقارنة بمستواه في ٢٠٢٣ بأقل من ١٠٪ مقارنة بنسبة قدرها ١٥٪ في توقعات عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". وتتناول السيناريوهات البديلة تحديد الأثر الكمي لعدة مخاطر تحيط بالآفاق الاقتصادية، وهي: (١) مدى التعافي من جائحة كوفيد-١٩، و(٢) التغيرات في سياسة المالية العامة، و(٣) الانكماش في الصين، و(٤) المخاطر الجغرافية-السياسية، و(٥) زيادة تباعد المسارات العالمية.

نطاقات الثقة

تستند المنهجية المتبعة في إنتاج نطاقات الثقة إلى دراسة Andre and Hunt (2020) وكانت مستخدمة في الأعداد السابقة من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ويستخدم نموذج مجموعة العشرين الذي تعرضه دراسة Andre and Hunt (2015) others لتفسير البيانات التاريخية حول الناتج والتضخم وأسعار الفائدة الأساسية وأسعار السلع الأولية الدولية لاسترجاع الصدمات الاقتصادية الضمنية في الطلب والعرض الإجمالي. وهذه الصدمات المسترجعة مشمولة في عينات من خلال أساليب غير معلّمة وتتم تغذيتها مرة أخرى من خلال النموذج لتوليد توزيعات تنبؤية حول التوقعات في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". ويتم اشتغال الصدمات في العينات بشكل موحد، على نحو يتسق مع المخاطر المتوازنة التي تحيط بالآفاق الاقتصادية. والفرق مقارنة بشهر أكتوبر هو أن نتائج عام ٢٠٢٣ أصبحت معروفة الآن بالنسبة لمعظم البلدان، مما يضيق نطاق التوزيع حول توقعات عام ٢٠٢٤. ويوضح الشكل البياني ١-٢-١ التوزيعات الناتجة بالنسبة لتوقعات النمو والتضخم في العالم. وتمثل كل مساحة مظلة باللون الأزرق فترة زمنية بنسبة ٥ نقاط مئوية ويغطي كل نطاق ٩٠٪ من التوزيع. وبالنسبة للنمو العالمي، هناك احتمالية بنسبة ٧٠٪ أن النمو سيتراوح بين ٢,٤٪ و٤,١٪ في عام ٢٠٢٤ - وهو نطاق أضيق مقارنة بشهر أكتوبر - واحتمالية بنسبة ٧٠٪ أن النمو سيتراوح بين ٢,٢٪ و٤,٣٪ في عام ٢٠٢٥.

هذا الإطار من تأليف جاريد بيبي وديريك موير ورفائيل بورتيلو.

الإطار ٢-١: (تابع)

الجدول ٢-١-١: دفعة التنشيط المالي مقارنة

بالسيناريو الأساسي

(٪: التغيير على أساس سنوي مقارن في العجز الأولي الهيكلي كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي الممكن)

٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
٠,٩	٠,٨	٢,٠-	١,٥-
٠,١	٠,٣	٠,٤-	٠,٤-

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

سياسة المالية العامة: تتضمن توقعات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الحالية حدوث تشديد مالي متواضع في العديد من البلدان، أساسا في الاقتصادات المتقدمة، وإن كان في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة أيضا. مع انخفاض العجز الأولي الهيكلي في وسيط بلدان مجموعة العشرين من حوالي ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي الممكن في ٢٠٢٣ إلى صفر بحلول عام ٢٠٢٨ مع تركيز معظم الانخفاض في السنة الأولى أو الثانية. ويفترض هذا السيناريو أن التشديد المالي المتصور لعام ٢٠٢٤-٢٠٢٥ لن يتحقق. ومن المتوقع أن تظل مستويات العجز الأولي الهيكلي في ٢٠٢٤ عند مستوياتها في ٢٠٢٣ وأن ترتفع أكثر في ٢٠٢٥، مما يوحي بتوفير بعض دفعات التنشيط المالي مقارنة بالسيناريو الأساسي في كلتا السنتين، وفقا لما يتضح في الجدول ٢-١-١. وتزداد الدفعة التنشيطية في البلدان المتوقع فيها زيادة ضغط الإنفاق العام، كالولايات المتحدة ومنطقة اليورو في ٢٠٢٤ واليابان في ٢٠٢٥، بينما لا يتوقع تقديم أي تنشيط مالي في الصين. وسيؤدي غياب الضبط المالي إلى توليد زيادة في تكاليف الاقتراض العالمية بدءا من عام ٢٠٢٥. فالاقتصادات المتقدمة التي تتجاوز مستويات ديونها ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي سوف تشهد زيادات في علاوة الأجل وعلاوة مخاطر الديون السيادية على السواء لتصل إلى مستوى الذروة البالغ ١٠٠ نقطة أساس بحلول عام ٢٠٢٦، بينما تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة زيادات في كلتا العلاوتين تصل ذروتها عند ١٥٠ نقطة أساس، أيضا بحلول عام ٢٠٢٦. ثم تتخذ تدابير الضبط المالي في نهاية المطاف، في ٢٠٢٦-٢٠٢٧؛ وسوف تكون أكبر مقارنة بالتوقعات الراهنة لكي توازن جزئيا آثار التوسع المبدئي (وارتفاع العلاوات) على تراكم الديون. ومن المفترض تنفيذ تدابير التوسع والانكماش في الإنفاق من المالية العامة من خلال إدخال تغييرات على التحويلات الموجهة والعامة بالتساوي مع إيقاف عمل أدوات الضبط المالي التلقائي.

الانكماش في الصين: تضمن عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" سيناريو للتحويلات المعاكسة في الصين وكانت من أهم سماته حدوث انكماش أعمق من المتوقع في القطاع العقاري في حالة عدم اتخاذ إجراءات سريعة لإعادة هيكلة شركات التطوير العقاري وزيادة ضعف الاستهلاك في سياق تراجع الثقة. وتتناول فيما يلي تطورات معاكسة مماثلة وإن كانت أكبر إلى حد ما. والفرق الأساسي

وبالنسبة للتضخم العالمي، انخفض كذلك عدم اليقين بشأن نتائج ٢٠٢٤ منذ صدور العدد السابق من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي". فهناك احتمالية بنسبة ٧٠٪ أن التضخم الكلي في ٢٠٢٤ سيرتفع أو ينخفض بنحو ١,٣ نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الحالية، مع كون النطاق الناتج أقل من تقديرات النطاق البالغة ١,٨٪ في شهر أكتوبر. وتقدر احتمالية ارتفاع التضخم الكلي في ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣ بحوالي ٢٠٪ مقارنة بنسبة قدرها ٢٥٪ في توقعات أكتوبر. وبالمثل، تُقدر احتمالية ارتفاع التضخم الأساسي في ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣ بأقل من ١٠٪ مقارنة بنسبة قدرها ١٥٪ في توقعات أكتوبر.

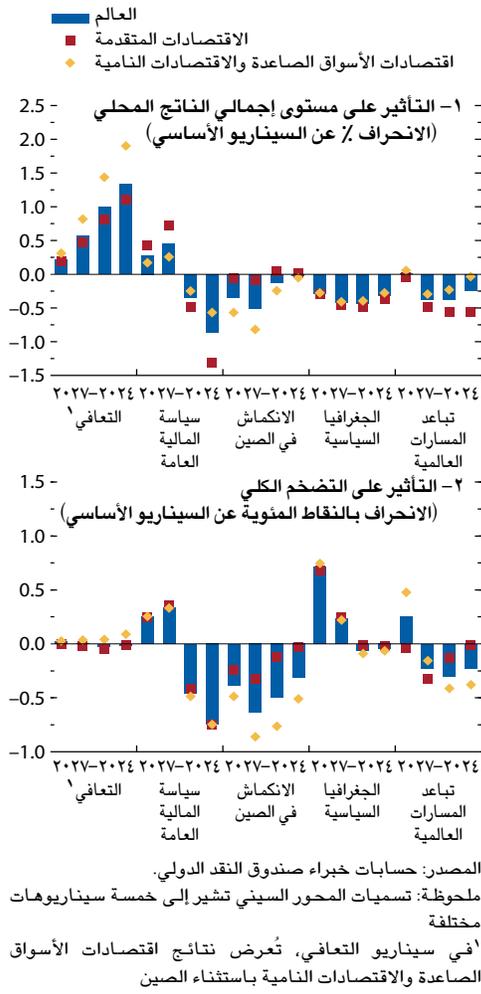
السيناريوهات البديلة

يستخدم نموذج مجموعة العشرين أيضا في التحديد الكمي لعدة مخاطر ذات صلة بالآفاق الاقتصادية الراهنة. وتفترض هذه السيناريوهات أن تستجيب السياسة النقدية وأدوات الضبط المالي التلقائي للتطورات الاقتصادية الكلية، ما لم يذكر صراحة خلاف ذلك.

تعافٍ أكبر من المتوقع من آثار الجائحة: أدى استمرار التطورات الإيجابية المفاجئة في تنبؤات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة، وبعض الاقتصادات المتقدمة، على مدار السنة الماضية إلى تعديلات بالزيادة في تقدير الناتج الممكن. وفي الوقت نفسه، تتضمن التوقعات الحالية في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" بالنسبة لمعظم بلدان مجموعة العشرين استمرار آثار الندوب من الجائحة وغيرها من الصدمات الأخيرة، وهو ما يتضح بصورة أكبر في نسب إنتاجية العمالة والمشاركة في سوق العمل التي لا تزال دون الاتجاهات العامة في الفترة السابقة للجائحة. ويفترض هذا السيناريو أن تستمر المفاجآت على جانب العرض في الأجل المتوسط، مع زيادة العودة إلى المستويات الطبيعية (التعافي) على مدار الفترة من ٢٠٢٤ - ٢٠٢٦ مقارنة بالسيناريو الأساسي، مما يوحي بتحقيق زيادات إضافية في الناتج الممكن. وتساعد التطورات ذات الخصوصية القطرية في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على تقليص فجوة إنتاجية العمالة إلى النصف مقارنة بالتنبؤات في الفترة السابقة للجائحة: وبالنسبة لوسيط بلدان مجموعة العشرين، سوف تزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنحو ٢٪ على مدار هذه الفترة. وتحسن كذلك نسبة المشاركة في سوق العمل على مدار الفترة نفسها، فتؤدي إلى سد كامل للفجوة التي تشكلت أثناء جائحة كوفيد-١٩، والعودة إلى الاتجاه العام السائد في الفترة السابقة للجائحة - وتشير إلى احتمال تحقيق زيادة قدرها ٠,٧ نقطة مئوية في نسبة المشاركة في سوق العمل في وسيط بلدان مجموعة العشرين. ويتوقع هذا السيناريو ازدياد العودة إلى المستويات الطبيعية في اقتصادات الأسواق الصاعدة باستثناء الصين مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، نظرا لأن التوقعات الحالية تشير إلى زيادة آثار الندوب في المجموعة الأولى. ولا يفترض السيناريو حدوث تحسن على جانب العرض (مقارنة بالسيناريو الأساسي) في الصين أو الولايات المتحدة.

الإطار ٢-١: (تابع)

الشكل البياني ١-٢-٢: تأثير السيناريوهات على مستوى إجمالي الناتج المحلي والتضخم الكلي



التأثير على الناتج والتضخم في العالم

يعرض الشكل البياني ١-٢-٢ الآثار المترتبة على جميع السيناريوهات الخمسة، حيث توضح اللوحة ١ الآثار على مستوى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٧، في حين توضح اللوحة ٢ الآثار على التضخم على مدار الفترة نفسها. وبينما تُعرض الآثار على إجمالي الناتج المحلي كنسبة مئوية للانحرافات عن السيناريو الأساسي، تُعرض الآثار على التضخم الكلي بالنقاط المئوية للانحرافات عن السيناريو الأساسي^١. وتُعرض المجملات العالمية في الشكل البياني في هيئة أعمدة؛ حيث تعبر المربعات الحمراء عن

^١ يمكن تقريب التأثير على معدلات النمو بخضم الآثار على مستوى الناتج من السنة السابقة.

مقارنة بتوقعات شهر أكتوبر هو أن السيناريو البديل يؤدي إلى زيادة ضغوط خفض التضخم، نتيجة حالة التراخي الأكبر من المتوقع في كافة قطاعات الاقتصاد والطاقة الزائدة في قطاع السلع، بالإضافة إلى زيادة حساسية التضخم لاختلالات العرض والطلب (منحنى فيليبس أشد ميلاً). وفي هذا السيناريو يتراجع التضخم الأساسي في الصين مقارنة بالسيناريو الأساسي بواقع نقطة مئوية واحدة في ٢٠٢٤ ونقطتين مئويتين في ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج سلبية في التضخم الأساسي في ٢٠٢٥-٢٠٢٦. ويزداد تراجع تضخم أسعار الصادرات الصينية بنقطتين مئويتين في ٢٠٢٤ و٤ نقاط مئوية في ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، على التوالي. ورغم أن انخفاض التضخم مستمر فإنه يتسم بطابع مؤقت في نهاية المطاف: فتيسيرات السياسة النقدية وسياسة المالية العامة تساعد على انحسار الصدمة المبدئية في الطلب، ويعود التضخم في الصين للتقارب نحو توقعات السيناريو الأساسي بعد عام ٢٠٢٦.

المخاطر الجغرافية-السياسية: يفترض هذا السيناريو أن تصاعد حدة الصراع في الشرق الأوسط يؤدي إلى حدوث طفرة في أسعار النفط وفي تكاليف الشحن. فترتفع أسعار النفط بنسبة قدرها ١٥٪، وهي زيادة معتدلة حسب المعايير التاريخية. ويرتفع متوسط أسعار الحاويات بنسبة قدرها ١٥٠٪ في ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وهو ارتفاع مماثل للارتفاع المسجل في أعقاب الأحداث الأخيرة في البحر الأحمر. وتتركز معظم الزيادة في تكاليف الشحن في الخطوط الملاحية العابرة من آسيا إلى أوروبا. وتعود أسعار النفط وتكاليف الحاويات إلى مستوى السيناريو الأساسي في ٢٠٢٦.

تبادل المسارات والأوضاع المالية العالمية: يفترض السيناريو الأخير ازدياد تباعد المسارات أكثر من المتوقع بين الاقتصادات المتقدمة. ويرتفع الطلب الإجمالي في الولايات المتحدة بصورة مفاجئة، مع ازدياد الطلب المحلي بنسبة قدرها ١,٥٪ في ٢٠٢٤ مقارنة بالتوقعات الحالية، بينما ينخفض الطلب المحلي بنسبة قدرها ٠,٥٪ في اليابان وبنسبة ١٪ في منطقة اليورو في ٢٠٢٤. وتؤدي صدمات الطلب متباعدة المسارات إلى تباعد المسارات في السياسة النقدية - فتكون أكثر تقييداً في الولايات المتحدة وأكثر تيسيراً في منطقة اليورو - بينما تظل السياسة النقدية في اليابان دون تغيير مقارنة بالسيناريو الأساسي. ومع ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة ٧٠ نقطة أساس مقارنة بالسيناريو الأساسي في عام ٢٠٢٤، يزداد تشديد الأوضاع المالية العالمية أكثر من المتوقع. وتزداد علاوات مخاطر الديون السيادية في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية باستثناء الصين بواقع ١٥٠ نقطة أساس في ٢٠٢٤-٢٠٢٥، وتزداد علاوات مخاطر أسهم الشركات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة بواقع ٧٥ نقطة أساس على مدار الفترة نفسها. وتعود علاوات المخاطر إلى متوسطها على المدى الطويل في عام ٢٠٢٦.

الإطار ١-٢: (تتمة)

يفيد بقية العالم من انخفاض أسعار الصادرات الصينية عن طريق تحسين معدلات التبادل التجاري، وانخفاض التضخم، وزيادة القوة الشرائية خارج الصين. وينخفض التضخم في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة باستثناء الصين بواقع ٢٠ نقطة أساس، في المتوسط، خلال الفترة من ٢٠٢٤ - ٢٠٢٦ في مقياسي التضخم الكلي والأساسي على السواء. وتنخفض كذلك أسعار الفائدة الأساسية خارج الصين، حيث تنخفض الأسعار في الولايات المتحدة ٤٠ نقطة أساس مقارنة بالسيناريو الأساسي في ٢٠٢٥.

ويؤدي سيناريو المخاطر الجغرافية-السياسية إلى حدوث صدمة عالمية سلبية في الإمداد. فيرتفع التضخم الكلي بما يقارب ٧٠ نقطة أساس في ٢٠٢٤ ويظل أعلى من السيناريو الأساسي في ٢٠٢٥ بواقع ٢٥ نقطة أساس. وبينما يرجع جانب كبير من هذه الزيادة إلى الأثر المباشر لارتفاع أسعار النفط، فإن التضخم الأساسي يرتفع أيضا بنحو ٢٠-٣٠ نقطة أساس في ٢٠٢٤-٢٠٢٥، مما يرجع إلى الآثار اللاحقة لارتفاع أسعار النفط وارتفاع تكاليف الإنتاج الناجمة عن الاضطرابات في الشحن الدولي. وتحول السياسة النقدية إلى التشديد مقارنة بالسيناريو الأساسي، مع ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة على السواء في حدود ٣٠ إلى ٤٠ نقطة أساس في ٢٠٢٥. ويؤدي الضرر الواقع على القوة الشرائية وتشديد السياسة النقدية إلى خفض النشاط العالمي بما يصل إلى ٠,٤٪ بحلول عام ٢٠٢٥. والتأثير على التضخم والنشاط الاقتصادي متماثل عموما في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة؛ وعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة يزداد الأثر قليلا في أوروبا مقارنة بالولايات المتحدة، بسبب زيادة التأثير الناجم عن تكاليف الشحن.

وختاما، يتزايد بمرور الوقت التأثير العالمي الناجم عن (زيادة) تباعد المسارات العالمية. ففي الاقتصادات المتقدمة، نجد أن الزيادات المفاجئة في النشاط والتضخم في الولايات المتحدة توازنها بشكل مبدئي انخفاضات مفاجئة في غيرها من البلدان. ويقل حجم زيادة الناتج في الولايات المتحدة مقارنة بالصدمة المبدئية، نظرا لارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة بنسبة قدرها ٢٪ و٥٪، على التوالي، بالقيمة الاسمية في عام ٢٠٢٤ وانخفاض الطلب العالمي على الصادرات الأمريكية. وفي الأسواق الصاعدة، نجد أن انخفاض قيمة العملة يوفر الدعم للطلب على الصادرات، ويعوّض مبدئيا التأثير الناجم عن تشديد الأوضاع المالية المحلية، مما يؤدي أيضا إلى زيادة محدودة في التضخم. ويزداد وضوح الانعكاسات السلبية العالمية في ٢٠٢٥، حيث يتزايد التأثير السلبي لتشديد الأوضاع المالية على النشاط في الاقتصادات المتقدمة (خارج الولايات المتحدة) واقتصادات الأسواق الصاعدة. فينخفض الناتج العالمي بنسبة قدرها ٠,٤٪ في ٢٠٢٥، وينخفض التضخم الأساسي العالمي بحوالي ٢٥ نقطة أساس دون السيناريو الأساسي على مدار الفترة نفسها.

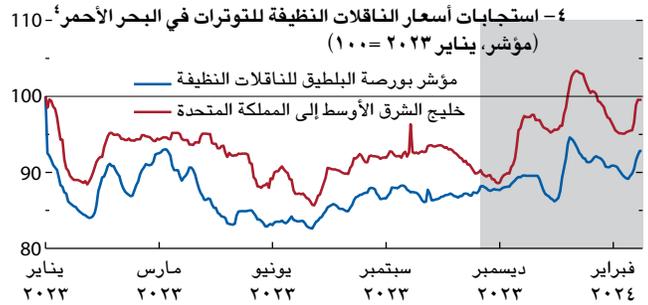
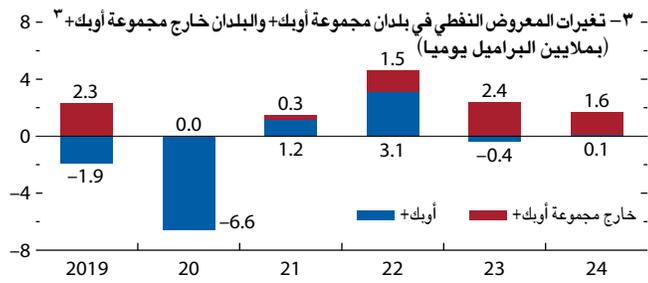
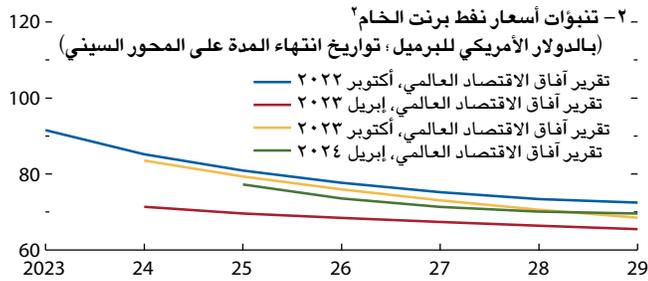
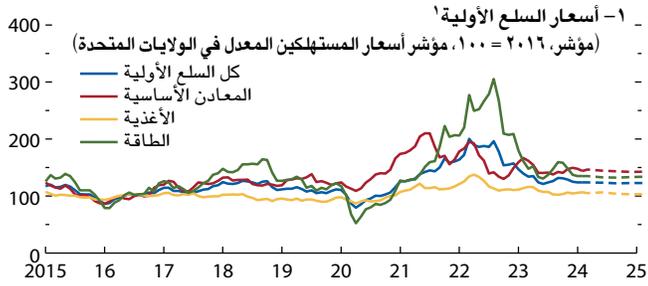
مجملات الاقتصادات المتقدمة وتعتبر الماسات الصفراء عن مجملات اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

يخلق سيناريو التعافي زيادة تدريجية ودائمة في النشاط الاقتصادي على مدار الأفق الزمني لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث يزداد إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة قدرها ١,٣٪ بحلول عام ٢٠٢٧ مقارنة بالتوقعات الراهنة. وبينما تشهد الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على السواء توسعا في النشاط، فإن الزيادة تكون أكبر في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة، وخاصة الأسواق الصاعدة باستثناء الصين (المبينة في الشكل البياني ١-٢-٢) بدلا من مجملات الأسواق الصاعدة). ويقل الأثر على التضخم حتى يكاد يكون صفرا، مما يرجع إلى قوتين موازنتين. فزيادات الناتج أقل قليلا من المستوى الممكن، مما يؤدي إلى تراجع طفيف في التضخم الأساسي. وفي الوقت نفسه، يؤدي توسع النشاط العالمي إلى رفع أسعار النفط تدريجيا على مدار الأفق الزمني لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي، مما يزيد من التضخم الكلي.

أما سيناريو المالية العامة فيخلق تحركات عكسية مفاجئة (whipsaw-like) في النشاط والتضخم وأسعار الفائدة الأساسية. فيرتفع الناتج العالمي مبدئيا مقارنة بالسيناريو الأساسي، ليصل إلى مستوى الذروة بنسبة ٠,٥٪ في ٢٠٢٥. ويرتفع النشاط في الاقتصادات المتقدمة بنسبة أكبر مقارنة بالأسواق الصاعدة، نظرا لأن معظم توسع المالية العامة يحدث في الاقتصادات المتقدمة. ويرتفع التضخم العالمي بحوالي ٣٠ نقطة أساس، في المتوسط، خلال الفترة من ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وفي المقابل، تصبح السياسة النقدية أكثر تشديدا؛ فعلى سبيل المثال، ترتفع أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة بواقع ١٠٠ نقطة أساس مقارنة بالسيناريو الأساسي بحلول عام ٢٠٢٥. ومع تصاعد تكاليف الاقتراض وتحول سياسة المالية العامة من التنشيط إلى ضغط الإنفاق العام، ينعكس مسار النشاط العالمي بدرجة كبيرة في ٢٠٢٦-٢٠٢٧. ويزداد وضوح انعكاس المسار في الاقتصادات المتقدمة، مع انخفاض النمو بنحو ١٪ مقارنة بالتوقعات الراهنة في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧ على السواء. ونتيجة لذلك ينخفض التضخم العالمي بحوالي ٦٠ نقطة أساس أثناء الفترة من ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧. وتحول السياسة النقدية إلى التيسير خلال تلك الفترة؛ وكإشارة مرجعية، تنخفض أسعار الفائدة الأساسية في الولايات المتحدة بواقع ٧٥ نقطة أساس مقارنة بالسيناريو الأساسي في ٢٠٢٧. ويترتب على سيناريو الانكماش في الصين انخفاض النشاط العالمي، مع هبوط إجمالي الناتج المحلي العالمي تراكميا بنسبة ٠,٥٪ في ٢٠٢٥ مقارنة بالتوقعات الحالية. ويقل التأثير مقارنة بسيناريو شهر أكتوبر ٢٠٢٣ وينتج غالبا عن التأثير المباشر على إجمالي الناتج المحلي في الصين. وينخفض أثر انتقال التداعيات في النشاط إلى الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة الأخرى حتى يكاد يكون صفرا، في ظل قوتين متوازنان عموما بعضهما البعض. فبينما يؤدي انخفاض النشاط في الصين إلى تخفيض الطلب العالمي،

تقرير خاص عن السلع الأولية: تطور الأسواق وقوة الأسعار

الشكل البياني ١- ت خ- ١: تطورات أسواق السلع الأولية



المصادر: مؤسسة Bloomberg, L.P؛ ومؤسسة Haver Analytics؛ ونظام أسعار السلع الأولية الأساسية الذي أعده صندوق النقد الدولي؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وقاعدة بيانات Refinitiv Datastream؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ تطبق على التنبؤات آخر قيمة فعلية في مؤشر أسعار المستهلكين.
٢ تستند التنبؤات إلى تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي".
٣ مجموعة أوبك+ تتألف من البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط زائد بعض البلدان الأخرى المنتجة للنفط. والبيانات متاحة من الوكالة الدولية للطاقة.
٤ الخطوط تعبر عن لوغاريتمات الأسعار، ويتم استبدالها حسب أسعار يناير ٢٠٢٣. وتعبر المساحة المظللة عن الوقت منذ استيلاء المتمردون الحوثيين على أول سفينة.

تراجعت أسعار السلع الأولية الأساسية قليلا في الفترة بين أغسطس ٢٠٢٣ وفبراير ٢٠٢٤، مدفوعة بانخفاض في أسعار النفط. وارتفع نمو العرض على نحو مفاجئ في الأمريكتين، محققا هامش وقاية من تأثير التوترات الجغرافية-السياسية في الشرق الأوسط. وزادت أسعار الأغذية والمشروبات مدفوعة بتأثير ظاهرة النينو على المحاصيل الاستوائية. وانتعشت أسعار خام الحديد نتيجة معدلات إنتاج الصلب القياسية في الصين. وارتفعت أسعار الذهب بدعم من الطلب على هذا المعدن كملأنا آمن. ويتعمق هذا التقرير الخاص في تحليل مرونة العرض والطلب السعرية في السلع الأولية.

تطورات أسواق السلع الأولية

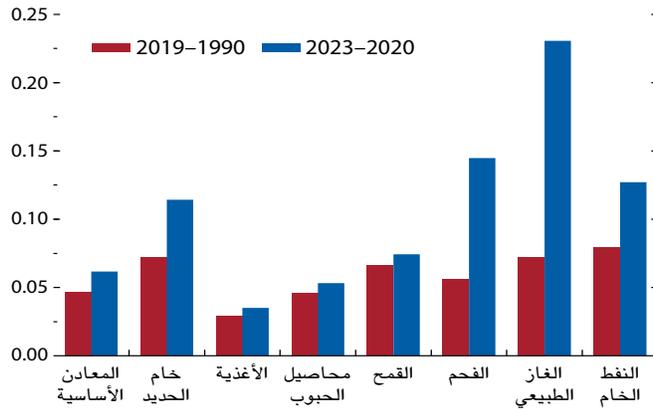
انخفضت أسعار النفط رغم التوترات السائدة في منطقة الشرق الأوسط. وبعد كسر حاجز ٩٥ دولارا للبرميل في أواخر شهر سبتمبر، تراجعت أسعار النفط بنسبة قدرها ٤,٢٪ في الفترة بين أغسطس ٢٠٢٣ وفبراير ٢٠٢٤ متوقفة عند متوسط شهري قدره ٨٠,٧٠ دولار للبرميل. وعلى جانب الطلب، ساهم ضعف التوقعات بشأن نمو الطلب العالمي في فرض ضغوط خافضة للأسعار. وعلى جانب العرض، تم تعويض إجراءات تخفيض الناتج النفطي من جانب أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط زائد مجموعة مختارة من البلدان غير الأعضاء في المنظمة، بما فيها روسيا) وتجاوزها بفضل نمو الناتج القوي في إيران والبلدان غير الأعضاء في منظمة أوبك، بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل وغيانا (الشكل البياني ١- ت خ- ١، اللوحة ٣).

وأدت التوترات في البحر الأحمر إلى حدوث ارتفاع بنسبة ٥٠٪ في أسعار الشحن العالمية لناقلات المنتجات النفطية. ومن بين الخطوط الملاحية الرئيسية التي تضررت الخط الملاحي من الشرق الأوسط إلى أوروبا (الشكل البياني ١- ت خ- ١، اللوحة ٤)، الذي ارتفعت أسعاره بنسبة ٢٠٪ من منتصف نوفمبر ٢٠٢٣ إلى منتصف مارس ٢٠٢٤. غير أن التكاليف المرتفعة وتحويل مسار الملاحة الضمني لم يكن له سوى تأثير طفيف على أسعار النفط الخام. فالنفط الروسي، الذي يتم تصديره أساسا إلى الصين والهند، تجاوز غالبا سقف السعر الذي حددته مجموعة السبعة منذ النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، بتخفيض بين ١٥ و ٢٠ دولارا (استنادا إلى بيانات مؤسسة Argus).

وتشير توقعات أسواق العقود المستقبلية إلى تراجع أسعار النفط بنسبة قدرها ٢,٥٪ على أساس سنوي مقارنة لتصل إلى متوسط قدره ٧٨,٦٠ دولار للبرميل في ٢٠٢٤ وتستمر في الهبوط إلى ٦٧,٥٠ دولار في ٢٠٢٩. ولكن المخاطر المحيطة بأفاق هذه الأسعار متوازنة. فقد تنشأ مخاطر تجاوز الأسعار للتوقعات نتيجة

ساهم في إعداد هذا التقرير الخاص كريستيان بوغمانز وأندريا بيسكاتوري (رئيسة الفريق) وإيرفين بريفتي ومارتن ستويرمر وقدم المساعدة البحثية كل من وينشون دونغ وجوزيف موسى وتيانشو كي. وقدم إيفان بيتيريللا الخبرة الاستشارية. ويستند هذا التقرير الخاص إلى دراسة (Bogmans and others, 2024).

الشكل البياني ١- ت خ-٢: تقلب أسعار السلع الأولية (انحراف معياري عن الفروق اللوغاريتمية)



المصادر: "نظام أسعار السلع الأولية الأساسية" من إعداد صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء الصندوق. ملحوظة: التقلب هو انحراف معياري للفروق اللوغاريتمية في الأسعار الشهرية على مدار الفترات الزمنية ذات الصلة. تستخدم المعادن الأساسية والأغذية ومحاصيل الحبوب والفحم والغاز الطبيعي كمؤشرات للأسعار. يشير سعر النفط الخام إلى متوسط أسعار النفط الفورية الذي يقدره صندوق النقد الدولي.

المستهلكة من الواردات الآسيوية إلى الواردات البرازيلية. وقفزت أسعار المطاط بنسبة قدرها ٣٩,٨٪ في ظل تراجع الناتج العالمي في ٢٠٢٣ في أعقاب تفشي مرض جديد يصيب أوراق النبات في آسيا. وسجلت أسعار المأكولات البحرية طفرة بنسبة ٢٥,٩٪ في ظل تجاوز الطلب نمو العرض، مما يرجع جزئياً للتشريعات البيئية الأكثر صرامة في بعض البلدان. غير أن المخاطر المحيطة بآفاق الأسعار متوازنة. وتنشأ احتمالات تجاوز النتائج المتوقعة من زيادة الاضطرابات التجارية في البحر الأسود وفرض قيود جديدة على صادرات الغذاء. وتشكل مواسم الحصاد الأكبر من المتوقع أهم مخاطر التطورات المعاكسة.

قوة الأسعار: ما مدى سرعة تكيف أسواق السلع الأولية مع الصدمات؟

تولدت عدة صدمات من جراء الجائحة، والحرب في أوكرانيا، والصراع في غزة وإسرائيل أدت إلى حدوث طفرة في تقلبات أسعار السلع الأولية (الشكل البياني ١-ت خ-٢). وقد أدت هذه التقلبات إلى خلخلة استقرار التضخم، وزادت من الصعوبات التي تواجه سياسات المالية العامة والسياسات النقدية، وخاصة في البلدان منخفضة الدخل والمصدرة للسلع الأولية. ومن شأن التشرذم الجغرافي-الاقتصادي وتغير المناخ أن يتسببا في زيادة اضطرابات أسواق السلع الأولية. وقد تعتمد تقلبات الأسعار الناتجة عن تلك الاضطرابات اعتماداً كبيراً على مرونة العرض والطلب السعرية. فكلما انخفضت تلك المرونة ازداد تفاعل الأسعار للتغيرات غير المتوقعة في العرض والطلب (راجع دراسة Albrizio and others 2022, 2023).

تصاعد حدة الصراع في الشرق الأوسط ووقوع هجمات على البنية التحتية للنفط الروسي. أما مخاطر التطورات السلبية فمن الممكن أن تنشأ نتيجة حدوث تباطؤ الطلب على النفط في الصين وقوة نمو المعروض النفطي من البلدان غير الأعضاء في أوبك، مع احتمال اقترانه بحدوث زيادة في معروض النفط من مجموعة أوبك+ لاستعادة الحصة السوقية. وتتسم الآفاق المتوقعة لنمو الطلب بدرجة عالية من عدم اليقين.

وواصلت أسعار الغاز الطبيعي تراجعها في ظل وفرة الإمدادات. فقد انخفضت أسعار الغاز الطبيعي على مؤشر مركز التداول (TTF) في أوروبا بنسبة قدرها ٢٤,٤٪ من شهر أغسطس ٢٠٢٣ لتصل إلى ٨,١٠ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (MMBtu) في شهر فبراير ٢٠٢٤ - في حدود النطاق الأعلى للأسعار بالمعايير التاريخية. وأدى الطقس المعتدل، والطلب الصناعي المنخفض في أوروبا، ووفرة امدادات الغاز الطبيعي المسال إلى ارتفاع مستويات مخزون الغاز وانخفاض أسعاره (راجع أيضاً دراسة Albrizio and others 2022, 2023). فقد انخفضت أسعار الغاز الطبيعي المسال في آسيا بنسبة قدرها ٢٤,٩٪ وانخفضت أسعار خطوط توزيع "هنري هاب" الأمريكية بنسبة قدرها ٣٢,٣٪. وتشير توقعات أسواق العقود المستقبلية إلى بلوغ متوسط السعر في مؤشر TTF إلى ٩,٤٥ دولار في عام ٢٠٢٤ ثم ينخفض إلى ٨,٣٧ دولار في ٢٠٢٩. وقد ترتفع أسعار خطوط توزيع "هنري هاب" من ٢,٦٦ دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في ٢٠٢٤ إلى ٣,٦٣ دولار في ٢٠٢٩، حيث يتوقع ازدياد طاقة التصدير الأمريكية إلى قرابة الضعف من ١١,٤ مليار قدم مكعب يوميًا إلى ٢١,١ مليار قدم مكعب يوميًا حتى عام ٢٠٢٧، وفقاً لتوقعات "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية". وتحيط بهذه الآفاق مخاطر متوازنة.

انتعاش أسعار المعادن: ارتفع مؤشر أسعار المعادن الأساسية الذي أعده صندوق النقد الدولي، بعد تراجعها خلال الصيف، بنسبة قدرها ٤,٧٪ من شهر أغسطس ٢٠٢٣ إلى فبراير ٢٠٢٤. وزادت أسعار خام الحديد بنسبة قدرها ١٤,٩٪ نتيجة معدلات إنتاج الصلب القياسية في الصين. وارتفعت أسعار اليورانيوم بنسبة قدرها ٧٥,٣٪ لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠٠٧ نتيجة اضطرابات الإمدادات من المنتجين الرئيسيين، والحظر المحتمل على الصادرات الروسية، وتحسن آفاق إنتاج الطاقة النووية لمكافحة تغير المناخ. وأدت التوترات الجغرافية-السياسية وتوقعات تيسير السياسات النقدية إلى ارتفاع أسعار الذهب بنسبة قدرها ٥,٥٪.

تعافي أسعار السلع الأولية الزراعية: خلال الفترة من أغسطس ٢٠٢٣ إلى فبراير ٢٠٢٤، سجل مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار الأغذية والمشروبات ارتفاعاً بنسبة ٦,٠٪، مع حجب أوجه التفاوت. وواصلت أسعار محاصيل الحبوب والزيوت النباتية تراجعها بنسبة قدرها ٧,٢٪ و ١٠,٩٪، على التوالي، وذلك على خلفية وفرة الإمدادات العالمية. وتفرض المخاوف المتعلقة بظاهرة النينيو ضغطاً رافعا لأسعار محاصيل استوائية معينة، منها الكاكاو (٦٤,٢٪) والبن (١٨,٢٪). وتعرضت أسعار البن، وخاصة البن من نوع روبستا، لضغوط رافعة للأسعار من جراء التوترات في البحر الأحمر، مما أدى إلى تحول بعض البلدان

الطلب في كل السلع الأولية، مثل إحلال سلع أولية أخرى، ورفع كفاءة الاستخدام، وإحلال منتجات أخرى محل منتجات مراحل الإنتاج اللاحقة.

وبالنسبة للسلع الأولية الزراعية، فإن محصول الأرز هو من المحاصيل غير المعتادة، حيث يسجل مرونة طلب سعرية أقرب إلى الصفر، مما يرجع على الأرجح لعدم تداول سوى ١٠٪ تقريباً فقط من الناتج على المستوى الدولي. وأسعار الأرز مدعومة في المعتاد في آسيا. وتتجاوز مرونة الطلب السعرية في الشاي والقطن والقمح مستوى ٠,٤. وبالنسبة للنفط الخام والفحم، يتضح من النتائج أن مرونة الطلب أقل من ٠,٢، وهو ما يتماشى مع صعوبات التحول بين منتجات الوقود على المدى القصير بسبب المعوقات الفنية. وأخيراً، يلاحظ أن مرونة الطلب على النحاس والزنك قريبة من الصفر، مقارنة بمرونة الطلب على الرصاص والفضة التي تتراوح بين ٠,٢ و٠,٣. ويتسم النحاس والزنك بأهميتهما في صنع الأجهزة الكهربائية وإنتاج الصلب، على التوالي. أما الرصاص والفضة فمن السهل إحلال معادن أخرى محلها.

استجابة العرض والطلب تزداد بمرور الوقت

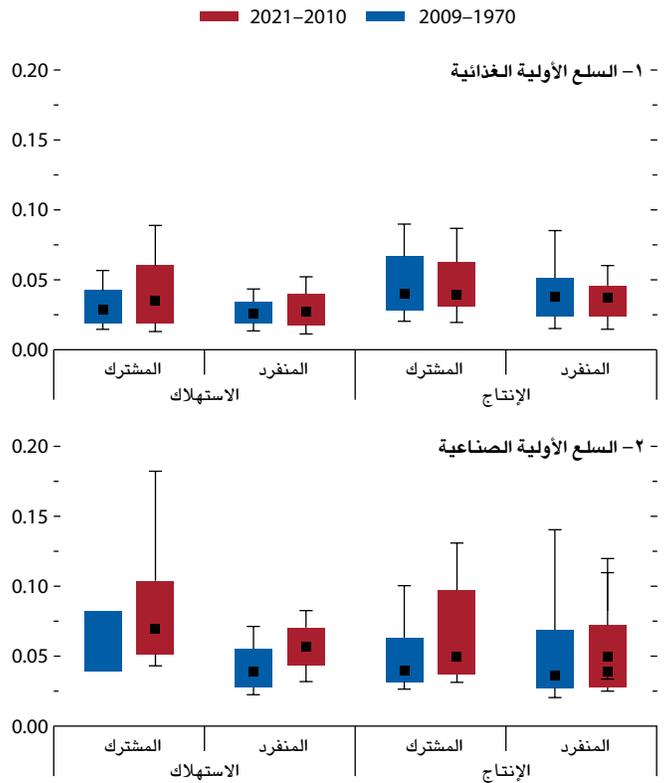
تزداد استجابة العرض والطلب على السلع الأولية بمرور الوقت في ظل تكييف الأسواق مع الصدمات (الشكل البياني ١-ت خ-٥). غير أن المضاعفات طويلة الأجل توضح وجود فروق كبيرة بين مختلف السلع الأولية في الآفاق الزمنية المختلفة. وتشير النتائج على مستوى معظم السلع الأولية الزراعية إلى أن استجابات العرض ثابتة على مدار أفق زمني لمدة خمس سنوات. ولا تزال درجات المرونة للمحاصيل المعمرة كالبن والكاكاو والمطاط تعكس تحقيق مستويات ذروة قوية ذات دلالة إحصائية بعد حوالي سنتين إلى ثلاث سنوات من وقوع الصدمة. وبالنسبة لأغلب المعادن ومنتجات الطاقة، فإن مرونة العرض تميل إلى الأعلى، باستثناء مرونة العرض للنحاس التي تتسم بزيادة ذات دلالة إحصائية. وعلى جانب الطلب، فإن تقديرات النتائج لا تتسم عموماً بالدقة. فالمعادن تعكس أكبر الزيادات في المضاعفات على مدار الآفاق الزمنية الأطول، وفي الوقت نفسه، يلاحظ أن مضاعفات الطلب بالنسبة لمعظم السلع الأولية الزراعية لا تسجل أي زيادة.

ويبدو العرض والطلب على السلع الزراعية عموماً أكثر استجابة للصدمات مقارنة بالسلع الأولية من الموارد المعدنية ومنتجات الطاقة. ويتسق هذا الأمر مع تقلبات الأسعار الأقل حدة المشاهدة في السلع الزراعية، مقارنة بالتقلبات في السلع الأولية من المعادن ومنتجات الطاقة (الشكل البياني ١-ت خ-٢). وتشهد السلع الأولية الزراعية كذلك أقل زيادة في درجة استجابتها بعد سنتين، بينما تزداد استجابة السلع الأساسية من الموارد المعدنية.

الاستنتاجات والانعكاسات على السياسات

يعرض هذا التقرير الخاص تقديرات مجموعة واسعة من مرونة العرض والطلب على السلع الأولية تستند إلى منهجية

الشكل البياني ١- ت خ-٤: العوامل المشتركة مقابل العوامل المنفردة في العرض والطلب على السلع الأولية



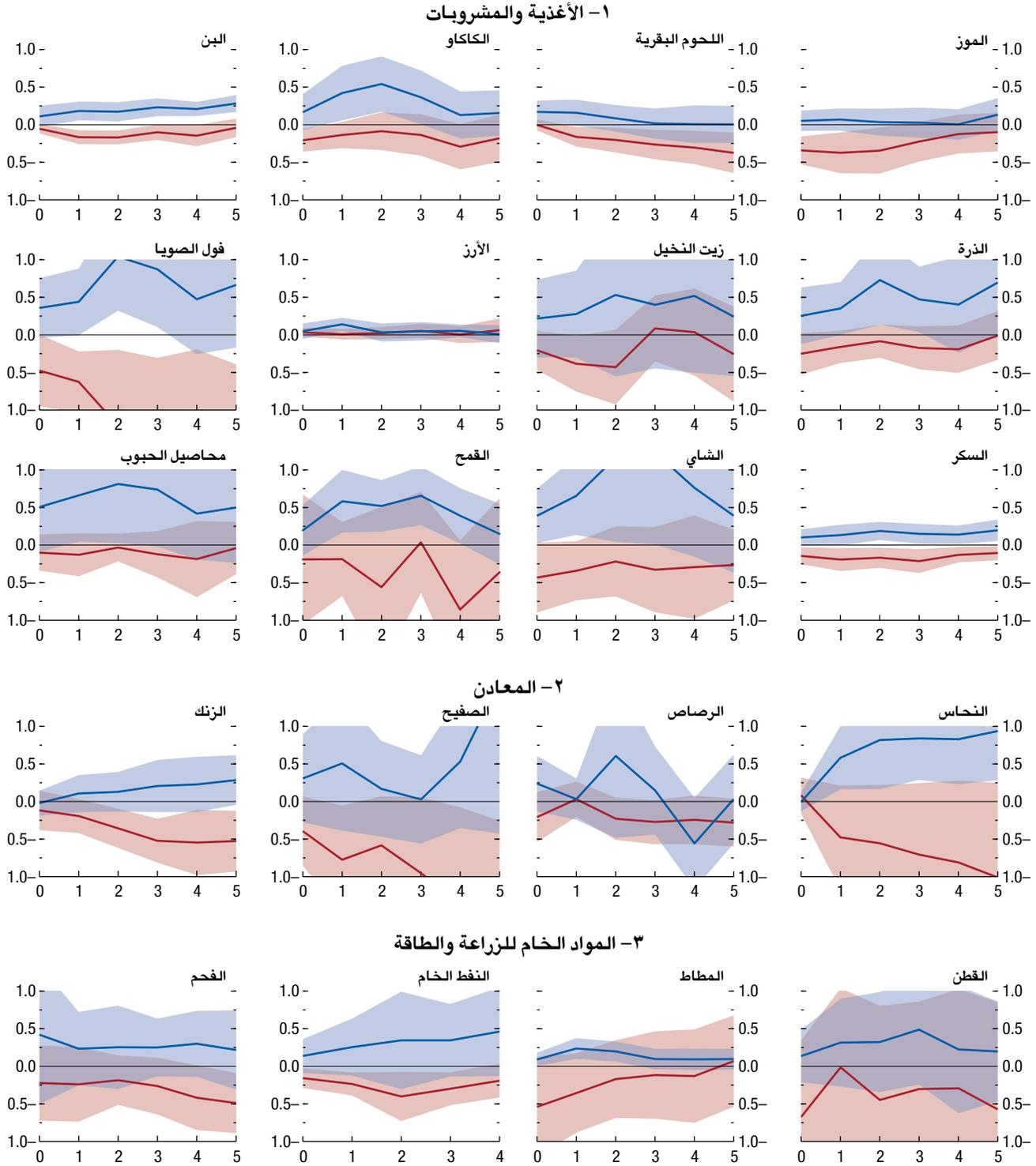
سنة واحدة، بينما يخضع توسع أنشطة المناجم وفتح مناجم جديدة لوقت أطول سابق للإنتاج.

وهناك فرق بين المحاصيل المعمرة كالبن وزيت النخيل والكاكاو، من جهة، والمحاصيل السنوية كفول الصويا، من جهة أخرى. وتتسم المحاصيل المعمرة بمرونة عرض قصيرة الأجل وأصغر مقارنة بالمحاصيل السنوية. فالأشجار الجديدة تستغرق فترة زمنية طويلة لكي تثمر: سنتان في المعتاد لزيت النخيل وخمس سنوات للكاكاو. وبالنسبة لمرونة العرض في السلع الأولية لمنتجات الطاقة فهي غالباً تقع بين مرونة العرض للسلع الأولية من الموارد المعدنية والمنتجات الزراعية.

أما المرونة على جانب الطلب فإنها لا تتحدد بنفس القدر بناء على مجموعات السلع الأولية. وإنما يبدو أن خصائص كل سلعة على حدة تساهم بدور أكبر في ذلك الشأن. وهذا يتماشى مع العديد من الآليات التي تسمح بالتعديلات على جانب

تقرير خاص عن السلع الأولية: تطور الأسواق وقوة الأسعار

الشكل البياني ١- ت خ-٥: استجابات العرض والطلب التراكمية لزيادة في الأسعار بنسبة ١٪
(٪)



المصادر: منظمة الأغذية والزراعة؛ والمكتب العالمي لإحصاءات المعادن؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: دوال الاستجابة للدفعات توضح التغيير في الكمية المعروضة (الخط الأزرق) أو المطلوبة (الخط الأحمر) نتيجة زيادة بنسبة ١٪ في الأسعار كدالة للوقت مقيسة بالسنوات. وتستند دوال الاستجابة للدفعات إلى مزيج من التوقعات المحلية ومنهج المتغير المساعد المفصل (دراسة Gabaix and Koijen، تصدر قريباً). ويوضح الشكل البياني فترات الثقة بنسبة ٩٠٪.

وبالنسبة للبلدان المنكشفة على مخاطر أسواق السلع الأولية بدرجة منخفضة نسبياً من المرونة فبإمكانها بناء هوامش أمان مالي وحيز للتصرف من السياسة النقدية لكي تتأهب لتأثير الصدمات المحتملة. وبينما تعكس المرونة في نهاية المطاف التعديلات التي يدخلها المستهلكون والمنتجون النهائيون، فإن إحلال التحويلات الموجهة للمستحقين محل دعم الطاقة والدعم الزراعي سوف يساعد في زيادة مرونة العرض والطلب لكثير من السلع الأولية كما يمكنه أن يحد من تقلبات أسعارها. ومن الممكن أن تساهم التجارة الدولية كذلك بدور بارز في تمهيد صدمات السلع الأولية وتوفير هامش أمان ضد آثارها الاقتصادية (راجع دراسة Albrizio and others 2022, 2023؛ ودراسة Alvarez and others 2023). وسوف يكون هذا الأمر وثيق الصلة في سياق تزايد التوترات الجغرافية-السياسية والتشرد التجاري وكذلك في حالة المعادن الحيوية اللازمة لتحول نظام الطاقة.

متسقة لتحديد البيانات ومجموعة بيانات منفردة. وتوضح النتائج أن العرض والطلب على السلع الأولية يتسمان عموماً بانعدام المرونة، وإن كان هناك بعض الفروق. فعرض المحاصيل الزراعية المعمرة يتسم بقدر أكبر من انعدام المرونة مقارنة بالمحاصيل السنوية. وقد يفسر ذلك سبب انخفاض أسعار القمح الآن، والتي سجلت ارتفاعاً حاداً في بداية الحرب في أوكرانيا، إلى أقل من مستوياتها قبل الحرب. وربما كان لمرونة الطلب أيضاً دور في هذا الشأن، نظراً لأن مرونة الطلب التقاطعية، في إطار محاصيل الحبوب، تسمح باستبدال المحاصيل. ويتسم العرض والطلب على السلع الأولية من الموارد المعدنية بصفة خاصة بانعدام المرونة. أما مستويات المرونة بالنسبة للعرض والطلب على السلع الأولية من منتجات الطاقة فتقع بين مستويات السلع الأولية الزراعية والسلع الأولية من المعادن. وفي الوقت نفسه، تزداد مرونة العرض والطلب على السلع الأولية من الموارد المعدنية ومنتجات الطاقة بمرور الوقت.

جدول المرفق ١-١-١: الاقتصادات الأوروبية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٣			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
...	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٦,٠	٨,٥	١٠,٦	٢,٠	١,٦	١,٤	أوروبا
٥,٨	٦,٠	٥,٩	٣,٠	٣,١	٣,٠	٢,٠	٢,٤	٥,٧	١,٥	٠,٨	٠,٥	أوروبا المتقدمة
٦,٤	٦,٦	٦,٥	٢,٣	٢,٣	١,٩	٢,١	٢,٤	٥,٤	١,٥	٠,٨	٠,٤	منطقة اليورو ^٤
٣,١	٣,٣	٣,٠	٦,٩	٧,٠	٦,٨	٢,٠	٢,٤	٦,٠	١,٣	٠,٢	٠,٣-	ألمانيا
٧,٠	٧,٤	٧,٤	٠,٦-	٠,٦-	٠,٧-	١,٨	٢,٤	٥,٧	١,٤	٠,٧	٠,٩	فرنسا
٨,٠	٧,٨	٧,٧	١,٣	٠,٨	٠,٢	٢,٠	١,٧	٥,٩	٠,٧	٠,٧	٠,٩	إيطاليا
١١,٣	١١,٦	١٢,١	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٤	٢,٧	٣,٤	٢,١	١,٩	٢,٥	إسبانيا
٤,٢	٣,٩	٣,٦	٨,٨	٩,١	١٠,٢	٢,١	٢,٧	٤,١	١,٣	٠,٦	٠,١	هولندا
٥,٥	٥,٥	٥,٥	٠,٤-	٠,٥-	٠,١-	٢,٠	٣,٦	٢,٣	١,٢	١,٢	١,٥	بلجيكا
٤,٥	٤,٤	٤,٣	٩,٦	١٠,٤	٩,٩	٢,٠	٢,٤	٥,٢	٢,٥	١,٥	٣,٢-	أيرلندا
٥,٢	٥,٤	٥,١	٢,١	٢,١	١,٨	٢,٨	٣,٩	٧,٧	١,٦	٠,٤	٠,٧-	النمسا
٦,٣	٦,٥	٦,٦	١,٥	١,٦	١,٤	٢,٠	٢,٢	٥,٣	٢,١	١,٧	٢,٣	البرتغال
٨,٧	٩,٤	١٠,٩	٥,٣-	٦,٥-	٦,٩-	٢,١	٢,٧	٤,٢	١,٩	٢,٠	٢,٠	اليونان
٧,٤	٧,٦	٧,٢	٠,٤-	٠,٦-	١,٠-	١,٩	١,٢	٤,٣	١,٩	٠,٤	١,٠-	فنلندا
٥,٩	٥,٩	٥,٨	٣,٦-	٤,٤-	٢,١-	٣,٩	٣,٦	١١,٠	٢,٦	٢,١	١,١	الجمهورية السلوفاكية
٥,٥	٥,٨	٦,٢	٠,٩	١,٥	١,٢	٢,٢	٣,٧	٨,٤	٢,٧	٣,٠	٢,٨	كرواتيا
٦,١	٦,٣	٦,٦	١,٣	١,٣	٢,٦	٢,٣	١,٥	٨,٧	٢,٥	٢,٢	٠,٣-	ليتوانيا
٣,٨	٣,٧	٣,٧	٢,١	٢,٧	٤,٥	٢,٠	٢,٧	٧,٤	٢,٥	٢,٠	١,٦	سلوفينيا
٦,٠	٦,٠	٥,٢	٧,٦	٧,٤	٧,٤	٣,١	٢,٥	٢,٩	٢,٩	١,٣	١,١-	لكسمبرغ
٦,٥	٦,٥	٦,٥	٣,٩-	٣,٨-	٤,٠-	٣,٦	٢,٠	٩,١	٢,٤	١,٧	٠,٣-	لاتفيا
٧,٧	٨,١	٦,٤	٢,٧-	٣,٤-	١,٧-	٢,٥	٤,٢	٩,١	٢,٢	٠,٥-	٣,٠-	إستونيا
٥,٧	٥,٩	٦,١	٨,٥-	٨,٦-	٩,٣-	٢,٠	٢,٣	٣,٩	٢,٩	٢,٧	٢,٥	قبرص
٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٧	٢,٥	١,٩	٢,١	٢,٩	٥,٧	٤,٠	٥,٠	٥,٦	مالطة
٤,١	٤,٢	٤,٠	٢,٨-	٢,٦-	٢,٢-	٢,٠	٢,٥	٧,٣	١,٥	٠,٥	٠,١	المملكة المتحدة
٢,٤	٢,٣	٢,٠	٧,٦	٨,٢	٧,٦	١,٢	١,٥	٢,١	١,٤	١,٣	٠,٨	سويسرا
٨,٢	٨,٤	٧,٧	٥,٣	٦,٠	٦,٢	٢,٠	٢,٦	٥,٩	٢,٢	٠,٢	٠,٢-	السويد
٢,٥	٢,٦	٢,٦	١,٠	٠,٦	١,٢	٢,٠	٢,١	١٠,٧	٢,٠	٠,٧	٠,٤-	الجمهورية التشيكية
٣,٨	٣,٨	٣,٦	٢٠,٧	١٩,٥	١٧,٧	٢,٦	٣,٣	٥,٥	١,٩	١,٥	٠,٥	النرويج
٤,٩	٤,٩	٤,٩	٩,٧	٩,٩	١٠,٩	٢,٠	١,٥	٣,٤	١,٥	٢,١	١,٨	الدانمرك
٤,١	٣,٨	٣,٤	٠,٨	١,٠	١,٠	٣,٤	٥,٦	٨,٧	٢,٠	١,٧	٤,١	آيسلندا
١,٥	١,٥	١,٥	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٣	٢,٤	٤,٣	٥,٦	١,٥	١,٨	٢,٣	أندورا
٣,٩	٣,٩	٤,٠	٢,١	٢,٩	٤,١	٢,٠	٢,٣	٦,١	١,٣	١,٣	٢,٣	سان مارينو
...	٠,٥-	٠,٣-	٠,٥-	١٣,١	١٨,٨	١٩,٤	٢,٨	٣,١	٣,٢	أوروبا الصاعدة والنامية ^٥
٣,٢	٣,١	٣,٢	٢,٧	٢,٧	٢,٥	٤,٥	٦,٩	٥,٩	١,٨	٣,٢	٣,٦	روسيا
٩,٦	٩,٦	٩,٤	٢,٢-	٢,٨-	٤,١-	٣٨,٤	٥٩,٥	٥٣,٩	٣,٢	٣,١	٤,٥	تركيا
٣,٠	٢,٩	٢,٨	٠,٢-	٠,٧	١,٦	٥,٠	٥,٠	١١,٤	٣,٥	٣,١	٠,٢	بولندا
٥,٤	٥,٦	٥,٦	٦,٨-	٧,١-	٧,١-	٤,٠	٦,٠	١٠,٤	٣,٦	٢,٨	٢,١	رومانيا
١٣,٨	١٤,٥	١٩,١	٨,٢-	٥,٧-	٥,٥-	٧,٦	٦,٤	١٢,٩	٦,٥	٣,٢	٥,٠	أوكرانيا ^٦
٤,٢	٤,٤	٤,١	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣	٣,٥	٣,٧	١٧,١	٣,٣	٢,٢	٠,٩-	هنغاريا
٢,٩	٣,٠	٣,٥	١,٣-	٠,٥-	٠,١-	٦,٥	٦,٣	٥,٠	١,١	٢,٤	٣,٩	بيلاروس
٤,٢	٤,٣	٤,٤	١,٢-	٠,٣-	٠,٣	٢,٧	٣,٤	٨,٦	٢,٩	٢,٧	١,٨	بلغاريا
٩,٣	٩,٤	٩,٥	٤,٧-	٣,٩-	٢,٦-	٣,١	٤,٨	١٢,٤	٤,٥	٣,٥	٢,٥	صربيا

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
 ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات.
^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين ألف-٦ وألف-٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.
^٢ من إجمالي الناتج المحلي.
^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.
^٤ تم تصحيح مركز الحساب الجاري لإبلاغ أوجه التفاوت في المعاملات بين بلدان المنطقة.
^٥ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ما عدا في حالة سلوفينيا.
^٦ تشمل ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو ومولدوفا والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية.
^٧ راجع الملحوظات القطرية الخاصة بأوكرانيا في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

جدول المرفق ١-١-٢: اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			أسعار المستهلكين ^١			رصيد الحساب الجاري ^٢			البطالة ^٣		
	توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣
آسيا	٤,٣	٤,٥	٥,٠	٢,٦	٢,٤	٢,٧	١,٧	١,٧	١,٩
آسيا المتقدمة	١,٨	١,٧	٢,٢	٣,٦	٢,٥	٢,٢	٤,٦	٤,٦	٤,٥	٣,٠	٢,٩	٢,٨
اليابان	١,٠	٠,٩	١,٩	٢,٣	٢,٢	٢,١	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٦
كوريا	٢,٣	٢,٣	١,٤	٣,٦	٢,٥	٢,٠	٢,٩	٢,٩	٢,١	٣,١	٣,٠	٢,٧
أستراليا	٢,٠	١,٥	٢,١	٥,٦	٣,٥	٣,٠	٠,٢-	٠,٥	١,٢	٤,٥	٤,٢	٣,٧
مقاطعة تايوان الصينية	٢,٧	٣,١	١,٤	٢,٥	١,٩	١,٦	١٣,٩	١٣,٩	١٣,١	٣,٧	٣,٧	٣,٧
سنغافورة	٢,٣	٢,١	١,١	٤,٨	٣,٠	٢,٥	١٧,٨	١٨,٠	١٩,٨	١,٩	١,٩	١,٩
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	٢,٧	٢,٩	٣,٢	٢,١	٢,٣	٢,٣	٨,٣	٨,٨	٩,٤	٢,٧	٢,٨	٢,٩
نيوزيلندا	٢,٠	١,٠	٠,٦	٥,٧	٣,١	٢,٥	٥,٤-	٦,٠-	٦,٩-	٥,٤	٥,٠	٣,٧
منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	٩,٦	١٣,٩	٨٠,٥	٠,٩	١,٧	٢,٣	٣٤,٨	٣٢,٥	٣٠,٢	١,٩	٢,٠	٢,٧
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٩	٥,٢	٥,٦	٢,٤	٢,٤	٢,٨	٠,٧	٠,٧	١,٠
الصين	٤,١	٤,٦	٥,٢	٠,٢	١,٠	٢,٠	١,٤	١,٣	١,٥	٥,١	٥,١	٥,٢
الهند ^٤	٦,٥	٦,٨	٧,٨	٥,٤	٤,٦	٤,٢	١,٦-	١,٤-	١,٢-
إندونيسيا	٥,١	٥,٠	٥,٠	٣,٧	٢,٦	٢,٦	١,٣-	٠,٩-	٠,١-	٥,١	٥,٢	٥,٣
تايلند	٢,٩	٢,٧	١,٩	١,٢	٠,٧	١,٢	٢,٠	١,٧	١,٣	١,٠	١,١	١,٢
فييت نام	٦,٥	٥,٨	٥,٠	٣,٣	٣,٧	٣,٤	٢,٠	٢,٣	٥,١	٢,٠	٢,٠	٢,٠
الفلبين	٦,٢	٦,٢	٥,٦	٦,٠	٣,٦	٣,٠	١,٦-	٢,٢-	٢,٦-	٥,٢	٥,١	٤,٤
ماليزيا	٤,٤	٤,٤	٣,٧	٢,٥	٢,٨	٢,٥	٢,٧	٢,٤	١,٢	٣,٥	٣,٥	٣,٦
بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى ^٥	٥,٧	٥,٤	٤,٠	١١,٦	٩,٢	٦,٢	٢,٢-	٠,٩-	٠,١-
للتذكرة												
بلدان آسيان-٦ ^٦	٤,٦	٤,٥	٤,١	٣,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٣,٠
آسيا الصاعدة ^٧	٤,٨	٥,٢	٥,٧	٢,٠	٢,١	٢,٦	٠,٨	٠,٧	١,٠

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين ألف-٦ وألف-٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر. % من إجمالي الناتج المحلي.

^١ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٢ راجع الملحوظات القطرية الخاصة بالهند في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

^٣ بلدان آسيا الصاعدة والنامية الأخرى تشمل بنغلاديش وبوتان وبروني دار السلام وكمبوديا وفيجي وكيريباتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر ملديف وجزر مارشال وميكرونيزيا ومنغوليا وميانمار وناورو ونيبال وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وساموا وجزر سليمان وسري لانكا وتيمور-ليشتي وتونغا وتوفالو وفانواتو. ^٤ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

^٥ آسيا الصاعدة تشمل الصين والهند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفييت نام.

جدول المرفق ١-١-٣: اقتصادات نصف الكرة الغربي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٣			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي		
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات		
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣
...	٢,٢-	٢,٢-	٢,٧-	٢,١	٣,٠	٤,٢	١,٩	٢,٦	٢,٥
٤,٢	٤,٠	٣,٦	٢,٥-	٢,٥-	٣,٠-	٢,٠	٢,٩	٤,١	١,٩	٢,٧	٢,٥
٣,٢	٢,٨	٢,٨	٠,٨-	٠,٨-	٠,٣-	٣,٣	٤,٠	٥,٥	١,٤	٢,٤	٣,٢
٦,٣	٦,٣	٥,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٦-	١,٩	٢,٦	٣,٩	٢,٣	١,٢	١,١
٦,٦	٦,٧	٦,٩	٢,٣	١,٩	٢,٨	٠,٠	٠,٢-	٠,٧-
...	١,٤-	١,٢-	١,٧-	١٠,١	٢٤,٧	١٩,٧	٢,٧	١,٤	١,٥
٧,٩	٨,٠	٨,٠	١,٥-	١,٤-	١,٣-	٣,٠	٤,١	٤,٦	٢,١	٢,٢	٢,٩
٧,٥	٨,٠	٦,٦	٠,٩	٠,٩	٣,٥-	٥٩,٦	٢٤٩,٨	١٣٣,٥	٥,٠	٢,٨-	١,٦-
٩,٦	٩,٩	١٠,١	٣,٣-	٣,٠-	٢,٧-	٣,٦	٦,٤	١١,٧	٢,٥	١,١	٠,٦
٨,١	٨,٧	٨,٨	٣,٧-	٣,٩-	٣,٥-	٣,٠	٣,٢	٧,٦	٢,٥	٢,٠	٠,٢
٦,٥	٦,٦	٦,٨	١,٤-	١,١-	٠,٦	٢,٠	٢,٣	٦,٣	٢,٧	٢,٥	٠,٦-
٤,٠	٤,٢	٣,٧	١,٢	٠,٩	١,٢	١,٥	١,٤	٢,٢	٠,٨	٠,١	٢,٣
...	٤,٠	٤,٧	٣,٤	١٥٠,٠	١٠٠,٠	٣٣٧,٥	٣,٠	٤,٠	٤,٠
٥,١	٥,٠	٤,٩	٥,٨-	٥,٧-	٥,٠-	٤,٢	٤,٥	٢,٦	٢,٢	١,٦	٢,٥
٦,٠	٦,٠	٦,٢	١,٥	٠,٦	٠,٢	٤,٠	٣,٨	٤,٦	٣,٨	٣,٨	٤,٥
٨,٠	٨,١	٨,٣	٣,٢-	٣,٦-	٣,٩-	٥,٥	٥,٨	٥,٩	٢,٩	٣,٧	٠,٤
...	١,٨-	١,٥-	٠,٥-	٣,٣	٣,٠	٤,١	٣,٨	٣,٩	٤,٢
...	٢,١	٣,٠	٢,٦	٥,٦	٦,٨	١٢,٨	٦,٩	٩,٧	٨,٣
...	١,٢-	١,٠-	١,٢-	٧,٧	١٦,٧	١٤,٤	٢,٥	٢,٠	٢,٣
...	٩,٩-	١١,٢-	١٢,٣-	٢,٠	٢,٣	٣,٩	٣,٣	٤,٣	٤,٨

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية. ويُرجى مراجعة الجدولين ألف-٦ وألف-٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر. وتستنقن فنزويلا من المجملات.

^٢ % من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ بورتوريكو هي أراض تابعة للولايات المتحدة، ولكن بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.

^٥ راجع الملحوظات القطرية الخاصة بالأرجنتين وفنزويلا في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

^٦ أمريكا الوسطى تشير إلى (أمريكا الوسطى وبنما والجمهورية الدومينيكية) وتضم كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما.

^٧ تتضمن منطقة الكاريبي أنتيغوا وبربودا، وأروبا، وجزر البهاما، وبربادوس، وبلينز، ودومينيكا، وغرينادا، وغيانا، وهايتي، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسورينام، وترينيداد وتوباغو.

^٨ منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي تتضمن المكسيك واقتصادات من الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. راجع الملحوظات القطرية الخاصة بالأرجنتين وفنزويلا في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

^٩ يضم الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي أنتيغوا وبربودا، ودومينيكا، وغرينادا، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، بالإضافة إلى أنغيلا ومونتسيرات، وهما ليستا من أعضاء صندوق النقد الدولي.

جدول المرفق ١-١-٤: اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٢			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
...	١,٤	١,٨	٤,٠	١١,٨	١٥,٥	١٦,٧	٤,٢	٢,٨	٢,٠	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
...	٣,١	٤,٠	٦,٤	٩,١	١٠,٣	١١,٤	٤,٤	٢,٨	٢,١	البلدان المصدرة للنفط ^٤
...	٠,٦-	٠,٥	٣,٩	٢,٠	٢,٣	٢,٣	٦,٠	٢,٦	٠,٨-	المملكة العربية السعودية
٨,٨	٨,٩	٩,٠	٣,٤	٣,٦	٤,٤	٣٢,٥	٣٧,٥	٤١,٥	٣,١	٣,٣	٤,٧	إيران
...	٦,٩	٧,٨	٩,٣	٢,٠	٢,١	١,٦	٤,٢	٣,٥	٣,٤	الإمارات العربية المتحدة
٤,٨	٤,٨	٤,٨	٢,٧-	٤,٥-	٣,٨-	٧,٠	٨,٧	١٤,٦	٥,٦	٣,١	٥,١	كازاخستان
...	١,٥-	٠,١	٢,٢	٦,٤	٧,٦	٩,٣	٣,١	٣,٨	٤,٢	الجزائر
...	٥,١-	٣,٦-	٢,٦	٤,٠	٤,٠	٤,٤	٥,٣	١,٤	٢,٢-	العراق
...	١٣,٢	١٥,٦	١٨,٧	٢,٤	٢,٦	٣,١	٢,٠	٢,٠	١,٦	قطر
...	٢٧,١	٣٠,١	٣٢,٨	٢,٧	٣,٢	٣,٦	٣,٨	١,٤-	٢,٢-	الكويت
...	٢,١	٢,٧	١,٨	١,٥	١,٣	٠,٩	٣,١	١,٢	١,٣	عمان
٥,٥	٥,٥	٥,٦	٨,١	٨,٥	٩,٩	٥,٠	٣,٥	٨,٢	٢,٣	٢,٨	١,١	أذربيجان
...	٢,٨	٤,١	٤,٨	٧,٩	٥,٠	١,٧-	٢,٣	٢,٣	٢,٠	تركمانستان
...	٥,٣	٦,٩	٦,٣	١,٨	١,٤	٠,١	٣,٢	٣,٦	٢,٦	البحرين
...	٣,٥-	٤,٦-	٢,٩-	١٦,٣	٢٤,٥	٢٥,٧	٤,٠	٢,٧	١,٨	البلدان المستوردة للنفط ^٥
٧,٠	٧,١	٧,٢	٢,٤-	٦,٣-	١,٢-	٢٥,٧	٣٢,٥	٢٤,٤	٤,٤	٣,٠	٣,٨	مصر
٧,٥	٨,٠	٨,٥	١,٢-	١,١-	٠,٧-	١٢,٧	٢٤,٨	٢٩,٢	٣,٥	٢,٠	٠,٢-	باكستان
١١,٥	١٢,٠	١٣,٠	٢,٩-	٢,٦-	١,٥-	٢,٥	٢,٢	٦,١	٣,٣	٣,١	٣,٠	المغرب
٧,٤	٧,٩	٨,٤	٤,٥-	٤,٩-	٤,٩-	٩,٧	١١,٦	١٠,٠	٥,٤	٥,٢	٦,٠	أوزبكستان
٤٨,٢	٤٩,٥	٤٦,٠	١١,٠-	٦,٩-	٥,٤-	٦٢,٧	١٤٥,٥	١٧١,٥	٥,٤	٤,٢-	١٨,٣-	السودان ^٦
...	...	١٦,٤	٣,٧-	٣,٥-	٢,٥-	٦,٩	٧,٤	٩,٣	١,٨	١,٩	٠,٤	تونس
...	٤,٥-	٦,٣-	٧,٠-	٢,٤	٢,٧	٢,٢	٣,٠	٢,٦	٢,٦	الأردن
١٦,٠	١٥,٧	١٦,٤	٥,٦-	٥,٨-	٤,٣-	٤,٢	٢,٦	٢,٥	٥,٢	٥,٧	٧,٥	جورجيا
١٣,٥	١٣,٠	١٢,٥	٣,٦-	٢,٨-	١,٩-	٣,٧	٣,١	٢,٠	٥,٢	٦,٠	٨,٧	أرمينيا
...	٢,٢-	٢,١-	٠,٧-	٦,٣	٤,٩	٣,٧	٤,٥	٦,٥	٨,٣	طاجيكستان
٩,٠	٩,٠	٩,٠	٨,٠-	٩,٥-	٣٠,٤-	٦,٦	٦,٧	١٠,٨	٤,٢	٤,٤	٤,٢	جمهورية قيرغيزستان
...	...	٢٨,٧	١٣,١-	٥,٩	٦,١-	الضفة الغربية وغزة ^٧
...	٩,٢-	١١,٧-	١١,٢-	٤,٠	٢,٨	٤,٩	٥,٥	٥,١	٤,٨	موريتانيا
...	١,٣-	١,٩-	١,٥-	٧,١	٧,٧	٩,٧	٤,٨	٣,٩	٤,٩	للتنكزة
...	١,٨	٢,٤	٤,٨	١٢,٤	١٦,٦	١٧,٧	٤,١	٢,٦	١,٦	القوقاز وآسيا الوسطى
...	٢,١	٢,٧	٥,٣	١٢,٤	١٥,٤	١٦,٠	٤,٢	٢,٧	١,٩	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان ^٨
٣,٨	٣,٧	٣,٥	٤,٢	٥,٦	٤,٧	٢,٥	٢,٤	٤,٢	٥,٤	١,٦	٢,٠	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإسرائيل ^{٨,٧}

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات. ^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين ألف-٦ وألف-٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر. ^٢ من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تشمل ليبيا واليمن.

^٥ تشمل جيبوتي ولبنان والصومال. راجع الملحوظات القطرية الخاصة بلبنان في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

^٦ لا تتضمن أفغانستان وسوريا نظراً لعدم اليقين المحيط بأوضاعهما السياسية. راجع الملحوظات القطرية في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

^٧ راجع الملحوظات القطرية الخاصة بالسودان والضفة الغربية وغزة في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

^٨ تدخل إسرائيل، وهي من غير اقتصادات المنطقة، ضمن هذه المجموعة لأسباب جغرافية. وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل لا تدخل في حساب المجالات الإقليمية.

جدول المرفق ١-١-٥: اقتصادات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وأسعار المستهلكين ورصيد الحساب الجاري والبطالة (التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

البطالة ^٣			رصيد الحساب الجاري ^٢			أسعار المستهلكين ^١			إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
توقعات			توقعات			توقعات			توقعات			
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
...	٢,٦-	٢,٨-	٢,٨-	١٢,٤	١٥,٣	١٦,٢	٤,٠	٣,٨	٣,٤	إفريقيا جنوب الصحراء
...	١,٠	١,٦	٠,٩	١٩,٧	٢٣,٧	٢١,٢	٢,٩	٣,٢	٢,٤	البلدان المصدرة للنفط ^٤
...	٠,١-	٠,٦	٠,٣	٢٣,٠	٢٦,٣	٢٤,٧	٣,٠	٣,٣	٢,٩	نيجيريا
...	٤,٦	٤,٩	٣,١	١٢,٨	٢٢,٠	١٣,٦	٣,١	٢,٦	٠,٥	أنغولا
...	٣,٠	٤,٠	٤,٢	٢,٢	٢,١	٣,٦	٢,٧	٢,٩	٢,٣	غابون
...	٣,٠-	٢,٣-	٢,٥-	٣,١	٣,١	٢,٧	٣,٧	٢,٩	٤,٤	تشاد
...	٢,٧-	٢,٧-	١,٣-	١,٨	٤,٤	٢,٥	٤,٦-	٠,٥	٥,٩-	غينيا الاستوائية
...	٢,٤-	٢,٧-	٣,٢-	٥,٢	٦,٨	٩,٠	٣,٦	٣,٢	٢,٨	البلدان متوسطة الدخل ^٥
٣٣,٩	٣٣,٥	٣٢,٨	١,٩-	١,٨-	١,٦-	٤,٥	٤,٩	٥,٩	١,٢	٠,٩	٠,٦	جنوب إفريقيا
...	٤,٢-	٤,٣-	٣,٩-	٥,٥	٦,٦	٧,٧	٥,٣	٥,٠	٥,٥	كينيا
...	٢,٢-	١,٩-	١,٧-	١١,٥	٢٢,٣	٣٧,٥	٤,٤	٢,٨	٢,٣	غانا
...	٢,٦-	٣,٨-	٦,٠-	٣,٠	٣,٨	٤,٤	٦,٤	٦,٥	٦,٢	كوت ديفوار
...	٢,٨-	٢,٨-	٢,٨-	٥,٥	٥,٩	٧,٢	٤,٥	٤,٣	٤,٠	الكاميرون
...	٥,٢	٣,٧	١,٨-	٧,٨	١١,٤	١١,٠	٤,٨	٤,٧	٤,٣	زامبيا
...	٤,٨-	٨,٩-	١٥,١-	٢,٠	٣,٩	٥,٩	١٠,٢	٨,٣	٤,١	السنغال
...	٥,٢-	٥,٧-	٥,٦-	١٥,٤	١٩,٠	٢١,٨	٥,٨	٥,٥	٥,٤	البلدان منخفضة الدخل ^٦
...	١,٧-	٢,٦-	٢,٩-	١٨,٢	٢٥,٦	٣٠,٢	٦,٥	٦,٢	٧,٢	إثيوبيا
...	٣,٦-	٤,٢-	٥,٣-	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٦,٠	٥,٥	٥,٠	تنزانيا
...	٣,٢-	٤,١-	٥,٤-	٨,٥	١٧,٢	١٩,٩	٥,٧	٤,٧	٦,١	جمهورية الكونغو الديمقراطية
...	٧,٦-	٧,٣-	٧,٧-	٤,٩	٣,٨	٥,٤	٦,٥	٥,٦	٤,٨	أوغندا
...	٤,١-	٥,٧-	٧,٩-	٢,٠	٢,١	٠,٩	٥,٨	٥,٥	٣,٦	بوركينافاسو
...	٤,٤-	٥,١-	٩,٠-	٢,٠	١,٠	٢,١	٤,٥	٤,٠	٤,٥	مالي

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول "واو" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات. تظهر التحركات في أسعار المستهلكين كمتوسطات سنوية. ويرجى مراجعة الجدولين ألف-٦ وألف-٧ في الملحق الإحصائي للاطلاع على التغيرات السنوية المقارنة بين نهاية عام وآخر.

^٢ من إجمالي الناتج المحلي.

^٣ قد تختلف التعاريف الوطنية لمفهوم البطالة.

^٤ تشمل جمهورية الكونغو وجمهورية السودان.

^٥ تشمل بنن وبوتسوانا وكابو فيردي وجزر القمر وإسواتيني وليسوتو وموريشيوس وناميبيا وسان تومي وبرينسيبي وسيشيل.

^٦ تشمل بوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وإريتريا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وليبيريا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق والنيجر ورواندا وسيراليون وتوغو وزيمبابوي.

آفاق الاقتصاد العالمي — تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد

جدول المرفق ١-١-٦: ملخص نصيب الفرد الحقيقي من الناتج العالمي (التغير السنوي %، بأسعار الدولار الدولي الثابتة في ٢٠١٧ على أساس تعادل القوى الشرائية)

توقعات	المتوسط										
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠٠٦
العالم	٢,٢	٢,٢	٢,٦	٢,٥	٥,٥	٣,٩-	١,٧	٢,٥	٢,٥	١,٩	٢,١
الاقتصادات المتقدمة	١,٤	١,٣	١,١	٢,٢	٥,٦	٤,٥-	١,٤	١,٩	٢,١	١,٣	٠,٩
الولايات المتحدة	١,٣	٢,١	٢,٠	١,٦	٥,٥	٣,٠-	٢,٠	٢,٤	١,٨	١,١	٠,٨
منطقة اليورو ^١	١,٢	٠,٥	٠,١	٣,٢	٦,٠	٦,٤-	١,٣	١,٦	٢,٤	١,٦	٠,٥
ألمانيا	١,٣	٠,١	١,٢-	١,١	٣,١	٣,٩-	٠,٨	٠,٧	٢,٣	١,٤	١,٤
فرنسا	١,٢	٠,٥	٠,٦	٢,٢	٥,٩	٧,٨-	١,٤	١,٥	٢,٠	٠,٨	٠,٤
إيطاليا	٠,٩	٠,٨	١,٢	٤,٣	٩,١	٨,٧-	٠,٧	١,١	١,٨	١,٥	٠,٩-
إسبانيا	١,٠	١,٣	٢,١	٥,١	٦,٥	١١,٦-	١,٢	١,٩	٢,٨	٢,٩	٠,١-
اليابان	١,٥	١,٧	٢,٤	١,٢	٢,٨	٣,٩-	٠,٣-	٠,٨	١,٨	٠,٨	٠,٦
المملكة المتحدة	١,١	٠,٠	٠,٣-	٣,٦	٨,٤	١٠,٧-	١,١	٠,٨	٢,٠	١,١	٠,٤
كندا	١,٠	١,١-	١,٧-	٢,١	٤,٧	٦,١-	٠,٤	١,٣	١,٨	٠,٠	٠,٦
اقتصادات متقدمة أخرى ^٢	٢,٠	١,٥	٠,٩	١,٨	٥,٩	٢,٢-	١,٢	٢,٠	٢,٥	١,٨	٢,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٣,١	٣,١	٣,٧	٣,٠	٥,٨	٣,١-	٢,٣	٣,٣	٣,٣	٢,٨	٤,٠
آسيا الصاعدة والنامية	٤,٣	٤,٦	٥,١	٣,٩	٦,٩	١,٣-	٤,٤	٥,٦	٥,٧	٥,٨	٦,٧
الصين	٤,٢	٤,٧	٥,٣	٣,١	٨,٤	٢,١	٥,٦	٦,٣	٦,٤	٦,٢	٩,٠
الهند ^٣	٥,٥	٥,٨	٧,٠	٦,٣	٨,٨	٦,٧-	٢,٨	٥,٣	٥,٦	٧,٠	٥,٣
أوروبا الصاعدة والنامية	٢,٥	٣,٨	٣,٨	٢,١	٧,٦	١,٦-	٢,٣	٣,٤	٣,٩	١,٥	٢,٩
روسيا	٢,٠	٥,٦	٣,٩	١,٨-	٦,٤	٢,٥-	٢,٢	٢,٨	١,٧	٠,٠	٢,٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,٦	١,١	١,٤	٣,٤	٦,٤	٨,١-	٠,٩-	٠,٢	٠,٣	١,٩-	١,٨
البرازيل	١,٦	١,٦	٢,٣	٢,٥	٤,٢	٣,٧-	٠,٧	١,٣	٠,٨	٣,٨-	١,٩
المكسيك	٠,٦	١,٥	٢,٣	٣,٢	٥,١	٩,٣-	١,٢-	١,٠	٠,٩	٠,٨	٠,٥
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢,٤	١,٠	٣,٦	٣,٢	٢,٧	٤,٥-	٠,١-	٠,٨	٠,١	١,٨	١,٤
المملكة العربية السعودية	٣,٩	٠,٥	٢,٧-	٢,٨	٧,٧	٨,١-	١,٥	٥,٩	٠,٨	١,٩-	٠,٣
إفريقيا جنوب الصحراء	١,٤	١,٢	٠,٨	١,٣	٢,١	٤,٣-	٠,٥	٠,٦	٠,١	١,٣-	٢,١
نيجيريا	٠,٥	٠,٨	٠,٣	٠,٧	١,١	٤,٣-	٠,٤-	٠,٧-	١,٨-	٤,٢-	٣,٦
جنوب أفريقيا	٠,٣-	٠,٦-	٠,٩-	١,١	٣,٨	٧,٣-	١,٢-	٠,١	٠,٣-	٠,٨-	١,١
للتذكرة											
الاتحاد الأوروبي	١,٦	٠,٩	٠,٤	٣,٤	٦,٢	٥,٨-	١,٧	٢,١	٢,٩	١,٨	٠,٨
بلدان آسيان-٥ ^٤	٣,٧	٣,٥	٣,١	٤,٥	٣,٣	٥,٤-	٣,٢	٣,٩	٤,١	٣,٦	٣,٧
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٢,٥	٠,٩	٠,٠	٣,٢	٢,٨	٤,٩-	٠,٦-	٠,٥	٠,٥-	٢,٢	١,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٣,٤	٦,٥	٢,٩-	٢,٦	٣,٧	٣,٦	٣,١	٤,٢
البلدان النامية منخفضة الدخل	٢,٨	٢,٤	٢,٧	١,٨	١,٧	١,٩-	٢,١	٢,٢	٢,٠	٠,٩	٣,١

المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تستند بيانات بعض البلدان إلى السنوات المالية. يُرجى مراجعة الجدول "او" في الملحق الإحصائي للاطلاع على قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات.

^١ البيانات محسوبة كمجموع فرادى بلدان منطقة اليورو.

^٢ ما عدا مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

^٣ راجع الملحوظات القطرية الخاصة بالهند في قسم "الملحوظات القطرية" في الملحق الإحصائي.

^٤ تشمل بلدان آسيان-٥ إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند.

- Auclert, Adrien, Hugo Monnery, Matthew Rognlie, and Ludwig Straub. 2023. "Managing an Energy Shock: Fiscal and Monetary Policy." NBER Working Paper 31543, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. <https://www.nber.org/papers/w31543>.
- Badel, Alejandro, and Rishi Goyal. 2023. "When Will Global Gender Gaps Close?" IMF Working Paper 23/189, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/09/13/When-Will-Global-Gender-Gaps-Close-537981>.
- Bai, J. 2009. "Panel Data Models with Interactive Fixed Effects." *Econometrica* 77 (4), 1229–79.
- Ball, Laurence M., Daniel Leigh, and Prachi Mishra. 2022. "Understanding U.S. Inflation during the COVID-19 Era." *Brookings Papers on Economic Activity* (Fall): 1–54. <https://www.brookings.edu/projects/brookings-papers-on-economic-activity>.
- Baumeister, Christiane, and James Hamilton. 2022. "Advances in Using Vector Autoregressions to Estimate Structural Magnitudes." Unpublished.
- Bems, Rudolfs, Lukas Boehnert, Andrea Pescatori, and Martin Stuermer. 2023. "Economic Consequences of Large Extraction Declines: Lessons for the Green Transition." IMF Working Paper 23/97, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Blanchard, Olivier. 2022. *Fiscal Policy under Low Interest Rates*. Cambridge, MA: MIT Press. <https://mitpress.mit.edu/9780262544870/fiscal-policy-under-low-interest-rates/>.
- Bolhuis, Marijn, Jiaqian Chen, and Benjamin Kett. 2023. "Fragmentation in Global Trade: Accounting for Commodities." IMF Working Paper 23/73, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Bogmans, Christian, Andrea Pescatori, Ivan Petrella, Ervin Prifti, and Martin Stuermer. 2024. "The Power of Prices: How Fast Do Commodity Markets Adjust to Shocks?" IMF Working Paper 24/77, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Brender, Adi, and Allan Drazen. 2007. "Electoral Fiscal Policy in New, Old, and Fragile Democracies." *Comparative Economic Studies* 49, 446–66. <https://link.springer.com/article/10.1057/palgrave.ces.8100213>.
- Budina, Nina, Christian Ebeke, Florence Jaumotte, Andrea Medici, Augustus J. Pantone, Marina M. Tavares, and Bella Yao. 2023. "Structural Reforms to Accelerate Growth, Ease Policy Trade-Offs, and Support the Green Transition in Emerging Market and Developing Economies." IMF Staff Discussion Note 23/007, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Buono, Ines, and Sara Formai. 2018. "New Evidence on the Evolution of the Anchoring of Inflation Expectations." *Journal of Macroeconomics* 57 (September): 39–54. <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0164070417300034#sec0008>.
- Caldara, Dario, and Matteo Iacoviello. 2022. "Measuring Geopolitical Risk." *American Economic Review*, 112 (4): 1194–1225. <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.20191823>.
- Abdel-Latif, Hany, and Mahmoud El-Gamal. 2024. "Fraying Threads: Exclusion and Conflict in Sub-Saharan Africa." IMF Working Paper 24/004, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2024/01/12/Fraying-Threads-Exclusion-and-Conflict-in-Sub-Saharan-Africa-543721>.
- Aiyar, Shekhar, Jiaqian Chen, Christian Ebeke, Roberto Garcia-Saltos, Tryggvi Gudmundsson, Anna Ilyina, Alvar Kangur, and others. 2023. "Geoeconomic Fragmentation and the Future of Multilateralism." IMF Staff Discussion Note 23/001, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2023/01/11/Geo-Economic-Fragmentation-and-the-Future-of-Multilateralism-527266>.
- Albrizio, Silvia, John Bluedorn, Christoffer Koch, Andrea Pescatori, and Martin Stuermer. 2022. "Market Size and Supply Disruptions: Sharing the Pain of a Potential Russian Gas Shut-Off to the European Union." IMF Working Paper 22/143, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Albrizio, Silvia, John Bluedorn, Christoffer Koch, Andrea Pescatori, and Martin Stuermer. 2023. "Sectoral Shocks and the Role of Market Integration: The Role of Natural Gas." *American Economic Review Papers and Proceedings* 113: 43–46.
- Alfaro, Laura, and Davin Chor. 2023. "Global Supply Chains: The Looming Great Reallocation." NBER Working Paper 31661, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. <https://www.nber.org/papers/w31661>.
- Aligishiev, Zamid, Gabriela Cugat, Romain A. Duval, Davide Furceri, João Tovar Jalles, Margaux MacDonald, Giovanni Melina, and others. 2023. "Market Reforms and Public Debt Dynamics in Emerging Market and Developing Economies." IMF Staff Discussion Note 23/005, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2023/09/08/Market-Reforms-and-Public-Debt-Dynamics-in-Emerging-Market-and-Developing-Economies-535444>.
- Alvarez, Jorge, Alexandre Balduino Sollaci, Mehdi Benatiya Andaloussi, Chiara Maggi, Martin Stuermer, and Petia Topalova. 2023. "Geoeconomic Fragmentation and Commodity Markets." IMF Working Paper 23/201, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Andrle, Michal, Patrick Blagrove, Pedro Espallat, Keiko Honjo, Benjamin Hunt, Mika Kortelainen, René Lalonde, and others. 2015. "The Flexible System of Global Models—FSGM." IMF Working Paper 15/64, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/The-Flexible-System-of-Global-Models-FSGM-42796>.
- Andrle, Michal, and Benjamin Hunt. 2020. "Model-Based Globally-Consistent Risk Assessment." IMF Working Paper 20/64, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/05/22/Model-Based-Globally-Consistent-Risk-Assessment-49253>.

- Bernanke-Blanchard Model.” Bank of England Paper, London. <https://www.bankofengland.co.uk/-/media/boe/files/speech/2023/november/recent-uk-inflation-an-application-of-the-bernanke-blanchard-model-paper.pdf>.
- International Energy Agency (IEA). 2024. Energy Balances Database. Accessed January 11, 2024.
- International Monetary Fund (IMF). 2024. “2023 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Statement by the Executive Director for the People’s Republic of China.” IMF Country Report 2024/038, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Jacks, David, and Martin Stuermer. 2020. “What Drives Commodity Price Booms and Busts?” *Energy Economics* 85: 104035.
- Kiela, Douwe, Max Bartolo, Yixin Nie, Divyansh Kaushik, Atticus Geiger, Zhengxuan Wu, Bertie Vidgen, and others. 2021. “Dynabench: Rethinking Benchmarking in NLP.” <https://arxiv.org/abs/2104.14337>.
- Kilian, Lutz. 2022. “Understanding the Estimation of Oil Demand and Oil Supply.” *Energy Economics* 107: 105844. <https://doi.org/10.1016/j.eneco.2022.105844>.
- Kilian, Lutz, and Xiaoqing Zhou. 2023. “The Econometrics of Oil Market VAR Models.” *Advances in Econometrics* 45B: 65–95.
- Qiu, Han, Hyun Song Shin, and Leanne Si Ying Zhang. 2023. “Mapping the Realignment of Global Value Chains.” *BIS Bulletin* 78 (October 3). <https://ideas.repec.org/p/bis/bisblt/78.html>.
- Roberts, Michael, and Wolfram Schlenker. 2013. “Identifying Supply and Demand Elasticities of Agricultural Commodities: Implications for the US Ethanol Mandate.” *American Economic Review* 103 (6): 2265–95.
- Sayeh, Antoinette M., Alejandro Badel, and Rishi Goyal. 2023. “Countries That Close Gender Gaps See Substantial Growth Returns.” *IMF Blog*, September 27. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2023/09/27/countries-that-close-gender-gaps-see-substantial-growth-returns>.
- Schwerhoff, Gregor, and Martin Stuermer. 2020. “Non-renewable Resources, Extraction Technology and Endogenous Growth.” Dallas Federal Reserve Working Paper 1506, Dallas, TX.
- Stuermer, Martin. 2017. “Industrialization and the Demand for Mineral Commodities.” *Journal of International Money and Finance* 22: 16–27.
- Wang, Mengqi and Swarnali Ahmed Hannan. 2023. “Trade Diversion Effects from Global Tensions—Higher Than We Think” IMF Working Paper 23/234. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/11/10/Trade-Diversion-Effects-from-Global-Tensions-Higher-Than-We-Think-539680>.”
- World Bank. 2024. Commodity Price Data (Pink Sheet), January 2024. Accessed January 24, 2024. <https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets>.
- World Bureau of Metal Statistics. 2024. Metals Database. Accessed January 11, 2024.
- World Trade Organization. 2023. World Trade Report 2023 — Re-globalization for a Secure, Inclusive and Sustainable Future. Geneva. https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/wtr23_e.htm.
- Cazzaniga, Mauro, Florence Jaumotte, Longji Li, Giovanni Melina, Augustus J. Panton, Carlo Pizzinelli, Emma J. Rockall, and others. 2024. “Gen-AI: Artificial Intelligence and the Future of Work.” IMF Staff Discussion Note 24/001, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/Staff-Discussion-Notes/Issues/2024/01/14/Gen-AI-Artificial-Intelligence-and-the-Future-of-Work-542379>.
- Dahl, Carol. 2020. “Mineral Elasticity of Demand and Supply Database.” Colorado School of Mines Working Paper 2020-2, Golden, CO.
- Dao, Mai Chi, Allan Dizioli, Chris Jackson, Pierre-Olivier Gourinchas, and Daniel Leigh. 2023. “Unconventional Fiscal Policy in Times of High Inflation.” IMF Working Paper 23/178, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/08/31/Unconventional-Fiscal-Policy-in-Times-of-High-Inflation-537454>.
- de Haan, Jakob, Franziska Ohnsorge, and Shu Yu. 2023. “Election-Induced Fiscal Policy Cycles in Emerging Market and Developing Economies.” CESifo Working Paper 10868, CESifo GmbH, Munich. <https://www.cesifo.org/en/publications/2023/working-paper/election-induced-fiscal-policy-cycles-emerging-market-and>.
- de Soyres, François, and Alexandre Gaillard. 2020. “Global Trade and GDP Co-movement.” International Finance Discussion Paper 1282, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC.
- de Soyres, Francois, Dylan Moore, and Julio L. Ortiz. 2023. “An Update on Excess Savings in Selected Advanced Economies.” FEDS Note, Board of Governors of the Federal Reserve System, Washington, DC. <https://doi.org/10.17016/2380-7172.3426>.
- Dubois, Eric. 2016. “Political Business Cycles 40 Years after Nordhaus.” *Public Choice* 166: 235–59. <https://link.springer.com/article/10.1007/s11127-016-0313-z>.
- Fally, Thibault, and James Sayre. 2018. “Commodity Trade Matters.” NBER Working Paper 24965, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Food and Agriculture Organization (FAO). 2023. FAOSTAT Food Balances. Accessed December 4, 2023. Extracted from: <https://www.fao.org/faostat/en/#data/FBS>. License: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.
- Freund, Caroline, Aaditya Mattoo, Alen Mulabdic, and Michele Ruta. 2023. “Is US Trade Policy Reshaping Global Supply Chains?” Policy Research Working Paper 10593, World Bank, Washington, DC. <https://documents.worldbank.org/en/publication/documents-reports/documentdetail/099812010312311610/idu0938e50fe0608704ef70b7d005cda58b5af0d>.
- Gabaix, Xavier, and Ralph Koijen. Forthcoming. “Granular Instrumental Variables.” *Journal of Political Economy*.
- Gopinath, Gita, Pierre-Olivier Gourinchas, Andrea Presbitero, and Petia Topalova. 2024. “Changing Global Linkages: A New Cold War?” IMF Working Paper 24/76, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Haskel, Jonathan, Josh Martin, and Lennart Brandt. 2023. “Recent UK Inflation: An Application of the

هل تشعر بوطأتها؟ تتبع آثار السياسة النقدية من خلال أسواق الإسكان

عاما. وعقب انتهاء الإغلاق العام، شهدت الاقتصادات مجموعة من صدمات الإمداد بسبب اضطرابات سلاسل الإمداد المرتبطة بإعادة فتح الاقتصاد والحرب في أوكرانيا. ونتيجة لهذه الصدمات، التي اقترنت بدعم استثنائي من خلال سياسات المالية العامة والسياسات النقدية خلال الجائحة، شهد التضخم ارتفاعا هائلا مسجلا مستويات لم يشهدها العالم على مدار عقود^١. وفي ظل الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة، تنبأ العديد من المراقبين بتراجع حاد في معدلات النمو خلال ٢٠٢٣.

وفي النهاية، أثبتت النمو العالمي صلابته مفاجئة رغم ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية. وفاق النشاط الاقتصادي التوقعات في معظم البلدان، وحافظت مستويات التوظيف خصوصا على صلابتها رغم التراجع الملحوظ في معدلات التضخم. وبالتزامن مع ارتفاع أسعار الفائدة، ترددت أنباء سارة للغاية، بما في ذلك الانحسار الجزئي في صدمات الإمداد السابقة (الفصل الأول).

ماذا تخبرنا الدراسات الأكاديمية حول الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية، أو ما يطلق عليه آلية انتقال آثار السياسة النقدية؟ أولا، يتفاوت انتقال الآثار عبر البلدان، وتستغرق الآثار الاقتصادية الكلية وقتا طويلا (حسب التقديرات، يستغرق بلوغ ذروة الاستجابات عامين تقريبا). وقد اشتهرت دراسة Milton Friedman (1961) بوصفها الموجز لهذه الفواصل الزمنية بأنها «طويلة ومتفاوتة». فأسعار الأصول، بما في ذلك أسعار المساكن، عادة ما تكون أسرع استجابة. وثانيا، توصل الاقتصاديون إلى عدة شواهد تؤيد تفاوت الآثار، أي أن تأثير ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية يتجاوز التأثير الناتج عن انخفاض مساو في أسعار الفائدة الأساسية. وقد يرجع ذلك إلى أن التأثير على البطالة يزداد مع ارتفاع أسعار الفائدة نظرا - كما جاء في دراسة John Maynard Keynes (1936) - لأن الأسعار والأجور لا تنخفض عادة في المقابل، أو إلى نقص الائتمان كما أشار بن برنانكي والمؤلفون المشاركون في التسعينات^٢.

وربما تشير صلابته النمو العالمي إلى أن آلية انتقال آثار ارتفاع أسعار الفائدة قد أصبحت ضعيفة حاليا بعد أن كانت قوية في السابق. ولكن في بعض البلدان، سجلت مستويات الطلب تراجعاً ملحوظاً، وتشعر الأسر بضغط واضح بسبب

طبقت البنوك المركزية حول العالم زيادات هائلة في أسعار الفائدة الأساسية خلال العامين الماضيين. واعتقد العديد من المراقبين أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى حالة من التباطؤ أو الركود، ولكن النمو العالمي ظل مستقرا. وفي الوقت نفسه، تشهد بعض الاقتصادات حالة من التباطؤ بالفعل. لماذا يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إذن إلى ضغوط ملموسة في بعض الاقتصادات وليس في البعض الآخر؟ يرصد هذا الفصل آثار السياسة النقدية عبر البلدان وبمرور الوقت من منظور أسواق القروض العقارية والإسكان. وتكون السياسة النقدية أكثر تأثيرا في حالة (١) عدم شيوع القروض العقارية بسعر فائدة ثابت، و(٢) زيادة اعتماد مشتري المساكن على الرفع المالي، و(٣) ارتفاع الدين القومي لقطاع الأسر، و(٤) وجود قيود أكبر على عرض المساكن، و(٥) المغالاة في تقييم أسعار المساكن في الآونة الأخيرة. ونظرا لتفاوت هذه الخصائص إلى حد كبير عبر البلدان، تتمثل الرسالة الأساسية لهذا الفصل في أن تأثير السياسة النقدية قوي في بعض البلدان وضعيف في البعض الآخر. وعلاوة على ذلك، فإن التحولات في أسواق القروض العقارية والإسكان منذ الأزمة المالية العالمية وخلال جائحة كوفيد-١٩ ربما ساهمت حتى الآن في الحد من الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية في بعض البلدان. وبالتالي من المحتمل أن تكون الآثار الخافضة نتيجة التشديد النقدي السابق لم تتحقق بعد، وهي مخاطر ينبغي التعامل معها بجدية حيثما تكون مدة تثبيت أسعار الفائدة على القروض العقارية ذات الفائدة الثابتة قصيرة، ولا سيما إذا كانت الأسر مثقلة بالديون. وكما طال ارتفاع أسعار الفائدة، ازدادت احتمالية تعرض الأسر للضغط مستقبلا، حتى وإن أمكن حمايتها نسبيا حتى الآن.

مقدمة

منذ أواخر عام ٢٠٢١، وفي محاولة لاستعادة استقرار الأسعار، طبقت البنوك المركزية حول العالم زيادات غير مسبوقة في أسعار الفائدة الأساسية فاقت في سرعتها ودرجتها ونطاقها ما عهدناه خلال ما لا يقل عن أربعين

هذا الفصل من تأليف مهدي بن عطية الأندلسي، ونينا بيلجانوفيسكا، وأليسيا دي ستيفاني، ووروي مانو (رئيس الفريق)، بدعم من أريادني تشيكو دي لوس سانتوس، وإدواردو إسبوني دياز، وبيدرو غلياردو، وجيانلوكا بونج، وجياكي زاو. وعمل أمير كيرماني مستشارا خارجيا، وقدم جيسبر ليندى استشارات حول إعداد النماذج. واستفاد الفصل من تعليقات ستان فان نيواربيرغ والمشاركين والمراجعين في حلقات النقاش الداخلية.

^١ تشهد الصين دورة اقتصادية مختلفة، وتم تيسير السياسة النقدية مؤخرا وسط مخاوف إزاء أسواق العقارات (راجع الفصل الأول).

^٢ راجع الإطار ١-٢ في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة Bernanke and Kuttner (2005)، ودراسة Gora, Kryvstov, and Kudlyak (2022).

الدولي^٣ وقائمة طويلة من الأعمال الأكاديمية.^٤ والأساليب المستخدمة مستمدة من دراسة (Jordà (2005 ودراسة Stock and Watson (2018) ودراسة (Chen and others (2023).

وفيما يلي أهم النتائج التي خلص إليها هذا الفصل:

- شهدت أسواق القروض العقارية والعقارات عدة تحولات خلال العقود القليلة الماضية. ففي بداية دورة رفع أسعار الفائدة الأخيرة، وعقب فترة طويلة من انخفاض أسعار الفائدة، بلغت مدفوعات الفائدة على القروض العقارية أدنى مستوياتها على الإطلاق، وكان متوسط آجال الاستحقاق، وكذلك نصيب القروض العقارية بسعر فائدة ثابتة، مرتفعا في العديد من البلدان. وأدت أسعار الفائدة المنخفضة، إلى جانب التغيرات الهيكلية الناجمة عن الجائحة والإغلاقات العامة المصاحبة لها، إلى نمو سريع في أسعار المساكن. ولا تزال أسعار العقارات السكنية تتجاوز كثيرا مستويات ما قبل الجائحة، ولكنها استقرت في الوقت الحالي بل وتراجعت في بعض الاقتصادات خلال عام ٢٠٢٣. وهناك تفاوت كبير بين تجارب مختلف البلدان.
- وهناك تفاوت هائل أيضا عبر البلدان في قنوات الإسكان التي تنتقل من خلالها آثار السياسة النقدية. وتعد خصائص أسواق القروض العقارية مهمة في هذا الصدد: فآليات انتقال آثار السياسة النقدية تعد أكثر قوة في البلدان حيث تكون (١) القروض العقارية بسعر فائدة ثابت أقل شيوعا، و(٢) نسبة الرفع المالي لمشتري المساكن أكبر بسبب فرض حدود أقل صرامة على نسبة القرض إلى القيمة، و(٣) ديون قطاع الأسر كبيرة. وعلاوة على ذلك، تشير نماذج المحاكاة إلى أن هذه الآثار معززة لبعضها البعض. وقد تؤدي الحدود الإلزامية الصارمة على نسبة القرض إلى القيمة وديون الأسر إلى ضعف آلية الانتقال بدرجة أكبر في الأجل القصير، مما يؤخر

^٣ تشمل هذه الدراسات المكملة الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي حول الإسكان والسياسة النقدية (وهي آخر تغطية متعمقة لهذه القضايا في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، والفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠٢٠، والفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي اللذين تناولا الدين وسياسة السلامة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية، ودراسة (Deb and others (2022 حول قضايا الإسكان في آسيا. ومن القضايا ذات الصلة التي لم يغطيها الفصل العقارات التجارية التي سبق تناولها في الفصل الثالث من عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، وقنوات الإقراض المصرفي الواردة في الفصل الثاني من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي، ومعايرة السياسة النقدية التي سبق تناولها في الفصل الثالث من عدد أكتوبر ٢٠٠٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي والفصل الثاني من عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير الاستقرار المالي العالمي.

^٤ بما في ذلك بعض النتائج المشتركة حول أوروبا (دراسة - Calza, Mona- 2013, celli, and Stracca 2021، ودراسة Pica، ودراسة Corsetti, Duarte, and Mann 2022، ودراسة Battistini and others 2022، وأحدث النتائج حول أسواق المساكن الإقليمية، ولا سيما في الولايات المتحدة (دراسة - Huang and Tang 2012، ودراسة Aastveit and Anundsen 2022، ودراسة Albuquerque, Iseringhausen، ودراسة Opitz 2024)، ونتائج حول قنوات انتقال آثار السياسة النقدية عبر قطاع الإسكان بوجه أعم (دراسة - Flodén and others 2021، ودراسة Beraja and others 2019، ودراسة Bernanke and Gertler 1995، ودراسة Cloyne, Ferreira, and Surico، ودراسة Kaplan, Mitman, and Vio- 2020، ودراسة Di Maggio and others 2017، ودراسة Mian, Rao, and Stroebel 2023، ودراسة Kuchler, Piazzesi, and Stroebel 2023، ودراسة Sufi 2013). ويشير الفصل إلى هذه النتائج في السياق الملائم.

ارتفاع أسعار الفائدة. لما في هذه البلدان وليس في بلدان أخرى إذن؟ يتيح لنا تنوع التجارب فرصة للتعرف على آلية عمل السياسة النقدية.

ويرصد هذا الفصل آليات انتقال آثار السياسة النقدية عبر البلدان والفترات الزمنية من منظور القروض العقارية وأسواق المساكن. ومن المعروف أهمية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية عبر المساكن. فالأسر يمثل أكبر التزاماتها في القروض العقارية، وتكمن ثروتها الأكبر والوحيدة غالبا في المساكن التي تمتلكها. كذلك يمثل قطاع العقارات نسبة كبيرة من الاستهلاك والاستثمار والتوظيف وأسعار المستهلكين في معظم الاقتصادات. ويمكن أن تعكس أسعار المساكن، باعتبارها من أسعار الأصول بالغة التأثير على الاقتصاد الكلي، مؤشرات مبكرة على البلدان التي تعاني أسرها من الضغوط الناجمة عن السياسة النقدية. وأخيرا، هناك فروق هائلة في أسواق القروض العقارية والمساكن عبر البلدان، مما يساعد في تقييم درجة التفاوت في انتقال آثار السياسة النقدية.

وفي هذا الصدد، يتناول الفصل أربعة أسئلة رئيسية:

- ما هو الموقف الحالي لأسواق العقارات والقروض العقارية؟ وكيف تطورت عقب الأزمة المالية العالمية والجائحة والتشديد النقدي الأخير؟
- من الناحية المفاهيمية، ما هي قنوات الإسكان التي يمكن من خلالها انتقال آثار السياسة النقدية؟ وما هو الرابط بين هذه القنوات وخصائص أسواق القروض العقارية والمساكن؟
- كيف تختلف قنوات الإسكان عبر البلدان؟
- هل أصبحت قنوات الإسكان أكثر ضعفا في السنوات الأخيرة؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، يعرض الفصل على القراء إطارا مفاهيميا للاسترشاد به في دراسة قنوات انتقال آثار السياسة النقدية عبر قطاع الإسكان، مع ربطها بخصائص أسواق القروض العقارية والمساكن. ويطبق الفصل عددا من الأساليب التجريبية على مجموعة أكبر من البلدان مقارنة بالدراسات السابقة، مستفيدا من بيانات جديدة مثل (١) التغيرات المفاجئة في السياسة النقدية على عكس تنبؤات المحللين، وذلك لتحديد التغيرات الخارجية في أسعار الفائدة، و(٢) مدى شيوع القروض العقارية بسعر فائدة ثابت عبر البلدان، من خلال المعلومات التي يتم جمعها من المصادر العامة والسلطات القومية. وأستخدمت أيضا مجموعة جديدة من البيانات الإقليمية حول أسعار المساكن والنشاط الحقيقي. وباستخدام نماذج المحاكاة، تم تقييم الآثار المشتركة لشيوع القروض العقارية بسعر فائدة ثابت والحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة. ويستند الفصل إلى الدراسات السابقة الصادرة عن صندوق النقد

الفصل ٢ هل تشعر بوطأتها؟ تتبع آثار السياسة النقدية من خلال أسواق الإسكان

الشكل البياني ٢-١: أسعار الفائدة الاسمية في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة (وسيط مجموعات البلدان، %)



المصدر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

إلى أن هذه التحولات، إلى جانب تباعد أسعار المساكن مؤخرًا عبر البلدان، قد تعكس مؤشرات على فعالية السياسة النقدية.

أسواق العقارات منذ الأزمة المالية العالمية وخلال الجائحة

تلت دورة التشديد في مرحلة ما بعد الجائحة انخفاضًا مطولًا في أسعار الفائدة (الشكل البياني ٢-١). ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية مباشرة، خفضت البنوك المركزية حول العالم أسعار الفائدة. وعلى مدار العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استمر تدني أسعار الفائدة التي اقتربت من الصفر في الاقتصادات المتقدمة وسط ضعف النمو الاقتصادي وانخفاض التضخم. وفي عام ٢٠٢٠، تسببت الجائحة في جولة أخرى من تخفيضات أسعار الفائدة. وتوسعت البنوك المركزية الرئيسية في برامج شراء الأصول التي أطلقتها عام ٢٠٠٨، وبدأت بنوك مركزية أخرى برامج مماثلة. وساعد ذلك في استمرار تدني أسعار الفائدة طويلة الأجل.

واستفادت أسر عديدة من تدني أسعار الفائدة في الحصول على قروض عقارية منخفضة التكلفة. وبالتالي، بلغت أسعار الفائدة الفعلية على القروض العقارية في بداية دورة الارتفاع الأخيرة أدنى مستوياتها على الإطلاق خلال عدة عقود في العديد من البلدان.^٥ وفي بعض البلدان، اقترن ذلك بالتحول إلى القروض العقارية التي تتيح فترة من ثبات مدفوعات الفائدة، غالبًا من خلال إعادة تمويل القروض

^٥ على سبيل المثال، بلغت أسعار الفائدة الفعلية على القروض العقارية في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ١,٥% و ١,٧% و ٣,٣%، على الترتيب، في أوائل عام ٢٠٢٢ عقب تراجعها من ٤,٠% و ٤,٥% و ٤,٥% في عام ٢٠١١، على الترتيب.

انتقال آثار السياسة النقدية. وخصائص سوق الإسكان مهمة أيضًا: فآليات انتقال آثار السياسة النقدية تعد أكثر قوة في البلدان حيث توجد (١) قيود أكبر على عرض المساكن، و(٢) مغالاة في تقييم أسعار المساكن في الآونة الأخيرة. ويتوصل الفصل إلى بعض الشواهد على أن هاتين الخاصيتين لأسواق الإسكان من شأنهما تعزيز آلية الانتقال بدرجة أكبر في حالة تشديد السياسة النقدية منها في حالة التيسير. وفي الاتجاه الآخر، يؤدي شيوع القروض العقارية بسعر فائدة ثابت إلى إضعاف آلية الانتقال بدرجة أكبر خلال دورات التشديد. ونظرًا لتفاوت هذه الخصائص إلى حد كبير عبر البلدان، تتفاوت آثار السياسة النقدية أيضًا.

• أصبحت قنوات الإسكان ضعيفة عبر عدد من البلدان في الآونة الأخيرة. فقد أدت التطورات منذ الأزمة المالية العالمية وخلال الجائحة إلى إضعاف قنوات الإسكان عبر بلدان عديدة: ازداد شيوع القروض العقارية بسعر فائدة ثابت، وتم تشديد الحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة، كما تحول السكان إلى المناطق التي تعاني من قيود أقل على عرض المساكن. وفي بعض الحالات، تتوازن هذه التطورات بفعل عوامل معاكسة مثل ارتفاع أسعار المساكن في المناطق المغالية في تقييمها بالفعل وتصاعد ديون الأسر، مما قد يعزز آثار السياسة النقدية.

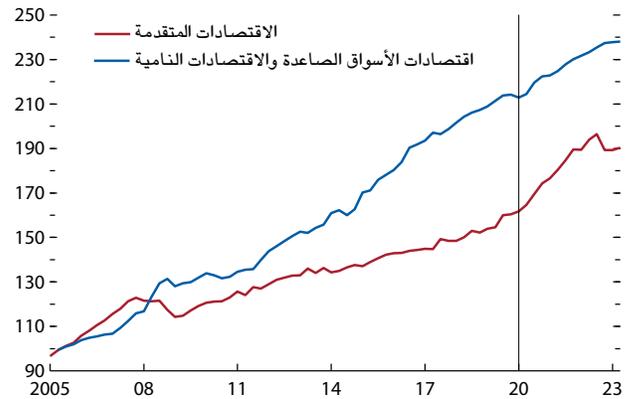
وتنطوي التحليلات الواردة في الفصل على بعض المحاذير. أولاً، يؤثر نقص البيانات عبر الاقتصادات والفترات الزمنية على التحليلات التجريبية. ويحول، على سبيل المثال، دون دراسة الإيجارات. وثانيًا، يقتصر تركيز الفصل على دور خصائص العقارات السكنية والقروض العقارية للأسر، مع تجاهل قنوات الانتقال الأخرى. لذلك فهو يدرس بعمق ما إذا كانت الأسر يمكنها تحمل مخاطر أسعار الفائدة، بينما يمتنع عن البحث فيما إذا كانت البنوك أو الحكومات تشارك في تحمل العبء. وثالثًا، لا يمكن من الناحية التقنية جمع كافة الخصائص داخل إطار واحد، وبالتالي قد لا ترصد التحليلات آثار التوازن العام.

ويبدأ الفصل بتوثيق اتجاهات أسواق القروض العقارية والإسكان. ثم يعرض إطارًا مفاهيميًا يربط بين آثار السياسة النقدية وخصائص أسواق القروض العقارية والإسكان. ويقدم الفصل لاحقًا عددًا من الشواهد على التفاوت الكبير في آثار السياسة النقدية عبر البلدان بسبب تلك الخصائص. ويتضمن القسم الأخير تقييمًا لما إذا كانت قوة قنوات الإسكان قد تغيرت بمرور الوقت، ويستخلص عددًا من الدروس لصناع السياسات النقدية وسياسات السلامة الاحترازية الكلية.

التشديد النقدي والعقارات: السياق وحقائق مبسطة

يوثق هذا القسم التحولات في أسواق العقارات والقروض العقارية منذ الأزمة المالية العالمية وخلال الجائحة، مشيرًا

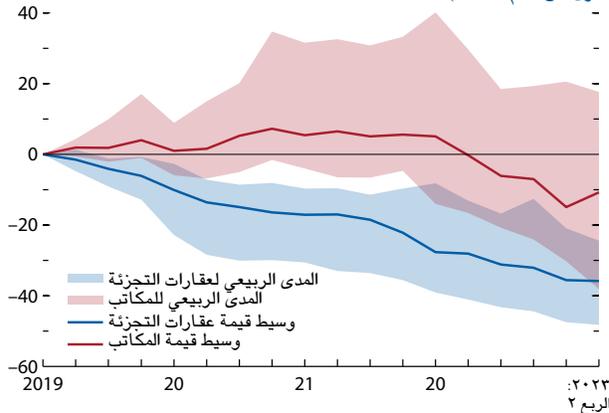
الشكل البياني ٢-٢: الأسعار الاسمية للمساكن في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة (وسيط مجموعات البلدان، المؤشر، ٢٠٠٥ = ١٠٠)



المصدر: بنك التسويات الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الخط الرأسي يعبر عن الربع الأول من عام ٢٠٢٠، أي بداية الجائحة.

الشكل البياني ٢-٣: أسعار العقارات التجارية

(التغير % في الأسعار الاسمية للعقارات التجارية على مستوى المدن منذ الربع الأول من عام ٢٠١٩)



المصدر: مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعرض الخطوط وسيط القيمة الرأسمالية لكل من عقارات التجزئة (باللون الأزرق) عبر ٤٦ مدينة في ٨ اقتصادات متقدمة، والمكاتب (باللون الأحمر) عبر ٤٧ مدينة في ١١ اقتصادا متقدما. وتعتبر المساحات المظللة عن المدى الربيعي.

توفر أنشطة خارجية الارتفاع الأكبر على الإطلاق، وهو اتجاه مدعوم على الأرجح بارتفاع عدد عمليات شراء المسكن الثاني (دراسة Gupta and others 2022، ودراسة Biljanovska and Dell'Ariccia 2023، ودراسة Li and Su 2023). وبالتوازي مع ذلك، أدت تغيرات ما قبل الجائحة في ممارسات العمل (مثل العمل من بعد) إلى عوامل معاكسة جديدة أثرت على قطاع العقارات التجارية الذي كان يشهد تحديات بالفعل (الشكل البياني ٢-٣). واستمر تدني الأسعار، لا سيما أسعار المكاتب في الولايات المتحدة، حتى منذ إعادة فتح الاقتصادات، مما يشير إلى أن ترتيبات العمل من بعد والتحول بعيدا عن عقارات التجزئة التقليدية قد تطول. ورغم أن هذه التغيرات الهيكلية غير مرتبطة بالسياسة النقدية، تنشأ عن تزايد تكلفة الاقتراض ضغوط إضافية نظرا لأن القروض منخفضة الفائدة القائمة منذ وقت سابق ستحتاج إلى إعادة التمويل مع الوقت.^٧

أسواق العقارات تعكس مؤشرات على تباعد آثار دورة التشديد الأخيرة

كانت ردود فعل أسواق العقارات متزامنة إلى حد ما تجاه دورات التشديد النقدي الأخيرة واسعة النطاق التي تزامنت بدورها. ففي معظم البلدان، أدى تزايد تكلفة الاقتراض إلى تباطؤ أنشطة البناء، وبالتالي إلى تراجع عرض المساكن الذي لم يكن كافيا بالفعل عقب الأزمة المالية العالمية (شكل المرفق ٢-٢-٣ على شبكة الإنترنت)، كما أدى ارتفاع

القديمة التي أتاحت هذا الخيار. وبالتالي، ازداد شيوع القروض العقارية بسعر فائدة ثابت (راجع أيضا الشكل البياني ٢-١٣ والمناقشات الواردة فيه) وأصبحت القروض العقارية أطول أجلا.

وفي سياق منفصل، وفي ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، شددت العديد من السلطات القطرية سياسات السلامة الاحترازية المرتبطة بتمويل الإسكان. وكان ذلك بهدف الحد من الإقراض عالي المخاطر، والذي كان من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية، حيث أدى إلى دورات انتعاش وكساد في أسعار المساكن في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عبر العديد من البلدان. وفي مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أثمرت هذه الجهود عن تحسن متوسط الجدارة الائتمانية ونسب الرفع المالي في قطاع الأسر بوجه عام.

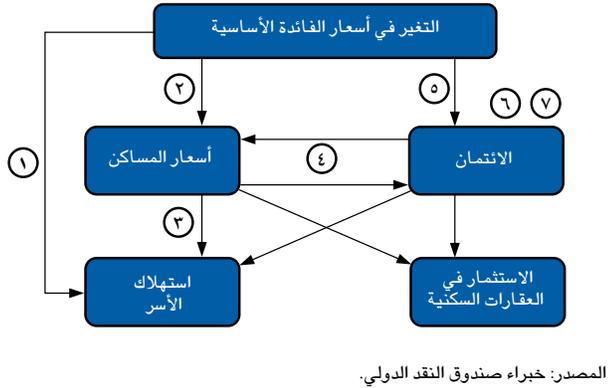
وخلال الجائحة وما اقترن بها من إغلاق عام، أدى مزيج انخفاض أسعار الفائدة والتغيرات الهيكلية إلى نمو سريع في أسعار الفائدة عالميا، مما أدى إلى تفاقم مستويات ما قبل الجائحة المرتفعة بالفعل في بعض البلدان (الشكل البياني ٢-٢). وكانت أسعار المساكن أسرع نموا غالبا من مستويات الدخل (الشكل البياني ٢-٢-٢ في المرفق على شبكة الإنترنت)^٦، مما أدى إلى تراجع قدرة المشترين المحتملين على تحمل تكلفة شراء المساكن ودفعهم إلى التأجير عوضا عن ذلك. ونتج عن ذلك، إلى جانب تراجع أنشطة البناء الجديدة، ارتفاع الإيجارات عبر العديد من البلدان. وفي الوقت نفسه، أدى البحث عن مساحات سكنية أكبر في بعض البلدان (مثل الولايات المتحدة) إلى ارتفاع أسعار المساكن في الضواحي مقارنة بالمناطق الحضرية الرئيسية عالية الكثافة. وفي بلدان أخرى (مثل الدانمرك وفرنسا والمملكة المتحدة)، سجلت الأسعار في المناطق التي

^٧ راجع الشكلين البيانيين ١-٨ و ١-٩ في عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير الاستقرار المالي العالمي للاطلاع على أحدث التطورات، والمناقشات الواردة بالفصل الثالث في عدد إبريل ٢٠٢١ من نفس التقرير.

^٦ جميع المرفقات متاحة عبر الإنترنت من خلال الرابط/ www.imf.org/en/Publications/WEO.

الفصل ٢ هل تشعر بوطأتها؟ تتبع آثار السياسة النقدية من خلال أسواق الإسكان

الشكل البياني ٢-٥: قنوات انتقال آثار السياسة النقدية عبر الإسكان



قنوات انتقال آثار السياسة النقدية عبر الإسكان

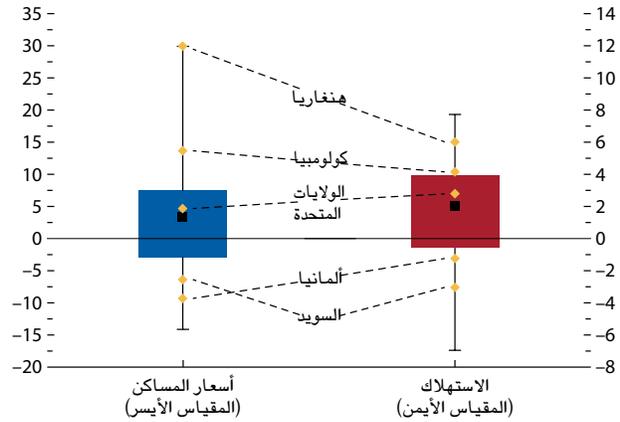
يناقش هذا القسم من الناحية المفاهيمية آلية عمل السياسة النقدية من خلال الإسكان. ويعرض الشكل البياني ٢-٥ بإيجاز قنوات انتقال آثار السياسة النقدية عبر قطاع الإسكان إلى استهلاك الأسر والاستثمار السكني اللذين يشكلان معا حوالي ٧٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في معظم الاقتصادات (شكل المرفق ٢-٢-١ على شبكة الإنترنت)، وهو شكل بياني مبسط لا يتطرق إلى الآثار الثانوية المرتدة للاستهلاك والاستثمار على أسعار المساكن والائتمان.^٨ أولا، من خلال قناة التدفقات النقدية (القناة ١ في الشكل البياني ٢-٥)، يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية مباشرة إلى انخفاض استهلاك مالكي المساكن من الحاصلين على قروض عقارية بعائد متغير الذين لا يمكنهم الاقتراض بسهولة (دراسة Di Maggio and others 2017، ودراسة Flodén and others 2021).^٩ وينطبق المنطق نفسه على الحالة

^٨ لأغراض الإيضاح، يتجاهل الشكل البياني الآثار على الإيجارات أو الآثار الناجمة عن السياسات النقدية غير التقليدية. ويمكن للتغيرات في أسعار الفائدة الأساسية أن تؤثر على الإيجارات من خلال قرارات تملك المساكن: فإذا تجاوز ارتفاع تكلفة القروض العقارية انخفاض أسعار المساكن، قد يقرر المشترون الجدد المحتملون إرجاء شراء العقارات والاستمرار في سوق الإيجارات. وربما يقرر المالكون الحاليون أيضا البيع بعد أن أصبحت تكلفة القروض العقارية باهظة. ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى ضغوط رافعة للإيجارات، مما تنشأ عنه تداعيات سلبية على استهلاك المستأجرين وآثار إيجابية على الاستثمار السكني. وعلاوة على ذلك، قد تؤثر السياسات النقدية غير التقليدية (مثل التيسير الكمي) على أسعار المساكن عبر تحول طلب المستثمرين، وذلك من خلال تأثير إعادة توازن الحافطة الملاحظ أيضا في قناة التوقعات/علاوات المخاطر التي يناقشها هذا الفصل لاحقا.

^٩ بالرغم من أن أرباح البنوك قد ترتفع خلال فترات صعود أسعار الفائدة، عادة ما لا يتم إنفاق هذه الأرباح الاستثنائية لموازنة التراجع في استهلاك مالكي المساكن.

غير أن الملاحظة حول ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية الذي يؤدي مباشرة إلى خفض استهلاك مالكي المساكن الحاصلين على قروض عقارية بأسعار فائدة متغيرة تتجاهل ردود فعل البنوك. فحسب دراسة Altunok, Arslan, and Ongena (2023)، فإن البنوك الحائزة لقروض عقارية بأسعار فائدة متغيرة تستفيد من ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية وبالتالي قد تكون أكثر استعدادا لتوفير الائتمان مقارنة بالبنوك الحائزة لقروض عقارية بأسعار فائدة ثابتة.

الشكل البياني ٢-٤: التغير في أسعار المساكن والاستهلاك خلال دورة تشديد ما بعد الجائحة (التغير ٪)



المصادر: بنك التسويات الدولية، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير الخطوط الطولية إلى الحد الأدنى والحد الأقصى، والأعمدة إلى المئين الخامس والعشرين والمئين الخامس والسبعين، والمربعات باللون الأسود داخل كل إطار إلى الوسيط. ويمثل الإطار في جهة اليسار (اليمين) توزيع التغيرات على مستوى البلدان في الأسعار الاسمية للمساكن (الاستهلاك الحقيقي) بين ربع العام الذي شهد الارتفاع الأول في أسعار الفائدة على مستوى البلدان والربع الثاني من عام ٢٠٢٣.

التضخم، وخصوصا في أسعار المواد الخام، إلى تصاعد تكلفة البناء (شكل المرفق ٢-٢-٥ على شبكة الإنترنت). وفي الوقت نفسه، ساهم ارتفاع الفائدة على القروض العقارية الجديدة في توقف التعامل على المساكن في معظم الاقتصادات - ولا سيما الاقتصادات حيث نجح مشتري المساكن في الحصول على قروض عقارية بأسعار فائدة ثابتة ومنخفضة، مما تسبب لاحقا في عزوفهم عن البيع (راجع دراسة Fonseca and Liu 2023 حول الولايات المتحدة، على سبيل المثال).

ورغم هذه العوامل المشتركة، تفاوتت التغيرات في أسعار المساكن إلى حد كبير عبر البلدان في ظل تشديد السياسة النقدية. فمنذ بداية دورة ارتفاع أسعار الفائدة الحالية، تراجعت الأسعار الاسمية للمساكن في حوالي ثلث بلدان العينة التي يغطيها هذا الفصل (وهي حالة نادرة)، بينما واصلت ارتفاعها في بلدان أخرى (الشكل البياني ٢-٤). غير أن أسعار المساكن ظلت مرتفعة في نهاية عام ٢٠٢٣ في معظم البلدان. وبالمثل، تفاوتت التغيرات في استهلاك الأسر عبر البلدان، مما يشير إلى أن بعض الأسر قد بدأت في الشعور بالضغوط الناجمة عن السياسة النقدية، على عكس الأسر في بلدان أخرى. وغالبا ما كانت تغيرات أسعار المساكن وأنماط الاستهلاك في نفس الاتجاه، حيث ترتفع بالتزامن في بعض البلدان (مثل كولومبيا وهنغاريا) وتنخفض في بلدان أخرى (مثل ألمانيا والسويد). ورغم أن هذا التنوع ناتج على الأرجح عن عوامل أخرى بخلاف السياسة النقدية، يتضح منه أن الدراسة المنهجية لأسواق الإسكان قد تسلط الضوء على الآثار المتفاوتة للسياسة النقدية عبر البلدان.

مما يحد من الطلب على الائتمان والمساكن (دراسة Mian and Sufi 2009, and Jordà, Schularick, and Taylor 2015). وغالبا ما يكون ذلك مصحوبا بانكماش عرض الائتمان ومكوناته (دراسة Bernanke and Gertler 1995, والفصل ٢ من عدد أكتوبر ٢٠١٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي)، إما من خلال **قناة الإقراض المصرفي** (القناة ٦)، نتيجة ارتفاع تكلفة التمويل - الفائدة التي تدفعها البنوك للمدخرين - أو انخفاض الودائع، أو من خلال **قناة الميزانية العمومية** (القناة ٧)، إذا ما تقلص الائتمان المقدم من المقرضين للأسر الأعلى خطرا في ظل التوقعات بتراجع القيمة الصافية للمقترضين وزيادة خطر تعثرهم. ونتيجة لذلك، يتراجع استهلاك المقترضين. ومن شأن التغيرات في عرض الائتمان أن تؤثر أيضا على أسعار المساكن (دراسة Mian and Sufi 2018)، مما يؤدي إلى خفض الاستهلاك والاستثمارات السكنية.

وتركز الأقسام التالية على القنوات من ١ إلى ٥. وتتسم كل قناة بخصائص عديدة مرتبطة بالقروض والإسكان.^{١١} فعلى سبيل المثال:

- تزداد قوة قناة التدفقات النقدية (القناة ١) عندما تكون الأسر معرضة مباشرة للتغيرات في أسعار فائدة القروض العقارية، مما يعني أن قناة أسعار الفائدة (القناة ٥) لها دور أيضا. وينطبق ذلك في حالة ندرة القروض العقارية **بسرعة فائدة ثابتة**، أو ارتفاع **ديون الأسر**، أو وجود قيود أقل على الائتمان في سياسات السلامة الاحترازية الكلية - أي تراخي **حدود نسبة القرض إلى القيمة**.
- يمكن أن تصبح قناة التوقعات | علاوات المخاطر (القناة ٢) أكثر قوة في المناطق التي تشهد ارتفاعا أكثر سرعة في الأسعار **ومغالاة** مسبقة أكبر في تقييم المساكن، نظرا لأن التوقعات بشأن أسعار مساكن الأسر تقوم على منظور ارتجاعي كما هو معروف (دراسة Kuchler, Piazzesi, and Stroebel 2023). وتزداد قوة هذا التأثير في المناطق الخاضعة لقيود أكبر على عرض المساكن، حيث تكون استجابة الكميات أقل.
- كذلك ستكون قناة الثروة وقناة الضمانات (القناتان ٣ و٤) أكثر قوة حيث تكون **ديون الأسر أكبر** أو تكون **حدود نسبة القرض إلى القيمة** أكثر تراخيا، نظرا لأن هذه العوامل تجعل من الأسهل على مالكي المساكن استخدام مساكنهم كضمانات مقابل المزيد من القروض، بما في ذلك من خلال إعادة التمويل النقدي. وفي المناطق حيث تزداد القيود على عرض المساكن، عادة ما تكون استجابة الأسعار أكثر قوة تجاه التغيرات في السياسة النقدية. ويعزز تأثير الضمانات هذا التأثير المباشر للثروة، نظرا لأن أسعار المساكن مغالي في تقييمها على الأرجح في

المقابلة عند خفض أسعار الفائدة الأساسية. وقناة التدفقات النقدية متواجدة أيضا في البلدان التي يشيع فيها استخدام القروض العقارية بأسعار فائدة ثابتة عندما تكون إعادة تمويل القروض غير مكلفة، ولكن في حالة تخفيض أسعار الفائدة فقط. وفي هذه الحالة، تتيح إعادة التمويل للأسر خفض مدفوعات القروض العقارية وإنفاق المزيد.

وثانيا، يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى خفض الطلب على المساكن من خلال **قناة التوقعات/علاوات المخاطر** (القناة ٢). فكما هو الحال مع جميع أنواع الأصول طويلة الأجل، تعد أسعار المساكن حساسة للغاية تجاه التغيرات في أسعار الفائدة، من خلال تغير التوقعات حول المسار المستقبلي للسياسة النقدية وأسعار المساكن. ويؤثر ذلك بدوره على سلوك الأفراد (مثل قرارات تملك المساكن، واختيارات القروض العقارية، والرفع المالي) وبالتالي على الاقتصاد الكلي (دراسة Kuchler, Piazzesi, and Stroebel 2023). فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون التفاؤل حيال نمو أسعار المساكن مستقبلا من أهم محركات طفرات أسعار المساكن (دراسة Kaplan, Mitman, and Violante 2020). وعلى العكس، فإن توقعات الأسر بتراجع أسعار المساكن مستقبلا تؤدي إلى تراجع طلبها على المساكن في الوقت الحالي. ومع تراجع الطلب على المساكن، تزداد صعوبة بيعها. ويستجيب المقرضون برفع أسعار الفائدة على القروض العقارية لتعويض زيادة المخاطر نتيجة قبول الضمانات الأقل سيولة. وهذا الارتفاع في تكلفة الاقتراض يؤدي إلى المزيد من التراجع في حجم الطلب وأسعار المساكن (دراسة Favilukis, Ludvigson, and Van Nieuwerburgh 2017).

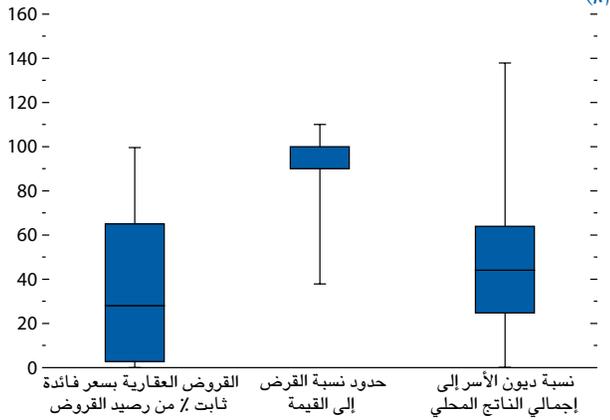
وثالثا، بمجرد أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار المساكن، قد يتراجع استهلاك مالكي المساكن من خلال **قناة الثروة** (القناة ٣)، نظرا لأن قيمة المساكن غالبا ما تكون أهم ثروتهم على الإطلاق (دراسة Kaplan, Mitman, and Violante 2020). وتتفاقم هذه الآثار المباشرة بفعل **قناة الضمانات** (القناة ٤)، نظرا لأن المساكن تكون هي الضمان في حالة القروض العقارية (دراسة Kiyotaki and Moore 1997، والفصل ٣ من عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ودراسة Iacoviello and Neri 2010، ودراسة Mian, Rao, and Sufi 2013، ودراسة Bhutta and Keys 2016، ودراسة Beraja and others 2019). ويمكن أن يؤدي تقلص الائتمان المتاح بدوره والناجم عن انخفاض قيم المساكن إلى تراجع استهلاك الأسر.^{١٠}

وأخيرا، تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على الاستهلاك والاستثمار من خلال **قنوات الائتمان**. فالطلب على الائتمان يستجيب للتغيرات في أسعار الفائدة على القروض العقارية من خلال **قناة أسعار الفائدة** (القناة ٥): عندما ترتفع أسعار الفائدة الأساسية، عادة ما ترتفع أسعار الفائدة على القروض العقارية أيضا (دراسة van Binsbergen and Grotteria 2023).

^{١٠} في سياق متصل، يمكن أن تؤدي قناة تحمل المخاطر إلى تفاقم قناة الضمانات: فعندما تتحمل البنوك المزيد من المخاطر في بيئة أسعار الفائدة المنخفضة، كلما زادت قيمة الضمانات، أدت التغيرات الحادة في تسعير الضمانات خلال دورات ارتفاع أسعار الفائدة إلى تعثر البنوك، مما يؤثر على الاستقرار المالي.

^{١١} هناك خصائص أخرى قد تكون مهمة أيضا. فعلى سبيل المثال، قد تؤثر خصائص القطاع المصرفي، مثل المنافسة والتنظيم وإدارة المخاطر والحجم، على آلية انتقال آثار أسعار الفائدة الأساسية إلى أسعار الفائدة على القروض العقارية، وإلى النشاط الحقيقي من خلال قنوات الإسكان. وقد تكون التغيرات في سياسات الإسكان، مثل الضرائب العقارية أو إعانات دعم الإيجارات، مهمة أيضا. وأخيرا، قد يؤثر شراء غير المواطنين للعديد من المساكن في بعض البلدان على كيفية انتقال آثار السياسة النقدية إلى أسعار المساكن (الفصل ٣ من عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). غير أن هذه القضايا تقع خارج نطاق هذا الفصل.

الشكل البياني ٢-٦: عدم تجانس خصائص أسواق التمويل العقاري



المصادر: بنك التسويات الدولية، وقاعدة البيانات المتكاملة لسياسات السلامة الاحترازية الكلية (iMaPP)، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يوضح الشكل البياني التوزيع القطري المقارن للقروض العقارية بسعر فائدة ثابت كنسبة من رصيد القروض القائمة، والحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة المطبقة على القروض العقارية، ونسبة ديون الأسر إلى إجمالي الناتج المحلي. ويعبر الخط الأفقي داخل كل إطار عن الوسيط، وتمثل الحافة العليا والحافة الدنيا لكل إطار الربع الأعلى والربع الأدنى. وتشير الخطوط الطولية إلى الحد الأقصى والحد الأدنى. وتغطي العينة الفترة من الربع الرابع من عام ١٩٩٨ إلى الربع الأول من عام ٢٠٢٣.

القائمة،^{١٤} و(٢) الحدود الإلزامية لحجم القروض العقارية مقارنة بقيم المساكن، أو نسب القرض إلى القيمة، والتي تفرض قيوداً على حجم الرفع المالي وقت إنشاء القروض، و(٣) نسبة ديون الأسر إلى إجمالي الناتج المحلي، وهي مؤشر بديل يستعاض به عن العمق النسبي لأسواق القروض العقارية المحلية وأهميتها. ويمكن ربط هذه الخصائص بعدد من قنوات انتقال آثار السياسة النقدية عبر قطاع الإسكان كما ورد في المناقشات السابقة.

وتتفاوت خصائص أسواق القروض العقارية إلى حد كبير عبر البلدان (الشكل البياني ٢-٦). فالقروض العقارية بسعر فائدة ثابت نادرة أو منعدمة في بعض البلدان (مثل فنلندا وجنوب إفريقيا) ولكنها تمثل غالبية القروض العقارية في بلدان أخرى (مثل بلجيكا والمكسيك والولايات المتحدة). وفي الوقت نفسه، يمكن أن تكون الحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة تقييدية للغاية، حيث تصل إلى ٤٥٪ في كوريا، بينما ترتفع لتصل إلى ١٠٠٪ أو أعلى عبر بلدان عديدة (فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة).^{١٥}

^{١٤} يختلف تعريف القروض العقارية بسعر فائدة ثابت من بلد لآخر. ولتحسين إمكانية المقارنة، تعتبر القروض العقارية ذات أسعار فائدة ثابتة إذا لم يتم تعديل المدفوعات الاسمية خلال عام. وتمت صياغة هذا المقياس الجديد بناءً على مناقشات مع عدد من البنوك المركزية. راجع جدول المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل.

^{١٥} لا ينظر هذا القسم في المقاييس الأخرى المرتبطة بالمقترضين (مثل نسبة خدمة الدين إلى الدخل أو نسبة الدين إلى الدخل) لعدم توافر البيانات التفصيلية اللازمة، وإن كان يمكن أن تؤثر هذه المقاييس على الائتمان وبالتالي على أسعار المساكن (راجع دراسة Atrajto and others 2020، ودراسة Biljanovska and others 2023، ودراسة Alam and others). ويُحسب متوسط حدود نسبة القرض إلى القيمة على أساس الحد الأعلى للنسبة عبر جميع أنواع القروض العقارية. وقد يفرض المقرضون متطلبات أكثر صرامة.

هذه المناطق، وبالتالي يزداد اعتماد الأسر على الرفع المالي عادة. كذلك تعتمد جميع العوامل التي سبقت مناقشتها على مدى استجابة الطلب على الائتمان تجاه السياسة النقدية - قناة أسعار الفائدة.

• ويتراجع تأثير قناة أسعار الفائدة (القناة ٥) كلما ازدادت صرامة الحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة، حيث تؤدي هذه الحدود إلى تحول الاقتراض تجاه الأسر الأكثر ثراءً والأقل اعتماداً على الدين، وبالتالي الأقل تأثراً عادة بتغيرات السياسة النقدية.

تفاوت هائل بين قنوات الإسكان عبر البلدان

لتبسيط الضوء على قنوات الإسكان المشار إليها في القسم السابق، يتضمن هذا القسم دراسة تجريبية لأهمية خصائص أسواق القروض العقارية والمساكن من خلال إطار لإعداد التوقعات المحلية باستخدام مجموعة من المتغيرات المساعدة (دراسة Stock and Watson 2018). ويعرض القسم الفرعي الأول تقييماً لأهمية خصائص أسواق القروض العقارية في سلسلة زمنية مقطعية من الاقتصادات المتقدمة ومجموعة مختارة من الأسواق الصاعدة، كما يدمج اثنتين من الخصائص ضمن نموذج واحد لتقييم أوجه التكامل فيما بينهما. ويستخدم القسم الفرعي الثاني مجموعة من البيانات الإقليمية لعدد أقل من البلدان لتقييم أهمية خصائص أسواق المساكن. ويربط القسمان الفرعيان النتائج بالقنوات المفاهيمية، ويتناولان الأسعار الاسمية للمساكن والاستهلاك الحقيقي أو الدخل. وتشير النتائج إلى أن اختلاف الخصائص لا يؤثر على آلية انتقال الآثار إلى الاستثمار. ومن الناحية الفنية، وفي ضوء حقيقة أن أسعار الفائدة الأساسية نفسها تتأثر بالنشاط الاقتصادي، يستخدم القسمان الفرعيان مجموعة مصممة حديثاً من صدمات السياسة النقدية بناءً على انحرافات أسعار الفائدة الفعلية المختارة عن توقعات المحللين.^{١٦}

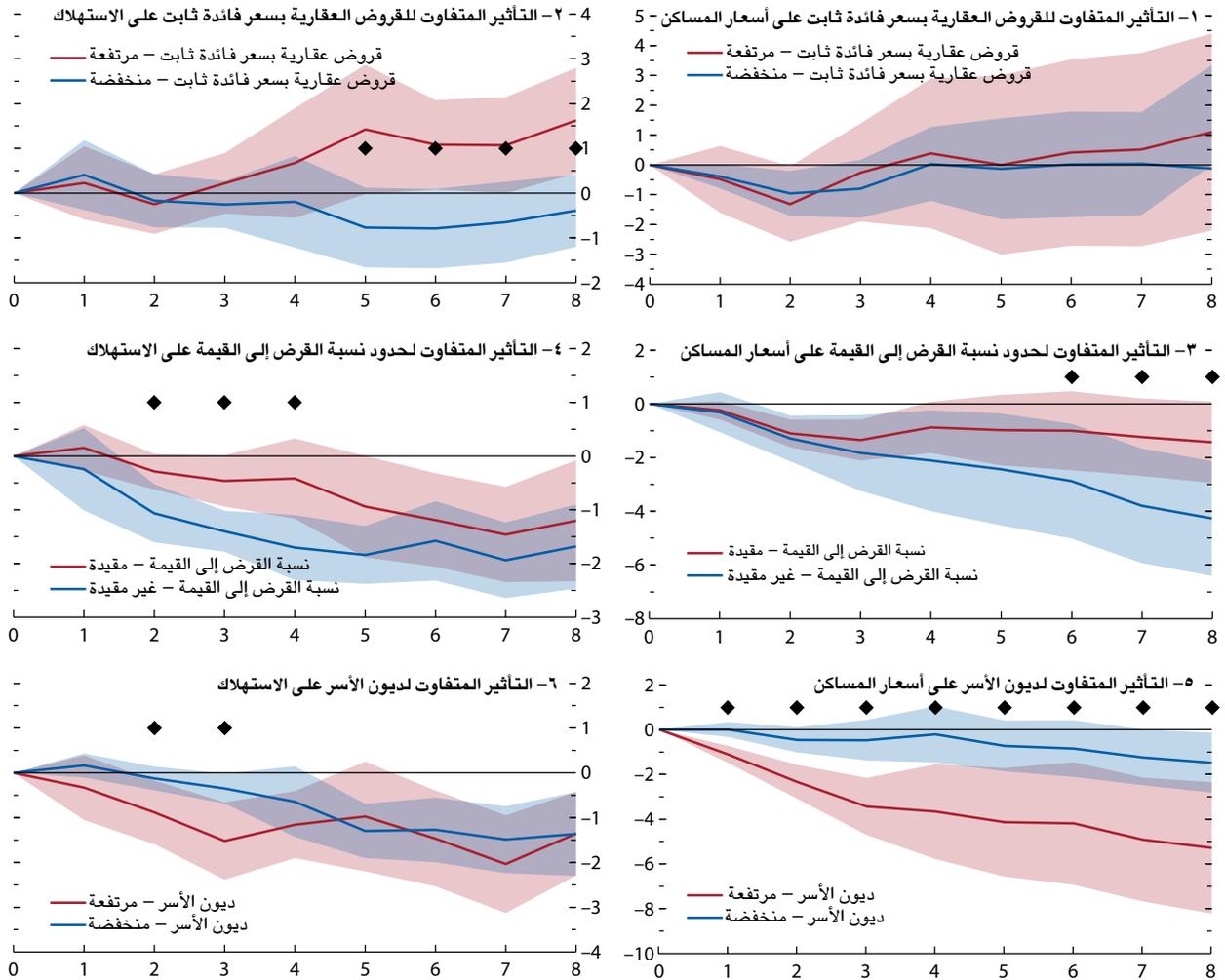
أهمية خصائص أسواق القروض العقارية

يطبق هذا القسم الفرعي إطاراً يضم متغيرات مساعدة لإعداد توقعات محلية بناءً على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لمجموعة مكونة من ٣٣ اقتصاداً من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة^{١٧} لدراسة دور ثلاث خصائص لسوق القروض العقارية في تشكيل آلية انتقال آثار السياسة النقدية: (١) مقياس جديد لنصيب القروض العقارية بسعر فائدة ثابت من رصيد القروض العقارية

^{١٦} راجع المرفق ٢-٣ على شبكة الإنترنت، والنتائج ثابتة عموماً تجاه استخدام صدمات مستبعد منها آثار المعلومات، حسب دراسة Bauer and Swan (2023). وتشير دراسة (Checo, Grigoli, and Sandri (2024) إلى أن البيانات المتاحة من خلال بلومبرغ حول هذه الصدمات تعد مقياساً جيداً للصدمات النقدية في الأسواق الصاعدة.

^{١٧} تتضمن الضوابط آثاراً زمنية وقطرية ثابتة، وثمانية فواصل من التغيرات في المتغير التابع والنتائج الاقتصادية الكلية الأخرى. راجع المرفقين ٢-٤ و٢-٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل. وراجع القسم ٢-١ من المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل حول نطاق التغطية.

الشكل البياني ٢-٧: تفاوت آثار السياسة النقدية بناء على خصائص أسواق القروض العقارية (بالنقاط المئوية)



المصادر: بنك التسويات الدولية، ومؤسسة Bloomberg Finance L.P.، والبنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي "يوروستات"، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الأرقام على المحاور الأفقية في لوحات الشكل البياني تمثل أرباع عام، وتعكس الخطوط الاستجابية التراكمية بالنقاط المئوية لتغير قدره ١٠٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة الأساسية، وتمثل المساحات المظللة فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. وتنقسم كل خاصية إلى مجموعتين: "قروض عقارية بسعر فائدة ثابت - مرتفعة" إذا كانت نسبة القروض العقارية بسعر فائدة ثابت أعلى من وسط العينة، و"قروض عقارية بسعر فائدة ثابت - منخفضة" بخلاف ذلك، ونسبة القرض إلى القيمة - مقيدة" إذا كانت حدود نسبة القرض إلى القيمة دون ١٠٠٪ ونسبة القرض إلى القيمة - غير مقيدة" بخلاف ذلك، و"ديون الأسر - مرتفعة" إذا كانت ديون الأسر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي أعلى من وسط العينة، و"ديون الأسر - منخفضة" بخلاف ذلك. وشكل المعين يشير إلى أن الفرق بين المعاملات دال إحصائياً عند مستوى ١٠٪ على الأقل. ولمزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٥-٢ على شبكة الإنترنت. القروض العقارية بسعر فائدة ثابت = القروض العقارية التي لا تتغير مدفوعاتها الاسمية خلال عام كنسبة من القروض العقارية القائمة، ونسبة القرض إلى القيمة = الحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة.

وبالمثل، تقل ديون الأسر عن ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في بعض البلدان (مثل شيلي وكولومبيا وإسرائيل) وتتجاوز ١٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في بلدان أخرى (أستراليا وكندا والنرويج).

البياني ٢-٧، اللوحتان ١ و٢). وبينما لا يوجد تفاوت كبير في آلية انتقال آثار السياسة النقدية إلى أسعار المساكن، فإن ارتفاع نصيب القروض العقارية بسعر فائدة ثابت يجعل انتقال آثار السياسة النقدية إلى الاستهلاك أكثر تباطؤاً منه في حالة ندرة هذه الفئة من القروض العقارية، وتصبح هذه الفروق أكثر قوة عقب خمسة أرباع.

وتعكس الآثار المتفاوتة على الاستهلاك قناة التدفقات النقدية، وتنشأ على الأرجح نتيجة تأخر انتقال آثار أسعار الفائدة. فعندما تكون معظم القروض العقارية بسعر فائدة ثابت، لا تتغير مدفوعات القروض العقارية سريعاً لتعكس

وتتوقف درجة تأثير السياسة النقدية على الاستهلاك على ما إذا كانت أسعار الفائدة على القروض العقارية الحالية تتغير تبعاً للتغيرات في أسعار الفائدة الأساسية (الشكل

القروض العقارية بسعر فائدة ثابت تبطي انتقال آثار السياسة النقدية إلى الاستهلاك

تتوقف درجة تأثير السياسة النقدية على الاستهلاك على ما إذا كانت أسعار الفائدة على القروض العقارية الحالية تتغير تبعاً للتغيرات في أسعار الفائدة الأساسية (الشكل

تشديد الحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة يبطئ انتقال آثار السياسة النقدية

عندما تتجاوز الحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة ١٠٠٪، أي عندما تكون النسبة غير مقيّدة،^{١٨} تزداد قوة استجابة أسعار المساكن ومستويات الاستهلاك الخاص تجاه السياسة النقدية. وبالنسبة لأسعار المساكن، يصبح التأثير متفاوت لحدود نسبة القرض إلى القيمة ملحوظا بمرور الوقت (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٣). فعلى سبيل المثال، بعد مرور ثمانية أرباع على زيادة (خفض) أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، تنخفض (ترتفع) أسعار المساكن بمقدار نقطة مئوية واحدة عندما تكون حدود نسبة القرض إلى القيمة مقيّدة وبمقدار ٤ نقاط مئوية عندما تكون حدود نسبة القرض إلى القيمة غير مقيّدة. وتتحقق آثار السياسة النقدية على الاستهلاك أسرع كثيرا عندما تكون حدود نسبة القرض إلى القيمة غير مقيّدة، غير أن هذه الفروق تنحسر عقب ٤ أرباع (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٤). وبحلول الربع الرابع، يصبح الفرق كبيرا من الناحية الاقتصادية: ففي حالة تطبيق حدود مقيّدة لنسبة القرض إلى القيمة، يقل تأثير السياسة النقدية بمقدار النصف تقريبا عنه في حالة تطبيق حدود غير مقيّدة.

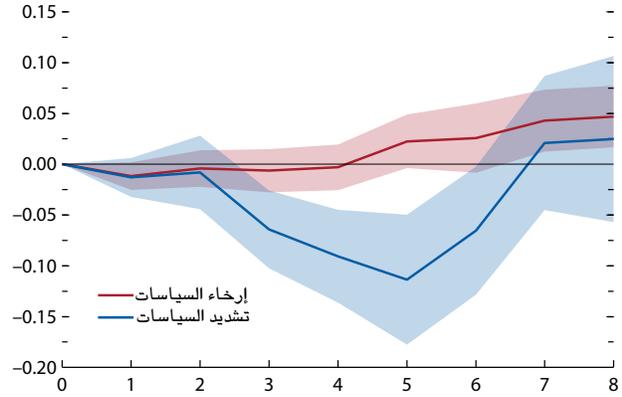
وعادة ما يفرض تشديد حدود نسبة القرض إلى القيمة، نظرا لأنه يعني دفع مقدم أكبر عند شراء المساكن، قيودا أكثر حدة على قدرة الأسر الأكثر فقرا على الاقتراض. وبالتالي قد تصبح أسعار المساكن ومستويات الاستهلاك أكثر استجابة عندما تكون حدود نسبة القرض إلى القيمة غير مقيّدة، نظرا لأن قاعدة المقترضين تشمل الأسر الأكثر فقرا واستدانة، والتي عادة ما تكون أيضا أكثر ميلا للاستهلاك. وعلاوة على ذلك، قد تزداد مستويات الرفح المالي في المناطق الأكثر مغالاة في تقييم المساكن، مما يجعل أسعار المساكن أكثر حساسية تجاه التغيرات في أسعار الفائدة الأساسية، وهو ما يتسق مع النتائج الواردة في القسم الفرعي التالي. لماذا قد تكون الآثار على أسعار المساكن أقوى منها على الاستهلاك؟ ما لم يكن مالكو المساكن الحاليون قادرين على استخدام مساكنهم كضمان للقروض لتمويل مصروفاتهم غير السكنية (من خلال إعادة التمويل النقدي)، من غير المرجح أن تؤثر التغيرات في أسعار المساكن على الإنفاق الكلي.^{١٩} ونظرا لندرة إعادة التمويل النقدي في معظم البلدان، تقل أهمية قناتي الضمانات والثروة على الأرجح عن قناة أسعار الفائدة التي يتضح تأثيرها وقت شراء المساكن.

دور مديونية الأسر في تعزيز وتعجيل انتقال آثار السياسة النقدية

على غرار النتائج الخاصة بحدود نسبة القرض إلى القيمة، كلما كانت الأسر أكثر استدانة، ازداد تأثير السياسة النقدية على أسعار المساكن (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٥). فإذا تجاوزت نسب مديونية الأسر وسيط العينة، تستجيب

الشكل البياني ٢-٨: تفاوت آثار السياسة النقدية على الاستهلاك بناء على أنصبة القروض العقارية ذات أسعار الفائدة الثابتة

(بالنقاط المئوية)



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P، والبنك المركزي الأوروبي، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الأرقام على المحور الأفقي في الشكل البياني تمثل أرباع عام. ويعبر الخطان عن التفاوت في الاستجابة التراكمية للاستهلاك الحقيقي تجاه صدمة في السياسة النقدية قدرها ١٠٠ نقطة أساس بين فترة انخفاض أنصبة القروض العقارية بسعر فائدة ثابت وفترة ارتفاعها. ويفصل وسيط العينة بين الخطين. والمساحات المظلمة تمثل فترات ثقة ٩٠٪. ولمزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت.

تغيرات السياسة النقدية (شكل المرفق ٢-٥-٣ على شبكة الإنترنت). وفي هذا الوضع، لن يشعر العديد من المستهلكين بالضغط الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية لحين تعديل الفائدة على قروضهم العقارية. ومن شأن هذه الآلية أن تحد مؤقتا من قوة قناة التدفقات النقدية.^{١٦}

القروض بسعر فائدة ثابت تصبح أكثر أهمية عند تشديد السياسات النقدية

تعد القدرة على إعادة التمويل عنصرا أساسيا لفهم دور القروض العقارية بسعر فائدة ثابت في انتقال آثار السياسة النقدية. فعند خفض أسعار الفائدة الأساسية، يمكن لمقترضي القروض العقارية بسعر فائدة ثابت القادرين على إعادة التمويل خفض المبالغ المدفوعة شهريا سدادا للقروض العقارية. وفي هذه الحالة، فإن القروض العقارية بسعر فائدة ثابت لن تحد كثيرا من انتقال آثار السياسة النقدية. ولكن عند ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية، لا يكون لدى معظم المقترضين الحافز لإعادة التمويل، حيث يفضلون الاستمرار في سداد مدفوعات القروض العقارية بالسعر الثابت الأقل. وبالتالي، فإن التفاوت في آثار القروض العقارية بسعر فائدة ثابت يكون أكثر أهمية في حالة التشديد النقدي منه في حالة التيسير النقدي (الشكل البياني ٢-٨).^{١٧}

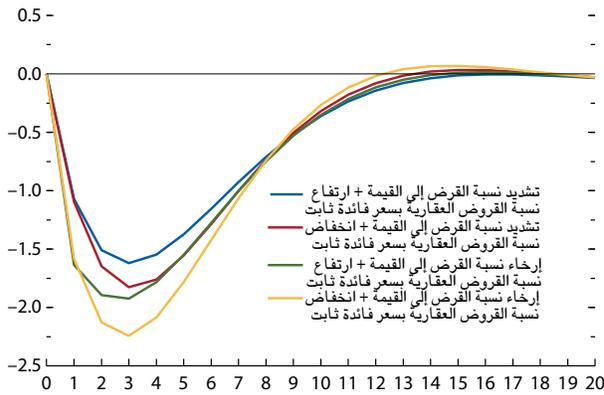
^{١٨} بينما تقاس حدود نسبة القرض إلى القيمة بصورة مسبقة، لا يعني ذلك أنها دائما ما لا تتأثر بقرارات السياسة النقدية اللاحقة.

^{١٩} حسب تقديرات الدراسات بناء على حجم التغيرات في ثروة المساكن، يبلغ متوسط الميل إلى الاستهلاك بين ٥٪ و ٧٪ في الولايات المتحدة، وينشأ هذا التأثير عن إرخاء قيود الاقتراض وسحب حصص الملكية في المساكن (دراسة Mian, Rao, and Sufi 2013، ودراسة Aladangady 2017).

^{١٦} يتسق ذلك مع نتائج منطقة اليورو (دراسة Calza, Monacelli, and Stracca 2013، ودراسة Pica 2021، ودراسة Corsetti, Duarte, and Mann 2022).

^{١٧} راجع دراسة Wong (2019)، ودراسة Berger and others (2021)، ودراسة Eichenbaum, Rebelo, and Wong (2022). ولا يمكن المقارنة بين حجم الآثار في الشكلين البيانيين ٢-٧ و ٢-٨. راجع المرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل.

الشكل البياني ٢-٩: تأثير السياسة النقدية على الاستهلاك (% من الحالة المستقرة)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يستند الشكل البياني إلى النموذج الوارد في دراسة (Chen and others (2023). والأرقام على المحور الأفقي تمثل أرباع عام، والخطوط تعكس الاستجابة لتغيير قدره ١٠٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة الأساسية. وتشديد/إرخاء نسبة القرض إلى القيمة يعني أن النسبة تساوي ٠,٧٥، ٠,٩، على الترتيب. وارتفاع/انخفاض نسبة القروض العقارية بسعر فائدة ثابت يعني أن النسبة تساوي ٠,٩٥، ٠,٧، على الترتيب. وللإطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٢-٧ المتاح على شبكة الإنترنت. القروض العقارية بسعر فائدة ثابت = القروض العقارية التي لا تتغير مدفوعاتها الاسمية خلال عام كنسبة من القروض العقارية القائمة، ونسبة القرض إلى القيمة = الحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة.

أهمية خصائص أسواق الإسكان

لتقدير حساسية انتقال آثار السياسة النقدية تجاه خصائص أسواق الإسكان، والتي تتفاوت إلى حد كبير داخل البلدان، يطبق هذا القسم إطاراً يضم متغيرات مساعدة لإعداد توقعات محلية بناءً على مجموعة بيانات قطرية مقارنة لمناطق مختلفة. ولكن الآثار الزمنية-القطرية الثابتة يتم إدراجها هذه المرة.^{٢١} والخصيصة الأولى، وهي «القيود على عرض المساكن»، والتي تعكس اللوائح المحلية التي تقيد استخدام الأراضي أو تحد من عرض المساكن، يُستعاض عنها بالكثافة السكانية، ووجد أنها تفسر الجزء الأكبر من التفاوت في أسعار المساكن عبر المناطق في الولايات المتحدة (دراسة Saiz 2010). أما الخصيصة الثانية، وهي «المغالاة في تقييم أسعار المساكن»، فتقاس بناءً على الانحرافات عن نسبة أسعار المساكن إلى الدخل في منطقة ما على المدى الطويل.^{٢٢} وتسلط هاتان الخصيصتان الضوء على قنوات الثروة والضمانات والتوقعات التي ورد ذكرها في المناقشات المفاهيمية في القسم بعنوان «قنوات انتقال آثار السياسة النقدية عبر الإسكان»، ويوضحها هذا القسم الفرعي بمزيد من التفاصيل. ويقع طرف توزيع كلتا

^{٢١} تتضمن الضوابط المستخدمة ١٢ فاصلاً زمنياً من التغيرات في المتغير التابع والنتائج الاقتصادية الكلية الأخرى. راجع المرفق ٢-٦ على شبكة الإنترنت للاطلاع على التفاصيل.

^{٢٢} تحسب المغالاة في تقييم أسعار المساكن كالانحرافات عن نسبة أسعار المساكن إلى الدخل على المدى الطويل. وتتيح النماذج المعلمية المتطورة، التي تتناول مجموعة متنوعة من محركات أسعار المساكن، تقديرات أكثر دقة عن المغالاة في تقييم أسعار المساكن (راجع دراسة Igan and Loungani 2012، على سبيل المثال).

أسعار المساكن الاسمية، عقب ثمانية أرباع من تغير السياسة النقدية، بنحو ٣ نقاط مئوية أعلى مقارنة بما إذا كانت نسب مديونية الأسر دون وسيط العينة. كذلك فإن استجابة الاستهلاك لدفوعات السياسة النقدية تكون أكثر سرعة كلما ازدادت المديونية (الشكل البياني ٢-٧، اللوحة ٦)، وإن كان هذا التأثير ينحصر إحصائياً بعد ثلاثة أرباع.

وعادة ما تزداد مديونية الأسر في البلدان حيث يكون المستهلكون أكثر اعتماداً على القروض العقارية لشراء العقارات. وبالتالي، تصبح المعاملات السكنية أكثر تأثراً عموماً بالتغيرات في أسعار الفائدة الأساسية، من خلال الطلب الائتماني وقناة أسعار الفائدة. واتساقاً مع تأثير حدود نسبة القرض إلى القيمة، فإن انتقال آثار السياسة النقدية إلى الاستهلاك الخاص يبدو أكثر تباطؤاً. غير أن تأثير مديونية الأسر وحدود نسبة القرض إلى القيمة يبلغ متوسطه على المدى الطويل.^{٢٠} ويشير ذلك إلى أن مدى تعرض مقترضي القروض العقارية الحاليين لتغيرات أسعار الفائدة هو العامل الأهم على الإطلاق في نهاية المطاف، حيث تعد أسعار الفائدة أكثر أهمية من قناة الضمانات وقناة الثروة.

تكامل كبير بين حدود نسبة القرض إلى القيمة وشيوع القروض العقارية بسعر فائدة ثابت

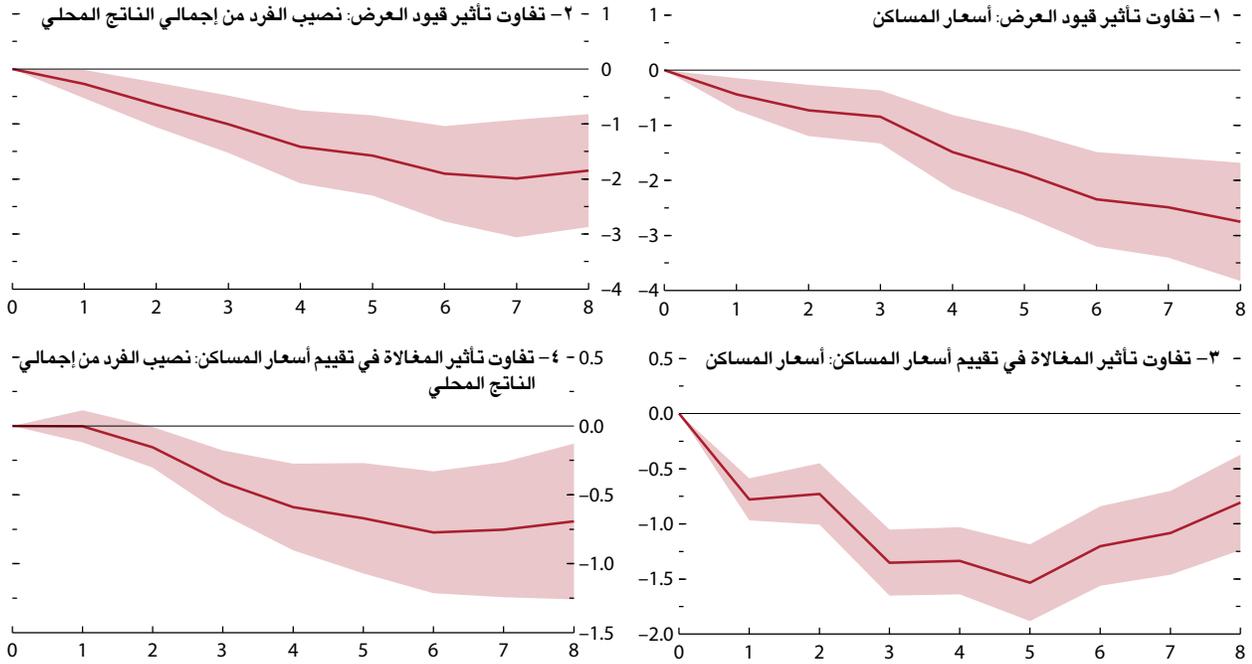
حتى هذه النقطة، تمت دراسة خصائص أسواق القروض العقارية كل على حدة لأسباب إيضاحية وفنية. ويستخدم هذا القسم الفرعي النموذج الكينزي الجديد الوارد في دراسة (Chen and others (2023) الذي يركز على عاملين، وهما الإسكان والرفع المالي، لشرح التأثير المشترك لنسبة القروض العقارية بسعر فائدة ثابت في مجموع القروض والحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة.

وتشير عمليات المحاكاة باستخدام النماذج إلى أن شيوع القروض العقارية بسعر فائدة ثابت وتأثير حدود نسبة القرض إلى القيمة يعززان بعضهما البعض. ويوضح الشكل البياني ٢-٩ أن آلية انتقال آثار السياسة النقدية إلى استهلاك الأسر تكون أكثر ضعفاً على الإطلاق كلما ارتفعت حدة القيود الناجمة عن حدود نسبة القرض إلى القيمة وازداد شيوع القروض العقارية بسعر فائدة ثابت (الخط الأزرق في الشكل البياني). ويتضح التكامل بين الخصيصتين حينما يزداد انتقال آثار السياسة النقدية عند تحول نسبة القروض العقارية بسعر فائدة ثابت من مرتفعة إلى منخفضة في ظل إرخاء حدود نسبة القرض إلى القيمة (بنسبة ١٧٪ من الخط الأحمر إلى الخط الأصفر) مقابل تشديد حدود نسبة القرض إلى القيمة (بنسبة ١٣٪ من الخط الأزرق إلى الخط الأخضر)، وعند تحول حدود نسبة القرض إلى القيمة من الإرخاء إلى التشديد في ظل انخفاض نسبة القروض العقارية بسعر فائدة ثابت (بنسبة ٢٣٪ من الخط الأخضر إلى الخط الأصفر) مقابل ارتفاع نسبة القروض العقارية بسعر فائدة ثابت (بنسبة ١٩٪ من الخط الأزرق إلى الخط الأحمر). ويتسق اتجاه الآثار الحدية وتوقيتها مع النتائج التجريبية السابقة، وإن كان حجم الآثار لا يمكن مقارنته مباشرة.

^{٢٠} تكون النتائج متشابهة عندما يتم استخدام نسبة مقترضي القروض العقارية من إجمالي الأسر كمد تفاعل (انظر شكل المرفق ٢-٥ على شبكة الإنترنت). وتتسق النتائج أيضاً مع الاستنتاجات الواردة في دراسة (Corsetti, Duarte, and Mann (2022).

الفصل ٢ هل تشعر بوطأتها؟ تتبع آثار السياسة النقدية من خلال أسواق الإسكان

الشكل البياني ٢-١٠: تفاوت آثار السياسة النقدية بناء على خصائص أسواق الإسكان المحلية (بالنقاط مئوية من التأثير الأساسي)



المصادر: مصادر البيانات المفتوحة المتاحة من مكتب الإحصاءات الهولندي، وشركة CEIC Data Company Limited، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي "يوروستات"، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: راجع جدول المرفق ٢-١٠ على شبكة الإنترنت للاطلاع على قائمة بمصادر بيانات السلطات الوطنية، والأرقام على المحاور الأفقية في لوحات الشكل البياني تمثل أرباع عام، والخطوط المتصلة تمثل الاستجابة التراكمية لتغير قدره ١٠٠ نقطة أساس في أسعار الفائدة الأساسية، والمساحات المظلمة تمثل فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. وتفاوت آثار قيود العرض (المغالاة في تقييم أسعار المساكن) يعني الآثار النسبية بين المناطق في المئين العاشر الأعلى من توزيع الكثافة السكانية (أي المناطق التي تقع نسبة الأسعار إلى الدخل فيها ضمن المئين الخامس والعشرين الأعلى من التوزيع) مقارنة بالمناطق الأخرى.

يبدو أن آثار السياسة النقدية في هذه المناطق يتركز معظمها في نهاية دورة السياسة النقدية.

وتؤثر التغيرات في أسعار الفائدة الأساسية على الطلب على المساكن من خلال قناة أسعار الفائدة. غير أن التحول ذاته في الطلب وأسعار فائدة القروض العقارية يؤدي إلى تغيرات أكبر في أسعار المساكن في المناطق حيث توجد قيود على المساكن. ويؤدي ذلك بدوره إلى تراجع الاستهلاك الخاص وإجمالي الناتج المحلي من خلال قناتي الثروة والضمانات.^{٢٣}

المغالاة في تقييم أسعار المساكن مؤخرًا تعزز انتقال آثار السياسة النقدية

وبالمثل، عقب تشديد (إرخاء) أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، تسجل المناطق التي شهدت مؤخرًا مغالاة في أسعار المساكن انخفاضاً (ارتفاعاً) في الأسعار الاسمية للمساكن يتجاوز في ذروته نظيره في المناطق الأخرى بمقدار ١,٥ نقطة مئوية (الشكل البياني ٢-١٠، اللوحتان ٣ و٤). ويمثل ذلك تأثيراً كبيراً أيضاً، إذ يعادل

الخصيصتين في الجانب الأيمن (شكل المرفق ٢-٦-٢ على شبكة الإنترنت)، مما يشير إلى الأهمية المحتملة للعلاقات غير الخطية. وتشمل المتغيرات التابعة التي يتناولها هذا القسم الأسعار الاسمية للمساكن ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ويستعاض بالأخير عن الاستهلاك بسبب نقص البيانات.

القيود على عرض المساكن تعزز انتقال آثار السياسة النقدية

عقب تشديد (إرخاء) أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، تتراجع (ترتفع) الأسعار الاسمية للمساكن بثلاث نقاط مئوية إضافية عقب ثمانية أرباع في المناطق حيث توجد قيود على عرض المساكن، مقارنة بالمناطق حيث توجد قيود أقل على عرض المساكن (الشكل البياني ٢-١٠، اللوحتان ١ و٢). ويتجاوز هذا التأثير متوسط تأثير السياسة النقدية على أسعار المساكن بمقدار ٥٠٪. وفي الوقت نفسه، يسجل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي انخفاضاً (ارتفاعاً) إضافياً يصل في ذروته إلى نقطتين مئويتين في المناطق حيث توجد قيود على عرض المساكن (ويتجاوز ذلك متوسط التأثير بحوالي الثلث). كذلك

^{٢٣} راجع دراسة Albuquerque, Iseringhausen, and Opitz (2024) على نتائج مماثلة في حالة الولايات المتحدة.

١١-٢، وشكل المرفق ٢-٦-١ على شبكة الإنترنت). وفي المناطق حيث توجد قيود على عرض المساكن، أو مغالاة في أسعارها، أو كلاهما، عادة ما تكون الأسر أكثر اعتمادا على الرفع المالي. لذلك قد يكون أحد الأسباب المحتملة لعدم التماثل هو شكل توزيع الرفع المالي: فعدد أقل من الأسر يتحرر من قيود الاقتراض عقب تيسير السياسة النقدية مقارنة بعدد الأسر التي تصبح أكثر تقيدا عقب تشديد السياسة النقدية.^{٢٥}

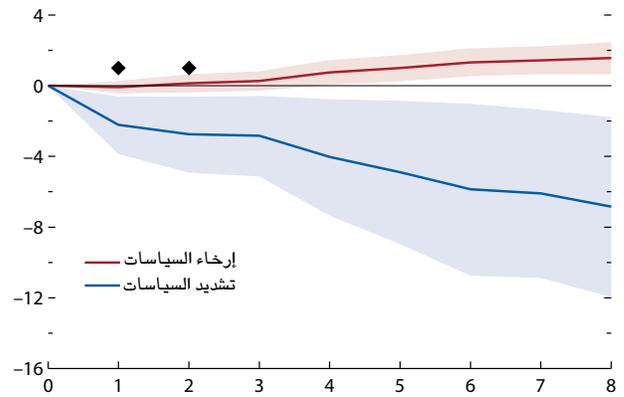
صورة مجمعة: قوة قنوات الإسكان عبر البلدان

تشير الخريطة الحرارية في الشكل البياني ١٢-٢ إلى تفاوت كبير في درجة انتقال آثار السياسة النقدية عبر البلدان (بناء على بيانات عام ٢٠٢٢ أو أحدث بيانات متاحة). وتركز الأعمدة الثلاثة الأولى على خصائص سوق القروض العقارية: نسبة القروض العقارية بسعر فائدة ثابت من إجمالي القروض، والحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة، وديون الأسر. وفي الوقت نفسه، يركز العمودان الرابع والخامس على خصائص أسواق الإسكان: القيود على عرض المساكن ومدى المغالاة في تقييم أسعار المساكن.^{٢٦} وتعتبر درجات الأحمر الداكن عن البلدان حيث يكون انتقال آثار السياسة النقدية أكثر قوة بناء على التوزيع القطري المقارن لكل متغير، بينما تعبر درجات الأحمر الفاتح عن العكس. أما البلدان حيث يكون انتقال آثار السياسة النقدية هو الأقوى على الإطلاق، فتوجد في قمة الشكل البياني، بينما توجد البلدان حيث يرجح أن يكون انتقال آثار السياسة النقدية هو الأضعف على الإطلاق في قاعدة الشكل البياني.

ويبدو أن انتقال آثار السياسة النقدية عبر قنوات الإسكان أكثر قوة في بلدان مثل أستراليا واليابان، حيث تكون نسبة القروض العقارية بسعر فائدة ثابت منخفضة، وحدود نسبة القرض إلى القيمة أقل تقييدا، ودين الأسر مرتفعا (اليابان إلى حد ما فقط)، ونسبة السكان المقيمين في المناطق ذات القيود على عرض المساكن مرتفعة إلى حد ما.^{٢٧} وعلى العكس من ذلك، يعد انتقال آثار السياسة النقدية أضعف على الأرجح في بلدان مثل كولومبيا وهنغاريا وإسرائيل بسبب تدني مستويات كل من ديون الأسر وقيود العرض بصورة ملحوظة.

وأحد المحاذير المهمة هو أن أعمدة الشكل البياني لا يمكن مقارنتها أو حساب مجموعها لكل بلد على حدة، وأن هذا الشكل البياني يركز على قنوات الإسكان فقط. وقد تتفاوت

الشكل البياني ١١-٢: تفاوت آثار السياسة النقدية على أسعار المساكن بناء على قيود العرض (بالنقاط مئوية)



المصادر: مصادر البيانات المفتوحة المتاحة من مكتب الإحصاءات الهولندي، وشركة CEIC Data Company Limited، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي يوروستات، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: راجع جدول المرفق ٢-١-٤ على شبكة الإنترنت للاطلاع على قائمة بمصادر بيانات السلطات الوطنية، والأرقام على المحور الأفقي في الشكل البياني تمثل أربع عام، والخط المتصل باللون الأحمر (الأزرق) يمثل الاستجابة التراكمية لإرخاء (تشديد) سعر الفائدة الأساسي بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، والمساحات المظللة تمثل فترات ثقة بنسبة ٩٠٪. وشكل المعين يشير إلى أن الفرق بين المعاملات دال إحصائيا عند مستوى ١٠٪. وتفاوت آثار قيود العرض (المغالاة في تقييم أسعار المساكن) يعني الآثار النسبية بين المناطق في المئين العاشر الأعلى من توزيع الكثافة السكانية (أي المناطق التي تقع نسبة الأسعار إلى الدخل فيها ضمن المئين الخامس والعشرين الأعلى من التوزيع) مقارنة بالمناطق الأخرى.

حوالي ثلاثة أرباع متوسط تأثير السياسة النقدية على أسعار المساكن. وفي الوقت نفسه، يتراجع (يرتفع) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار نقطة مئوية إضافية في المناطق التي شهدت مؤخرا مغالاة في تقييم أسعار المساكن (حوالي ثلثي متوسط التأثير). ويتضح هذا التأثير المتفاوت على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في نهاية دورة السياسة النقدية، على عكس التأثير على أسعار المساكن الذي يبلغ ذروته بعد خمسة أرباع تقريبا.

وغالبا ما تنشأ الارتفاعات الحادة في أسعار المساكن بسبب التفاؤل المفرط حيال أسعار المساكن في المستقبل (قناة التوقعات). ويأتي ذلك مصحوبا عادة بزيادة حادة في مستويات الرفع المالي (قناة الضمانات)، مما يؤدي إلى دوامات من تراجع أسعار المساكن وحبس رهون العقارية عند تشديد السياسة النقدية. ويتراجع كل من الدخل والاستهلاك من خلال قنوات التوقعات والضمانات والثروة.^{٢٤}

دور أكبر لقيود العرض والمغالاة في الأسعار عند تشديد السياسة النقدية

كذلك، يشير التحليل إلى أن دور قيود العرض والمغالاة في أسعار المساكن يزداد بتزايد أسعار الفائدة، وإن كان تدني قوة هذه المواصفة يعني احتمالية انتفاء التماثل بالنسبة لأسعار المساكن فقط وفي الربعين الأوليين (الشكل البياني

^{٢٤} راجع دراسة Chodorow-Reich, Guren, and McQuade (2024) للاطلاع على نتائج مماثلة في حالة الولايات المتحدة.

^{٢٥} راجع دراسة Hedlund and others (2017)، ودراسة Huang and Tang (2012)، ودراسة Albuquerque, Iseringhausen, and Opitz (2024) للاطلاع على نتائج مماثلة.

^{٢٦} تم تقييم خصيصي أسواق الإسكان باستخدام بيانات المناطق، ولا تعبر أي منهما عن المتوسط الوطني للكثافة السكانية أو مدى المغالاة في أسعار المساكن. راجع ملاحظات الشكلين البيانيين ١٢-٢ و ١٤-٢.

^{٢٧} لم تتم الإشارة إلى شيلي رغم قربها من قمة الشكل البياني ١٢-٢ نظرا لأن مدفوعات القروض العقارية تتغير تبعا للتضخم. لذلك، يرجح أن يكون انتقال آثار السياسة النقدية إلى مدفوعات القروض العقارية أضعف منه في حالة تغير القروض العقارية تبعا للأسعار السوقية.

الفصل ٢ هل تشعر بوطأتها؟ تتبع آثار السياسة النقدية من خلال أسواق الإسكان

أهمية القنوات الأخرى عبر البلدان. فعلى سبيل المثال، تعد قناة سعر الصرف من أهم القنوات في الاقتصادات الصاعدة وشديدة الانفتاح (دراسة Brandão-Marques and others 2020).

غير أن الترتيب الوارد في الخريطة الحرارية لا يزال يتسق بوجه عام مع التغيرات الفعلية في أسعار المساكن والاستهلاك الحقيقي منذ بداية دورة رفع أسعار الفائدة الأخيرة في كل بلد (الشكل البياني ٢-٤)، وإن كانت هناك العديد من الصدمات بخلاف السياسة النقدية التي تؤثر على هذين المتغيرين. فعلى سبيل المثال، شهدت بلدان مثل كولومبيا وهنغاريا نمواً أكبر كثيراً في أسعار المساكن والاستهلاك الخاص منذ بداية دورة التشديد النقدي. وفي المقابل، سجلت أسعار المساكن في أستراليا تراجعاً حاداً قبل أن تتعافى مؤخراً، مع جمود مستويات الاستهلاك الحقيقي.

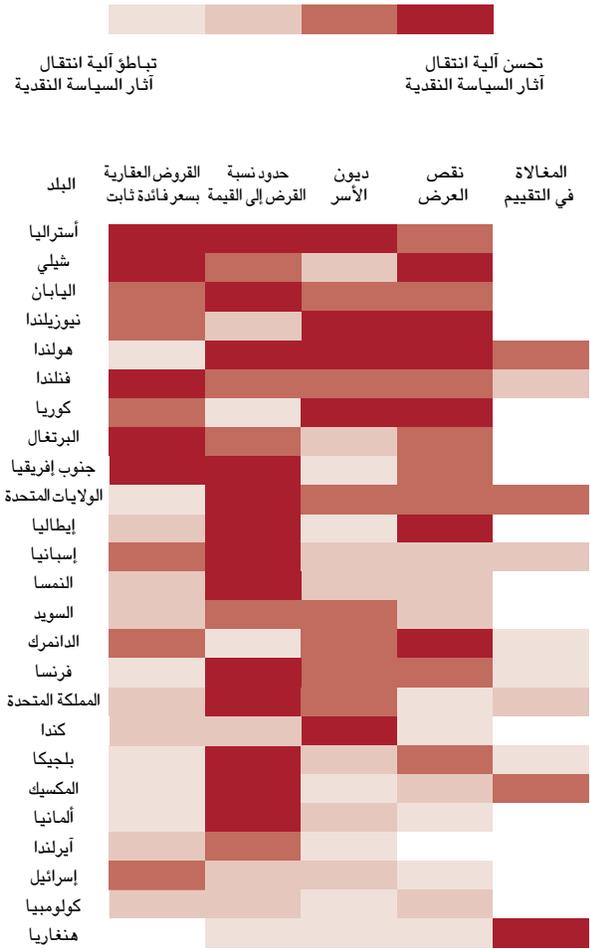
تراجع محتمل في قنوات الإسكان عبر بلدان عديدة

يصعب تقييم قوة قنوات انتقال آثار السياسة النقدية عبر قطاع الإسكان بسبب تغير خصائص أسواق القروض العقارية والمساكن في حد ذاتها بمرور الوقت، رغم تباطؤ وتيرة التغيرات. ويتناول هذا القسم التغير عبر الفترات الزمنية والبلدان في خصائص أسواق القروض العقارية والمساكن التي سبقت مناقشتها، ثم يستنتج عدداً من الأفكار حول التغيرات المحتملة في آلية انتقال آثار السياسة النقدية من خلال تطبيق التغيرات الموثقة في خصائص أسواق القروض العقارية والمساكن على التقديرات الواردة في القسم السابق.

تحول خصائص أسواق القروض العقارية والمساكن ...

طرأت تغيرات هائلة على خصائص أسواق القروض العقارية في بعض البلدان منذ الأزمة المالية العالمية. فقد أصبحت القروض العقارية بسعر فائدة ثابت أكثر شيوعاً (الشكل البياني ٢-١٣) بسبب تدني أسعار الفائدة حسبما ناقشنا آنفاً. وتم تشديد الحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة أو تثبيتها (شكل المرفق ٢-٢-٦ على شبكة الإنترنت). وارتفعت نسب ديون الأسر في بعض البلدان، ولا سيما شيلي وفرنسا وكوريا، بينما تراجعت في بلدان أخرى مثل الدانمرك وأيرلندا وإسبانيا (شكل المرفق ٢-٢-٧ على شبكة الإنترنت). كذلك شهدت أسواق المساكن تغيرات ملحوظة، ولا سيما خلال الجائحة (شكل المرفق ٢-٢-٨ على شبكة الإنترنت). ففي معظم البلدان التي يغطيها التحليل، يعد عرض المساكن على المستوى الوطني أكثر مرونة حالياً على الأرجح نتيجة الهجرة من المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية إلى المناطق الريفية أو الضواحي الأقل كثافة خلال سنوات الجائحة. وفيما يتعلق بالمغالاة في أسعار المساكن، تعد التغيرات الملحوظة أكثر توازناً. ففي بعض البلدان، استقرت أو تراجعت نسب الأسعار إلى الدخل في المناطق التي شهدت

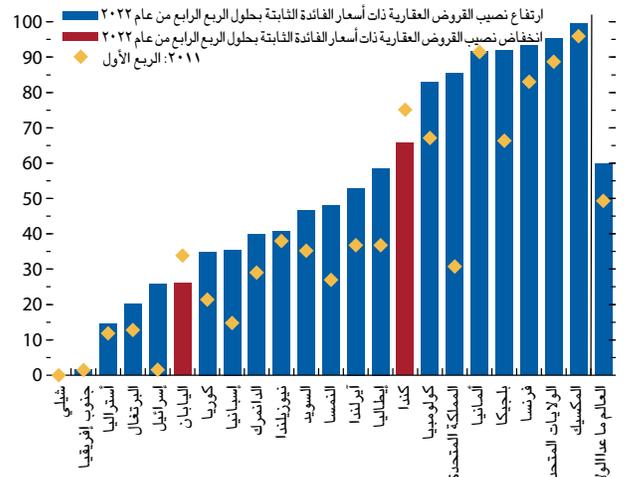
الشكل البياني ٢-١٢: عدم تجانس آليات انتقال أثر السياسة



المصادر: بنك التسويات الدولية، وشركة CEIC Data Company Limited، والبنك المركزي الأوروبي والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي "يوروستات"، وقاعدة البيانات المتكاملة لسياسات السلامة الاحترافية الكلية (iMaPP)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والسلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

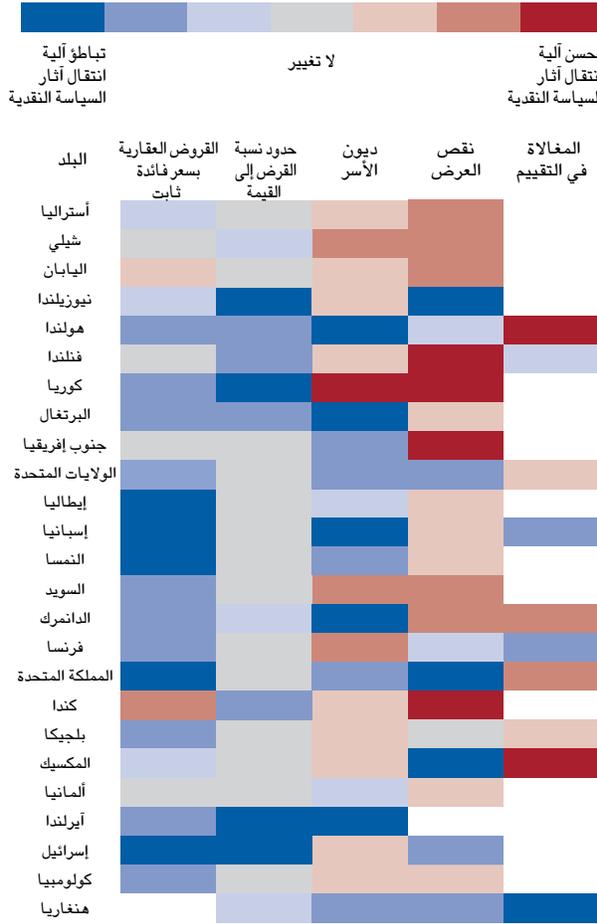
ملحوظة: القروض العقارية بسعر فائدة ثابت هي نسبة من مجموع القروض القائمة في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ (أو أحدث بيانات متاحة). والقروض العقارية بسعر فائدة ثابت تستثنى منها القروض العقارية التي يتم تعديلها لمراعاة التضخم (شيلي على سبيل المثال). ونسبة القرض إلى القيمة هي متوسط الحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة عبر جميع أنواع القروض العقارية في الربع الرابع من عام ٢٠٢١، وديون الأسر هي نسبة انتماء الأسر إلى إجمالي الناتج المحلي في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، ونقص العرض يقصد به نسبة السكان القاطنين في مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ (أو أحدث بيانات متاحة). والمناطق التي تتجاوز المئين التسعين من توزيع الكثافة السكانية في كل بلد تعرف بأنها مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة، والمغالاة في التقييم تعبر عن متوسط نسبة الأسعار إلى الدخل في المناطق المغالية في تقييمها في الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ (أو أحدث بيانات متاحة). والمناطق المغالية في تقييمها هي المناطق التي تتجاوز نسبة الأسعار إلى الدخل فيها المئين الخامس والسبعين من سلسلتها الزمنية. ويتراوح تقييم كل بلد في أحد المعايير الخمسة من ١ إلى ٤ حسب موقعها المئيني في التوزيع القطري المقارن. وتخضع الحالات البيئية للتقييم الشخصي. وتحدد مراتب البلدان على أساس متوسط درجاتها. والخلايا باللون الأبيض تشير إلى أن البيانات غير متاحة.

الشكل البياني ٢-١٣: التغيرات في نصيب القروض العقارية ذات أسعار الفائدة الثابتة (بالنقاط المئوية)



المصادر: البنك المركزي الأوروبي، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: شكل المعين يعبر عن قيم الربع الأول من عام ٢٠١١ (أو أقدم بيانات متاحة). والأعمدة تعبر عن قيم الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ (أو أحدث بيانات متاحة). والأعمدة باللون الأحمر تعبر عن البلدان حيث تراجعت القروض العقارية بسعر فائدة ثابت كنسبة من رصيد القروض بين الربع الأول من عام ٢٠١١ والربع الرابع من عام ٢٠٢٢، والأعمدة باللون الأزرق تعبر عن البلدان حيث ارتفعت القروض العقارية بسعر فائدة ثابت كنسبة من رصيد القروض. ولمزيد من التفاصيل، راجع جدول المرفق ٢-٢ على شبكة الإنترنت. القروض العقارية بسعر فائدة ثابت = القروض العقارية التي لا تتغير مدفوعاتها الاسمية خلال عام كنسبة من القروض العقارية القائمة.

الشكل البياني ٢-١٤: التغيرات في آليات انتقال آثار السياسة النقدية



المصادر: بنك التسويات الدولية، وشركة CEIC Data Company Limited، والبنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي "يوروبستات"، وقاعدة البيانات المتكاملة لسياسات السلامة الإحصائية الكلية (iMaPP)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: القروض العقارية بسعر فائدة ثابت يقصد بها التغيير في نصيبها من مجموع القروض القائمة خلال الفترة من الربع الأول من عام ٢٠١١ (أو أقدم بيانات متاحة) إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ (أو أحدث بيانات متاحة). والقروض العقارية بسعر فائدة ثابت تستثنى منها القروض العقارية التي يتم تعديلها لمراعاة التضخم (شيلي على سبيل المثال)، وحدود نسبة القرض إلى القيمة هي التغيير في متوسط الحدود الإلزامية لنسبة القرض إلى القيمة عبر جميع أنواع القروض العقارية خلال الفترة من الربع الأول من عام ٢٠١١ إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢١، وديون الأسر هي التغيير في نسبة ألتمان للأسر إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من الربع الأول من عام ٢٠١١ إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٢، ونقص العرض يقصد به فروق النمو السكاني بين المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة والمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة خلال الفترة من الربع الرابع من عام ٢٠١٩ إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ (أو أحدث بيانات متاحة). والمناطق التي تتجاوز المئين التسعين من توزيع الكثافة السكانية في كل بلد تعرف بأنها مناطق ذات كثافة سكانية مرتفعة، والمغالاة في التقييم تعبر عن فروق النمو في متوسط نسبة الأسعار إلى الدخل بين المناطق المغالية في تقييمها والمناطق غير المغالية في تقييمها خلال الفترة من الربع الرابع من عام ٢٠١٩ إلى الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ (أو أحدث بيانات متاحة). والمناطق المغالية في تقييمها هي المناطق التي تتجاوز نسبة الأسعار إلى الدخل فيها المئين الخامس والسبعين من سلاسلها الزمنية. ويتراوح تقييم كل بلد في أحد المعايير الخمسة من ١ إلى ٣ حسب موقعها المئيني في التوزيع القطري المقارن للتغيرات الموجبة والسالبة. وتخضع الحالات البينية للتقييم الشخصي. والخلايا باللون الرمادي تشير إلى عدم وجود تغيير. وتتحدد مراتب البلدان على أساس ترتيبها في الشكل البياني ٢-١٤. والخلايا باللون الأبيض تشير إلى أن البيانات غير متاحة.

مغالاة في الأسعار في عام ٢٠١٩ (مثل فنلندا وهنغاريا) نتيجة خروج السكان من هذه المناطق، مما ساهم في توزيع التقييمات على نحو أكثر توازناً عبر المناطق داخل البلد الواحد. وفي المقابل، نرى العكس تماماً في بلدان أخرى، حيث شهدت المزيد من المغالاة في أسعار المساكن في المناطق ذاتها حيث كانت أسعار المساكن مغالى فيها بالفعل (مثل المكسيك وهولندا).

... يشير إلى ضعف آلية انتقال آثار السياسة النقدية حالياً عبر بلدان عديدة

يوضح الشكل البياني ٢-١٤ انعكاسات التحولات في الخصائص على آلية انتقال آثار السياسة النقدية. وتعرض الأعمدة الثلاثة الأولى ملخصاً لتطورات أسواق القروض العقارية بين ٢٠١١ وأحدث بيانات متاحة، كما يوضح العمودان الرابع والخامس بإيجاز التغيرات في خصائص أسواق المساكن بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٢. وتعتبر درجات الأزرق في الخريطة الحرارية إلى تغيرات في الخصائص تشير إلى ضعف آلية انتقال آثار السياسة النقدية، بينما تدل

^{٢٨} يرجع اختلاف التوقيت إلى التحولات الهائلة التي شهدتها أسواق المساكن خلال الجائحة.

ويعتبر هذا الفصل المستوى التنظيمي من المعطيات المحددة سلفا، ويخلص إلى أن السياسة النقدية قد تكون أقل تأثيرا في البلدان ذات القواعد التنظيمية المشددة نسبيا. ويرجع ذلك إلى أن المقترضين أقل اعتمادا على الرفع المالي في المتوسط وبالتالي أقل حساسية للتغيرات في أسعار الفائدة. وهذا أمر مرغوب نظرا لأنه يتيح للسياسة النقدية التركيز على إدارة الطلب الكلي وضغوط الأسعار وبالتالي التصرف بحرية أكبر دون قلق من التسبب في أزمة مالية.

وثانيا، بالنسبة للسياسة النقدية، تشير نتائج الفصل إلى ضرورة التعمق في فهم طبيعة قنوات الإسكان في كل بلد، مما يمكن أن يساعد في معايرة وتصحيح السياسات. وفي البلدان حيث تكون قنوات الإسكان قوية، يمكن أن يساعد رصد تطورات أسواق الإسكان والتغيرات في مدفوعات خدمة ديون الأسر على الكشف عن بوادر التشديد المفرط. وحيث تكون آلية انتقال آثار السياسة النقدية ضعيفة، يمكن التحرك مبكرا بقوة أكبر عند ظهور البوادر الأولى لحدوث فورة في النشاط الاقتصادي وضغوط تضخمية.

ولكن ماذا عن الوقت الحالي؟ أحرزت معظم البنوك المركزية تقدما هائلا نحو معدلات التضخم المستهدفة. ويمكن أن نستنتج من المناقشات أنه في حالة ضعف آلية الانتقال، فإن ارتكاب الأخطاء في اتجاه التشديد المفرط دائما ما سيكون أقل تكلفة. غير أن الإفراط في التشديد، أو استمرار أسعار الفائدة المرتفعة لفترة أطول، قد يفرض المزيد من المخاطر في الوقت الحالي. فرغم ازدياد شيوع القروض العقارية بسعر فائدة ثابت عبر بلدان عديدة، غالبا ما تكون فترات تثبيت أسعار الفائدة قصيرة. وبمرور الوقت، ومع تغير أسعار الفائدة على هذه القروض، قد تصبح آلية انتقال آثار السياسة النقدية أكثر فعالية على نحو مفاجئ، مما يؤدي إلى تراجع الاستهلاك. ورغم أن البنوك المركزية تراعي هذه الإمكانية بالفعل في قراراتها، فإن الآثار على الاستهلاك قد تتجاوز التوقعات. وربما تلي ذلك حالة من عدم الاستقرار المالي حال الارتفاع المفاجئ في معدلات العثر. وينطبق ذلك خصوصا على البلدان حيث تكون الأسر مثقلة بالديون أو تمنح قوانين الإفلاس مزايا للمقترضين. كذلك أدى الارتفاع الحاد في أسعار المساكن خلال الجائحة إلى المغالاة في تقييم الأسعار عبر عدد من الأسواق. وقد يؤدي استمرار أسعار الفائدة المرتفعة لفترة طويلة إلى تصحيح هذه الأسواق على الأرجح، ولا سيما في البلدان حيث لم تنجح سياسات السلامة الاحترازية الكلية في منع تراكم الرفع المالي. وبالنظر إلى دورة التشديد التالية، ينبغي أن تطرح سلطات السلامة الاحترازية مجموعة إضافية من الأدوات، كفرض حدود قصوى على نسب خدمة الدين إلى الدخل، ما لم تكن تلك الأدوات موجودة بالفعل، لمنع هذه الآثار الجانبية للسياسة النقدية على الاستقرار المالي.

وإيجازا لما سبق، فكلما طال ارتفاع أسعار الفائدة، ازدادت احتمالية شعور الأسر بالضغوط، حتى وإن أمكن حمايتها نسبيا حتى الآن.

درجات الأحمر على القوة. أما اللون الرمادي، فيدل على عدم حدوث أي تغيرات في آلية الانتقال. وتستند هذه الدرجات إلى مركز كل بلد ضمن التوزيع القطري المقارن للتغيرات في نفس الاتجاه. وترد أسماء البلدان حسب نفس الترتيب المستخدم في الشكل البياني ٢-١٢ الذي يوضح قوة آلية الانتقال ككل - حيث تدرج الآليات الأكثر قوة في القمة والأكثر ضعفا في القاعدة.

وفي بلدان مثل كندا وشيلي واليابان، تشير التغيرات في خصائص أسواق القروض العقارية إلى تزايد قوة آلية انتقال آثار السياسة النقدية، ما يرجع في الأساس إلى تراجع أو ثبات نسبة القروض العقارية بسعر فائدة ثابت، وارتفاع مستويات الدين، وزيادة القيود على عرض المساكن. أما في هنغاريا وأيرلندا والبرتغال والولايات المتحدة، تراجعت قوة آلية الانتقال على ما يبدو بسبب تحول الخصائص في الاتجاه المعاكس. وعلى المستوى العالمي، تشير الخريطة الحرارية إلى تراجع آلية انتقال آثار السياسة النقدية عبر قنوات التدفقات النقدية والثروة والضمانات، ولكن بدرجات مختلفة عبر البلدان. وتشمل العوامل المساهمة في ذلك شيوع القروض العقارية بسعر فائدة ثابت، وتشديد حدود نسبة القرض إلى القيمة، وتراجع الدين، والهجرة خارج المناطق ذات الكثافة السكانية، وانخفاض تضخم أسعار المساكن في بعض المناطق التي شهدت في السابق مغالاة في قيمة المساكن.

وتتجاهل الخريطة الحرارية مجددا التغيرات في قنوات انتقال آثار السياسة النقدية بخلاف قناة الإسكان، وبالتالي لا تعكس سوى صورة جزئية عن التغير في قوة انتقال آثار السياسة النقدية. كذلك فإن ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية خلال العامين الماضيين، والذي فاق في سرعته وحجمه ونطاقه ما شهدناه على مدار العقود الماضية، ربما يكون قد ساهم في التأثير على انتقال آثار السياسة النقدية أيضا. ويتناول الإطار ٢-١ قناة أخرى - قناة انتقال آثار السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة - في أوروبا، ويناقش الإطار ٢-٢ دور العقارات في الضعف النسبي لآلية انتقال آثار السياسة النقدية في الصين.

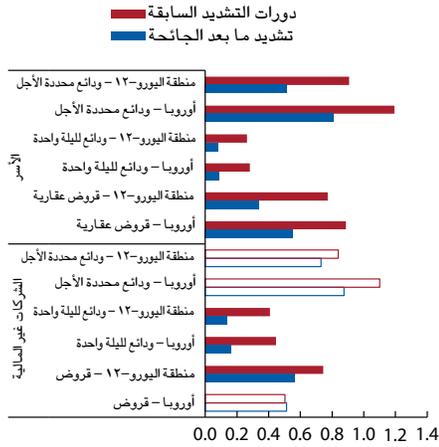
انعكاسات السياسات

تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال قطاع الإسكان. وتتفاوت قوة قنوات الإسكان إلى حد كبير عبر البلدان، بل وتراجعت مؤخرا في عدد من البلدان. ولهذه النتائج انعكاسات على السلطات المعنية بالسلامة الاحترازية الكلية والسياسة النقدية.

أولا، فيما يتعلق بتدابير السلامة الاحترازية الكلية القائمة على المقترض، لا يدرس هذا الفصل مدى فعاليتها. وتؤكد مجموعة كبيرة من الدراسات أن تشديد قواعد السلامة الاحترازية الكلية يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي، وبالتالي ينبغي مراعاة هذه الأهداف عند صياغة القواعد.

الإطار ٢-١: انتقال آثار السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة في أوروبا

الشكل البياني ٢-١-١: انتقال آثار السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة المصرفية مع الوقت (%)



المصادر: دراسة Beyer and others 2024، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يقاس انتقال آثار السياسة النقدية استناداً إلى تحليل انحدار مماثل لما ورد في دراسة (2014) Burstein and Gopinath. والفروق بين الأعمدة المظللة دالة إحصائياً عند مستوى ١٠٪ أو أعلى. وتضم منطقة اليورو-١٢ النمسا وبلجيكا وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا ولكسمبرغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا.

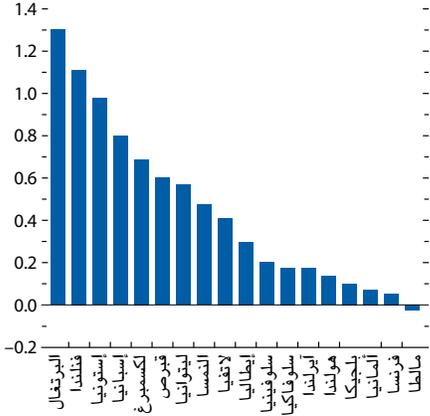
يخلص هذا الإطار إلى أن بعض أسعار الفائدة المصرفية في أوروبا ربما قد أصبحت أقل حساسية تجاه التغيرات في أسعار الفائدة الأساسية. ويشكل تأثير السياسة النقدية على أسعار الفائدة المصرفية («آلية الانتقال») عنصراً مهماً في انتقال آثار السياسة النقدية.

وخلال دورة التشديد التي شهدتها أوروبا عقب الجائحة، تفاوت انتقال آثار السياسة النقدية عبر مختلف فئات أسعار الفائدة (الشكل البياني ٢-١-١). فيبدو انتقال الآثار أقوى ما يكون في حالة الودائع محددة الأجل، وتليها القروض العقارية، ثم القروض الممنوحة للمؤسسات غير المالية. ومقارنة بالدورات السابقة، تراجع انتقال آثار السياسة النقدية في أوروبا إلى حد ما، باستثناء الودائع محددة الأجل للمؤسسات غير المالية والقروض الممنوحة لها. وتنشأ عن انتقال آثار السياسة النقدية إلى أسعار فائدة القروض العقارية انعكاسات على النشاط الحقيقي تتحدد حسب خصائص أسواق القروض العقارية، مثل شيوع القروض العقارية بسعر فائدة متغير، ونسبة أصحاب القروض العقارية من إجمالي الأسر. وفي بعض البلدان الأوروبية، عادة ما تكون آلية انتقال آثار السياسة النقدية إلى القروض العقارية القائمة قوية، ولكن نسبة أصحاب القروض العقارية من إجمالي الأسر منخفضة نسبياً، مما يحد من قوة الآلية (الربع الأعلى الأيسر في الشكل البياني ٢-١-٢). وفي البعض الآخر، يمكن أن تؤدي قوة آلية الانتقال، مصحوبة بارتفاع رصيد القروض العقارية (الربع الأعلى الأيمن)، إلى تغيرات كبيرة في تكلفة خدمة الدين التي تتحملها الأسر. وعبر منطقة اليورو، هناك تفاوت كبير في الزيادة السنوية لتكلفة خدمة الديون العقارية عن منتصف عام ٢٠٢٢ (الشكل البياني ٢-١-٣)، حيث تتراوح الزيادة من ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في البرتغال إلى صفر تقريباً في مالطا.

الإطار من إعداد لويس برانداو-ماركيز وفلوريان ميش، بناء على دراسة Beyer and others (2024).

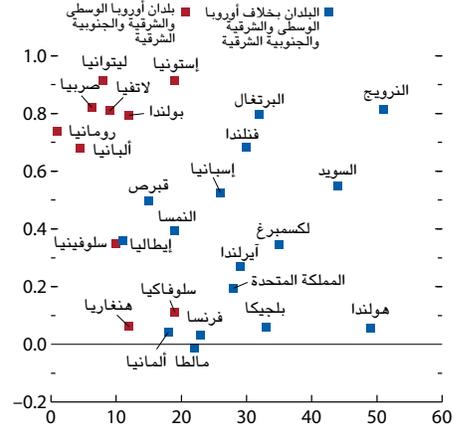
الإطار ٢-١: (تقمة)

الشكل البياني ٢-١-٣: التغيرات في تكلفة خدمة القروض العقارية عقب رفع البنك المركزي الأوروبي لأسعار الفائدة (% من إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٢: رصيد القروض العقارية في يوليو ٢٠٢٢)



المصادر: دراسة Beyer and others 2024، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-١-٢: انتقال آثار السياسة النقدية ونصيب الأسر الحاصلة على قروض عقارية (٢٠٢١-٢٠٢٣) (النسبة)



المصادر: دراسة Beyer and others 2024، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: أسعار فائدة بيتا يقصد بها نسبة الزيادة التراكمية في أسعار الفائدة على القروض العقارية القائمة إلى الزيادة التراكمية في أسعار الفائدة الأساسية خلال دورة ارتفاع ما بعد الجائحة.

الإطار ٢-٢: السياسة النقدية وأسواق العقارات في الصين

بالدخول (دراسة IMF 2022). كذلك تؤدي القيود المفروضة على الائتمان بضمان قيمة العقار وتدني الحدود الإلزامية لنسبة القرض العقاري إلى القيمة — ٦٠٪، وهي نسبة مقاربة للمئين العاشر في التوزيع القطري المقارن (الشكل البياني ٢-٦) — إلى المزيد من التراجع في حساسية الاستهلاك تجاه أسعار الفائدة عبر قناة الضمانات.

وخلال هبوط سوق العقارات ودورة التيسير النقدي اللذين شهدتهما الصين مؤخرًا، أصبح آلية الانتقال عبر قناة التدفقات النقدية ضعيفة نسبيًا بدورها. ورغم شيوع أسعار الفائدة المتغيرة، لم يحظ المقترضون الحاليون سوى بمزايا محدودة، نظرًا لأن أسعار الفائدة المرجعية لم تطرأ عليها سوى تعديلات محدودة، وهو ما يعكس الاعتماد المحدود على أسعار الفائدة في تيسير السياسات. وفي الوقت نفسه، سجلت أسعار الفائدة على القروض العقارية الجديدة — الأقل تأثيرًا بأسعار الفائدة قصيرة الأجل — تراجعًا ملحوظًا بفضل إرخاء القواعد المنظمة لأسعار الفائدة على القروض العقارية. غير أن هذا التراجع لم يصب في صالح حائزي القروض العقارية الحاليين لعدم وجود آلية قوية لإعادة التمويل.

ولم يكن للتيسير النقدي الأخير، في صورة تخفيضات متعددة في أسعار الفائدة، سوى تأثير محدود على أسعار الفائدة المرتبطة بقطاع الإسكان. ويعكس ذلك وجود مشكلات في انتقال آثار السياسات عبر هيكل أسعار الفائدة، مما أدى إلى تخفيض أسعار الفائدة على القروض العقارية لمرة واحدة في سبتمبر ٢٠٢٣. ومن شأن زيادة الاعتماد على أدوات أسعار الفائدة في تيسير السياسة النقدية، بدلًا من زيادة الاعتماد على سياسات الائتمان، أن يساعد في ضمان انتقال آثار السياسات بفعالية أكبر عبر قناة الإسكان.

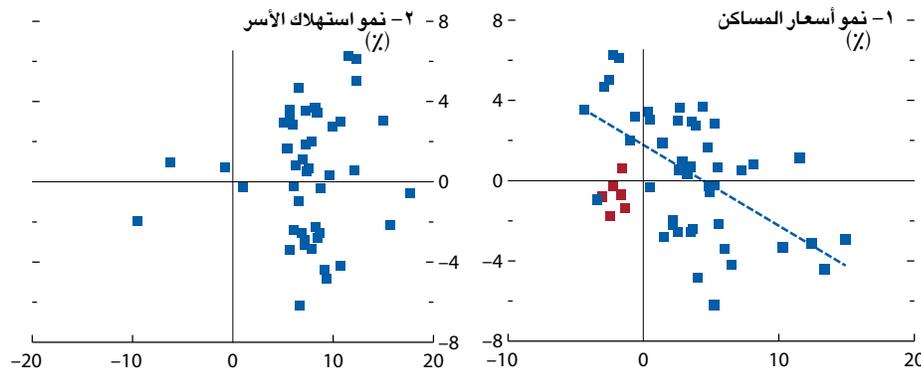
في الصين، تعد آلية انتقال أسعار الفائدة الأساسية إلى الاقتصاد الحقيقي عبر سوق الإسكان ضعيفة. ويمكن بزيادة الاعتماد على الأدوات القائمة على أسعار الفائدة المساعدة في تحسين انتقال آثار أسعار الفائدة الأساسية إلى قطاع الأسر.

وقبل حالة الهبوط الأخيرة التي يشهدها قطاع العقارات الصيني، تأثرت سوق الإسكان المحلية بالتغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وعقب تراجع تكلفة الاقتراض قصيرة الأجل، تسارع نمو أسعار المساكن (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ١)، مما يشير إلى تأثير أسعار الفائدة الأساسية على سوق الإسكان من خلال قناتي التوقعات/علاوات المخاطر والائتمان. غير أن العلاقة بين أسعار المساكن وتكلفة الاقتراض باتت ضعيفة منذ بداية هبوط قطاع العقارات في منتصف عام ٢٠٢١، مع تنامي أهمية دور العوامل غير النقدية في ديناميكية سوق الإسكان، مثل تعثر المطورين العقاريين وارتفاع رصيد المساكن تحت الإنشاء.

كذلك تراجع تأثير تغيرات أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الاستهلاك (الشكل البياني ٢-٢، اللوحة ٢)، مما يشير إلى محدودية انتقال آثار السياسة النقدية عبر قناتي الثروة والضمانات. وفي الماضي، لم تكن آثار الثروة ملحوظة على الإطلاق، نظرًا لأن تفضيل شراء المساكن غالبًا ما يرتبط بارتفاع معدلات الادخار. وهو ما يرجع غالبًا إلى تزايد العبء الناجم عن شراء المساكن مقارنة

الإطار من إعداد هنري هويل وإستيل شوا ليو.

الشكل البياني ٢-٢-١ الصين: أسعار الفائدة السوقية قصيرة الأجل ونمو أسعار المساكن (مؤشر متأخر لأسعار الفائدة السوقية قصيرة الأجل، التغيير خلال ٤ أرباع)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المربعات باللون الأحمر تعبر عن فترة ما بعد هبوط سوق المساكن في الربع الثالث من عام ٢٠٢١، والمربعات باللون الأزرق عن الفترة من الربع الثاني من عام ٢٠١٠ إلى الربع الثاني من عام ٢٠٢١. ومؤشر أسعار الفائدة يشير إلى التغيير في العناصر الأساسية الأربعة الأولى لأثني عشر سعر فائدة قصيرة الأجل. وأسعار المساكن هي متوسط التغيير في أسعار السوق الثانوية عبر ٧٠ مدينة. والبيانات ربع سنوية. والمؤشر متأخر بأربعة أرباع.

- Policy?" *Journal of Finance* 60 (3): 1221–57. <https://doi.org/10.1111/j.1540-6261.2005.00760.x>.
- Beyer, Robert C. M., Ezgi O. Ozturk, Claire Li, Florian Misch, Ruo Chen, and Lev Ratnovski. 2024. "Monetary Policy Pass-Through to Interest Rates: Stylized Facts from 30 European Countries." IMF Working Paper 24/009, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2024/01/12/Monetary-Policy-Pass-Through-to-Interest-Rates-Stylized-Facts-from-30-European-Countries-543715>.
- Bhutta, Neil, and Benjamin J. Keys. 2016. "Interest Rates and Equity Extraction during the Housing Boom." *American Economic Review* 106 (7): 1742–74. <https://doi.org/10.1257/aer.20140040>.
- Biljanovska, Nina, Sophia Chen, R. G. Gelos, Deniz O. Igan, Maria Soledad Martinez Peria, Erlend Nier, and Fabian Valencia. 2023. "Macroprudential Policy Effects: Evidence and Open Questions." IMF Departmental Paper 23/002, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://doi.org/10.5089/9798400226304.087>.
- Biljanovska, Nina, and Giovanni Dell'Ariccia. 2023. "Flattening the Curve and the Flight of the Rich: Pandemic-Induced Shifts in US and European Housing Markets." IMF Working Paper 23/266, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/12/22/Flattening-the-Curve-and-the-Flight-of-the-Rich-Pandemic-Induced-Shifts-in-US-and-European-542850>.
- Brandão-Marques, Luis, Gaston Gelos, Thomas Harjes, Ratna Sahay, and Yi Xue. 2020. "Monetary Policy Transmission in Emerging Markets and Developing Economies." IMF Working Paper 20/035, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/02/21/Monetary-Policy-Transmission-in-Emerging-Markets-and-Developing-Economies-49036>.
- Burstein, Ariel, and Gita Gopinath. 2014. "International Prices and Exchange Rates." In *Handbook of International Economics*, vol. 4, 391–451. Amsterdam: Elsevier.
- Calza, Alessandro, Tommaso Monacelli, and Livio Stracca. 2013. "Housing Finance and Monetary Policy." *Journal of the European Economic Association* 11 (S1): 101–22. <https://doi.org/10.1111/j.1542-4774.2012.01095.x>.
- Checo, Ariadne, Francesco Grigoli, and Damiano Sandri. 2024. "Monetary Policy Transmission in Emerging Markets: Proverbial Concerns, Novel Evidence." BIS Working Papers 1170, Bank for International Settlement, Basel, Switzerland. <https://www.bis.org/publ/work1170.htm>.
- Chen, Jiaqian, Daria Finocchiaro, Jesper Lindé, and Karl Walentin. 2023. "The Costs of Macroprudential Deleveraging in a Liquidity Trap." *Review of Economic Dynamics* 51 (December): 991–1011. <https://doi.org/10.1016/j.red.2023.09.005>.
- Chodorow-Reich, Gabriel, Adam M. Guren, and Timothy J. McQuade. 2024. "The 2000s Housing Cycle with 2020 Hind-sight: A Neo-Kindlebergerian View." *Review of Economic Studies* 91 (2): 785–816. <https://doi.org/10.1093/restud/rdad045>.
- Aastveit, Knut Are, and André K. Anundsen. 2022. "Asymmetric Effects of Monetary Policy in Regional Housing Markets." *American Economic Journal: Macroeconomics* 14 (4): 499–529. <https://doi.org/10.1257/mac.20190011>.
- Aladangady, Aditya. 2017. "Housing Wealth and Consumption: Evidence from Geographically-Linked Microdata." *American Economic Review* 107 (11): 3415–46. <https://doi.org/10.1257/aer.20150491>.
- Alam, Zohair, Adrian Alter, Jesse Eiseman, Gaston Gelos, Heedon Kang, Machiko Narita, Erlend Nier, and Naixi Wang. Forthcoming. "Digging Deeper—Evidence on the Effects of Macroprudential Policies from a New Database." Published ahead of print, January 22, 2024. *Journal of Money, Credit and Banking*. <https://doi.org/10.1111/jmcb.13130>.
- Albuquerque, Bruno, Martin Iseringhausen, and Frederic Opitz. 2024. "The Housing Supply Channel of Monetary Policy." IMF Working Paper 24/023, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2024/02/02/The-Housing-Supply-Channel-of-Monetary-Policy-544046>.
- Altunok, Fatih, Yavuz Arslan, and Steven Ongena. 2023. "Monetary Policy Transmission with Adjustable and Fixed Rate Mortgages: The Role of Credit Supply." Discussion Paper 18293, Centre for Economic Policy Research, London. <https://cepr.org/publications/dp18293>.
- Araujo, Juliana D., Manasa Patnam, Adina Popescu, Fabian Valencia, and Weijia Yao. 2020. "Effects of Macroprudential Policy: Evidence from over 6,000 Estimates." IMF Working Paper 20/067, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://doi.org/10.5089/9781513545400.001>.
- Battistini, Niccolò, Matteo Falagiarda, Angelina Hackmann, and Moreno Roma. 2022. "Navigating the Housing Channel of Monetary Policy across Euro Area Regions." ECB Working Paper 2022/2752, European Central Bank, Frankfurt. <https://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpwps/ecb.wp2752-efbdb19d8b.en.pdf>.
- Bauer, Michael D., and Eric T. Swanson. 2023. "An Alternative Explanation for the 'Fed Information Effect.'" *American Economic Review* 113 (3): 664–700. <https://doi.org/10.1257/aer.20201220>.
- Beraja, Martin, Andreas Fuster, Erik Hurst, and Joseph Vavra. 2019. "Regional Heterogeneity and the Refinancing Channel of Monetary Policy." *Quarterly Journal of Economics* 134 (1): 109–83. <https://doi.org/10.1093/qje/qjy021>.
- Berger, David, Konstantin Milbradt, Fabrice Tourre, and Joseph Vavra. 2021. "Mortgage Prepayment and Path-Dependent Effects of Monetary Policy." *American Economic Review* 111 (9): 2829–78. <https://doi.org/10.1257/aer.20181857>.
- Bernanke, Ben S., and Mark Gertler. 1995. "Inside the Black Box: The Credit Channel of Monetary Policy Transmission." *Journal of Economic Perspectives* 9 (4): 27–48. <https://doi.org/10.1257/jep.9.4.27>.
- Bernanke, Ben S., and Kenneth N. Kuttner. 2005. "What Explains the Stock Market's Reaction to Federal Reserve

- Housing Channel.” Meeting Paper 1610, Society for Economic Dynamics. <https://econpapers.repec.org/paper/redsed017/1610.htm>.
- Huang, Haifang, and Yao Tang. 2012. “Residential Land Use Regulation and the US Housing Price Cycle between 2000 and 2009.” *Journal of Urban Economics* 71 (1): 93–99. <https://doi.org/10.1016/j.jue.2011.08.001>.
- Iacoviello, Matteo, and Stefano Neri. 2010. “Housing Market Spillovers: Evidence from an Estimated DSGE Model.” *American Economic Journal: Macroeconomics* 2 (2): 125–64. <https://doi.org/10.1257/mac.2.2.125>.
- Igan, Deniz, and Prakash Loungani. 2012. “Global Housing Cycles.” Working Paper 12/217, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Global-Housing-Cycles-26229>.
- International Monetary Fund (IMF). 2022. “People’s Republic of China: Selected Issues: Household Savings and Its Drivers—Some Stylized Facts.” IMF Country Report 22/022, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://doi.org/10.5089/9798400201486.002>.
- Jordà, Òscar. 2005. “Estimation and Inference of Impulse Responses by Local Projections.” *American Economic Review* 95 (1): 161–82. <https://doi.org/10.1257/0002828053828518>.
- Jordà, Òscar, Moritz Schularick, and Alan M. Taylor. 2015. “Betting the House.” In “37th Annual NBER International Seminar on Macroeconomics,” edited by Jeffrey Frankel, Hélène Rey, and Andrew Rose. Supplement, *Journal of International Economics* 96 (S1): S2–S18. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2014.12.011>.
- Kaplan, Greg, Kurt Mitman, and Giovanni L. Violante. 2020. “The Housing Boom and Bust: Model Meets Evidence.” *Journal of Political Economy* 128 (9): 3285–345. <https://doi.org/10.1086/708816>.
- Keynes, John Maynard. 1936. *The General Theory of Employment, Interest and Money*. London: Macmillan.
- Kiyotaki, Nobuhiro, and John Moore. 1997. “Credit Cycles.” *Journal of Political Economy* 105 (2): 211–48. <https://doi.org/10.1086/262072>.
- Kuchler, Theresa, Monika Piazzesi, and Johannes Stroebel. 2023. “Housing Market Expectations.” In *Handbook of Economic Expectations*, edited by Rüdiger Bachmann, Giorgio Topa, and Wilbert Van der Klaauw, 163–91. Amsterdam: Elsevier. <https://doi.org/10.1016/B978-0-12-822927-9.00013-6>.
- Li, Wenli, and Yichen Su. 2023. “The Great Reshuffle: Residential Sorting during the COVID-19 Pandemic and Its Welfare Implications.” https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3997810.
- Mian, Atif, Kamalesh Rao, and Amir Sufi. 2013. “Household Balance Sheets, Consumption, and the Economic Slump.” *Quarterly Journal of Economics* 128 (4): 1687–726. <https://doi.org/10.1093/qje/qjt020>.
- Cloyne, James, Clodomiro Ferreira, and Paolo Surico. 2020. “Monetary Policy When Households Have Debt: New Evidence on the Transmission Mechanism.” *Review of Economic Studies* 87 (1): 102–29. <https://doi.org/10.1093/restud/rdy074>.
- Corsetti, Giancarlo, João B. Duarte, and Samuel Mann. 2022. “One Money, Many Markets.” *Journal of the European Economic Association* 20 (1): 513–48. <https://doi.org/10.1093/jeea/jvab030>.
- Deb, Pragyan, Harald Finger, Kenichiro Kashiwase, Yosuke Kido, Siddharth Kothari, and Evan Papageorgiou. 2022. “Housing Market Stability and Affordability in Asia-Pacific.” IMF Departmental Paper 22/020, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2022/12/13/Housing-Market-Stability-and-Affordability-in-Asia-Pacific-513882>.
- Di Maggio, Marco, Amir Kermani, Benjamin J. Keys, Tomasz Piskorski, Rodney Ramcharan, Amit Seru, and Vincent Yao. 2017. “Interest Rate Pass-Through: Mortgage Rates, Household Consumption, and Voluntary Deleveraging.” *American Economic Review* 107 (11): 3550–88. <https://doi.org/10.1257/aer.20141313>.
- Eichenbaum, Martin, Sergio Rebelo, and Arlene Wong. 2022. “State-Dependent Effects of Monetary Policy: The Refinancing Channel.” *American Economic Review* 112 (3): 721–61. <https://doi.org/10.1257/aer.20191244>.
- Favilukis, Jack, Sydney C. Ludvigson, and Stijn Van Nieuwerburgh. 2017. “The Macroeconomic Effects of Housing Wealth, Housing Finance, and Limited Risk Sharing in General Equilibrium.” *Journal of Political Economy* 125 (1): 140–223. <https://doi.org/10.1086/689606>.
- Flodén, Martin, Matilda Kilström, Jósef Sigurdsson, and Roine Vestman. 2021. “Household Debt and Monetary Policy: Revealing the Cash-Flow Channel.” *Economic Journal* 131 (636): 1742–71. <https://doi.org/10.1093/ej/ueaa135>.
- Fonseca, Julia, and Lu Liu. 2023. “Mortgage Lock-In, Mobility, and Labor Reallocation.” SSRN Scholarly Paper, Rochester, NY. <https://doi.org/10.2139/ssrn.4399613>.
- Friedman, Milton. 1961. “The Lag in Effect of Monetary Policy.” *Journal of Political Economy* 69 (5): 447–66. <https://www.jstor.org/stable/1828534>.
- Gorea, Denis, Oleksiy Kryvtsov, and Marianna Kudlyak. 2022. “House Price Responses to Monetary Policy Surprises: Evidence from the U.S. Listings Data.” Working Paper 2022–16, Federal Reserve Bank of San Francisco, San Francisco. <https://www.frbsf.org/economic-research/publications/working-papers/2022/16/>.
- Gupta, Arpit, Vrinda Mittal, Jonas Peeters, and Stijn Van Nieuwerburgh. 2022. “Flattening the Curve: Pandemic-Induced Revaluation of Urban Real Estate.” *Journal of Financial Economics* 1462: 594–636. <https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2021.10.008>.
- Hedlund, Aaron, Fatih Karahan, Kurt Mitman, and Serdar Ozkan. 2017. “Monetary Policy, Heterogeneity, and the

- Saiz, Albert. 2010. "The Geographic Determinants of Housing Supply." *Quarterly Journal of Economics* 125 (3): 1253–96. <https://www.jstor.org/stable/27867510>.
- Stock, James H., and Mark W. Watson. 2018. "Identification and Estimation of Dynamic Causal Effects in Macroeconomics Using External Instruments." *Economic Journal* 128 (610): 917–48. <https://doi.org/10.1111/econj.12593>.
- van Binsbergen, Jules H., and Marco Grotteria. 2023. "Monetary Policy Wedges and the Long-Term Liabilities of Households and Firms." SSRN Scholarly Paper, Rochester, NY. <https://doi.org/10.2139/ssrn.4457817>.
- Mian, Atif, and Amir Sufi. 2009. "The Consequences of Mortgage Credit Expansion: Evidence from the U.S. Mortgage Default Crisis." *Quarterly Journal of Economics* 124 (4): 1449–96. <https://doi.org/10.1162/qjec.2009.124.4.1449>.
- Mian, Atif, and Amir Sufi. 2018. "Finance and Business Cycles: The Credit-Driven Household Demand Channel." *Journal of Economic Perspectives* 32 (3): 31–58. <https://doi.org/10.1257/jep.32.3.31>.
- Pica, Stefano. 2021. "Housing Markets and the Heterogeneous Effects of Monetary Policy across the Euro Area." SSRN Scholarly Paper, Rochester, NY. <https://doi.org/10.2139/ssrn.4060424>.

تباطؤ النمو العالمي متوسط المدى: ما المطلوب لتغيير اتجاه التيار؟

(دراسة Kilic Celik, Kose, and Ohnsorge 2023). ويشير ذلك إلى تراجع محتمل نحو نظام أقل نمواً. وينطوي تراجع النمو على تدهور التوقعات المتعلقة بمستويات المعيشة والحد من الفقر حول العالم. ومن شأن ترسخ بيئة النمو المنخفض، واقتنائها بأسعار الفائدة المرتفعة، أن يهدد استدامة القدرة على تحمل الدين وقد يوجع التوترات الاجتماعية ويعرقل التحول الأخضر. وعلاوة على ذلك، فإن التوقعات بضعف النمو قد تثبط الاستثمار في رأس المال والتكنولوجيا، وبالتالي تصبح محققة لذاتها جزئياً. ولذلك، تعد معالجة تراجع أفق النمو من أولويات السياسة في جميع الاقتصادات.

ويمكن أن تُعزى التغييرات في أداء النمو إلى مساهمات مدخلات العمالة ورأس المال وكفاءة استخدامهما – التي تُعرف باسم الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP). ومن بين هذه المحركات المباشرة، تتمثل معوقات نمو مدخلات العمالة في الضغوط الديمغرافية وتراجع اتجاهات المشاركة في القوى العاملة (الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Goodhart and Pradhan 2020). وبالإضافة إلى ذلك، أدى ضعف الاستثمار الخاص في الاقتصادات المتقدمة، منذ الأزمة المالية العالمية، إلى إعاقة تعميق رأس المال (الفصل الرابع في عدد إبريل ٢٠١٥ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Döttling, Gutiérrez, and Philippon 2017). ومع ذلك، لا يوجد تحليل شامل لديناميكية استثمار الشركات التي تشمل اقتصادات الأسواق الصاعدة.

ويمكن زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وهي مساهم رئيسي في النمو الاتجاهي، من خلال زيادة الإنتاجية داخل الشركات نتيجة التقدم التكنولوجي ومن خلال تحسين توزيع الموارد بين الشركات – تدفق الموارد نحو الشركات الأكثر إنتاجية – مما يؤدي إلى تحسين "الكفاءة الكلية لتوزيع الموارد" في الاقتصاد (دراسة Restuccia and Rogerson 2008). وبينما كانت أوجه التقدم التكنولوجي موضع بحث مكثف، تم إلقاء القليل من الاهتمام لكيفية اختلاف كفاءة توزيع الموارد بمرور الوقت وكيفية تأثير التحولات في كفاءة توزيع الموارد على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج^١. ولسد هذه الفجوة، يستخدم

رغم ما يظهره الاقتصاد العالمي من صلابة ملحوظة في مواجهة الصدمات الأخيرة، فإنه يواجه واقعا باعثا على القلق: فقد استمر تخفيض توقعات نموه على المدى المتوسط منذ الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويعكس ذلك اتجاهها تنازليا في النمو العالمي الفعلي، مع بدء التباطؤ في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في الاقتصادات المتقدمة وبعد الأزمة التي شهدتها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويتناول هذا الفصل العوامل الكامنة وراء هذا الاتجاه، موضحا أن حدوث تباطؤ كبير وواسع الانتشار في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج قد ساهم بأكثر من نصف الانخفاض في النمو. وكان هذا التباطؤ مدفوعا في أحد جوانبه بزيادة سوء توزيع رأس المال والعمالة عبر الشركات داخل القطاعات. وقد تفاقم التباطؤ نتيجة الانخفاض واسع النطاق في تكوين رأس المال الخاص وتباطؤ نمو السكان في سن العمل في الاقتصادات الكبرى بعد الأزمة. وتشير تنبؤات هذا الفصل إلى أنه، بدون تدخل السياسات في الوقت المناسب أو غياب دفعة من التكنولوجيات الناشئة، يتوقع ألا يتجاوز النمو العالمي ٢.٨٪ في نهاية هذا العقد، وهو مستوى أقل بكثير من متوسطه قبل الجائحة (٢٠٠٠-٢٠١٩) بفجوة قدرها نقطة مئوية واحدة. ويبرز ذلك الحاجة الملحة إلى سياسات وإصلاحات هيكلية تعزز النمو من خلال تحسين توزيع رأس المال والعمالة على الشركات الأكثر إنتاجية، وتعزيز المشاركة في القوى العاملة، والاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي. وتشكل هذه التدابير أهمية بالغة، خاصة في ضوء تحديات مثل ارتفاع الدين العام والتشرد الجغرافي – الاقتصادي، وهو ما قد يؤدي إلى فرض مزيد من القيود على النمو العالمي.

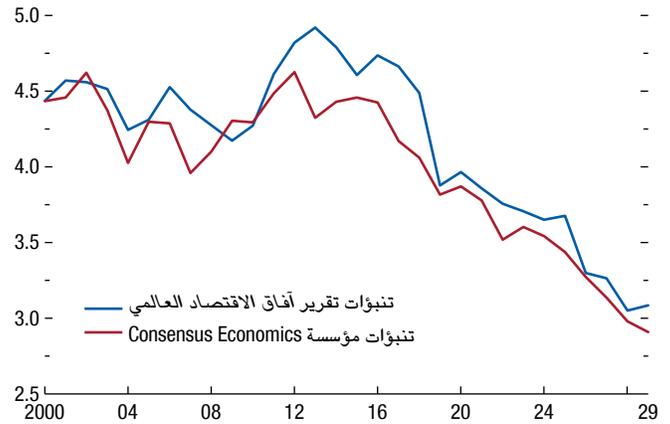
مقدمة

منذ الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واصل القائمون بالتنبؤ خفض توقعاتهم للنمو على المدى المتوسط (الشكل البياني ٣-١). وتشير تقديرات نمو الناتج الممكن – الحد الأقصى للنمو غير التضخمي في أي اقتصاد في ظل موارده وقدراته التكنولوجية – إلى حدوث انخفاض مماثل

^١ أجريت بالفعل دراسات موسعة عن مساهمة تباطؤ الابتكار في انخفاض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج؛ راجع على سبيل المثال دراسة Gordon (2016): ودراسة Bloom and others (2020): والفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ ودراسة Acemoglu, Autor, and Patterson (2023). وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة كبيرة من الأدبيات، التي شملها المسح في دراسة Restuccia and Rogerson (2017) وتشمل الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الرائد المالي، درست دور سوء توزيع الموارد في تفسير الفجوات العالمية في مستويات الإنتاجية. وعلى عكس هذه الأدبيات، يركز هذا الفصل على التغييرات في سوء توزيع الموارد بمرور الوقت، وأسبابها، ومساهمتها في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مؤخرا ومستقبلا.

مؤلفو هذا الفصل هم نان لي (رئيس فريق مشارك)، وكيارا ماغي، وضياء نور الدين (رئيس فريق مشارك)، وسيدريك أوكو، وألكسندر سولاتشي، وروبرت زيميك، بدعم من شريهارى راماشاندر، وبابلو فيغا، وياروزو، ودينيس زاو. ويتم دعم العمل في هذا الفصل جزئيا من خلال برنامج السياسة الاقتصادية الكلية في البلدان منخفضة الدخل التابع لمكتب الشؤون الخارجية وشؤون الكومونولث والتنمية (FCDO) في المملكة المتحدة وبرنامج البحوث الاقتصادية الكلية حول تغير المناخ والمخاطر الناشئة في آسيا التابع لوزارة الاقتصاد والمالية في حكومة كوريا. والآراء الواردة في هذا الفصل لا تمثل بالضرورة آراء الشركاء الداعمين. وتولى بيتر كلينو دور المستشار الخارجي. وتمت الاستفادة في هذا الفصل من تعليقات تشانغ-تاي هسيه والمشاركين والمراجعين الداخليين في الندوة.

الشكل البياني ٣-١: توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للخمس سنوات التالية، ٢٠٢٩-٢٠٢٠ (النمو العالمي، %)



المصادر: مؤسسة Consensus Economics؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشتمل عينة تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على ١٩٦ اقتصادا، وتشتمل عينة مؤسسة Consensus Economics على ٨٨ اقتصادا. تحسب توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي باستخدام إجمالي الناتج المحلي بأوزان الدولار الدولي على أساس تعادل القوة الشرائية. تشير السنوات على المحور الأفقي إلى سنة وضع التنبؤ. باستخدام عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي قبل خمس سنوات. فعلى سبيل المثال، تستند تنبؤات عام ٢٠٢٩ إلى عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وهكذا. يشير الخط الأحمر إلى وسط تنبؤات مؤسسة Consensus Economics.

هذا الفصل منهجا وضعته دراسة (Hsieh and Klenow (2009) التي

تقترح أن الفجوة المتزايدة بين الشركات في الإنتاجية المقيسة بالإيرادات تشير إلى انخفاض كفاءة توزيع الموارد (راجع الإطار ٣-١ للاطلاع على شرح مفصّل لمفهوم كفاءة توزيع الموارد وكيفية قياسها).

وفي هذا السياق، يسعى هذا الفصل إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

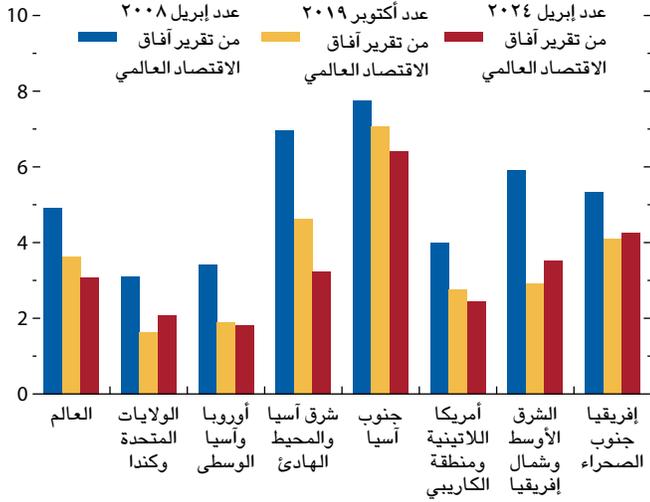
- ما هي الرؤى المستقاة من التنبؤات؟ كيف تطورت آراء القائمين بالتنبؤ بشأن النمو على المدى المتوسط، وماذا تعني بشأن عدم المساواة في توزيع الدخل وتقارب الدخل؟
- كيف وصلنا إلى هذه المرحلة؟ ما هي العوامل التي تفسر تراجع النمو الفعلي على مدى العقدين الماضيين؟ وما الدور الذي قامت به العوامل الديمغرافية والاستثمار الخاص؟ وإلى أي مدى أثرت التغيرات في كفاءة توزيع الموارد على نمو الإنتاجية؟
- إلى أين يتجه النمو؟ ما هي المسارات المحتملة للنمو على المدى المتوسط في ضوء الاتجاهات الديمغرافية والقوى الاقتصادية السائدة، مثل ارتفاع أعباء الديون، والتشرد الجغرافي-الاقتصادي، وظهور الذكاء الاصطناعي؟ وما هي السياسات التي يمكن أن تساعد على العودة إلى معدلات النمو الأعلى التي شوهدت في العقدين السابقين على الجائحة؟

ولإجابة عن هذه الأسئلة، يبدأ الفصل بدراسة توقعات النمو على المدى المتوسط (الخمس سنوات القادمة) في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إلى جانب اتجاهات النمو الفعلية، على مدى العقود الثلاثة الماضية عبر مجموعة واسعة من الاقتصادات. وتعرض الأقسام اللاحقة تحليلا متعمقا لمحركات النمو المباشرة: مدخلات العمالة، وتكوين رأس المال الخاص، وكفاءة توزيع الموارد. وأخيرا، يعرض الفصل سيناريوهات مختلفة لتقييم مسارات النمو المحتملة على المدى المتوسط والآثار المحتملة لتدخل السياسات.

وفيما يلي النتائج الرئيسية لهذا الفصل:

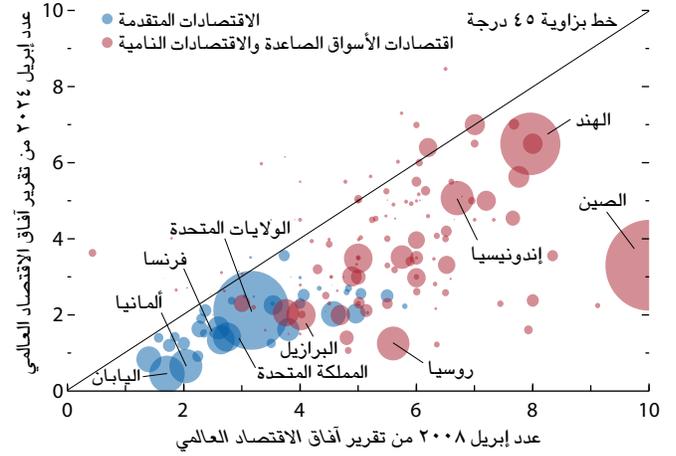
- الانخفاض في توقعات النمو على المدى المتوسط واسع النطاق، مما يعكس وجود قوى طويلة الأجل وليس تشاؤم القائمين بالتنبؤ. وقد تم تخفيض توقعات النمو على المدى المتوسط في جميع مجموعات الدخل والمناطق المختلفة، وخاصة في اقتصادات الأسواق الصاعدة.
- بالمثل، انخفض النمو الفعلي، ويرجع هذا في المقام الأول إلى ديناميكية نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ففي الاقتصادات المتقدمة، بدأ نمو الإنتاجية في الانخفاض قبل الأزمة المالية العالمية. وفي المقابل، ارتفع نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية قبل الأزمة ثم انخفض، مما يعكس دورة العولمة. وفي المجموعتين، أحدثت التغيرات في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تحولا كبيرا في النمو الاقتصادي الكلي، بما يمثل أكثر من نصف الانخفاض في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة وكل الانخفاض تقريبا في البلدان منخفضة الدخل.
- شكلت زيادة سوء توزيع رأس المال والعمالة بين الشركات عبئا على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بمقدار ٠,٦ نقطة مئوية سنويا في الاقتصادات التي تناولها التحليل. ويشير ذلك إلى أن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كان من الممكن أن يكون أكبر بنسبة ٥٠٪ لو لم يزد سوء توزيع الموارد. وترجع معظم هذه الزيادة في سوء توزيع الموارد إلى النمو غير المتكافئ في إنتاجية الشركات داخل القطاعات، مما يتطلب إعادة توزيع رأس المال والعمالة، وهو ما أعاقته الاحتكاكات الاقتصادية. ورغم أن الصدمات قد تؤدي إلى تفاقم سوء التوزيع مؤقتا، يمكن أن يعزى ثلثها في أي وقت إلى الاحتكاكات الهيكلية المستمرة، والتي يمكن لتدابير السياسات أن تعالجها لزيادة الإنتاجية.
- ساهم في انخفاض النمو أيضا تراجع تكوين رأس المال الخاص منذ الأزمة المالية العالمية في العديد من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. ويشكل انخفاض تقييمات الشركات مقابل تكلفة رأس المال وارتفاع مستويات الرفع المالي في الشركات أهم عاملين خاصين بالشركات يساهمان في انخفاض استثمار الشركات. وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، أدى ضعف أداء النمو وعدم اليقين إلى إعاقة الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة.

الشكل البياني ٣-٣: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للخمس سنوات التالية حسب المناطق، ٢٠١٩ و ٢٠٢٤ و ٢٠٠٨ (٪)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يستخدم الشكل البياني إجمالي الناتج المحلي المحسوب بالدولار الدولي على أساس تعادل القوة الشرائية من أعداد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي المذكورة بغرض التجميع.

الشكل البياني ٣-٢: تنبؤات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للخمس سنوات التالية حسب البلد: إبريل ٢٠٠٨ مقابل إبريل ٢٠٢٤ (٪)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعكس حجم الفقاعة حجم الاقتصاد باستخدام إجمالي الناتج المحلي في إبريل ٢٠٢٤ المحسوب بالدولار الدولي على أساس تعادل القوة الشرائية.

الرؤى المستقاة من التنبؤات على المدى المتوسط

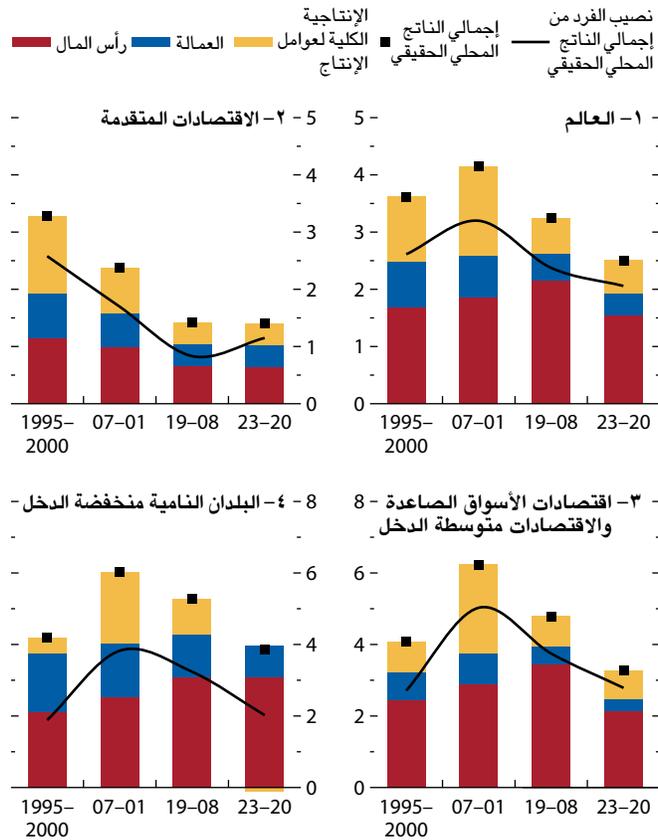
توضح توقعات النمو للسنوات الخمس المقبلة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تراجعاً واسع النطاق في آفاق النمو منذ عام ٢٠٠٨ يؤثر على ما يقرب من ٨٢٪ من الاقتصادات، بما في ذلك أكبر الاقتصادات في العالم (الشكل البياني ٣-٢). وتحديداً، ساهمت أكبر خمسة اقتصادات من اقتصادات الأسواق الصاعدة - البرازيل، والصين، والهند، وإندونيسيا، وروسيا - بنحو ٠,٨ نقطة مئوية من الانخفاض البالغ ١,٨ نقطة مئوية في النمو العالمي المتوقع. ويتضح هذا الانخفاض في مختلف المناطق ويبرز أكثر ما يبرز في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (الشكل البياني ٣-٣).

وتثير آفاق النمو المعتمدة سؤالين. أولاً، هل يمكن إرجاع ذلك إلى التناؤم المتزايد بين القائمين بالتنبؤ، وخاصة بعد الصدمات العالمية الأخيرة؟ إن تتبع متوسط التفاوت بين النمو المتوقع والنمو المتحقق لا يُظهر أي دليل على التحيز للتناؤم (الشكل البياني ٣-١ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت).^٢ كذلك فإن التوقعات الضعيفة قد تعكس جزئياً تصحيحاً للتفاؤل

^٢ جميع المرفقات متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع التالي: www.imf.org/en/Publications/WEO.

- من المتوقع أن تتكثف الضغوط الديمغرافية التي تؤثر على عرض العمالة على المدى المتوسط في معظم الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة الكبرى، مما يساهم في انخفاض النمو العالمي. وبحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع ألا يتجاوز عرض العمالة على الصعيد العالمي ٠,٣٪، أي أقل من ثلث متوسطه في العقد السابق على الجائحة.
- في مواجهة العديد من العوامل المعاكسة الهيكلية، تتطلب عودة النمو العالمي إلى متوسطه التاريخي دعماً قوياً على مستوى السياسات وتسخير إمكانات التكنولوجيات الناشئة. واستناداً إلى الاتجاهات الديمغرافية المتوقعة والافتراضات المتحفظة بشأن التقدم التكنولوجي، فإن النمو العالمي على المدى المتوسط قد ينخفض إلى أقل من ٣٪. وتتطلب العودة إلى متوسط النمو السنوي التاريخي (٢٠٠٠-٢٠١٩) البالغ ٣,٨٪ سياسات وإصلاحات معززة للنمو. وينبغي أن يهدف تنفيذها إلى تحسين كفاءة توزيع الموارد ومشاركة العمالة وتسهيل التجارة عبر الحدود وتبادل المعرفة. وينبغي أن تعمل هذه السياسات والإصلاحات أيضاً على تعزيز قدرات الابتكار وتعظيم القدرة على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي مثل الذكاء الاصطناعي.

الشكل البياني ٣-٤: مساهمة عناصر نمو إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٥-٢٠٢٣ (%)



المصادر: منظمة العمل الدولية؛ وجداول بن العالمية، الإصدار ١٠،٠١؛ وتقرير التوقعات السكانية العالمية الصادر عن الأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشمل عينة تفكيك عناصر النمو ١٤٠ بلداً. وتعكس مساهمات نمو رأس المال ونمو العمالة حصص الناتج من مدخلات العوامل ذات الصلة ومعدلات نموها.

الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٢٪ بعد الجائحة، وهو ما يمثل نصف الانخفاض في نمو إجمالي الناتج المحلي. وبالمثل، في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، انخفض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من ٢,٥٪ و٢٪، على الترتيب، خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧ إلى ٠,٧٪ فقط وصفر تقريبا، على الترتيب، بعد الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، نجد أن تباطؤ تكوين رأس المال بعد عام ٢٠٠٨ في الاقتصادات المتقدمة ومنذ عام ٢٠١٣ في اقتصادات الأسواق الصاعدة ساهم أيضا في تباطؤ النمو العالمي. وكان هناك دور أيضا للانخفاض المستمر في مساهمة العمالة نتيجة شيخوخة السكان وما يرتبط بذلك من تراجع في المشاركة في القوى العاملة في الاقتصادات الكبرى. ويتناول هذا القسم كل عنصر من عناصر نمو الناتج لفهم الدوافع وراء اتجاهاتها.

السابق، وخاصة منذ عام ٢٠١٢. ثانياً، إلى أي مدى تعكس الآفاق المعتمدة اتجاهات النمو طويلة الأجل؟ ينظر القارئ بالتنبؤ عادة إلى المدى المتوسط باعتباره الأفق الذي تتمكن الاقتصادات خلاله من سد الفجوة بين الناتج الفعلي والممكن. والواقع أن الأدلة تشير إلى أن تنبؤات النمو متوسط الأجل في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تتسق إلى حد كبير عادة مع توقعات نمو الناتج الممكن (الشكل البياني ٣-١ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت). ولم تحدث الانحرافات إلا بعد الأزمات عندما توقع القارئ بالتنبؤ نمواً أسرع (مقارنة بالنمو الممكن) لسد فجوة كبيرة في الناتج.

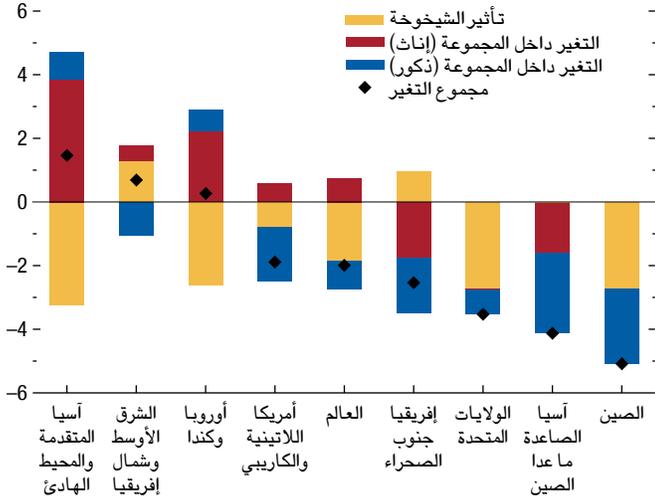
وربما يعكس تراجع تنبؤات النمو العالمي جزئياً التحسن في مستويات المعيشة والتباطؤ اللاحق في معدلات النمو. ومع ذلك، عند النظر في وتيرة تقارب الدخل بين البلدان على مر التاريخ، فإن جهود اللحاق بالركب التي تبذلها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لا تفسر سوى حوالي ربع الانخفاض المتوقع في النمو العالمي منذ عام ٢٠٠٨ (راجع الإطار ١-١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وبالإضافة إلى ذلك، فإن التراجع المتسارع في آفاق النمو في هذه الاقتصادات، مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، يثير مخاوف بشأن التقارب في المستقبل. وباستخدام مقاييس مختلفة، يشير الإطار ٢-٣ إلى أن وتيرة التقارب فيما يتعلق بالدخل والرفاهية الاجتماعية تتباطأ أو ربما ينعكس مسارها على المدى المتوسط - في تناقض صارخ مع الاتجاهات التاريخية قبل الجائحة.

كيف وصلنا إلى هذه المرحلة؟

لقد تسارع النمو العالمي منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وحتى الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، ثم تراجع منذ ذلك الحين (الشكل البياني ٣-٤)، وذلك اتساقاً مع ديناميكية التوقعات متوسطة الأجل. وقد انعكس هذا النمط في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، وهو ما يعكس حالات المد والجزر التي شهدتها العولمة والتي أثرت على تدفقات رأس المال والإنتاجية. ومع ذلك، شهدت الاقتصادات المتقدمة تراجعاً في النمو بدءاً من أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين^٣، ومن حيث نصيب الفرد، اتبع نمو إجمالي الناتج المحلي اتجاهها مماثلاً في جميع مجموعات البلدان، غير أنه شهد انخفاضاً أقل قليلاً بعد الأزمة مع تباطؤ النمو السكاني. وبالنسبة لجميع مجموعات البلدان، حدثت هذه التحولات في النمو أساساً نتيجة التغييرات في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. ففي الاقتصادات المتقدمة، انخفض النمو السنوي في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من ١,٣٪ خلال

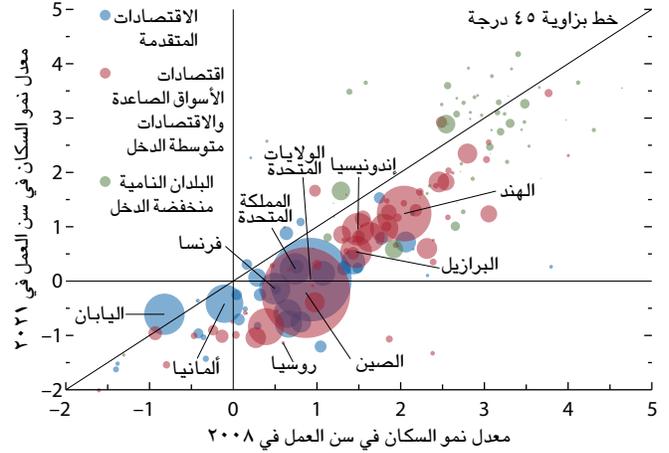
^٣ كثيراً ما يُذكر سوء قياس إجمالي الناتج المحلي مع توسع الاقتصاد الرقمي كتفسير محتمل لتباطؤ الإنتاجية، وخاصة في الولايات المتحدة. غير أن الأهمية الكمية لهذه المسألة تظل سؤالاً بلا إجابة. فعلى سبيل المثال، تقدم دراسة (Sverson (2017 أدلة تفند "فرضية سوء القياس": وتشير تقديرات دراسة (Crouzet and Eberly (2021 إلى أنها تفسر نسبة كبيرة من انخفاض الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وبالتالي نمو إجمالي الناتج المحلي.

الشكل البياني ٣-٦: تقسيم التغيير في معدل المشاركة في القوى العاملة، ٢٠٢١-٢٠٠٨ (نقاط مئوية)



المصادر: منظمة العمل الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٣-٥: تباطؤ نمو السكان في سن العمل، ٢٠٠٨ مقابل ٢٠٢١ (نمو السكان في سن العمل، %)



المصادر: تقرير التوقعات السكانية العالمية الصادر عن الأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرف السكان في سن العمل بأنهم الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ عاماً. تُستبعد البلدان ذات القيم الشاذة لتعزيز العرض. وإدراجها لا يغير النمط.

في سوق العمل. ويساعد تحليل نسبة التحول في الكشف عن بعض آثار الشيخوخة وأوجه التفاوت بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة على معدلات المشاركة الكلية (الشكل البياني ٣-٦). أولاً، انخفضت معدلات المشاركة الكلية في القوى العاملة بشكل كبير إلى حد ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٢١ في معظم مناطق العالم، باستثناء آسيا المتقدمة والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأوروبا، وكندا. ثانياً، أصبح العبء على المشاركة بسبب الشيخوخة واضحاً في جميع الاقتصادات المتقدمة والصين وبدرجة أقل في أمريكا اللاتينية. ثالثاً، تمكنت الاقتصادات المتقدمة - ما عدا الولايات المتحدة - من مواجهة تأثير الشيخوخة هذا من خلال زيادة المشاركة في القوى العاملة بشكل كبير داخل المجموعة، وذلك في الغالب من خلال تحقيق مكاسب مبهره في مشاركة الإناث وزيادة مشاركة العاملين الأكبر سناً. وربما يكون الانخفاض في متوسط ساعات العمل في أوروبا (دراسة Astinova and others 2024) قد أبطل أثر بعض هذه المكاسب. وأخيراً، كان انخفاض مشاركة الذكور عبئاً على المشاركة الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والولايات المتحدة.

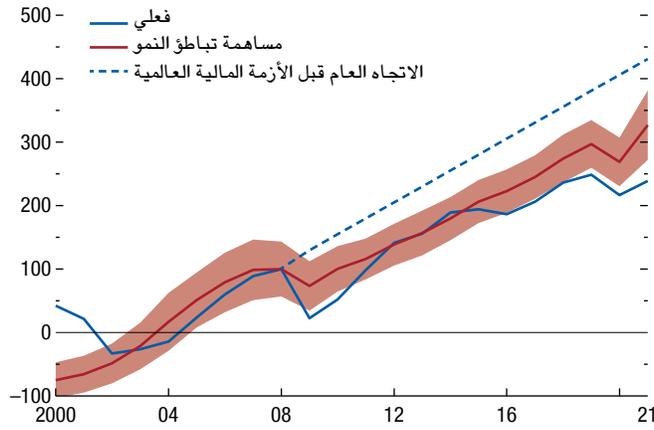
ورغم أن هذه الاتجاهات كانت واضحة قبل عام ٢٠١٩، أدت صدمة الجائحة إلى تفاقم انخفاض المشاركة إلى حد ما، وخاصة في الأسواق الصاعدة. فقد أدت الصدمة الأولية الناجمة عن الجائحة إلى تراجع قوي في معدلات المشاركة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، خاصة في الصين وأمريكا اللاتينية، مع حدوث بعض التعافي في عام ٢٠٢١. ومع ذلك، ظلت المشاركة

عبء ديمغرافي على عرض العمالة

عندما يمر أي بلد بتحول ديمغرافي، في ظل انخفاض معدلات الخصوبة وشيخوخة السكان، تبدأ نسبة السكان في سن العمل في التراجع. وقد شهد العديد من الاقتصادات الكبيرة (كندا والصين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) نقطة التحول هذه في وقت قريب من الأزمة المالية العالمية (الشكل البياني ٣-٥) في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت). وهو ما يتسق مع الانخفاض الملحوظ في مساهمة العمالة في النمو (الشكل البياني ٣-٤). ومنذ عام ٢٠٠٨، تباطأ نمو السكان في سن العمل (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٤ عاماً) في حوالي ٩٢٪ من الاقتصاد العالمي وكان سالباً في حوالي ٤٤٪ منه (الشكل البياني ٣-٥). ويبدو التباطؤ واضحاً في معظم الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، في حين لا تزال البلدان منخفضة الدخل تتمتع بميزة ديمغرافية. ولهذه التحولات الديمغرافية تأثير مباشر على عرض العمالة على الصعيد العالمي. ويمكن للبلدان التي تتمتع بميزة ديمغرافية حالياً أن تساهم في دعم نمو القوى العاملة على الصعيد العالمي، حيث سيأتي ما يقرب من اثنين من كل ثلاثة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل على المدى المتوسط من الهند ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء. كذلك يشير اختلال التوازن في عرض العمالة على مستوى العالم إلى أهمية العاملين المهاجرين بالنسبة للاقتصادات المتقدمة.

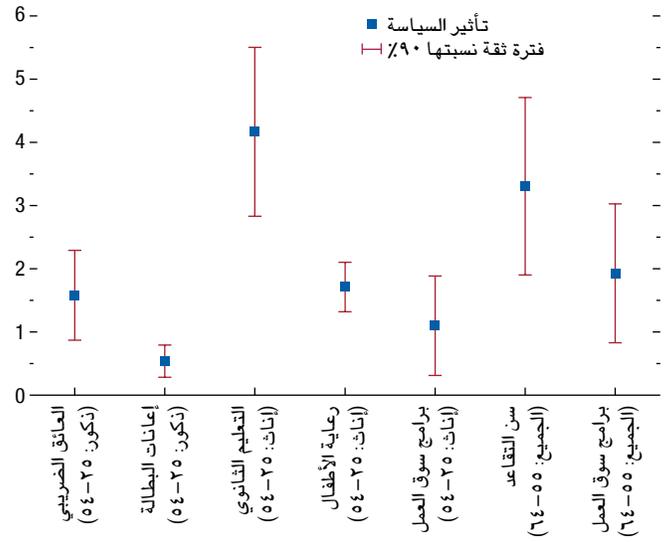
ومع تقدم أعمار القوى العاملة وزيادة نسبة العاملين الأكبر سناً، قد تتأثر المشاركة الكلية في القوى العاملة أيضاً، حيث تقل احتمالات مشاركة العاملين الأكبر سناً

الشكل البياني ٣-٨: استثمار الشركات الحقيقي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (المؤشر، ٢٠٠٨ = ١٠٠)



المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعرض الشكل البياني استثمار الشركات الكلي في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ عددها ٢١ اقتصادا المدرجة في المرفق ٣-٢ الحقيقي من عام ١٩٩٩ ويتم ربطهما بمؤشر عند ١٠٠ في عام ٢٠٠٨. يتم الحصول على القيم المتوقعة لنمو الاستثمار بضرب القيمة المقدرة لمرونة الاستثمار-الناتج الواردة في الجدول ٣-٢ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت في نمو الناتج. يعرف ضعف النشاط الاقتصادي بأنه تباطؤ في نمو الناتج. الاتجاه العام قبل الأزمة المالية العالمية هو المسار الخطي المتوقع لمؤشر استثمار الشركات في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨. تشير المساحة المظلة إلى فترة ثقة نسبتها ٩٠٪.

الشكل البياني ٣-٧: السياسات والمشاركة في القوى العاملة حسب نوع الجنس والعمر (التغير في معدل المشاركة في القوى العاملة، نقاط مئوية)



المصادر: منظمة العمل الدولية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يرجع تأثير السياسة المقدر إلى حدوث تغير في متغير السياسة من المئين ٧٥ إلى المئين ٢٥ ضمن توزيع تباين السياسات في العينة، وحيث يهدف التغيير إلى تعزيز المشاركة في القوى العاملة. تشمل العينة ٢٦ اقتصادا متقدما و٣ من اقتصادات الأسواق الصاعدة.

بعلاقة موجبة بمعدلات المشاركة في المستقبل. وبالمثل، نجد أن برامج سوق العمل (مثل إعادة التدريب وتعليم مهارات جديدة) وبرامج رعاية الأطفال تبدو داعمة. وبالنسبة للعاملين الأكبر سنا، ترتبط إصلاحات سن التقاعد والإنفاق على برامج سوق العمل أيضا بزيادة المشاركة، وهو أمر ذو أهمية خاصة نظرا لأن نسبة السكان في هذه الفئة أخذت في الارتفاع.

ضعف تكوين رأس المال الخاص

المحرك المباشر الثاني للنمو الاقتصادي هو تكوين رأس المال. وفي اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تراجع استثمار الشركات - وهو الجزء الأكبر من مجموع الاستثمارات - بعد عام ٢٠٠٨، وفي عام ٢٠٢١ انخفض بنحو ٤٠٪ عن اتجاهه العام قبل الأزمة المالية العالمية (الشكل البياني ٣-٨).

ويبدأ هذا القسم بدراسة ما إذا كان التباطؤ في النشاط الاقتصادي منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨ قد أعاق استثمار الشركات على مستوى الاقتصاد. ويستخدم القسم "صدمة المالية العامة السردية" - أي التغيرات في سياسة المالية العامة التي تهدف إلى خفض عجز الموازنة، والتي من المرجح ألا تستجيب للأوضاع الاقتصادية - كمتغير مساعد

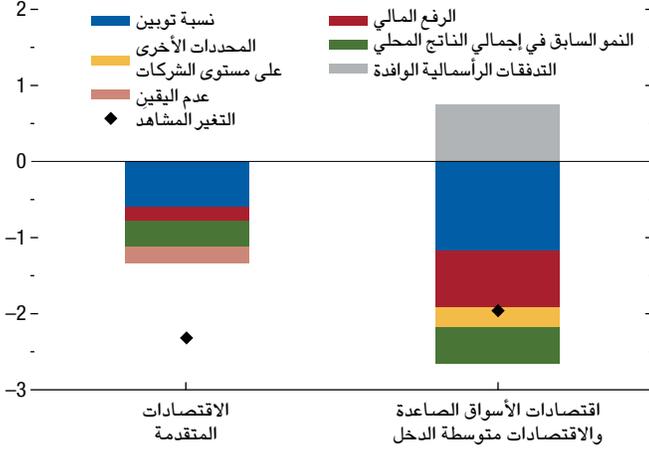
أقل كثيرا مما كانت عليه في عام ٢٠١٩، وخاصة في أمريكا اللاتينية، حيث انخفضت بنحو ١,٩ نقطة مئوية، وفي الولايات المتحدة، حيث انخفضت بنحو ١,٤ نقطة مئوية.^٤ وإلى جانب العوامل الدورية والهيكلية، تستطيع السياسات أيضا تحسين معدلات مشاركة العمالة.^٥ ولفهم كيف ساهم تباين السياسات في الاختلافات بين البلدان، يوضح الشكل البياني ٣-٧ التأثيرات المقدرة لتغييرات مختارة في السياسات على مشاركة مختلف الفئات الجنسانية والعمرية.

وتشير التقديرات إلى أن انخفاض إعانات البطالة وانخفاض ضرائب العمل يرتبطان بزيادة مشاركة الرجال في عتفوان سن العمل. وبالنسبة للنساء ترتبط زيادة الالتحاق بالتعليم الثانوي

^٤ تشير أحدث بيانات متوافرة في عام ٢٠٢٢ عن مجموعة فرعية من الاقتصادات في العينة إلى رفع توقعات معدلات المشاركة في شيلي، وكولومبيا، والهند، وتايلند. وبالإضافة إلى ذلك، تشير أحدث تقديرات عن المشاركة في القوى العاملة في الولايات المتحدة إلى حدوث بعض التعافي.

^٥ لشرح الدور المحتمل للسياسات، يقدر هذا الفصل انحدار السلاسل الزمنية المقطعية على مستوى البلدان لبحث كيفية استجابة معدلات مشاركة مختلف الفئات العمرية والجنسانية للسياسات. ولا تغطي هذه العملية سوى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نظرا لعدم توافر بيانات حول متغيرات السياسة للبلدان غير الأعضاء في المنظمة (للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت). وفي ظل المنشأ الداخلي المحتمل للسياسات، ينبغي تفسير نتائج هذه العملية على أنها ترابطية وليست بالضرورة سببية.

الشكل البياني ٣-١٠: مساهمة المحددات على مستوى الشركات وعلى المستوى الكلي في التغيرات في معدل الاستثمار منذ عام ٢٠٠٨ (نقاط مئوية)



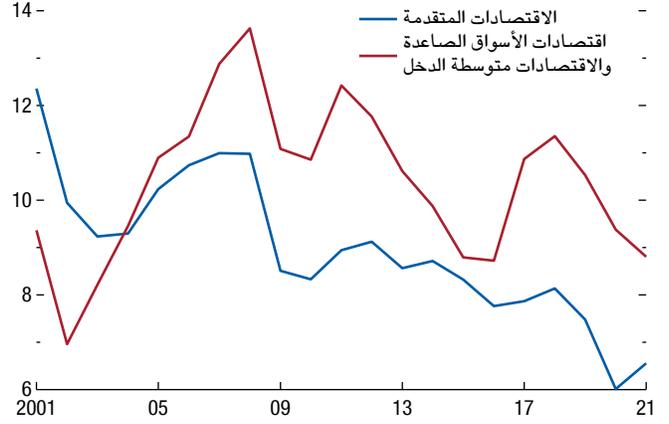
المصادر: دراسة Ahir, Bloom, and Furceri 2022، ومؤسسة Thomson Reuters Worldscope، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تمثل الماسات السوداء متوسط التغير في معدلات الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل منذ عام ٢٠٠٨ مقارنة بالفترة التي سبقت عام ٢٠٠٨. بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، تحسب المتوسطات قبل عام ٢٠٠٨ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٨. بالنسبة للاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، تشير الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٨ إلى الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. كل طبقة في الأعمدة تمثل متوسط التغير في المتغير المقابل مضروباً في معاملاته المقدر. لا تُدرج سوى المتغيرات المستقلة التي تكون معاملاتها ذات دلالة إحصائية. يتم تجميع التغيرات على مستوى البلد باستخدام حصة رأس المال النسبية لكل شركة كأوزان ترجيحية. ويتم حساب متوسطات الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل باستخدام إجمالي الناتج المحلي بأوزان الدولار الدولي على أساس تعادل القوة الشرائية.

ويعرض الشكل البياني ٣-٩ صافي معدل الاستثمار - الذي يعرف بأنه الاستثمار مقسوماً على مخزون رأس المال المتأخر بعد خصم الاستهلاك - مجعاً عبر اقتصادات العينة. ومن الجدير بالذكر أن أرقام الاستثمار ومخزون رأس المال تمثل الأصول غير الملموسة، والتي تعتبر ضرورية لفهم ديناميكية الاستثمار (راجع المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت). واتساقاً مع اتجاهات الاستثمار في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الشكل البياني ٣-٨)، يوضح الشكل البياني صافي معدلات الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة بعد عام ٢٠٠٨.

ويستخدم هذا الفصل تحليل الانحدار مع البيانات على مستوى الشركات لتسليط الضوء على أهم العوامل على مستوى الشركات والمستوى الكلي التي تحدد انخفاض الاستثمار منذ عام ٢٠٠٨ (انظر جدول المرفق ٣-٢-٥ المتاح على شبكة الإنترنت). وتتسق النتائج مع التوقعات النظرية، حيث تزيد معدلات الاستثمار مع زيادة نسبة القيمة السوقية للشركات إلى تكلفة رأسمالها (نسبة توبين) وأرباحها ومخزونها النقدي، ولكنها تنخفض مع ارتفاع الرفع المالي في الشركات وتكلفة الدين.

ويوضح الشكل البياني ٣-١٠ انخفاض معدل الاستثمار الكلي، في المتوسط، بنحو ٢,٣ نقطة مئوية في الاقتصادات

الشكل البياني ٣-٩: صافي معدلات الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. (٪)



المصادر: مؤسسة Thomson Reuters Worldscope، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يحسب معدل الاستثمار الصافي بقسمة الاستثمار الكلي على مخزون رأس المال المتأخر الكلي بعد خصم الاستهلاك. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت. يحسب البسط كحاصل جمع الاستثمار الصافي للشركات على مستوى البلد-السنة؛ ويحسب المقام كحاصل جمع رأسمال الشركات على مستوى البلد-السنة. يعرض الشكل البياني متوسط النسبة للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل باستخدام إجمالي الناتج المحلي بأوزان الدولار الدولي على أساس تعادل القوة الشرائية.

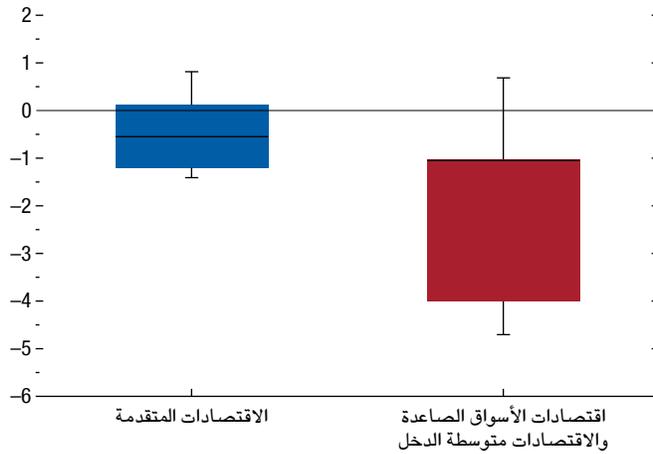
لتحليل العلاقة بين الاستثمار والناتج^٦ وتوضيح النتائج أن لكل انخفاض بمقدار نقطة مئوية واحدة في نمو الناتج لا ينشأ عن انكماش في استثمار الشركات، هناك انخفاض مقابل قدره نقطتان مؤويتان في نمو الاستثمار. وتستخدم هذه العلاقة المقدر بين الناتج والاستثمار لحساب النقص في الاستثمار الناجم عن تباطؤ النمو في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ومقارنة بالاتجاه العام قبل الأزمة، يشير الشكل البياني ٣-٨ إلى أنه اعتباراً من عام ٢٠٢١، يمكن ربط حوالي نصف النقص في استثمار الشركات منذ عام ٢٠٠٨ بضعف النشاط الاقتصادي.

ومع ذلك فإن هذه العملية لا تقدم سوى نظرة جزئية لمحددات الاستثمار. وللحصول على مزيد من الرؤى حول القيود المفروضة على الاستثمار، إلى جانب النشاط الاقتصادي، يستكشف هذا الفصل خصائص الشركات التي خفضت استثماراتها.

وباستخدام بيانات الميزانيات العمومية وكشوف الدخل الخاصة بالشركات، يتناول التحليل الشركات المدرجة في البورصة في ٣٢ اقتصاداً متقدماً و١٣ سوقاً صاعدة (للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت).

^٦ تُستخدم صدمات المالية العامة السردية كأدوات لنمو الناتج في معالجة مخاوف المنشأ الداخلي التي تنتج عن التأثيرات المترددة المتزامنة بين الاستثمار والناتج (للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت). ويتم إنشاء هذه الصدمات استناداً إلى دراسة (Pescatori and others (2011) ويتم تمديدها حتى عام ٢٠٢١ في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي البالغ عددها ٢١ اقتصاداً. وتقل قيمة الاحتمال لإحصائية F من المرحلة الأولى عن ٠,١٪، مما يشير إلى أن صدمات المالية العامة السردية مهمة في تفسير نمو الناتج.

الشكل البياني ٣-١١: مساهمة كفاءة توزيع الموارد في النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ٢٠١٩-٢٠٠٠ (نقاط مئوية)



المصادر: مكتب Bureau van Dijk Orbis؛ وقاعدة بيانات EU KLEMS؛ وقاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشمل العينة ١٣ قطاعا سلعيا و٦ قطاعات خدمية و٢٠ اقتصادا هي: النمسا وبلجيكا وبلغاريا وسويسرا والصين والجمهورية التشيكية وألمانيا وإسبانيا وإستونيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وبولندا والبرتغال ورومانيا وروسيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا والولايات المتحدة. للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٢-٣ المتاح على شبكة الإنترنت. الخطوط السوداء في الأعمدة تمثل الوسيط، والأعمدة تمثل المدى الربيعي، والنهايات البارزة تمثل الحد الأدنى والحد الأقصى للقيم عبر العينات في المجموعة.

خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٠٠ في معظم اقتصادات عينة من ١٥ اقتصادا متقدما و٥ من اقتصادات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٣-١١).^٧ وشهد وسيط البلدان في العينة تراجعاً سنوياً متوسطاً في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنحو ٠,٩ نقطة مئوية نتيجة انخفاض كفاءة توزيع الموارد. وبلغ هذا التراجع ٠,٥ نقطة مئوية في وسيط الاقتصادات المتقدمة. ونظراً لأن وسيط الاقتصادات المتقدمة شهد نمواً في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لم يتجاوز ٠,٥٪ خلال هذه الفترة، يشير ذلك إلى أن زيادة سوء توزيع رأس المال والعمالة ربما أدت إلى انخفاض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى النصف. والاستثناء الملحوظ هو الولايات المتحدة، حيث ساعد التحسن

^٧ تقيس كفاءة توزيع الموارد، بالتقريب، مدى اختلاف القيمة المضافة لكل مدخل من مدخلات عوامل الإنتاج بين الشركات في قطاع معين. فإذا كان الاختلاف كبيراً، من المحتمل أن تتحقق مكاسب كبيرة نتيجة إعادة توزيع رأس المال والعمالة بين الشركات، وتكون كفاءة توزيع الموارد منخفضة؛ أما إذا كان الاختلاف صغيراً، تكون كفاءة توزيع الموارد مرتفعة. وفي كل اقتصاد من اقتصادات العينة، تحسب كفاءة توزيع الموارد على مستوى ١٩ قطاعاً كبيراً، باستخدام بيانات من منظمة أورييس. وتغطي البيانات الاقتصاد بأكمله، بما في ذلك القطاعات المنتجة للسلع والخدمات، لكن التحليل يستبعد القطاعات غير السوقية في معظمها (مثل الرعاية الصحية والتعليم والإدارة العامة). وبعد ذلك، يتم تجميع كفاءة توزيع الموارد على مستوى القطاعات باستخدام مساهمات القطاعات في القيمة المضافة للاقتصاد بالكامل. وللإطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٢-٣ المتاح على شبكة الإنترنت. راجع دراسة G20 (2021) للاطلاع على مناقشة حول التأثير المحتمل لجائحة كوفيد-١٩ على كفاءة توزيع الموارد في فترة ما بعد عام ٢٠١٩.

المتقدمة وبمقدار نقطتين مئويتين في الأسواق الصاعدة. ويكشف تحليل الانحدار أن المحددات المدرجة في التحليل يمكنها تفسير أكثر من نصف الانخفاض في الاستثمار الذي شهدته الاقتصادات المتقدمة وتقريباً كل الانخفاض في الاستثمار الذي شهدته الأسواق الصاعدة.

ومنذ عام ٢٠٠٨، انخفضت نسبة توبين (q ، Tobin's)، وهي مؤشر على توقعات إنتاجية الشركات وربحياتها في المستقبل، بنسبة ١٠٪ إلى ٣٠٪، في المتوسط، مما ساهم في معظم الانخفاض المفسر في الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة (الشكل البياني ٣-١٠). وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة، تعتبر زيادة الرفع المالي التي بلغ متوسطها ٢٠٪ بعد عام ٢٠٠٨ أحد العوامل الملحوظة التي ساهمت في الانخفاض الكلي في معدلات الاستثمار (الشكل البياني ٣-٢-٤ في المرفق المتاح على شبكة الإنترنت).

ويساعد انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠٠٨ في تفسير تراجع الاستثمار، حتى بعد تحييد أثر محدودات الاستثمار الرئيسية على مستوى الشركات. ففي الاقتصادات المتقدمة، قلت مساهمة عدم اليقين المتزايد في تراجع الاستثمار بعد عام ٢٠٠٨، وإن كانت لا تزال كبيرة. وفي الأسواق الصاعدة، كان لزيادة التدفقات الرأسمالية الوافدة منذ عام ٢٠٠٨ تأثير إيجابي على الاستثمار.

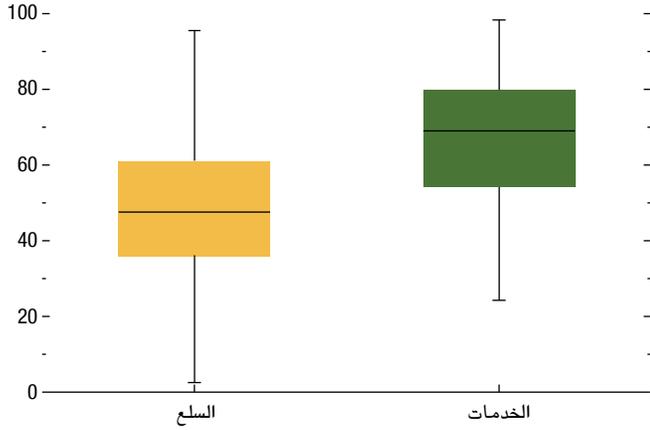
الإنتاجية ودور سوء توزيع الموارد

لقد تباطأ نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج خلال العقدين إلى الثلاثة عقود الماضية. وتشير دراسات سابقة إلى عدة عوامل تساهم في هذا الاتجاه، ولا سيما التأثير على الإنتاجية داخل الشركات. ويشمل ذلك المكاسب المتضائلة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Fernald 2015)؛ وتراجع ديناميكية الأعمال (Decker and others 2016، وAkcigit and Ates 2021)؛ وتشديد الأوضاع الائتمانية، والحد من الاستثمارات في التكنولوجيا الجديدة (Adler and others 2017، وDuval, Hong، and Timmer 2020)؛ وتباطؤ التوسع في تدفقات رأس المال والتجارة عبر الحدود منذ عام ٢٠٠٨.

ويوثق هذا القسم مساهمة تزايد سوء توزيع رأس المال والعمالة في انخفاض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، كما يستخلص دروساً بشأن النمو على المدى المتوسط. وتقيس ما يُطلق عليها كفاءة توزيع الموارد مدى توزيع رأس المال والعمالة على الشركات الأكثر إنتاجية في الاقتصاد (راجع الإطار ٣-١). ويمكن أن ينخفض نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج نتيجة انخفاض كفاءة توزيع الموارد، حيث تصبح الموارد أكثر تركيزاً في الشركات غير المنتجة نسبياً على مدى فترة من الزمن؛ ومع ذلك، سيتم تعزيز نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج نتيجة تحسين كفاءة توزيع الموارد، حيث تنتقل الموارد إلى الشركات الأكثر إنتاجية.

ويخلص المنهج المستخدم هنا، والذي ابتكرته دراسة Hsieh and Klenow (2009) ونقحته دراسة (Bils, 2021) Klenow, and Ruane، إلى أن كفاءة توزيع الموارد انخفضت

الشكل البياني ٣-١٣: خسائر الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج نتيجة سوء توزيع الموارد، حسب نوع القطاع، ٢٠١٩ (٪)



المصادر: مكتب Bureau van Dijk Orbis؛ وقاعدة بيانات EU KLEMS؛ وقاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

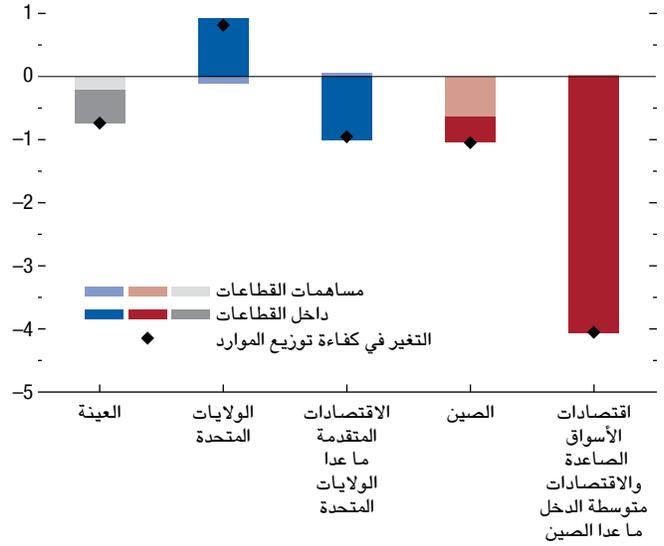
ملحوظة: يوضح الشكل البياني توزيع الخسائر المحسوبة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج مقارنة بمعيار عدم وجود سوء توزيع للموارد (راجع المرفق ٢-٣ المتاح على شبكة الإنترنت) في جميع البلدان والقطاعات في العينة في عام ٢٠١٩. مصنفة حسب نوع القطاع. الخطوط السوداء في الأعمدة تمثل الوسيط، والأعمدة تمثل المدى الربيعي، والنهايات البارزة تمثل الحد الأدنى والحد الأقصى للقيم عبر العينات في المجموعة. وتشمل العينة ١٣ قطاعا سلعيا و٦ قطاعات خدمية و٢٠ اقتصادا هي: النمسا وبلجيكا وبلغاريا وسويسرا والصين والجمهورية التشيكية وألمانيا وإسبانيا وإستونيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وبولندا والبرتغال ورومانيا وروسيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا والولايات المتحدة.

الخدمية أو تحديات القياس المتعلقة بالإنتاجية والمدخلات في الخدمات.^٨ ونتيجة لذلك، فإن اقتصاد ما - مثل الصين - يشهد تحولا هيكليا من السلع إلى الخدمات سيسجل انخفاضا في الكفاءة الكلية لتوزيع الموارد.

ويمكن أن يعزى جزء كبير من الانخفاض المشاهد في كفاءة توزيع الموارد داخل القطاعات إلى النمو غير المتكافئ في إنتاجية الشركات خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٠٠. وكما يوضح الشكل البياني ٣-١٤، ارتفع تفاوت الإنتاجية الحقيقية للشركات في اقتصادات العينة العشرين ارتفاعا كبيرا قبل الأزمة المالية العالمية، ولا يزال مرتفعا رغم انحسار جزء من هذا التفاوت لاحقا. ويتسق ذلك مع انخفاض كفاءة توزيع الموارد، والذي حدث معظمه أيضا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

^٨ لقد وثق العديد من الدراسات هذا النمط، باستخدام بيانات على مستوى الشركات لمجموعة من البلدان، مثل دراسات (2009) Hsieh and Klenow، و(2012) Busso, Fazio, and Algazi، و(2011) Devries and others، و(2016) Dias, Marques, and Richmond، والفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠١٧ من تقرير الرائد المالي. وغالبا ما تعزو الأدبيات هذه الأنماط إلى الاختلافات في هيكل السوق وديناميكية الشركات في القطاعات السلعية والخدمية. ويستخدم المرفق ٢-٣ المتاح على شبكة الإنترنت طريقة اقتراحها دراسة (2021) Bils, Klenow, and Ruane لإيضاح أن هناك القليل من الأدلة على أن خطأ القياس الإضافي أكثر انتشارا في القطاعات الخدمية مقارنة بالقطاعات السلعية، ولكن ذلك لا يزال يتبرك مجالا لأنواع أخرى من أخطاء القياس لتفسير بعض الاختلافات.

الشكل البياني ٣-١٢: مساهمة كفاءة توزيع الموارد في النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، ٢٠١٩-٢٠٠٠ (نقاط مئوية، عناصر مفككة)



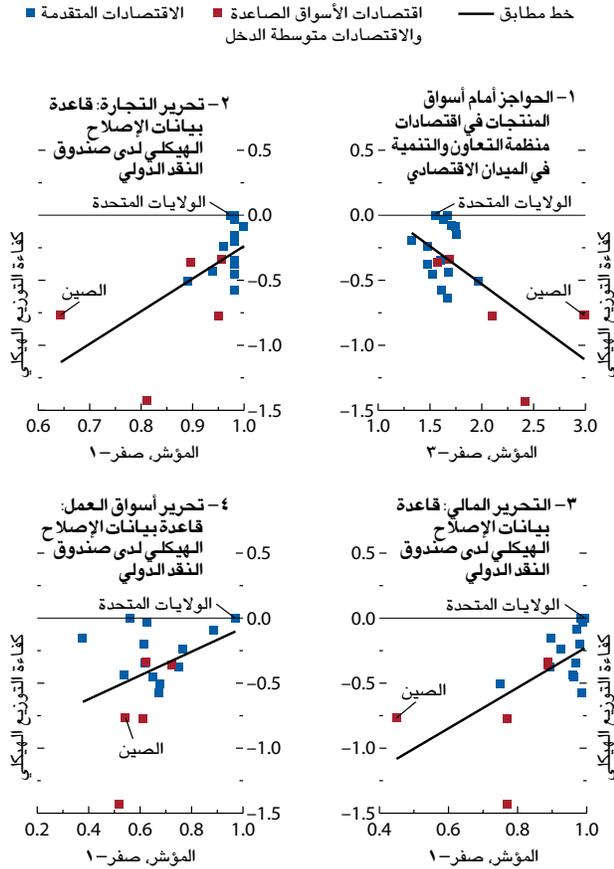
المصادر: مكتب Bureau van Dijk Orbis؛ وقاعدة بيانات EU KLEMS؛ وقاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشمل العينة ١٣ قطاعا سلعيا و٦ قطاعات خدمية و٢٠ اقتصادا هي: النمسا وبلجيكا وبلغاريا وسويسرا والصين والجمهورية التشيكية وألمانيا وإسبانيا وإستونيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وبولندا والبرتغال ورومانيا وروسيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا والولايات المتحدة. يشير الظل الأغمق للألوان إلى "داخل القطاعات"، بينما يشير الظل الأفتح للألوان إلى "مساهمات القطاعات".

في كفاءة توزيع الموارد على تعزيز النمو السنوي في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية خلال هذه الفترة. ما الذي يفسر تراجع كفاءة توزيع الموارد عبر مجموعة كبيرة من الاقتصادات؟ يمكن للتراجع المشاهد في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج أن يعكس إما انخفاض الكفاءة داخل القطاعات أو تزايد مساهمة القطاعات التي شهدت سوء توزيع للموارد بالفعل في اقتصاد ما. ويوضح تحليل الاقتصادات العشرين أن تغير مساهمات القطاعات في إجمالي الناتج المحلي لم يساهم سوى بنحو ٣٠٪ في التراجع السنوي في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى التطورات داخل القطاعات (الشكل البياني ٣-١٢). ويعد التحول في مساهمات القطاعات في إجمالي الناتج المحلي عاملا مهما في عدد قليل من الاقتصادات - وخاصة في الصين، التي ساهم فيها هذا التحول بنسبة ٦٠٪ من تأثير كفاءة توزيع الموارد على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. والسبب وراء تأثير التكوين القطاعي للاقتصاد على الكفاءة الكلية لتوزيع الموارد هو أن القطاعات تختلف على نحو منهجي في المدى المقيس لسوء توزيع مواردها. وعلى وجه التحديد، يوضح الشكل البياني ٣-١٣ أن القطاعات الخدمية تظهر قدرا أكبر من عدم الكفاءة مقارنة بالقطاعات المنتجة للسلع. وقد يعكس ذلك الاختلافات الهيكلية بين القطاعات السلعية والقطاعات

الشكل البياني ٣-١٥: كفاءة التوزيع الهيكلي والسياسات ذات الصلة عبر البلدان

(نقاط لوغاريتمية، الولايات المتحدة = صفر)



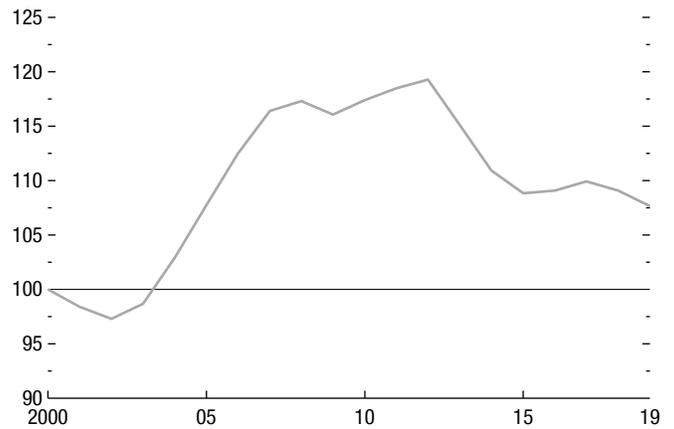
المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يتم الحصول على المكون الهيكلي لكفاءة توزيع الموارد في كل بلد على حدة كأثر قطري ثابت مستمد من الانحدار الديناميكي الموضح في المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت. تشمل العينة ٢٠ اقتصادا هي: النمسا وبلجيكا وبلغاريا وسويسرا والصين والجمهورية التشيكية وألمانيا وإسبانيا وإستونيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وبولندا والبرتغال ورومانيا وروسيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا والولايات المتحدة.

من المرجح أن تواصل تأثيرها على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على المدى المتوسط.

ويشير التحليل حتى الآن إلى أن حجم سوء التوزيع الكلي للموارد في اقتصاد ما يتكون من عنصرين في أي وقت واحد: عنصر مؤقت يعكس عدم تكيف الشركات بشكل كامل مع الصدمات الأخيرة، وعنصر هيكلية طويل الأمد يعكس كفاءة الأسواق وجودة المؤسسات التي تنظمها. وتشير الأدلة المستمدة من التحليل على مستوى الشركات إلى أن حوالي ثلث سوء التوزيع المقيس في الاقتصادات التي تناولها التحليل يعزى إلى عوامل مؤقتة، وللثلثين جذور هيكلية (راجع المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت).

ويوضح الشكل البياني ٣-١٥ اختلافا كبيرا بين البلدان في أحد مقاييس كفاءة التوزيع الهيكلي (على طول المحاور

الشكل البياني ٣-١٤: تفاوت إنتاجية الشركات، ٢٠٠٠-٢٠١٩ (المؤشر، ٢٠٠٠ = ١٠٠، متوسط مرجح)



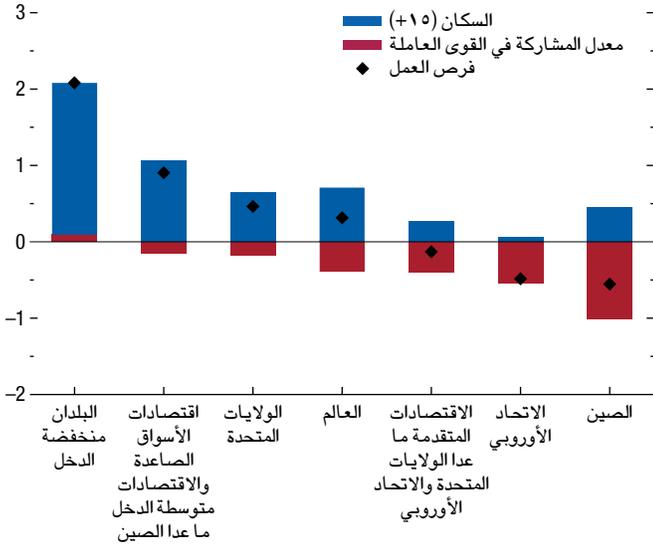
المصادر: مكتب Bureau van Dijk Orbis؛ وقاعدة بيانات EU KLEMS؛ وقاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: وفقا لدراسة (Bils, Klenow, and Ruane (2021)، يُحسب تفاوت الإنتاجية على مستوى القطاع كنسبة بين متوسط القدرة والمتوسط الهندسي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج القائمة على المخرجات على مستوى الشركات (TFPQ) - وهي مقياس للكفاءة الفنية في أي مصنع. ويتم تجميع تفاوت الإنتاجية على مستوى البلد باستخدام مساهمات القطاع في إجمالي الناتج المحلي. الخط يوضح المتوسط المتحرك لمدة ثلاث سنوات، حيث يتم تجميعه من اقتصادات العينة باستخدام إجمالي الناتج المحلي بأوزان الدولار الدولي على أساس تعادل القوة الشرائية. ويتم استبدال قيم سنة ٢٠٠٠ إلى ١٠٠. تشمل العينة ٢٠ اقتصادا هي: النمسا وبلجيكا وبلغاريا وسويسرا والصين والجمهورية التشيكية وألمانيا وإسبانيا وإستونيا وفرنسا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وبولندا والبرتغال ورومانيا وروسيا والجمهورية السلوفاكية وسلوفينيا والولايات المتحدة.

إن اتساع توزيع الإنتاجية الحقيقية للشركات له انعكاسات على كفاءة توزيع الموارد. وفي الوضع المثالي، ينبغي للشركات التي تشهد زيادة سريعة في الإنتاجية الحقيقية أن تجتذب رأس المال والعمالة من تلك التي تنمو بشكل أبطأ، مع الإبقاء على النواتج الإيرادية الحدية متساوية. ومع ذلك، تشير الأدلة على مستوى الشركات إلى وجود احتكاكات تؤدي إلى إبطاء عملية التكيف هذه (انظر جدول المرفق ٣-٢-٧ المتاح على شبكة الإنترنت). ويؤدي ذلك إلى انخفاض أولي في كفاءة توزيع الموارد، حيث تعمل الشركات الأسرع نموا برأس مال وعمالة أقل من المستوى الأمثل. ودائما ما توضح الأدلة على مستوى القطاعات أن ارتفاع تفاوت الإنتاجية الحقيقية للشركات في قطاع ما يكون مصحوبا بانخفاض كفاءة توزيع الموارد في هذا القطاع.

غير أن هذه الظاهرة عابرة. فمع مرور الوقت، نجد أن الشركات التي نجحت في تحسين إنتاجيتها بوتيرة أسرع من بقية الشركات يمكنها زيادة مدخلاتها من رأس المال والعمالة، وتحسن كفاءة توزيع الموارد مرة أخرى. ومع ذلك، يكون هذا التعافي بطيئا؛ حيث تشير بيانات الشركات والقطاعات إلى أن الأمر يستغرق من ٩ سنوات إلى ١١ سنة حتى تعود كفاءة توزيع الموارد إلى نصف مستواها الأصلي على المدى الطويل، والذي يتشكل حسب خصائص القطاع والبيئة الاقتصادية والمؤسسية في البلد (انظر جدول المرفق ٣-٢-٨ المتاح على شبكة الإنترنت). وبالتالي، توضح الأدلة المستمدة من التحليل على مستوى القطاعات أن التحولات الأخيرة في توزيع إنتاجية الشركات، إلى جانب التحول الهيكلي الجاري في بعض البلدان،

الشكل البياني ٣-١٦: توقعات نمو فرص العمل الممكنة على المدى المتوسط (%)



المصادر: منظمة العمل الدولية؛ وتقرير التوقعات السكانية العالمية الصادر عن الأمم المتحدة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشمل العينة ١٤٠ بلداً. ويستند تقدير معدل المشاركة في القوى العاملة إلى نموذج للفئات العمرية (المرفق ٣-٣ المتاح على شبكة الإنترنت) باستخدام بيانات منظمة العمل الدولية عن ٨٣ بلداً. أما البلدان المتبقية وعددها ٥٧ بلداً فتتبع متوسط معدل النمو في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ في معدلات المشاركة.

الاعتبار تأثيرات دورة الحياة والأجيال والتأثيرات الهيكلية على عرض العمالة. وتوفر هذه التنبؤات، إلى جانب التوقعات الديمغرافية الصادرة عن الأمم المتحدة، تقديرات نمو فرص العمل الممكنة، مع افتراض استقرار معدلات التوظيف. وتُدْمَج توقعات نمو رأس المال تنبؤات الاستثمار العام الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع تقديرات هذا الفصل لمعدل الاستثمار الخاص على المدى المتوسط. وأخيراً، يتم توقع نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بافتراض أن كفاءة توزيع الموارد على مستوى القطاعات تتجه تدريجياً نحو مستواها المقدر على المدى الطويل وتصل إلى منتصف عمرها على المدى المتوسط. في حين أن نمو الإنتاجية الكلية الكفؤة لعوامل الإنتاج - بعد خصم تكاليف سوء توزيع الموارد - يتبع الاتجاه التاريخي.

• بحلول عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن تنخفض المساهمة السنوية لعرض العمالة في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى ٠.٢ نقطة مئوية، أي ربع متوسط مساهمته فقط خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٠٠. ويعكس ذلك نمواً متوقعاً محدوداً بنسبة ٠.٣٪ في عرض العمالة المحتمل في عام ٢٠٣٠ (الشكل البياني ٣-١٦). ويعكس هذا التباطؤ انخفاض معدلات المشاركة، مما يُضعف تأثير نمو السكان على عرض العمالة. ومع ذلك تتباين اتجاهات عرض العمالة إلى حد كبير حسب المنطقة. فمن المتوقع أن تشهد البلدان منخفضة الدخل نمواً قوياً بنسبة ٢.١٪ في عرض العمالة، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى خلق فرص العمل لتحويل هذا النمو في العرض إلى فرص عمل. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن

الرأسية واستناداً إلى التحليل الوارد في المرفق ٣-٢ المتاح على شبكة الإنترنت)، والذي يرتفع مع دخول السوق والمنافسة فيه، والانفتاح التجاري، والحصول على الخدمات المالية، ومرونة سوق العمل. ورغم أن بعض هذه المؤشرات المتعلقة بكفاءة السوق وحواجز الدخول إلى السوق شهدت تحسناً كبيراً خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩ (لا سيما مؤشر التحرير التجاري والمالي)، فقد تدهورت مؤشرات أخرى في بعض بلدان العينة، مع عدم وجود دليل منهجي على أن التغييرات في السياسات الهيكلية كانت وراء الانخفاض المشاهد في كفاءة توزيع الموارد على مدى العقدين الماضيين.

غير أن الاختلافات الكبيرة بين البلدان في كفاءة التوزيع الهيكلي تشير إلى أن هناك إمكانية لزيادة النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من خلال الإصلاحات. ويوضح تحليل الاقتصادات العشرين في العينة أنه إذا تمكنت البلدان التي تقل كفاءة توزيع الموارد فيها حالياً عن مستواها في الولايات المتحدة من تقليص الفجوات في سياساتها الهيكلية بنسبة ١٥٪ على مدى ١٠ سنوات، فمن الممكن أن يعزز ذلك نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بمقدار ٠.٧ نقطة مئوية. ورغم أن الأمثلة التاريخية على هذا اللحاق الكبير بركب السياسات ليست شائعة، فإنها ليست غير مسبوقة، وتمثل هدفاً طموحاً للسياسات ولكنه قابل للتحقيق.

كذلك فإن تحسين كفاءة السوق قد يُسهل على الشركات التكيف مع الصدمات المستقبلية. وتوفر بيانات الشركات بعض الأدلة على أن الولايات المتحدة تجنبت انخفاضاً كلياً في كفاءة توزيع الموارد خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩ نتيجة إعادة توزيع الموارد بين الشركات بشكل أسرع مع زيادة تفاوت إنتاجية الشركات. وقد أدى ذلك إلى تسارع انعكاس مسار الارتفاع المؤقت في سوء توزيع الموارد الذي ظل يؤثر سلباً على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في معظم الاقتصادات الأخرى في العينة.

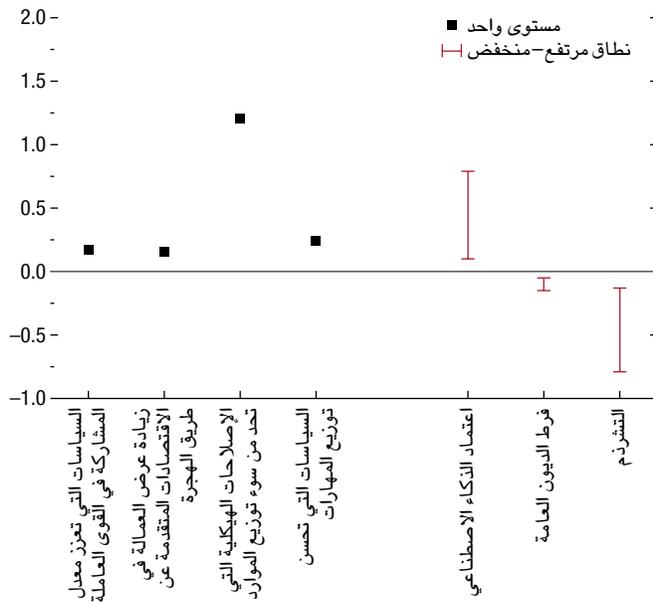
إلى أين يتجه النمو؟

انصب تركيز هذا الفصل حتى الآن على تحليل النمو الاتجاهي التاريخي والعوامل الكامنة وراء تراجعها. غير أن العوامل المواتية والعوامل المعاكسة الجديدة يمكن أن تؤثر أيضاً على مسارات النمو. ويحوّل هذا القسم التركيز إلى سؤال استراتيجي: ما هي مسارات النمو المحتملة على المدى المتوسط، وهل يمكن أن يعود النمو العالمي السنوي إلى متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩ البالغ ٣.٨٪؟

السيناريو الأساسي

يُعنى هذا القسم بتقييم آفاق العمالة ورأس المال والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على المدى المتوسط، والذي تم تحديده بعام ٢٠٣٠، بالاعتماد على التحليلات الواردة في الأقسام السابقة (ترد طرق إجراء التوقعات بالتفصيل في المرفق ٣-٣ المتاح على شبكة الإنترنت). وتحديداً، تُستخدم تنبؤات المشاركة في القوى العاملة منهجاً قائماً على الفئة العمرية، يأخذ في

الشكل البياني ٣-١٧: تأثير العوامل المختلفة على النمو العالمي متوسط الأجل (مقارنة بالسيناريو الأساسي، نقاط مئوية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يتم عرض التأثير المقدر على النمو متوسط الأجل مقارنة بتوقعات السيناريو الأساسي لكل سيناريو موضع في المسميات الواردة على المحور الأفقي. راجع المرفق ٣-٣ المتاح على شبكة الإنترنت. تشمل السيناريوهات على تدخلات في مجال السياسات - تهدف إلى زيادة المشاركة في القوى العاملة، ودعم عرض العمالة في الاقتصادات المتقدمة من خلال الهجرة، والحد من سوء التوزيع، وتحسين توزيع المهارات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية - وفي السيناريوهات التي يتم فيها اعتماد الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع، هناك فرط مستمر في الدين العام، والكتل الجغرافية - السياسية أخذة في الظهور ("التشردم").

الأساسي. وتعمل هذه السيناريوهات على تقييم آثار التغيرات في السياسات المتعلقة بعرض العمالة وتوزيع الموارد وآثار العوامل الاقتصادية المواتية والمعاكسة - الآثار الإيجابية للذكاء الاصطناعي والآثار السلبية لفرط الديون العامة والتشردم الجغرافي - الاقتصادي. وقياس جدوى سيناريوهات السياسات، يتم النظر في تحولات كبيرة وطموحة - وإن لم تكن غير مسبقة - في السياسات.

وبوجه عام، تتراوح آثار النمو على المدى المتوسط بين ١,٢ نقطة مئوية أعلى من المستويات المتوقعة في السيناريو الأساسي و ٠,٨ نقطة مئوية أقل من المستويات المتوقعة في السيناريو الأساسي (الشكل البياني ٣-١٧). ومن الممكن حدوث تأثيرات أكبر إذا ما حدثت هذه السيناريوهات في وقت واحد. ومع ذلك، نظرا لعدم اليقين المرتفع الذي يحيط بهذه التقديرات، ينبغي النظر إلى هذه الأرقام على أنها مؤشر على التأثيرات المحتملة (للاطلاع على التفاصيل، راجع المرفق ٣-٣ المتاح على شبكة الإنترنت).

• لسياسات التي تستهدف زيادة المشاركة في القوى العاملة: يفترض هذا السيناريو قيام البلدان بزيادة معدلات المشاركة في القوى العاملة لديها بمقدار ٣,٢ نقطة مئوية، وهي الزيادة الوسيطة في المشاركة إذا ما حققت جميع البلدان مستويات

ينمو عرض العمالة في اقتصادات الأسواق الصاعدة، ما عدا الصين، بنسبة ٠,٩٪، وفي الولايات المتحدة بنسبة ٠,٥٪، في حين أن الانخفاض الحاد في المشاركة من شأنه أن يؤدي إلى انكماش عرض العمالة بنسبة ٠,٦٪ في الصين وبنسبة ٠,٥٪ في الاتحاد الأوروبي.

• من المتوقع أن تبلغ مساهمة رأس المال في النمو ١,٧ نقطة مئوية، مقارنة بمتوسط مساهمته الذي يبلغ ٢,١ نقطة مئوية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩. ومن المرجح أن يؤدي استمرار ارتفاع الدين العام إلى تقييد الاستثمار العام في المستقبل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، والذي يمثل ٣٠٪ من رأس المال الكلي في هذه البلدان. ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة زيادة محدودة في الاستثمار العام، لكن تأثيرها على النمو سيكون ضئيلا نظرا لصغر مساهمتها في الاستثمار الكلي. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تظل معدلات الاستثمار الخاص منخفضة في مجموعتي البلدان بسبب ضعف الآفاق الاقتصادية والانخفاض المتوقع في التوظيف ونمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

• من المتوقع أن تنخفض مساهمة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إلى ٠,٩ نقطة مئوية بحلول عام ٢٠٣٠، بانخفاض عن متوسط الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٩ البالغ ١,٠ نقطة مئوية. ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض المستمر في كفاءة توزيع الموارد إلى إبطاء نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بدرجة أقل. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتباطأ نمو الإنتاجية الكلية الكفوة لعوامل الإنتاج، والذي يعكس معدل التقدم التكنولوجي، في السيناريو الأساسي، متبعا اتجاهه العام على المدى الطويل. ومن المتوقع أن يكون هناك دور لعوامل مثل تزايد صعوبة إيجاد أفكار جديدة (Bloom and others 2020)، وتباطؤ نمو الوظائف البحثية (Jones 2023)، وركود التحصيل التعليمي، وبطء عملية اللحاق بالركب. ويتمثل التأثير الصافي في انخفاض معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بمقدار ٠,١ نقطة مئوية عن متوسطه على مدى عقدين من الزمن قبل الجائحة. ومع ذلك فإن التقدم التكنولوجي الكبير، وخاصة في الذكاء الاصطناعي، يمكن أن يحقق زيادة كبيرة في نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

وعند جمع مساهمات العوامل الثلاثة، من المتوقع أن يصل معدل النمو العالمي إلى ٢,٨٪ في عام ٢٠٣٠ في ظل السيناريو الأساسي. ويشير ذلك إلى أن النمو العالمي قد ينخفض بدرجة أكبر، إلى ما دون التنبؤات الحالية في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي على المدى المتوسط (راجع الفصل الأول). ويمثل ذلك تباطؤا كبيرا بالمقارنة بالمتوسط السنوي التاريخي (٢٠٠٠-٢٠١٩) البالغ ٣,٨٪.

السيناريوهات البديلة

ما هي العوامل التي يمكن أن ترفع النمو أو تشكل مخاطر ناشئة؟ يعني هذا القسم بمقارنة سيناريوهات مختلفة بتوقعات النمو على المدى المتوسط في السيناريو

ثلاثة سيناريوهات - سيناريو يواصل فيه الدين الارتفاع مع استقرار العجز العام، وسيناريو هان لاستقرار الدين يتم فيهما تعويض زيادة مدفوعات الفائدة إما عن طريق خفض التحويلات أو الاستثمار العام. ويُعتبر التأثير الكلي معتدلاً لأن السيناريو لا يفترض حدوث ضبط واسع النطاق لأوضاع المالية العامة بهدف تحقيق خفض كبير في الديون أو وجود قنوات إضافية يمكن أن يؤثر الدين العام من خلالها على النمو (Woo and Kumar 2015 و Pattiilo, Poirson, and Ricci 2004).

• التشرذم الجغرافي - الاقتصادي: إن ظهور تكتلات جغرافية-اقتصادية تؤدي إلى تشرذم التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر قد يخفف التدفقات الرأسمالية والمعرفية إلى حد كبير ويكبح النمو (الفصل الثالث في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: آسيا والمحيط الهادئ). ويقدم عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي سيناريوهات معقولة لتحليل آثار زيادة الحواجز التجارية. وتتراوح هذه السيناريوهات من سيناريو الحالات المحدودة الذي تنخرط فيه "كتلة الولايات المتحدة" و"كتلة الصين" في بعض أنشطة "التوريد من الدول الصديقة"، مما يؤدي إلى خفض النمو بمقدار ١٠ نقاط أساس، إلى سيناريو أوسع نطاقاً تقوم فيه جميع المناطق بإعادة توطين بعض التدفقات التجارية، مما قد يؤدي إلى خفض النمو على المدى المتوسط بمقدار ٨٠ نقطة أساس. وقد تحدث خسائر أكبر نتيجة انخفاض الأثار المعرفية المقترنة بالتجارة (دراسة Ahn and others قيد الإصدار) وخسائر الإنتاجية، ولكنها لم تؤخذ في الاعتبار في هذه المحاكاة.

وتؤكد تأثيرات السيناريوهات على رسالة واضحة مفادها أن استعادة مستويات النمو التاريخية ستطلب بذل جهود كبيرة على مستوى السياسات، وربما تحقق منافع إيجابية صافية من الذكاء الاصطناعي. وتعد الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى حل مشكلة سوء توزيع الموارد عنصراً أساسياً لإعادة النمو العالمي إلى المتوسطات التاريخية.

الاستنتاجات والتوصيات على صعيد السياسات

يشير التحليل الذي يتضمنه الفصل إلى أن تراجع النمو الفعلي للاقتصاد العالمي وتراجع توقعات النمو يعكسان إلى حد كبير استمرار العوامل المعاكسة. وقد برز دور التباطؤ الكبير في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج كعامل رئيسي، وكان هذا التباطؤ مدفوعاً بزيادة سوء توزيع الموارد وتباطؤ النمو في الإنتاجية الكلية الكفؤة لعوامل الإنتاج. وساهم في ذلك أيضاً تقلص نسبة السكان في سن العمل في الاقتصادات الكبرى، إلى جانب ضعف استثمار الشركات. وفي أغلب الأحوال، تكون انعكاسات التحليل هنا باعثة على القلق بشأن آفاق النمو على المدى المتوسط. وفي ظل عدم تدخل السياسات في الوقت المناسب وغياب دفعة من التكنولوجيات الناشئة، من المرجح أن يظل النمو العالمي أقل بكثير من متوسطه التاريخي قبل الجائحة على المدى المتوسط.

مقارنة لأفضل السياسات. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة نمو عرض العمالة بنحو ٠,٣ نقطة مئوية، مما يساهم في النمو العالمي بمقدار ١٦ نقطة أساس.

- زيادة عرض العمالة في الاقتصادات المتقدمة عن طريق الهجرة: دعم العاملون المهاجرون النمو في الاقتصادات المتقدمة عن طريق سد فجوات العمالة. ويفترض هذا السيناريو زيادة التدفقات، إلى جانب تعزيز إدماج العاملين المهاجرين في أسواق العمل، وهو ما يترجم إلى زيادة في عرض العمالة تعادل ١٪ من القوى العاملة المتوقعة في الاقتصادات المتقدمة في عام ٢٠٣٠. والزيادة الناتجة في عرض العمالة يمكن أن تضيق ٢٠ نقطة أساس إلى النمو العالمي.
- الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين كفاءة توزيع الموارد: استناداً إلى القسم السابق، يفترض هذا السيناريو أن البلدان تسد ١٥٪ من فجوة سياساتها مع الولايات المتحدة في مجالات مثل سياسات أسواق المنتجات وأسواق العمل، والانفتاح التجاري، والتعميق المالي على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن تعمل هذه الإصلاحات الهيكلية على تحقيق خفض كبير في أثر سوء توزيع الموارد وتعزيز نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تحفيز الاستثمار وإضافة ١,٢ نقطة مئوية إلى النمو العالمي.
- تحسين توزيع المهارات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رغم تساؤل الفجوات في المهن والدخول بين الرجال والنساء في الاقتصادات المتقدمة، فإنها لا تزال كبيرة في غيرها من الاقتصادات. وقد يؤدي سد هذه الفجوات إلى مكاسب كبيرة في الإنتاجية، وخاصة إذا ما تم شغل الوظائف على أساس المواهب الفطرية والميزة النسبية، دون التأثير بالأعراف الاجتماعية أو الحواجز أو التمييز (دراسات Berg and others 2018، و Hsieh and others 2019، و Jayachandran 2021). وإذا اتبعت توزيعات المهارات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الاتجاه العام في الولايات المتحدة على مدى العقود الماضية، من الممكن تعزيز النمو العالمي بمقدار ربع نقطة مئوية.
- تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي: تقف تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي على حافة إحداث تحول في العديد من جوانب الاقتصاد العالمي (Cazzaniga and others 2024). ويتسم تأثيرها على النمو الاقتصادي بدرجة عالية من عدم اليقين ولكنه من المحتمل أن يكون كبيراً. وبوجه عام، فإن تعزيز الذكاء الاصطناعي لإنتاجية العمالة من المتوقع أن يفوق آثاره السلبية على الطلب على العمالة. ويتراوح التأثير المقدر على النمو العالمي من ١٠ نقاط أساس إلى ٨٠ نقطة أساس على المدى المتوسط حسب مدى انتشار اعتماده وما إذا كان يحل محل العاملين أم يعزز مهاراتهم (راجع الإطار ٣-٣ للاطلاع على مزيد من التفاصيل).
- إرث الدين العام المرتفع: يؤدي استمرار ارتفاع الدين العام إلى إثارة مخاوف بشأن النمو الاقتصادي العالمي، مما قد يؤدي إلى انخفاض النمو على المدى المتوسط بما يقدر بنحو ٥ إلى ١٥ نقطة أساس. ويحاكي هذا التوقع نتائج النمو في

إن الاستثمار في رأس المال البشري، وخاصة في البلدان النامية منخفضة الدخل، ضروري للاستفادة من الميزة الديمغرافية لهذه البلدان. وفيما يتعلق بتكوين رأس المال، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الرفح المالي في الشركات إلى إعاقة استثمار الشركات في اقتصادات الأسواق الصاعدة، يمكن لإصلاح آليات إعادة الهيكلة والإعسار والقضاء على التحيز للديون في سياسات ضريبة الشركات أن يساعد أيضا في دعم النمو على المدى المتوسط (الفصل الثاني في عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وللد من تأثر النمو سلبا نتيجة زيادة التشرذم الجغرافي - الاقتصادي، من المهم الابتعاد عن السياسات التجارية والصناعية الأحادية الضارة.

إن التوقعات العالمية على المدى المتوسط لا تدعو جميعها للتشاؤم. كذلك فإن الصلابة وسط الصدمات المختلفة (الفصل الأول) وما ظهر من وعود تبشر بها التكنولوجيات مثل الذكاء الاصطناعي قد تثبت قدرتها على إحداث تحول في النمو العالمي على المدى المتوسط. ولتحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانيات، يجب على البلدان تعزيز أطرها التنظيمية، بما في ذلك حماية الملكية الفكرية، وإعادة النظر في برامج إعادة التوزيع وغيرها من برامج التصحيح لضمان تقاسم منافع الذكاء الاصطناعي بشكل عادل وعلى نطاق واسع (Cazzaniga and others 2024). وبالنظر إلى أبعد من الأجل المتوسط، فإن السياسات الموجهة صوب تشجيع الابتكار تقوم بدور مهم في تحديد مسار النمو العالمي في المستقبل.

كيف يمكن للسياسات أن تساعد في رفع النمو؟ تشير النتائج التي توصل إليها هذا الفصل إلى أن التدخلات ينبغي أن تركز على الإصلاحات التي تعزز المنافسة في السوق، والانفتاح التجاري، والحصول على الخدمات المالية، ومرونة سوق العمل. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بشكل كبير من خلال تخفيف الحواجز المؤسسية والمالية التي تعوق التوزيع الكفاء لرأس المال والعمالة بين الشركات. وتحقق هذه الإصلاحات مكاسب كبيرة للنمو ويمكن استكمالها بإصلاحات الحوكمة والقطاع الخارجي (Budina and others 2023). وإذا ما أسيء تصميم السياسات الصناعية التي تستهدف قطاعات محددة، فقد تعوق توزيع الموارد على الشركات الأكثر إنتاجية (راجع عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير الراصد المالي حول السياسة الصناعية المعنية بالابتكار).

وفي الوقت نفسه، فإن السياسات المصممة لتسهيل تدفق العاملين المهاجرين وإدماجهم، إلى جانب التدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة العاملين الأكبر سنا في القوى العاملة في الاقتصادات المتقدمة - من خلال إصلاحات سن التقاعد وبرامج سوق العمل - يمكن أن تخفف من وطأة الضغوط الديمغرافية المتزايدة على عرض العمالة. ويمكن أن يؤدي تشجيع مشاركة النساء في اقتصادات الأسواق الصاعدة، من خلال زيادة الالتحاق بالتعليم ودعم رعاية الأطفال، إلى إطلاق العنان لإمكاناتهن غير المستغلة. وينبغي استكمال هذه الجهود بسياسات تحد من الحواجز الاجتماعية والتمييز بين الجنسين لضمان التوزيع الأمثل للمهارات بين الوظائف.

الإطار ٣-١: كفاءة توزيع الموارد: المفهوم والأمثلة والقياس

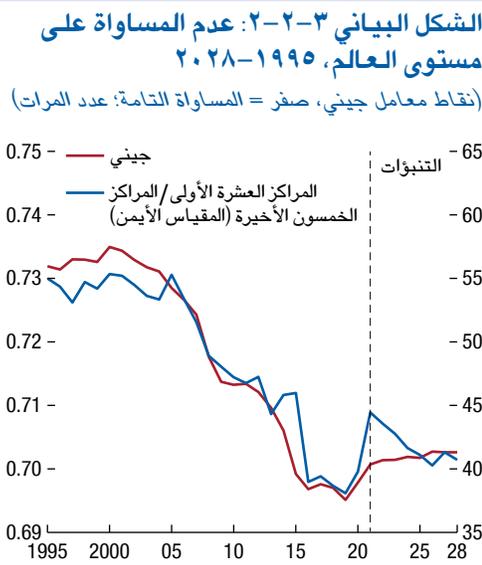
ومنخفضة في شركة أخرى، سيتم خلق قيمة اقتصادية أكبر عن طريق نقل الموارد من الشركة الثانية إلى الأولى. وينبئنا هذا المنهج بأن كفاءة توزيع الموارد في أي اقتصاد تتحسن إذا أصبحت الإنتاجية الحدية المقيسة بالإيرادات عبر الشركات أكثر تماثلاً، وأنها تتدهور إذا أصبحت الإنتاجية الحدية المقيسة بالإيرادات أكثر اختلافاً^١.

ويتطلب تحقيق تحسينات دائمة في كفاءة توزيع الموارد معالجة الاحتكاكات التي تعمل على إبطاء قدرة الشركات على تغيير حجم عملياتها حسب الحاجة أو التي تفضل أو تعاقب بعض الشركات بشكل دائم بغض النظر عن إنتاجيتها. وقد حدد العديد من الدراسات المصادر الهيكلية لهذه الاحتكاكات. وتشمل هذه الاحتكاكات سياسات الضرائب والعمالة والتأمين الاجتماعي التي تعتمد على الحجم (Levy 2018، وUlyssea 2018)؛ والعمل غير الرسمي والفساد (Misch and Adam 2018)؛ وضعف حقوق الملكية الفكرية (Saborowski 2018)؛ والحوافز الإقليمية (Tombe 2020، وopoulos and Restuccia 2020)؛ والسياسات التجارية التقييدية (Khandel- and Zhu 2019)؛ وتباين علاوات أسعار الشركات (Peters 2020)؛ (Xu 2015)؛ وتباين علاوات أسعار الشركات (Edmond, Midrigan, and wal, Schott, and Wei 2013)؛ (Song, Storesletten, and Zilibotti 2011)؛ (David, Hopenhayn, and Midrigan and Xu 2014)؛ (Gopinath and others 2017)؛ (Libert 2017). وقد سلط العديد من دراسات الحالة القطرية الضوء على سياسات محددة نجحت في الحد من سوء توزيع الموارد، مثل إزالة الحوافز أمام التجارة الدولية (Ha and Kiyota 2016) والإصلاحات الرامية إلى تصحيح التشوهات في الحصول على الائتمان (Chen and Irarrazabal 2015).

^١ يرتبط ذلك المنهج بمقياس سابق لكفاءة توزيع الموارد وضعته دراسة (Olley and Pakes 1996)، لكنه مختلف عنه. ويتطلب تفعيل هذا المقياس معلومات عن الإنتاجية الحقيقية (الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج القائمة على كمية المخرجات) على مستوى الشركات، والتي يصعب قياسها في حالة وجود عينة كبيرة من البلدان والشركات. ولا يتطلب المنهج الذي وضعته دراسة (Hsieh and Klenow 2009) سوى معلومات عن الإنتاجية النسبية المقيسة بالإيرادات، والتي يسهل الحصول عليها.

إن نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج لا يكون مدفوعاً بعوامل معروفة مثل الابتكار التكنولوجي والممارسات التجارية الجديدة التي تعزز الإنتاجية داخل الشركات فحسب، بل إنه مدفوع أيضاً بمدى نجاح توزيع رأس المال والعمالة بين الشركات في إظهار إنتاجيتها النسبية - المعروفة باسم "كفاءة توزيع الموارد". ولننظر في مثال لشركتين، إحداهما عالية الإنتاجية والأخرى منخفضة الإنتاجية. وإذا ما تم توظيف حجم أكبر مما ينبغي من رأس المال والعمالة في شركة غير منتجة نسبياً، فإن متوسط الإنتاجية سيكون منخفضاً - وهي إحدى حالات ضعف كفاءة توزيع الموارد. وسوف ترتفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج إذا ما انتقل رأس المال والعمالة إلى الشركة الأكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى تصحيح سوء التوزيع الأولي للموارد. ويمكن لمجموعة متنوعة من الاحتكاكات أن تتسبب في توزيع رأس المال والعمالة على الشركات "الخطأ". وقد تتسبب بعض الاحتكاكات في ذلك بشكل مؤقت فقط. وفي مثال الشركتين، قد تتطلع الشركة المنتجة إلى التوسع، ولكن بحثها عن عاملين جدد قد يستغرق بعض الوقت. وفي هذه الحالة، قد تكون كفاءة توزيع الموارد منخفضة لفترة من الوقت ولكنها سترتفع مع قيام الشركة المنتجة بجذب موظفين جدد تدريجياً من منافستها الأقل إنتاجية. ومع ذلك، قد تؤثر احتكاكات أخرى على كفاءة توزيع الموارد بشكل أكثر دواماً. فعلى سبيل المثال، قد تكون للشركة غير المنتجة علاقات سياسية وتحصل على دعم أو تخفيضات ضريبية تسمح لها بالعمل على نطاق أوسع مما تستوجبه أرباحها. ويصعب قياس مدى كفاءة (عدم كفاءة) توزيع الموارد من الناحية العملية. وهناك منهج مؤثر، وضعته دراسة (Hsieh and Klenow 2009) وتم استخدامه في هذا الفصل، يقيس ذلك بشكل غير مباشر من خلال مقارنة الناتج الإجمالي الحدي لرأس المال والعمالة عبر الشركات - أي الإيرادات الإضافية التي يمكن أن تحققها وحدة إضافية من رأس المال أو العمالة في أي شركة. وإذا كانت الإنتاجية الحدية المقيسة بالإيرادات مرتفعة في إحدى الشركات

الإطار ٣-٢: الانعكاسات التوزيعية لتوقعات النمو على المدى المتوسط



المصادر: قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

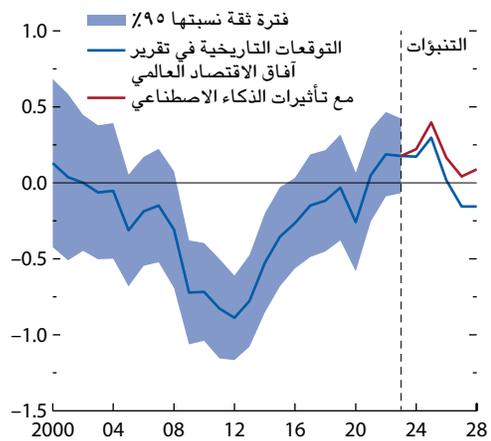
ملحوظة: على المقياس الأيسر، يحسب مؤشر جيني مدى انحراف توزيع الدخل عالمياً عن التوزيع المتساوي تماماً. يتم قياس الدخل قبل الضرائب. نسبة "المراكز العشرة الأولى/المراكز الخمسون الأخيرة" تقارن بين متوسط الدخل في المراكز العشرة الأولى والمراكز الخمسين الأخيرة في توزيع الدخل عالمياً. على المقياس الأيمن، يشير "عدد المرات" إلى عدد المرات التي يكون فيها متوسط دخل المراكز العشرة الأولى في توزيع الدخل أكبر من متوسط دخل المراكز الخمسين الأخيرة في التوزيع. فعلى سبيل المثال، القيمة ٤٠ على المقياس الأيمن تعني أن متوسط دخل المراكز العشرة الأولى أكبر من متوسط دخل المراكز الخمسين الأخيرة بمقدار ٤٠ مرة.

ولا تنتظر الحسابات السابقة في كيفية توزيع المكاسب الناجمة عن التقارب داخل البلد الواحد، بل تنتظر فقط في متوسطات البلدان (عدم المساواة "بين البلدان"). وتقدر دراستا Milanovic (2002) و Chancel and Piketty (2021) مقاييس توزيع الدخل وعدم المساواة في توزيعه على مستوى العالم، والمقارنة بين مركز دخل مجموعة من الأشخاص في أحد البلدان ومركز دخل مجموعات أخرى في العالم. وتوضح هذه المقاييس أنه رغم انخفاض عدم المساواة منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تسببت الجائحة في فقدان بعض المكاسب المحققة (الشكل البياني ٣-٢-٢؛ والبنك الدولي ٢٠٢٢). ورغم أن التقارب بين البلدان كان دافعاً لتخفيف عدم المساواة على مستوى العالم في العقدين الماضيين، ينبع معظم عدم المساواة الآن من الاختلافات داخل البلدان^١.

^١ عادة ما تنخرط الحكومات ذات السيادة في سياسات تؤثر على عدم المساواة داخل البلدان. ويستخدم التحليل المعروض هنا البيانات قبل الضرائب للتركيز أساساً على التغيرات في عدم المساواة المشتقة من الاتجاهات الاقتصادية قبل التدخل الحكومي.

قد يؤثر تباطؤ النمو متوسط الأجل على عدم المساواة في توزيع الدخل عالمياً والتقارب بين البلدان. إن تباطؤ بيئة النمو يجعل من الصعب على البلدان الأكثر فقراً اللحاق بركب البلدان الأكثر ثراءً. وقد يؤدي تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي أيضاً إلى زيادة عدم المساواة، مما يؤدي إلى انخفاض متوسط الرفاهية. ويتناول هذا الإطار الانعكاسات في ثلاثة مجالات: التقارب بين البلدان، وعدم المساواة على مستوى العالم، والتقارب على صعيد الرفاهية. وقد استمر التقارب بين البلدان منذ الأزمة المالية العالمية. ومن الطرق الممكنة لقياسه مقارنة إجمالي الناتج المحلي الأولي للبلدان بنمو هذه البلدان في وقت لاحق. وعندما يكون هذا المعدل سالباً، فإن البلدان ذات مستويات الدخل الأقل تنمو بسرعة أكبر مقارنة بالبلدان ذات مستويات الدخل الأعلى، مما يعني حدوث التقارب. وقد حدث تقارب بين البلدان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٩ (الشكل البياني ٣-٢-١) وكان بأسرع وتيرة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. ومع ذلك، تحول المعدل إلى موجب بعد الجائحة. وتشير التوقعات الحالية إلى عدم حدوث تقارب على المدى المتوسط.

الشكل البياني ٣-٢-١: تقارب إجمالي الناتج المحلي بين البلدان، ٢٠٠٠-٢٠٢٨ (معدل سد الفجوة مع الاقتصادات الواعدة، سالب = تقارب)

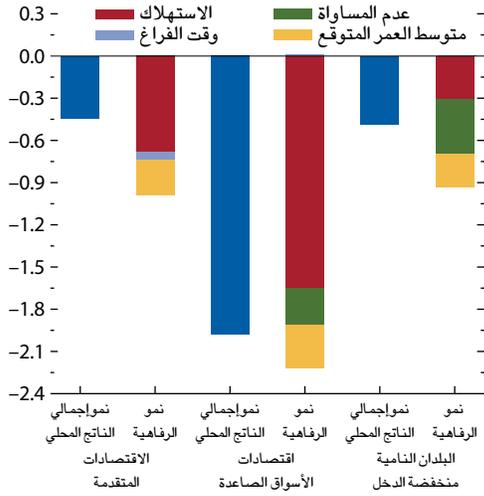


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: معدل التقارب في السنة t يقابل معامل β_t في معادلة الانحدار التالية: $\Delta \log(GDP_{it}) = \alpha_t + \beta_t \log(GDP_{it-5}) + \epsilon_{it}$ ، حيث $\Delta \log(GDP_{it})$ هي متوسط النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على أساس سنوي مقارن خلال فترة خمس سنوات بين t و $t-5$ و $\log(GDP_{it-5})$ هو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بداية الفترة. راجع الإطار ٣-٢ للاطلاع على تأثيرات الذكاء الاصطناعي على النمو.

مؤلفا هذا الإطار هما غابرييلا كوغان وكارلوس فان هومبيك.

الإطار ٣-٢: الانعكاسات التوزيعية لتوقعات النمو على المدى المتوسط (تابع)

الشكل البياني ٣-٢-٣: محركات نمو إجمالي الناتج المحلي والرفاهية قبل وبعد جائحة كوفيد-١٩



المصادر: جداول بن العالمية، الإصدار ١٠-٢٠١١؛ وشعبة السكان في الأمم المتحدة؛ والبنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني الفرق في متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي ونمو الرفاهية بين الفترتين ٢٠١٠-٢٠١٩ و٢٠٢٤-٢٠٢٨. تدرج عناصر الفرق في نمو الرفاهية ضمن مفتاح الرموز.

أعم. واستنادا إلى نتائج الإطار ٣-٣، فإن التأثير المتفاوت المتوقع للذكاء الاصطناعي على النمو من شأنه أن يزيد التباعد بين البلدان (خط "مع تأثيرات الذكاء الاصطناعي" في الشكل البياني ٣-٢-١). وبقدر ما تؤدي عوامل أخرى، مثل التشرذم الجغرافي-الاقتصادي، إلى زيادة سوء توزيع الدخل بين البلدان، فمن المرجح أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة وسوء توزيع الرفاهية على مستوى العالم، ما لم تحقق تحسنا ملموسا في توزيع الدخل داخل البلدان وفي الأبعاد الأخرى للرفاهية، مثل متوسط العمر المتوقع.

ولتقييم تأثير آفاق المدى المتوسط، يتم إنشاء توقعات عدم المساواة على مستوى العالم بالجمع بين توقعات عدم المساواة داخل البلدان وفيما بين البلدان والمستمدة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي^٢ وحسب المقياس الذي يتم تحليله، من المتوقع حدوث تعويض محدود أو عدم حدوث تعويض على الإطلاق على المدى المتوسط (الشكل البياني ٣-٢-٢). فالتحسينات الضئيلة في مجال الحد من عدم المساواة داخل البلدان لا تكفي لتعويض التباطؤ المتوقع في تقارب مستويات عدم المساواة بين البلدان.

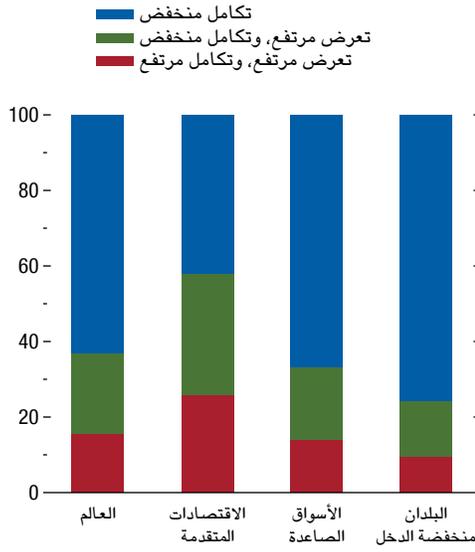
وتستخدم النتائج إجمالي الناتج المحلي كمؤشر بديل للرفاهية، ولكن هذا الارتباط قد تشوبه عيوب (Coyle 2017)، لأنه لا يشمل، على سبيل المثال، الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر أو التكلفة البيئية للنمو الاقتصادي. وتقتصر دراسة Jones and Klenow (2016) مقياسا للرفاهية يعتمد على المنفعة المتوقعة مدى الحياة، والتي تكون مكتملة للاستهلاك (الذي يرتبط ارتباطا كبيرا بإجمالي الناتج المحلي) مع متوسط العمر المتوقع، ووقت الفراغ، (مستوى أقل) من عدم المساواة. وعلى مر التاريخ، تجاوز نمو الرفاهية نمو إجمالي الناتج المحلي، مدفوعا غالبا بتحسين متوسط العمر المتوقع (راجع الإطار ١-٢ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ومن المتوقع انخفاض نمو إجمالي الناتج المحلي والرفاهية في جميع الاقتصادات في فترة ما بعد الجائحة (الشكل البياني ٣-٢-٣). ومن المتوقع كذلك أن يشهد نمو الرفاهية تدهورا أكبر مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي، مدفوعا بتباطؤ أبعاد مثل متوسط العمر المتوقع وعدم المساواة داخل البلدان، مما يؤدي إلى تباين الرفاهية بين البلدان.

ولتباطؤ النمو انعكاسات غير مباشرة على توزيع الدخل بين البلدان، أو الدخل العالمي، أو مقياس الرفاهية بشكل

^٢ تستند توقعات عدم المساواة داخل البلدان إلى كيفية توزيع نمو إجمالي الناتج المحلي داخل كل بلد. راجع دراسة (Cugat, Li, and (2024) van Hombecq على مزيد من التفاصيل حول كيفية تقدير توزيع النمو داخل البلدان.

الإطار ٣-٣: التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على الإنتاجية وأسواق العمل على مستوى العالم

الشكل البياني ٣-٣-١: نسب الوظائف حسب درجة تعرضها لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتكاملها معها (% من الوظائف)



المصادر: دراسة Cazzaniga and others 2024؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تحسب نسبة الوظائف داخل كل مجموعة من البلدان على أساس المتوسط المرجح لعدد السكان في سن العمل. العالم = جميع البلدان في العينة.

على العمالة. وتتم معايرة النموذج ليتوافق مع ظروف المملكة المتحدة، وهو بلد شديد التعرض لاعتماد الذكاء الاصطناعي وتتوافر عنه بيانات حول حيازات الأسر من الأصول. ويتم تحليل تأثير الذكاء الاصطناعي على الإنتاجية من خلال سيناريوهين. في السيناريو الأول (التكامل المرتفع)، يعزز الذكاء الاصطناعي بشكل كبير الوظائف التي تتكامل بقوة معه. أما السيناريو الثاني (التكامل المرتفع والإنتاجية المرتفعة) فيعمل على توسيع نطاق هذا التكامل بجعل الذكاء الاصطناعي يعطي دفعة للإنتاجية الكلية أيضاً، مما يعزز تأثير التكامل المرتفع (راجع دراسة Rockall, Piz-zinelli, and Tavares 2024 حول التحليل القائم على نموذج ودراسة Cazzaniga and others 2024 للاطلاع على مزيد من المعلومات حول الانعكاسات التوزيعية).

وفي السيناريو الأول، يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي إلى زيادة الناتج بنسبة ١٠٪ تقريباً مع تكيف اقتصاد المملكة المتحدة مع الحالة المستقرة الجديدة من خلال الجمع بين تعميق رأس المال وتحقيق زيادة ضئيلة في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (الشكل البياني ٣-٣-٢). وفي السيناريو الثاني، عند النظر أيضاً في تأثير الإنتاجية،

يأتي الذكاء الاصطناعي في صدارة موجة تحويلية، تعادل غالباً ثورة صناعية جديدة، يمكنها إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي. ورغم أن عواقبه الاقتصادية والاجتماعية العميقة والبعيدة الأثر لم تفهم بشكل كامل بعد، يختلف تأثير الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد العالمي اختلافاً واضحاً. فمن ناحية، يبشر الذكاء الاصطناعي بتعزيز الإنتاجية. ومن الناحية الأخرى، يشكل تحدياً هائلاً، حيث يمكن أن يحل محل البشر في وظائف محددة ويغير طبيعة وظائف أخرى من أساسها.

واستناداً إلى اختلاف التأثيرات المحتملة للذكاء الاصطناعي، قدم خبراء صندوق النقد الدولي إطاراً دقيقاً لتقييم تأثير الذكاء الاصطناعي على الإنتاجية وسوق العمل. وهذا المنهج، القائم على مفهوم "التعرض" لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (Felten, Raj, and Seamans 2021, 2023)، يتم توسيعه بمفهوم التكامل مع الذكاء الاصطناعي (Pizzinelli and others 2023)، الذي يقدم رؤى جديدة حول احتمالات استفادة الوظائف من الذكاء الاصطناعي أو التعرض لمخاطره.

وهناك تباين كبير في درجة التعرض لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بين مجموعات البلدان - فما يقرب من ٦٠٪ من الوظائف في الاقتصادات المتقدمة عرضة للتغيرات نتيجة للذكاء الاصطناعي، مقابل ٤٠٪ في اقتصادات الأسواق الصاعدة و٢٦٪ في البلدان منخفضة الدخل (الشكل البياني ٣-٣-١، ودراسة Cazzaniga and others 2024). وفي الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يعمل الذكاء الاصطناعي على تعزيز الإنتاجية في نصف هذه الوظائف المعرضة لهذه التكنولوجيا، مما يشير إلى حدوث تأثير إيجابي. وبالنسبة للنصف الآخر، يمكن أن يؤدي إدماج الذكاء الاصطناعي إلى أتمتة المهام، مما قد يؤدي إلى تخفيض الطلب على العمالة وتخفيض الأجور، بل ربما يؤدي إلى زوال الوظائف. وفي المقابل، تقل احتمالات مواجهة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لاضطرابات مباشرة، ولكنها قد ترى أيضاً منافع أقل يحققها الذكاء الاصطناعي. فالعديد منها يفتقر إلى البنية التحتية اللازمة والقوى العاملة الماهرة للاستفادة بفعالية من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، مما يثير المخاوف من أن الذكاء الاصطناعي قد يؤدي، بمرور الوقت، إلى تفاقم عدم المساواة بين البلدان.

وهناك تحليل قائم على نموذج يقيس التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على الإنتاجية. وفي هذا النموذج، يؤثر الذكاء الاصطناعي على الإنتاجية من خلال ثلاث قنوات بالغة الأهمية: تسريح العمالة، وتكامل الذكاء الاصطناعي مع المهارات، ومكاسب الإنتاجية. أولاً، قد يؤدي اعتماد الذكاء الاصطناعي إلى تحويل المهام من البشر إلى النظم القائمة على الذكاء الاصطناعي، مما يعزز كفاءة إنجاز المهام. ثانياً، من شأن إدماج الذكاء الاصطناعي أن يفيد المهام التي تتكامل بدرجة كبيرة مع الذكاء الاصطناعي. ثالثاً، قد يؤدي اعتماد الذكاء الاصطناعي إلى تحقيق مكاسب واسعة في الإنتاجية، وتعزيز الاستثمار، وزيادة الطلب الكلية

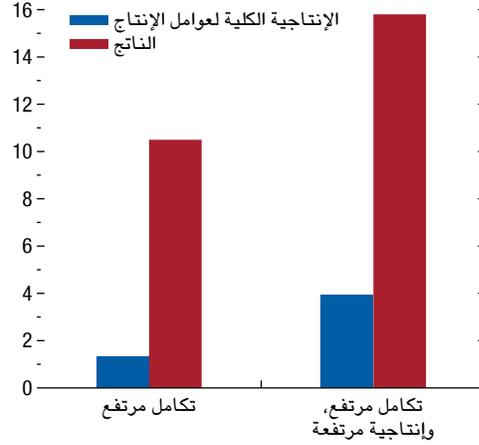
مؤلفة هذا الإطار هي مارينا تافاريس.

الإطار ٣-٣: التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على الإنتاجية وأسواق العمل على مستوى العالم (تتمة)

يزداد الناتج بنسبة ١٦٪ وتزداد الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بنحو ٤٪. وتتحقق هذه المكاسب أساسا في العقد الأول من الفترة الانتقالية. ويزداد دخل جميع العاملين، بنسبة تتراوح بين ٢٪ للعمالة منخفضة الدخل و١٤٪ تقريبا للعمالة مرتفعة الدخل، مما يؤدي إلى زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل.

ومن المتوقع أن تتراوح مكاسب الإنتاجية التي يحققها الذكاء الاصطناعي بين ٠,٩٪ و١,٥٪ سنويا، وذلك بفضل ما لدى المملكة المتحدة من بنية تحتية رقمية قوية، وقوى عاملة ماهرة، ومنظومة داعمة للابتكار، وإطار تنظيمي. وعلى العكس من ذلك، يتأخر العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في الجاهزية للذكاء الاصطناعي، مع احتمال تحقيقها لمكاسب أقل من نصف المكاسب المقدر تحقيقها في المملكة المتحدة. وينبع هذا التفاوت إلى حد كبير من وجود نسبة أقل من العاملين في المهن شديدة التعرض لهذه التكنولوجيا وشديدة التكامل معها. فبينما يشغل هذه الوظائف في الاقتصادات المتقدمة ٢٧٪ من العاملين، تنخفض هذه النسبة إلى ١٦٪ في الأسواق الصاعدة و٨٪ في البلدان منخفضة الدخل. ويكشف هذا التباين في التوزيع الأولي للعاملين بين المهن عن انخفاض إمكانية حصولهم على منافع الذكاء الاصطناعي. وبالنسبة للاقتصاد العالمي، تشير التقديرات إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعزز مكاسب الإنتاجية بنسبة تتراوح بين ٠,١٪ و٠,٨٪ سنويا على مدى عقد من الزمن. ومع ذلك، فإن التوزيع غير المتكافئ لهذه المكاسب بين المناطق يبرز الحاجة إلى التعاون الدولي لتحسين الجاهزية للذكاء الاصطناعي وإدماجه في البلدان الأقل جاهزية. ويمكن لمبادرات من هذا النوع أن تساعد في الحد من أوجه عدم المساواة على مستوى العالم، مما يضمن وصول منافع الذكاء الاصطناعي إلى مجموعة أكبر من البلدان.

الشكل البياني ٣-٣-٢: تأثير الذكاء الاصطناعي على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والناتج في المملكة المتحدة (٧)



المصادر: دراسة Cazzaniga and others 2024 وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يوضح الشكل البياني التغير في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والناتج بين الحالة المستقرة الأولية والحالة المستقرة النهائية. للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول النموذج، راجع دراسة Rockall, Pizzinelli, and Tavares 2024.

- Chancel, Lucas, and Thomas Piketty. 2021. "Global Income Inequality, 1820–2020: The Persistence and Mutation of Extreme Inequality." *Journal of the European Economic Association* 19 (6): 3025–62.
- Chen, Kaiji, and Alfonso Irarrazabal. 2015. "The Role of Allocative Efficiency in a Decade of Recovery." *Review of Economic Dynamics* 18 (3): 523–50.
- Coyle, Diane. 2017. "Rethinking GDP." *Finance & Development* 54 (1): 16–19.
- Crouzet, Nicholas, and Janice C. Eberly. 2021. "Intangibles, Markups, and the Measurement of Productivity Growth." *Journal of Monetary Economics* 124: S92–S109.
- Cugat, Gabriela, Nan Li, and Carlos van Hombecq. 2024. "Revisiting the Relationship between GDP Growth and Inequality." Unpublished, International Monetary Fund, Washington, DC.
- David, Joel M., Hugo A. Hopenhayn, and Venky Venkateswaran. 2016. "Information, Misallocation, and Aggregate Productivity." *Quarterly Journal of Economics* 131 (2): 943–1005.
- Decker, Ryan A., John Haltiwanger, Ron S. Jarmin, and Javier Miranda. 2016. "Where Has All the Skewness Gone? The Decline in High-Growth (Young) Firms in the United States." *European Economic Review* 86 (C): 4–23.
- Devries, Pete, Jaime Guajardo, Daniel Leigh, and Andrea Pescatori. 2011. "A New Action-Based Dataset of Fiscal Consolidation in OECD Countries." IMF Working Paper 11/128, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Dias, Daniel A., Carlos Robalo Marques, and Christine Richmond. 2016. "Misallocation and Productivity in the Lead Up to the Eurozone Crisis." *Journal of Macroeconomics* 49: 46–70.
- Döttling, Robin, German Gutiérrez, and Thomas Philippon. 2017. "Is There an Investment Gap in Advanced Economies? If So, Why?" Paper presented at the ECB Forum on Central Banking, Sintra, Portugal, June.
- Duval, Romain, Gee Hee Hong, and Yannick Timmer. 2020. "Financial Frictions and the Great Productivity Slowdown." *Review of Financial Studies* 33 (2): 475–503.
- Edmond, Chris, Virgiliu Midrigan, and Daniel Yi Xu. 2015. "Competition, Markups, and the Gains from International Trade." *American Economic Review* 105 (10): 3183–221.
- Felten, Edward W., Manav Raj, and Robert Seamans. 2021. "Occupational, Industry, and Geographic Exposure to Artificial Intelligence: A Novel Dataset and Its Potential Uses." *Strategic Management Journal* 42 (12): 2195–217.
- Felten, Edward W., Manav Raj, and Robert Seamans. 2023. "How Will Language Modelers Like ChatGPT Affect Occupations and Industries?" arXiv working paper, Cornell University, Ithaca, NY.
- Fernald, John G. 2015. "Productivity and Potential Output before, during, and after the Great Recession." *NBER Macroeconomics Annual* 29 (1): 1–51.
- Goodhart, Charles, and Manoj Pradhan. 2020. *The Great Demographic Reversal: Ageing Societies, Waning Inequality, and an Inflation Revival*. London: Palgrave Macmillan.
- Acemoglu, Daron, David Autor, and Christina Patterson. 2023. "Bottlenecks: Sectoral Imbalances and the US Productivity Slowdown." NBER Working Paper 31427, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Adamopoulos, Tasso, and Diego Restuccia. 2020. "Land Reform and Productivity: A Quantitative Analysis with Micro Data." *American Economic Journal: Macroeconomics* 12 (3): 1–39.
- Adler, Gustavo, Romain A. Duval, Davide Furceri, Sinem Kılıç Çelik, Ksenia Koloskova, and Marcos Poplawski Ribeiro. 2017. "Gone with the Headwinds: Global Productivity." IMF Staff Discussion Note 17/004, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ahir, Hites, Nicholas Bloom, and Davide Furceri. 2022. "The World Uncertainty Index." NBER Working Paper 29763, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Ahn, JaeBin, Chan Kim, Nan Li, and Andrea Manera. Forthcoming. "Knowledge Diffusion through FDI: Worldwide Firm-Level Evidence." IMF Working Paper, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Akcigit, Ufuk, and Sina T. Ates. 2021. "Ten Facts on Declining Business Dynamism and Lessons from Endogenous Growth Theory." *American Economic Journal: Macroeconomics* 13 (1): 257–98.
- Astinova, Diva, Romain Duval, Niels-Jakob Hansen, Ben Park, Ipei Shibata, and Frederik Toscani. 2024. "Dissecting the Decline in Average Hours Worked in Europe." IMF Working Paper 24/002, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Berg, Andrew, Jonathan D. Ostry, Charalambos G. Tsangarides, and Yorbol Yakhshilikov. 2018. "Redistribution, Inequality, and Growth: New Evidence." *Journal of Economic Growth* 23: 259–305.
- Bils, Mark, Peter J. Klenow, and Cian Ruane. 2021. "Misallocation or Mismeasurement?" *Journal of Monetary Economics* 124: S39–S56.
- Bloom, Nicholas, Charles I. Jones, John Van Reenen, and Michael Webb. 2020. "Are Ideas Getting Harder to Find?" *American Economic Review* 110 (4): 1104–44.
- Budina, Nina, Christian H. Ebeke, Florence Jaumotte, Andrea Medici, Augustus J. Pantoni, Marina Mendes Tavares, and Bella Yao. 2023. "Structural Reforms to Accelerate Growth, Ease Policy Trade-Offs, and Support the Green Transition in Emerging Market and Developing Economies." IMF Staff Discussion Note 23/007, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Busso, Matias, Maria Fazio, and Santiago Algazi. 2012. "(In) formal and (Un)productive: The Productivity Costs of Excessive Informality in Mexico." IDB Working Paper 341, Inter-American Development Bank, Washington, DC.
- Cazzaniga, Mauro, Florence Jaumotte, Longji Li, Giovanni Melina, Augustus J. Pantoni, Carlo Pizzinelli, Emma Rockall, and Marina M. Tavares. 2024. "Gen-AI: Artificial Intelligence and the Future of Work." IMF Staff Discussion Note 24/001, International Monetary Fund, Washington, DC.

- Misch, Florian, and Christian Saborowski. 2018. "Resource Misallocation and Productivity: Evidence from Mexico." IMF Working Paper 18/112, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Olley, Steven, and Ariel Pakes. 1996. "The Dynamics of Productivity in the Telecommunications Equipment Industry." *Econometrica* 64: 1263–97.
- Pattillo, Catherine A., Helene Poirson, and Luca A. Ricci. 2004. "What Are the Channels Through Which External Debt Affects Growth?" IMF Working Paper 04/15, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Pescatori, Andrea, Daniel Leigh, Jaime Guajardo, and Pete Devries. 2011. "A New Action-Based Dataset of Fiscal Consolidation in OECD Countries." IMF Working Paper 11/128, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Peters, Michael. 2020. "Heterogeneous Markups, Growth, and Endogenous Misallocation." *Econometrica* 88 (5): 2037–73.
- Pizzinelli, Carlo, Augustus J. Panton, Marina Mendes Tavares, Mauro Cazzaniga, and Longji Li. 2023. "Labor Market Exposure to AI: Cross-Country Differences and Distributional Implications." IMF Working Paper 23/216, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Restuccia, Diego, and Richard Rogerson. 2008. "Policy Distortions and Aggregate Productivity with Heterogeneous Plants." *Review of Economic Dynamics* 11: 707–20.
- Restuccia, Diego, and Richard Rogerson. 2017. "The Causes and Costs of Misallocation." *Journal of Economic Perspectives* 31 (3): 151–74.
- Rockall, Emma, Carlo Pizzinelli, and Marina Mendes Tavares. 2024. "Artificial Intelligence Adoption and Inequality." Unpublished, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Song, Zheng, Kjetil Storesletten, and Fabrizio Zilibotti. 2011. "Growing like China." *American Economic Review* 101 (1): 196–233.
- Syverson, Chad. 2017. "Challenges to Mismeasurement Explanations for the US Productivity Slowdown." *Journal of Economic Perspectives* 31 (2): 165–86.
- Tombe, Trevor, and Xiaodong Zhu. 2019. "Trade, Migration, and Productivity: A Quantitative Analysis of China." *American Economic Review* 109 (5): 1843–72.
- Ulyssea, Gabriel. 2018. "Firms, Informality, and Development: Theory and Evidence from Brazil." *American Economic Review* 108 (8): 2015–47.
- Woo, Jaejoon, and Manmohan S. Kumar. 2015. "Public Debt and Growth." *Economica* 82 (328): 705–39.
- World Bank. 2022. "Impact of COVID-19 on Global Income Inequality." In *Global Economic Prospects: January 2022*, 155–200. Washington, DC: World Bank.
- Gopinath, Gita, Sebnem Kalemli-Ozcan, Loukas Karabarbounis, and Carolina Villegas-Sanchez. 2017. "Capital Allocation and Productivity in Southern Europe." *Quarterly Journal of Economics* 123 (4): 1915–67.
- Gordon, Robert. 2016. *The Rise and Fall of American Growth: The U.S. Standard of Living since the Civil War*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Group of Twenty (G20). 2021. "Boosting Productivity in the Aftermath of Covid-19." Background Note, June 2021.
- Ha, Doan Thi, and Kozo Kiyota. 2016. "Misallocation, Productivity, and Trade Liberalization: The Case of Vietnamese Manufacturing." *Asian Development Bank Review* 33 (2): 94–118.
- Hsieh, Chang-Tai, Erik Hurst, Charles I. Jones, and Peter J. Klenow. 2019. "The Allocation of Talent and US Economic Growth." *Econometrica* 87 (5): 1439–74.
- Hsieh, Chang-Tai, and Peter Klenow. 2009. "Misallocation and Manufacturing TFP in China and India." *Quarterly Journal of Economics* 124 (4): 1403–48.
- Jayachandran, Seema. 2021. "Social Norms as a Barrier to Women's Employment in Developing Countries." *IMF Economic Review* 69 (3): 576–95.
- Jones, Charles I. 2023. "The Outlook for Long-Term Economic Growth." NBER Working Paper 31648, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.
- Jones, Charles I., and Peter J. Klenow. 2016. "Beyond GDP? Welfare across Countries and Time." *American Economic Review* 106 (9): 2426–57.
- Khandelwal, Amit K., Peter K. Schott, and Shang-Jin Wei. 2013. "Trade Liberalization and Embedded Institutional Reform: Evidence from Chinese Exporters." *American Economic Review* 103 (6): 2169–95.
- Kilic Celik, Sinem, M. Ayhan Kose, and Franziska Ohnsorge. 2023. "Potential Growth Prospects: Risks, Rewards, and Policies." Policy Research Working Paper 10355, World Bank, Washington, DC.
- Levy, Santiago. 2018. *Good Intentions, Bad Outcomes: Social Policy, Informality, and Economic Growth in Mexico*. Washington, DC: Brookings Institution Press.
- Libert, Thibault. 2017. "Misallocation before, during and after the Great Recession." Working Paper 658, Bank of France, Paris.
- Midrigan, Virgiliu, and Daniel Yi Xu. 2014. "Finance and Misallocation: Evidence from Plant-Level Data." *American Economic Review* 104 (2): 422–58.
- Milanovic, Branko. 2002. "True World Income Distribution, 1988 and 1993: First Calculation Based on Household Surveys Alone." *Economic Journal* 112: 51–92.

تبادل الأدوار: التداعيات الحقيقية من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين

الصين، يمكن أن يدعم النمو العالمي على المدى المتوسط في حين تنتقل تداعياته إلى البلدان الأخرى. ومهمة صناع السياسات في الاقتصادات التي تنتقل إليها هذه التداعيات - سواء كانت متقدمة أو غير ذلك - تتمثل في المحافظة على احتياطات وقائية كافية وتعزيز أطر السياسات لكي تتعامل مع احتمال مواجهة صدمات أكبر من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين.

مقدمة

استمر أداء النمو الاقتصادي في الأسواق الصاعدة العشر في مجموعة العشرين في التفوق على أداء الاقتصادات المتقدمة على مدى العَدين الماضيين. ومع زيادة نسبة الأرجنتين والبرازيل والصين والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وتركيا (يشار إليها فيما بعد باسم "الاقتصادات الصاعدة في مجموعة العشرين") من إجمالي الناتج المحلي العالمي بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٠، لا تزال هذه البلدان تواصل الاندماج في الاقتصاد العالمي - ولا سيما عن طريق التجارة وسلاسل القيمة العالمية. ولم يساعد هذا الأمر في توفير زخم عالمي للنمو والتجارة فحسب، بل شكل قوة لحد من تقلبات الناتج - بفضل التنوع على مستوى البلدان المختلفة - وتحقيق تقارب في الدخل وفي مستويات المعيشة (راجع دراستي Caselli and others 2020 و Patel, Sandefur, and Subramanian 2021).

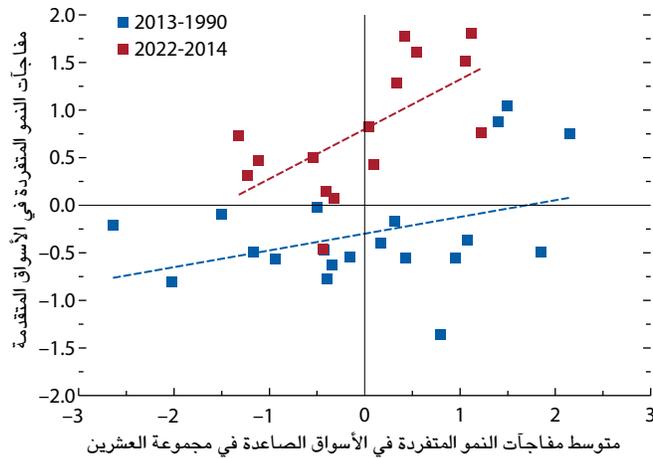
على الرغم من ذلك، كان تلاشي آفاق النمو في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين هو ما دفع أكثر من نصف التباطؤ البالغ ١,٩ نقطة مئوية في النمو العالمي على المدى المتوسط منذ الأزمة المالية العالمية، حيث تمثل الصين نحو ٤٠٪ من هذا التباطؤ (راجع الفصل ١ من عدد أكتوبر من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ٢٠٢٣، ودراسة Kose and Ohnsorge 2023). وقد ضعفت توقعات النمو على المدى المتوسط لهذه الأسواق الصاعدة بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية لتبلغ ٣,٧٪ نتيجة للآثار الغائرة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ وصددمات الأسعار التي أعقبت الغزو الروسي لأوكرانيا (الشكل البياني ٤-١). وفي حين يركز الفصل ٣ على محددات ضعف آفاق النمو، يستعرض هذا الفصل آثاره المحتملة العابرة للحدود.

وبسبب تزايد وجود الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين على مستوى العالم واتساع نطاق روابطها، توجد مخاطر أن ينتشر ضعف آفاق نموها ويتسبب في تراجع معدلات

بعد ما يربو على عقدين من النمو المثير للإعجاب - الذي بلغ نحو ٦٪ سنوياً في المتوسط - تشكل الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين اليوم ٣٠٪ تقريباً من النشاط الاقتصادي العالمي، ونحو ربع حجم التجارة العالمية. وفي الوقت نفسه، أصبحت هذه الاقتصادات نظامية بشكل متزايد بفضل اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، مع ما تتمتع به من قدرة على تحريك الأسواق العالمية. ويعني هذا الأمر أن التداعيات على النمو الناجمة عن صدمات تنشأ في هذه الاقتصادات - وأيضاً بسبب تباطؤها الهيكلي على مدار العقد الماضي - يمكن أن تسبب انعكاسات أكبر بكثير على النشاط العالمي. فمنذ عام ٢٠٠٠، تزايدت تداعيات الصدمات المحلية في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين - ولا سيما الصين - وأصبحت الآن مماثلة في حجمها لتلك التداعيات الناجمة عن الصدمات في الاقتصادات المتقدمة. ويمكن أن تفسر الصدمات في هذه الأسواق الصاعدة ما يقارب ١٠٪ من تباين الناتج بعد ثلاث سنوات في أسواق صاعدة أخرى، و ٥٪ في الاقتصادات المتقدمة. وتشكل التجارة، ولا سيما من خلال سلاسل القيمة العالمية، قناة انتشار رئيسية تعززت بمرور الوقت. وتشهد الشركات الأكثر اعتماداً على الطلب من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين نمواً أكبر في الإيرادات بعد حدوث زيادة غير متوقعة في نمو هذه الأسواق، في حين يمكن لتداعيات العمليات المتممة للإنتاج الحد من إيرادات الشركات في البلدان الأكثر عرضة للمنافسة من الواردات. ولمواجهة صدمة سلبية تصيب الإنتاجية في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، عادة ما تنكمش معظم القطاعات في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، خاصة في آسيا، في حين يتوسع عدد كبير من قطاعات الصناعة التحويلية، أغلبها في الاقتصادات المتقدمة. وبالنظر إلى المستقبل، توضح نماذج المحاكاة أن تسارع النمو بوتيرة معقولة في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، حتى مع استبعاد

مؤلفو هذا الفصل هم هاني عبد اللطيف، ونيكولاس فرنانديز-أرياس، وأندريه فرنانديز مارتين، وعاشق حبيب، وديريك موير، وألبرتو موسو، وكارولينا أوسوريو بويترون، وأدينا بوبيسكو، وأندريا برسبيتيرو، بتوجيه من عاقب أسلم، وبدعم من شان تشن، ومايكل جوتشوك، وكارلوس موراليس، وميني بارك، وإلسا بيرتسيغيل، ومانويل بيريز-أركيلا، وشياومينغ ماي. وهو يتضمن مساهمات من لورينزو روتونو، وميشيل روتا. واستفاد هذا الفصل من المناقشات التي أجريت مع أمبروجيو سيسا-بيانكي، وبارتيليمي بوناديو، وسوابان برادان، وروي مانو، وتينغ لان، وأيضاً من تعليقات المشاركين في حلقة النقاش والمراجعين. وكانت سينيب كالميلى-أوزكان هي مستشارة المشروع.

الشكل البياني ٤-٢: الارتباط بين الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين من حيث مفاجآت النمو المنفردة (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُعرّف مفاجآت النمو على النحو التالي: $GSt_{it} = Growth_{it}^{Act} - Growth_{it}^{Proj}$ (باستخدام توقعات عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)؛ وتُعرّف مفاجآت النمو المنفردة (\hat{y}_{it}) باعتبارها القيمة الباقية من الانحدار، وذلك على النحو التالي: $GSt_{it} = \tau_i + \theta_i + \gamma_{it}$ حيث τ_i و θ_i يمثلان السنة والأثار الثابتة القطرية، على الترتيب. راجع الشكل البياني ٤-١ للاطلاع على قائمة الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين.

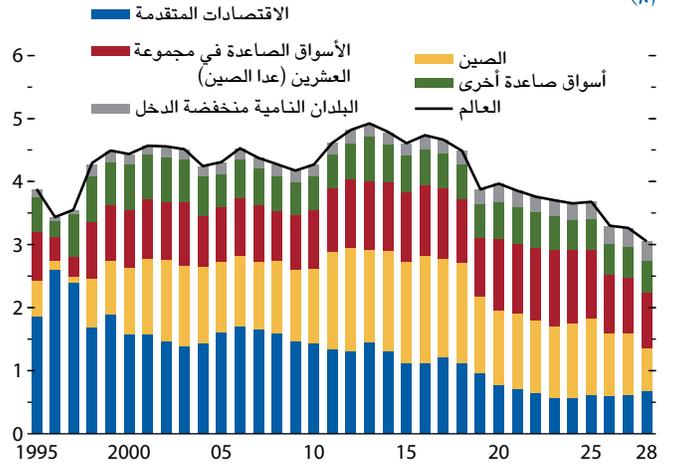
- إلى أي مدى تنتشر الصدمات المحلية التي تنشأ في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين عبر التجارة وسلاسل العرض، وتؤدي إلى إعادة توزيع الأنشطة على مستوى البلدان، والقطاعات، والشركات المختلفة على المدى الأطول؟ وهل اكتسبت هذه القناة قوة في السنوات الأخيرة؟

ويتواصل هذا الفصل في أربعة أجزاء. وهو يبدأ بتقديم نظرة عامة على التأثير العالمي المتزايد للأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين - استناداً إلى نتائج الفصل ٣ في تقرير التداعيات لعام ٢٠١٤ - مع إلقاء الضوء على الأهمية الأكبر التي تحظى بها هذه الأسواق للسلع الأولية والاستثمار والتدفقات المالية والتجارة (راجع دراسة IMF 2014). وهي تمثل أيضاً القنوات الرئيسية التي يمكن أن تنتشر عبرها الصدمات من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين إلى الاقتصاد الحقيقي.^٢ وفي الجزء الثاني، يقدم الفصل تقييماً تجريبياً لتداعيات النمو الكلي الناجمة عن صدمات العرض والطلب في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين كل على حدة على المدى القريب.

ويوضح الجزء الثالث أنه استناداً إلى الاستنتاج الذي يفيد أن الاندماج المالي كان أبطأ إلى حد ما من مثيله في التجارة والسلع الأولية، يبحث هذا الفصل التداعيات التي تنتقل من الأسواق

^٢ على الرغم من أن الصدمات من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين يمكن أيضاً أن تدفع الأسعار والتضخم، يركز هذا الفصل على التداعيات على أنشطة الاقتصاد الحقيقي.

الشكل البياني ٤-١: نمو إجمالي الناتج المحلي في السنوات الخمس المقبلة (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المتغير المتوقع هو نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. السنوات في المحور الأفقي تشير إلى السنة التي يُعد عنها تنبؤات، باستخدام عدد إبريل من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من خمس سنوات سابقة، أي أنه، على سبيل المثال، تستند التنبؤات لعام ٢٠٢٨ إلى عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وهكذا. الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، هي: الأرجنتين، والبرازيل، والصين، والهند، وإندونيسيا، والمكسيك، وروسيا، والسعودية، وجنوب إفريقيا، وتركيا.

النمو والتنمية عبر الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى. وفي الواقع، زاد احتمال حدوث تداعيات بسبب تزايد قوة الارتباط على مدى العقد الماضي بين مفاجآت النمو المحلي (المنفردة) في الاقتصادات المتقدمة ومفاجآت النمو المحلي في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين (الشكل البياني ٤-٢).^١ وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين البلدان، تزايد كذلك الشواهد على أن الأسواق الصاعدة تمثل مصادر واضحة للتداعيات على المستوى الدولي (راجع دراسات: Arezki and Cashin, Mohaddes, and Raissi 2017؛ Liu 2020؛ وHuidrom and others 2020).

ومن ثم، يمثل احتمال انتقال تداعيات كبيرة من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين إلى الاقتصاد العالمي مجموعة مهمة من القضايا والأسئلة لصناع السياسات على المديين القريب والطويل، على النحو التالي:

- نظراً للتأثير المتزايد للأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، فإلى أي مدى يمكن أن تؤثر على المتغيرات العالمية؟
- على المدى القصير، ما حجم (ومدى اختلاف) التداعيات على النمو الكلي المنتقلة من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، وما وجه المقارنة بينها وبين التداعيات من الاقتصادات المتقدمة؟ وما البلدان التي تسبب أكبر التداعيات، وهل هذه التداعيات عالمية أم إقليمية؟

^١ مفاجآت النمو المحلي (المنفردة) تُعرّف بأنها القيمة الباقية من نتائج نمو إجمالي الناتج المحلي بعد طرح تنبؤات السنة السابقة، وبعد تحييد تأثير العوامل العالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الاقتصادات من بين أكبر منتجي السلع الأولية الأساسية، بما فيها تلك السلع بالغة الأهمية للتحويل الأخضر (على سبيل المثال، الأرجنتين للثيوم، وإندونيسيا للنيكل). وبينما تواصل الصين دفع كثير من هذه الأنماط، تضطلع أسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين بدور مهم.

- الاندماج الأعمق يعني أن الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين تضاهي الاقتصادات المتقدمة، وأنها لم تعد ببساطة في موقف المتلقي للصددمات العالمية. وقد أصبحت تقلبات ناتجها أقل تذبذبا، مدفوعة إلى حد أكبر بالصددمات المحلية، ويمكنها أيضا - في حالة بعض البلدان - أن تؤثر على الأسعار العالمية. ولم تتزايد دعايات النمو فيها فحسب، بل يمكن أيضا أن تفسر نحو ٥٪ من تباين إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة. وعلاوة على ذلك، بلغت الدعايات من بعض الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين أحجاما تماثل الدعايات من الاقتصادات المتقدمة. وتأتي أكبر الدعايات من الصين، التي يمكن أن تفسر الصدمات المحلية فيها نحو ١٠٪ من التباين في إجمالي الناتج المحلي في أسواق صاعدة أخرى في المجموعة. وتحدث أسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين دعايات إقليمية كبيرة. وتوجد أمثلة على هذا الأمر في الدعايات من روسيا، في كل من الشرق الأوسط وأوروبا، ومن المكسيك في أمريكا اللاتينية.
- صدمات النمو المحلي من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين تنتشر عبر سلاسل القيمة العالمية، ويمكن أن توجد رابحين وخاسرين عن طريق إعادة التوزيع بين القطاعات. وفي أعقاب حدوث صدمة إيجابية، فإن الشركات التي تعتمد اعتمادا أكبر على الطلب من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين (الصين والهند، على سبيل المثال)، خاصة إذا كانت توجد في الأسواق الصاعدة، عادة ما تشهد نموا في الإيرادات أسرع مما تحققه شركات أخرى. إلا أن الدعايات عادة ما تكون سلبية على الشركات التي تعتمد بشكل أكبر على مدخلات توفرها الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين. ويشير هذا الأمر إلى أن مفاجآت النمو الإيجابية في أسواق صاعدة في مجموعة العشرين مثل الصين والمكسيك يمكن ربطها بتوسع الإنتاج التنافسي، الذي يمكن أن يحل محل النشاط القائم في البلدان الشريكة في التجارة.
- على المدى الطويل، عادة ما تؤدي صدمات الإنتاجية السلبية في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين إلى دعايات سلبية على المستوى العالمي عبر قنوات التجارة، ولكن يمكن أيضا أن تُحدث بعض الدعايات الإيجابية في عدد من القطاعات والاقتصادات. وقد زادت هذه الدعايات بنحو ثلاثة أضعاف منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي سيناريو تتعرض فيه جميع الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين لتباطؤ نمو الإنتاجية، تكون آسيا المنطقة الأشد تضررا، إذ تدفع روابطها القوية بالصين حدة الضرر. ويوضح سيناريو تتركز فيه صدمات الإنتاجية في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية التباين الكبير في الدعايات بين القطاعات، فبينما ينكمش معظمها - خاصة تلك القطاعات في آسيا - يتوسع كثير من قطاعات الصناعة التحويلية (الإلكترونيات والمنسوجات،

الصاعدة في مجموعة العشرين عبر القنوات الخاصة بالتجارة والسلع الأولية - مع وضع سلاسل القيمة العالمية في الحسبان - على المدى المتوسط والمدى الأطول، على النحو التالي:^٢

- تستخدم بيانات على مستوى الشركات لتقدير تأثير مفاجآت النمو المحلي في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين على حجم أعمال الشركات في البلدان الشريكة في التجارة على المدى القريب إلى المتوسط. ويستقصي التحليل بشكل منفصل انتقال الصدمات الذي يتوقف على كثافة اعتماد شركة ما على الطلب من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين للحصول على منتجاتها (الروابط من خلال المخرجات) واستخدامها مدخلات وسيطة من هذه الأسواق (الروابط من خلال المدخلات).
- وبلي ذلك استكشاف نمط دعايات صدمات الإنتاجية في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين وتطوراتها على المدى الأطول باستخدام نموذج متعدد البلدان ومتعدد القطاعات يتيح تتبع إعادة توزيع الإنتاج على مستوى القطاعات والبلدان في سيناريوهات مختلفة لحالة الثبات. ويصمّم كل سيناريو لتتبع تأثير الصدمات التي تنشأ في قطاعات معينة على مستوى البلدان، مثل تلك القطاعات التي تتسم باندماجها الشديد في سلاسل القيمة العالمية، وأيضا داخل البلدان، مثل قطاع التشييد والبناء في الصين، للمساعدة على فهم الدعايات العابرة للحدود على المدى الأطول.

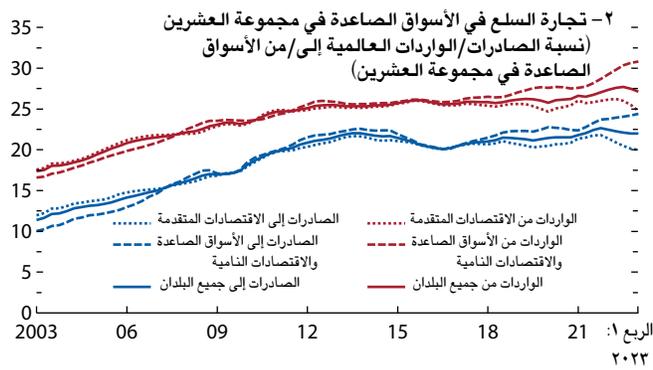
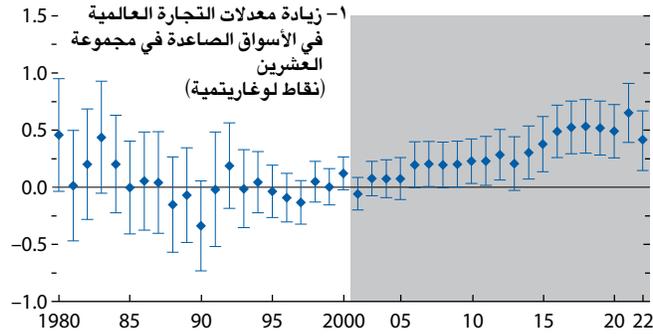
ويشير الجزء الرابع إلى أنه بدافع من ضعف آفاق النمو في الصين، تُستخدم محاكاة قائمة على نموذج لتقييم ما إذا كانت مفاجآت النمو الإيجابية في أسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين - والدعايات المرتبطة بها - يمكن أن تساعد في دعم النمو العالمي.

وفيما يلي أهم استنتاجات هذا الفصل:

- الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين أصبحت بالفعل أكثر أهمية للنشاط الاقتصادي العالمي. وقد تضاعف تقريبا تأثيرها في التجارة والاستثمار العالميين منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، في حين يواصل الاندماج المالي العالمي تزايدده. ويشكل المستهلكون والشركات في هذه الأسواق الصاعدة نسبة متنامية من الطلب العالمي، وتعرض الشركات في هذه الأسواق (الصين والهند وروسيا، على سبيل المثال) نسبة أكبر من مجموع المدخلات عالميا.

^٢ يتضمن تقرير الدعايات لعام ٢٠١٤ مناقشة مفصلة بشأن قنوات التجارة والسلع الأولية والقنوات المالية في سياق الأسواق الصاعدة، ويوضح أنه على الرغم من أن الدعايات غالبا ما تنتقل عبر الروابط التجارية، فإنه يمكن أيضا أن تحدث آثارا كبيرة عبر الروابط المالية، بما فيها الروابط عبر البنوك. ويوثق الفصل ٢ من عدد أبريل ٢٠١٦ من تقرير الاستقرار المالي العالمي (١) كيف عززت الزيادة في اندماج الأسواق الصاعدة في الأسواق المالية الدعايات الدولية، و(٢) الأهمية المتزايدة للعوامل المالية مقارنة بالروابط التجارية. وفي الأونة الأخيرة، تؤكد دراسة (Arezki and Liu (2020) أهمية الروابط المالية للدعايات من الأسواق الصاعدة. ويمكن أيضا لقنوات أخرى، مثل الهجرة، أن تُحدث فرقا. على سبيل المثال، يمكن لهجرة العمالة عالية المهارة من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين أن يكون لها انعكاسات على عرض العمالة والإنتاجية والابتكار في البلدان التي ينتقلون إليها (راجع دراسات Bosetti, Cattaneo, and Verdolini 2015؛ وWorld Bank 2018؛ وBahar, Choudhury, and Rapoport 2020).

الشكل البياني ٤-٣: التأثير المتزايد للأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين في التجارة والاستثمار



المصادر: أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وصندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تستند اللوحة ١ إلى نموذج جاذبية قياسي للتجارة حيث يكون المتغير التابع لوغاريتم التجارة الثنائية في السلع. ويتضمن النموذج الآثار الثابتة لزوج من البلدان، والمصدر × السنة، والوجهة × السنة. ويعرض الرسم البياني المعامل السنوي لمتغير صوري للأزواج الثنائية التي تضم الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين (مع اعتبار ٢٠٠١ العام المرجعي). وتستخدم اللوحة ٣ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر. راجع الشكل البياني ٤-١ للاطلاع على قائمة الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين.

أخرى (الشكل البياني ٤-٣، اللوحة ١)، وهو ما أدى إلى تعزيز التجارة العالمية وتنويع الاقتصاد على مستوى البلد ككل. بالإضافة إلى ذلك، في العقد التاليين منذ انضمامها إلى المنظمة، تضاعفت نسبة واردات الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين وصادراتها من السلع من مجموع تجارة السلع (الشكل البياني ٤-٣، اللوحة ٢)، في حين زاد الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الأسواق الصاعدة من نحو ٦٪ من

على سبيل المثال) مع استفادة الاقتصادات من انخفاض العرض من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين. ومن حيث التوظيف، يمكن لصدمة إيجابية من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين أن تؤدي إلى فقدان الوظائف في بعض القطاعات بسبب زيادة المنافسة، في حين عادة ما تؤدي التداعيات التي تنتشر عبر القطاعات المرتبطة من خلال سلاسل القيمة العالمية إلى ظهور أوجه تكامل وتوفير مزيد من فرص العمل. وتوضح المقارنة بين انتقال الصدمات قبل عام ٢٠٠٠ وبعده أن التداعيات قد زادت، وهو ما يؤكد الأهمية المتزايدة للأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين نتيجة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

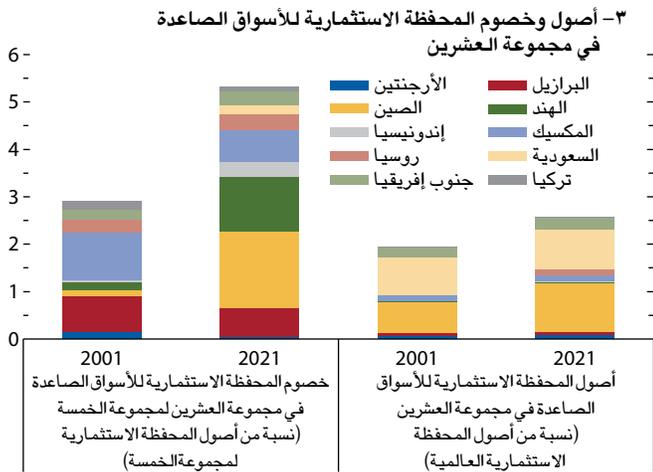
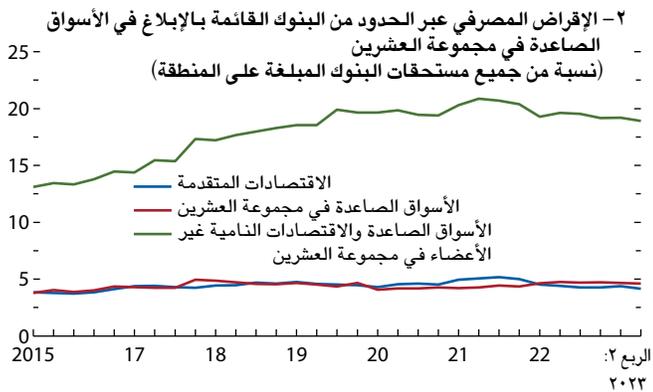
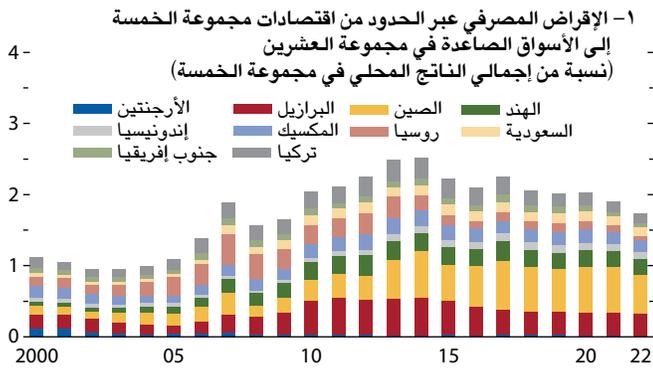
• وبالتطلع إلى المستقبل، نجد أن تسارع النمو بوتيرة معقولة في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين كل على حدة (عدا الصين) يمكن أن يحدث تداعيات على الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى، وهو ما يمكن أن يدعم النمو العالمي.

وما يبدو واضحاً هو أن الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين كمجموعة - بخلاف الصين وحدها - قد ظهرت كمصدر مهم للتداعيات العالمية والإقليمية التي من المتوقع أن تزيد مع مواصلة هذه الاقتصادات الاندماج على نحو أكبر في النظام المالي والتجارة. ولهذا السبب، يجب أن يظل صناع السياسات على دراية بالتأثير الذي يمكن أن يحدثه أي تباطؤ في هذه الاقتصادات على الشركات والقطاعات داخل حدودها. ونتيجة لذلك، ينبغي للبلدان التي لديها روابط قوية مع هذه الاقتصادات تكوين احتياطات وقائية كافية ووضع أطر للسياسات لتأمين نفسها ضد انتقال الصدمات السلبية والمخاطر الخارجية المحتملة. ونظراً لدرجة إعادة التوزيع في النشاط على مستوى القطاعات لمواجهة صدمات الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين - خاصة في البلدان التي لديها درجة أكبر من الإندماج الشديد عبر التجارة وسلاسل القيمة العالمية - ينبغي لصناع السياسات النظر في تنويع الروابط من خلال المخرجات ومن خلال المدخلات، واتباع سياسات هيكلية محلية لتجنب حدوث اختلال واسع النطاق في عناصر الإنتاج وتعزيز إعادة توزيع تلك العناصر على نحو يتسم بالكفاءة. وينبغي لهم أيضاً الامتناع عن اعتماد سياسات حمائية تلحق ضرراً بالاقتصاد المحلي ويمكن أن تؤدي إلى تداعيات سلبية عابرة للحدود (الإطار ٤-١).

الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين في الاقتصاد العالمي

مثل انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر ٢٠٠١ منعطفاً بالغ الأهمية لاندماج الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين في الاقتصاد العالمي. فمنذ ذلك الحين، زادت نسبة هذه الأسواق في التجارة العالمية بمقدار الثلثين تقريباً على نحو أسرع مما شهدته نسبة التجارة بين بلدان

الشكل البياني ٤-٤: التكامل المالي بين الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين



المصادر: بنك التسويات الدولية، الإحصاءات المصرفية على أساس الموقع حسب الجنسية؛ وبنك التسويات الدولية، الإحصاءات المصرفية على أساس الموقع حسب الإقامة؛ وصندوق النقد الدولي، المسح المنسق لاستثمارات الحافظة؛ ودراسة Lane and Milesi-Ferretti 2018؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: مجموعة الخمسة = فرنسا، وألمانيا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

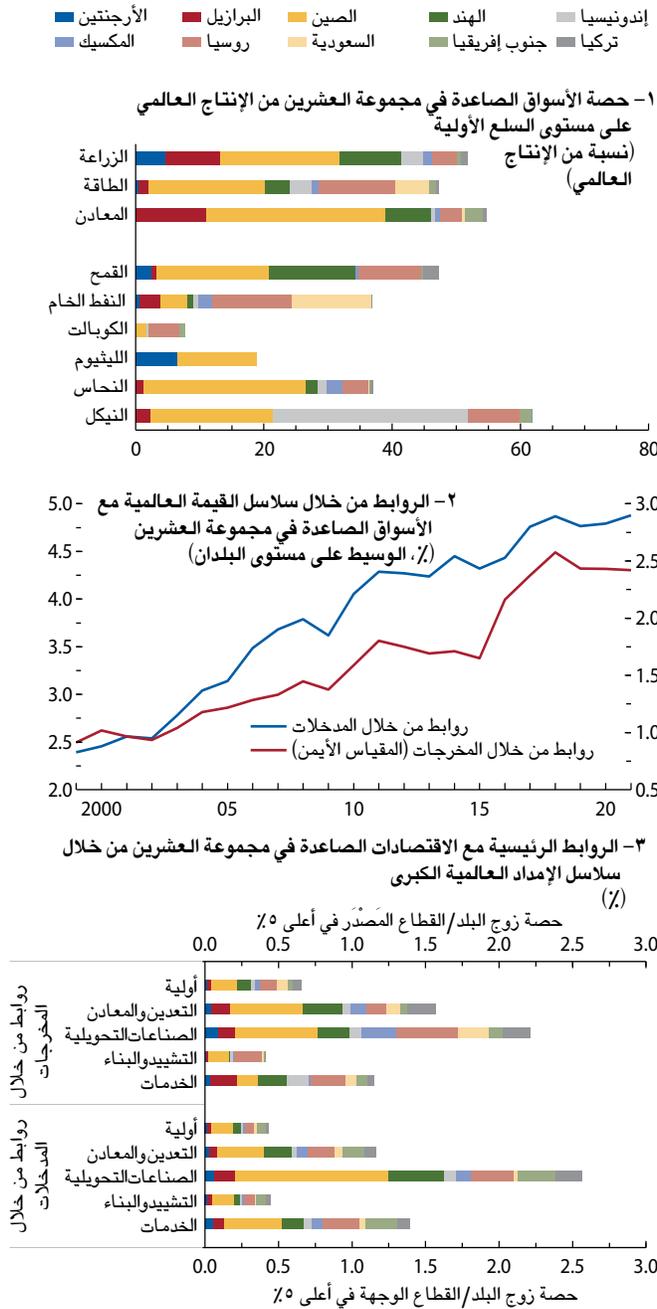
الحافظة في البلدان التي تأتي منها الاستثمارات - وهو ما يعادل ٤,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في مجموعة الخمسة في عام ٢٠٢١ مع انكشاف كبير للغاية للصين، تليها الهند والمكسيك والبرازيل (الشكل البياني ٤-٤، اللوحة ٣، الأعمدة إلى اليسار). وتتحقق نتيجة مماثلة عند إلقاء نظرة عن كثب على محافظ الأوراق المالية الأمريكية عبر الحدود كدراسة حالة. بيد أن هذا الأمر من المحتمل أن

مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٥ إلى ١٠٪ تقريباً قبيل الجائحة (الشكل البياني ٤-٣، اللوحة ٣).^٤ وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عام ٢٠١٨، تباينت نسب تدفقات التجارة والاستثمار إلى الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى. ففي حين تراجعت التدفقات إلى الاقتصادات المتقدمة مقارنة بالمتوسط العالمي، تسارعت وتيرة التدفقات إلى الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وهو ما يمثل جزئياً انعكاساً لعلاقات استثمار أقوى تعززها مبادرة الحزام والطريق (راجع دراستي Baniya, Rocha, and Ruta 2020 وDe Soyres, Mulabdic, and Ruta 2020). وقد تزامن هذا التباين أيضاً مع بداية التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وعززته التوترات الجيوسياسية المتفاقمة (راجع الفصل ٤ من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي) مع إعادة أكبر الاقتصادات مواءمة روابط التجارة والاستثمار عن طريق "التوريد من الدول الصديقة" و"التقريب إلى الجوار" (راجع دراسات Alfaro and Chor 2023 وFreund and others 2023 وGopinath and others 2024).

وتنعكس مشاركة أقوى في التجارة العالمية في شكل زيادة الاندماج المالي عبر التدفقات المصرفية، وأيضاً تدفق استثمارات الحافظة، إلى حد أقل، على الرغم من أن حجمها الإجمالي يظل أقل من حجم التجارة. وقد شهد الإقراض من البنوك في الاقتصادات الصناعية الكبرى في مجموعة الخمسة (فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) إلى الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين زيادة بمقدار الضعف تقريباً منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث بلغ ذروته بأكثر من ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات مجموعة الخمسة في عام ٢٠١٤، ثم أخذ في التراجع تدريجياً. وجاءت تلك الزيادة مدفوعة بالإقراض المقدم إلى الصين، يليه الإقراض إلى البرازيل والهند (الشكل البياني ٤-٤، اللوحة ١). ولأغراض المقارنة، مثلت تجارة السلع مع الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين ٨,١٪ من مجموع إجمالي الناتج المحلي لاقتصادات مجموعة الخمسة في عام ٢٠٢٢. وتتسق هذه التدفقات المالية مع الملاحظة العامة التي تفيد أن رأس المال الخاص ظل يتدفق باتجاه اقتصادات ذات أداء النمو الأقوى، على النحو الموضح بصفة أساسية في دراستي Gourinchas and Jeanne (2013) وAlfaro, Kalemli-Özcan, and Volosovych (2014) (الإطار ٤-٢). وعلى الجانب الآخر، فإن الإقراض العابر للحدود الموجه إلى الاقتصادات المتقدمة من البنوك التي تقع مقراتها في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين محدود نسبياً. على الرغم من هذا، فإن هذا النوع من الإقراض يمثل لأسواق صاعدة واقتصادات نامية أخرى نحو ٢٠٪ من مجموع مطالبات البنوك عبر الحدود تماشياً مع الأدلة في الآونة الأخيرة بشأن صعود البنوك الصينية (راجع دراسة Cerutti, Casanova, and Pradhan 2023) وزيادة التدفقات بين بلدان الجنوب الموضحة في دراسة Broner and others (2023) (الشكل البياني ٤-٤، اللوحة ٢). وتوضح تدفقات استثمارات الحافظة أن التزامات الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين المستحقة لاقتصادات مجموعة الخمسة زادت بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٢١ من ٢,٩٪ إلى ٥,٣٪ من مجموع مطالبات استثمارات

^٤ المرفق ٤-١ على شبكة الإنترنت يناقش مزيداً من التفاصيل بشأن الحقائق المبسطة، والمقاييس، ومصادر البيانات. وجميع المرافق على شبكة الإنترنت متاحة عبر الرابط: www.imf.org/en/Publications/WEO.

الشكل البياني ٤-٥: وجود الأسواق الصاعدة من مجموعة العشرين في سلاسل القيمة العالمية والسلع الأولية يمكن أن يزيد التداعيات



يشكل حدا أدنى لأن تدفقات استثمارات الحافظة من الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة - ولا سيما الصين - تكون أكبر بمجرد إدراج تدفقات عبر مناطق اختصاص تفرض ضرائب منخفضة (راجع دراسات Bertaut, Bressler, and Curcuru 2019 وCoppola and Bergant, Milesi-Ferretti, and Schmitz 2023 وothers 2021). إلا أنه على جانب الأصول، لا تزال تدفقات استثمارات الحافظة من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين إلى بقية أنحاء العالم محدودة، وإن كانت في ازدياد، فهي تزيد قليلاً على ٢,٥٪ من مجموع أصول استثمارات الحافظة عبر الحدود منذ عام ٢٠٢١ (الشكل البياني ٤-٤، اللوحة ٣، الأعمدة إلى اليمين).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأسواق الصاعدة منتجة عالمية لمجموعة كبيرة من السلع الأولية (الشكل البياني ٥-٥، اللوحة ١). فبالإضافة إلى الصين واستمرار إنتاجها الكبير من السلع الأولية، فإن روسيا والمملكة العربية السعودية مورّدان مهمان للنفط والطاقة، في حين تُعد البرازيل منتجاً كبيراً للسلع الأولية الزراعية والموارد المعدنية. إلا أن الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين اضطلعت أيضاً بدور رئيسي في الطلب على السلع الأولية منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما أدى النمو السريع إلى زيادة في الاستهلاك العالمي للطاقة والغذاء والمعادن (راجع دراستي Baffes and others 2018 وFernández, Schmitt-Grohé, and Uribe 2023). وفي الوقت نفسه، أصبحت هذه الاقتصادات منتجة للموارد المعدنية بالغة الأهمية للتحويل الأخضر - وأهمها الليثيوم في الأرجنتين، والنيكل في إندونيسيا. ومع توقع ازدياد الطلب على هذه السلع الأولية، فإنه من المحتمل أن تصبح الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين أكثر اندماجاً من أي وقت مضى في سلاسل التوريد، وأن تؤدي إلى مزيد من تقلب أسعار هذه السلع في عالم يتسم بالتشردم (راجع الفصل ٣ من عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

وقد عملت الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين أيضاً على توسيع مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية في كل من العمليات المتممة للإنتاج وعمليات الإنتاج الرئيسية نتيجة لما لديها من طلب على المنتجات التصنيعية (الروابط من خلال المخرجات) والعرض الذي توفره من مدخلات لاقتصادات أخرى (الروابط من خلال المدخلات). وضاعف البلد الوسيط مدخلاته من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢١، في حين زاد الطلب من هذه الأسواق على المخرجات بأكثر من الضعف (الشكل البياني ٤-٥، اللوحة ٢).^٥ وتنتج الزيادة في التجارة والاندماج في سلاسل القيمة العالمية بين الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين من عملية التجزئة المتعلقة بتراجع تكاليف النقل والمعلومات والاتصالات، والتقدم التكنولوجي، وانخفاض الحواجز المفروضة على تدفقات التجارة ورؤوس الأموال، وهو ما مكن الأسواق الصاعدة من تحقيق مزيد من الاندماج الرأسي في سلاسل الإمداد العالمية (راجع دراستي Baldwin 2013 وAmador and Cabral 2016). ويهيمن

^٥ الدور الأكبر للأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين في دفع تقلب أسعار السلع الأولية تم تحديده مؤخرًا باستخدام بيانات عالية التواتر. وتتناول دراسة Gutierrez, Türen, and Vicondoa (2024) تأثيرات التداعيات الدولية لمفاجأة اقتصادية كلية في الصين، مع تحديد تأثير ديناميكي كبير ومهم على أسعار السلع الأولية. الروابط من خلال المخرجات تُعرف بأنها نسبة الطلب العالمي من المستهلكين والشركات في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، في حين تُعرف الروابط من خلال المدخلات بأنها نسبة مجموع المدخلات التي تعرضها الصناعات في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين. ويتمثل أمر مهم جدير بالانتباه هنا في أن هذه التدابير لا ترصد سوى حالات الانكشاف المباشر للأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين. راجع المرفق ٤-١ على شبكة الإنترنت.

المصادر: هيئة المساحة الجيولوجية البريطانية؛ وقاعدة بيانات Eora لسلاسل الإمداد العالمية؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ والوكالة الدولية للطاقة؛ وهيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة ٢، تُعرف الروابط من خلال المخرجات بأنها حصة الطلب العالمي من المستهلكين والشركات في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، في حين تُعرف الروابط من خلال المدخلات باعتبارها حصة مجموع المدخلات المعروضة من الصناعات في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين. وتحسب الروابط من خلال المخرجات والمدخلات على مستوى البلد/السنة. وفي اللوحة ٣، تُصنّف الروابط من خلال المخرجات والروابط من خلال المدخلات على أساس زوجي البلد/القطاع المصدر والبلد/القطاع الوجهة. على الترتيب، على مدار الفترة ١٩٩٩-٢٠٢١. ويعرض الرسم البياني توزيع أكبر ٥٪ من هذه الروابط على مستوى القطاعات والبلدان.

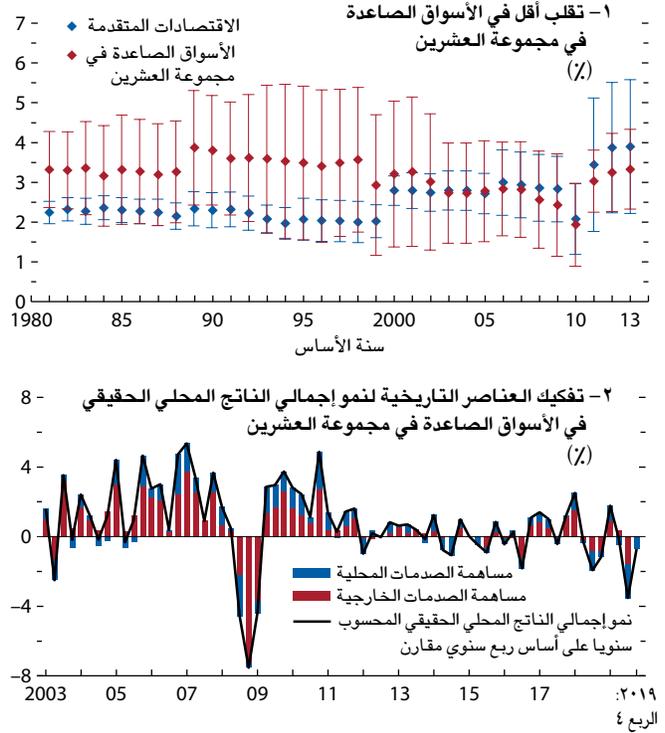
للاطلاع على مناقشة في الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية). أولاً، أصبح نمو إجمالي الناتج المحلي على مستوى الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين أقل تقلباً، وهو أخذ في التقارب مع المستويات في الاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ٤-٦، اللوحة ١). ثانياً، تراجعت مساهمة الصدمات الخارجية في نمو إجمالي الناتج المحلي في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين على مدار العقد الماضيين - من نحو النصف في السنوات التي سبقت الأزمة المالية العالمية إلى الثلث تقريباً بعد الأزمة (الشكل البياني ٤-٦، اللوحة ٢). إلا أن المسألة المهمة هي المدى الذي يمكن للصدمة المحلية في هذه الأسواق الانتشار إليه عالمياً، وهو ما يمثل ظاهرة ليست من خصائص الاقتصادات الصغيرة المفتوحة. واستناداً إلى الإطار الذي وضعته دراسة Fernández, Schmitt-Grohé, and Uribe (2017)، يُخضع هذا الفصل اقتصادات مجموعة العشرين إلى "اختبار الاقتصاد الصغير المفتوح" لتحديد ما إذا كانت التقلبات المحلية يمكن أن تؤثر على المتغيرات العالمية - الأسعار الحقيقية للسلع الأولية المرتبطة بالزراعة والطاقة والمعادن، وأيضاً متغير مالي عالمي (سواء سعر الفائدة قصير الأجل في الولايات المتحدة، أو سعر الفائدة الحقيقي على مدى عشر سنوات في الولايات المتحدة، أو الدولار الأمريكي بمعناه الواسع، أو فروق العائد على سندات المرتبة الاستثمارية الأمريكية). وقد أصبحت الحركات الدورية في جميع الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين أكثر أهمية بمرور الوقت، ويبدو أنها قد أثرت على متغير عالمي واحد على الأقل منذ حدوث الأزمة المالية العالمية. إلا أنه يبدو أن الصدمات المحلية في الصين هي الوحيدة التي تؤثر على جميع المتغيرات العالمية (راجع دراسة Corneli, Ferriani, and Gazzani 2023).

التداعيات الكلية على المدى القصير

إذا أمكن النظر إلى بعض الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين على أنها اقتصادات كبيرة، فإنه من المحتمل أن تحدث الصدمات الكلية في العرض والطلب فيها تأثيرات كبيرة داخلياً وخارجياً (راجع الفصل ٤ من عدد إبريل ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وللشعور بأهميتها لاقتصادات أخرى، فإن مجموعة من نماذج منجهات الانحدار الذاتي الهيكلي والعالمي المقدر بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٢٣ تستخدم لتحديد حجم التداعيات العالمية والإقليمية الكلية على مدى أفق يبلغ ثلاث سنوات. ووفقاً للدراسات ذات الصلة، تشير النتائج إلى أن تداعيات النمو الكلية بسبب الصدمات المحلية الناشئة في الصين على أسواق صاعدة واقتصادات متقدمة أخرى أكبر بكثير من تلك التداعيات المنتقلة من أسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين - وأنها قد زادت بالفعل. وتؤدي صدمة في العرض (الطلب) بمقدار نقطة مئوية واحدة في الصين إلى زيادة تبلغ ٠,٣ (٠,١٥) نقطة مئوية في النمو بعد ثلاث سنوات في أسواق صاعدة أخرى، مع حدوث تأثيرات أقل في الاقتصادات المتقدمة.⁷ إلا أن الصدمات في أسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين يمكن أن تنتشر إلى اقتصادات أخرى في

⁷ المرفق ٤-٢ على شبكة الإنترنت يتضمن مناقشات بشأن نتائج إضافية. ويكون حجم هذه التداعيات وأهميتها الأكثر محدودية للاقتصادات المتقدمة ضمن النطاق المقدر في الدراسات ذات الصلة (راجع دراسات Cesa-Bianchi and others 2012; Dizioli and others 2016; Cashin, Mohaddes, and Raissi; Huidrom and others 2020; Furceri, Tovar Jalles, and Zdzenicka 2017; Ahmed and others 2022; Copestake and others 2023).

الشكل البياني ٤-٦: النمو في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين يصبح أقل تقلباً ومدفوعاً بشكل أقل بالصدمة الخارجية



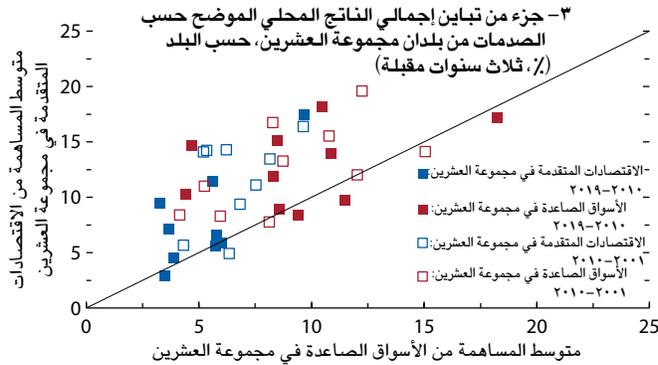
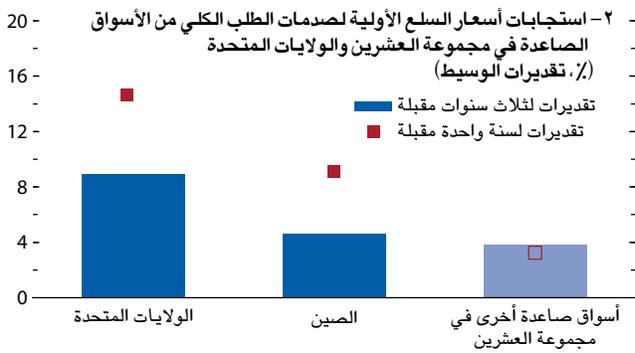
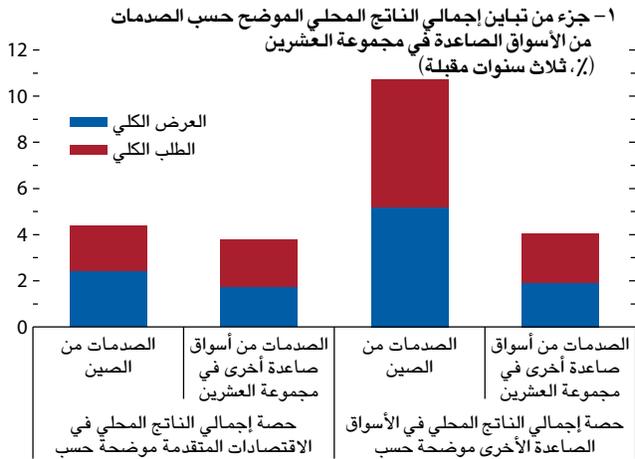
المصادر: جداول "بن" العالمية (النسخة ١٠-١): وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في اللوحة ١، يُحسب تقلب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على أنه الانحراف المعياري داخل البلد في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على مدار نطاق زمني متحرك لمدة ١٠ سنوات، تبدأ في السنة الموضحة في المحور الأفقي. على سبيل المثال، تشير القيمة المحددة لسنة ٢٠٠٠ إلى التقلب المحسوب على مدار الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠. ويعرض الرسم البياني متوسطات تقلب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين. وفي اللوحة ٢، تُستخلص مساهمات الصدمات المحلية كمتوسطات مرجحة لمجموع مساهمات صدمات العرض والطلب الكلي المحلية المقدر لكل بلد من البلدان الصاعدة في مجموعة العشرين في نموذج متجه الانحدارات الذاتية الهيكلية الخاص بكل بلد. وتُستخلص مساهمات الصدمات الخارجية باعتبارها قيماً باقية. راجع الشكل ٤-١ للاطلاع على قائمة الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين.

قطاعان - الصناعة التحويلية والتعدين - على أكبر ٥٪ من الروابط، إلى جانب الصين، التي يعد إنتاجها التصنيعي الأكبر عالمياً ولا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على الطلب الخارجي (راجع دراسة Baldwin 2024) (الشكل البياني ٤-٥، اللوحة ٣). ولبدان أخرى - مثل الهند وروسيا - أيضاً حضور قوي، وهو ما يعكس النمو السريع في الإنتاج التصنيعي (الهند) والروابط القوية من خلال عرض السلع الأولية المرتبطة بالطاقة (روسيا).

كيف تغيرت الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين؟

أصبحت الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين أكثر تنوعاً واندماجاً في الاقتصاد العالمي، وعززت أطر سياساتها، كما تغيرت تقلباتها الاقتصادية الكلية ومواطن ضعفها إزاء الصدمات الخارجية (راجع دراسة Kose and Prasad 2010).

الشكل البياني ٤-٧: التداعيات الكلية من بلدان مجموعة العشرين



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: اللوحة ١ توضح المتوسطات المرجحة للتقديرات الوسيطة. وجزء من التباين في ثلاث سنوات مقبلة في إجمالي الناتج المحلي الموضح حسب تأثير صدمات العرض المحلي الكلي والطلب المحلي الكلي في كل سوق من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين على ناتج الاقتصادات التي تنتقل إليها آثار هذه الصدمات (مع النظر إلى الصين بشكل منفصل واستخلاص متوسط الأسواق الصاعدة الأخرى في مجموعة العشرين). وتوضح اللوحة ٢ استجابات للدفعات من جانب أسعار السلع الأولية لسنة واحدة وثلاث سنوات مقبلة لصدمات الطلب الكلي الناشئة في الصين والولايات المتحدة، وأسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين (متوسط مرجح). والتقديرات الخاصة بتلك الأسواق لا تختلف إحصائياً عن الصفر. وفي اللوحة ٣، تمثل المربعات باللون الأزرق (الأحمر) متوسطات أجزاء التباين لثلاث سنوات مقبلة في إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة في مجموعة العشرين (الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين) موضحة حسب الصدمات (مجموع صدمات العرض والطلب الكليين) الناشئة في بلدان مجموعة العشرين (عدا الصدمات من الولايات المتحدة والصين) (تقديرات وسيطة). راجع الشكل البياني ٤-٦ للاطلاع على قائمة الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين.

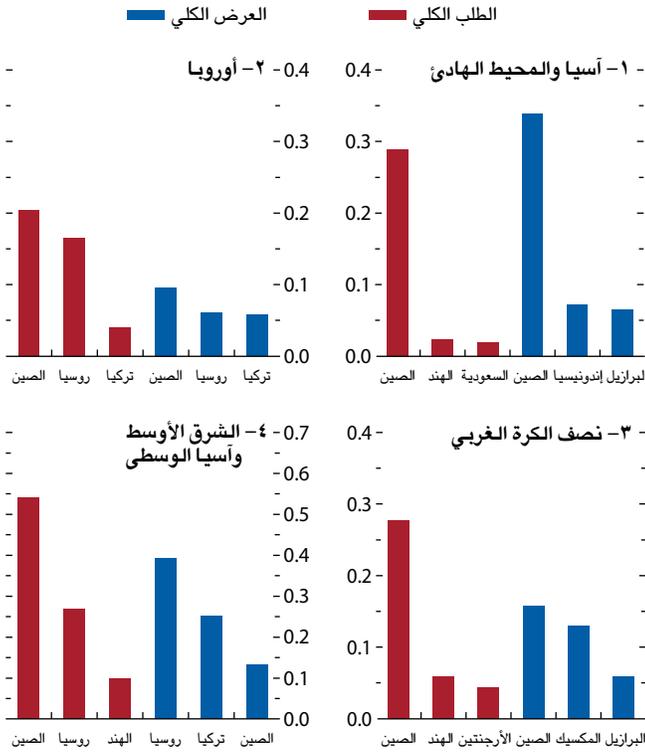
مجموعة العشرين كما حدث في الاقتصادات المتقدمة، ويمكن أن يكون لها تداعيات إقليمية كبيرة.

في الحقيقة، شهدت التداعيات من الصين زيادة حادة منذ عام ٢٠٠٠. وتفسر صدمات النمو المحلي في الصين تباين الناتج الذي يقل قليلاً عن ٥٪ في الاقتصادات المتقدمة بعد ثلاث سنوات، ويبلغ أعلى قليلاً من ١٠٪ في أسواق صاعدة أخرى. ومن الناحية النسبية، فإن تداعيات النمو المنتقلة من الصين إلى الأسواق الصاعدة تتشابه إلى حد كبير من حيث الحجم مع التداعيات من الولايات المتحدة. على النقيض من ذلك، فإن صدمات العرض والطلب التي تنشأ في أسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين تمثل أقل من ٤٪ من تقلبات إجمالي الناتج المحلي في بلدان أخرى (الشكل البياني ٤-٧، اللوحة ١)، ولم تزد تداعياتها إلا بصورة معتدلة (البرازيل والهند والمكسيك، على سبيل المثال) أو حتى تراجع (روسيا). وتنطبق نتائج مشابهة للتداعيات على أسعار السلع الأولية؛ فزيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة في إجمالي الناتج المحلي في الصين تؤدي إلى تحرك أسعار السلع الأولية المرتفعة بنحو ١٠٪ بعد سنة واحدة، و٥٪ تقريباً بعد ثلاث سنوات (التأثيرات التي لا تقل كثيراً عن تلك التأثيرات التي تنشأ من صدمات الطلب في الولايات المتحدة)، في حين لا تؤدي صدمات الطلب في أسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين إلى تحرك كبير في أسعار السلع الأولية (الشكل البياني ٤-٧، اللوحة ٢).

ونظراً لحجمها النسبي، كانت صدمات الطلب الكلي في الصين الدافع الرئيسي للتداعيات من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين حتى منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين (راجع دراسة Copestake and others 2023). ويمكن أن تعكس هذه الصدمات مزيجاً من الصدمات على مستوى السياسات - مثل إدارة الطلب الكلي، غالباً عن طريق الاستثمار العام - أو تزايد الطلب على واردات المواد الخام استجابة لانتعاش قطاع العقارات في البلاد. من ناحية أخرى، ارتبطت صدمات العرض الكلي في الصين بالتوسع في القدرة الإنتاجية، وزيادة التوجه نحو التصدير، والانتقال إلى حلقات أعلى في سلسلة القيمة بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (راجع دراسة Mano 2016) - وأيضاً بتباطؤ الإنتاجية وانكماش حجم القوى العاملة في الأونة الأخيرة^٨. في واقع الأمر، يمكن لأسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين أن يكون لها دور مهم في نشر الصدمات المحلية الكلية. سواء على المستوى العالمي - مقارنة باقتصادات متقدمة أخرى - أو على المستوى الإقليمي، مقارنة بالصين. وضمن عينة اقتصادات مجموعة العشرين، فإن المساهمة النسبية للأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين في تفسير تقلبات الناتج زادت بين العامين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين على نحو أكبر من مساهمة الاقتصادات المتقدمة في مجموعة العشرين، حتى أنه بالنسبة لعدد متزايد من البلدان، يمكن حالياً إلى حد كبير مقارنة التداعيات من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين (عدا الصين والولايات المتحدة) (الشكل البياني ٤-٧، اللوحة ٣). وعلى الرغم من أن معظم البلدان

^٨ تقديرات مساهمات صدمات العرض والطلب الكليين من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين في أسعار المستهلك تؤكد الدور الأكبر للصين. وتقل صدمة سلبية في الطلب تعادل نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي معدل التضخم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية في الأسواق الصاعدة و٠,١٥ نقطة مئوية في الاقتصادات المتقدمة. ويوضح الإطار ١-٢ ضغوط تباطؤ معدل التضخم الواردة في سيناريو حالة ضعف طويلة الأمد في قطاع العقارات في الصين.

الشكل البياني ٤-٨: تداعيات النمو من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين حسب المنطقة (%، ثلاث سنوات مقبلة)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تعرض الرسوم البيانية الاستجابة التراكمية للدفعات لثلاث سنوات مقبلة لصدمة العرض الكلي والطلب الكلي المحليين الإيجابية بمقدار نقطة مئوية واحدة في كل سوق من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين على ناتج الاقتصادات التي تنتقل إليها آثار هذه الصدمات. وتوضح كل لوحة أكبر ثلاثة بلدان من حيث حجم تداعياتها على المنطقة. والنتائج الموضحة عبارة عن مجملات بين البلدان المختلفة باستخدام أوزان إجمالي الناتج المحلي المقيس على أساس تعادل القوى الشرائية للاستجابات للدفعات التي تكون كبيرة على أساس فترات ثقة ذات مصداقية بنسبة ٦٨٪. راجع الشكل البياني ٤-١ للاطلاع على قائمة الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين.

التداعيات العالمية على مستوى الشركات

على مستوى الشركات، يكون لمفاجآت النمو المحلي في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين تأثير كبير وإيجابي على إيرادات الشركات في القطاعات الأكثر انكشافاً للطلب من هذه الأسواق الصاعدة، ولا سيما في أسواق صاعدة أخرى^٩. ومن شأن حدوث زيادة غير متوقعة بمقدار نقطة مئوية واحدة في نمو إجمالي الناتج المحلي في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين أن يؤدي إلى زيادة بمقدار نصف درجة مئوية تقريباً في نمو الإيرادات بعد سنة واحدة لهذه الشركات، وهو تأثير

^٩ يقدر هذا التحليل على مستوى الشركات، باستخدام مناهج التوقعات المحلية، التأثير التفاضلي لمفاجآت النمو على نمو إيرادات الشركات في قطاعات أكثر أو أقل انكشافاً للأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين عن طريق الروابط المباشرة من خلال المخرجات والمدخلات. راجع المرفق ٤-٣ على شبكة الإنترنت للاطلاع على مناقشة كاملة للتوصيف، والبيانات، واختبارات ثبات النتائج.

لا تزال في الغالب عرضة للصدمات التي تقع في الاقتصادات المتقدمة، فإن بعضها يواجه حالات انكشاف أكثر تشابهاً، وتتأثر بلدان أخرى بشكل أكبر بالصدمات في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين.

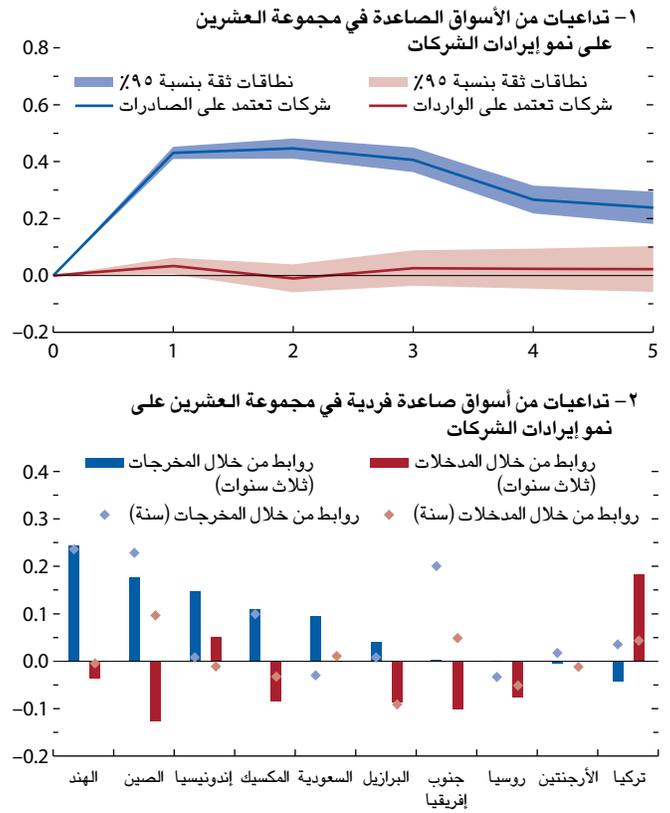
وبالانتقال إلى التداعيات الإقليمية، تهيم التداعيات من الصين بشكل عام على التداعيات من أسواق صاعدة أخرى - خاصة في آسيا - نظراً لارتفاع معدل الاندماج الاقتصادي داخل المنطقة - وإلى حد أقل في أمريكا اللاتينية (الشكل البياني ٤-٨).^٩ ومن بين الاقتصادات الصاعدة الأخرى في مجموعة العشرين، تتسبب روسيا، وأيضاً تركيا إلى حد ما، في تداعيات إقليمية كبيرة في أوروبا وآسيا الوسطى؛ كما أن الصدمات المحلية على جانب العرض في البرازيل والمكسيك لها تأثير على أمريكا اللاتينية عبر الروابط القوية من خلال التجارة والسلع الأولية. وقد ظهرت التداعيات الإقليمية من روسيا بوضوح منذ غزو أوكرانيا، عن طريق الاضطرابات في أسعار الطاقة (راجع دراستي Bachmann and others 2022؛ Albrizio and others 2022)، وأسواق الحبوب على مستوى العالم. إلا أنه سيكون من المحتمل أن يؤدي تحول الاقتصاد الروسي بشكل أكبر نحو آسيا إلى تغيير اتجاه هذه التداعيات. وتسبب الصدمات في الأسواق الصاعدة الكبيرة - ولا سيما تلك الصدمات في الصين - انعكاسات كبيرة عابرة للحدود على الاقتصادات في إفريقيا جنوب الصحراء (الإطار ٤-٣)، وبشكل أعم على البلدان منخفضة الدخل التي تتعرض لصدمة خارجية من الأسواق الصاعدة تنتقل إليها عبر قنوات السلع الأولية والطلب (راجع دراسة Dabla-Norris, Espinoza, and Jahan 2015).

التداعيات من التجارة وسلاسل القيمة العالمية

في هذا القسم، يُستخدم منهجان متكاملان لتجاوز التداعيات الكلية إلى انتقال الصدمات من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين عبر قناة التجارة - بما في ذلك سلاسل القيمة العالمية - وإعادة توزيع النشاط على مستوى القطاعات والشركات. ويستخدم المنهج الأول بيانات على مستوى الشركات وجدول المدخلات والمخرجات لتقييم مدى تأثير مفاجآت النمو في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين على إيرادات الشركات على المدى المتوسط، استناداً إلى مدى تباين روابط الشركات من خلال المدخلات والمخرجات مع هذه الأسواق الصاعدة، وذلك على مستوى القطاعات. ويستخدم المنهج الثاني نموذجاً كمياً للتجارة مع بيانات المدخلات والمخرجات لتقصي التداعيات من مجموع صدمات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على المستوى القطاعي في ظل سيناريوهات مختلفة لحالة الثبات على المدى الطويل. ويمكن لهذه الصدمات القطاعية أن تنتشر عبر سلاسل الامداد وأن تساهم بشكل كبير في تقلبات الاقتصاد العالمي (راجع دراسة Boeckelmann, Imbs, and Pauwels 2024).

^٩ راجع، من بين دراسات أخرى، دراسات Cesa-Bianchi and others (2012)؛ Dizioli and others (2016)؛ Furceri, Tovar Jalles, and Zdzienicka (2017)؛ و Birne, Renzhi, and Volz (2023)؛ وعدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: نصف الكرة الغربي.

الشكل البياني ٤-٩: التداعيات على مستوى الشركات (بالنقاط المئوية)



المصادر: قاعدة بيانات Eora لسلاسل الإمداد العالمية؛ وقاعدة بيانات Orbis؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: توضح اللوحة ١ الاستجابات للدفعات من جانب نمو إيرادات الشركات لمحلّي مفاجئ في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين للشركات الأكثر تعرضاً لمخاطر الروابط من خلال المخرجات (باللون الأزرق) أو من خلال المدخلات (باللون الأحمر). مقارنة بشركات ماثلة أقل تعرضاً لها. وتظهر اللوحة ٢ النتائج نفسها في أفق لمدة سنة (أشكال المعين) وأفق لمدة ثلاث سنوات (الأعمدة) مع مراعاة مفاجآت النمو المحلي في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين كل على حدّ. وتشير الأعمدة المصمتة وأشكال المعين إلى دلالة عند مستوى ٩٠٪. راجع الشكل البياني ٤-١ للاطلاع على قائمة الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين.

يتلاشى تدريجياً ولكنه يظل عند نصف المستوى المبدئي حتى بعد خمس سنوات (الشكل البياني ٤-٩، اللوحة ١). ويبلغ هذا التأثير نحو نصف حجم التداعيات المشابهة بسبب أي زيادة غير متوقعة في النمو في الاقتصادات المتقدمة في مجموعة العشرين. وينطبق هذا الاستنتاج على كل من الشركات التي تقع مقراتها في اقتصادات متقدمة، والشركات التي تقع مقراتها في أسواق صاعدة أخرى. إلا أن التأثير يكون أكبر على الشركات في تلك الأسواق الصاعدة - نمو الإيرادات أعلى بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية بعد خمس سنوات للشركات الأكثر عرضة للانكشاف. وتزيد التداعيات أيضاً بمرور الوقت مع ازدياد اعتماد الشركات على الطلب من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين (الشكل البياني ٤-٥، اللوحة ٢). وتتسق هذه النتائج مع مجموعة الأدلة التي تشير إلى أن زيادة الطلب من الصين على البضائع والسلع الأولية تدفع صادرات الشركات في العديد من المناطق - راجع على سبيل المثال دراسة (Feenstra, Ma, and Xu (2019) بشأن

الولايات المتحدة، ودراسة (Costa, Garred, and Pessoa (2016) بشأن البرازيل. وبشكل عام، فإن التداعيات الإيجابية من جميع الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين تقريبا تكون كبيرة بالنسبة للشركات العاملة في صناعات تعتمد على التصدير، سواء عند حدوث التأثير أو بعد ثلاث سنوات (الشكل البياني ٤-٩، اللوحة ٢).

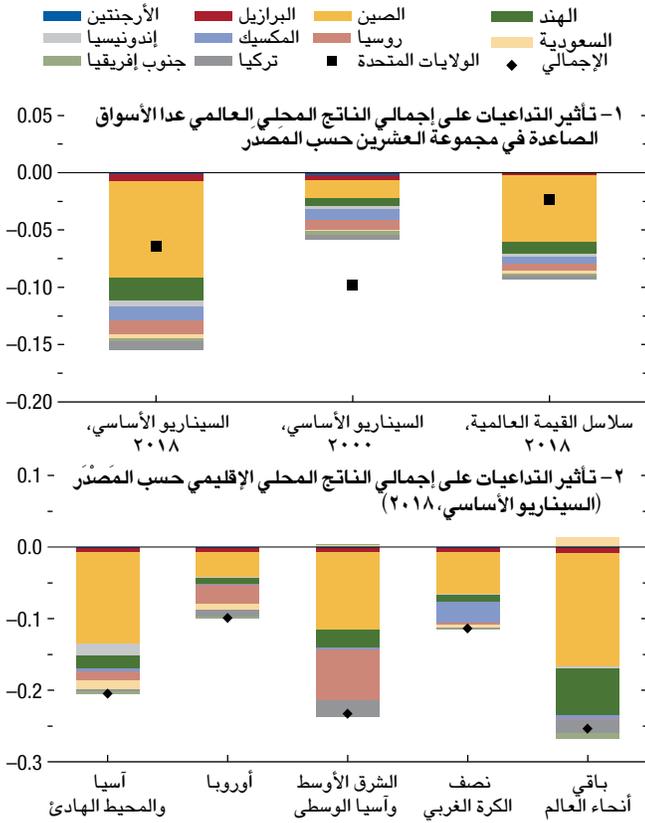
وبالتحول إلى تداعيات العمليات المتممة للإنتاج، فإن الشركات في القطاعات التي تعتمد على سلع وسيطة منتجة في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين تبدو بشكل عام غير متأثرة بمفاجآت النمو المحلي في تلك الأسواق. ويمكن تفسير هذا الاستنتاج عن طريق قناتين متعارضتين لانتقال الآثار تلغي كل منهما الأخرى. فمن ناحية، يمكن للشركات التي تحصل على مدخلات وسيطة من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين أن تستفيد من عمليات العرض الأقل سعرا. ومن ناحية أخرى، قد تعاني هذه الشركات نفسها خسائر في المبيعات بسبب زيادة المنافسة إذا كانت الشركات في هذه الأسواق تتوسع في العمليات المتممة للإنتاج لتشمل منتجات جديدة. ويمكن أن يستغرق تراكم التداعيات السلبية لهذه العمليات وقتاً، وهي تتسق مع تأثيرات المنافسة في الواردات من البلدان ذات الأجور الأقل (راجع دراسة (Bernard, Jensen, and Schott 2006)، وهي آلية نشرتها دراسة (Autor, Dorn, and Hanson (2013) في سياق الصين والولايات المتحدة.

وفي حين لا يمكن تحديد هاتين القناتين بشكل منفصل، تشير الاستنتاجات إلى أنه بالنسبة للصدمات التي تنشأ في إندونيسيا وتركيا، قد تكون الهيمنة لقناة العرض الأقل سعرا (الشكل البياني ٤-٩، اللوحة ٢). أما الصدمات التي تنشأ في أكبر الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين (الصين والهند والمكسيك)، فيبدو أن قناة المنافسة تهيمن على الوضع، حيث تحول التداعيات إلى سلبية على الشركات الأكثر اعتماداً على مدخلات من هذه الأسواق الصاعدة، مع زيادة تباطؤ نمو الإيرادات بنحو ٠,١ نقطة مئوية تقريبا عن معدله للشركات في قطاعات أقل انكشافاً. وفي حالة تداعيات محددة من الصين، أحدثت مبادرة الحزام والطريق تأثيرات إيجابية على الصناعات الأكثر ارتباطاً بعمليات الإنتاج الرئيسية من خلال ارتفاع الطلب على الواردات في الصين، ولكنها زادت أيضاً المنافسة من الصين في أسواق الصادرات، وهو ما يؤدي إلى تداعيات سلبية على قطاعات العمليات المتممة للإنتاج - تلك القطاعات التي تنتج السلع القريبة من الطلب النهائي - خاصة في البلدان الأقرب جغرافياً إلى الصين (راجع دراسة (Bastos 2020).

تتبع إعادة توزيع النشاط العالمي على المستوى القطاعي

بالانتقال إلى المدى الأطول، يُستخدم نموذج متعدد البلدان ومتعدد القطاعات لشبكة المدخلات والمخرجات للتجارة العالمية لتقييم إلى أي مدى يمكن أن تؤدي صدمات الإنتاجية القطاعية في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين إلى تغييرات كبيرة في النشاط على مستوى القطاعات في ظل سيناريوهات مختلفة. وأيضاً على مستوى الاقتصادات حسب المنطقة التي توجد فيها ومستوى الدخل (راجع دراستي (Huo, Levchenko, Pandalai-Nayar, تصدر قريباً؛ و2021, 2023 (Bonadio and others). وفي السيناريو الأساسي، تصيب صدمة سلبية تساوي ٢,٥٪ من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج جميع القطاعات في جميع الأسواق

الشكل البياني ٤-١٠: تأثير التداعيات على إجمالي الناتج المحلي حسب الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين (٢٠١٨-٢٠٢٤)



المصادر: دراسة Bonadio and others 2021, 2023؛ ودراسة Huo, Levchenko, and Pandalai-Nayar (تصدر قريبا)؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، جداول المدخلات والمخرجات بين البلدان؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: العينة تتضمن ٣٦ اقتصادا متقدما، و٢٦ اقتصادا صاعدا، و٤ بلدان نامية منخفضة الدخل، ومنطقة تضم باقي أنحاء العالم. ويستبعد التأثير على إجمالي الناتج المحلي للبلدان المتأثرة بصدمات في كل سيناريو.

في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، يبلغ حجم التأثير على إجمالي الناتج المحلي العالمي خارج هذه الأسواق الصاعدة نحو ثلثي ما ورد في السيناريو الأساسي، على الرغم من وجود تأثير محلي على الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين يبلغ نحو الثلث (الشكل البياني ٤-١٠، اللوحة ١، العمود إلى أقصى اليمين). ويؤدي تطبيق الصدمة نفسها على القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية في الولايات المتحدة إلى تداعيات تكون أقل مما ورد في السيناريو الأساسي، وذلك مقارنة بالتداعيات من صدمات في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، وهو ما يؤكد أن الانتقال عبر سلاسل القيمة العالمية مهم للغاية للصدمات التي تنشأ في هذه الأسواق الصاعدة الكبيرة.

ويوضح تفكيك التأثير العالمي على مستوى الاقتصادات والمناطق تراجعا عاما، وإن كان متباينا، في الناتج (الشكل البياني ٤-١٠، اللوحة ٢). وتتأثر اقتصادات آسيا

الصاعدة في مجموعة العشرين - وهو ما يساوي انخفاضا في المخرجات المحلية بنسبة ١٠٪. وفي سيناريو آخر، لا يتأثر بهذه الصدمة نفسها سوى القطاعات في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين التي تندمج في سلاسل القيمة العالمية. وأخيرا، يعرض سيناريو ثالث دراسة حالة يكون فيها قطاع واحد فقط في سوق صاعدة واحدة في مجموعة العشرين متأثرا بصدمة - وبصفة خاصة قطاع التشييد والبناء في الصين.^{١١}

وفي السيناريو الأساسي، يتراجع إجمالي الناتج المحلي العالمي، عدا الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، بنسبة تبلغ نحو ٠,١٥٪ تقريبا، يمكن أن يعزى نصفها تقريبا إلى الصين، تليها بفارق كبير الهند وروسيا والمكسيك (الشكل البياني ٤-١٠، اللوحة ١، العمود إلى أقصى اليسار). ويتسق هذا الأمر مع دور الصين كمركز للصناعة التحويلية، واعتماد الاقتصادات المتقدمة على الإنتاج التصنيعي الصيني (راجع دراسة Baldwin, Freeman, and Theodorakopoulos 2023 عن "الانكشاف الخفي" للولايات المتحدة للموردين الصينيين)، الذي يمكن أن يجعل الانفصال عن الصين مكلفا للغاية (راجع دراسة (Felbermayr, Mahlkow, and Sandkamp 2023). وللمساعدة على قياس هذه التداعيات التجارية على الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، يُشار إلى أن الصدمات نفسها التي تنطبق على الإنتاجية في الولايات المتحدة تحدث تأثيرا عالميا، عدا على الولايات المتحدة، يقدر بنحو ثلث هذا الحجم، وهو أقل قليلا من التأثير الذي تحدثه صدمة للصين وحدها.^{١٢}

في الواقع، يكشف قياس النموذج الأساسي باستخدام بيانات التجارة وبيانات المدخلات والمخرجات من عام ٢٠٠٠ أن التداعيات في عام ٢٠١٨ قد أصبحت أكبر بثلاثة أضعاف تقريبا عما كانت عليه في العامين السابقين، وهو ما يؤكد أن الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين قد اكتسبت بالفعل أهمية بسبب زيادة نسبتها في التجارة العالمية (الشكل البياني ٤-١٠، اللوحة ١، العمود الأوسط). وفي المقابل، ظلت التداعيات من الولايات المتحدة متشابهة إلى حد كبير بمرور الوقت، بل انحسرت بشكل طفيف في واقع الأمر (راجع المربعات في الشكل البياني ٤-١٠، اللوحة ١). وتجدر ملاحظة أن التداعيات من هذا النموذج أقل من التداعيات على المدى الأقصر المبلّغة في وقت سابق بسبب صدمات العرض والطلب الكليين، وهو ما يعكس تركيز النموذج على المدى الطويل وقناة التجارة.^{١٣} وفي سيناريو آخر تقتصر فيه صدمات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية

^{١١} السيناريوهات الثلاثة كلها تنظر في صدمات سلبية في الإنتاجية، وتشير الاستجابات السلبية إلى التكامل، في حين تشير الاستجابات الإيجابية إلى المنافسة. ولأن النموذج المستخدم هو نموذج ثابت، فلا يمكنه توضيح الديناميكيات، ويجب النظر في النتائج كمقارنة بين حالتين ثابتتين.

^{١٢} بمجرد أخذ التأثير المحلي للصدمة وتدابيرها على أسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين في الاعتبار، فإن التراجع العالمي في إجمالي الناتج المحلي يبلغ ٣,٤٪، ويكون ٣,٨٪ من هذا التراجع نتيجة للتداعيات (بما فيها التداعيات على أسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين). وعلى سبيل المقارنة، تعني الصدمة في الولايات المتحدة حدوث تراجع بنسبة ١,٤٪ في إجمالي الناتج المحلي العالمي، وتشكل التداعيات ٣,٨٪ من هذا التراجع.

^{١٣} المزيد من التفاصيل عن قياس النموذج، راجع المرفق ٤-٤ على شبكة الإنترنت. وعلى المدى القصير، يصبح المنتجون والمستهلكون أقل قدره على تعويض التراجع في الناتج من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، ومن ثم، تكون التداعيات على الناتج الكلي أكبر. ويمكن رصد هذا الأمر من الناحية النوعية عن طريق افتراض انخفاض مرونة التجارة، فخفض مرونة التجارة إلى النصف، من أربعة إلى اثنين، يضاعف تقريبا التأثير على إجمالي الناتج المحلي العالمي خارج الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين بسبب الصدمات نفسها في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

الأمر يتسق مع التداعيات السلبية في العمليات المتممة للإنتاج الموضحة في التحليل على مستوى الشركات.^{١٤}

والحقيقة أن كلا من التراجع في إنتاج السلع الأساسية والتوسع في إنتاج المنسوجات في السيناريو الثاني تدفعهما الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وذلك تماشياً مع دورهما في صادرات السلع الأولية والاستنتاجات التي خلص إليها الفصل ٣ من عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، يتركز توسع قطاعات الصناعة التحويلية والتراجع في الخدمات في الاقتصادات المتقدمة، في انعكاس للتكنولوجيا الأكثر تقدماً إلى حد ما التي يستخدمونها، ونسبتهما الأكبر في الاقتصاد العالمي (الشكل البياني ٤-١١، اللوحة ٢). والرابط بين التغير في القيمة المضافة على مستوى القطاعات والتغير في الأسعار يوضح دور الإشارات السعرية في تحفيز عملية إعادة التوزيع بين القطاعات.

وبدافع من استمرار ضعف قطاع العقارات الصيني لفترة طويلة (راجع IMF 2024)، يركز السيناريو الأخير على انتشار صدمة سلبية في الإنتاجية بنسبة ٢,٥٪ إلى قطاع التشييد والبناء في الصين، وهو ما يحدث انكماشاً بنسبة ٠,٦٪ في القيمة المضافة في ذلك القطاع وبنسبة ٠,٥٪ في قطاعات أخرى في الاقتصاد الصيني. وعلى مستوى العالم، يدفع هذا الأمر أكبر التراجعات في القيمة المضافة على مستوى القطاعات في إنتاج السلع المتعلقة بالطاقة، ولا سيما في التعدين، وهو ما يشير إلى انتشار عمليات الإنتاج الرئيسية إلى مدخلات قطاع التشييد والبناء في الصين. واتساقاً مع هذه الفرضية، ينكمش أيضاً حجم النقل الجوي والمائي. وفي الوقت نفسه، يشهد إنتاج المنسوجات توسعاً كبيراً، إلى جانب إنتاج المعدات الكهربائية، وهو ما يشير إلى انتشار روابط العمليات المحلية المتممة للإنتاج في الصين إلى اقتصادات أخرى عبر أسعار أعلى في قطاعات العمليات المتممة للإنتاج التي تمثل الصين طرفاً مهماً فيها في سلاسل القيمة العالمية (الشكل البياني ٤-١١، اللوحة ٣).^{١٥}

بشكل كبير، حيث تهيمن صدمات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج من الصين، على الرغم من دور الهند الكبير أيضاً. أما بقية مناطق العالم - التي تشمل معظم البلدان النامية منخفضة الدخل وتشكل ما يقرب من ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي - فهي أكثر تأثراً. وفي هذه الحالة، تضطلع الهند بدور أكثر أهمية مما تقوم به في مناطق أخرى، وهو ما يعزى بصفة أساسية إلى صدمات فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والمعادن الأساسية، مما يعكس الطلب الكبير لهذه الصناعات على صادرات السلع الأساسية من اقتصادات في بقية مناطق العالم. وباستثناء التداعيات من الصين، فإن التداعيات من أسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين عادة ما تتغلغل بشكل كبير على المستوى الإقليمي - وهو ما يتماشى مع الاستنتاجات الخاصة بالتداعيات الكلية على المدى القصير. وبالمقارنة على مستوى المناطق، عادة ما تكون الاقتصادات الأوروبية هي الأكثر تحصيناً، مع التأثير الذي تدفعه بشكل أكبر الصدمة في روسيا. وفيما يتعلق بالأمريكتين، فإن الصدمات من الصين هي أكبر مساهم في التداعيات، إلا أن الصدمات من المكسيك مهمة أيضاً، خاصة في أمريكا الوسطى والجنوبية. ومن ثم، يمكن استخدام نموذج التجارة متعدد القطاعات بشكل أكبر لتقييم تأثير الصدمات من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين على قطاعات في اقتصادات أخرى. ومن المهم أن يفهم صناع السياسات هذا التحليل، لأن التداعيات السلبية الكلية تحجب عمليات إعادة توزيع كبيرة على مستوى القطاعات والاقتصادات على النحو التالي:

- في ظل السيناريو الأساسي، يحدث انكماش في معظم القطاعات - الزراعة والتعدين والمرافق والتجارة والخدمات، خاصة في آسيا - بسبب تباطؤ النشاط التجاري (الشكل البياني ٤-١١، اللوحة ١). من ناحية أخرى، يحدث انكماش في معظم قطاعات الصناعة التحويلية بدرجة أقل من غيرها (على سبيل المثال، منتجات الأخشاب ومنتجات المعادن غير الفلزية) في حين تتوسع قطاعات أخرى (مثل المنسوجات والمعادن الأساسية والمعدات الكهربائية). ومن ثم، فإنه على الرغم من التأثير السلبي الكلي، يوجد بعض من إعادة توزيع النشاط بين القطاعات.

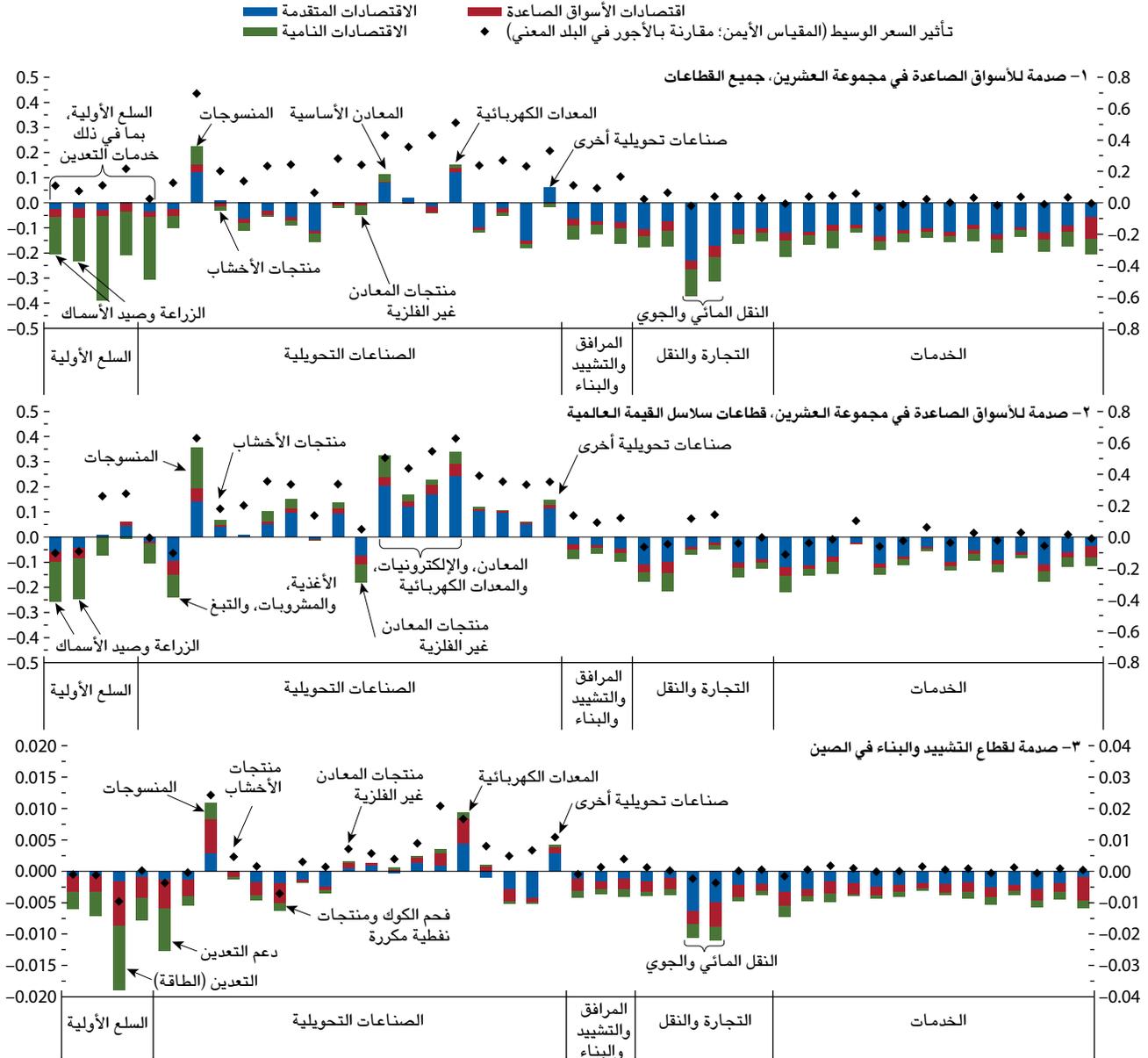
- تزداد درجة إعادة التوزيع في ظل السيناريو الثاني، الذي تتركز فيه صدمة العرض السلبية في القطاعات كثيفة الاعتماد على سلاسل القيمة العالمية. وفي واقع الأمر، يزيد الانحراف المعياري للتغيرات في القيمة المضافة في القطاعات على مستوى العالم خارج الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين بمقدار الثلث تقريباً، مع زيادة عدد القطاعات التي تشهد توسعاً من ٥ قطاعات إلى ١٥ قطاعاً. وفي هذا السيناريو، تتوسع معظم قطاعات الصناعة التحويلية (المنسوجات والمعادن والإلكترونيات، على سبيل المثال) مع اغتنام الشركات المحلية ميزة انخفاض العرض من الشركات المنافسة في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين (الشكل البياني ٤-١١، اللوحة ٢) - هذا

^{١٤} تطبق دراسة Mano (2016) إطاراً مشابهاً لإعداد النماذج على الصين، حيث يمكن لإعادة التوازن من الاستثمار باتجاه الاستهلاك والتحرك على طول سلسلة القيمة أن يكون لهما تداعيات مهمة، وأن يؤدي إلى عملية كبيرة لإعادة التوزيع بين القطاعات. ويمثل أمر مهم جدير بالانتباه هنا في أن النتائج تعتمد على مدى إمكانية الإحلال والتكامل الموضحة عن طريق قياس النموذج. في الواقع، يؤدي خفض مرونة التجارة إلى النصف، من أربعة إلى اثنين، إلى توسع أقل بكثير على المدى القصير في القيمة المضافة على مستوى القطاعات، على طول الهوامش الأفقية والرأسية. ويناقش المرفق ٤-٤ على شبكة الإنترنت حساسية النتائج لمعلمات مختلفة.

^{١٥} السيناريوهات البديلة تقدم نتائج مختلفة اختلافاً كبيراً. على سبيل المثال، فإن حدوث صدمة إيجابية في قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند، على النحو الموضح في المرفق ٤-٤ على شبكة الإنترنت، يظهر تبايناً أقل بكثير في الاستجابات على مستوى القطاعات. وهذا التباين الأقل مدفوع بانكماش كبير في قطاع تكنولوجيا المعلومات خارج الهند، الذي هو نتيجة لتزايد المنافسة، في حين تتوسع جميع القطاعات الأخرى.

الشكل البياني ٤-١: التغيرات في القيمة المضافة والأسعار على مستوى القطاعات

(٧)



المصادر: دراسة Bonadio and others 2021, 2023؛ ودراسة Huo, Levchenko, and Pandalai-Nayar (تصدر قريباً)؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، جداول المدخلات والمخرجات بين البلدان؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: العينة تتضمن ٣٦ اقتصاداً متقدماً، و٢٦ اقتصاداً صاعداً، و٤ بلدان نامية منخفضة الدخل، ومنطقة تضم باقي أنحاء العالم. وتشمل الاقتصادات نامية منطقة باقي أنحاء العالم. والأعمدة تشير إلى التغير في القيمة المضافة العالمية على مستوى القطاعات عدا البلدان المتأثرة بصدمة في كل سيناريو. راجع الشكل البياني ٤-١ للاطلاع على قائمة الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين.

التداعيات من الصدمات القطاعية الإيجابية في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في أي زوج اقتصاد/قطاع في مجموعة العشرين. وحيث يتحرك النشاط القطاعي بالتزامن بشكل إيجابي لمواجهة الصدمة الإيجابية في زوج اقتصاد/قطاع، سيزيد التوظيف أيضاً، في حين يتراجع التوظيف في القطاعات التي يتحرك فيها النشاط بالتزامن بشكل سلبي. وبالتقدم

التداعيات على التوظيف القطاعي

تحمل التداعيات على النشاط القطاعي بسبب صدمات الإنتاجية التي تنشأ في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين انعكاسات لا مفر منها على التوظيف القطاعي. وعلى النقيض من الأقسام الفرعية السابقة، التي قيّمت سيناريوهات محددة للتطورات المعاكسة، ينظر هذا القسم الفرعي في

الجدول ٤-١: قطاعات في اقتصادات مجموعة العشرين تعاني أكبر تداعيات التوظيف

اقتصادات الأسواق الصاعدة			الاقتصادات المتقدمة		
عدد قطاعات الوجهة المتأثرة	قطاع المصدر	مجموعة المصدر	عدد قطاعات الوجهة المتأثرة	قطاع المصدر	مجموعة المصدر
١- التكامل					
١٢	منتجات الكمبيوتر، والمنتجات الإلكترونية والبصرية	الأسواق الصاعدة	٦	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	الاقتصادات المتقدمة
٢	المنسوجات، ومنتجات المنسوجات، والجلود، والأحذية	الأسواق الصاعدة	٦	منتجات الكمبيوتر، والمنتجات الإلكترونية والبصرية	الأسواق الصاعدة
٢	صناعات التعدين واستغلال المحاجر ومنتجات إنتاج الطاقة	الأسواق الصاعدة	٥	المركبات والمقطورات وأشباه المقطورات	الاقتصادات المتقدمة
٢	المعادن الأساسية	الأسواق الصاعدة	٤	الأنشطة التخصصية والعلمية والفنية	الاقتصادات المتقدمة
٢	الآلات والمعدات	الأسواق الصاعدة	٣	المنسوجات ومنتجات المنسوجات والجلود والأحذية	الأسواق الصاعدة
٢	فحم الكوك ومنتجات نفطية مكررة	الاقتصادات المتقدمة	٢	تجارة الجملة وتجارة التجزئة	الاقتصادات المتقدمة
٢	فحم الكوك ومنتجات نفطية مكررة	الأسواق الصاعدة	١	المعادن الأساسية	الأسواق الصاعدة
١	المركبات والمقطورات وأشباه المقطورات	الأسواق الصاعدة			
١	تجارة الجملة وتجارة التجزئة	الأسواق الصاعدة			
١	منتجات الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية والبصرية	الاقتصادات المتقدمة			
١	التعليم	الاقتصادات المتقدمة			
١	تجارة الجملة وتجارة التجزئة	الاقتصادات المتقدمة			
١	المعادن الأساسية	الاقتصادات المتقدمة			
٢- المنافسة					
٧	تجارة الجملة وتجارة التجزئة	الاقتصادات المتقدمة	١٢	تجارة الجملة وتجارة التجزئة	الاقتصادات المتقدمة
٦	المنسوجات ومنتجات المنسوجات والجلود والأحذية	الأسواق الصاعدة	٣	الأنشطة التخصصية والعلمية والفنية	الاقتصادات المتقدمة
٥	الزراعة والصيد والحراجه	الأسواق الصاعدة	٣	تجارة الجملة وتجارة التجزئة	الأسواق الصاعدة
٣	تجارة الجملة وتجارة التجزئة	الأسواق الصاعدة	٢	الآلات والمعدات	الأسواق الصاعدة
٢	الزراعة والصيد والحراجه	الاقتصادات المتقدمة	٢	الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	الاقتصادات المتقدمة
٢	منتجات الأغذية والمشروبات والتبغ	الأسواق الصاعدة	١	أنشطة خدمات الإقامة والطعام	الاقتصادات المتقدمة
٢	صناعات التعدين واستغلال المحاجر ومنتجات إنتاج الطاقة	الأسواق الصاعدة	١	المنسوجات ومنتجات المنسوجات والجلود والأحذية	الأسواق الصاعدة
١	المركبات والمقطورات وأشباه المقطورات	الاقتصادات المتقدمة	١	منتجات الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية والبصرية	الأسواق الصاعدة
١	منتجات الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية والبصرية	الأسواق الصاعدة	١	التعليم	الأسواق الصاعدة
١	صناعات التعدين واستغلال المحاجر ومنتجات إنتاج الطاقة	الاقتصادات المتقدمة	١	أنشطة خدمات الإقامة والطعام	الأسواق الصاعدة

المصادر: دراسة Bonadio and others 2021, 2023؛ ودراسة Huo, Levchenko, and Pandalai-Nayar (تصدر قريباً)؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، جداول المدخلات والمخرجات بين البلدان؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قاعدة بيانات التجارة في التوظيف؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تتضمن العينة اقتصادات مجموعة العشرين، عدا أستراليا؛ والمجملات الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وأوروبا، ونصف الكرة الغربي، ومجمل بقية العالم. وهي تُحسب باستخدام المساهمة في مجموع التوظيف المتأثرة من استجابة كل اقتصاد/قطاع لجميع صدمات الإنتاجية الإيجابية المحتملة من الاقتصاد/القطاع المصدر. والقطاعات المصدر، التي تدفع استجابات أكبر لثلاثة قطاعات حسب الاقتصاد التي يتحرك فيها التوظيف بشكل إيجابي بالتزامن مع الاقتصاد/القطاع الذي تنشأ فيه الصدمة، ملخصة تحت عنوان "التكامل" (اللوحة ١)، في حين يرد ملخص للتحرك المتزامن بين الاقتصاد/القطاعات تحت عنوان "المنافسة" (اللوحة ٢). ومن ثم، فإن القيود في العمودين "عدد قطاعات الوجهة المتأثرة" في كل لوحة يصبح حاصل جمعها ٥٧ = ١٩ اقتصاداً × ٣ قطاعات.

والعلمية والفنية، من الولايات المتحدة).^{١٧} وبالانتقال إلى الدعايات من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، فإن القطاعات التي تحدث أكبر قدر من الدعايات السلبية للتوظيف على الاقتصادات المتقدمة هي تجارة الجملة وتجارة التجزئة، والآلات والمعدات (من الصين)، في حين أن أكثر القطاعات تأثيراً على الأسواق الصاعدة هي المنسوجات (من الصين) والزراعة (من البرازيل والصين وروسيا).

هل يمكن للأسواق الصاعدة الأخرى في مجموعة العشرين دعم النمو العالمي؟

هذا القسم الأخير من الفصل يستخدم نماذج محاكاة مستخلصة من النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل الخاص بصندوق النقد الدولي لمعرفة إلى أي مدى يمكن للدعايات من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين (عدا الصين) أن تدعم النمو العالمي والإقليمي.^{١٨} ولتقصي إمكانية حدوث سيناريو تجاوز التوقعات للأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين باستخدام هذا النموذج، يتم إنشاء سلسلة من الصدمات الإيجابية للعرض والطلب الكليين على المدى القصير لمدة خمس سنوات - لاستهلاك الأسر والاستثمار الخاص - لكل سوق من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين عدا الصين. ويقاس حجم الصدمة لرصد تجاوز التوقعات بشكل معقول للسيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وبالتحديد احتمال بمقدار ٣٠٪ أن يتجاوز النمو في كل سوق من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين في الوقت نفسه ما ورد في هذا السيناريو.^{١٩}

وتؤدي هذه الصدمات الإيجابية إلى زيادة النمو الكلي في إجمالي الناتج المحلي في الأسواق الصاعدة الأخرى في مجموعة العشرين بمقدار ٠,٧ نقطة مئوية على مدى أفق التنبؤ الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، على الرغم من وجود عدم تجانس قوي بينها. ويتسارع النمو العالمي أيضاً بمقدار نصف نقطة مئوية. ويأتي ٨٥٪ من النمو مدفوعاً بحجم الصدمات، في حين تنتج نسبة ١٥٪ المتبقية من الدعايات المنتقلة من الأسواق الصاعدة الأخرى في مجموعة العشرين

^{١٧} تجارة الجملة وتجارة التجزئة (التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤، الرمز زاي) تتضمن أنشطة الاستيراد والتصدير. وبشكل جزئي، يعكس انتشار تجارة الجملة وتجارة التجزئة بين أكثر القطاعات تأثيراً نسبة التوظيف الكبيرة في ذلك القطاع - بمتوسط ١٥٪ من حجم التوظيف).^{١٨} يعد نموذج السيناريو باستخدام نسخة جديدة من النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل معززة بعرض كلي لسلاسل القيمة العالمية. وهذا النموذج النقدي والمالي العالمي المتكامل يشبه معظم نماذج التوازن العام العشوائي الديناميكي ذات التركيز على الاقتصاد الكلي من حيث أن مرونة التجارة المعيارية تعني سهولة تعديل أسعار الصرف الحقيقية، حتى على المدى الطويل، وهو ما يحد من انتقال الدعايات عبر قنوات التجارة. وتتضمن هذه النسخة من النموذج، مع سلاسل القيمة العالمية، إنتاجاً بطريقة غير مباشرة في قطاع سلاسل القيمة العالمية، وهو ما يؤدي إلى تفاقم تأثيرات الصدمات على تدفقات التجارة التي تدخل في سلاسل القيمة العالمية. مزيد من التفاصيل عن النموذج وهذا السيناريو، يمكن الاطلاع على المرفق ٤-٥ على شبكة الإنترنت.

^{١٩} يتعلق حجم الصدمة بشكل محدد بتوزيع النمو في كل اقتصاد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، على أساس نطاقات الثقة لاقتصادات مجموعة العشرين، على النحو الموضح في الفصل ١ من عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (الإطار ١-٣). وللإطلاع على السمات الخاصة بالمنهجية المتبعة والنموذج المرتبط بها، نموذج مجموعة العشرين الذي أعده صندوق النقد الدولي، راجع دراستي (Andrie and Hunt (2020)؛ و (Andrie and others (2015).

خطوة إضافية، من الممكن تصنيف أزواج الاقتصاد/القطاع في مجموعة العشرين التي تحدث فيها صدمات الإنتاجية الإيجابية أكبر دعايات التوظيف الإيجابية ("التكامل") أو السلبية ("المنافسة") على أزواج الاقتصاد/القطاع الأخرى في مجموعة العشرين (الجدول ٤-١).^{٢٠}

وبصفة عامة، عادة ما تؤدي صدمات الإنتاجية على مستوى القطاعات في اقتصادات مجموعة العشرين إلى زيادة التوظيف في قطاعات خارجية أخرى على طول سلسلة القيمة العالمية، في حين تقوم في الوقت نفسه بإحلال الوظائف في القطاعات نفسها في الخارج.

وتظل قطاعات الصناعة التحويلية في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين - خاصة الصين - مصدراً مهماً للدعايات الإيجابية كل منها للآخر، في حين تكون الدعايات الإيجابية من الاقتصادات المتقدمة على الأسواق الصاعدة في هذه القطاعات أقل انتشاراً. وفيما يتعلق بالاقتصادات المتقدمة، فإن أكبر دعايات التوظيف الإيجابية من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين (غالبا من الصين) عادة ما تنشأ من تصنيع أجهزة الكمبيوتر، والأجهزة الإلكترونية، والمعدات البصرية، وكذلك المنسوجات. وبالإضافة إلى هذه القطاعات، تشهد الأسواق الصاعدة أيضاً زيادة في فرص العمل تحقق من الصدمات الإيجابية في المعادن الأساسية، والآلات، والسلع المتعلقة بالطاقة في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين (غالبا الصين والمملكة العربية السعودية). وعلى العكس من هذا، فإن الدعايات الإيجابية للتوظيف بين الاقتصادات المتقدمة تكون مدفوعة بصدمات في كل من الخدمات - الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، والأنشطة التخصصية والعلمية والفنية (من الولايات المتحدة) - والصناعات التحويلية، مثل السيارات (من ألمانيا والولايات المتحدة).

وبالانتقال إلى الدعايات السلبية للتوظيف، تُعرّف الخدمات والصناعة التحويلية ذات التكنولوجيا الأعلى في الاقتصادات المتقدمة بأنها قطاعات أكثر تعرضاً بشكل سلبي للصدمات الإيجابية في قطاعات الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، في حين تكون الزراعة والصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا الأقل إلى حد ما، مثل المنسوجات، في أعلى مستويات مخاطر فقدان الوظائف في الأسواق الصاعدة. وفي كلتا الحالتين، تظهر الصين مرة أخرى كمصدر رئيسي للدعايات. وتبرز الصدمات الإيجابية من قطاعات الخدمات في الاقتصادات المتقدمة بوصفها مصادر للدعايات السلبية إلى كل من فئات الدخل (تجارة الجملة وتجارة التجزئة، من فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة) والاقتصادات المتقدمة (الأنشطة التخصصية

^{٢٠} يجمع هذا القسم الفرعي بين نموذج التجارة العالمية وبيانات التوظيف، وينظر في بيانات ١٩ بلداً (جميع اقتصادات مجموعة العشرين عدا أستراليا) وأربع مجتمعات إقليمية (آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ونصف الكرة الغربي)، ومجمل بقية مناطق العالم. ويقدم المرفق ٤-٤ على شبكة الإنترنت تفاصيل عن تكوين الجدول ٤-١. ويتم الإبلاغ عن النتائج المستخلصة من العملية نفسها باستخدام بيانات عام ٢٠٠٠، وهي تظهر دوراً أقل للصدمات من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، تتسق مع تأثير هذه الأسواق المتزايد على التجارة العالمية، مع نتائج أكثر تركيزاً في قطاعات السلع الأولية، تتسق مع تحرك الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين إلى أعلى سلسلة القيمة.

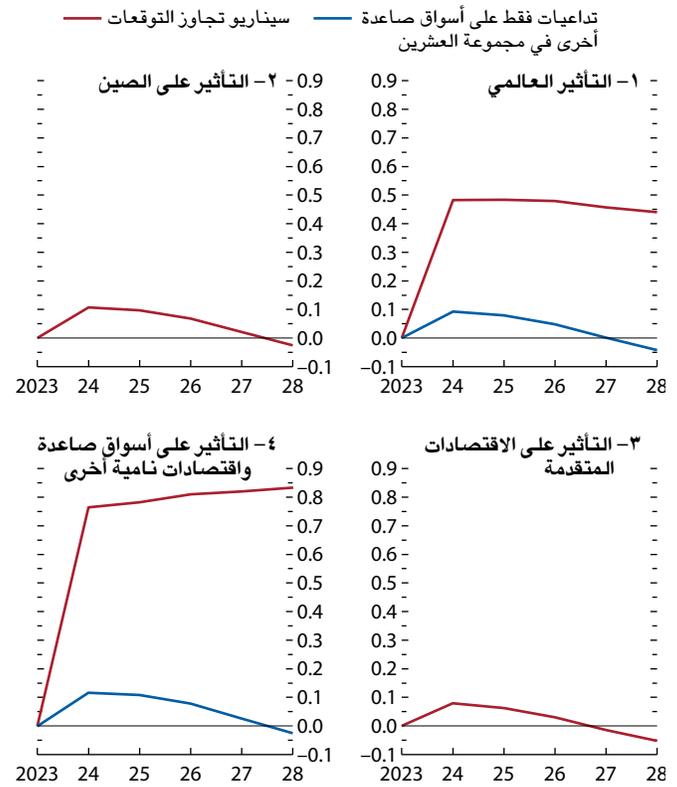
على الاقتصاد العالمي - في بعض الحالات حاليا مقارنة بالتداعيات من الاقتصادات المتقدمة من حيث الحجم - وأن تحدث مكاسب وخسائر في التوظيف عن طريق إعادة توزيع النشاط على مستوى القطاعات والاقتصادات. وبالتطلع إلى المستقبل، فإن زيادة التشرذم الجغرافي الاقتصادي، بسبب إعادة تشكيل تدفقات التجارة والاستثمار على طول خطوط جغرافية-سياسية (راجع الإطار ١-١)، ودراسة Gopinath and others 2024)، يمكن أن تقلل من تنوع النشاط على مستوى البلدان وأن تزيد التقلبات الاقتصادية الكلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الروابط التجارية والمالية الأقوى داخل التكتلات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التداعيات الإقليمية من بعض الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين (الصين وروسيا)، في حين يمكن أن تزداد تقلبات أسعار السلع الأولية الرئيسية (راجع الفصل ٣ من عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي).

إن الأهمية المتزايدة للتداعيات من الصدمات المحلية في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين لها انعكاسات على: (١) تصميم السياسات الاقتصادية الكلية المحلية السليمة الموجهة إلى بناء احتياطات وقائية على المدى المتوسط لمواجهة التداعيات السلبية (على الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الأخرى) وإدارة الصدمات المحلية (للأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين)، و(٢) التعاون متعدد الأطراف والتنسيق على مستوى السياسات. وفي حين يواصل صناع السياسات في الاقتصادات المتقدمة محاولة إدارة الاتجاه الهبوطي في التضخم من دون إلحاق ضرر بالنمو، فإنه ينبغي لهم مراعاة التداعيات من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، خاصة تلك التداعيات الناتجة عن صدمات العرض. وفيما يتعلق بالأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، يمكن أن تكون التداعيات كبيرة وأن تجعل النمو وتقارب الدخل عرضة للمخاطر. وتفرض الحاجة إلى بناء احتياطات وقائية من أجل إدارة أفضل للأزمات السلبية تحديات ملحة على مستوى السياسات في سياق لا يزال يتسم بوجود آثار عميقة خلفتها جائحة كوفيد-١٩ والصدمات التالية، وأيضا بمحدودية الحيز المالي، خاصة في الاقتصادات الأكثر فقرا. وبوصفها مصدرا لتداعيات عالمية وإقليمية أكبر - على غرار الاقتصادات المتقدمة إلى حد كبير - يتعين على الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين مواصلة تعزيز أطرها النقدية والمالية والخاصة بالمالية العامة، مع إجراء تقييم لتأثيرها على الاقتصادات الأخرى. واستنادا إلى السمات الخاصة بكل بلد، يمكن أن تتطلب الأولويات تعزيز أوضاع المالية العامة لتوفير احتياطات وقائية، أو تخفيض عجز الحساب الجاري من أجل تقليل التعرض للمخاطر الخارجية، أو الحد من جوانب الضعف في الميزانية العمومية لضمان تحقيق الاستقرار المالي.

وتشير عملية إعادة التوزيع على مستوى الشركات والقطاعات التي تنتج من الصدمات في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين إلى أنه ينبغي لصناع السياسات اتباع سياسات موجهة لاغتنام الفرص الجديدة وتخفيف حدة الآثار على القطاعات والشركات الأكثر تعرضا للتداعيات السلبية.

• ونظرا لإمكانية تحقيق مكاسب في بعض القطاعات من التداعيات العابرة للحدود، ينبغي لصناع السياسات أن يجعلوا تصميم حزمة من الإصلاحات الهيكلية المعايير

الشكل البياني ٤-١٢: ما التأثير العالمي لسيناريو تجاوز التوقعات لأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي؟ (% انحرافات عن السيناريو الأساسي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: راجع الشكل البياني ٤-١٠ للاطلاع على قائمة الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين.

كل إلى الأخرى، والصين، والاقتصادات المتقدمة (الشكل البياني ٤-١٢، اللوحة ١).

ويبلغ مقدار التداعيات على النمو أكثر من ٠,١ نقطة مئوية في السنوات القليلة الأولى في الصين (الشكل البياني ٤-١٢، اللوحة ٢)، في حين تبلغ في الاقتصادات المتقدمة أقل من ٠,١ نقطة مئوية سنويا وثلاثي حجم التأثير على النمو في الصين (الشكل البياني ٤-١٢، اللوحة ٣). وفيما يتعلق بالاقتصادات المتقدمة تنشأ التداعيات في غالب الأحوال في البلدان المصدرة للطاقة والمكسيك بسبب روابطها القوية بالولايات المتحدة. وأخيرا، فإن التداعيات بين الأسواق الصاعدة تكون أكبر وتمثل ١٣٪ من الزيادة في نموها (الشكل البياني ٤-١٢، اللوحة ٤). وكمثال على هذا، فإن للصدمات التي تتجاوز التوقعات في الهند دورا كبيرا عن طريق سلاسل القيمة العالمية، وبوصفها مصدرا للمزيد من الطلب.

الاستنتاجات والانعكاسات على السياسات

يعني وجود اندماج عالمي أقوى، خاصة عن طريق التجارة وسلاسل القيمة العالمية، أن الصدمات المحلية في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين يمكن أن تسبب تداعيات أكبر

المتضررة بسبب الدعايات السلبية أن تتلقى دعماً عن طريق سياسات شاملة – بما في ذلك الدعم المالي الموجه – وهو ما ييسر إعادة توزيع العمالة على مستوى القطاعات على نحو يتسم بالكفاءة، وتنفيذ عمليات تحسين المهارات، والتكيف مع تزايد المنافسة من الأسواق الصاعدة، وتخفيف الأثر التوزيعي الضار للدعايات (راجع الفصل ٢ من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). ويمكن أيضاً للإصلاحات الهيكلية الأخرى، مثل تعزيز المنافسة لمنع الزيادات في قوة السوق أو تحسين حصول الشركات التي تمتلك مقومات البقاء على الائتمان، أن تعزز عملية إعادة التوزيع.

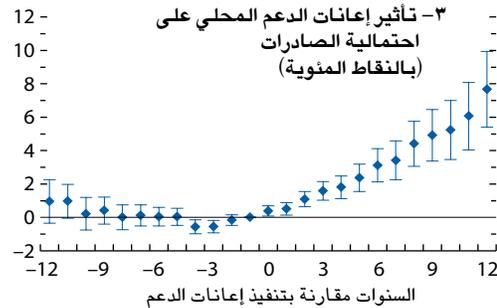
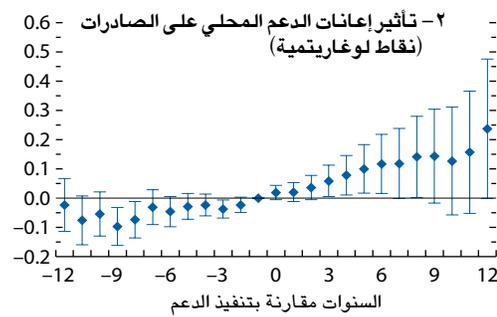
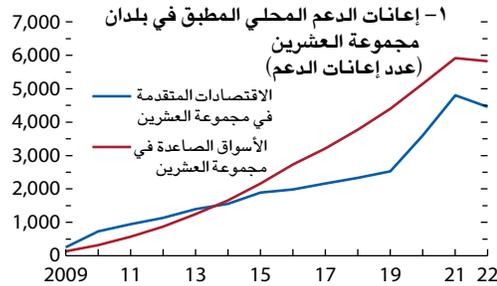
بالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار تقدم الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين يؤكد أيضاً الحاجة إلى تعاون فعال متعدد الأطراف وتنسيق السياسات على المستوى الدولي لإدارة الدعايات وتقليل مخاطر التشردم إلى أدنى حد ممكن. وينبغي أن يتيح تعزيز شبكة الأمان المالية العالمية مواجهة فعالة في الوقت المناسب لتكاليف الدعايات السلبية العابرة للحدود

بدقة إحدى الأولويات من أجل الحفاظ على استمرار النمو، حتى عندما يكون حيز سياسة المالية العامة محدوداً. وهذه الإصلاحات يمكن أن تشمل الحوكمة، والقطاع الخارجي، وأسواق العمل، والقواعد التنظيمية للأعمال، وذلك من بين مجالات أخرى. وينبغي توجيه السياسات للقطاعات التي يمكن أن تحقق أكبر استفادة من عملية إعادة التوزيع. وفي هذا السياق، يجب ألا تُستخدم السياسات الصناعية، بما فيها الدعم على نطاق كبير أو القيود على الصادرات، إلا في ظل إخفاقات كبيرة في الأسواق أو وجود مؤثرات خارجية، لأنها يمكن أن تعمق حالة التشردم بسبب الدعايات المعاكسة العابرة للحدود.

• وينبغي لصناع السياسات تجنب التدابير الحمائية لحماية القطاعات المحلية من المنافسة الخارجية، لأن هذه التدابير من المحتمل أن تطلق العنان لإجراءات انتقامية من الشركاء التجاريين، ويمكن أن تتسبب في خسائر في الرفاهية الاجتماعية. وعلى العكس، يمكن للقطاعات والشركات

الإطار ٤-١: السياسات الصناعية في الأسواق الصاعدة: قديما وحديثا

الشكل البياني ٤-١-١: زيادة إعانات الدعم المحلي وتأثيرها على الصادرات



المصادر: قاعدة بيانات مرصد التجارة العالمية؛ ودراسة Rotunno and Ruta 2024؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تُعرّف إعانات الدعم بأنها تدابير حكومية تتضمن تحويلًا ماليًا وإيجاد ميزة للمستفيدين. وتستبعد البيانات التدابير المصنّفة على أنها دعم للصادرات، ولا تشمل سوى التدابير التي تصنّف على أنها "تشويهية" (تمييز ضد المصالح الأجنبية). وفي اللوحتين ٢ و٣، تتضمن العينة الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين. وتعرض الرسوم البيانية تقديرات وفترات ثقة تبلغ ٩٠٪ على المتغير الصوري للدعم تفاعلت مع فترات سابقة على المعالجة ولاحقة لها. وتتضمن المواصفة متغيرات صورية لسياسات أخرى، والآثار الثابتة للبلد/المنتج، والاتجاهات الزمنية الخطية للبلد/المنتج، والآثار الثابتة للبلد/المنتج/السنة والبلد/التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية على مستوى الرقمين/السنة. راجع الشكل البياني ٤-١-٢ للاطلاع على قائمة الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين.

يستقضي هذا الإطار تأثير الدعم المحلي على تدفقات التجارة إلى الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين ومنها. ومع تزايد لجوء الحكومات إلى السياسات الصناعية لتحقيق كل من الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية، زاد عدد عناصر الدعم لأكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي. والبيانات المستخلصة من قاعدة بيانات مرصد التجارة العالمية - التي تسجل التغيرات في السياسات التي من المحتمل أن تحدث تمييزًا ضد الشركات الأجنبية - تشير إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٢، دخلت ٦٠٠٠ سياسة تشمل دعماً محلياً حيز التنفيذ في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين وحدها (الشكل البياني ٤-١-١، اللوحة ١).

ويمكن أن يؤثر الدعم على أنماط التجارة عن طريق تشكيل الإنتاجية على مستوى الشركات والميزة التنافسية على مستوى الصناعة (على سبيل المثال من خلال تعزيز البحوث والتطوير في شركات أو قطاعات مستهدفة، على النحو الذي تمت مناقشته في الفصل ٢ من عدد إبريل ٢٠٢٤ من تقرير الرصد المالي). ويوضح الشكل البياني ٤-١-١ (اللوحتان ٢ و٣) تأثيرات الدعم المحلي على صادرات السلع، وذلك باستخدام نموذج الاختلاف في الاختلافات الذي يقارن بين المنتجات المدعومة والمنتجات غير المدعومة، قبل تنفيذ الدعم وبعده.

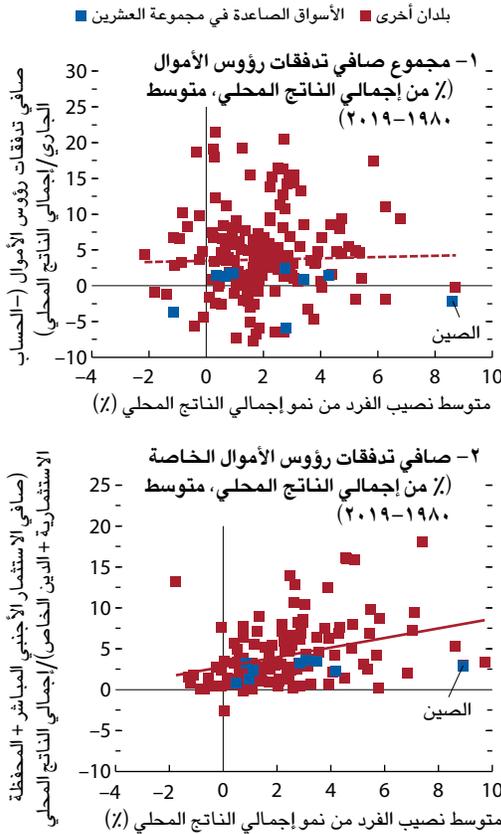
وفي الهامش الرأسي، شهدت صادرات السلع المدعومة نمواً بوتيرة أسرع على مدى السنوات الثماني في أعقاب تنفيذ ذلك الإجراء، وسجلت التغيرات في صادرات تلك المنتجات في ذلك الوقت زيادة بنحو ١٠٪ عن صادرات المنتجات الأخرى. وفي الهامش الأفقي، يزيد الدعم المحلي احتمالية تصدير منتج ما بمقدار ٣ نقاط مئوية مقارنة بالمنتجات الأخرى. وفي حين لا يظهر تحليل مشابه للواردات تأثيرات كبيرة، فإن التأثير الداعم للتجارة من هذا الدعم يتأكد في نموذج الجاذبية، الذي توجد فيه أشكال الدعم لزيادة التجارة الدولية مقارنة بالمبيعات المحلية.

وتوضح هذه النتائج إلى أي مدى يمكن للدعم المحلي في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين تغيير أنماط الميزة النسبية، ومن ثم التأثير على ديناميكيات التصدير. ولأن هذه التدابير يمكن أن يكون لها تداعيات قوية على التجارة، فإنه توجد حاجة لتعاون دولي للحد من احتمال نشوب حرب الدعم عن طريق سلوك انتقامي من جانب أطراف أخرى (راجع دراسة Evenett and others 2024).

مؤلفا هذا الإطار هما لورينزو روتونو، وميشيل روتا. ويستند الإطار إلى دراسة Rotunno and Ruta (2024).

الإطار ٤-٢: تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين ولغز التوزيع

الشكل البياني ٤-٢-١: تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الصاعدة: إعادة النظر في لغز التخصيص



المصادر: دراسة Alfaro, Kalemli-Özcan, and Volosovych 2014؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: صافي التدفقات مقيس كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. وتوضح الخطوط الميل المقدر عبر مربعات صغرى عادية، والخطوط المصمتة (المتقطعة) (ليس) لها دلالة إحصائية بمقدار ١٠٪ أو أقل. ويقابل متوسط نصيب الفرد من معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الفترة التي تتاح عنها بيانات عن تدفق رؤوس الأموال. وتتضمن العينة ١٧٨ بلداً في اللوحة ١، و١٣٥ بلداً في اللوحة ٢. راجع الشكل البياني ٤-١ للاطلاع على قائمة الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين.

يستقصي هذا الإطار المحددات وراء حجم التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة وتوزيعها. وتشير "مفارقة لوكاس" إلى الملاحظة التي تفيد بأن رأس المال لا يتدفق من اقتصادات متقدمة غنية برؤوس الأموال إلى مزيد من الاقتصادات النامية الفقيرة في رؤوس الأموال بالقدر الذي يمكن أن يتوقعه نموذج النمو الكلاسيكي المحدث. ويمكن تفسير هذه النتيجة عن طريق الاختلافات في رأس المال البشري وأيضاً أوجه القصور في سوق رأس المال (راجع دراسة Lucas 1990)، والمشكلات المرتبطة بالحدود الوطنية (راجع دراسة Kalemli-Özcan and others 2010)، والجودة المؤسسية (راجع دراسة Alfaro, Kalemli-Özcan, and Volosovych 2008)، ودرجة انفتاح الحساب الرأسمالي (راجع دراسة Reinhardt, Ricci, and Tresselt 2013).

وثقت البحوث التالية أن التدفقات الرأسمالية من الاقتصادات الغنية إلى الاقتصادات الفقيرة لم تكن منخفضة فحسب، بل ارتبط توزيعها على مستوى الاقتصادات النامية ارتباطاً سلبياً، أو لم يرتبط، بنمو الإنتاجية - أو لغز التوزيع، كما عرفته دراسة Gourinchas and Jeanne (2013). ويمكن للاختلافات بين التدفقات الرأسمالية العامة والخاصة تفسير هذا اللغز على النحو التالي: المعاملات بين كيان سيادي وكيان سيادي آخر تمثل التدفقات الرأسمالية لعمليات الإنتاج الرئيسية، في حين يتدفق رأس المال الخاص للعمليات المتممة للإنتاج، وهو ما يعني أنه يرتبط بشكل إيجابي بنمو الإنتاجية في البلدان (راجع دراسات Aguiar and Amador 2011؛ وAlfaro, Kalemli-Özcan, and Aguiar 2014؛ وAguiar 2023).

بالإضافة إلى هذا، فإن إعادة النظر في لغز التوزيع لعينة كبيرة من البلدان في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و٢٠١٩ تؤكد على الافتقار إلى نمط واضح بين مجموع صافي التدفقات الرأسمالية الإجمالية والنمو (الشكل البياني ٤-٢-١، اللوحة ١). وعلى الرغم من هذا، تظهر تدفقات رأسمالية خاصة بالفعل علاقة إيجابية واضحة بالنمو (الشكل البياني ٤-٢-٢، اللوحة ٢)، على النحو المتوقع في النظرية الكلاسيكية المحدثة. ومن ثم، فإن لغز التوزيع يكون مدفوعاً بقدر كبير بالتدفقات العامة، التي تتأثر بدورها، بصافي تراكم الاحتياطيات من جانب الأسواق الصاعدة سريعة النمو.

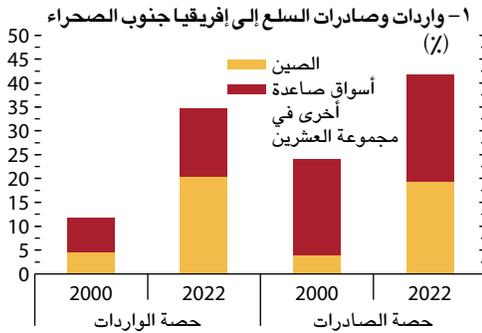
ويشير الارتباط الإيجابي بين التدفقات الخاصة والنمو إلى أن الاندماج المالي المتزايد من جانب الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين، على النحو الموثق في هذا الفصل، سيواصل تحقيق فوائد لهذه الاقتصادات. وبصفة عامة، يمكن للتدفقات الرأسمالية تحقيق منافع كبيرة للبلدان عن طريق تمكين الوكلاء

مؤلفو هذا الإطار هم أندريه فرنانديز مارتين، ومايكل جوتشوك، ومانويل بيريز-أركيلا.

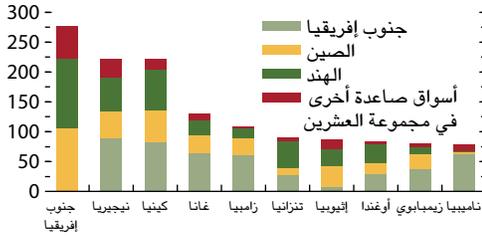
من تمهيد الاستهلاك، وتمويل الاستثمار، والمساهمة في توزيع الموارد على نحو أكثر كفاءة (راجع IMF 2012). ويجب تعزيز السياسات التي تستفيد من هذه المنافع أثناء إدارة المخاطر المرتبطة بتقلبات التدفقات الرأسمالية.

الإطار ٤-٣: التداعيات من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين إلى إفريقيا جنوب الصحراء

الشكل البياني ٤-٣-١: دور الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين في إفريقيا جنوب الصحراء



٢- أكبر المستفيدين من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي تنفذها الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين في إفريقيا جنوب الصحراء (عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر)



٣- تباطؤ النمو في الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين وإفريقيا جنوب الصحراء (%، متوسط عام واحد)



المصادر: أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وصندوق النقد الدولي، إحصاءات وجهة التجارة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: اللوحة الأولى توضح حصة واردات وصادرات السلع من الصين وأسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء. وتوضح اللوحة الثالثة متوسط الاستجابات في السنة الأولى لصدمة سلبية بمقدار نقطة مئوية واحدة في الصين وأسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين و جنوب إفريقيا تصيب بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (عدا جنوب إفريقيا). ومجموعات البلدان موضحة بالتفصيل في عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء. راجع الشكل البياني ٤-١ للاطلاع على قائمة الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين.

يركز هذا الإطار على تداعيات النمو من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين المنتقلة إلى إفريقيا جنوب الصحراء. فقد شهد الاندماج التجاري مع هذه الأسواق الصاعدة زيادة كبيرة على مدى العقدين الماضيين، مدفوعا بارتفاع نسبة الصين في تجارة السلع في المنطقة (الشكل البياني ٤-٣-١، اللوحة ١). وتنعكس أهمية الصين للمنطقة أيضا في استثماراتها الكبيرة وتدفعات الإقراض الرسمية (راجع دراستي Horn, Reinhart and Trebesch 2021؛ وChen, Fornino, and Rawlings 2024). وعلى الرغم من هذا، ترتبط أسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين ارتباطا قويا بإفريقيا جنوب الصحراء عن طريق التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل البياني ٤-٣-١، اللوحة ٢). وفي حين حفز الاندماج الأكبر حدوث نمو قوي، فقد زاد أيضا من انكشاف المنطقة للصدمة العالمية. على سبيل المثال، يمكن أن يؤثر ضعف آفاق النمو في الصين على المنطقة بسبب انخفاض الاستثمار عبر الحدود وضعف الطلب الخارجي (راجع الإطار ١-٢، وعدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء).

ويستخدم نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات على مستوى العالم لتحديد حجم تأثير حالات تباطؤ محتملة في النمو في الصين، وأسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين، و جنوب إفريقيا على بلدان إفريقيا جنوب الصحراء (عدا جنوب إفريقيا).^١ وكما هو متوقع، فإن التداعيات من الصين هي السائدة، مع تعرض البلدان المصدرة للسلع الأولية - خاصة البلدان المصدرة للنفط (مثل أنغولا وتشاد ونيجيريا) لمخاطر كبيرة. فانخفاض بمقدار نقطة واحدة مئوية في النمو في الصين يؤدي إلى متوسط انخفاض في النمو بعد سنة واحدة يبلغ نحو ٠,٣ نقطة مئوية في البلدان المصدرة للنفط، و ٠,٥ نقطة مئوية في البلدان الأخرى كثيفة الاستخدام للموارد (الشكل البياني ٤-٣-١، اللوحة ٣).

ويقارن التأثير الإقليمي لصدمة نمو في جنوب إفريقيا بصدمة في أسواق صاعدة أخرى في مجموعة العشرين، ولكنه يشكل التأثير الأكبر على البلدان غير المصدرة للنفط ويختلف اختلافا كبيرا بين البلدان. وتكون أقوى التداعيات الإقليمية من جنوب إفريقيا على أعضاء الاتحاد الجمركي لدول جنوب إفريقيا، (بوتسوانا وإسواتيني وليسوتو وناميبيا)، بنحو ٠,٣ نقطة مئوية في المتوسط - وأكبر من التداعيات من الصين.

مؤلفا هذا الإطار هما هاني عبد اللطيف، وأندريا برسبيتيرو.

^١ نموذج الانحدار الذاتي للمتجهات على مستوى العالم الذي تمت مناقشته في هذا الإطار يستخدم بيانات سنوية من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٢٢ بشأن ٧١ بلدا، بما فيها معظم اقتصادات إفريقيا جنوب الصحراء، وترتبط البلدان في النموذج عن طريق مصفوفة وزن التجارة الثنائية استنادا إلى متوسطات الفترة ٢٠١٧ - ٢٠١٩.

- Autor, David H., David Dorn, and Gordon H. Hanson. 2013. "The China Syndrome: Local Labor Market Effects of Import Competition in the United States." *American Economic Review* 103 (6): 2121–68. <https://doi.org/10.1257/aer.103.6.2121>.
- Bachmann, Rudiger, David Baqaee, Christian Bayer, Moritz Kuhn, Andreas Löschel, Benjamin Moll, Andreas Peichl, Karen Pittel, and Moritz Schularick. 2022. "What If? The Economic Effects for Germany of a Stop of Energy Imports from Russia." ECONtribute Policy Brief 28, ECONtribute: Markets & Public Policy, University of Bonn, Bonn, Germany, and University of Cologne, Cologne, Germany. https://www.econtribute.de/RePEc/ajk/ajkpbs/ECONtribute_PB_028_2022.pdf.
- Baffes, John, Alain Kabundi, Peter Nagle, and Franziska Ohnsorge. 2018. "The Role of Major Emerging Markets in Global Commodity Demand." Policy Research Working Paper 8495, World Bank, Washington DC. <http://hdl.handle.net/10986/29948>.
- Bahar, Dany, Prithwiraj Choudhury, and Hillel Rapoport. 2020. "Migrant Inventors and the Technological Advantage of Nations." *Research Policy* 49 (9): 103947. <https://doi.org/10.1016/j.respol.2020.103947>.
- Baldwin, Richard. 2013. "Global Supply Chains: Why They Emerged, Why They Matter, and Where They Are Going." In *Global Value Chains in a Changing World*, edited by Deborah K. Elms and Patrick Low, 13–59. Geneva: World Trade Organization.
- Baldwin, Richard. 2024. "China Is the World's Sole Manufacturing Superpower: A Line Sketch of the Rise." *VoxEU*, January 24. <https://cepr.org/voxeu/columns/china-worlds-sole-manufacturing-superpower-line-sketch-rise>.
- Baldwin, Richard, Rebecca Freeman, and Angelos Theodorakopoulos. 2023. "Hidden Exposure: Measuring US Supply Chain Reliance." NBER Working Paper 31820, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. <https://doi.org/10.3386/w31820>.
- Baniya, Suprabha, Nadia Rocha, and Michele Ruta. 2020. "Trade Effects of the New Silk Road: A Gravity Analysis." *Journal of Development Economics* 143: 102467. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2020.102467>.
- Bastos, Paulo. 2020. "Exposure of Belt and Road Economies to China Trade Shocks." *Journal of Development Economics* 143: 102474. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2020.102474>.
- Beirne, John, Nuobu Renzhi, and Ulrich Volz. 2023. "When the United States and the People's Republic of China Sneezes: Monetary Policy Spillovers to Asian Economies." *Open Economies Review* 34: 519–40. <https://doi.org/10.1007/s11079-022-09695-1>.
- Bergant, Katharina, Gian Maria Milesi-Ferretti, and Martin Schmitz. 2023. "Cross-Border Investment in Emerging Market Bonds: Stylized Facts and Security-Level Evidence from Europe." Hutchins Center Working Paper 84, Brookings Institution, Washington DC. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2023/02/WP84-Bergant-et-al_2.21.pdf.
- Aguilar, Mark. 2023. "The Costs and Consequences of Sovereign Borrowing." Mundell-Fleming Lecture, 24th Jacques Polak Annual Research Conference, International Monetary Fund, November 9–10. <https://www.imf.org/en/News/Seminars/Conferences/2023/11/09/2023-annual-research-conference>.
- Aguilar, Mark, and Manuel Amador. 2011. "Growth in the Shadow of Expropriation." *The Quarterly Journal of Economics* 126 (2): 651–97. <https://doi.org/10.1093/qje/qjr015>.
- Ahmed, Shaghil, Ricardo Correa, Daniel Dias, Nils Gornemann, Jasper Hoek, Anil Jain, Edith Liu, and Anna Wong. 2022. "Global Spillovers of a Chinese Growth Slowdown." *Journal of Risk and Financial Management* 15 (12): 1–23. <https://doi.org/10.3390/jrfm15120596>.
- Albrizio, Silvia, John Bluedorn, Christoffer Koch, Andrea Pescatori, and Martin Stuermer. 2022. "Market Size and Supply Disruptions: Sharing the Pain of a Potential Russian Gas Shut-Off to the European Union." IMF Working Paper 22/143, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2022/07/18/Market-Size-and-Supply-Disruptions-Sharing-the-Pain-of-a-Potential-Russian-Gas-Shut-off-to-520928>.
- Alfaro, Laura, and Davin Chor. 2023. "Global Supply Chains: The Looming 'Great Reallocation.'" NBER Working Paper 31661, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. <https://doi.org/10.3386/w31661>.
- Alfaro, Laura, Sebnem Kalemli-Özcan, and Vadym Volosovych. 2008. "Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries? An Empirical Investigation." *The Review of Economics and Statistics* 90 (2): 347–68. <https://doi.org/10.1162/rest.90.2.347>.
- Alfaro, Laura, Sebnem Kalemli-Özcan, and Vadym Volosovych. 2014. "Sovereigns, Upstream Capital Flows, and Global Imbalances." *Journal of the European Economic Association* 12 (5): 1240–84. <https://doi.org/10.1111/jeea.12106>.
- Amador, João, and Sónia Cabral. 2016. "Global Value Chains: A Survey of Drivers and Measures." *Journal of Economic Surveys* 30 (2): 278–301. <https://doi.org/10.1111/joes.12097>.
- Andrle, Michal, and Benjamin Hunt. 2020. "Model-Based Globally-Consistent Risk Assessment." IMF Working Paper 20/64, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/05/22/Model-Based-Globally-Consistent-Risk-Assessment-49253>.
- Andrle, Michal, Patrick Blagrove, Pedro Espallat, Keiko Honjo, Benjamin Hunt, Mika Kortelainen, René Lalonde, and others. 2015. "The Flexible System of Global Models—FSGM." IMF Working Paper 15/64, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/The-Flexible-System-of-Global-Models-FSGM-42796>.
- Arezki, Rabah, and Yang Liu. 2020. "On the (Changing) Asymmetry of Global Spillovers: Emerging Markets vs. Advanced Economies." *Journal of International Money and Finance* 107: 102219. <https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2020.102219>.

- Copestake, Alexander, Melih Firat, Davide Furceri, and Chris Redl. 2023. "China Spillovers: Aggregate and Firm-Level Evidence." IMF Working Paper 23/206, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/09/28/China-Spillovers-Aggregate-and-Firm-Level-Evidence-539668>.
- Coppola, Antonio, Matteo Maggiori, Brent Neiman, and Jesse Schreger. 2021. "Redrawing the Map of Global Capital Flows: The Role of Cross-Border Financing and Tax Havens." *The Quarterly Journal of Economics* 136 (3): 1499–556. <https://doi.org/10.1093/qje/qjab014>.
- Corneli, Flavia, Fabrizio Ferriani, and Andrea Gazzani. 2023. "Macroeconomic News, the Financial Cycle and the Commodity Cycle: The Chinese Footprint." *Economics Letters* 231: 111269. <https://doi.org/10.1016/j.econlet.2023.111269>.
- Costa, Francisco, Jason Garred, and João Paulo Pessoa. 2016. "Winners and Losers from a Commodities-for-Manufactures Trade Boom." *Journal of International Economics* 102 (1): 50–69. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2016.04.005>.
- Dabla-Norris, Era, Raphael Espinoza, and Sarwat Jahan. 2015. "Spillovers to Low-Income Countries: Importance of Systemic Emerging Markets." *Applied Economics* 47 (53): 5707–25. <https://doi.org/10.1080/00036846.2015.1058903>.
- De Soyres, François, Alen Mulabdic, and Michele Ruta. 2020. "Common Transport Infrastructure: A Quantitative Model and Estimates from the Belt and Road Initiative." *Journal of Development Economics* 143: 102415. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2019.102415>.
- Dizioli, Allan, Jaime Guajardo, Vladimir Kluyev, Rui Mano, and Mehdi Raissi. 2016. "Spillovers from China's Growth Slowdown and Rebalancing to the ASEAN-5 Economies." IMF Working Paper 16/170, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Spillovers-from-Chinas-Growth-Slowdown-and-Rebalancing-to-the-ASEAN-5-Economies-44179>.
- Evenett, Simon, Martin Fernando, Adam Jakubik, and Michele Ruta. 2024. "The Return of Industrial Policy in Data." IMF Working Paper 24/1, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2023/12/23/The-Return-of-Industrial-Policy-in-Data-542828>.
- Feenstra, Robert, Hong Ma, and Yuan Xu. 2019. "US Exports and Employment." *Journal of International Economics* 120 (1): 46–58. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2019.05.002>.
- Felbermayr, Gabriel, Hendrik Mahlkow, and Alexander Sandkamp. 2023. "Cutting through the Value Chain: The Long-Run Effects of Decoupling the East from the West." *Empirica* 50: 75–108. <https://doi.org/10.1007/s10663-022-09561-w>.
- Fernández, Andrés, Stephanie Schmitt-Grohé, and Martin Uribe. 2017. "World Shocks, World Prices, and Business Cycles: An Empirical Investigation." *Journal of International Economics*, 108: S2–S14. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2017.01.001>.
- Fernández, Andrés, Stephanie Schmitt-Grohé, and Martin Uribe. 2023. "How Important Is the Commodity Supercycle?" In *Credibility of Emerging Markets, Foreign Investors' Risk* Bernard, Andrew, Bradford Jensen, and Peter Schott. 2006. "Survival of the Best Fit: Exposure to Low-Wage Countries and the (Uneven) Growth of U.S. Manufacturing Plants." *Journal of International Economics* 68 (1): 219–37. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2005.06.002>.
- Bertaut, Carol, Beau Bressler, and Stephanie Curcuru. 2019. "Globalization and the Geography of Capital Flows." FEDS Notes, September 6. <https://www.federalreserve.gov/econres/notes/feds-notes/globalization-and-the-geography-of-capital-flows-20190906.html>.
- Boeckelmann, Lukas, Jean Imbs, and Laurent Pauwels. 2024. "(Most) Global and Country Shocks Are in Fact Sector Shocks." Unpublished, New York University Abu Dhabi, Abu Dhabi, United Arab Emirates.
- Bonadio, Barthélémy, Zhen Huo, Andrei A. Levchenko, and Nitya Pandalai-Nayar. 2021. "Global Supply Chains in the Pandemic." *Journal of International Economics* 133: 103534. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2021.103534>.
- Bonadio, Barthélémy, Zhen Huo, Andrei A. Levchenko, and Nitya Pandalai-Nayar. 2023. "Globalization, Structural Change and International Comovement." NBER Working Paper 31358, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA. <https://doi.org/10.3386/w31358>.
- Bosetti, Valentina, Cristina Cattaneo, and Elena Verdolini. 2015. "Migration of Skilled Workers and Innovation: A European Perspective." *Journal of International Economics* 96 (2): 311–22. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2015.04.002>.
- Broner, Fernando, Tatiana Didier, Sergio Schmukler, and Goetz von Peter. 2023. "Bilateral International Investments: The Big Sur?" *Journal of International Economics* 145: 103795. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2023.103795>.
- Caselli, Francesco, Miklos Koren, Milan Lisicky, and Silvana Tenreyro. 2020. "Diversification through Trade." *Quarterly Journal of Economics* 135 (1): 449–502. <https://doi.org/10.1093/qje/qjz028>.
- Cashin, Paul, Kamiar Mohaddes, and Mehdi Raissi. 2017. "China's Slowdown and Global Financial Market Volatility: Is World Growth Losing Out?" *Emerging Markets Review* 31: 164–75. <https://doi.org/10.1016/j.ememar.2017.05.001>.
- Cerutti, Eugenio, Catherine Casanova, and Swapn-Kumar Pradhan. 2023. "Banking across Borders: Are Chinese Banks Different?" *Journal of Banking & Finance* 154: 106920. <https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2023.106920>.
- Cesa-Bianchi, Ambrogio, Hashem Pesaran, Alessandro Rebucci, and Tengeng Xu. 2012. "China's Emergence in the World Economy and Business Cycles in Latin America." *Economia* 12 (2): 1–75. <https://www.jstor.org/stable/41575894>.
- Chen, Wenjie, Michele Fornino, and Henry Rawlings. 2024. "Navigating the Evolving Landscape between China and Africa's Economic Engagements." IMF Working Paper 24/37, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2024/02/23/Navigating-the-Evolving-Landscape-between-China-and-Africas-Economic-Engagements-545104>.

- s-Republic-of-China-2023-Article-IV-Consultation-Press-Release-Staff-Report-and-544379.
- Kalemlı-Özcan, Sebnem, Ariell Reshef, Bent E. Sørensen, and Oved Yosha. 2010. "Why Does Capital Flow to Rich States?" *The Review of Economics and Statistics* 92 (4): 769–83. https://doi.org/10.1162/REST_a_00028.
- Kose, Ayhan, and Franziska Ohnsorge, eds. 2023. *Falling Long-Term Growth Prospects: Trends, Expectations, and Policies*. Washington, DC: World Bank. <http://hdl.handle.net/10986/39497>.
- Kose, Ayhan, and Eswar Prasad. 2010. *Emerging Markets: Resilience and Growth amid Global Turmoil*. Washington, DC: Brookings Institution Press. <https://www.jstor.org/stable/10.7864/j.ctt6wpd2g>.
- Lane, Philip, and Gian Maria Milesi-Ferretti. 2018. "The External Wealth of Nations Revisited: International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis." *IMF Economic Review* 66: 189–222. <https://doi.org/10.1057/s41308-017-0048-y>.
- Lucas, Robert E. 1990. "Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries?" *American Economic Review* 80 (2): 92–96. <http://www.jstor.org/stable/2006549>.
- Mano, Rui. 2016. "Quantifying the Spillovers from China Rebalancing Using a Multi-sector Ricardian Trade Model." IMF Working Paper 16/219, International Monetary Fund, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/31/Quantifying-the-Spillovers-from-China-Rebalancing-Using-a-Multi-Sector-Ricardian-Trade-Model-44398>.
- Patel, Dev, Justin Sandefur, and Arvind Subramanian. 2021. "The New Era of Unconditional Convergence." *Journal of Development Economics* 152: 102687. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2021.102687>.
- Reinhardt, Dennis, Luca Antonio Ricci, and Thierry Tressel. 2013. "International Capital Flows and Development: Financial Openness Matters." *Journal of International Economics* 91(2): 235–51. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2013.07.006>.
- Rotunno, Lorenzo, and Michele Ruta. 2024. "Trade Spillovers of Domestic Subsidies." IMF Working Paper 24/41, International Monetary Fund, Washington DC. <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2024/03/01/Trade-Spillovers-of-Domestic-Subsidies-545453>.
- World Bank. 2018. "Moving for Prosperity: Global Migration and Labor Markets." Policy Research Paper, World Bank, Washington, DC. <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29806/9781464812811.pdf>.
- Perceptions, and Capital Flows*, edited by Álvaro Aguirre, Andrés Fernández, and Sebnem Kalemlı-Özcan, 205–48. Santiago: Central Bank of Chile.
- Freund, Caroline, Aaditya Mattoo, Alen Mulabdic, and Michele Ruta. 2023. "Is US Trade Policy Reshaping Global Supply Chains?" Policy Research Working Paper 10593, World Bank, Washington, DC. <http://hdl.handle.net/10986/40558>.
- Furceri, Davide, João Tovar Jalles, and Alexandra Zdzienicka. 2017. "China Spillovers: New Evidence from Time-Varying Estimates." *Open Economies Review* 34: 519–40. <https://doi.org/10.1007/s11079-016-9430-z>.
- Gopinath, Gita, Pierre-Olivier Gourinchas, Andrea F. Presbitero, and Petia Topalova. 2024. "Changing Global Linkages: A New Cold War?" IMF Working Paper 24/76, International Monetary Fund, Washington DC.
- Gourinchas, Pierre-Olivier, and Olivier Jeanne. 2013. "Capital Flows to Developing Countries: The Allocation Puzzle." *The Review of Economic Studies* 80 (4): 1484–515. <https://doi.org/10.1093/restud/rdt004>.
- Gutierrez, Camila, Javier Turen, and Alejandro Vicondoa. 2024. "Chinese Macroeconomic Surprises and the Global Financial Cycle." Unpublished, Instituto de Economía, Pontificia Universidad Católica de Chile, Santiago.
- Horn, Sebastian, Carmen M. Reinhart, and Christoph Trebesch. 2021. "China's Overseas Lending." *Journal of International Economics* 133: 103539. <https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2021.103539>.
- Huidrom, Raju, Ayhan Kose, Hideaki Matsuoka, and Franziska Ohnsorge. 2020. "How Important Are Spillovers from Major Emerging Markets?" *International Finance* 23 (1): 47–63. <https://doi.org/10.1111/infi.12350>.
- Huo, Zhen, Andrei A. Levchenko, and Nitya Pandalai-Nayar. Forthcoming. "International Comovement in the Global Production Network." *The Review of Economic Studies*.
- International Monetary Fund (IMF). 2012. "The Liberalization and Management of Capital Flows: An Institutional View." IMF Policy Paper, Washington, DC. <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/111412.pdf>.
- International Monetary Fund (IMF). 2014. *Spillover Report*. Washington, DC. https://www.imf.org/-/media/Websites/IMF/imported-full-text-pdf/external/np/pp/eng/2014/_062514.ashx.
- International Monetary Fund (IMF). 2024. "People's Republic of China: Staff Report for the 2023 Article IV Consultation." IMF Country Report 24/38, Washington, DC. <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2024/02/01/People>

يقدم

الملحق الإحصائي بيانات تاريخية وكذلك توقعات اقتصادية. ويتألف من ثمانية أقسام على النحو التالي: الافتراضات، والجديد، والبيانات والأعراف المتبعة، وملحوظات قُطرية، وتصنيف الاقتصادات، والخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتوثيق البيانات الرئيسية، والجداول الإحصائية.

ويلخص القسم الأول الافتراضات التي تستند إليها التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥. ويعرض القسم الثاني وصفا موجزا للتغيرات التي طرأت على قاعدة البيانات والجداول الإحصائية منذ عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما يقدم القسم الثالث وصفا عاما للبيانات والأعراف المتبعة في حساب البيانات المجمعَة للمجموعات القُطرية. ويعرض القسم الرابع معلومات أساسية مختارة عن كل بلد. ويلخص القسم الخامس تصنيف الاقتصادات ضمن المجموعات المختلفة الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ويشرح القسم السادس هذا التصنيف بمزيد من التفاصيل. ويعرض القسم السابع معلومات عن أساليب ومعايير إعداد التقارير بشأن مؤشرات الحسابات القومية ومالية الحكومة في البلدان الأعضاء التي يشملها هذا التقرير.

أما القسم الأخير، وهو القسم الرئيسي، فيتضمن الجداول الإحصائية. ويُدْرَج الملحق الإحصائي ألف ضمن هذا التقرير، بينما يمكن الاطلاع إلكترونيا على الملحق الإحصائي بآء من خلال هذا الرابط: www.imf.org/en/Publications/WEO.

وقد أعدت بيانات هذه الجداول على أساس المعلومات المتاحة حتى ١ إبريل ٢٠٢٤. وتيسيرا على القراء فحسب، أوليت أرقام الفترة ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ نفس العناية المتوخاة في البيانات التاريخية؛ ولكنها مجرد توقعات، ومن ثم فلا ينبغي اعتبارها بنفس درجة الدقة.

الافتراضات

يُفترض استمرار ثبات أسعار الصرف الفعلية الحقيقية في الاقتصادات المتقدمة عند مستوياتها المتوسطة المقيسة خلال الفترة من ٣٠ يناير ٢٠٢٤ إلى ٢٧ فبراير ٢٠٢٤. وبالنسبة لعامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، تشير هذه الافتراضات إلى متوسط سعر صرف قدره ١,٣٢٩ و١,٣٣١ للدولار الأمريكي

مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، و١,٠٧٨ و١,٠٧٣ مقابل اليورو، و١٤٨,٥ و١٤٦,٤ مقابل الين، على الترتيب. أما متوسط سعر النفط، فمن المفترض أنه سيبلغ ٧٨,٦١ دولار للبرميل في ٢٠٢٤ و٧٣,٦٨ دولار للبرميل في ٢٠٢٥. ويُفترض أيضا استمرار السلطات الوطنية في تنفيذ سياساتها السارية. ويقدم الإطار ألف-١ شرحا للافتراضات الأكثر تحديدا بشأن السياسات والتي تستند إليها التوقعات لاقتصادات مختارة.

أما عن أسعار الفائدة، فمن المفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ٣ أشهر سيبلغ ٥,٢٪ في ٢٠٢٤ و٤,١٪ في ٢٠٢٥ في الولايات المتحدة، و٣,٥٪ في ٢٠٢٤ و٢,٦٪ في ٢٠٢٥ في منطقة اليورو، و٠,٠٪ في ٢٠٢٤ و٠,١٪ في ٢٠٢٥ في اليابان. كذلك يُفترض أن متوسط العائد على السندات الحكومية ذات أجل ١٠ سنوات سيبلغ ٤,١٪ في ٢٠٢٤ و٣,٧٪ في ٢٠٢٥ في الولايات المتحدة، و٢,٥٪ في ٢٠٢٤ و٢,٦٪ في ٢٠٢٥ في منطقة اليورو، و١,٠٪ في ٢٠٢٤ و١,١٪ في ٢٠٢٥ في اليابان.

الجديد

- توقعات القطاع المالي الخاصة بإكوادور للفترة من ٢٠٢٤-٢٠٢٩ مُستبعدة من النشر بسبب المناقشات الجارية حول برنامجها مع الصندوق.
- رُفِعَت فييت نام من مجموعة البلدان النامية منخفضة الدخل وأضيفت إلى مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل.
- بالنسبة للضفة الغربية وغزة، أُضيفت بيانات الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ التي كانت مُستبعدة من النشر من قبل لحين إجراء بعض التعديلات المنهجية على سلسلة الإحصاءات. وتُستبعد التوقعات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٩ من النشر نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة.

^١ فيما يتعلق باستحداث اليورو، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٨ بدء سريان أسعار التحويل الثابتة غير القابلة للتعديل بين اليورو وعملات البلدان الأعضاء التي أقرت استخدامه، وذلك اعتبارا من ١ يناير ١٩٩٩ على النحو الوارد في الإطار ٥-٤ في عدد أكتوبر ١٩٩٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. راجع هذا الإطار أيضا للتعرف على التفاصيل حول الأساليب التي تم استخدامها في تحديد أسعار التحويل. وللإطلاع على أحدث جدول لأسعار التحويل الثابتة، راجع الملحق الإحصائي في عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

البيانات والأعراف المتبعة

تشكل البيانات والتوقعات المتعلقة بعدد ١٩٦ اقتصاداً الأساس الإحصائي لقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وتشارك في حفظ هذه البيانات إدارة البحوث وإدارات المناطق الجغرافية في صندوق النقد الدولي، حيث تتولى الأخيرة تحديث التوقعات القطرية بانتظام استناداً إلى افتراضات عالمية متسقة.

ورغم أن الهيئات الإحصائية الوطنية هي المرجع النهائي في تقديم البيانات التاريخية والتعاريف المستخدمة، فإن المنظمات الدولية تشارك بدورها في القضايا الإحصائية بغية تحقيق التوافق بين المنهجيات المختلفة لإعداد الإحصاءات على المستوى الوطني، بما في ذلك الأطر التحليلية والمفاهيم والتعاريف والتصنيفات وإجراءات التقدير المستخدمة في إنتاج الإحصاءات الاقتصادية. وتمثل قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي انعكاساً للمعلومات المأخوذة من مصادرها، سواء كانت هيئات وطنية أو منظمات دولية.

وتتوافق عموماً البيانات الاقتصادية الكلية لمعظم البلدان وفقاً لطريقة عرضها في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (SNA 2008). وقد تمت مواءمة جميع معايير الصندوق الإحصائية القطاعية - أي الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM6)، ودليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد لإعداد بياناته، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ (GFSM 2014) - مع نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وتعتبر هذه المعايير عن مدى الاهتمام الخاص الذي يوليه الصندوق للمراكز الخارجية والتطورات النقدية واستقرار القطاع المالي وأوضاع المالية العامة للقطاع العام في مختلف البلدان الأعضاء. ومع صدور النسخ المنقحة من هذه الأدلة بدأت جدياً عملية مواءمة البيانات القطرية مع المعايير الجديدة. غير أن تطابق البيانات التام مع أحدث النسخ منقحة من هذه الأدلة يعتمد في نهاية المطاف على قيام معدي الإحصاءات الوطنية بتقديم بيانات قطرية منقحة. وبالتالي فإن تقديرات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تتماشى مع أحدث النسخ المنقحة من هذه الأدلة بصورة جزئية فحسب. ومع ذلك، فإن التحول إلى المعايير المحدثة، سيكون، بالنسبة لكثير من البلدان، ضئيل الأثر على الأرصدة والمجملات الأساسية. وقد اعتمدت بلدان أخرى كثيرة أحدث المعايير على أساس جزئي وستواصل تطبيقها لسنوات قادمة.^٢

وتستمد بيانات إجمالي المالية العامة وصافي الدين في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي من مصادر البيانات الرسمية وتقديرات خبراء الصندوق. ورغم محاولات تحقيق الاتساق بين بيانات إجمالي وصافي الدين وفقاً للتعاريف الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، فإن هذه البيانات قد تنحرف في بعض الأحيان عن التعاريف

^٢ يطبق العديد من البلدان نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو النظام الأوروبي للحسابات القومية والإقليمية لعام ٢٠١٠، ويستخدم عدد قليل من البلدان طبعات أقدم من طبعة ١٩٩٣ من نظام الحسابات القومية. ومن المتوقع أن تتبع البلدان نمطاً مشابهاً في اعتماد الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويرجى الرجوع إلى الجدول «زاي» الذي يضم قوائم بالمعايير الإحصائية المعتمدة في كل بلد.

الرسمية نتيجة لنقص البيانات أو بعض الظروف الخاصة ببلدان معينة. وعلى الرغم من بذل كل الجهود الممكنة لضمان اتساق البيانات الواردة في هذا التقرير وجعلها قابلة للمقارنة دولياً، فإن الاختلافات في نطاق تغطية كل من القطاعات والأدوات تعني عدم إمكانية مقارنة هذه البيانات على مستوى العالم. ومع ورود مزيد من المعلومات، فإن أي تغييرات في مصادر البيانات أو نطاق تغطية الأدوات يمكن أن تؤدي إلى إجراء تعديلات في البيانات قد تكون كبيرة في بعض الأحيان. وللإطلاع على توضيح للانحرافات في نطاق تغطية القطاعات والأدوات، يرجى الرجوع للبيانات الوصفية في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عبر شبكة الإنترنت.

وتتضمن البيانات المجمعة للمجموعات القطرية الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إما مجاميع كلية أو متوسطات مرجحة لبيانات البلدان المنفردة. ويعبر عن متوسطات معدلات النمو التي تغطي عدة سنوات في شكل معدلات تغير سنوية مركبة،^٣ ما لم يُذكر خلاف ذلك. وتستخدم متوسطات مرجحة حسابياً لجميع بيانات مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية - ما عدا بيانات التضخم ونمو النقود التي تستخدم لها متوسطات هندسية. وفيما يلي الأعراف المتبعة في هذا الخصوص:

الأرقام المجمعة لأسعار الصرف وأسعار الفائدة ومعدلات نمو المجملات النقدية في المجموعات القطرية المختلفة تكون مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المحول إلى دولارات أمريكية بأسعار الصرف السائدة في السوق (التي يحسب متوسطها للسنوات الثلاث السابقة) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة.

الأرقام المجمعة للبيانات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد المحلي، سواء كانت معدلات أو نسب النمو، ترجح على أساس إجمالي الناتج المحلي المقوم بتعديل القوى الشرائية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي الكلي أو إجمالي الناتج المحلي الكلي للمجموعة.^٤ ولأغراض تجميع بيانات التضخم للعالم والاقتصادات المتقدمة (والمجموعات الفرعية)، تمثل معدلات التضخم السنوية نسب مئوية بسيطة للتغيرات عن السنوات السابقة. ولتجميع بيانات التضخم لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (والمجموعات الفرعية)، تستند المعدلات إلى الفروق اللوغاريتمية.

^٣ تحسب متوسطات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وأسعار السلع الأولية بناءً على معدلات التغير السنوية المركبة، ما عدا معدل البطالة الذي يحسب على أساس المتوسط الحسابي البسيط.

^٤ راجع الإطار ١-١ في عدد أكتوبر ٢٠٢٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي للإطلاع على ملخص للأوزان الترجيحية المعدلة القائمة على تعادل القوى الشرائية، و«أوزان تعادل القوى الشرائية في الصيغة المعدلة» ضمن تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو ٢٠١٤، والملحق ١-١ في عدد إبريل ٢٠٠٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف-٢ في عدد إبريل ٢٠٠٤ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والإطار ألف-١ ضمن عدد مايو ٢٠٠٠ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والملحق الرابع في عدد مايو ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وراجع أيضاً Anne-Marie Gulde and Marianne Schulze-Ghattas, "Purchasing-Power-Parity-Based Weights for the World Economic Outlook," in Staff Studies for the World Economic Outlook (Washington, DC: International Monetary Fund, December 1993), 106-3.

الرؤية في المجتمع الدولي بشأن الاعتراف بالحكومة في أفغانستان. وتتضمن البيانات الواردة في آفاق الاقتصاد العالمي انقطاعا هيكليا في ٢٠٢١ نتيجة للتغيير من السنة التقويمية إلى السنة الشمسية؛ فمعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الفعلي في التقرير عن السنة الشمسية ٢٠٢١ هو -٢٠,٧٪.

الجزائر: يشمل مجموع المصروفات الحكومية وصافي الإقراض/الإقتراض صافي الإقراض الحكومي الذي يعكس في معظمه الدعم المقدم إلى نظام التقاعد وهيئات القطاع العام الأخرى.

الأرجنتين: يبدأ مؤشر أسعار المستهلكين (CPI) الرسمي الوطني في ديسمبر ٢٠١٦. وبالنسبة للفترات السابقة، تشمل بيانات مؤشر أسعار المستهلكين على مؤشر منطقة بوينس آيرس الكبرى (قبل ديسمبر ٢٠١٣)، ومؤشر أسعار المستهلكين الوطني (IPCNu)، ديسمبر ٢٠١٣ إلى أكتوبر ٢٠١٥)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمدينة بوينس آيرس (نوفمبر ٢٠١٥ إلى إبريل ٢٠١٦)، ومؤشر أسعار المستهلكين لمنطقة بوينس آيرس الكبرى (من مايو ٢٠١٦ إلى ديسمبر ٢٠١٦). ونظرا لفروق التغطية الجغرافية، والأوزان، والمعايير والمنهجية التي تجعل قابلية المقارنة محدودة بالنسبة لسلاسل البيانات المذكورة، لا يورد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وتضخم آخر الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوقفت الأرجنتين نشر بيانات سوق العمل اعتبارا من الربع الرابع من عام ٢٠١٥ وأصبحت هناك سلسلة بيانات جديدة متاحة بدءا من الربع الثاني من عام ٢٠١٦.

بنغلاديش: تُعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية. غير أن مجملات المجموعات القطرية التي تشمل بنغلاديش تستند إلى تقديرات السنة التقويمية لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي وإجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية.

كوستاريكا: تم توسيع تعريف الحكومة المركزية اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢١، ليتضمن ٥١ كيانا عاما وفق القانون رقم ٩٥٢٤. وتُعدّل البيانات بدءا من ٢٠١٩ لإتاحة إمكانية المقارنة.

الجمهورية الدومينيكية: تشمل سلسلة بيانات المالية العامة ما يلي: بيانات الدين العام، وخدمة الدين، والأرصدة الهيكلية/المعدلة لاستبعاد أثر العوامل الدورية كلها يتعلق بالقطاع العام الموحد (الذي يشمل الحكومة المركزية، وبقية القطاع العام غير المالي، والبنك المركزي)، أما بقية سلسلة بيانات المالية العامة فهي تتعلق بالحكومة المركزية.

إكوادور: تُستبعد بيانات قطاع المالية العامة للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٩ من النشر بسبب المناقشات الجارية حول البرنامج مع الصندوق.

إريتريا: تستبعد البيانات والتوقعات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٩ من قاعدة البيانات بسبب القصور في إبلاغ البيانات.

الهند: يتم حساب معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وفق الحسابات القومية: فتستخدم ٢٠١١ / ٢٠١٢ كسنة أساس لما بعدها.

الأرقام المجمعَة لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوى الشرائية هي مجموع بيانات البلد الواحد بعد تحويلها إلى الدولار الدولي في السنوات المشار إليها.

ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن الأرقام المجمعَة لكل قطاعات منطقة اليورو مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلّغة عن المعاملات داخل المنطقة. وتستخدم بيانات إجمالي الناتج المحلي السنوي غير المعدلة لمنطقة اليورو ولمعظم البلدان المنفردة، ما عدا قبرص وأيرلندا والبرتغال وإسبانيا التي تبلّغ البيانات بعد تعديل التقييم. وبالنسبة للبيانات السابقة على عام ١٩٩٩، فإن أسعار صرف وحدة النقد الأوروبية لعام ١٩٩٥ هي المستخدمة في إعداد البيانات المجمعَة.

الأرقام المجمعَة لبيانات المالية العامة هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى الدولار الأمريكي بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في الأعوام المشار إليها.

الأرقام المجمعَة لمعدلات البطالة ونمو التوظيف مرجحة بحجم القوى العاملة كنسبة من القوى العاملة للمجموعَة. الأرقام المجمعَة المتعلقة بإحصاءات القطاع الخارجي هي حاصل جمع بيانات البلدان المنفردة بعد تحويلها إلى دولارات أمريكية بمتوسط أسعار الصرف السائدة في السوق في السنوات المشار إليها بالنسبة لبيانات ميزان المدفوعات وبأسعار الصرف السائدة في السوق في نهاية العام بالنسبة للدين المقوم بعملات غير الدولار الأمريكي.

غير أن الأرقام المجمعَة للتغيرات في أحجام التجارة الخارجية وأسعارها هي متوسطات حسابية للتغيرات المعبر عنها كنسب مئوية في كل بلد منفرد مرجحة على أساس القيمة الدولارية للصادرات أو الواردات كنسبة من مجموع الصادرات أو الواردات العالمية أو صادرات أو واردات المجموعَة (في السنة السابقة).

تحتسب الأرقام المجمعَة للمجموعَة إذا كانت تمثل ٩٠٪ أو أكثر من حصة الأوزان الترجيحية للمجموعَة، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

تشير البيانات إلى السنوات التقويمية، باستثناء عدد قليل من البلدان التي تستخدم السنة المالية. ويعرض الجدول «واو» قائمة بالاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ بيانات الحسابات القومية ومالية الحكومة.

بالنسبة لبعض البلدان، تستند أرقام عام ٢٠٢٣ وما قبله إلى تقديرات وليس إلى نتائج فعلية. ويضم الجدول «زاي» قوائم بأخر النتائج الفعلية لمؤشرات الحسابات القومية، والأسعار، ومالية الحكومة، وميزان المدفوعات لكل بلد.

ملحوظات فُطرية

أفغانستان: البيانات لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢ تعكس مجموعة مختارة من المؤشرات، مع تقديرات بيانات المالية العامة. وتُستبعد التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٩ نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة، حيث توقف التعاون بين الصندوق والبلد بسبب عدم وضوح

من تطبيق نظام معاشات التقاعد المختلط في البلاد. وتفيد هذه الأموال كإيرادات وفقا لمنهجية صندوق النقد الدولي. لذلك تتأثر بيانات الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ بهذه التحويلات، التي بلغت ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٨ و ١,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩، و ٠,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٠، و ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١، و ٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢، وصِفرا في الأعوام التالية. ولمزيد من التفاصيل، راجع التقرير القطري رقم ٦٤/١٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي^٥. ولا ينطبق إخلاء المسؤولية بشأن بيانات نظام معاشات التقاعد العامة إلا على سلسلة بيانات الإيرادات وصافي الإقراض/ الاقتراض.

واعتبارا من عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، تم تغيير نطاق تغطية بيانات المالية العامة في حالة أوروغواي من القطاع العام الموحد إلى القطاع العام غير المالي. ويشمل نطاق تغطية بيانات القطاع العام غير المالي في أوروغواي الحكومة المركزية، والحكومة المحلية، وصناديق الضمان الاجتماعي، والشركات العامة غير المالية، وبنك Banco de Seguros del Estado. وعلى هذا الأساس تم أيضا تعديل البيانات التاريخية. وفي حدود هذا النطاق الأضيق لبيانات المالية العامة - والتي تُستبعد منها بيانات البنك المركزي - لا يتم في بيانات الدين ترصيد أصول وخصوم القطاع العام غير المالي التي يكون طرفها المقابل هو البنك المركزي. وفي هذا السياق، أصبحت سندات الرسملة التي أصدرتها الحكومة في السابق للبنك المركزي تشكل جزءا من دين القطاع العام غير المالي.

فنزويلا: بالنسبة لتوقعات الآفاق الاقتصادية، بما في ذلك تقييم التطورات الاقتصادية الماضية والحالية المستخدمة كأساس للتوقعات، فيصعب إعادها بسبب عدم إجراء مناقشات مع السلطات (عقدت آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة في عام ٢٠٠٤)، وعدم توافر بيانات وصفية كاملة عن الإحصاءات المبلغة المحدودة، وصعوبة المطابقة بين المؤشرات المبلغة والتطورات الاقتصادية. وتشمل حسابات المالية العامة الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، والضمان الاجتماعي، وصندوق ضمان الودائع وحماية البنوك «FOGADE» (مؤسسة التأمين على الودائع في البلاد)، ومجموعة محدودة من الشركات العامة بما في ذلك شركة البترول الوطنية الفنزويلية «بتروليبوس دي فنزويلا». وعقب إجراء بعض التعديلات المنهجية لحساب إجمالي الناتج المحلي الاسمي بدقة أكبر، تم تعديل البيانات والمؤشرات التاريخية المعبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي اعتبارا من عام ٢٠١٢. وتعكس بيانات الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ المستخدمة في حساب معظم المؤشرات تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. وتعني آثار التضخم المفرط والفجوات المشار إليها في البيانات المبلغة أنه ينبغي توخي الحذر عند تفسير توقعات خبراء الصندوق لمؤشرات الاقتصاد الكلي. وتنطوي هذه التوقعات على درجة كبيرة من عدم اليقين. وتستبعد بيانات أسعار المستهلكين في فنزويلا من كل البيانات المجمع في مجموعات بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

إيران: القيم التاريخية لإجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي محسوبة باستخدام سعر الصرف الرسمي حتى عام ٢٠١٧. واعتبارا من عام ٢٠١٨ وما بعده، يُستخدم سعر صرف النظام المتكامل لعمليات الصرف الأجنبي (NIMA)، بدلا من سعر الصرف الرسمي، في تحويل إجمالي الناتج المحلي بالريال الاسمي إلى الدولار الأمريكي. وحسب تقييم خبراء صندوق النقد الدولي، يعد سعر صرف النظام المتكامل لعمليات الصرف الأجنبي أكثر دقة في التعبير عن سعر الصرف المرجح بقيمة المعاملات في الاقتصاد خلال تلك الفترة.

إسرائيل: تخضع التوقعات لدرجة عالية من عدم اليقين نتيجة للصراع في إسرائيل وغزة وبالتالي قد تخضع للتعديلات.

لبنان: البيانات للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢ تعكس تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، وليست صادرة عن السلطات الوطنية. ولا تدرج التقديرات والتوقعات للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٩ نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير بدرجة غير معتادة. سيراليون: أُعيد تقويم العملة بتاريخ ١ يوليو ٢٠٢٢، ولكن البيانات بالعملة المحلية الواردة في عدد إبريل ٢٠٢٤ من آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال مقومة بالعملة السابقة. سري لانكا: تُستبعد البيانات والتوقعات للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٩ من النشر بسبب المناقشات الجارية حول إعادة هيكلة الدين السيادي.

السودان: تعكس التوقعات تحليلات خبراء صندوق النقد الدولي التي تفترض انتهاء الصراع الجاري في منتصف ٢٠٢٤. وتستبعد بيانات ٢٠١١ جنوب السودان بعد ٩ يوليو؛ وبيانات ٢٠١٢ وما بعدها تخص السودان الحالي. سوريا: تُستبعد بيانات عام ٢٠١١ وما بعده بسبب عدم اليقين بشأن الموقف السياسي.

تركمانستان: بيانات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هي التقديرات التي أعدها خبراء صندوق النقد الدولي تماشيا مع المنهجيات الدولية (SNA) باستخدام تقديرات ومصادر رسمية مثل قواعد بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتستبعد من تقديرات وتوقعات رصيد المالية العامة العائدات المتحققة من إصدارات السندات المحلية وكذلك من عمليات الخصخصة، تماشيا مع دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وتتضمن تقديرات السلطات الرسمية لأرصدة المالية العامة، والتي يتم إعادها باستخدام المنهجيات الإحصائية المحلية، إصدار السندات وعائدات الخصخصة كجزء من الإيرادات الحكومية.

أوكرانيا: تتوافر بيانات الحسابات القومية المنقحة بدءا من عام ٢٠٠٠ وتستبعد منها بيانات القرم وسيفاستوبول بدءا من عام ٢٠١٠.

أوروغواي: في ديسمبر ٢٠٢٠، بدأت السلطات إصدار تقارير بيانات الحسابات القومية طبقا لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، مع استخدام ٢٠١٦ كسنة أساس. وتبدأ السلسلة الجديدة في ٢٠١٦. وتعكس البيانات السابقة على ٢٠١٦ أفضل ما أمكن لخبراء الصندوق التوصل إليه للحفاظ على البيانات المبلغة سابقا وتجنب حدوث انقطاعات هيكلية في سلاسل البيانات.

وبدءا من أكتوبر ٢٠١٨، يتلقى نظام معاشات التقاعد العامة في أوروغواي تحويلات بموجب القانون رقم ١٩-٥٩٠ لسنة ٢٠١٧ الذي ينص على تعويض المواطنين المتضررين

^٥ دراسة، Uruguay: Staff Report for the 2018 Article IV Consultation, Country Report 19/64 (Washington, DC: International Monetary Fund, February 2019).

اليورو كمجموعة فرعية مستقلة. وتشمل البيانات المجمعة في جداول منطقة اليورو بيانات الأعضاء الحاليين عن كل السنوات، على الرغم من زيادة أعضائها بمرور الوقت. ويعرض الجدول «جيم» قائمة بالبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وليست جميعها مصنفة كالاقتصادات متقدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

تضم مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (وعدها ١٥٥ اقتصادا) جميع الاقتصادات غير المصنفة كالاقتصادات متقدمة.

وتتضمن التقسيمات الإقليمية لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، المستخدمة في آفاق الاقتصاد العالمي، آسيا الصاعدة والنامية؛ وأوروبا الصاعدة والنامية (التي يشار إليها أحيانا أيضا باسم «أوروبا الوسطى والشرقية»); وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والشرق الأوسط وآسيا الوسطى (التي تشمل المجموعتين الفرعيتين الإقليميتين القوقاز وآسيا الوسطى؛ والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا، وأفغانستان، وباكستان)؛ وإفريقيا جنوب الصحراء. وتُصنّف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أيضا حسب المعايير التحليلية التي تعكس العناصر المكونة لإيرادات الصادرات وتميز بين الاقتصادات ذات المركز الدائن الصافي وذات المركز المدين الصافي. ويوضح الجدولان «دال» و«هاء» العناصر التفصيلية لتكوين اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في المجموعات الإقليمية والمجموعات التحليلية.

ومعيار التحليل «مصدر إيرادات التصدير» يميز بين فئتي الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية [SITC3]) وغير الوقود، ثم يركز على المنتجات الأولية بخلاف الوقود (التصنيف الموحد للتجارة الدولية - SITC ٠، ١، ٢، ٤، and ٦٨). وتُصنّف الاقتصادات ضمن إحدى هذه المجموعات إذا كان المصدر الرئيسي لإيراداتها من الصادرات أكثر من ٥٠٪ من صادراتها الكلية في المتوسط بين عامي ٢٠١٨ و٢٠٢٢. وترتكز المعايير المالية والدخلية على اقتصادات المركز الدائن الصافي، واقتصادات المركز المدين الصافي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبيك)، والبلدان النامية منخفضة الدخل (LIDCs)، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (EMMIEs). وتُصنّف الاقتصادات كمدين صاف إذا كان آخر بيان لصافي وضع الاستثمار الدولي فيها، إن وجد، أقل من الصفر أو إذا كانت تراكمات أرصدة حساباتها الجارية سالبة في الفترة من عام ١٩٧٢ (أو التاريخ الأسبق لتوافر البيانات) حتى عام ٢٠٢٢. كذلك يتم التمييز فيما بين اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين.^٧

^٧ أثناء الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، تراكمت على ٣٩ اقتصادا مدفوعات خارجية متأخرة السداد، أو دخلت في اتفاقات مع بنك رسمي أو تجاري لإعادة جدولة الدين. ويشار إلى هذه المجموعة باسم الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

الضفة الغربية وغزة: تُستبعد التوقعات للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٩ من النشر نظرا لما يكتنفها من عدم يقين كبير إلى درجة غير معتادة.

زيمبابوي: انتهت السلطات مؤخرا من إعادة تقويم إحصاءات حساباتها القومية عقب استحداث عملة دولار «نظام التسوية الإجمالية الأنية» عام ٢٠١٩، الذي أطلق عليه لاحقا اسم دولار زيمبابوي. وكان دولار زيمبابوي قد أُخرج من التداول في عام ٢٠٠٩، وظلت زيمبابوي تزاوّل أنشطتها في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٩ وفقا لنظام متعدد العملات مع استخدام الدولار الأمريكي باعتباره وحدة الحساب.

تصنيف الاقتصادات

ملخص تصنيف الاقتصادات

ينقسم تصنيف اقتصادات العالم في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى مجموعتين رئيسيتين، الاقتصادات المتقدمة، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.^٦ ولا يعتمد هذا التصنيف على معايير صارمة، سواء اقتصادية أو غير ذلك، وقد تطور بمرور الوقت. والهدف منه هو تيسير عملية التحليل الاقتصادي من خلال توفير نسق لتنظيم البيانات بشكل منطقي معقول. ويقدم الجدول «ألف» عرضا عاما عن تصنيف الاقتصادات، مع توضيح عددها في كل مجموعة حسب المنطقة وتلخيص بعض المؤشرات الرئيسية لأحجامها النسبية (إجمالي الناتج المحلي المقوم بتبادل القوى الشرائية، ومجموع الصادرات من السلع والخدمات، وتعداد السكان).

ولا تزال بعض الاقتصادات خارج هذا التصنيف، ومن ثم لا تدخل في التحليل. ومن أمثلة الاقتصادات غير الأعضاء في الصندوق كوبا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبالتالي فإن الصندوق لا يتابعها.

الخصائص العامة لمجموعات البلدان وتكوينها وفق تصنيف تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الاقتصادات المتقدمة

يعرض الجدول «باء» قائمة بالاقتصادات المتقدمة البالغ عددها ٤١ اقتصادا. وتشكل أكبر سبعة اقتصادات من حيث إجمالي الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف السائدة في السوق - وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة وكندا - المجموعة الفرعية للاقتصادات المتقدمة الرئيسية، والتي يُشار إليها عادة بمجموعة السبعة. كذلك تُصنّف البلدان الأعضاء في منطقة

^٦ حسب الاستخدام المعتمد في هذا التقرير، لا يشير مصطلحا «بلد» و«اقتصاد» دائما إلى كيان إقليمي يمثل دولة كما هو مفهوم في القانون والممارسة الدوليين. وبعض الكيانات الإقليمية الواردة هنا ليست دولا، وإن كانت بياناتها الإحصائية تعد على أساس منفصل ومستقل.

أعباء الديون وخرج من مرحلة الأهلية للاستفادة من المبادرة.

أما البلدان النامية منخفضة الدخل فهي بلدان تقل فيها مستويات دخل الفرد عن مستوى حدي معين (بناءً على مبلغ ٢٧٠٠ دولار في عام ٢٠١٧ وفق القياس بطريقة أطلس المستخدمة في البنك الدولي وتحديثها بعد الحصول على معلومات جديدة في مطلع عام ٢٠٢٤)، وسماتها الهيكلية متسقة مع التنمية المحدودة والتحويلات الهيكلية، وروابطها المالية الخارجية ليست وثيقة بما يكفي لكي تُعتبر على نطاق واسع في مصاف اقتصادات الأسواق الصاعدة.

واققتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل هي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية غير المصنفة كبلدان منخفضة الدخل.

وتتألف مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيببىك) من البلدان التي تعتبر أو كانت تعتبر من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤهلة للمشاركة في مبادرتيها المتعلقة بالديون والمعروفة باسم المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيببىك)، والتي تهدف إلى تخفيف أعباء الديون الخارجية عن جميع البلدان المؤهلة للاستفادة منها حتى تصل ديونها إلى مستوى «يمكن الاستمرار في تحمله» خلال فترة زمنية وجيزة بدرجة معقولة.^٨ وقد استفاد كثير من هذه البلدان بالفعل من مساعدات تخفيف

^٨ راجع دراسة David Andrews, Anthony R. Boote, Syed S. Rizavi and Sukwinder Singh, “Debt Relief for Low-Income Countries: The Enhanced HIPC Initiative,” IMF Pamphlet Series 51 (Washington, DC: International Monetary Fund, November 1999).

الجدول ألف - التصنيف حسب المجموعات المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وحصصها في إجمالي الناتج المحلي المجمع، وصادرات السلع والخدمات، وعدد السكان في عام ٢٠٢٣^١ (% من المجموع بالنسبة للمجموعات أو العالم)

عدد الاقتصادات	إجمالي الناتج المحلي		صادرات السلع والخدمات		السكان	
	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم	الاقتصادات المتقدمة	العالم
٤١	١٠٠,٠	٤١,٢	١٠٠,٠	٦١,٧	١٠٠,٠	١٣,٩
الولايات المتحدة	٣٧,٨	١٥,٦	١٦,٠	٩,٩	٣٠,٧	٤,٣
منطقة اليورو	٢٨,٥	١١,٧	٤٢,٢	٢٦,١	٣١,٨	٤,٤
ألمانيا	٧,٧	٣,٢	١١,٠	٦,٨	٧,٧	١,١
فرنسا	٥,٣	٢,٢	٥,٥	٣,٤	٦,٠	٠,٨
إيطاليا	٤,٥	١,٨	٤,١	٢,٥	٥,٤	٠,٨
إسبانيا	٣,٣	١,٤	٣,٢	٢,٠	٤,٤	٠,٦
اليابان	٩,٠	٣,٧	٤,٨	٣,٠	١١,٤	١,٦
المملكة المتحدة	٥,٤	٢,٢	٥,٦	٣,٥	٦,٢	٠,٩
كندا	٣,٣	١,٤	٣,٨	٢,٣	٣,٧	٠,٥
اقتصادات أخرى متقدمة	١٦,١	٦,٦	٢٧,٦	١٧,٠	١٦,١	٢,٢
للتذكيرة						
٧	٧٣,٠	٣٠,٠	٥٠,٩	٣٠,٤	٧١,٢	٩,٩
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية						
١٥٥	١٠٠,٠	٥٨,٨	١٠٠,٠	٣٨,٣	١٠٠,٠	٨٦,١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المجموعات الإقليمية						
٣٠	٥٦,٨	٣٣,٤	٤٩,٤	١٨,٩	٥٥,٦	٤٧,٩
آسيا الصاعدة والنامية						
الصين	٣١,٨	١٨,٧	٢٩,٧	١١,٣	٢٠,٩	١٨,٠
الهند	١٢,٩	٧,٦	٦,٥	٢,٥	٢١,٢	١٨,٢
أوروبا الصاعدة والنامية	١٢,٦	٧,٤	١٥,٦	٦,٠	٥,٤	٤,٧
روسيا	٥,٠	٢,٩	٣,٩	١,٥	٢,٢	١,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢,٤	٧,٣	١٤,٢	٥,٤	٩,٥	٨,١
البرازيل	٤,٠	٢,٣	٣,٣	١,٣	٣,٠	٢,٦
المكسيك	٣,٢	١,٩	٥,٥	٢,١	١,٩	١,٧
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	١٢,٨	٧,٥	١٦,٨	٦,٤	١٢,٩	١٠,٨
السعودية	٢,٢	١,٣	٣,١	١,٢	٠,٥	٠,٤
إفريقيا جنوب الصحراء	٥,٣	٣,١	٤,١	١,٦	١٦,٩	١٤,٥
نيجيريا	١,٣	٠,٨	٠,٥	٠,٢	٣,٣	٢,٨
جنوب إفريقيا	١,٠	٠,٦	١,١	٠,٤	٠,٩	٠,٨
المجموعات التحليلية ^٢						
حسب مصدر إيرادات التصدير						
٢٦	١٠,٢	٦,٠	١٥,٩	٦,١	٩,٨	٨,٤
الوقود						
١٢٧	٨٩,٨	٥٢,٨	٨٤,١	٣٢,٢	٩٠,٢	٧٧,٦
غير الوقود						
٣٥	٤,٩	٢,٩	٥,١	١,٩	٨,٧	٧,٥
منها: منتجات أولية						
حسب مصدر التمويل الخارجي						
١٢٠	٥١,٩	٣٠,٥	٤٨,٦	١٨,٦	٦٩,٩	٦٠,٢
الاقتصادات ذات المركز المدين الصافي						
٣٩	٥,٣	٣,١	٣,٩	١,٥	١٢,٥	١٠,٨
منها: اقتصادات ذات متأخرات و/أو أعيدت جدولة ديونها في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢						
مجموعات أخرى ^٢						
٩٦	٩٣,٠	٥٤,٧	٩٥,٩	٣٦,٧	٧٧,٦	٦٦,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل						
٥٨	٧,٠	٤,١	١,١	١,٦	٢٢,٤	١٩,٣
البلدان النامية منخفضة الدخل						
٣٩	٢,٨	١,٦	٢,٢	٠,٨	١٢,٣	١٠,٦
البلدان الفقيرة المثقلة بالديون						

^١ تستند حصص إجمالي الناتج المحلي إلى تقييم إجمالي الناتج المحلي للاقتصادات المعنية حسب تعادل القوى الشرائية. ويعبر عدد الاقتصادات الذي تتألف منه كل مجموعة عن الاقتصادات التي أدرجت بياناتها في مجملات المجموعة.

^٢ استبعدت سوريا والضفة الغربية وغزة من مصدر العناصر المكونة لإيرادات التصدير واستبعدت سوريا من الأرقام المجمع لمجموعات المركز الخارجي الصافي بسبب نقص البيانات. ولا تدرج سوريا ضمن الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل أو ضمن البلدان النامية منخفضة الدخل.

الجدول باء – الاقتصادات المتقدمة حسب المجموعات الفرعية

مناطق العملات الرئيسية		
الولايات المتحدة		
منطقة اليورو		
اليابان		
منطقة اليورو		
النمسا	ألمانيا	مالطة
بلجيكا	اليونان	هولندا
كرواتيا	آيرلندا	البرتغال
قبرص	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
إستونيا	لاتفيا	سلوفينيا
فنلندا	ليتوانيا	إسبانيا
فرنسا	لكسمبرغ	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية		
كندا	إيطاليا	الولايات المتحدة
فرنسا	اليابان	
ألمانيا	المملكة المتحدة	
اقتصادات متقدمة أخرى		
أندورا	إسرائيل	سان مارينو
أستراليا	كوريا	سنغافورة
الجمهورية التشيكية	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة ^٢	السويد
الدانمرك	نيوزيلندا	سويسرا
منطقة هونغ كونغ الصينية	النرويج	مقاطعة تايوان الصينية
الإدارية الخاصة ^١		
آيسلندا	بورتوريكو	

^١ أعيدت هونغ كونغ إلى جمهورية الصين الشعبية في الأول من يوليو ١٩٩٧ وأصبحت منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

^٢ أعيد إقليم ماكاو إلى جمهورية الصين الشعبية في ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩ وأصبح منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

الجدول جيم – الاتحاد الأوروبي

النمسا	فرنسا	مالطة
بلجيكا	ألمانيا	هولندا
بلغاريا	اليونان	بولندا
كرواتيا	هنغاريا	البرتغال
قبرص	آيرلندا	رومانيا
الجمهورية التشيكية	إيطاليا	الجمهورية السلوفاكية
الدانمرك	لاتفيا	سلوفينيا
إستونيا	ليتوانيا	إسبانيا
فنلندا	لكسمبرغ	السويد

الجدول دال – اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة والمصدر الرئيسي لإيرادات التصدير^١

المنتجات الأولية غير الوقود	الوقود
آسيا الصاعدة والنامية	
كيريباتي	بروني دار السلام
جزر مارشال	تيمور-ليشتي
بابوا غينيا الجديدة	
جزر سليمان	
توفالو	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	
الأرجنتين	إكوادور
بوليفيا	غيانا
شيلي	فنزويلا
باراغواي	
بيرو	
سورينام	
أوروغواي	
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	
أفغانستان	الجزائر
موريتانيا	أذربيجان
الصومال	البحرين
السودان	إيران
طاجيكستان	العراق
	كازاخستان
	الكويت
	ليبيا
	عمان
	قطر
	المملكة العربية السعودية
	تركمستان
	الإمارات العربية المتحدة
	اليمن
إفريقيا جنوب الصحراء	
بنن	أنغولا
بوتسوانا	تشاد
بوركينافاسو	جمهورية الكونغو
بوروندي	غينيا الاستوائية
جمهورية إفريقيا الوسطى	غابون
جمهورية الكونغو الديمقراطية	نيجيريا
إريتريا	جنوب السودان
غانا	
غينيا	
غينيا-بيساو	
ليبيريا	
ملاوي	
مالي	
سيراليون	
جنوب إفريقيا	
زامبيا	
زيمبابوي	

^١ تم استبعاد مجموعة أوروبا الصاعدة والنامية من الجدول لأنها لا تضم بلدانا يمثل الوقود أو المنتجات الأولية غير الوقود المصدر الرئيسي لإيراداتها من التصدير.

الجدول هاء - اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حسب المنطقة، وصافي المركز الخارجي، والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ووفق تصنيف نصيب الفرد من الدخل

التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل ^٣	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١	التصنيف وفقا لنصيب الفرد من الدخل ^٣	البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^٢	صافي المركز الخارجي ^١
•		*	آسيا الصاعدة والنامية		
•		*	•		بنغلاديش
•		*	•		بوتان
•		•	•		بروني دار السلام
•		*	•		كمبوديا
•		*	•		الصين
•		*	•		فجي
•		*	•		الهند
•		•	•		إندونيسيا
•		*	•		كيريباتي
•		*	•		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
•		*	•		ماليزيا
•	•	*	•		ملديف
•		*	•		جزر مارشال
•		*	•		ميكرونيزيا
•		*	•		منغوليا
•		*	•		ميانمار
•		*	•		ناورو
•		*	•		نيبال
•		*	•		بالاو
•		*	•		بابوا غينيا الجديدة
•		*	•		الفلبين
•		*	•		ساموا
•	•	*	•		جزر سليمان
*	•	*	•		سري لانكا
*	•	*	•		تايلند
•		*	•		تيمور-لېشتي
•		*	•		تونغا
*	•	*	•		توفالو
•		*	•		فانواتو
•		*	•		فييتنام
			أوروبا الصاعدة والنامية		
•		*	•		ألبانيا
•		*	•		بيلاروس
•		*	•		البوسنة والهرسك
•		*	•		بلغاريا
•		*	•		هنغاريا
•		•	•		كوسوفو
•		*	•		مولدوفا
•		•	•		الجبل الأسود
•		•	•		مقدونيا الشمالية

الجدول ١٥- الاقتصادات التي تعتمد فترات استثنائية لتبليغ البيانات^١

الحسابات القومية	مالية الحكومة
أفغانستان	إبريل/مارس
جزر البهاما	يوليو/يونيو
بنغلاديش	يوليو/يونيو
بربادوس	إبريل/مارس
بوتان	يوليو/يونيو
بوتسوانا	إبريل/مارس
دومينيكا	يوليو/يونيو
مصر	يوليو/يونيو
إسواتيني	إبريل/مارس
إثيوبيا	يوليو/يونيو
فيجي	يوليو/أغسطس
هايتي	أكتوبر/سبتمبر
منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة	إبريل/مارس
الهند	إبريل/مارس
إيران	إبريل/مارس
جامايكا	إبريل/مارس
ليسوتو	إبريل/مارس
جزر مارشال	أكتوبر/سبتمبر
موريشيوس	أكتوبر/سبتمبر
ميكرونيزيا	أكتوبر/سبتمبر
ميانمار	يوليو/يونيو
ناورو	أكتوبر/سبتمبر
نيبال	أغسطس/يوليو
باكستان	يوليو/يونيو
بالاو	أكتوبر/سبتمبر
بورتوريكو	يوليو/يونيو
ساموا	يوليو/يونيو
سنغافورة	إبريل/مارس
سانت لوسيا	إبريل/مارس
تايلند	أكتوبر/سبتمبر
تونغا	يوليو/يونيو
ترينيداد وتوباغو	أكتوبر/سبتمبر

^١ كل البيانات تشير إلى سنوات تقويمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	باستخدام منهجية الترجيح بالسلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٣	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة	البلد
٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	أفغاني أفغانستان	أفغانستان
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	١٩٩٦	٢٠٢٢	خبراء الصندوق	ليك ألباني	ألبانيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دينار جزائري	الجزائر
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	يورو	أندورا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٢	٢٠٢٢	MEP و NSO	كوانزا أنغولية	أنغولا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠٢٢	البنك المركزي	دولار شرق الكاريبي	أنتيغوا وبربودا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	بيسو أرجنتيني	الأرجنتين
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	درام أرميني	أرمينيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٣	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فلورين أروبي	أروبا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٣	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار أسترالي	أستراليا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	النمسا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	مانات أنريجان	أنريجان
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٤	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار بهامي	جزر البهاما
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دينار بحريني	البحرين
٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	تاكا بنغلاديشي	بنغلاديش
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٢	CB و NSO	دولار بربادوسي	بربادوس
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	روبل بيلاروسي	بيلاروس
٢٠٢٢	البنك المركزي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	البنك المركزي	يورو	بلجيكا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار بليزي	بليز
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	بنن
٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نغولتروم بوتاني	بوتان
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	بوليفيانو بوليفيا	بوليفيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	ماركا بوسنية قابلة للتحويل	البوسنة والهرسك
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	بولا بوتسواني	بوتسوانا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	١٩٩٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ريال برازيلي	البرازيل
٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزنة	من ١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزنة	دولار بروني	بروني دار السلام
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ليف بلغاري	بلغاريا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	MEP و NSO	فرنك إفريقي	بوركينافاسو
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك بوروندي	بوروندي
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	إيسكودو كابو فيردي	كابو فيردي
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	رييل كمبودي	كمبوديا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	الكامبيون
٢٠٢٢	MoF و NSO	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار كندي	كندا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية إفريقيا الوسطى
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٧	٢٠٢٢	NSO	فرنك إفريقي	تشاد
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٣	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٣	البنك المركزي	بيسو شيلي	شيلي
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يوان صيني	الصين
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	بيسو كولومبي	كولومبيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك قمري	جزر القمر
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	فرنك كونغولي	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٥	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	جمهورية الكونغو
٢٠٢٢	البنك المركزي	من ٢٠٠٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢٣	البنك المركزي	كولون كوستاريكي	كوستاريكا

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات			مالية الحكومة				
البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	الممارسات المحاسبية ^٢	تغطية القطاعات الفرعية ^٣	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١
أفغانستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢	
ألبانيا	خبراء الصندوق	٢٠٢٢	...	CG,LG,SS,MPC, NFPC	١٩٨٦	٢٠٢٢	
الجزائر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢	
أندورا	MoF و NSO	٢٠٢٢	النقدية	CG,LG,SS	...	٢٠٢٢	
أنغولا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	مزيح	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٢	
أنغيغوا وبربودا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	مزيح	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	
الأرجنتين	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٢	النقدية	CG,SG,SS	١٩٨٦	٢٠٢٢	
أرمينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	
أروبا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	
أستراليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	الاستحقاق	CG,SG,LG,TG	٢٠١٤	٢٠٢٢	
النمسا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٢	
أذربيجان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	
جزر البهاما	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠١٤	٢٠٢٣/٢٠٢٢	
البحرين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	
بنغلاديش	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	
بربادوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	النقدية	BCG	٢٠٠١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	
بيلاروس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٢	
بلجيكا	البنك المركزي	٢٠٢٢	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٢	
بليز	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	مزيح	CG,MPC	١٩٨٦	٢٠٢٢	
بنن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢	
بوتان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	
بوليفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٢	
البوسنة والهرسك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	مزيح	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٢	
بوتسوانا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	
البرازيل	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	النقدية	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	
بروني دار السلام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	النقدية	CG,BCG	١٩٨٦	٢٠٢٢	
بلغاريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	
بوركينافاسو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	البنك المركزي	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	
بوروندي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	مزيح	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	
كابو فيردي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	
كمبوديا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٢	
الكاميرون	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	مزيح	CG	٢٠٠١	٢٠٢٢	
كندا	MoF و NSO	٢٠٢٣	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	
جمهورية إفريقيا الوسطى	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	
تشاد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	النقدية	CG	١٩٨٦	٢٠٢٢	
شيلي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٣	
الصين	وزارة المالية ومكتب التدقيق الوطني وخبراء الصندوق	٢٠٢٢	النقدية	CG,LG,SS	...	٢٠٢٣	
كولومبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	...	CG,SG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	
جزر القمر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	مزيح	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	الاستحقاق	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٢	
جمهورية الكونغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	
كوستاريكا	وزارة المالية و/أو الخزانة والبنك المركزي	٢٠٢٢	النقدية	CG, NFPC	١٩٨٦	٢٠٢٣	

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٣	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة	البلد
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	كوت ديفوار
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	يورو	كرواتيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	قبرص
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	كرونة تشيكي	الجمهورية التشيكية
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	كرون دنماركي	الدانمرك
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك جيبوتي	جيبوتي
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	دومينيكا
٢٠٢٣	البنك المركزي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٢٢	البنك المركزي	بيسو دومينيكاني	الجمهورية الدومينيكية
٢٠٢٣	CB و NSO	من ٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٢٢	البنك المركزي	دولار أمريكي	إكوادور
٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية البنك المركزي	جنيه مصري	مصر
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٣		دولار أمريكي	السلفادور
٢٠٢٢	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠٢٢	CB و MEP	فرنك إفريقي	غينيا الاستوائية
٢٠١٩	خبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١١	٢٠١٩	خبراء الصندوق	ناكفا إريتري	إريتريا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	إستونيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١١	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	ليلانغيني سوازيلندي	إسواتيني
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	بير إثيوبي	إثيوبيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار فيجي	فيجي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	فنلندا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٤	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	فرنسا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠١	٢٠٢١	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	غابون
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دلasi غامبي	غامبيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٦	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٩	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	لاري جورجي	جورجيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩١	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	ألمانيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	سيدي غاني	غانا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	اليونان
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	غرينادا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠١	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠٢٢	البنك المركزي	كتزال غواتيمالي	غواتيمالا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك غيني	غينيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	غينيا-بيسارو
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٦٢٠١٢	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار غياني	غيانا
٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	غورد هاي تي	هايتي
٢٠٢٣	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٢٢	البنك المركزي	لمبيرا هندوراسية	هندوراس
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢١	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار هونغ كونغ	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فورينغ هنغاري	هنغاريا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	كرونا آيسلندية	آيسلندا
٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	روبية هندية	الهند
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	روبية إندونيسية	إندونيسيا
٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي	ريال إيراني	إيران
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		...	٢٠٠٧	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دينار عراقي	العراق
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢١	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	أيرلندا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	شكيل إسرائيلي جديد	إسرائيل
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	إيطاليا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٧	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار جامايكي	جامايكا

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الممارسات المحاسبية ^٢	تغطية القطاعات الفرعية ^٣	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
BPM 6	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	كوت ديفوار
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠١٤	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	كرواتيا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للمحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	قبرص
BPM 6	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية التشيكية
BPM 6	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	الدانمرك
BPM 5	٢٠٢١	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	جيبوتي
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	دومينيكا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	الجمهورية الدومينيكية
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	مزيج	CG,SG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	إكوادور
BPM 5	٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	...	٢٠٢٢/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	مصر
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	١٩٨٦	٢٠٢٣	البنك المركزي ووزارة المالية و/أو الخزانة	السلفادور
BPM 5	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢	MEP و MoF	غينيا الاستوائية
BPM 5	٢٠١٩	خبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠١٩	خبراء الصندوق	إريتريا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SS	٢٠٠١/١٩٨٦	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	إستونيا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	إسواتيني
BPM 5	٢٠٢٢/٢٠٢١	البنك المركزي	النقدية	CG,SG,LG	١٩٨٦	٢٠٢٢/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	إثيوبيا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	فيجي
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	فنلندا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	فرنسا
BPM 5	٢٠٢١	الصندوق	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢١	خبراء الصندوق	غابون
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	غامبيا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	النقدية	CG,LG	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	جورجيا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,SG,LG,SS	النظام الأوروبي للمحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ألمانيا
BPM 5	٢٠٢٢	البنك المركزي	البنك المركزي	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	غانا
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للمحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	اليونان
BPM 6	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي والبنك المركزي	البنك المركزي	الحكومة المركزية	...	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	غرينادا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	غواتيمالا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي و MEP	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	الاستحقاق	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	غينيا-بيساو
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	CG,SS,NFPC	١٩٨٦	٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	غيانا
BPM 5	٢٠٢١/٢٠٢٠	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٢/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	هايتي
BPM 5	٢٠٢٢	البنك المركزي	مزيج	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	هندوراس
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	النظام الأوروبي للمحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٢	NSO و MEP	هنغاريا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	آيسلندا
BPM 6	٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	CG,LG,SG	١٩٨٦	٢٠٢٢/٢٠٢١	MoF وخبراء الصندوق	الهند
BPM 6	٢٠٢٣	البنك المركزي	الاستحقاق	CG,LG	٢٠١٤	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	إندونيسيا
BPM 5	٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي وخبراء الصندوق	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٢/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	إيران
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	٢٠٠١	٢٠٢٣	وزارة المالية و/أو الخزانة	العراق
BPM 6	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٢	NSO و MoF	آيرلندا
BPM 6	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	...	CG,LG,SS	٢٠١٤	٢٠٢٢	NSO و MoF	إسرائيل
BPM 6	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	الاستحقاق	CG,LG,SS	٢٠٠١	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	إيطاليا
BPM 6	٢٠٢٢	البنك المركزي	النقدية	الحكومة المركزية	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة	جامايكا

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية			
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	البلد
٢٠٢٣	قسم الإدارة العامة	١٩٨٠ من	٢٠٢٣	قسم الإدارة العامة	اليابان
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	الأردن
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	١٩٩٤ من	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	كازاخستان
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	كينيا
٢٠٢٣	خبراء الصندوق		٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	كيريباتي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	١٩٨٠ من	٢٠٢٣	البنك المركزي	كوريا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	كوسوفو
٢٠٢٣	MEP و NSO		٢٠٢٢	NSO و MEP	الكويت
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٠ من	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	جمهورية قيرغيزستان
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	١٩٩٥ من	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	لاتفيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٠ من	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	لبنان
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	ليسوتو
٢٠٢٢	البنك المركزي		٢٠٢٢	خبراء الصندوق	ليبيريا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢١	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	ليبيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٠٥ من	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ليتوانيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	١٩٩٥ من	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	لكسمبرغ
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٠١ من	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة باتاكا ماكاوي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	مدغشقر
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	ملاوي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ماليزيا
٢٠٢٢	البنك المركزي		٢٠٢٢	NSO و MoF	مديف
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	مالي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٠٠ من	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	مالطة
٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	جزر مارشال
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٤ من	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	موريتانيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	١٩٩٩ من	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	موريشيوس
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	المكسيك
٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	ميكرونيزيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	مولدوفا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	منغوليا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	الجبل الأسود
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٠٧ من	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	المغرب
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	موزامبيق
٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	...	٢٠٢١/٢٠٢٠	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية وخبراء الصندوق	ميانمار
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	ناميبيا
٢٠٢١/٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي و خبراء الصندوق		٢٠٢١/٢٠٢٠	خبراء الصندوق	ناورو
٢٠٢٢/٢٠٢١	البنك المركزي		٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	نيبال
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	١٩٨٠ من	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	هولندا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	١٩٨٧ من	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	نيوزيلندا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي و خبراء الصندوق	١٩٩٤ من	٢٠٢٢	البنك المركزي	نيكاراغوا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	النيجر
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	نيجيريا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	مقدونيا الشمالية
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	١٩٨٠ من	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	النرويج

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة				
البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية ^٢	الممارسات المحاسبية ^٣	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر
اليابان	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٢	٢٠٢٢	CG,LG,SS	الاستحقاق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	BPM 6
الأردن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٢٢	CG,NFPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
كازاخستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٢٢	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
كينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٢٣	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
كيريباتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق	٢٠٢٢	BPM 6
كوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٢٢	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
كوسوفو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
الكويت	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
جمهورية قيرغيزستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	...	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
لاتفيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
لبنان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢١	BPM 5
ليسوتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣/٢٠٢٢	BPM 6
ليبيريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 5
ليبيا	البنك المركزي	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق	٢٠٢٢	BPM 5
ليتوانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
لكسمبرغ	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
منطقة مكاو الإدارية الخاصة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
مدغشقر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	البنك المركزي	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
ملاوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	GAD و NSO	٢٠٢٢	BPM 6
ماليزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6
ملديف	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
مالي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢١	BPM 6
مالطا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
جزر مارشال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 6
موريتانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
موريشيوس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
المكسيك	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
ميكرونيزيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٠١	CG,SG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠١٨/٢٠١٧	BPM 6
مولدوفا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
منغوليا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
الجيل الأسود	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
المغرب	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	قسم الإدارة العامة	٢٠٢٢	BPM 6
موزامبيق	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,LG	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
ميانمار	خبراء الصندوق	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٤	CG	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 6
ناميبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
ناورو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	خبراء الصندوق	٢٠٢٢/٢٠٢١	BPM 6
نيبال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣/٢٠٢٢	BPM 5
هولندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
نيوزيلندا	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG, LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	BPM 6
نيكاراغوا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
النيجر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
نيجيريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢	BPM 6
مقدونيا الشمالية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	CG,SG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣	BPM 6
النرويج	MoF و NSO	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	BPM 6

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	استخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٣	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة	البلد
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	ريال عماني	عمان
٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	روبية باكستاني	باكستان
٢٠٢٣/٢٠٢٢	وزارة المالية و/أو الخزانة		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٢/٢٠٢١	وزارة المالية و/أو الخزانة	دولار أمريكي	بالاو
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	بنما
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣	٢٠٢٢	MoF و NSO	كينيا بابوا غينيا الجديدة	بابوا غينيا الجديدة
٢٠٢٣	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢٢	البنك المركزي	غواراني باراغواني	باراغواي
٢٠٢٣	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٢٣	البنك المركزي	سول بيروفي	بيرو
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	بيزو فلبيني	الفلبين
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	زلوتي بولندي	بولندا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	البرتغال
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		...	١٩٥٤	٢٠٢٢/٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	بورتوريكو
٢٠٢٣	MEP و NSO		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢٢	MEP و NSO	ريال قطري	قطر
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	ليو روماني	رومانيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٢١	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	روبل روسي	روسيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	فرنك رواندي	رواندا
٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠٢٣/٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	تالا ساموا	ساموا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٧	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	يورو	سان مارينو
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٨	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دوبرا سان تومي وبرينسيبي	سان تومي وبرينسيبي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٨	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ريال سعودي	المملكة العربية السعودية
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٤	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	السنگال
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دينار صربي	صربيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٤	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	روبية سيشيلية	سيشيل
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ليون سيراليوني	سيراليون
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠١٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار سنغافوري	سنغافورة
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٧	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	الجمهورية السلوفاكية
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	يورو	سلوفينيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٢	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار جزر سليمان	جزر سليمان
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٢٢	٢٠٢٢	البنك المركزي مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	الصومال
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	راند جنوب إفريقي	جنوب إفريقيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	جنيه جنوب السودان	جنوب السودان
٢٠٢٢	أخرى	من ١٩٩٥	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق القومي	يورو	إسبانيا
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	روبية سري لانكية	سري لانكا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت كيتس ونيفس
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٨	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت لوسيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٨	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	دولار شرق الكاريبي	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		...	١٩٨٢	٢٠١٩	مكتب الإحصاء القومي	جنيه سوداني	السودان
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار سورينامي	سورينام

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تابع)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة			
البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	المستخدم من المصدر	دليل الإحصاءات	تغطية القطاعات الفرعية ^٤	الممارسات المحاسبية ^٥	مصدر البيانات التاريخية ^١
عمان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
باكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي
بالاو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	٢٠٢٢/٢٠٢١	الحكومة المركزية	...	وزارة المالية و/أو الخزانة
بنما	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	٢٠٢٣	CG,SG,LG,SS	النقدية	مكتب الإحصاء القومي
بابوا غينيا الجديدة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	٢٠٢٢	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
باراغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	٢٠٢٣	CG,SG,LG,SS,MPC,NFPC	النقدية	البنك المركزي
بيرو	MoF و CB	٢٠٢٣	٢٠٠١	٢٠٢٣	CG,SG,LG,SS	مزيج	البنك المركزي
الفلبين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	٢٠٢٢	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي
بولندا	MoF و NSO	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي
البرتغال	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠١	٢٠٢٢	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي
بورتوريكو	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	٢٠٢٢/٢٠٢١	الحكومة المركزية	الاستحقاق	...
قطر	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	٢٠٢٢	الحكومة المركزية وخبراء الصندوق	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق
رومانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	٢٠٢٣	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي
روسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	٢٠٢٣	CG,SG,SS	مزيج	البنك المركزي
رواندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	٢٠٢٣	CG,LG	مزيج	البنك المركزي
ساموا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٠١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	الحكومة المركزية	الاستحقاق	البنك المركزي
سان مارينو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	...	٢٠٢٢	الحكومة المركزية	الاستحقاق	أخرى
سان تومي وبرينسيبي	وزارة المالية والجمارك	٢٠٢٢	٢٠٠١	٢٠٢٢	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
المملكة العربية السعودية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	٢٠٢٢	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
السنگال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	٢٠٢١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق
صربيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	٢٠٢٣	CG,SG,LG,SS,other	النقدية	البنك المركزي
سيشيل	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	٢٠٢٣	CG,SS	النقدية	البنك المركزي
سيراليون	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	٢٠٢٣	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
سنغافورة	MoF و NSO	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠١٤	٢٠٢٣/٢٠٢٢	الحكومة المركزية	النقدية	مكتب الإحصاء القومي
الجمهورية السلوفاكية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢	٢٠٠١	٢٠٢٢	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي
سلوفينيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	٢٠٢٢	CG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي
جزر سليمان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	٢٠٢٢	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
الصومال	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	٢٠٢٣	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي وخبراء الصندوق
جنوب إفريقيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	٢٠٢٣	CG,SG,SS	النقدية	البنك المركزي
جنوب السودان	MoF و MEP	٢٠٢١	٢٠١٤	٢٠٢١	الحكومة المركزية	النقدية	Mof, NSO, MEP, and IMF Staff
إسبانيا	MoF و NSO	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي
سري لانكا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	١٩٨٦	٢٠٢١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
سانت كيتس ونيفس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	٢٠٢٢	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي
سانت لوسيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢٢	١٩٨٦	٢٠٢٣/٢٠٢٢	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
سانت فنسنت وجزر غرينادين	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	٢٠٢٣	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي
السودان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	٢٠٢١	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي
سورينام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	٢٠٢٢	الحكومة المركزية	مزيج	البنك المركزي

الأسعار (مؤشر أسعار المستهلكين)		الحسابات القومية						
أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	باستخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة ^٢	نظام الحسابات القومية	سنة الأساس ^٣	أحدث البيانات السنوية الفعلية	مصدر البيانات التاريخية ^١	العملة	البلد
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٩٣	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٢٢	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	كرونا سويدية	السويد
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	فرنك سويسري	سويسرا
٢٠١١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠١٠	مكتب الإحصاء القومي	ليرة سورية	سوريا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار تايواني جديد	مقاطعة تايوان الصينية
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	سوموني طاجيكستان	طاجيكستان
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	شلن تنزاني	تنزانيا
٢٠٢٣	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	من ١٩٩٣	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٢	٢٠٢٣	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	باهت تايلندي	تايلند
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	تيمور-ليشتي
٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢١	مكتب الإحصاء القومي	فرنك إفريقي	توغو
٢٠٢٣/٢٠٢٢	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠٢٢/٢٠٢١	البنك المركزي	بانغا تونغني	تونغا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار ترينيداد وتوباغو	ترينيداد وتوباغو
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دينار تونسي	تونس
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٩	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	ليرة تركية	تركيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٧	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	مانات تركمان جديد	تركمانستان
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٦	٢٠٢١	مستشارو PFTAC	دولار أسترالي	توفالو
٢٠٢٣	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	شلن أوغندي	أوغندا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ٢٠٠٥	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	هريفنيا أوكراني	أوكرانيا
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	درهم إماراتي	الإمارات العربية المتحدة
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	النظام الأوروبي للحسابات القومية لعام ٢٠١٠	٢٠١٩	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	جنيه بريطاني	المملكة المتحدة
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	من ١٩٨٠	نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دولار أمريكي	الولايات المتحدة
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٦	٢٠٢٣	البنك المركزي	بيزو أوروغواي	أوروغواي
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي وخبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٢٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	سوم أوزبكي	أوزبكستان
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠٠٦	٢٠٢٠	مكتب الإحصاء القومي	فاتو فانواتو	فانواتو
٢٠٢٣	البنك المركزي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٧	٢٠١٨	البنك المركزي	بوليفار رقمي فنزويلي	فنزويلا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	٢٠١٠	٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي	دونغ فييتنامي	فييتنام
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٥	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	شيكيل إسرائيلي جديد	الضفة الغربية وغزة
٢٠٢٢	CB .NSO وخبراء الصندوق		نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣	١٩٩٠	٢٠٢٢	خبراء الصندوق	ريال يمني	اليمن
٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	كواشا زامبي	زامبيا
٢٠٢٣	مكتب الإحصاء القومي		نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨	٢٠١٢	٢٠٢٢	مكتب الإحصاء القومي	دولار زيمبابوي	زيمبابوي

الجدول زاي - توثيق البيانات الرئيسية (تتمة)

ميزان المدفوعات				مالية الحكومة			
البلد	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية	دليل الإحصاءات المستخدم من المصدر	تغطية القطاعات الفرعية ^٢	الممارسات المحاسبية ^٣	مصدر البيانات التاريخية ^١	أحدث البيانات السنوية الفعلية
السويد	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
سويسرا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,SG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣
سوريا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٠٩	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٠٩
مقاطعة تايوان الصينية	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢
طاجيكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢
تنزانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٠٢
تايلند	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٠١	CG,BCG,LG,SS	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٢
تيمور-ليشتي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٠٢
توغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١
تونغا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠١٤	الحكومة المركزية	النقدية	NSO و CB	٢٠٢١/٢٠٢٠
ترينيداد وتوباغو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢
تونس	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢
تركيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS,other	الاستحقاق	البنك المركزي	٢٠٢٣
تركمانستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG	النقدية	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
توفالو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	...	الحكومة المركزية	مزيج	خبراء الصندوق	٢٠٢١
أوغندا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢
أوكرانيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG,SS	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٣
الإمارات العربية المتحدة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SG,SS	مزيج	البنك المركزي	٢٠٢١
المملكة المتحدة	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣	٢٠٠١	CG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٣
الولايات المتحدة	وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية	٢٠٢٢	٢٠١٤	CG,SG,LG	الاستحقاق	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
أوروغواي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	CG,LG,SS,NFPC, NMPC	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢
أوزبكستان	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	٢٠١٤	CG,SG,LG,SS	النقدية	MEP و CB	٢٠٢٢
فانواتو	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٠	٢٠٠١	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢١
فنزويلا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠١٧	٢٠٠١	BCG,NFPC,SS,other	النقدية	البنك المركزي	٢٠١٨
فييتنام	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢١	٢٠٠١	CG,SG,LG	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢
الضفة الغربية وغزة	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	الحكومة المركزية	مزيج	مكتب الإحصاء القومي	٢٠٢٢
اليمن	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	٢٠٠١	CG,LG	النقدية	خبراء الصندوق	٢٠٢٢
زامبيا	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٢	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	البنك المركزي	٢٠٢٢
زيمبابوي	وزارة المالية و/أو الخزانة	٢٠٢٣	١٩٨٦	الحكومة المركزية	النقدية	MoF و CB	٢٠٢٢

ملحوظة: BPM = دليل ميزان المدفوعات؛ CPI = مؤشر أسعار المستهلكين؛ ESA = النظام الأوروبي للحسابات القومية؛ SNA = نظام الحسابات القومية.

^١ CB = البنك المركزي؛ Customs = مصلحة الجمارك؛ GAD = قسم الإدارة العامة؛ MEP = وزارة الاقتصاد والتخطيط والتجارة و/أو التنمية؛ MoF = وزارة المالية و/أو الخزانة؛ NAO = مكتب التدقيق الوطني؛ NSO = مكتب الإحصاء القومي؛ PFTAC = مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ.

^٢ سنة الأساس للحسابات القومية هي الفترة التي تقارن بها الفترات الأخرى والفترة التي تظهر أسعارها في المقام عند التعبير عن العلاقات السعرية المستخدمة في حساب المؤشر.

^٣ استخدام منهجية الترجيح بطريقة السلسلة يسمح للبلدان بقياس أدق لنمو إجمالي الناتج المحلي عن طريق تخفيض التحيزات السالبة أو إلغائها في سلاسل الحجم المبنية على الأرقام القياسية التي تحسب متوسط مكونات الحجم باستخدام الأوزان المستمدة من سنة سابقة غير بعيدة.

^٤ BCG = الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة؛ CG = الحكومة المركزية؛ LG = الحكومة المحلية؛ MPC = شركة عامة نقدية، بما فيها البنك المركزي؛ NFPC = شركة عامة غير مالية؛ NMPC = شركة عامة مالية غير نقدية؛ SG = حكومة الولاية؛ SS = صندوق الضمان الاجتماعي؛ TG = حكومة إقليمية؛ other = أخرى.

^٥ المعيار المحاسبي: A = المحاسبة على أساس الاستحقاق؛ C = المحاسبة على أساس نقدي؛ CB = المحاسبة على أساس الالتزام؛ Mixed = مزيج من المحاسبة على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق.

^٦ مخفّض سنة الأساس لا يساوي ١٠٠ لأن إجمالي الناتج المحلي الاسمي لا يقاس بطريقة قياس إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أو تعديل البيانات موسمياً.

الإطار ألف-١: افتراضات السياسات الاقتصادية التي تستند إليها التوقعات بشأن اقتصادات مختارة

افتراضات سياسة المالية العامة

جرت العادة على أن تستند افتراضات سياسة المالية العامة قصيرة الأجل المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى الموازنات المعلنة رسمياً والمعدلة لمراعاة الفروق بين افتراضات السلطات الوطنية وخبراء صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد الكلي ونتائج المالية العامة المتوقعة. وفي حالة عدم وجود موازنة رسمية معلنة، تتضمن التوقعات تدابير السياسات التي يُرْتَأَى أن تنفيذها مرجحاً. وبالمثل، تستند توقعات المالية العامة للمدى المتوسط إلى تقدير المسار الأرجح للسياسات. وإذا لم تتوافر لخبراء الصندوق معلومات كافية لتقدير نوايا السلطات بشأن الموازنة واحتمالات تنفيذ السياسات، يُفترض عدم تغير الرصيد الأولي الهيكلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك. ونقدم فيما يلي الافتراضات المحددة المستخدمة مع بعض الاقتصادات المتقدمة. (راجع أيضاً الجداول «باء-٥» إلى «باء-٩» في القسم الإلكتروني من الملحق الإحصائي على شبكة الإنترنت للاطلاع على البيانات المتعلقة بصافي الإقراض/الاقتراض في أرصدة المالية العامة والأرصدة الهيكلية).^{١١}

الأرجنتين: تستند توقعات المالية العامة إلى المعلومات المتاحة عن نتائج وخطط الموازنة للحكومة الفيدرالية، وأهداف البرامج التي يدعمها الصندوق، والتدابير المالية التي أعلنتها السلطات، والتوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق.

أستراليا: تستند توقعات المالية العامة إلى بيانات مستمدة من مكتب الإحصاء الأسترالي؛ وموازنة السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ التي نشرتها حكومة الكومنولث وحكومات الولايات/الأقاليم، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ تعرّف فجوة الناتج بأنها الناتج الفعلي ناقص الناتج الممكن، كنسبة مئوية من الناتج الممكن. ويعبر عن الأرصدة الهيكلية كنسبة مئوية من الناتج الممكن. والرصيد الهيكلي هو صافي الإقراض/الاقتراض الفعلي ناقص آثار الناتج الدوري من الناتج الممكن، بعد التصحيح لمراعاة العوامل التي لا تتكرر وعوامل أخرى، مثل أسعار الأصول والسلع الأولية وآثار تكوين الناتج. وبالتالي، فإن التغيرات في الرصيد الهيكلي تشمل آثار تدابير المالية العامة المؤقتة، وآثار التقلبات في أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الدين والتقلبات الأخرى غير الدورية في صافي الإقراض/الاقتراض. وتستند عمليات احتساب الأرصدة الهيكلية إلى تقديرات خبراء الصندوق لإجمالي الناتج المحلي الممكن وأوجه مرونة الإيرادات والنفقات (راجع الملحق الأول في عدد أكتوبر ١٩٩٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وتحيط بتقديرات فجوة الناتج والرصيد الهيكلي هوامش كبيرة من عدم اليقين، ويحسب صافي الدين بأنه إجمالي الدين ناقص الأصول المالية المقابلة لأدوات الدين.

النمسا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة ٢٠٢٤، كما تتضمن بيانات صندوق الجيل القادم للاتحاد الأوروبي والتدابير المالية المعلنة مؤخراً.

بلجيكا: تستند التوقعات إلى برنامج الاستقرار للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٦، وخطة مشروع الموازنة لعام ٢٠٢٤، والمعلومات المتاحة الأخرى بشأن خطط السلطات للمالية العامة، مع بعض التعديلات في ضوء افتراضات خبراء صندوق النقد الدولي.

البرازيل: تعكس توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٤ السياسات المطبقة حالياً.

كندا: تستند التوقعات إلى تنبؤات السيناريو الأساسي المستمدة من البيان الاقتصادي لخريف ٢٠٢٣ الصادر عن الحكومة الكندية وأحدث مستجدات موازنات المقاطعات. ويُجري خبراء الصندوق بعض التعديلات في هذه التنبؤات في ضوء عدة عوامل، منها الفروق في التوقعات الاقتصادية الكلية. وتتضمن تنبؤات خبراء الصندوق أيضاً أحدث بيانات الحسابات الاقتصادية القومية الصادرة عن مؤسسة الإحصاء الكندية، بما في ذلك نتائج الموازنة الفيدرالية وموازنات المقاطعات والأقاليم ربع السنوية.

شيلي: تستند التوقعات المالية إلى توقعات الموازنة، المعدلة في ضوء التوقعات الاقتصادية الكلية لخبراء صندوق النقد الدولي.

الصين: تتضمن التوقعات المالية لخبراء صندوق النقد الدولي ميزانية عام ٢٠٢٤ وكذلك تقديرات التمويل من خارج الميزانية.

الدانمرك: تنسق تقديرات العام الجاري مع أحدث أرقام الموازنة الرسمية، المعدلة حسب الاقتضاء لكي تتوافق مع الافتراضات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق. وفيما بعد العام الجاري، تشمل التوقعات السمات الرئيسية في خطة المالية العامة متوسطة الأجل حسبما وردت في أحدث موازنة أعدتها السلطات. وتُستبعد من الأرصدة الهيكلية التقلبات المؤقتة في حالة بعض الإيرادات (مثل إيرادات بحر الشمال، وإيرادات ضريبة العائد على معاشات التقاعد) والتحويلات لمرة واحدة (لكنها تتضمن مع هذا التحويلات لمرة واحدة المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩).

فرنسا: تستند توقعات عام ٢٠٢٣ وما بعده إلى قوانين موازنة ٢٠١٨-٢٠٢٤ للبلاد، وبرنامج الاستقرار للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٧، ومشروع قانون البرامج متوسطة الأجل، وغير ذلك من المعلومات المتاحة عن الخطط المالية للسلطات، والمعدلة لمراعاة الفروق في التوقعات بشأن الإيرادات والاقتراضات المتعلقة بالمتغيرات المالية والاقتصادية الكلية.

الإطار ألف-١ (تابع)

لعام ٢٠٢٤ والحسابات القومية المُحدّثة لعام ٢٠٢٣. ويدخل ضمن توقعات الدين رصيد سندات التوفير البريدي التي يحل أجل استحقاقها.

اليابان: تعكس التوقعات تدابير المالية العامة التي أعلنتها الحكومة بالفعل، مع تعديلات في ضوء افتراضات خبراء الصندوق.

كوريا: تتضمن التنبؤات أحدث موازنة سنوية، وأي موازنة تكميلية، وأي موازنة جديدة مقترحة، وخطة المالية العامة متوسطة الأجل، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المكسيك: تقديرات خبراء الصندوق لمتطلبات الاقتراض لدى القطاع العام في ٢٠٢٠ تخضع للتعديل لمراعاة بعض التفاوتات الإحصائية بين الأرقام فوق الخط وتحت الخط. وتستند توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٤ بالتقديرات الواردة ضمن المعايير المسبقة لإعداد الموازنة لعام ٢٠٢٥؛ وتفترض التوقعات لعام ٢٠٢٤ وما بعده استمرار الالتزام بالقواعد المنصوص عليها في الميزانية الفيدرالية وقانون المسؤولية المالية.

هولندا: تستند توقعات المالية العامة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٩ إلى إطار تنبؤات خبراء الصندوق، كما تستند بخطة السلطات لمشروع الموازنة وتوقعات «مكتب تحليل السياسات الاقتصادية».

نيوزيلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والمستجدات الاقتصادية والمالية في منتصف عام.

البرتغال: تستند توقعات هذا العام إلى الموازنة التي اعتمدها السلطات، والمعدلة وفقا للتنبؤات الاقتصادية الكلية التي أعدها خبراء الصندوق. وتستند توقعات ما بعد هذا العام إلى افتراض بقاء السياسات دون تغيير. وتعكس توقعات عام ٢٠٢٤ المعلومات المتاحة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠٢٤.

بورتو ريكو: تستند توقعات المالية العامة إلى الخطة المالية المعتمدة لكونولث بورتو ريكو التي تم إعدادها في أكتوبر ٢٠٢٣ واعتمدها «مجلس الرقابة والإدارة المالية».

روسيا: أوقفت الحكومة تطبيق قاعدة المالية العامة في مارس ٢٠٢٢ في مواجهة العقوبات المفروضة عقب غزو أوكرانيا، لتسمح باستخدام إيرادات النفط والغاز الاستثنائية التي تجاوزت المستويات القياسية في تمويل العجز الذي سجل ارتفاعا خلال عام ٢٠٢٢ وكذلك المدخرات المتراكمة في صندوق الرخاء الوطني. واستندت ميزانية ٢٠٢٣-٢٠٢٥ إلى قاعدة معدلة مع فترة انتقالية لمدة سنتين وتحدد إيرادات النفط والغاز المعيارية الثابتة بالروبل عند ٨ تريليون روبل، مقارنة بسعر معياري ثابت للنفط بلغ ٤٠ دولار للبرميل في ظل القاعدة المالية لعام

ألمانيا: تستند التوقعات إلى أحدث موازنة اتحادية معتمدة، ومشروع الموازنة الاتحادية (إذا كان ذلك ينطبق)، وبرنامج الاستقرار في الاتحاد الأوروبي، وخطة الموازنة متوسطة الأجل. وتأخذ كذلك في الحسبان تحديثات البيانات الصادرة عن هيئة الإحصاء القومية (Destatis) ووزارة المالية.

اليونان: تعكس البيانات منذ ٢٠١٠ التعديلات المتماشية مع تعريف الرصيد الأولي وفق إطار الرقابة المعرزة على اليونان.

منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة: تستند التوقعات إلى توقعات السلطات للإنفاق من المالية العامة على المدى المتوسط.

هنغاريا: تشمل توقعات المالية العامة على توقعات خبراء الصندوق بشأن الإطار الاقتصادي الكلي وخطط سياسة المالية العامة المعلنة في موازنة ٢٠٢٣ وموازنة ٢٠٢٤.

الهند: تستند التوقعات إلى المعلومات المتاحة عن خطط السلطات للمالية العامة، مع التعديلات اللازمة وفق افتراضات خبراء الصندوق. وتدرج البيانات على المستوى دون الوطني بفارق زمني يصل إلى سنة واحدة؛ وبالتالي لا يتم إعداد بيانات الحكومة العامة في صيغتها النهائية إلا بعد فترة ليست بالقليلة من إعداد بيانات الحكومة المركزية. وتختلف البيانات التي يعرضها الصندوق عن تلك التي تعرضها الهند، لاسيما فيما يتعلق بعائدات تصفية الاستثمارات ومزادات التراخيص، وقيد الإيرادات على أساس صافٍ مقابل قيدها على أساس إجمالي بالنسبة لفئات معينة قليلة، وبعض أنشطة الإقراض التي يجريها القطاع العام. وبدءاً من بيانات السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، تتضمن النفقات أيضاً عناصر الدعم الغذائي غير المدرجة في الموازنة، تماشياً مع المعاملة المعدلة للدعم الغذائي في الموازنة. ويعدل خبراء الصندوق النفقات لاستبعاد مدفوعات الدعم الغذائي في السنوات السابقة، والتي تدرج في تقديرات الموازنة ضمن الإنفاق للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١.

إندونيسيا: تفترض توقعات خبراء صندوق النقد الدولي الحفاظ على الموقف الحيادي للمالية العامة، إلى جانب تنفيذ إصلاحات معتدلة في السياسة الضريبية والإدارة الضريبية، وتحقيق بعض النفقات، إلى جانب زيادة تدريجية في الإنفاق الرأسمالي في المدى المتوسط تبعا للحيز المالي المتاح.

آيرلندا: تستند توقعات المالية العامة إلى موازنة الدولة لعام ٢٠٢٣.

إيطاليا: تسترشد تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق بخطط المالية العامة المدرجة في قانون موازنة الحكومة

الإطار ألف-١ (تابع)

تركيا: تستند التوقعات إلى تعريف الصندوق لرصيد المالية العامة، الذي يستبعد بعض بنود الإيرادات والمصروفات المتضمنة في الرصيد الكلي حسب تعريف السلطات.

المملكة المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى تنبؤات مارس ٢٠٢٤ التي نشرها «مكتب مسؤولية الموازنة»، والبيان الصادر عن مكتب الإحصاءات الوطنية بتاريخ يناير ٢٠٢٤ حول الموارد المالية للقطاع العام. وتسترشد توقعات خبراء الصندوق بتنبؤات مكتب مسؤولية الموازنة، وتتضمن تعديلات على الإيرادات والمصروفات (لمراعاة الاختلافات في الافتراضات). وتنبؤات خبراء الصندوق لا تفترض بالضرورة أن القواعد المالية المعلنة بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢٢ سيتم تنفيذها مع نهاية فترة التنبؤات. وتُعرض البيانات على أساس السنة التقويمية.

الولايات المتحدة: تستند توقعات المالية العامة إلى السيناريو الأساسي الذي وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس في فبراير ٢٠٢٤، وتم تعديلها في ضوء افتراضات خبراء الصندوق بشأن السياسات والاقتصاد الكلي. وتتضمن هذه التوقعات آثار «قانون المسؤولية المالية».

افتراضات السياسة النقدية

تستند افتراضات السياسة النقدية إلى إطار السياسة المعمول به في كل اقتصاد. ويعني هذا، في معظم الحالات، اتباع موقف غير تيسيري على مدار الدورة الاقتصادية: فتنزيد أسعار الفائدة الرسمية عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أن التضخم سيتجاوز المعدل أو النطاق المقبول، وتنخفض عندما تشير المؤشرات الاقتصادية إلى أنه لن يتجاوز هذا المعدل أو النطاق، وأن نمو الناتج أقل من المعدل الممكن، وأن هناك هامش تراج كبير في الاقتصاد. أما عن أسعار الفائدة، راجع قسم «الافتراضات» في بداية الملحق الإحصائي.

الأرجنتين: تتسق التوقعات النقدية مع الإطار الاقتصادي الكلي بوجه عام، وخطط المالية العامة والتمويل، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف. البرازيل: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب معدل التضخم ضمن نطاق التسامح بنهاية عام ٢٠٢٤. كندا: تعكس التوقعات إلغاء تشديد السياسة النقدية للبنك المركزي الكندي تدريجياً، مع عودة التضخم بببطء إلى النقطة الوسطى المستهدفة مسجلاً ٢٪ في أوائل عام ٢٠٢٥.

شيلي: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تحقيق هدف التضخم.

٢٠١٩. ومع هذا، في أواخر سبتمبر ٢٠٢٣، اقترحت وزارة المالية العودة إلى النسخة السابقة من القاعدة المالية اعتباراً من ٢٠٢٤ لكنها حددت سعراً معياراً للنظ هو ٦٠ دولاراً للبرميل. وستسمح قاعدة المالية العامة الجديدة بالإنفاق من إيرادات النفط والغاز المرتفعة، ولكنها تستهدف في الوقت نفسه خفض العجز الهيكلي الأولي. المملكة العربية السعودية: توقعات المالية العامة في السيناريو الأساسي لخبراء الصندوق تستند في المقام الأول إلى فهمهم لسياسات الحكومة المحددة معالمها في موازنة عام ٢٠٢٤ والتصريحات الرسمية مؤخرًا. وتستند إيرادات تصدير النفط إلى أسعار النفط المفترضة لها في السيناريو الأساسي لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي وفهم خبراء الصندوق لتعديلات إنتاج النفط في ظل اتفاق أوبك+ (منظمة البلدان المصدرة للنفط، بما فيها روسيا، وبلدان أخرى مصدرة للنفط غير أعضاء في أوبك) وتلك المعلنة من المملكة العربية السعودية بشكل أحادي.

سنغافورة: تستند توقعات السنة المالية ٢٠٢٣ إلى أرقام معدلة في ضوء نتائج تنفيذ الموازنة حتى نهاية ٢٠٢٣. وتستند توقعات السنة المالية ٢٠٢٤ إلى الموازنة المبدئية المعدة في ١٦ فبراير ٢٠٢٤. وتتضمن توقعات خبراء الصندوق (١) زيادة ضريبة السلع والخدمات من ٨٪ إلى ٩٪ بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٤، و(٢) زيادة ضريبة الكربون من ٥ دولارات سنغافورية للطن إلى ٢٥ دولاراً سنغافوريا للطن في عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ و٤٥ دولاراً سنغافوريا للطن في عامي ٢٠٢٦ و٢٠٢٧.

جنوب إفريقيا: تستند افتراضات المالية العامة إلى موازنة عام ٢٠٢٣. وتُستثنى من الإيرادات غير الضريبية المعاملات في الأصول المالية والخصوم لأنها تنطوي أساساً على إيرادات مرتبطة بمكاسب تقييم سعر الصرف المتحققة من حيازة الودائع بالعملات الأجنبية، وبيع الأصول، والبنود المماثلة في المفاهيم.

إسبانيا: توقعات المالية العامة لعام ٢٠٢٣ تفترض اتخاذ تدابير لدعم الطاقة بقيمة تصل إلى ١٪ من إجمالي الناتج المحلي، والتي تُلغى تدريجياً حتى نهاية عام ٢٠٢٤. وتعكس توقعات الفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٨ صرف مبالغ المنح والقروض بموجب «تسهيل التعافي والصلابة» (Recovery and Resilience Facility) التابع للاتحاد الأوروبي.

السويد: تستند تقديرات المالية العامة إلى توقعات السلطات الواردة في الموازنة، مع تعديلها لتعكس التنبؤات الاقتصادية الكلية لخبراء الصندوق.

سويسرا: تفترض التوقعات تعديل سياسة المالية العامة على النحو اللازم لضمان اتساق أرصدة المالية العامة مع متطلبات القواعد المالية المطبقة في سويسرا.

الإطار ألف-١ (تتمة)

نيوزيلندا: تستند التوقعات النقدية إلى تحليل خبراء الصندوق ومسار التضخم المتوقع.
روسيا: تفترض توقعات السياسة النقدية اعتماد البنك المركزي للاتحاد الروسي سياسات نقدية متشددة.
المملكة العربية السعودية: تستند توقعات السياسة النقدية إلى استمرار ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي.
سنغافورة: من المتوقع نمو النقود بمعناها الواسع على نحو يتماشى مع النمو المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.
جنوب إفريقيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في حدود النطاق المستهدف الذي يتراوح بين ٣٪ و٦٪ على المدى المتوسط.
السويد: تتماشى فرضيات السياسة النقدية مع تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
سويسرا: تشير آفاق التضخم إلى أن البنك الوطني السويسري يمكن أن يبقي أسعار الفائدة دون تغيير في عام ٢٠٢٤.
تركيا: يفترض السيناريو الأساسي أن موقف السياسة النقدية سيظل متماشيا مع توقعات السوق.
المملكة المتحدة: تستند فرضيات السياسة النقدية في المملكة المتحدة إلى تقييم خبراء صندوق النقد الدولي للمسار الأرجح لأسعار الفائدة، مع أخذ بعين الاعتبار الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقا، ونتائج النموذج، وتنبؤات بنك إنجلترا وتصريحاته بشأن التضخم، وتوقعات السوق.
الولايات المتحدة: يتوقع خبراء الصندوق أن تواصل لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي تعديل سعر الفائدة المستهدف على الأموال الفيدرالية تماشيا مع الآفاق الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقا.

الصين: كان الموقف العام للسياسة النقدية تيسيريا إلى حد ما خلال عام ٢٠٢٣، ويُتوقع أن يظل تيسيريا عموما خلال عام ٢٠٢٤.
الدانمرك: تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على ربط العملة باليورو.
منطقة اليورو: افتراضات السياسة النقدية للبلدان الأعضاء في منطقة اليورو مستمدة من مجموعة من النماذج (شبه الهيكلية، ونموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي، وقاعدة تايلور) وتوقعات السوق وتصريحات مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي.
منطقة هونغ كونغ كونه الصينية الإدارية الخاصة: يفترض خبراء الصندوق أن نظام مجلس العملة سيظل دون تغيير.
هناغيا: تستند تقديرات وتوقعات خبراء الصندوق إلى آراء الخبراء في ضوء التطورات الأخيرة.
الهند: تتفق توقعات السياسة النقدية مع تحقيق مستوى التضخم الذي يستهدفه بنك الاحتياطي الهندي على المدى المتوسط.
إندونيسيا: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع بقاء التضخم في نطاق هدف البنك المركزي على المدى المتوسط.
إسرائيل: تقوم افتراضات السياسة النقدية على العودة بالتدرج إلى أوضاع السياسة النقدية العادية.
اليابان: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع توقعات السوق.
كوريا: تفترض التوقعات تطور سعر الفائدة الأساسي تماشيا مع التوجيهات المسبقة لبنك كوريا.
المكسيك: تتسق افتراضات السياسة النقدية مع تقارب التضخم من هدف البنك المركزي على مدار فترة التوقعات.

قائمة بالجدول^١

الناتج

- الجدول ألف-١: ملخص بيانات الناتج العالمي
الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي
الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

التضخم

- الجدول ألف-٥: ملخص بيانات التضخم
الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين
الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين

السياسات المالية

- الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة

التجارة الخارجية

- الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

معاملات الحساب الجاري

- الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية
الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري

ميزان المدفوعات والتمويل الخارجي

- الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية

تدفق الأموال

- الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض

السيناريو الأساسي للمدى المتوسط

- الجدول ألف-١٥: ملخص السيناريو الأساسي العالمي للمدى المتوسط

^١ البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة، حسب حجمها الاقتصادي.

الجدول ألف - ١: ملخص بيانات الناتج العالمي^١
(التغير السنوي (%))

توقعات			متوسط									
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
٣,١	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٥	٦,٥	٢,٧-	٢,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٣	٣,٧	العالم
١,٧	١,٨	١,٧	١,٦	٢,٦	٥,٧	٣,٩-	١,٨	٢,٣	٢,٦	١,٨	١,٥	الاقتصادات المتقدمة
٢,١	١,٩	٢,٧	٢,٥	١,٩	٥,٨	٢,٢-	٢,٥	٣,٠	٢,٥	١,٨	١,٦	الولايات المتحدة
١,٢	١,٥	٠,٨	٠,٤	٣,٤	٥,٩	٦,١-	١,٦	١,٨	٢,٦	١,٩	٠,٨	منطقة اليورو
٠,٤	١,٠	٠,٩	١,٩	١,٠	٢,٦	٤,١-	٠,٤-	٠,٦	١,٧	٠,٨	٠,٥	اليابان
١,٩	٢,٢	١,٦	١,٤	٣,٢	٦,٤	٤,٠-	١,٩	٢,٤	٣,٠	٢,٢	٢,٤	اقتصادات متقدمة أخرى ^٢
٣,٩	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,١	٧,٠	١,٨-	٣,٦	٤,٧	٤,٨	٤,٤	٥,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٤,٥	٤,٩	٥,٢	٥,٦	٤,٤	٧,٧	٠,٥-	٥,٢	٦,٤	٦,٦	٦,٨	٧,٩	المجموعات الإقليمية
٢,٦	٢,٨	٣,١	٣,٢	١,٢	٧,٥	١,٦-	٢,٥	٣,٦	٤,٢	١,٨	٣,٢	آسيا الصاعدة والنامية
٢,٤	٢,٥	٢,٠	٢,٣	٤,٢	٧,٣	٧,٠-	٠,٢	١,١	١,٤	٠,٨-	٣,٠	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٧	٤,٢	٢,٨	٢,٠	٥,٣	٤,٥	٢,٤-	١,٧	٢,٨	٢,٦	٤,٢	٤,٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٤,٣	٤,٠	٣,٨	٣,٤	٤,٠	٤,٧	١,٦-	٣,٢	٣,٣	٢,٩	١,٥	٥,٢	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
												إفريقيا جنوب الصحراء
												المجموعات التحليلية
												حسب مصدر إيرادات التصدير
٣,١	٤,١	٣,٠	٢,٣	٥,٢	٤,٤	٣,٨-	٠,١-	٠,٩	٠,٨	٢,٠	٤,٢	الوقود
٤,٠	٤,٢	٤,٣	٤,٦	٣,٩	٧,٣	١,٥-	٤,١	٥,١	٥,٣	٤,٧	٥,٩	غير الوقود
٢,٨	٣,٦	١,١	٠,٢	٣,١	٧,٦	٦,١-	٠,٨	١,٦	٢,٨	١,٤	٣,٩	منها: منتجات أولية
												حسب مصدر التمويل الخارجي
٤,٧	٤,٥	٤,٣	٤,٤	٤,٩	٦,٧	٣,٤-	٣,٣	٤,٦	٤,٧	٣,٩	٤,٨	اقتصادات المركز المدين الصافي
												اقتصادات المركز المدين الصافي
												حسب تجربة خدمة الدين
٤,٨	٤,٤	٣,١	٢,٨	١,٠	٣,٧	١,٠-	٣,٣	٣,٦	٤,٠	٢,٩	٤,٢	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨-٢٠٢٢
												المجموعات الأخرى
١,٥	١,٨	١,١	٠,٦	٣,٦	٦,١	٥,٥-	٢,٠	٢,٣	٣,٠	٢,٠	١,١	الاتحاد الأوروبي
٣,٥	٤,٢	٢,٧	١,٩	٥,٢	٤,٣	٢,٧-	١,٠	٢,٢	٢,٢	٤,٦	٣,٩	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٣,٨	٤,١	٤,١	٤,٤	٤,٠	٧,٢	٢,٠-	٣,٥	٤,٧	٤,٨	٤,٥	٥,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٥,٢	٥,٢	٤,٧	٤,٠	٤,٢	٤,٥	٠,٥	٤,٦	٤,٨	٤,٥	٣,٤	٥,٨	البلدان النامية منخفضة الدخل
												للتذكيرة
												معدل النمو الوسيط
٢,٠	٢,٠	١,٥	١,١	٣,٠	٦,٤	٣,٩-	٢,٠	٢,٨	٣,٠	٢,٢	١,٦	الاقتصادات المتقدمة
٣,٣	٣,٧	٣,٥	٣,٥	٤,٢	٤,٨	٣,٦-	٣,٣	٣,٥	٣,٨	٣,٤	٤,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٢,٨	٣,٢	٣,٠	٣,٢	٤,٦	٤,٧	٥,٣-	٢,٥	٣,٠	٢,٨	٣,٠	٣,٨	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٤,٦	٤,٨	٤,٤	٤,١	٣,٩	٤,٨	٠,٩-	٤,٦	٤,٤	٤,٣	٤,٥	٥,١	البلدان النامية منخفضة الدخل
												نصيب الفرد من الناتج^٣
١,٤	١,٤	١,٣	١,١	٢,٢	٥,٦	٤,٥-	١,٤	١,٩	٢,١	١,٣	٠,٩	الاقتصادات المتقدمة
٢,٩	٣,١	٣,١	٣,٧	٣,٠	٥,٨	٣,١-	٢,٣	٣,٣	٣,٣	٢,٨	٤,٠	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٣,١	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٣,٤	٦,٥	٢,٩-	٢,٦	٣,٧	٣,٦	٣,١	٤,٢	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٢,٩	٢,٨	٢,٤	٢,٧	١,٨	١,٧	١,٩-	٢,١	٢,٢	٢,٠	٠,٩	٣,١	البلدان النامية منخفضة الدخل
												معدل النمو العالمي على أساس أسعار
٢,٥	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٣,٠	٦,٢	٣,٠-	٢,٥	٣,٢	٣,٤	٢,٦	٢,٥	الصرف السائدة في السوق
												قيمة الناتج العالمي (بمليارات الدولارات
												الأمريكية)
١٣٩,٠٤٩	١١٤,٨٢٨	١٠٩,٥٢٩	١٠٤,٧٩١	١٠٠,٦٦٣	٩٦,٩٩٠	٨٥,٢٥٨	٨٧,٤٩٤	٨٦,٢٤٦	٨١,٢٥٦	٧٦,٣٩٥	٦٨,٣٢٨	بأسعار الصرف السائدة في السوق
٢٣٧,٣٨٩	١٩٥,٠٠٨	١٨٥,٦٧٧	١٧٥,٧٨٤	١٦٤,٥١٦	١٤٨,٦٩٩	١٣٣,٦٢٩	١٣٥,٨٢٠	١٢٩,٩٨٣	١٢٢,٦٩٩	١١٦,٤٩٦	٩٤,٠٠٦	على أساس تعادل القوى الشرائية

^١ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

^٢ باستثناء بلدان منطقة اليورو، واليابان، والولايات المتحدة.

^٣ نصيب الفرد من الناتج بالدولارات الدولية على أساس تعادل القوى الشرائية.

الجدول ألف-٢: الاقتصادات المتقدمة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي والطلب المحلي الكلي^١
(التغير السنوي %)

من ربع عام رابع إلى آخر ^٢		توقعات			متوسط									
توقعات		توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
١,٧	١,٩	١,٦	١,٧	١,٨	١,٧	١,٦	٢,٦	٥,٧	٣,٩-	١,٨	٢,٣	٢,٦	١,٨	١,٥
١,٨	٢,١	٢,١	٢,١	١,٩	٢,٧	٢,٥	١,٩	٥,٨	٢,٢-	٢,٥	٢,٠	٢,٥	١,٨	١,٦
١,٤	١,٤	٠,١	١,٢	١,٥	٠,٨	٠,٤	٣,٤	٥,٩	٦,١-	١,٦	١,٨	٢,٦	١,٩	٠,٨
١,٨	٠,٧	٠,٢-	٠,٧	١,٣	٠,٢	٠,٣-	١,٨	٣,٢	٣,٨-	١,١	١,٠	٢,٧	٢,٢	١,٤
١,٥	١,١	٠,٧	١,٣	١,٤	٠,٧	٠,٩	٢,٥	٦,٣	٧,٥-	١,٨	١,٩	٢,٣	١,١	٠,٩
٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٩	٤,٠	٨,٣	٩,٠-	٠,٥	٠,٩	١,٧	١,٣	٠,٥-
٢,١	١,٩	٢,٠	١,٦	٢,١	١,٩	٢,٥	٥,٨	٦,٤	١١,٢-	٢,٠	٢,٣	٣,٠	٣,٠	٠,٥
١,٥	١,٠	٠,٨-	١,٦	١,٣	٠,٦	٠,١	٤,٣	٦,٢	٣,٩-	٢,٠	٢,٤	٢,٩	٢,٢	١,١
١,٤	١,٠	١,٥	١,٣	١,٢	١,٢	١,٥	٣,٠	٦,٩	٥,٣-	٢,٢	١,٨	١,٦	١,٣	١,٤
٠,٥	٧,٩	٩,١-	٢,٥	٢,٥	١,٥	٣,٢-	٩,٤	١٥,١	٦,٦	٥,٣	٨,٥	٩,٣	١,٨	٣,٥
١,٦	١,٤	١,٥-	١,٦	١,٤	٠,٤	٠,٧-	٤,٨	٤,٢	٦,٦-	١,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٠	١,٢
١,٨	٢,٢	٢,٢	١,٩	٢,١	١,٧	٢,٣	٦,٨	٥,٧	٨,٣-	٢,٧	٢,٨	٣,٥	٢,٠	٠,١-
١,١	٣,٠	١,٢	١,٣	١,٩	٢,٠	٢,٠	٥,٦	٨,٤	٩,٣-	١,٩	١,٧	١,١	٠,٥-	٢,٢-
١,١	٢,٥	١,٦-	١,٥	١,٩	٠,٤	١,٠-	١,٣	٢,٨	٢,٤-	١,٢	١,١	٣,٢	٢,٨	٠,٥
٢,٦	٢,٦	١,٣	٢,٧	٢,٦	٢,١	١,١	١,٨	٤,٨	٣,٣-	٢,٥	٤,٠	٢,٩	١,٩	٢,٨
٤,٠	١,٥	٤,٤	٢,٦	٢,٧	٣,٠	٢,٨	٦,٣	١٣,٨	٨,٦-	٣,٤	٢,٨	٣,٤	٣,٦	٢,٥
٣,٠	٢,٩	٠,٢	٢,٢	٢,٥	٢,٢	٠,٣-	٢,٤	٦,٣	٠,٠	٤,٧	٤,٠	٤,٣	٢,٥	٢,٢
٢,٥	١,٨	٢,٦	٢,٧	٢,٥	٢,٠	١,٦	٢,٥	٨,٣	٤,٢-	٣,٥	٤,٥	٤,٨	٣,٢	١,١
٢,٨	٣,٠	٠,٦-	٢,٣	٢,٩	١,٣	١,١-	١,٤	٧,٢	٠,٩-	٢,٩	١,٢	١,٣	٥,٠	٢,٥
٢,٤	٢,٠	٠,٤	٢,٥	٢,٤	١,٧	٠,٣-	٣,٠	٦,٧	٣,٥-	٠,٦	٤,٠	٣,٣	٢,٤	١,٥
٢,٦	١,١	٣,٥-	٢,١	٢,٢	٠,٥-	٣,٠-	٠,٥-	٧,٣	١,٠-	٤,٠	٣,٨	٥,٨	٣,٢	١,٤
٢,٩	٢,١	٢,٢	٢,٠	٢,٩	٢,٧	٢,٥	٥,١	٩,٩	٣,٤-	٥,٥	٥,٦	٥,٧	٦,٦	٠,٥
٣,٢	٥,٤	٤,٣	٣,٥	٤,٠	٥,٠	٥,٦	٨,١	١٢,٥	٨,٢-	٧,١	٧,٤	١٠,٩	٣,٤	٤,٢
٠,٥	١,٧	١,٣	٠,٤	١,٠	٠,٩	١,٩	١,٠	٢,٦	٤,١-	٠,٤-	٠,٦	١,٧	٠,٨	٠,٥
١,٣	١,٥	٠,٢-	١,٤	١,٥	٠,٥	٠,١	٤,٣	٨,٧	١٠,٤-	١,٦	١,٤	٢,٧	١,٩	١,٢
٢,٥	٢,٢	٢,٢	٢,٠	٢,٣	٢,٣	١,٤	٢,٦	٤,٣	٠,٧-	٢,٢	٢,٩	٣,٢	٢,٩	٣,٧
٢,٣	١,٨	٠,٩	١,٧	٢,٣	١,٢	١,١	٣,٨	٥,٣	٥,٠-	١,٩	٢,٧	٣,٠	١,٠	١,٦
٢,٣	١,٧	١,٥	٢,٣	٢,٠	١,٥	٢,١	٣,٨	٥,٦	٢,١-	١,٨	٢,٨	٢,٤	٢,٧	٢,٨
٢,٣	٢,٤	٢,٦	٢,٠	٢,٧	٢,١	١,٤	٢,٦	٦,٦	٣,٤	٢,١	٢,٨	٢,٣	٢,٢	٣,٦
١,٩	١,٥	٠,٦	١,٢	١,٤	١,٣	٠,٨	٢,٧	٥,٤	٢,٣-	١,٢	٢,٩	١,٤	٢,١	٢,٠
٣,١	١,٣	٢,١	٢,٥	٢,٣	٢,١	١,١	٣,٨	٩,٧	٣,٩-	١,٣	٢,٥	٤,٥	٣,٦	٥,٦
٣,١	٠,٨	٠,١-	٢,١	٢,٢	٠,٢	٠,٢-	٢,٧	٦,١	٢,٢-	٢,٠	٢,٥	٢,٦	٢,١	٢,٠
٢,١	١,٥	٠,٢-	٢,٣	٢,٠	٠,٧	٠,٤-	٢,٣	٣,٦	٥,٥-	٣,٠	٣,٢	٥,٢	٢,٥	٢,١
١,٩	٤,٣	٤,٣	٢,٦	٢,٧	٢,٩	٣,٢	٣,٧-	٦,٥	٦,٥-	١,٧-	٢,٨	٣,٨	٢,٢	٣,٤
٤,٦	٨,٢	٣,٨-	٣,٦	٥,٤	١,٦	٢,٥	٦,٥	٩,٣	١,٥-	٣,٨	٤,١	٤,٣	٤,٤	٤,٠
٤,٦	٠,٥	١,٠	١,٤	١,٩	١,٥	٠,٥	٣,٠	٣,٩	١,٣-	١,١	٠,٨	٢,٥	١,٢	١,٣
١,٥	١,١	٢,١	١,٤	١,٥	٢,١	١,٨	٢,٧	٦,٨	٢,٤-	١,٥	٢,٠	٢,٨	٣,٢	٠,٧
٣,١	١,٤	٠,٣-	٢,٤	٢,٠	١,٠	٠,٦	٢,٤	٥,٦	١,٤-	٣,١	٣,٥	٣,٣	٣,٩	٢,٠
...	٠,٨	٠,٠	٠,٢-	٠,٧-	٣,٢	٠,٤	٤,٢-	١,٧	٤,٤-	٢,٩-	١,٣-	١,٠-
...	٢,٠	٩,٦	١٣,٩	٨٠,٥	٢١,٤-	٢٣,٥	٥٤,٣-	٢,٦-	٦,٤	٩,٩	٠,٧-	٦,٨
٣,٨	٢,٩	٠,٦	٢,٥	٢,٠	١,٧	٤,١	٨,٩	٥,١	٦,٩-	١,٩	٤,٩	٤,٢	٦,٣	١,٩
...	١,٥	١,٥	١,٨	٢,٣	٩,٦	٨,٣	١١,٢-	٢,٠	١,٦	٠,٣	٣,٧	١,٢-
...	١,٣	١,٣	١,٣	٢,٣	٥,٠	١٤,٢	٦,٨-	٢,٠	١,٥	٠,٣	٢,٣	٢,١-
١,٦	١,٧	١,٩	١,٦	١,٦	١,٧	١,٧	٢,٢	٥,٥	٤,١-	١,٧	٢,١	٢,٤	١,٦	١,٢
١,٨	١,٨	١,٣	١,٧	١,٨	١,٦	١,٠	٣,١	٥,٧	٣,٩-	٢,١	٢,٣	٢,٦	٢,١	١,٣
١,٨	٢,٣	٢,٨	٢,١	١,٨	٢,٧	١,٩	٢,٣	٦,٩	١,٩-	٢,٥	٢,١	٢,٦	١,٩	١,٤
١,٨	٠,٦	٠,٣	١,٣	١,٤	٠,٨	٠,٢	٣,٦	٤,٧	٥,٧-	٢,٣	١,٩	٢,٣	٢,٤	٠,٥
١,٧	٠,٦	١,٠-	٠,٨	١,٢	٠,٠	٠,٩-	٣,٢	٢,٥	٣,١-	١,٥	١,٦	٢,٦	٣,١	١,٢
١,٣	١,١	٠,٦-	١,٢	١,١	٠,٤	٠,٤	٣,١	٦,٠	٦,٢-	٢,١	١,٤	٢,٤	١,٥	١,١
٠,٢	١,٤	٠,٦	٠,٨	٠,٧	٠,٥	٠,٧	٤,٧	٨,٦	٨,٤-	٠,٢-	١,٣	١,٨	١,٨	٠,٨-
٢,٢	١,٨	٢,٢	١,٧	٢,٢	١,٩	١,٧	٣,٠	٦,٧	٩,٢-	١,٧	٣,٠	٣,٣	٢,١	٠,٣-
٠,٢	٢,٤	٠,١-	٠,٤	١,١	٠,٨	٠,٩	١,٥	١,٥	٣,٣-	٠,٠	٠,٦	١,١	٠,٣	٠,٤
١,٥	٠,٧	٢,١	١,٣	١,٣	٠,٦	٠,٣	٤,٨	٩,١	١١,٩-	١,٨	٠,٨	٢,٢	٣,١	١,٣
٢,٦	١,٦	٠,٢-	٢,٠	٢,٦	٠,٧	٠,٥-	٥,١	٦,٥	٦,١-	١,١	٢,٧	٤,١	٠,٤	٢,٢
٢,٤	٢,٤	٠,٦-	٢,١	٢,٤	١,٤	٠,٧	٣,٥	٥,٨	٢,٤-	١,٦	٢,٧	٣,٧	٢,٩	٢,٧
١,٥	١,٨	١,٥	١,٦	١,٦	١,٦	١,١	٢,٨	٥,٩	٣,٨-	١,٨	٢,٢	٢,٤	١,٨	١,١

١ البلدان غير المدرجة بترتيب الأبجدية الإنجليزية تكون مرتبة حسب حجمها الاقتصادي.

٢ من الربع الرابع في العام السابق.

٣ راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

٤ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٥-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠٠٦
الإنفاق الاستهلاكي الخاص											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٧	١,٦	١,٥	٣,٥	٥,٨	٥,٣-	١,٥	٢,١	٢,٣	٢,١	١,٦	١,٤
١,٦	٢,٣	٢,٢	٢,٥	٨,٤	٢,٥-	٢,٠	٢,٧	٢,٦	٢,٥	٢,٤	١,٧
١,٨	١,٣	٠,٥	٤,٢	٤,٤	٧,٧-	١,٤	١,٥	١,٨	٢,٠	١,١	٠,٥
٢,٣	١,٣	٠,٧-	٣,٩	١,٥	٥,٩-	١,٦	١,٥	١,٤	٢,٤	٠,٩	٠,٩
١,٦	١,٢	٠,٧	٢,٣	٥,١	٦,٦-	١,٨	١,٠	١,٥	١,٨	١,٠	١,٠
١,٤	١,٤	١,٢	٤,٩	٥,٥	١٠,٤-	٠,٢	٠,٩	١,٥	١,٢	٠,٧	٠,٣-
٢,٠	١,٨	١,٨	٤,٧	٧,١	١٢,٣-	١,١	١,٧	٣,٠	٢,٧	١,٢	٠,١-
٠,٩	٠,٣	٠,٦	٢,٢	٠,٨	٤,٤-	٠,٦-	٠,٢	١,١	٠,٤-	٠,٠	٠,٥
١,١	٠,٣-	٠,٤	٥,٠	٧,٤	١٣,٢-	١,١	٢,٠	١,٨	٣,٧	٠,٧	١,٢
٣,٠	١,٨	١,٧	٥,١	٥,١	٦,٣-	١,٦	٢,٦	٣,٧	٢,١	٢,٠	٢,٧
٢,٢	١,٩	٢,١	٤,١	٤,٥	٥,٥-	١,٨	٢,٩	٢,٨	٢,٦	١,٩	٢,٧
للتذكرة											
١,٦	١,٦	١,٤	٣,١	٦,١	٤,٨-	١,٤	٢,٠	٢,١	٢,٠	١,٦	١,٣
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
الاستهلاك العام											
الاقتصادات المتقدمة											
١,٢	١,٧	١,٦	٠,٩	٣,٣	٢,١	٣,٠	١,٦	٠,٨	٢,٠	١,٨	١,٢
١,٤	٢,١	٢,٧	٠,٩-	٠,٣	٢,٩	٣,٩	١,٤	٠,١-	١,٨	١,٦	٠,٤
٠,٦	٠,٨	٠,٧	١,٦	٤,٢	١,٠	١,٨	١,٠	١,١	١,٩	١,٥	١,٢
٠,٤	٠,٥	١,٥-	١,٦	٣,١	٤,١	٢,٦	٠,٨	١,٧	٤,٠	١,٧	١,٩
٠,٧	٠,٤	٠,٥	٢,٦	٦,٥	٤,١-	١,٠	٠,٨	١,٤	١,٤	١,١	١,٤
١,٥-	٠,٩-	١,٢	١,٠	١,٤	٠,١	٠,٦-	٠,١	٠,١-	٠,٧	٠,١	٠,٤-
٠,٩	١,٧	٣,٨	٠,٢-	٣,٤	٣,٦	١,٩	٢,٣	١,٠	١,٠	١,٩	١,٧
٠,٧	١,٣	٠,٩	١,٧	٣,٤	٢,٤	١,٩	١,٠	٠,١	١,٦	١,٥	١,٤
٢,١	٤,٤	٠,٦	٢,٣	١٤,٩	٧,٩-	٤,٠	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٢,١	١,٢
١,٥	١,٦	١,٥	٣,٢	٥,٤	١,٣	١,١	٣,١	٢,١	١,٨	٢,٢	١,٧
١,٥	١,٧	١,٤	٢,٧	٤,٥	٤,٦	٣,٧	٣,٥	٢,٤	٣,٥	٣,٠	٢,٩
للتذكرة											
١,٠	١,٧	١,٦	٠,٥	٢,٨	١,٤	٢,٩	١,٢	٠,٤	١,٨	١,٥	٠,٨
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											
إجمالي تكوين رأس المال الثابت											
الاقتصادات المتقدمة											
٢,٥	١,٦	١,٥	١,٨	٥,٦	٣,١-	٣,١	٣,٣	٤,٠	٢,٩	٢,٣	٠,٩
٣,٠	٣,٨	٢,٠	٠,٩	٥,٣	١,٠-	٢,٩	٥,٠	٤,٣	٢,٩	٢,٩	١,٢
١,٥	٠,١	١,١	٢,٥	٣,٥	٥,٩-	٦,٩	٣,١	٣,٩	٤,٠	٢,٠	٠,١-
١,٤	٠,٣	٠,٧-	٠,١	٠,٢-	٢,٤-	١,٧	٣,٣	٢,٦	٣,٨	١,٠	١,٨
٠,٥	١,٠-	١,٢	٢,٤	١٠,١	٦,٨-	٤,١	٣,٣	٤,٧	٢,٧	٢,٠	٠,٥
١,١-	١,٨-	٤,٧	٨,٦	٢٠,٣	٧,٩-	١,٢	٣,١	٣,٢	٤,٠	٣,٢	٢,٨-
٤,٠	٢,٢	٠,٨	٢,٤	٢,٨	٩,٠-	٤,٥	٦,٣	٦,٨	٢,٤	٢,٢	٢,٨-
١,٢	١,٧	٢,١	١,٤-	٠,١-	٣,٦-	٠,٥	٠,٦	١,٦	١,٢	٠,٤	٠,٤-
٠,٧	٤,٠-	٢,٩	٨,٠	٧,٤	١٠,٨-	٢,٢	٠,٥-	٣,٥	٥,١	١,٣	١,٤
٢,٨	٢,٦	٣,٢-	٢,٤-	٩,٣	٣,٨-	٠,٨	٢,٤	٣,٣	٤,٧-	٠,٦	١,٧
٣,٧	٠,٠	٠,٥	٢,٨	٨,٤	١,٠-	٠,٨	٢,١	٤,٩	٣,٠	٢,٥	٢,٧
للتذكرة											
٢,٠	١,٩	١,٧	١,٥	٥,٧	٣,٢-	٢,٣	٣,٥	٣,٦	٢,٧	٢,١	٠,٨
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية											

الجدول ألف-٣: الاقتصادات المتقدمة: مكونات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات		متوسطات										
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٥-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠٠٦	
												الطلب المحلي النهائي
١,٨	١,٦	١,٥	٢,٦	٥,٣	٣,٥-	٢,٢	٢,٢	٢,٤	٢,٣	١,٨	١,٣	الاقتصادات المتقدمة
١,٨	٢,٦	٢,٢	١,٧	٦,٦	١,٥-	٢,٤	٣,٠	٢,٦	٢,٤	٢,٤	١,٤	الولايات المتحدة
١,٥	٠,٩	٠,٧	٣,٢	٤,١	٥,٥-	٢,٧	١,٨	٢,١	٢,٤	١,٤	٠,٥	منطقة اليورو
١,٧	٠,٩	٠,٩-	٢,٥	١,٥	٢,٩-	١,٨	١,٨	١,٧	٣,١	١,١	١,٣	ألمانيا
١,١	٠,٥	٠,٨	٢,٤	٦,٦	٦,١-	٢,١	١,٥	٢,٢	١,٩	١,٢	١,٠	فرنسا
٠,٣	٠,٣	٢,٠	٤,٩	٧,٤	٨,٠-	٠,٢	١,٢	١,٥	١,٦	١,١	٠,٨-	إيطاليا
٢,٢	١,٩	٢,٠	٣,٢	٥,٤	٨,٥-	١,٩	٢,٧	٣,٣	٢,٣	١,٦	٠,٣-	إسبانيا
٠,٩	١,٣	١,٠	١,١	١,٢	٢,٩-	٠,٢	٠,٥	١,٠	٠,٣	٠,٥	٠,٤	اليابان
١,٢	٠,١-	٠,٩	٥,٠	٨,٩	١١,٨-	١,٨	١,٣	١,٩	٣,٤	١,١	١,٢	المملكة المتحدة
٢,٦	٠,٨	٠,٥	٢,٨	٦,١	٤,١-	١,٣	٢,٧	٣,٣	٠,٥	١,٦	٢,٢	كندا
٢,٤	١,٣	١,٥	٣,٤	٥,٥	٢,٤-	١,٨	٢,٤	٣,٤	٢,٩	٢,٢	٢,٧	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
												للتذكيرة
١,٦	١,٧	١,٥	٢,٣	٥,٦	٣,٤-	١,٨	٢,٢	٢,٢	٢,١	١,٧	١,١	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
												بناء المخزون^٢
٠,٠	٠,١-	٠,٥-	٠,٥	٠,٣	٠,٣-	٠,١-	٠,١	٠,٢	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	الاقتصادات المتقدمة
٠,٠	٠,١	٠,٣-	٠,٦	٠,٣	٠,٥-	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٥-	٠,٠	٠,١	الولايات المتحدة
٠,٠	٠,١-	٠,٥-	٠,٤	٠,٦	٠,٣-	٠,٣-	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	منطقة اليورو
٠,٤-	٠,٨-	٠,٠	٠,٧	٠,٩	٠,١-	٠,٣-	٠,١-	٠,٩	٠,٠	٠,١	٠,١-	ألمانيا
٠,٠	٠,١-	٠,٤-	٠,٨	٠,٦-	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٤-	٠,١-	٠,١	فرنسا
٠,٢	٠,٢	١,٢-	٠,٢-	١,٢	٠,٥-	٠,٥-	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٠	إيطاليا
٠,٠	٠,١	٠,٣-	٠,٢	١,٨-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٣	٠,٠	٠,١-	٠,٣-	٠,٢-	إسبانيا
٠,١	٠,١-	٠,١-	٠,٣	٠,٥	٠,٥-	٠,١-	٠,٢	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,٠	اليابان
٠,١	٠,٢-	٠,٩-	١,٠	٠,٢-	٠,١	٠,٠	٠,٦-	٠,٤	٠,٣-	٠,١-	٠,١	المملكة المتحدة
٠,٠	٠,١-	٠,٩-	١,٢	٠,٨	٠,٧-	٠,٢-	٠,٠	٠,٩	٠,٠	٠,١	٠,١-	كندا
٠,٠	٠,١-	٠,٨-	٠,٢	٠,٣	٠,٠	٠,٢-	٠,٣	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
												للتذكيرة
٠,٠	٠,١-	٠,٤-	٠,٦	٠,٣	٠,٤-	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٣-	٠,٠	٠,٠	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
												الميزان الخارجي
٠,١	٠,٢	٠,٦	٠,٥-	٠,٠	٠,٢-	٠,٢-	٠,١-	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,٢	الاقتصادات المتقدمة
٠,٠	٠,٠	٠,٦	٠,٥-	١,٣-	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢	الولايات المتحدة
٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٠	١,٤	٠,٦-	٠,٧-	٠,٠	٠,٤	٠,٤-	٠,١	٠,٣	منطقة اليورو
٠,١	٠,٤	٠,٥	١,٣-	٠,٨	١,٠-	٠,٣-	٠,٦-	٠,٢	٠,٦-	٠,٢-	٠,٣	ألمانيا
٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٧-	٠,٢	١,٣-	٠,٣-	٠,٤	٠,١-	٠,٤-	٠,١-	٠,٢-	فرنسا
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٦-	٠,١-	٠,٨-	٠,٧	٠,٣-	٠,٠	٠,٥-	٠,١-	٠,٣	إيطاليا
٠,٠	٠,٠	٠,٨	٢,٩	٠,٢-	٢,٢-	٠,٤	٠,٦-	٠,٢-	١,٠	٠,٢	٠,٨	إسبانيا
٠,٠	٠,٢	٠,٩	٠,٥-	١,١	٠,٩-	٠,٥-	٠,٠	٠,٦	٠,٥	٠,١	٠,١	اليابان
٠,٣	٠,١-	٠,١	١,٧-	٠,٤-	١,٧	٠,٣-	٠,٠	١,٠	٠,٤-	٠,٠	٠,٢-	المملكة المتحدة
٠,٣-	٠,٥	١,٦	١,٤-	١,٨-	٠,٢	٠,٨	٠,٠	١,١-	٠,٤	٠,١-	٠,٥-	كندا
٠,٣	٠,٧	١,٣	٠,٧-	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٣	٠,٢-	٠,١	٠,٣	٠,٦	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
												للتذكيرة
٠,٠	٠,١	٠,٦	٠,٧-	٠,٥-	٠,٤-	٠,١-	٠,٢-	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	٠,١	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية

^١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.
^٢ التغيرات كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في الفترة السابقة.

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط												
	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
آسيا الصاعدة والنامية													
٤,٥	٤,٩	٥,٢	٥,٦	٤,٤	٧,٧	٠,٥-	٥,٢	٦,٤	٦,٦	٦,٦	٦,٨	٧,٩	بنغلاديش
٧,٠	٦,٦	٥,٧	٦,٠	٧,١	٦,٩	٣,٤	٧,٩	٧,٣	٦,٦	٧,١	٧,٢	٦,٣	بوتان
٥,١	٥,٠	٤,٣	٤,٦	٤,٨	٣,٣-	٣,٥-	٤,٦	٣,٥	٥,٩	٧,٥	٧,٣	٠,٣	بروني دار السلام
٣,١	٢,٥	٢,٤	١,٤	١,٦-	١,٦-	١,١	٣,٩	٠,١	١,٣	٢,٥-	٧,٩	٧,٦	كمبوديا
٥,٥	٦,١	٦,٠	٥,٠	٥,١	٣,١	٣,٦-	٧,٩	٨,٨	٨,١	٧,٩	٩,٦	٧,٦	الصين
٣,٣	٤,١	٤,٦	٥,٢	٣,٠	٨,٤	٢,٢	٦,٠	٦,٨	٦,٩	٦,٩	٢,٢	٢,٢	فيجي
٣,١	٣,٤	٣,٠	٨,٠	٢٠,٠	٤,٩-	١٧,٠-	٠,٦-	٣,٨	٥,٤	٢,٤	٦,٨	٦,٨	الهند ^١
٦,٥	٦,٥	٦,٨	٧,٨	٧,٥	٩,٧	٥,٨-	٣,٩	٦,٥	٦,٨	٨,٣	٥,٨	٥,٨	إندونيسيا
٥,١	٥,١	٥,٠	٥,٠	٥,٣	٣,٧	٣,١-	٥,٠	٥,٢	٥,١	٥,٠	٣,٦	٣,٦	كيريباتي
٢,١	٤,١	٥,٨	٤,٢	٣,٩	٨,٥	٠,٦-	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٧,١	٧,٩	٧,٩	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٤,٦	٤,٠	٤,٠	٣,٧	٢,٣	٢,١	٠,٤-	٤,٧	٦,٣	٦,٩	٧,٠	٤,٩	٤,٩	ماليزيا
٤,٠	٤,٤	٤,٤	٣,٧	٨,٧	٣,٣	٥,٥-	٤,٤	٤,٨	٥,٨	٤,٤	٦,٦	٦,٦	ملديف
٤,٥	٦,٥	٥,٢	٤,٤	١٣,٩	٣٧,٧	٣٣,٩-	٧,٣	٨,٧	٧,١	٦,٦	٠,٨	٠,٨	جزر مارشال
١,٥	٢,٠	٣,٠	٣,٠	٠,٧-	١,١	٢,٨-	١٠,٤	٥,٧	٣,٧	٢,١	٠,٩	٠,٩	ميكرونيزيا
٠,٧	١,٧	١,١	٠,٨	٠,٩-	٣,٠	١,٩-	٣,٨	٠,١	٢,٣	٢,٣	١,٥	٨,٠	منغوليا
٥,٢	٦,٠	٦,٥	٧,٠	٥,٠	١,٦	٤,٦-	٥,٦	٧,٧	٥,٦	١,٥	٧,٨	٧,٨	ميانمار
٢,٠	٢,٠	١,٥	٢,٥	٤,٠-	١٠,٥-	١,٢-	٦,٨	٦,٤	٥,٨	٦,٤	٩,٩	٩,٩	ناورو
٠,٨	١,٣	١,٦	٠,٦	٢,٨	٧,٢	٢,٠	٨,٥	١,٣-	٦,٠-	٤,٤	٤,٤	٤,٤	نيبال
٥,٢	٥,٢	٣,١	٠,٨	٥,٦	٤,٨	٢,٤-	٦,٧	٧,٦	٩,٠	٠,٤	٠,٥	٠,٥	بالاو
١,٥	١١,٩	١٢,٤	٠,٨	٢,٠-	١٣,٤-	٧,٠-	١,٤	١,٣	٣,٥-	١,٥	٥,٦	٥,٦	بابوا غينيا الجديدة
٣,١	٣,٧	٤,٥	٢,٧	٥,٢	٠,٨-	٣,٢-	٤,٥	٠,٣-	٣,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	الفلبين
٦,٤	٦,٢	٦,٢	٥,٦	٧,٦	٥,٧	٩,٥-	٦,١	٦,٣	٦,٩	٧,١	١,٣	١,٣	ساموا
٢,٠	٣,٤	٥,٤	٨,٠	٥,٣-	٧,١-	٣,١-	٤,٥	٠,٦-	١,٤	٨,٠	٤,٣	٤,٣	جزر سليمان
٣,٠	٢,٥	٢,٤	٣,٠	٢,٤	٢,٦	٣,٤-	١,٧	٣,٧	٣,١	٥,٦	٦,٤	٦,٤	سري لانكا ^١
...	٧,٨-	٣,٥	٤,٦-	٠,٢-	٢,٣	٦,٥	٥,١	٣,٣	٣,٣	تايلند
٣,٠	٢,٩	٢,٧	١,٩	٢,٥	١,٥	٦,١-	٢,١	٤,٢	٤,٢	٣,٤	٥,٧	٥,٧	تيمور-ليشتي ^٢
٣,٠	٣,٢	٣,٥	١,٥	٤,٠	١,٦	٧,٢-	٢,١	٠,٧-	٣,١-	٣,٤	٠,٦	٠,٦	تونغا
١,٢	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٠-	٢,٧-	٠,٥	٠,٧	٠,٢	٣,٣	٦,٦	٢,٥	٢,٥	توفالو
١,٩	٢,٥	٣,٥	٣,٩	٠,٧	١,٨	٤,٣-	١٣,٨	١,٤	٣,٣	٤,٧	٢,٩	٢,٩	فانواتو
٢,٥	٣,٥	٣,٠	٢,٢	١,٩	١,٦-	٥,٠-	٣,٢	٢,٩	٦,٣	٤,٧	٦,٢	٦,٢	فييتنام
٦,٥	٦,٥	٥,٨	٥,٠	٨,١	٢,٦	٢,٩	٧,٤	٧,٥	٦,٩	٦,٧	٣,٢	٣,٢	أوروبا الصاعدة والنامية
٢,٦	٢,٨	٣,١	٣,٢	١,٢	٧,٥	١,٦-	٢,٥	٣,٦	٤,٢	١,٨	٣,٥	٣,٥	ألبانيا
٣,٥	٣,٤	٣,١	٣,٣	٤,٨	٨,٩	٣,٣-	٢,١	٤,٠	٣,٨	٣,٣	٤,٢	٤,٢	بيلاروس
١,١	١,١	٢,٤	٣,٩	٤,٧-	٢,٤	٠,٧-	١,٤	٣,١	٢,٥	٢,٥-	٢,٥	٢,٥	البوسنة والهرسك
٣,٠	٣,٠	٢,٥	١,٨	٤,٢	٧,٤	٣,٠-	٢,٩	٣,٨	٣,٢	٣,٢	٢,٤	٢,٤	بلغاريا
٢,٦	٢,٩	٢,٧	١,٨	٣,٩	٧,٧	٤,٠-	٤,٠	٢,٧	٢,٧	٣,٠	١,٠	١,٠	هنغاريا
٣,٢	٣,٣	٢,٢	٠,٩-	٤,٦	٧,١	٤,٥-	٤,٩	٥,٤	٤,٣	٢,٢	٤,٦	٤,٦	كوسوفو
٣,٨	٤,٠	٣,٨	٣,٣	٤,٣	١٠,٧	٥,٣-	٤,٨	٣,٤	٤,٨	٥,٦	٣,٥	٣,٥	مولدوفا
٥,٠	٤,٨	٢,٦	١,٠	٥,٠-	١٣,٩	٨,٣-	٣,٦	٤,١	٤,٢	٤,٤	٢,٨	٢,٨	الجبيل الأسود
٣,٠	٣,٠	٣,٧	٦,٠	٦,٤	١٣,٠	١٥,٣-	٤,١	٥,١	٤,٧	٢,٩	٣,٢	٣,٢	مقدونيا الشمالية
٣,٥	٣,٧	٢,٧	١,٠	٢,٢	٤,٥	٤,٧-	٣,٩	٢,٩	١,١	٢,٨	٣,٩	٣,٩	بولندا
٣,٠	٣,٥	٣,١	٠,٢	٥,٣	٦,٩	٢,٠-	٤,٤	٥,٩	٥,١	٣,٠	٢,٨	٢,٨	رومانيا
٣,٥	٣,٦	٢,٨	٢,١	٤,٦	٥,٧	٣,٧-	٣,٩	٦,٠	٨,٢	٢,٩	٢,٦	٢,٦	روسيا
١,٣	١,٨	٣,٢	٣,٦	١,٢-	٦,٠	٢,٧-	٢,٢	٢,٨	١,٨	٠,٢	١,٩	١,٩	صربيا
٤,٠	٤,٥	٣,٥	٢,٥	٢,٥	٧,٧	٠,٩-	٤,٣	٤,٥	٢,١	٣,٣	٥,١	٥,١	تركيا
٣,٥	٣,٢	٣,١	٤,٥	٥,٥	١١,٤	١,٩	٠,٨	٣,٠	٧,٥	٣,٣	٠,٧-	٠,٧-	أوكرانيا ^١
٤,٢	٦,٥	٣,٢	٥,٠	٢٩,١-	٣,٤	٣,٨-	٣,٢	٣,٥	٢,٤	٢,٤	٣,٠	٣,٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢,٤	٢,٥	٢,٠	٢,٣	٤,٢	٧,٣	٧,٠-	٠,٢	١,١	١,٤	٠,٨-	٠,٨	٠,٨	أنتيغوا وبربودا
٢,٨	٤,٠	٦,١	٥,٩	٨,٥	٦,٦	١٧,٥-	٤,٣	٦,٨	٣,١	٥,٥	٣,٢	٣,٢	الأرجنتين
٢,٣	٥,٠	٢,٨-	١,٦-	٥,٠	١٠,٧	٩,٩-	٢,٠-	٢,٦-	٢,٨	٢,١-	٠,٣-	٠,٣-	أروبا
١,١	١,٠	١,١	٥,٣	١٠,٥	٢٧,٦	٢٤,٠-	٢,٣-	٢,٤	٧,٠	١,٧	٠,٣	٠,٣	جزر البهاما
١,٥	١,٨	٢,٣	٤,٣	١٤,٤	١٧,٠	٢٣,٥-	٠,٧-	٢,٩	٢,٥	٠,٨-	٠,١	٠,١	بربادوس
٢,٠	٢,٨	٣,٧	٤,٤	١٣,٨	١,٣-	١٢,٧-	٠,٣	٠,٧-	٠,٧-	٢,٥	٢,٢	٢,٢	بليز
٢,٥	٢,٥	٣,٤	٤,٧	٨,٧	١٧,٩	١٣,٧-	٤,٢	١,١	١,٨-	٠,٠	٥,٠	٥,٠	بوليفيا
٢,٣	٢,٢	١,٦	٢,٥	٣,٦	٦,١	٨,٧-	٢,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٢,٨	٢,٨	البرازيل
٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٩	٣,٠	٤,٨	٣,٣-	١,٢	١,٨	١,٣	٣,٣-	٣,٩	٣,٩	شيلي
٢,٣	٢,٥	٢,٠	٠,٢	٢,١	١١,٣	٦,١-	٠,٦	٤,٠	١,٤	١,٨	٤,٦	٤,٦	كولومبيا
٣,٠	٢,٥	١,١	٠,٦	٧,٣	١٠,٨	٧,٢-	٣,٢	٢,٦	١,٤	٢,١			

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تابع)
(التغير السنوي %)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
٢,٤	٢,٥	٢,٠	٢,٣	٤,٢	٧,٣	٧,٠-	٠,٢	١,١	١,٤	٠,٨-	٣,٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي (تقمة)
٣,٣	٣,٥	٤,٠	٥,١	٤,٦	٧,٩	٤,٣-	٢,٤	٢,٦	٤,٢	٤,٢	٤,٣	كوستاريكا
٢,٤	٤,٣	٤,٦	٤,٧	٥,٦	٦,٩	١٦,٦-	٥,٥	٣,٥	٦,٦-	٢,٨	١,٧	دومينيكا
٥,٠	٥,٠	٥,٤	٢,٤	٤,٩	١٢,٣	٦,٧-	٥,١	٧,٠	٤,٧	٦,٧	٥,٣	الجمهورية الدومينيكية
٢,٥	٠,٨	٠,١	٢,٣	٦,٢	٩,٨	٩,٢-	٠,٢	١,٠	٦,٠	٠,٧-	٤,٣	إكوادور
٢,٣	٢,٣	٣,٠	٣,٥	٢,٨	١١,٩	٧,٩-	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,١	السلفادور
٢,٧	٣,٧	٤,١	٤,٨	٧,٣	٤,٧	١٣,٨-	٠,٧	٤,٤	٤,٤	٣,٧	١,١	غرينادا
٣,٩	٣,٧	٣,٥	٣,٥	٤,١	٨,٠	١,٨-	٤,٠	٣,٤	٣,١	٢,٧	٣,٨	غواتيمالا
١١,٩	١٨,٧	٣٣,٩	٣٣,٠	٦٢,٣	٢٠,١	٤٣,٥	٥,٤	٤,٤	٣,٧	٣,٨	٣,٨	غيانا
١,٥	١,٥	٣,٠-	١,٩-	١,٧-	١,٨-	٣,٣-	١,٧-	١,٧	٢,٥	١,٨	٢,٣	هايتي
٣,٩	٣,٧	٣,٦	٣,٥	٤,٠	١٢,٥	٩,٠-	٢,٧	٣,٨	٤,٨	٣,٩	٣,٦	هندوراس
١,٦	١,٧	١,٨	٢,٢	٥,٢	٤,٦	٩,٩-	١,٠	١,٨	٠,٧	١,٥	٠,١	جامايكا
٢,١	١,٤	٢,٤	٣,٢	٣,٩	٥,٧	٨,٦-	٠,٣-	٢,٠	١,٩	١,٨	١,٩	المكسيك
٣,٥	٣,٥	٣,٥	٤,٧	٣,٨	١٠,٣	١,٨-	٢,٩-	٣,٤-	٤,٦	٤,٦	٤,٠	نيكاراغوا
٤,٠	٣,٠	٢,٥	٧,٣	١٠,٨	١٥,٨	١٧,٧-	٣,٣	٣,٧	٥,٦	٥,٠	٧,٦	بنما
٣,٥	٣,٨	٣,٨	٤,٥	٠,٢	٤,٠	٠,٨-	٠,٤-	٣,٢	٤,٨	٤,٣	٤,٧	باراغواي
٢,٣	٢,٧	٢,٥	٠,٦-	٢,٧	١٣,٤	١٠,٩-	٢,٢	٤,٠	٢,٥	٤,٠	٥,٨	بيرو
٢,٩	٤,٣	٤,٧	٣,٤	٨,٨	٠,٩-	١٤,٦-	٤,١	٢,١	٠,٠	٣,٩	٢,٦	سانت كيتس ونيفس
١,٥	٢,١	٢,٤	٣,٠	١٥,٧	١١,٣	٢٣,٦-	٠,٢-	٢,٩	٣,٤	٣,٨	١,٥	سانت لوسيا
٢,٧	٣,٩	٥,٣	٦,٢	٥,٥	٠,٨	٣,٧-	٠,٧	٣,٢	١,٥	٤,١	١,١	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٣,٠	٣,٠	٣,٠	٢,١	٢,٤	٢,٤-	١٦,٠-	١,٢	٤,٩	١,٦	٤,٩-	٣,١	سورينام
٢,٨	٢,٣	٢,٤	٢,١	١,٥	١,٠-	٩,١-	٠,٤	٠,٦-	٤,٨-	٧,٥-	٣,١	ترينيداد وتوباغو
٢,٢	٢,٩	٣,٧	٠,٤	٤,٧	٥,٦	٧,٤-	٠,٩	٠,٢	١,٧	١,٧	٤,٧	أوروغواي ^١
...	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٨,٠	١,٠	٣٠,٠-	٢٧,٧-	١٩,٧-	١٥,٧-	١٧,٠-	١,٩	فنزويلا ^١
٣,٧	٤,٢	٢,٨	٢,٠	٥,٣	٤,٥	٢,٤-	١,٧	٢,٨	٢,٦	٤,٢	٤,٢	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
...	٦,٢-	١٤,٥-	٢,٤-	٣,٩	١,٢	٢,٦	٢,٢	٨,٠	أفغانستان ^١
٢,١	٣,١	٣,٨	٤,٢	٣,٦	٣,٨	٥,٠-	٠,٩	١,٤	١,٥	٣,٩	٣,٠	الجزائر
٤,٥	٥,٢	٦,٠	٨,٧	١٢,٦	٥,٧	٧,٢-	٧,٦	٥,٢	٧,٥	٠,٢	٤,١	أرمينيا
٢,٤	٢,٣	٢,٨	١,١	٤,٦	٥,٦	٤,٢-	٢,٥	١,٥	٠,٢	٣,١-	٩,٢	أذربيجان
٢,٨	٣,٢	٣,٦	٢,٦	٤,٩	٢,٦	٤,٦-	٢,٢	٢,١	٤,٣	٣,٦	٤,٦	البحرين
٥,٥	٦,٠	٦,٥	٧,٠	٣,٩	٤,٥	١,٣	٥,٥	٤,٨	٥,٥	٧,١	٥,٣	جيبوتي
٥,٦	٤,٤	٣,٠	٣,٨	٦,٧	٣,٣	٣,٦	٥,٥	٥,٣	٤,٢	٤,٣	٤,٥	مصر
٥,٠	٥,٢	٥,٧	٧,٥	١١,٠	١٠,٦	٦,٣-	٥,٤	٦,١	٥,٢	٣,٤	٥,٤	جورجيا
٢,٠	٣,١	٣,٣	٤,٧	٣,٨	٤,٧	٣,٣	٣,١-	١,٨-	٢,٨	٨,٨	٢,١	إيران
٣,٦	٥,٣	١,٤	٢,٢-	٧,٠	١,٦	١٢,١-	٥,٤	٤,٧	٣,٤-	١٥,٢	٥,٧	العراق
٣,٠	٣,٠	٢,٦	٢,٦	٢,٤	٣,٧	١,١-	١,٨	١,٩	٢,٥	٢,٠	٤,٥	الأردن
٢,٤	٥,٦	٣,١	٥,١	٣,٣	٤,١	٢,٦-	٤,٥	٤,١	٣,٩	٠,٩	٥,٥	كازاخستان
٢,٦	٣,٨	١,٤-	٢,٢-	٦,١	١,٧	٥,٣-	١,٤	٢,٤	٤,٧-	٢,٩	٢,٤	الكويت
٤,٠	٤,٢	٤,٤	٤,٢	٦,٣	٥,٥	٧,١-	٤,٦	٣,٥	٤,٧	٤,٣	٤,٦	جمهورية قيرغيزستان
...	٠,٠	١٠,٠-	٢٥,٩-	٦,٩-	١,٩-	٠,٩	١,٦	٤,٨	لبنان ^١
٢,٣	٦,٩	٧,٨	١٠,٢	٨,٣-	٢٨,٣	٢٩,٥-	١١,٢-	٧,٩	٣٢,٥	١,٥-	٤,٧-	ليبيا
٢,٢	٥,٥	٥,١	٤,٨	٦,٤	٠,٧	٠,٤-	٣,١	٤,٨	٦,٣	١,٣	٤,٠	موريتانيا
٣,٤	٣,٣	٣,١	٣,٠	١,٣	٨,٠	٧,٢-	٢,٩	٣,١	٥,١	٠,٥	٤,٤	المغرب
٣,٢	٣,١	١,٢	١,٣	٤,٣	٣,١	٣,٤-	١,١-	١,٣	٠,٣	٥,٠	٥,٠	عمان
٥,٠	٣,٥	٢,٠	٠,٢-	٦,٢	٥,٨	٠,٩-	٣,١	٦,١	٤,٦	٤,١	٣,٦	باكستان
١,٦	٢,٠	٢,٠	١,٦	٤,٢	١,٦	٣,٦-	٠,٧	١,٢	١,٥-	٣,١	١٢,٤	قطر
٣,٥	٦,٠	٢,٦	٠,٨-	٧,٥	٥,١	٣,٦-	١,١	٣,٢	٠,٩	١,٩	٤,١	المملكة العربية السعودية
٤,٥	٣,٩	٣,٧	٢,٨	٢,٤	٣,٣	٢,٦-	٣,٦	٣,٠	٩,٥	١,٣-	...	الصومال
٤,٥	٥,٤	٤,٢-	١٨,٣-	٢,٥-	٠,٥	٣,٦-	٢,٥-	٢,٣-	٠,٨	٤,٧	٠,٦	السودان ^١
...	سوريا ^١
٤,٥	٤,٥	٦,٥	٨,٣	٨,٠	٩,٤	٤,٤	٧,٤	٧,٦	٧,١	٦,٩	٦,٨	طاجيكستان
١,٢	١,٨	١,٩	٠,٤	٢,٦	٤,٦	٨,٦-	١,٦	٢,٦	٢,٢	١,١	٣,١	تونس
٢,٢	٢,٣	٢,٣	٢,٠	٥,٣	٠,٣-	٢,١-	٣,٧-	١,٧	٢,١	٠,٥-	٨,١	تركمانستان ^١
٤,٥	٤,٢	٣,٥	٣,٤	٧,٩	٤,٤	٥,٠-	١,١	١,٣	٠,٧	٥,٦	٤,٠	الإمارات العربية المتحدة
٥,٥	٥,٤	٥,٢	٦,٠	٥,٧	٧,٤	٣,٠	٦,٠	٥,٩	٤,٤	٥,٩	٧,٧	أوزبكستان
...	٦,١-	٤,١	٧,٠	١١,٣-	١,٤	١,٢	١,٤	٨,٩	٤,٨	الضفة الغربية وغزة
٥,٥	١,٥	١,٠-	٢,٠-	١,٥	١,٠-	٨,٥-	٢,١	٠,٨	٥,١-	٩,٤-	١,٨-	اليمن ^١

الجدول ألف-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (تتمة)
(التغير السنوي %)

توقعات	متوسط											
	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦
٤,٣	٤,٠	٣,٨	٣,٤	٤,٠	٤,٧	١,٦-	٣,٢	٣,٣	٢,٩	١,٥	٥,٢	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٦	٣,١	٣,٦	٠,٥	٣,٠	١,٢	٥,٦-	٠,٧-	١,٣-	٠,٢-	٢,٦-	٦,٤	أنغولا
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٥,٨	٦,٣	٧,٢	٣,٨	٦,٩	٦,٧	٥,٧	٣,٣	٤,٢	بنن
٤,٠	٤,٦	٣,٦	٣,٢	٥,٨	١١,٩	٨,٧-	٣,٠	٤,٢	٤,١	٧,٢	٢,٧	بوتسوانا
٥,٠	٥,٨	٥,٥	٣,٦	١,٨	٦,٩	١,٩	٥,٥	٦,٦	٦,٢	٦,٠	٥,٥	بوركينافاسو
٥,٠	٥,٤	٤,٣	٢,٧	١,٨	٣,١	٠,٣	١,٨	١,٦	٠,٥	٠,٦-	٣,٦	بوروندي
٤,٥	٤,٧	٤,٧	٤,٨	١٧,١	٥,٦	٢٠,٨-	٦,٩	٣,٧	٤,٦	٤,٣	٣,٨	كابو فيردي
٤,٥	٤,٥	٤,٣	٤,٠	٣,٦	٣,٦	٠,٥	٣,٤	٤,٠	٣,٥	٤,٥	٤,٠	الكاميرون
٢,٦	١,٧	١,٣	٠,٧	٠,٥	١,٠	١,٠	٣,٠	٣,٨	٤,٥	٤,٧	١,٣-	جمهورية إفريقيا الوسطى
٢,٧	٣,٧	٢,٩	٤,٤	٣,١	٠,٩-	٢,١-	٦,٦	٥,٩	٢,٠-	٦,٣-	٤,٤	تشاد
٣,٨	٤,٠	٣,٥	٣,٠	٢,٦	٢,٠	٠,٢-	١,٨	٣,٦	٣,٨	٣,٣	٢,٥	جزر القمر
٤,١	٥,٧	٤,٧	٦,١	٨,٨	٦,٠	١,٧	٤,٥	٤,٨	٣,٧	٠,٤	٦,٩	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٤,٠	٣,٢	٤,٤	٤,٠	١,٧	١,١	٦,٣-	١,١	٢,٣-	٥,٦-	٥,٠-	٤,٢	جمهورية الكونغو
٦,٠	٦,٤	٦,٥	٦,٢	٦,٩	٧,١	٠,٧	٦,٧	٤,٨	٧,٤	٧,٢	٤,٣	كويت ديفوار
٢,٩	٤,٦-	٠,٥	٥,٩-	٣,٢	٠,٤-	٤,٨-	٥,٥-	٦,٢-	٥,٧-	٨,٨-	٣,٠	غينيا الاستوائية
...	٣,٨	١٣,٠	١٠,٠-	٧,٤	١,٨	إريتريا ^١
٢,٧	٣,٣	٣,٧	٥,١	٠,٥	١٠,٧	١,٦-	٢,٧	٢,٤	٢,٠	١,١	٣,١	إسواتيني
٧,٠	٦,٥	٦,٢	٧,٢	٦,٤	٦,٣	٦,١	٩,٠	٧,٧	١٠,٢	٨,٠	١٠,٦	إثيوبيا
٢,٦	٢,٧	٢,٩	٢,٣	٣,٠	١,٥	١,٨-	٣,٨	٠,٩	٠,٥	٢,١	٣,٦	غامبون
٥,٠	٥,٨	٦,٢	٥,٦	٤,٩	٥,٣	٠,٦	٦,٢	٧,٢	٤,٨	١,٩	٢,٣	غامبيا
٥,٠	٤,٤	٢,٨	٢,٣	٣,١	٥,١	٠,٥	٦,٥	٦,٢	٨,١	٣,٤	٦,٦	غانا
٥,٦	٥,٦	٤,١	٥,٧	٤,٠	٥,٦	٤,٧	٥,٦	٦,٤	١٠,٣	١٠,٨	٣,٩	غينيا
٤,٥	٥,٠	٥,٠	٤,٢	٤,٢	٦,٤	١,٥	٤,٥	٣,٨	٤,٨	٥,٣	٣,٤	غينيا-بيساو
٥,٣	٥,٣	٥,٠	٥,٥	٤,٨	٧,٦	٠,٣-	٥,١	٥,٧	٣,٨	٤,٢	٤,٨	كينيا
٢,١	٢,٥	٢,٤	١,٩	١,٦	١,٧	٥,٣-	٣,١-	١,٥-	٢,٧-	١,٩	٣,٥	ليسوتو
٦,٢	٦,٢	٥,٣	٤,٦	٤,٨	٥,٠	٣,٠-	٢,٥-	١,٢	٢,٥	١,٦-	٦,٤	ليبيريا
٤,٥	٤,٦	٤,٥	٣,٨	٤,٠	٥,٧	٧,١-	٤,٤	٣,٢	٣,٩	٤,٠	٢,٧	مدغشقر
٤,٦	٣,٨	٣,٣	١,٦	٠,٨	٤,٦	٠,٩	٥,٤	٤,٤	٤,٠	٢,٣	٥,٧	ملاوي
٤,٩	٤,٥	٤,٠	٤,٥	٣,٥	٣,١	١,٢-	٤,٨	٤,٧	٥,٣	٥,٩	٤,١	مالي
٣,٣	٣,٧	٤,٩	٦,٩	٨,٩	٣,٤	١٤,٥-	٢,٩	٤,٠	٣,٩	٣,٩	٤,٢	موريشيوس
٨,٥	٥,٠	٥,٠	٦,٠	٤,٤	٢,٤	١,٢-	٢,٣	٣,٥	٢,٦	٤,٧	٧,٤	موزامبيق
٢,٦	٢,٦	٢,٦	٣,٢	٤,٦	٣,٥	٨,١-	٠,٨-	١,١	١,٠-	٠,٠	٤,٣	ناميبيا
٦,٠	٦,١	١٠,٤	١,٤	١١,٩	١,٤	٣,٥	٦,١	٧,٠	٥,٠	٥,٧	٥,٦	النيجر
٣,٣	٣,٠	٣,٣	٢,٩	٣,٣	٣,٦	١,٨-	٢,٢	١,٩	٠,٨	١,٦-	٦,٤	نيجيريا
٧,٣	٧,٠	٦,٩	٦,٩	٨,٢	١٠,٩	٣,٤-	٩,٥	٨,٥	٣,٩	٦,٠	٧,٨	رواندا
٣,٣	٤,١	٢,٩	٠,٣-	٠,١	١,٩	٢,٦	٢,٠	٤,٤	٤,١	٥,٢	٤,٢	سان تومي وبرينسيبي
٤,٠	١٠,٢	٨,٣	٤,١	٤,٠	٦,٥	١,٣	٤,٦	٦,٢	٧,٤	٦,٤	٣,٥	السنغال
٣,٦	٣,٨	٣,٢	٣,٧	١٥,٠	٠,٦	١١,٧-	٥,٥	٤,٩	٧,٠	١٢,١	٥,٢	سيشيل
٤,٥	٤,٥	٤,٠	٣,٤	٣,٥	٤,١	٢,٠-	٥,٣	٣,٥	٣,٨	٦,٤	٤,٧	سيراليون
١,٤	١,٢	٠,٩	٠,٦	١,٩	٤,٧	٦,٠-	٠,٣	١,٦	١,٢	٠,٧	٢,٦	جنوب إفريقيا
٥,٨	٦,٨	٥,٦	٠,١-	٥,٢-	٥,٣	٦,٥-	٠,٩	٢,١-	٥,٨-	١٣,٣-	...	جنوب السودان
٦,٥	٦,٠	٥,٥	٥,٠	٤,٧	٤,٨	٤,٥	٦,٩	٧,٠	٦,٧	٦,٩	٦,٣	تنزانيا
٥,٥	٥,٣	٥,٣	٥,٤	٥,٨	٦,٠	٢,٠	٤,٩	٤,٨	٤,٠	٥,٧	٤,٨	توغو
٧,٠	٦,٥	٥,٦	٤,٨	٦,٣	٥,٥	١,١-	٧,٦	٥,٦	٦,٨	٠,٢	٦,٩	أوغندا
٤,٩	٤,٨	٤,٧	٤,٣	٥,٢	٦,٢	٢,٨-	١,٤	٤,٠	٣,٥	٣,٨	٦,٩	زامبيا
٣,٠	٣,٢	٣,٢	٥,٣	٦,٥	٨,٤	٧,٨-	٦,٣-	٥,٠	٥,٢	٠,٨	٣,٦	زيمبابوي ^١

^١ راجع الملحوظات الخاصة بكل من أفغانستان وإريتريا والهند ولبنان وسري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا وأوروغواي وزمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.
^٢ بيانات تيمور-ليشتي تستبعد التوقعات المتعلقة بالصادرات النفطية من منطقة تنمية البترول المشتركة.

توقعات			متوسط								
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠٠٦
مخفّضات إجمالي الناتج المحلي											
١,٩	٢,١	٢,٦	٤,٢	٥,٥	٣,٢	١,٦	١,٥	١,٧	١,٥	٠,٩	١,٤
الاقتصادات المتقدمة											
١,٩	١,٨	٢,٤	٣,٦	٧,٠	٤,٦	١,٣	١,٧	٢,٣	١,٨	١,٠	١,٨
الولايات المتحدة											
١,٩	٢,٥	٢,٩	٦,٠	٤,٧	٢,٢	١,٨	١,٧	١,٥	١,١	٠,٩	١,٤
منطقة اليورو											
٢,٠	٢,٣	٢,٣	٣,٨	٠,٣	٠,٢-	٠,٩	٠,٦	٠,٠	٠,١-	٠,٤	٠,٤-
اليابان											
٢,٠	٢,٢	٢,٥	٣,١	٥,٨	٣,٦	٢,٠	١,٣	١,٧	١,٩	١,٢	١,٨
اقتصادات متقدمة أخرى^١											
أسعار المستهلكين											
٢,٠	٢,٠	٢,٦	٤,٦	٧,٣	٣,١	٠,٧	١,٤	٢,٠	١,٧	٠,٧	١,٧
الاقتصادات المتقدمة											
٢,١	٢,٠	٢,٩	٤,١	٨,٠	٤,٧	١,٢	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٣	٢,٠
الولايات المتحدة											
١,٩	٢,١	٢,٤	٥,٤	٨,٤	٢,٦	٠,٣	١,٢	١,٨	١,٥	٠,٢	١,٧
منطقة اليورو^٢											
٢,٠	٢,١	٢,٢	٣,٣	٢,٥	٠,٢-	٠,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,١-	٠,٣
اليابان											
٢,٠	٢,١	٢,٥	٤,٩	٦,٥	٢,٥	٠,٦	١,٤	١,٩	١,٨	٠,٩	٢,١
اقتصادات متقدمة أخرى^١											
٤,٢	٦,٢	٨,٣	٨,٣	٩,٨	٥,٩	٥,٢	٥,١	٥,٠	٤,٥	٤,٤	٦,٠
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية^٣											
المجموعات الإقليمية											
٢,٧	٢,٨	٢,٤	٢,٤	٣,٩	٢,٣	٣,٢	٣,٣	٢,٧	٢,٥	٢,٨	٤,٧
آسيا الصاعدة والنامية											
٧,٧	١٣,١	١٨,٨	١٩,٤	٢٧,٨	٩,٦	٥,٤	٦,٧	٦,٤	٥,٦	٥,٦	٨,١
أوروبا الصاعدة والنامية											
٣,٦	٧,٧	١٦,٧	١٤,٤	١٤,٠	٩,٨	٦,٤	٧,٦	٦,٦	٦,٣	٥,٥	٤,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي^٣											
٦,٦	١١,٨	١٥,٥	١٦,٧	١٣,٩	١٢,٧	١٠,٣	٧,٦	٩,٩	٧,١	٥,٩	٨,٣
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
٩,٠	١٢,٤	١٥,٣	١٦,٢	١٤,٥	١١,٠	١٠,٢	٨,١	٨,٣	١٠,٥	١٠,١	٨,٠
إفريقيا جنوب الصحراء											
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
٧,٨	١٠,٦	١٢,٢	١٢,٧	١٣,٧	١١,٧	٩,٣	٦,٨	٨,٩	٦,٥	٧,٧	٨,١
الوقود											
٣,٨	٥,٧	٧,٩	٧,٩	٩,٤	٥,٣	٤,٧	٤,٩	٤,٥	٤,٢	٣,٩	٥,٧
غير الوقود											
٧,١	١٩,٩	٤٧,٩	٣٨,٤	٢٨,٣	٢٣,٢	١٩,١	١٧,٤	١٣,٩	١١,٨	٦,٧	٦,٧
منها: منتجات أولية^٤											
حسب مصدر التمويل الخارجي											
٥,١	٧,٧	١٠,٢	١١,٦	١٢,٩	٧,٤	٥,٩	٥,٤	٥,٦	٥,٧	٥,٣	٦,٨
اقتصادات المركز المدين الصافي											
اقتصادات المركز المدين الصافي											
حسب تجربة خدمة الدين											
٧,٥	١٧,٠	٢٣,١	٢٤,٩	٢١,٨	١٧,٥	١٤,٠	١١,٦	١٤,٣	١٥,١	١٠,٣	١٠,٥
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨-٢٠٢٢											
المجموعات الأخرى											
٢,٠	٢,٤	٢,٧	٦,٣	٩,٣	٢,٩	٠,٧	١,٤	١,٩	١,٦	٠,١	١,٨
الاتحاد الأوروبي											
٦,٩	١٢,٤	١٥,٤	١٦,٠	١٤,٣	١٣,٨	١٠,٧	٧,٩	١١,٢	٧,٢	٥,٧	٨,١
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا											
٣,٩	٥,٧	٧,٧	٧,٦	٩,٣	٥,٢	٤,٦	٤,٨	٤,٦	٤,١	٤,٠	٥,٨
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل											
٨,١	١٢,٢	١٦,٣	١٨,١	١٦,١	١٤,٩	١٢,٨	٩,٣	٩,٧	١٠,٠	٩,٢	٩,١
البلدان النامية منخفضة الدخل											
للتذكيرة											
معدل التضخم الوسيط											
٢,٠	٢,١	٢,٥	٥,٣	٨,١	٢,٥	٠,٣	١,٤	١,٧	١,٦	٠,٤	١,٩
الاقتصادات المتقدمة											
٣,٠	٣,٩	٤,١	٦,٠	٧,٩	٣,٩	٢,٨	٢,٦	٣,٢	٣,٣	٢,٧	٤,٩
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية^٣											

^١ باستثناء الولايات المتحدة وبلدان منطقة اليورو واليابان.

^٢ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.

^٣ باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بفنزويلا والأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٦: الاقتصادات المتقدمة: أسعار المستهلكين^١
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢			توقعات			متوسط									
توقعات			توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤										
٢,٠	٢,٣	٣,١	٢,٠	٢,٠	٢,٦	٤,٦	٧,٣	٣,١	٠,٧	١,٤	٢,٠	١,٧	٠,٧	١,٧	الاقتصادات المتقدمة
٢,٠	٢,٤	٣,٢	٢,١	٢,٠	٢,٩	٤,١	٨,٠	٤,٧	١,٢	١,٨	٢,٤	٢,١	١,٣	٢,٠	الولايات المتحدة
٢,٠	٢,٣	٢,٩	١,٩	٢,١	٢,٤	٥,٤	٨,٤	٢,٦	٠,٣	١,٢	١,٨	١,٥	٠,٢	١,٧	منطقة اليورو ^٣
٢,٠	٢,٢	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٤	٦,٠	٨,٧	٣,٢	٠,٤	١,٤	١,٩	١,٧	٠,٤	١,٦	ألمانيا
١,٩	١,٨	٤,٢	١,٧	١,٨	٢,٤	٥,٧	٥,٩	٢,١	٠,٥	١,٣	٢,١	١,٢	٠,٣	١,٥	فرنسا
١,٩	٢,٢	٠,٥	٢,٠	٢,٠	١,٧	٥,٩	٨,٧	١,٩	٠,١-	٠,٦	١,٢	١,٣	٠,١-	١,٨	إيطاليا
٢,٢	٢,٤	٣,٣	١,٨	٢,٤	٢,٧	٣,٤	٨,٣	٣,٠	٠,٣-	٠,٨	١,٧	٢,٠	٠,٣-	١,٨	إسبانيا
٢,٠	٢,٥	١,٠	٢,٠	٢,١	٢,٧	٤,١	١١,٦	٢,٨	١,١	٢,٧	١,٦	١,٣	٠,١	١,٦	هولندا
١,٧	٣,٤	٠,٥	٢,٠	٢,٠	٣,٦	٢,٣	١٠,٣	٣,٢	٠,٤	١,٢	٢,٣	٢,٢	١,٨	١,٩	بلجيكا
٢,٠	٢,١	٣,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٤	٥,٢	٨,٠	٢,٤	٠,٤-	٠,٩	٠,٧	٠,٣	٠,٢-	٠,٩	أيرلندا
٢,٤	٣,٢	٥,٧	٢,١	٢,٨	٣,٩	٧,٧	٨,٦	٢,٨	١,٤	١,٥	٢,١	٢,٢	١,٠	٢,٠	النمسا
١,٩	٢,١	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٥,٣	٨,١	٠,٩	٠,١-	٠,٣	١,٢	١,٦	٠,٦	١,٦	البرتغال
٢,٠	٢,٧	٣,٧	١,٩	٢,١	٢,٧	٤,٢	٩,٣	٠,٦	١,٣-	٠,٥	٠,٨	١,١	٠,٠	١,٧	اليونان
٢,٠	١,٩	١,٣	٢,٠	١,٩	١,٢	٤,٣	٧,٢	٢,١	٠,٤	١,١	١,٢	٠,٨	٠,٤	٢,٠	فنلندا
٣,٣	٣,٤	٦,٦	٢,٠	٣,٩	٣,٦	١١,٠	١٢,١	٢,٨	٢,٠	٢,٨	٢,٥	١,٤	٠,٥-	٢,٠	الجمهورية السلوفاكية
٢,٢	٢,٤	٥,٤	٢,٢	٢,٢	٣,٧	٨,٤	١٠,٧	٢,٧	٠,٠	٠,٨	١,٦	١,٣	٠,٦-	٢,٣	كرواتيا
٢,٢	١,٨	٠,٦	٢,٣	٢,٣	١,٥	٨,٧	١٨,٩	٤,٦	١,١	٢,٢	٢,٥	٣,٧	٠,٧	٣,٤	ليتوانيا
٢,٠	٢,٢	٤,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٧	٧,٤	٨,٨	١,٩	٠,١-	١,٦	١,٧	١,٤	٠,١-	٢,٠	سلوفينيا
٣,٣	١,٧	٣,٢	٢,١	٣,١	٢,٥	٢,٩	٨,٢	٣,٥	٠,٠	١,٧	٢,٠	٢,١	٠,٠	٢,١	لكسمبرغ
٢,٠	٥,٧	٠,٩	٢,٣	٣,٦	٢,٠	٩,١	١٧,٢	٣,٢	٠,١	٢,٧	٢,٦	٢,٩	٠,١	٤,٠	لاتفيا
٢,٥	٣,٦	٤,٣	٢,٥	٢,٥	٤,٢	٩,١	١٩,٤	٤,٥	٠,٦-	٢,٣	٣,٤	٣,٧	٠,٨	٣,٧	إستونيا
٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٩	٢,٠	٢,٣	٣,٩	٨,١	٢,٢	١,١-	٠,٥	٠,٨	٠,٧	١,٢-	١,٧	قبرص
٢,١	٢,٢	٤,٢	٢,٠	٢,١	٢,٩	٥,٧	٦,١	٠,٧	٠,٨	١,٥	١,٧	١,٣	٠,٩	٢,٠	مالطة
٢,٠	٢,٠	٢,٩	٢,٠	٢,١	٢,٢	٣,٣	٢,٥	٠,٢-	٠,٠	٠,٥	١,٠	٠,٥	٠,١-	٠,٣	اليابان
٢,٠	٢,٢	٤,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٧,٣	٩,١	٢,٦	٠,٩	١,٨	٢,٥	٢,٧	١,٧	٢,٥	المملكة المتحدة
٢,٠	٢,٢	٣,٢	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٣,٦	٥,١	٢,٥	٠,٥	٠,٤	١,٥	١,٩	١,٠	٢,٥	كوريا
١,٩	٢,١	٣,٢	٢,٠	١,٩	٢,٦	٣,٩	٦,٨	٣,٤	٠,٧	١,٩	٢,٣	١,٦	١,٤	١,٧	كندا
٢,٨	٣,٤	٤,٠	٢,٥	٣,٠	٣,٥	٥,٦	٦,٦	٢,٨	٠,٩	١,٦	١,٩	٢,٠	١,٣	٢,٦	أستراليا
١,٧	٢,٢	٢,٧	١,٥	١,٦	١,٩	٢,٥	٢,٩	٢,٠	٠,٢-	٠,٦	١,٤	٠,٦	١,٤	١,١	مقاطعة تايوان الصينية
١,٢	١,٤	١,٧	١,٢	١,٢	١,٥	٢,١	٢,٨	٠,٦	٠,٧-	٠,٤	٠,٩	٠,٥	٠,٤-	٠,٣	سويسرا
٢,٥	٢,٩	٣,٧	٢,٠	٢,٥	٣,٠	٤,٨	٦,١	٢,٣	٠,٢-	٠,٦	٠,٤	٠,٦	٠,٥-	٢,٦	سنغافورة
٢,٠	٢,٤	٣,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٦	٥,٩	٨,١	٢,٧	٠,٧	١,٧	٢,٠	١,٩	١,١	١,٤	السويد
٢,٠	٢,٢	٦,٩	٢,٠	٢,٠	٢,١	١٠,٧	١٥,١	٣,٨	٣,٢	٢,٨	٢,١	٢,٥	٠,٧	٢,١	الجمهورية التشيكية
٢,٤	١,٨	٢,٤	٢,٥	٢,٣	٢,٣	٢,١	١,٩	١,٦	٠,٣	٢,٩	٢,٤	١,٥	٢,٤	٣,٢	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٢,٣	٢,٦	٣,٠	٢,٠	٢,٥	٢,٤	٤,٢	٤,٤	١,٥	٠,٦-	٠,٨	٠,٨	٠,٢	٠,٥-	٢,٠	إسرائيل ^٤
٢,٦	٣,٣	٤,٨	٢,٠	٢,٦	٣,٣	٥,٥	٥,٨	٣,٥	١,٣	٢,٢	٢,٨	١,٩	٣,٦	٢,٠	النرويج
١,٩	١,٩	٠,٥	٢,٠	٢,٠	١,٥	٣,٤	٨,٥	١,٩	٠,٣	٠,٧	٠,٧	١,١	٠,٠	١,٦	الدانمرك
٢,٤	٢,٤	٤,٧	٢,٠	٢,٥	٣,١	٥,٧	٧,٢	٣,٩	١,٧	١,٦	١,٦	١,٩	٠,٦	٢,٢	نيوزيلندا
٢,٣	٢,٢	١,٥	٢,٣	٢,٣	١,٩	٢,٨	٦,٠	٢,٤	٠,٥-	٠,١	١,٣	١,٨	٠,٣-	٢,٢	بورتوريكو
٢,٢	١,٧	١,٤	٢,٥	٢,٣	١,٧	٠,٩	١,٠	٠,٠	٠,٨	٢,٨	٣,٠	١,٢	٢,٤	٥,١	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة
٢,٨	٤,٨	٧,٨	٢,٥	٣,٤	٥,٦	٨,٧	٨,٣	٤,٥	٢,٨	٣,٠	٢,٧	١,٨	١,٧	٥,٨	آيسلندا
٢,٠	٣,٨	٤,٦	١,٧	٢,٤	٤,٣	٥,٦	٦,٢	١,٧	٠,١	٠,٥	١,٠	٢,٦	٠,٤-	١,٤	أندورا
٢,٠	٢,٣	٦,١	٢,٠	٢,٠	٢,٣	٦,١	٥,٣	٢,١	٠,١-	٠,٥	١,٢	١,٠	٠,٦	٢,١	سان مارينو
٢,٠	٢,٢	٣,١	٢,١	٢,٠	٢,٦	٤,٧	٧,٣	٣,٣	٠,٨	١,٥	٢,١	١,٨	٠,٨	١,٧	للتذكيرة
															الاقتصادات المتقدمة الرئيسية

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.
^٢ التغيرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.
^٣ على أساس المؤشر المنسق لأسعار المستهلكين الصادر عن المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي.
^٤ راجع الملحوظات الخاصة بإسرائيل تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تابع)
(التغير السنوي %)

نهاية الفترة ^٢		توقعات					متوسط									
توقعات		توقعات					٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦		
أمريكا اللاتينية والكاريبي (تتمة)^٤																
٦,٥	١٢,٧	١٦,٦	٣,٦	٧,٧	١٦,٧	١٤,٤	١٤,٥	٩,٨	٦,٤	٧,٦	٦,٦	٦,٣	٥,٥	٤,٨		
٣,٥	٢,٥	١,٨	٣,٥	٢,٩	٥,٣	٥,٥	٨,٣	١,٧	٥,٧	٢,١	٢,٢	١,٦	٥,٥	٦,٧		
٢,٥	٢,٢	٢,٣	٢,٥	٢,١	٢,٨	٣,٥	٧,٧	١,٦	٥,٧	١,٥	١,٥	٥,٣	٥,١	١,٧		
٤,٥	٤,٥	٣,٦	٤,٥	٤,٥	٤,٢	٤,٨	٨,٨	٨,٢	٣,٨	١,٨	٣,٦	٣,٣	١,٦	٥,٣		
١,٥	١,٥	١,٣	١,٥	١,٥	١,٤	٢,٢	٣,٥	٥,١	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٤	١,٧	٤,٢		
١,٧	١,٧	١,٢	١,٨	١,٧	٥,٩	٤,٥	٧,٢	٣,٥	٥,٤	٥,١	١,١	١,٥	٥,٦	٢,٥		
٢,٥	١,٨	٢,٧	٢,٥	٢,٥	١,٧	٣,٥	٢,٦	١,٢	٥,٧	٥,٦	٥,٨	٥,٩	١,٧	٢,٣		
٤,٥	٤,٥	٤,٢	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٦,٢	٦,٩	٤,٣	٣,٢	٣,٧	٣,٧	٤,٤	٤,٤	٥,٥		
٥,٥	٣,٦	٢,٥	٥,٧	٤,٦	٢,٨	٤,٥	٦,٥	٣,٣	١,٢	٢,١	١,٣	١,٩	٥,٨	٤,٢		
١٣,٤	٢٢,١	٣١,٨	١١,٥	١٤,٣	٢٣,٥	٤٤,١	٢٧,٦	١٥,٩	٢٢,٩	١٧,٣	١١,٤	١٥,٦	١١,٤	٦,٥		
٤,٥	٤,٣	٥,٢	٤,٥	٤,١	٤,٤	٦,٧	٩,١	٤,٥	٣,٥	٤,٤	٤,٣	٣,٩	٢,٧	٦,٥		
٥,٥	٥,٥	٦,٩	٥,٥	٥,٥	٧,٥	٦,٥	١٥,٣	٥,٩	٥,٢	٣,٩	٣,٧	٤,٤	٢,٣	٩,٧		
٣,٥	٣,٥	٤,٤	٣,٥	٣,٣	٤,٥	٥,٥	٧,٩	٥,٧	٣,٤	٣,٦	٤,٩	٦,٥	٢,٨	٤,٥		
٤,٥	٤,٨	٥,٦	٤,٥	٤,٥	٥,٥	٨,٤	١٥,٥	٤,٩	٣,٧	٥,٤	٤,٩	٣,٩	٣,٥	٨,١		
٢,٥	٢,٢	١,٩	٢,٥	٢,٥	١,٧	١,٥	٢,٩	١,٦	١,٦	٥,٤	٥,٨	٥,٩	٥,٧	٣,٩		
٤,٥	٤,٥	٣,٧	٤,٥	٤,٥	٣,٨	٤,٦	٩,٨	٤,٨	١,٨	٢,٨	٤,٥	٣,٦	٤,١	٥,٨		
٢,٥	٢,٤	٣,٢	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٦,٣	٧,٩	٤,٥	١,٨	٢,١	١,٣	٢,٨	٣,٦	٣,١		
٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,٥	٢,٢	٢,٥	٣,٦	٢,٧	١,٢	١,٣	٥,٣	١,٥	٥,٧	٥,٧	٢,٦		
٢,٥	١,٨	٢,٢	٢,٥	٢,٥	١,٨	٣,٧	٦,٤	٢,٤	١,٨	٥,٥	٢,٦	٥,١	٣,١	٢,٦		
٢,٥	٢,٥	٤,١	٢,٥	٢,٥	٣,٥	٤,٦	٥,٧	١,٦	٥,٦	٥,٩	٢,٣	٢,٢	٥,٢	٢,٦		
١١,٥	١٤,٢	٢٢,٦	٥,٥	١٤,٨	٢٥,٧	٥١,٦	٥٢,٤	٥٩,١	٣٤,٩	٤,٤	٦,٩	٢٢,٥	٥٥,٥	٧,٣		
٢,١	٢,٢	٥,٧	١,٨	٢,٢	١,٥	٤,٦	٥,٨	٢,١	٥,٦	١,٥	١,٥	١,٩	٣,١	٧,٥		
٥,٥	٥,٧	٥,١	٤,٦	٥,٥	٥,٨	٥,٩	٩,١	٧,٧	٩,٨	٧,٩	٧,٦	٦,٢	٩,٦	٧,٨		
١٥٥,٥	١٦٥,٥	١٩٥,٥	...	١٥٥,٥	١٥٥,٥	٣٣٧,٥	١٨٦,٥	١,٥٨٨,٥	٢,٣٥٥,١	١٩,٩٥٦,٥	٦٥,٣٧٤,١	٤٣٨,١	٢٥٤,٩	٣٦,٣		
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى																
٩,٥	١٤,٢	١٦,٧	٦,٦	١١,٨	١٥,٥	١٦,٧	١٣,٩	١٢,٧	١٥,٣	٧,٦	٩,٩	٧,١	٥,٩	٨,٣		
...	١٥,٦	٧,٨	٥,٦	٢,٣	٥,٦	٥,٥	٤,٤	٦,٤		
٦,١	٧,٥	٧,٨	٥,٥	٦,٤	٧,٦	٩,٣	٩,٣	٧,٢	٢,٤	٢,٥	٤,٣	٥,٦	٦,٤	٤,٥		
٤,٥	٣,٩	٥,٥	٤,٥	٣,٧	٣,١	٢,٥	٨,٦	٧,٢	١,٢	١,٤	٢,٥	١,٢	١,٤	٥,٥		
٥,٥	٥,٥	٢,١	٤,٥	٥,٥	٣,٥	٨,٢	١٣,٩	٦,٧	٢,٨	٢,٦	٢,٣	١٢,٩	١٢,٤	٦,٨		
١,٨	١,٤	٥,٣	٢,١	١,٨	١,٤	٥,١	٣,٦	٥,٦	٢,٣	١,٥	٢,١	١,٤	٢,٨	٢,٤		
٢,٥	١,٨	٣,٣	٢,٥	١,٩	١,٨	١,٨	٥,٢	١,٢	١,٨	٣,٣	٥,١	٥,٦	٢,٤	٣,٧		
١٥,٣	٢٢,١	٣٥,٧	٦,١	٢٥,٧	٣٢,٥	٢٤,٤	٨,٥	٤,٥	٥,٧	١٣,٩	٢٥,٩	٢٣,٥	١٥,٢	١٥,٢		
٣,٧	٤,٥	٥,٤	٣,٥	٤,٢	٢,٦	٢,٥	١١,٩	٩,٦	٥,٢	٤,٩	٢,٦	٦,٥	٢,١	٥,١		
٣٥,٥	٣٥,٥	٤٥,٥	٢٥,٥	٣٢,٥	٣٧,٥	٤١,٥	٤٥,٨	٤٥,٢	٣٦,٤	٣٤,٧	٣٥,٢	٩,٦	٩,١	١٩,٥		
٤,٥	٤,٥	٤,٥	٣,٦	٤,٥	٤,٥	٤,٤	٥,٥	٦,٥	٥,٦	٥,٣	٥,٤	٥,٢	٥,٥	٩,٣		
٢,٤	٢,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٤	٢,٧	٢,٢	٤,٢	١,٣	٥,٤	٥,٧	٤,٥	٣,٦	٥,٦	٤,٢		
٦,٤	٧,٨	٩,٨	٥,٥	٧,٥	٨,٧	١٤,٦	١٥,٥	٨,٥	٦,٨	٥,٢	٦,٥	٧,٤	١٤,٦	٨,٣		
٢,٦	٣,٣	٣,٤	١,٨	٢,٧	٣,٢	٣,٦	٤,٥	٣,٤	٢,١	١,١	٥,٦	١,٦	٢,٩	...		
٥,٥	٨,٥	٧,٣	٤,٥	٦,٦	٦,٧	١٥,٨	١٣,٩	١١,٩	٦,٣	١,١	١,٥	٣,٢	٥,٤	٩,٤		
...	١٧١,٢	١٥٤,٨	٨٤,٩	٢,٩	٦,١	٤,٥	٥,٨	٣,٨		
٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٩	٢,٩	٣,٤	٤,٥	٢,٩	١,٥	٢,٩	١٤,٥	٢٥,٩	٢٥,٩	٥,٩		
٤,٥	٤,٥	١,٦	٤,٥	٤,٥	٢,٨	٤,٩	٩,٦	٣,٦	٢,٤	٢,٣	٣,١	٢,٣	١,٥	٤,٨		
٢,٢	٢,٥	٣,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٦,١	٦,٦	١,٤	٥,٧	٥,٢	١,٦	٥,٨	١,٥	١,٦		
١,٥	١,٥	٥,٦	٢,٥	١,٥	١,٣	٥,٩	٢,٥	١,٧	٥,٤	٥,٥	٥,٧	١,٥	٥,٩	٣,٨		
٩,٥	١٩,٦	٢٩,٤	٦,٥	١٢,٧	٢٤,٨	٢٩,٢	١٢,١	٨,٩	١٥,٧	٦,٧	٢,٩	٤,١	٢,٩	١٥,٢		
٢,٤	٢,٦	١,٦	٢,٥	٢,٤	٢,٦	٣,١	٥,٥	٢,٣	٢,٥	٥,٩	٥,١	٥,٦	٢,٧	٤,٣		
٢,٥	٢,٣	٥,٤	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٢,٣	٢,٥	٣,١	٢,٤	٢,١	٢,٥	٥,٨	٢,١	٣,٤		
٣,٧	٤,٣	٦,٦	٣,٥	٣,٩	٤,٨	٦,١	٦,٨	٤,٦	٤,٣	٤,٥	٤,٣	٤,٥	٥,٥	...		
٤٣,٥	١١٤,٦	١٤٦,٦	٨,٣	٦٢,٧	١٤٥,٥	١٧١,٥	١٣٨,٨	٣٥٩,١	١٦٣,٣	٥١,٥	٦٣,٣	٣٢,٤	١٧,٨	٢٥,٥		
...		
٦,٥	٦,٥	٣,٨	٦,٥	٦,٣	٤,٩	٣,٧	٦,٦	٩,٥	٨,٦	٧,٨	٣,٨	٧,٣	٥,٩	٩,١		
٦,٧	٧,٣	٨,١	٩,٥	٦,٩	٧,٤	٩,٣	٨,٣	٥,٧	٥,٦	٦,٧	٧,٣	٥,٣	٣,٦	٤,٣		
٨,٥	٧,٨	١,٥	٨,٥	٧,٩	٥,٥	١,٧	١١,٢	١٩,٥	٦,١	٥,١	١٣,٣	٨,٥	٣,٦	٦,١		
٢,٥	٢,١	١,٦	٢,٥	٢,٥	٢,١	١,٦	٤,٨	٥,١	٢,١	١,٩	٢,١	٢,٥	١,٦	٣,٧		
٨,٦	١٢,١	٨,٨	٥,٥	٩,٧	١١,٦	١٥,٥	١١,٤	١٥,٨	١٢,٩	١٤,٥	١٧,٥	١٣,٩	٨,٨	١١,٥		
...	...	١٥,٢	٥,٩	٣,٧	١,٢	٥,٧	١,٦	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٣,٢		
١٥,٥	٢٥,٥	٥,٥	١٥,٥	١٧,٣	١٦,٩	١,٢	٢٩,٥	٣١,٥	٢١,٧	١٥,٧	٣٣,٦	٣٥,٤	٢١,٣	١٢,٢		

الجدول ألف-٧: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: أسعار المستهلكين^١ (تتمة)
(التغير السنوي %)

من ربيع عام رابع إلى آخر ^٢		توقعات					متوسط										
توقعات		توقعات					٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦		
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦			
١٠,٧	١٣,٧	١٦,٦	٩,٠	١٢,٤	١٥,٣	١٦,٢	١٤,٥	١١,٠	١٠,٢	٨,١	٨,٣	١٠,٥	١٠,١	٨,٠	إفريقيا جنوب الصحراء		
٩,٩	١٨,٠	٢٠,٠	٧,٤	١٢,٨	٢٢,٠	١٣,٦	٢١,٤	٢٥,٨	٢٢,٣	١٧,١	١٩,٦	٢٩,٨	٣٠,٧	١١,٥	أنغولا		
٢,٥	٣,٠	٠,٤	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٢,٨	١,٤	١,٧	٣,٠	٠,٩-	٠,٨	١,٨	٠,٨-	٢,٦	بنن		
٤,٥	٤,٤	٣,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٥,١	١٢,٢	٦,٧	١,٩	٢,٧	٣,٢	٣,٣	٢,٨	٧,٥	بوتسوانا		
٢,٠	٢,٦	١,١	٢,٠	٢,٠	٢,١	٠,٩	١٣,٨	٣,٩	١,٩	٣,٢-	٢,٠	١,٥	٠,٤	٢,١	بوركينافاسو		
١٧,٦	٢٢,٩	٢٠,١	١٠,٠	٢٠,٠	٢٢,٠	٢٧,٠	١٨,٩	٨,٣	٧,٣	٠,٧-	٢,٨-	١٦,٦	٥,٥	٩,٧	بوروندي		
٢,٠	٢,٠	١,٣	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٣,١	٧,٩	١,٩	٠,٦	١,١	١,٣	٠,٨	١,٤-	٢,٧	كابو فيردي		
٥,٢	٥,٥	٦,٠	٢,٥	٥,٥	٥,٩	٧,٢	٦,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٥	١,١	٠,٦	٠,٩	٢,٨	الكاميرون		
٤,٢	٥,٠	٤,٠	٣,٠	٤,٦	٤,٧	٣,٢	٥,٦	٤,٣	٠,٩	٢,٨	١,٦	٤,٢	٤,٩	٥,١	جمهورية إفريقيا الوسطى		
٢,٩	٣,٠	٧,١	٣,١	٣,١	٣,١	٢,٧	٦,٩	١,٦-	٥,٣	١,٠-	٤,٠	٠,٩-	١,٦-	٣,٣	تشاد		
١,٩	٣,٣	٢,٠-	١,٩	٢,٢	٢,٠	٨,٥	١٢,٤	٠,٠	٠,٨	٣,٧	١,٧	٠,١	٠,٨	٣,١	جزر القمر		
٧,٠	١١,٧	٢٣,٨	٧,٠	٨,٥	١٧,٢	١٩,٩	٩,٣	٩,٠	١١,٤	٤,٧	٢٩,٣	٣٥,٧	٣,٢	١٢,٨	جمهورية الكونغو الديمقراطية		
٣,٠	٣,٦	٤,٥	٣,٠	٣,٠	٣,٦	٤,٥	٣,٠	٢,٠	١,٤	٠,٤	١,٢	٠,٤	٣,٢	٣,٣	جمهورية الكونغو		
٢,٥	٣,٠	٤,٠	٢,٠	٣,٠	٣,٨	٤,٤	٥,٢	٤,٢	٢,٤	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٠,٦	١,٩	كوت ديفوار		
٠,٤	٥,٧	٢,١	١,٥	١,٨	٤,٤	٢,٥	٤,٩	٠,١-	٤,٨	١,٢	١,٣	٠,٧	١,٤	٤,٠	غينيا الاستوائية		
...	١,٣	١٤,٤-	١٣,٣-	٥,٦-	١٣,٤	إريتريا ^٣		
٣,٠	٣,١	٤,٣	٣,٠	٣,١	٣,٩	٤,٩	٤,٨	٣,٧	٣,٩	٢,٦	٤,٨	٦,٢	٧,٨	٦,٩	إسواتيني		
١٥,٧	٢١,٥	٢٨,٧	١٤,٣	١٨,٢	٢٥,٦	٣٠,٢	٣٣,٩	٢٦,٨	٢٠,٤	١٥,٨	١٣,٨	١٠,٧	٦,٦	١٦,٨	إثيوبيا		
٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٢	٢,١	٣,٦	٤,٣	١,١	١,٧	٢,٠	٤,٨	٢,٧	٢,١	١,٥	غابون		
٨,١	١٢,٩	١٧,٣	٥,٠	١٠,٥	١٥,١	١٧,٠	١١,٥	٧,٤	٥,٩	٧,١	٦,٥	٨,٠	٧,٢	٤,٩	غامبيا		
٨,٠	١٥,٠	٢٣,٢	٨,٠	١١,٥	٢٣,٣	٣٧,٥	٣١,٧	١٠,٠	٩,٩	٧,١	٩,٨	١٢,٤	١٧,٥	١١,٧	غانا		
١٠,٨	١١,٥	٩,٣	٨,٦	١٠,٢	١١,٠	٧,٨	١٠,٥	١٢,٦	١٠,٦	٩,٥	٩,٨	٨,٩	٨,٢	١٦,٠	غينيا		
٢,٠	٣,٠	٣,١	٢,٠	٢,٠	٣,٠	٧,٢	٧,٩	٣,٣	١,٥	٠,٣	٠,٤	٠,٢-	٢,٧	٢,٤	غينيا-بيساو		
٥,٢	٦,٢	٦,٦	٥,٠	٥,٥	٦,٦	٧,٧	٧,٦	٦,١	٥,٣	٥,٢	٤,٧	٨,٠	٦,٣	٨,٢	كينيا		
٥,٣	٥,٦	٦,٦	٥,٠	٥,٤	٦,٤	٦,٣	٨,٣	٦,٠	٥,٠	٥,٢	٤,٨	٤,٤	٦,٦	٦,٠	ليسوتو		
٥,٦	٥,٤	١٠,٠	٤,٨	٥,١	٦,٣	١٠,١	١٠,٦	٧,٨	١٧,٠	٢٧,٠	٢٣,٥	٢٢,٤	٨,٨	٩,٣	ليبيريا		
٧,٤	٧,٧	٧,٥	٥,٩	٧,٣	٧,٨	٩,٩	٨,٢	٥,٨	٤,٢	٥,٦	٨,٦	٨,٦	٦,١	٨,٣	مدغشقر		
٩,٨	١٨,٣	٤٠,٠	٦,٥	١٤,٧	٢٧,٩	٣٠,٣	٢٠,٨	٩,٣	٨,٦	٩,٤	٩,٢	١١,٥	٢١,٧	١٤,٧	ملاوي		
٢,٠	٠,٧	٠,٦-	٢,٠	٢,٠	١,٠	٢,١	٩,٧	٣,٨	٠,٥	٣,٠-	١,٩	٢,٤	١,٨-	٢,٥	مالي		
٤,٠	٥,١	٣,٩	٣,٥	٣,٦	٤,٩	٧,٠	١٠,٨	٤,٠	٢,٥	٠,٥	٣,٢	٣,٧	١,٠	٥,١	موريشيوس		
٥,٥	٤,٧	٤,٣	٥,٥	٥,٥	٤,٤	٦,١	٩,٨	٥,٧	٣,١	٢,٨	٣,٩	١٥,١	١٧,٤	٧,٨	موزامبيق		
٥,٥	٥,٥	٥,٥	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٥,٩	٦,١	٣,٦	٢,٢	٣,٧	٤,٣	٦,١	٦,٧	٦,١	ناميبيا		
٥,١	٣,٦	٧,٢	٢,٠	٤,٦	٦,٤	٣,٧	٤,٢	٣,٨	٢,٩	٢,٥-	٢,٨	٠,٢	٠,٢	١,٨	النيجر		
١٩,٠	٢٤,٠	٢٨,٩	١٤,٠	٢٣,٠	٢٦,٣	٢٤,٧	١٨,٨	١٧,٠	١٣,٢	١١,٤	١٢,١	١٦,٥	١٥,٧	١٠,٠	نيجيريا		
٥,٠	٥,٤	٦,٤	٥,٠	٥,٠	٥,٨	١٤,٠	١٣,٩	٠,٨	٧,٧	٢,٤	١,٤	٤,٨	٥,٧	٦,٦	رواندا		
٥,٤	١٠,٩	١٧,١	٥,٠	٧,٨	١٤,٢	٢١,٢	١٨,٠	٨,١	٩,٨	٧,٧	٧,٩	٥,٧	٥,٤	١٤,٨	سان تومي وبرينسيبي		
٩,٥-	٩,٠	٠,٨	٢,٠	٢,٠	٣,٩	٥,٩	٩,٧	٢,٢	٢,٥	١,٠	٠,٥	١,١	١,٢	١,٨	السنغال		
٣,١	٠,٨	٢,٧-	٣,٤	٢,٦	٠,٢-	١,٠-	٢,٦	٩,٨	١,٢	١,٨	٣,٧	٢,٩	١,٠-	٨,٢	سيشيل		
١٧,٤	٢٦,١	٥٢,٢	٧,٥	٢١,٧	٣٩,١	٤٧,٧	٢٧,٢	١١,٩	١٣,٤	١٤,٨	١٦,٠	١٨,٢	١٠,٩	٨,٠	سيراليون		
٤,٥	٤,٥	٥,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٩	٥,٩	٦,٩	٤,٦	٣,٣	٤,١	٤,٦	٥,٣	٦,٣	٦,١	جنوب إفريقيا		
٩,١	٦٠,٣	٧٠,٣	٨,٣	٢١,٧	٥٤,٨	٤٠,٢	٣,٢-	٣٠,٢	٢٤,٠	٤٩,٣	٨٣,٤	٢١٣,٠	٣٤٦,١	...	جنوب السودان		
٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٤	٣,٧	٣,٣	٣,٤	٣,٥	٥,٣	٥,٢	٩,٢	تنزانيا		
١,٨	٢,٢	٢,٦	١,٧	٢,٠	٢,٧	٥,١	٧,٦	٤,٥	١,٨	٠,٧	٠,٩	٠,٢-	٠,٩	٢,٣	توغو		
٥,٠	٤,٤	٢,٦	٥,٠	٤,٩	٣,٨	٥,٤	٧,٢	٢,٢	٢,٨	٢,١	٢,٥	٥,٦	٥,٢	٨,٧	أوغندا		
٧,٠	٨,٦	١٣,٠	٧,٠	٧,٨	١١,٤	١١,٠	١١,٠	٢٢,٠	١٥,٧	٩,٢	٧,٥	٦,٦	١٧,٩	٩,٤	زامبيا		
٥٣٣,٦	٦٠٢,٧	٧٧٨,٨	٤٠٠,٠	٥٥٤,٧	٥٦١,٠	٦٦٧,٤	١٩٣,٤	٩٨,٥	٥٥٧,٢	٢٥٥,٣	١٠,٦	٠,٩	١,٦-	٠,٨	زيمبابوي		

^١ تظهر التحركات في أسعار المستهلكين في صورة متوسطات سنوية.

^٢ التغييرات من سنة إلى أخرى على أساس شهري، وتكون على أساس ربع سنوي بالنسبة لعدة بلدان.

^٣ راجع الملحوظات الخاصة بكل من أفغانستان والأرجنتين وإريتريا ولبنان وسري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا وفنزويلا وزيمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

^٤ باستثناء فنزويلا، ولكنه يتضمن الأرجنتين من ٢٠١٧ والأعوام التالية. راجع الملحوظات المتعلقة بالأرجنتين وفنزويلا تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-٨: الاقتصادات المتقدمة الرئيسية: أرصدة المالية العامة والدين لدى الحكومة العامة^١

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات			متوسط									
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦	
الاقتصادات المتقدمة الرئيسية												
صافي الإقراض/الاقتراض												
٤,٦-	٥,٣-	٥,٥-	٧,٥-	٤,١-	٨,٧-	١١,٦-	٣,٨-	٣,٤-	٣,٣-	٣,٣-	٥,٢-	
٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,٣	٠,٧	٠,١	٣,١-	٠,٤	٠,٢	٠,٧-	١,٦-	٢,٤-	
٤,٥-	٥,٢-	٥,٣-	٦,٨-	٥,٥-	٧,٩-	٨,١-	٣,٩-	٣,٣-	٣,٥-	٢,٧-	٤,٥-	
فجوة الناتج ^٢												
الرصيد الهيكلي ^٢												
الولايات المتحدة												
صافي الإقراض/الاقتراض ^٢												
٦,٥-	٧,١-	٦,٥-	٨,٨-	٤,١-	١١,١-	١٣,٩-	٥,٨-	٥,٣-	٤,٨-	٤,٤-	٦,٦-	
٠,٥	٠,١	٠,٤	٠,٧	١,٣	١,٥	٢,٥-	٠,٧	٠,٥	١,٣-	٢,١-	٤,١-	
٥,٩-	٧,١-	٦,٧-	٨,٦-	٦,٨-	١٠,٨-	١٠,٦-	٦,٥-	٥,١-	٤,٣-	٢,٦-	٤,٤-	
١٠٨,٥	١٠٥,٧	٩٧,٦	٩٦,٣	٩٤,٧	٩٧,٨	٩٨,٥	٨٣,٢	٨١,٤	٨٥,٦	٨٢,٥	٦٧,٨	
١٣٣,٩	١٢٦,٦	١٢٣,٣	١٢٢,١	١٢٥,٥	١٢٥,٥	١٣٢,٥	١٠٨,١	١٠٦,٨	١٠٥,٥	١٠٦,٦	٩٥,٥	
فجوة الناتج ^٢												
الرصيد الهيكلي ^٢												
صافي الدين												
إجمالي الدين												
منطقة اليورو												
صافي الإقراض/الاقتراض												
٢,٣-	٢,٦-	٢,٩-	٣,٥-	٣,٧-	٥,٢-	٧,٥-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٩-	١,٥-	٣,٢-	
٠,١-	٠,٤-	٠,٦-	٠,٢-	٠,٣	١,٧-	٤,٦-	٠,١	٠,١-	٠,٦-	١,٧-	١,١-	
٢,٢-	٢,٤-	٢,٦-	٣,٣-	٣,٥-	٤,٥-	٤,٥-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٥-	٢,٤-	
٧٥,٤	٧٤,٩	٧٤,٩	٧٤,٥	٧٥,٥	٧٧,٦	٧٩,٥	٦٩,١	٧٥,٨	٧٢,٥	٧٤,٦	٦٦,٤	
٨٧,٧	٨٨,٣	٨٨,٧	٨٨,٦	٩٠,٨	٩٤,٧	٩٧,٢	٨٤,١	٨٦,١	٨٨,١	٩٠,٤	٨٢,٥	
فجوة الناتج ^٢												
الرصيد الهيكلي ^٢												
صافي الدين												
إجمالي الدين												
ألمانيا												
صافي الإقراض/الاقتراض												
٠,٥-	١,٣-	١,٥-	٢,١-	٢,٥-	٣,٦-	٤,٣-	١,٥	١,٩	١,٣	١,٢	٠,٨-	
٠,٥	٠,٩-	١,٣-	٠,٥-	٠,٨	١,١-	٣,١-	٠,٤	٠,٨	١,٥	٠,١	٠,٥	
٠,٥-	٠,٨-	٠,٩-	١,٩-	٢,٢-	٣,٥-	٢,٩-	١,٣	١,٦	١,٢	١,٢	٠,٦-	
٤٣,٥	٤٥,٧	٤٦,٤	٤٦,٤	٤٧,١	٤٦,٨	٤٥,٧	٤٥,٣	٤٢,٨	٤٥,٥	٤٩,٣	٥٧,٥	
٥٧,٧	٦٢,٣	٦٣,٧	٦٤,٣	٦٦,١	٦٩,٥	٦٨,٨	٥٩,٦	٦١,٩	٦٥,٢	٦٩,٥	٧٣,٨	
فجوة الناتج ^٢												
الرصيد الهيكلي ^٢												
صافي الدين												
إجمالي الدين												
فرنسا												
صافي الإقراض/الاقتراض												
٣,٩-	٤,٩-	٤,٩-	٥,٥-	٤,٨-	٦,٥-	٩,٥-	٣,١-	٢,٣-	٣,٥-	٣,٦-	٤,٤-	
٠,٢-	٠,٧-	٠,٨-	٠,٩-	٠,٩-	٢,١-	٤,٥-	٠,٥	٠,٨-	١,٥-	٢,٧-	٠,٩-	
٣,٨-	٤,٤-	٤,٣-	٤,٩-	٤,٢-	٥,٥-	٦,٥-	٢,٦-	١,٥-	١,٩-	١,٩-	٣,٩-	
١٠٦,٩	١٠٤,٦	١٠٣,٤	١٠٢,٤	١٠١,٢	١٠٠,٤	١٠١,٢	٨٨,٩	٨٩,٢	٨٩,٤	٨٩,٢	٧٣,٥	
١١٥,٢	١١٢,٨	١١١,٦	١١٥,٦	١١١,٨	١١٣,٥	١١٤,٧	٩٧,٤	٩٧,٨	٩٨,١	٩٨,٥	٨٢,٩	
فجوة الناتج ^٢												
الرصيد الهيكلي ^٢												
صافي الدين												
إجمالي الدين												
إيطاليا												
صافي الإقراض/الاقتراض												
٣,٥-	٣,٢-	٤,٦-	٧,٢-	٨,٦-	٨,٧-	٩,٤-	١,٥-	٢,٢-	٢,٤-	٢,٤-	٣,٢-	
٠,٧-	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,١	٣,١-	٥,٩-	١,٢-	١,٥-	٢,٣-	٣,٦-	٢,٨-	
٢,٥-	٣,٦-	٤,٨-	٧,٨-	٩,٢-	٨,١-	٥,٨-	٠,٨-	١,٥-	١,٣-	٠,٨-	١,٨-	
١٣٥,٨	١٣٥,٣	١٢٨,٩	١٢٦,٦	١٢٩,١	١٣٤,٨	١٤١,٥	١٢١,٧	١٢١,٨	١٢١,٣	١٢١,٦	١٠٩,٢	
١٤٤,٩	١٤٥,٤	١٣٩,٢	١٣٧,٣	١٤٥,٥	١٤٧,١	١٥٤,٩	١٣٤,٢	١٣٤,٥	١٣٤,٢	١٣٤,٨	١٢٥,٢	
فجوة الناتج ^٢												
الرصيد الهيكلي ^٢												
صافي الدين												
إجمالي الدين												
اليابان												
صافي الإقراض/الاقتراض												
٣,٨-	٣,٢-	٦,٥-	٥,٨-	٤,٤-	٦,١-	٩,١-	٣,٥-	٢,٥-	٣,١-	٣,٦-	٦,٣-	
٠,٥	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٩-	١,٦-	٢,٩-	٠,٧	١,٩	١,٥	٠,١	٠,١	
٣,٩-	٣,٢-	٦,٦-	٥,٨-	٤,٣-	٥,٤-	٨,١-	٣,٣-	٣,٥-	٣,٧-	٤,٥-	٦,٢-	
١٥٢,٩	١٥٥,٧	١٥٧,٧	١٥٥,٩	١٥٥,٣	١٥٦,٤	١٦٢,٥	١٥١,٧	١٥١,١	١٤٨,١	١٤٩,٥	١٢٥,٨	
٢٥١,٧	٢٥٢,٦	٢٥٤,٦	٢٥٢,٤	٢٥٧,٢	٢٥٢,٩	٢٥٨,٣	٢٣٦,٤	٢٣٢,٤	٢٣١,٣	٢٣٢,٤	٢٠٦,٩	
فجوة الناتج ^٢												
الرصيد الهيكلي ^٢												
صافي الدين												
إجمالي الدين ^٤												
المملكة المتحدة												
صافي الإقراض/الاقتراض												
٣,٤-	٣,٧-	٤,٦-	٦,٥-	٤,٧-	٧,٩-	١٣,١-	٢,٥-	٢,٣-	٢,٥-	٣,٣-	٦,٥-	
٠,٥	١,١-	١,١-	٠,٣-	١,٨	٠,٥	٣,٦-	٠,٥	٠,٣-	٠,٣-	١,٤-	١,٦-	
٣,٣-	٢,٩-	٢,٩-	٤,٧-	٣,٥-	٣,٣-	٠,٥	٢,٤-	٢,٥-	٢,١-	٢,٣-	٤,٨-	
٩٨,٥	٩٤,٧	٩٢,٩	٩٢,٥	٩٥,٥	٩١,٧	٩٣,١	٧٥,٨	٧٦,٦	٧٧,٢	٧٨,٨	٦٣,٢	
١١٥,١	١٠٦,٤	١٠٤,٣	١٠١,١	١٠٥,٤	١٠٥,٢	١٠٥,٨	٨٥,٧	٨٦,٣	٨٦,٧	٨٧,٨	٧٥,٣	
فجوة الناتج ^٢												
الرصيد الهيكلي ^٢												
صافي الدين												
إجمالي الدين												
كندا												
صافي الإقراض/الاقتراض												
٠,٤-	٠,٩-	١,١-	٠,٦-	٠,١	٢,٩-	١٠,٩-	٠,٥	٠,٤	٠,١-	٠,٥-	١,٢-	
٠,١	٠,١-	٠,٦-	٠,٥	٠,٨	١,٤-	٣,٤-	٠,٤	٠,٦	٠,٤	٠,٩-	٠,٥	
٠,٥-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٤-	١,٩-	٨,٢-	٠,٥	٠,٥	٠,٣-	٠,٥	١,٢-	
١٢,٩	١٣,٤	١٣,٣	١٢,٨	١٥,٦	١٤,٣	١٦,١	٨,٧	١١,٧	١٢,٧	١٨,٥	٢٤,٩	
٩٥,٤	١٠٢,١	١٠٤,٧	١٠٧,١	١٠٧,٤	١١٣,٥	١١٨,٢	٩٥,٢	٩٥,٨	٩٥,٩	٩٢,٤	٨١,٥	
فجوة الناتج ^٢												
الرصيد الهيكلي ^٢												
صافي الدين												
إجمالي الدين												

ملحوظة: يتناول الإطار ألف-١ المنهجية المتبعة والاقتراضات المحددة لكل بلد. وتُحسب مجاميع بيانات المالية العامة لدى مجموعات البلدان باعتبارها مجموع القيم الدولية للبلدان المنفردة ذات الصلة.
 ١ تشير بيانات الدين إلى نهاية السنة ولا تكون قابلة للمقارنة عبر البلدان في كل الأحوال. ومستويات الدين الصافي والإجمالي المبلغ من الهيئات الإحصائية الوطنية في البلدان التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (وهي أستراليا وكندا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة والولايات المتحدة) معدلة لاستبعاد الالتزامات غير الممولة في نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.
 ٢ % من إجمالي الناتج المحلي الممكن.
 ٣ الأرقام المبلغ من جانب الهيئات الإحصائية الوطنية معدلة لاستبعاد البنود المتعلقة بتطبيق محاسبة الاستحقاق على نظم معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة لموظفي الحكومة.
 ٤ على أساس غير موحد.
 ٥ يشمل حصص المشاركة في رأس المال.

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية

(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسطات										
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠٢٥-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠٠٦	
تجارة السلع والخدمات												
التجارة العالمية^١												
٣,٣	٣,٠	٠,٣	٥,٦	١١,٠	٨,٣-	١,٣	٤,٠	٥,٥	٢,٢	٢,٧	٤,٢	الحجم
٠,٩	٠,٧	٢,٢-	٦,٦	١٢,٦	١,٥-	٢,٦-	٥,٥	٤,٤	٤,٠-	١,٩	٠,٩	مخفّض الأسعار
٠,٧	١,١	٢,٠-	١٣,٦	١٠,١	٢,٣-	٠,٢-	٣,٣	٤,٧	٣,٤-	٢,٤	١,٥	بالدولار الأمريكي
												بوحدة حقوق السحب الخاصة
حجم التجارة												
الصادرات												
٢,٩	٢,٥	٠,٩	٥,٦	٩,٩	٨,٨-	١,٥	٣,٦	٤,٩	٢,٠	٢,٤	٣,٧	الاقتصادات المتقدمة
٣,٩	٣,٧	٠,١-	٤,٧	١٣,٠	٦,٦-	١,٠	٤,٢	٦,٢	٢,٨	٣,٢	٥,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
الواردات												
٢,٨	٢,٠	١,٠-	٧,١	١٠,٣	٨,٢-	٢,١	٣,٨	٤,٩	٢,٦	٢,٥	٣,١	الاقتصادات المتقدمة
٤,١	٤,٩	٢,٠	٣,٩	١٢,١	٩,٤-	٠,٥-	٥,١	٧,١	١,٥	٢,٩	٦,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
معدلات التبادل التجاري												
٠,١	٠,٣	٠,٧	١,٨-	٠,٩	١,٠	٠,١	٠,٣-	٠,٢-	١,١	٠,٢	٠,٠	الاقتصادات المتقدمة
٠,٠	٠,٣	١,١-	١,١	٠,٨	٠,٧-	١,٥-	٠,٩	١,٤	١,٥-	٠,٠	٠,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
تجارة السلع												
التجارة العالمية^١												
٣,٣	٢,٨	٠,٩-	٣,٢	١١,٣	٤,٩-	٠,٢	٣,٨	٥,٦	٢,١	٢,٦	٤,٠	الحجم
٠,٧	٠,٥	٣,٧-	٨,٤	١٤,٢	٢,٧-	٣,١-	٥,٨	٤,٩	٤,٨-	١,٩	٠,٨	مخفّض الأسعار
٠,٥	٠,٩	٣,٥-	١٥,٥	١١,٧	٣,٤-	٠,٧-	٣,٦	٥,١	٤,٢-	٢,٤	١,٣	بالدولار الأمريكي
												بوحدة حقوق السحب الخاصة
أسعار التجارة العالمية بالدولار الأمريكي^٢												
المصنوعات												
١,٧	١,٨	١,٦-	١٠,١	٦,٦	٣,٢-	٠,٥	٢,٠	٠,١	٥,٢-	١,٢	١,٢	النفط
٦,٣-	٢,٥-	١,٦,٤-	٣٩,٢	٦٥,٨	٣٢,٠-	١٠,٤-	٢٩,٤	٢٢,٥	١٥,٠-	٣,٨	٠,٥-	السلع الأولية غير الوقود
٠,٤-	٠,١	٥,٧-	٧,٩	٢٦,٧	٦,٦	٠,٧	١,٣	٦,٤	٠,٣-	٤,٠	٣,٤	المواد الغذائية
٠,٨-	٢,٣-	٦,٨-	١٤,٨	٢٧,٠	١,٧	٣,١-	١,٢-	٣,٨	١,٥	٣,١	٢,٦	المشروبات
٨,٨-	٢٧,١	٤,٠	١٤,١	٢٢,٤	٢,٤	٥,٧-	٩,٢-	٣,٨-	٣,٠-	٣,٣	٥,٢	المواد الخام الزراعية
١,٥-	٥,٣	١٥,٦-	٥,٧	١٥,٥	٣,٤-	٥,٤-	٢,٠	٥,٤	٠,٢-	٠,٥	١,٦	المعادن
٢,٦-	١,٨-	٢,٨-	٥,٦-	٤٦,٧	٣,٥	٣,٩	٦,٦	٢٢,٢	٥,٣-	٥,٥	٢,٥	
أسعار التجارة العالمية بوحدة حقوق السحب الخاصة^٢												
المصنوعات												
١,٥	٢,٢	١,٤-	١٧,٣	٤,٢	٣,٩-	٣,٠	٠,١-	٠,٣	٤,٦-	١,٧	١,٧	النفط
٦,٥-	٢,١-	١,٦,٢-	٤٨,٢	٦٢,١	٣٢,٦-	٨,٢-	٢٦,٧	٢٢,٨	١٤,٥-	٤,٣	٠,٠	السلع الأولية غير الوقود
٠,٦-	٠,٤	٥,٤-	١٤,٩	٢٣,٩	٥,٧	٣,٢	٠,٨-	٦,٧	٠,٤	٤,٥	٤,٠	المواد الغذائية
١,٠-	١,٨-	٦,٥-	٢٢,٣	٢٤,١	٠,٩	٠,٧-	٣,٣-	٤,١	٢,٢	٣,٦	٣,١	المشروبات
٩,٠-	٢٧,٦	٤,٢	٢١,٦	١٩,٧	١,٦	٣,٤-	١١,١-	٣,٥-	٢,٣-	٣,٨	٥,٨	المواد الخام الزراعية
١,٧-	٥,٧	١٥,٤-	١٢,٦	١٢,٩	٤,٢-	٣,١-	٠,١-	٥,٧	٠,٥	١,٠	٢,١	المعادن
٢,٨-	١,٤-	٢,٥-	٠,٦	٤٣,٤	٢,٦	٦,٤	٤,٤	٢٢,٥	٤,٧-	٦,٠	٣,٠	
أسعار التجارة العالمية باليورو^٢												
المصنوعات												
٢,٢	٢,١	٤,١-	٢٣,٦	٢,٧	٥,٠-	٦,١	٢,٥-	١,٩-	٤,٩-	١,٥	٢,٤	النفط
٥,٨-	٢,٢-	١,٨,٥-	٥٦,٣	٥٩,٩	٣٣,٣-	٥,٤-	٢٣,٦	٢٠,٠	١٤,٨-	٤,١	٠,٧	السلع الأولية غير الوقود
٠,٠	٠,٤	٨,١-	٢١,٢	٢٢,٢	٤,٥	٦,٢	٣,٢-	٤,٣	٠,٠	٤,٤	٤,٦	المواد الغذائية
٠,٤-	١,٩-	٩,١-	٢٩,٠	٢٢,٤	٠,٢-	٢,٣	٥,٦-	١,٧	١,٨	٣,٤	٣,٨	المشروبات
٨,٤-	٢٧,٥	١,٣	٢٨,٢	١٨,١	٠,٥	٠,٥-	١٣,٢-	٥,٧-	٢,٧-	٣,٦	٦,٥	المواد الخام الزراعية
١,١-	٥,٦	١٧,٨-	١٨,٨	١١,٣	٥,٢-	٠,٢-	٢,٥-	٣,٣	٠,١	٠,٨	٢,٧	المعادن
٢,١-	١,٥-	٥,٢-	٦,٠	٤١,٥	١,٥	٩,٦	١,٩	١٩,٧	٥,٠-	٥,٩	٣,٦	

الجدول ألف-٩: ملخص أحجام وأسعار التجارة العالمية (تتمة)

(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسطات									
٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٦-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠١٦
		٢٠٢٥									
تجارة السلع (تتمة)											
حجم التجارة											
الصادرات											
٣,١	٢,٢	٠,٦-	٣,٧	١٠,٢	٦,٣-	٠,٦	٣,٠	٤,٩	١,٦	٢,١	٣,٤
٣,٧	٣,٦	٠,١-	١,٢	١١,٩	١,١-	٠,٥-	٣,٩	٦,٥	٢,٦	٣,١	٥,١
٥,٨	١,٩	٢,٧	٧,٣	٢,١	٦,٥-	٣,٢-	٠,٨-	٠,٨	١,١	١,٠	٣,٠
٣,٤	٣,٩	٠,٧-	٠,٣	١٣,٢	٠,٢-	٠,١	٤,٨	٧,٥	٢,٩	٣,٤	٥,٦
الواردات											
٢,٦	١,٥	٣,٢-	٤,٩	١١,٤	٥,٧-	٠,٦	٣,٨	٤,٨	٢,٢	٢,٢	٢,٨
٤,٠	٤,٦	١,٣	٢,٢	١٢,١	٥,٥-	٠,١-	٥,١	٧,٤	٢,١	٣,٢	٦,٤
٤,١	٤,٨	٩,٧	١٠,٤	١,٣	١١,٩-	٢,٣	٣,٥-	٠,٨-	٧,٠-	٠,٧	٦,٩
٤,٠	٤,٦	٠,٤	١,٤	١٣,٤	٤,٧-	٠,٤-	٦,٣	٨,٧	٣,٦	٣,٦	٦,٣
مخفّضات الأسعار بوحدات حقوق السحب الخاصة											
الصادرات											
٠,٨	١,١	٢,٠-	١٢,٣	١٠,٢	٢,٢-	١,٤-	٢,٨	٤,٣	٢,٢-	٢,٣	٠,٧
٠,٠	٠,٧	٥,٩-	١٩,٣	١٥,٢	٥,٧-	٠,٣	٤,٩	٧,١	٦,٩-	٢,٦	٢,٨
٣,٠-	١,٢-	١٣,٠-	٣٨,١	٣٨,٣	٢١,٥-	٤,٢-	١٤,٨	١٥,٩	١٠,٢-	٣,٦	١,٤
٠,٥	١,٠	٤,٥-	١٦,٥	١٢,١	٢,٨-	١,٢	٣,١	٥,٥	٦,٣-	٢,٤	٣,٠
الواردات											
٠,٨	١,٠	٢,٨-	١٥,١	٩,٣	٣,٤-	١,٥-	٣,٤	٤,٥	٣,٥-	٢,١	٠,٧
٠,١	٠,٩	٤,٢-	١٦,٧	١٤,١	٣,٠-	٠,٧	٣,٨	٥,٧	٥,٥-	٢,٧	٢,٤
١,٨	٢,٤	٠,٨-	١٧,٢	١١,٥	١,٠-	٣,٣	١,٩	٣,٤	٣,١-	٣,٥	٢,٩
٠,١-	٠,٧	٤,٦-	١٦,٧	١٤,٤	٣,٣-	٠,٣	٤,١	٦,١	٥,٩-	٢,٦	٢,٣
معدلات التبادل التجاري											
الاقتصادات المتقدمة											
٠,٠	٠,١	٠,٨	٢,٤-	٠,٨	١,٢	٠,١	٠,٦-	٠,٢-	١,٣	٠,١	٠,١-
٠,١-	٠,٢-	١,٧-	٢,٢	٠,٩	٢,٧-	٠,٤-	١,١	١,٣	١,٥-	٠,١-	٠,٤
الاقتصادات الناشئة والصاعدة											
المجموعات الإقليمية											
آسيا الصاعدة والنامية											
١,٣	١,٠	١,٤-	٠,٧	٧,٠-	٠,٦	١,٢	٢,٤-	٣,٤-	٠,٢	٠,٩-	٠,٦
٠,٨-	٠,٢	٠,٠	٣,٨	٨,٣	٤,٢-	٠,٤	٤,٣	٣,٤	٥,٥-	٠,٩	٠,٤
أوروبا الصاعدة والنامية											
٠,٠	٢,٣-	٥,٩	٣,٤-	٤,٩	٢,٣	٠,٧-	٠,٧-	٤,٥	٠,٩	١,١	٠,٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي											
٣,٩-	٢,٧-	١٠,٥-	١٣,٧	٢٠,٩	١٨,٢-	٥,٨-	١٠,٧	١٠,٢	٥,٤-	٠,٢	١,٥-
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى											
٠,٩-	٠,٢	٦,٥-	١,٤-	٩,٨	١,٢-	١,٧-	٤,٣	٨,٨	١,١-	٠,٩	١,٢
إفريقيا جنوب الصحراء											
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
٤,٧-	٣,٥-	١٢,٣-	١٧,٩	٢٤,٠	٢٠,٧-	٧,٣-	١٢,٧	١٢,١	٧,٣-	٠,١	١,٥-
٠,٧	٠,٣	٠,١	٠,٢-	٢,١-	٠,٥	٠,٨	٠,٩-	٠,٥-	٠,٤-	٠,٢-	٠,٧
الوقود											
غير الوقود											
المتذكّرة											
الصادرات العالمية بمليارات الدولارات الأمريكية											
السلع والخدمات											
٣٣,٣٠٥	٣١,٩٦١	٣٠,٧٩٤	٣١,٣٧٤	٢٨,٠٣٤	٢٢,٣٣٩	٢٤,٧١٧	٢٥,١٠٩	٢٢,٩٠٨	٢٠,٧٦٨	٢٧,١٣١	١٩,٩٧٤
السلع											
٢٤,٩٠٩	٢٣,٩٥٢	٢٣,١٨٦	٢٤,٢٧٨	٢١,٨٥٣	١٧,٢٠٨	١٨,٥٣٥	١٩,١٠٣	١٧,٤٥١	١٥,٧٣٩	٢٠,٦٢١	١٥,٧٧٠
متوسط سعر النفط^٢											
٦,٣-	٢,٥-	١٦,٤-	٣٩,٢	٦٥,٨	٣٢,٠-	١٠,٤-	٢٩,٤	٢٢,٥	١٥,٠-	٣,٨	٠,٥-
بالدولار الأمريكي للبرميل											
٧٣,٦٨	٧٨,٦١	٨٠,٥٩	٩٦,٣٦	٦٩,٢٥	٤١,٧٧	٦١,٤٣	٦٨,٥٣	٥٢,٩٨	٤٣,٢٦	٦٦,٦٥	٨٣,٣٦
قيمة الوحدة من صادرات المصنوعات^٤											
١,٧	١,٨	١,٦-	١,٠,١	٦,٦	٣,٢-	٠,٥	٢,٠	٠,١	٥,٢-	١,٢	١,٢

١ متوسط النسبة المئوية السنوية للتغير في الصادرات والواردات العالمية.
 ٢ على النحو الذي يمثل، مؤشر قيمة وحدة الصادرات من مصنوعات الاقتصادات المتقدمة، والتي تشكل ٨٢٪ من الأوزان الترجيحية لتجارة هذه الاقتصادات (صادرات السلع): ومتوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط؛ ومتوسط أسعار السوق العالمية للسلع الأولية غير الوقود مرجحا بحصصها من واردات السلع الأولية العالمية في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.
 ٣ النسبة المئوية للتغير في متوسط أسعار النفط لخام برنت المملكة المتحدة وخام دبي الفاتح وخام غرب تكساس الوسيط.
 ٤ النسبة المئوية للتغير في المصنوعات المصدرة من الاقتصادات المتقدمة.

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤									
٥٢٤,٣	٤٤٩,٥	٤٣٩,٩	٢٨٦,٨	١٩٣,٩-	٥٤٦,٣	١٧٤,٨	٣٩٤,٧	٣٩٠,٢	٤٧٣,٠	٣٦٣,٨	الاقتصادات المتقدمة
٧٥٠,٦-	٧٥٨,٤-	٧٣٢,٦-	٨١٢,٧-	٩٧١,٦-	٨٣١,٤-	٥٩٧,١-	٤٤١,٨-	٤٣٩,٨-	٣٦٧,٦-	٣٩٦,٢-	الولايات المتحدة
٤٢٧,٠	٣٨٤,٤	٣٦٨,٢	٢٨٩,٢	٧٧,٦-	٤١٦,٨	٢٣٤,٨	٣٢١,٥	٣٨٩,١	٤٠٠,٣	٣٦٠,٢	منطقة اليورو
٣٢٨,٨	٣٢٩,١	٣٢١,٧	٣٠٣,٢	١٨٠,١	٣٢٩,٨	٢٧٤,٢	٣١٧,٨	٣١٦,٢	٢٨٩,١	٢٩٩,٠	ألمانيا
٤,٢-	١٧,٧-	١٨,١-	٢٢,٧-	٥٦,٨-	١٠,٧	٤٢,٨-	١٤,٠	٢٣,٢-	١٩,٩-	١٢,٠-	فرنسا
٦٢,١	٣١,٥	١٨,٢	٣,٥	٣٠,١-	٥٢,٢	٧٣,٦	٦٥,٦	٥٤,٥	٥٢,١	٤٩,٧	إيطاليا
٣٣,٩	٤٠,٤	٤١,٧	٤١,١	٨,٧	١١,٠	٧,٩	٢٩,٤	٢٦,٧	٣٦,٤	٣٩,١	إسبانيا
١٥٤,٥	١٤٩,٧	١٤٢,٦	١٤٤,٧	٨٤,٥	١٩٦,٤	١٤٩,٩	١٧٦,٣	١٧٧,٨	٢٠٣,٥	١٩٧,٨	اليابان
١٣١,٥-	١٠٣,٧-	٩٠,٧-	٧٣,٥-	٩٥,٥-	١٤,٩-	٧٧,٥-	٧٦,٧-	١١٢,٩-	٩٣,٧-	١٤٧,٠-	المملكة المتحدة
١٧,٠-	٨,٨	٧,٢	١٣,١-	٧,٩-	٠,٣	٣٣,٤-	٣٤,١-	٤١,٠-	٤٦,٢-	٤٧,٢-	كندا
٦٦٩,٨	٦١٠,٦	٥٩٣,٦	٥٥١,٢	٦٠٠,٠	٥٩٣,٨	٣٨٠,٩	٣٤٣,٧	٣٣٣,٣	٣٣١,٦	٣٢٨,٠	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
١٢٠,٨-	١٠٤,٥	١٢٨,٥	٢٧٧,١	٦٤٨,٦	٣٧٢,٣	١٤٥,٥	٧,٧-	٥٩,٠-	٢٩,١-	١٠٩,٦-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
٩٧,٨	١٩٢,٦	١٨٠,١	٢٤١,١	٢٩٤,٩	٢٨٧,٥	٣١٩,٧	٩٣,٦	٥٣,٤-	١٦٤,١	٢٠٩,٥	آسيا الصاعدة والنامية
٢١,١-	٢٥,٠-	١٧,٠-	٢٣,٠-	١٢٧,٩	٦٦,٧	١,٩	٤٩,٣	٦٢,٧	٢٤,٩-	١٠,٣-	أوروبا الصاعدة والنامية
١١٣,٦-	٨٤,٤-	٧٢,٩-	٧٦,٦-	١٣٧,٧-	٩٩,٩-	١٢,٧-	١١١,٤-	١٤٦,٠-	٩٨,٢-	١٠٨,٥-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢٧,٠-	٧٤,٠	٩٠,٧	١٨٩,٥	٤٠٣,٨	١٣٦,٥	١١٨,٩-	١٥,٩	١١٣,١	٣٧,٦-	١٤٧,٠-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٥٦,٩-	٥٢,٨-	٥٢,٤-	٥٣,٨-	٤٠,٣-	١٨,٥-	٤٤,٦-	٥٥,١-	٣٥,٤-	٣٢,٥-	٥٣,٣-	إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٥٣,٠	١٣٥,٣	١٦٨,٤	٢٤٠,٩	٥٠٢,٧	١٩٣,٩	٩٧,٨-	٦٩,٥	٢٠٤,٥	٤٢,٤	٩٨,٠-	الوقود
١٧٠,٥-	٢٨,٤-	٣٦,٨-	٣٨,٧	١٤٨,٠	١٨٠,٢	٢٤٥,٢	٧٥,٤-	٢٦١,٤-	٦٩,٤-	٩,٥-	غير الوقود
٣٨,٦-	٣٨,٧-	٣٧,٦-	٥٧,٥-	٦٠,٧-	١٤,٨-	٠,٥-	٤٤,٦-	٧٢,٥-	٦٠,١-	٤٧,٨-	منها: منتجات أولية
٥٢١,٤-	٣٧٠,٨-	٣٣٨,٣-	٢٥٣,٢-	٤٧١,٦-	٣٣١,٤-	١٠١,٥-	٢٦٦,٥-	٣٦٤,٧-	٢٦٩,٤-	٢٣٤,٥-	حسب مصدر التمويل الخارجي
											اقتصادات المركز المدين الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي حسب
											تجريبية خدمة الدين
											الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت
											جدولة ديونها في ٢٠١٨ - ٢٠٢٢
											للتذكير
											العالم
											الاتحاد الأوروبي
											الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
											اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
											البلدان النامية منخفضة الدخل

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تابع)
(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤									
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٣-	١,٠	٠,٣	٠,٨	٠,٨	١,٠	٠,٨	الاقتصادات المتقدمة
٢,١-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٨-	٣,٥-	٢,٨-	٢,١-	٢,١-	١,٩-	٢,١-	الولايات المتحدة
٢,٣	٢,٣	٢,٣	١,٩	٠,٥-	٢,٨	١,٨	٢,٤	٢,٨	٢,١	٣,٠	منطقة اليورو
٦,١	٦,٩	٧,٠	٦,٨	٤,٤	٧,٧	٧,١	٨,٢	٨,٠	٧,٨	٨,٦	ألمانيا
٠,١-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٧-	٢,٠-	٠,٤	١,٦-	٠,٥	٠,٨-	٠,٨-	٠,٥-	فرنسا
٢,٤	١,٣	٠,٨	٠,٢	١,٥-	٢,٤	٣,٩	٣,٣	٢,٦	٢,٧	٢,٦	إيطاليا
١,٧	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٦	٢,١	١,٩	٢,٨	٢,٢	إسبانيا
٣,١	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٢,٠	٣,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٠	اليابان
٢,٨-	٢,٨-	٢,٦-	٢,٢-	٣,١-	٠,٥-	٢,٩-	٢,٧-	٣,٩-	٣,٥-	٥,٤-	المملكة المتحدة
٠,٦-	٠,٤	٠,٣	٠,٦-	٠,٤-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	كندا
٦,٠	٦,٥	٦,٦	٦,٤	٧,٠	٧,٠	٥,٢	٤,٧	٤,٥	٤,٧	٥,٠	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
٠,٢-	٠,٢	٠,٣	٠,٦	١,٥	٠,٩	٠,٤	٠,٠	٠,٢-	٠,١-	٠,٤-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
٠,٣	٠,٧	٠,٧	١,٠	١,٢	١,٢	١,٥	٠,٥	٠,٣-	٠,٩	١,٣	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٣-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٥-	٢,٧	١,٥	٠,١	١,٣	١,٦	٠,٧-	٠,٣-	أوروبا الصاعدة والنامية
١,٣-	١,٢-	١,٠-	١,٢-	٢,٤-	١,٩-	٠,٣-	٢,١-	٢,٧-	١,٨-	٢,٢-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٠,٤-	١,٤	١,٨	٤,٠	٨,٤	٣,٤	٣,٥-	٠,٤	٢,٩	١,٠-	٤,٠-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٢,٢-	٢,٦-	٢,٨-	٢,٨-	٢,٠-	١,٠-	٢,٧-	٣,١-	٢,٠-	٢,٠-	٣,٥-	إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
١,٠	٣,٠	٣,٨	٥,٦	١١,٤	٥,٤	٣,٢-	٢,٠	٥,٦	١,٢	٣,٠-	الوقود
٠,٣-	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,٨	٠,٢-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٠	غير الوقود
١,٤-	١,٧-	١,٧-	٢,٥-	٢,٨-	٠,٧-	٠,٠	٢,٤-	٣,٦-	٣,٠-	٢,٦-	منها: منتجات أولية
											حسب مصدر التمويل الخارجي
١,٩-	١,٧-	١,٧-	١,٣-	٢,٧-	٢,٠-	٠,٧-	١,٧-	٢,٤-	١,٩-	١,٨-	اقتصادات المركز المدين الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي حسب
											تجريبية خدمة الدين
٢,٣-	٣,٦-	٤,١-	٢,٩-	٢,١-	٢,٤-	٢,٤-	٣,٧-	٣,٨-	٤,٩-	٥,٧-	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨ - ٢٠٢٢
											للتذكيرة
٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٩	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٣	العالم
٢,٩	٣,٠	٣,٠	٣,١	١,٢	٣,٧	٢,٧	٣,٠	٣,١	٣,٣	٣,٤	الاتحاد الأوروبي
٠,٢	٢,١	٢,٧	٥,٣	١٠,٠	٤,٢	٣,٨-	١,١	٤,١	٠,٦-	٤,١-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٠	٠,٤	٠,٥	٠,٨	١,٩	١,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٢-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
٢,٩-	٣,٤-	٣,١-	٣,١-	٤,٢-	٣,٣-	٣,٢-	٣,٤-	٣,٢-	١,٩-	٢,٥-	البلدان النامية منخفضة الدخل

الجدول ألف-١٠: ملخص أرصدة الحسابات الجارية (تتمة)
(% من صادرات السلع والخدمات)

توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤									
٢,٢	٢,٢	٢,٢	١,٥	١,٠-	٣,١	١,٢	٢,٥	٢,٥	٣,٢	٢,٧	الاقتصادات المتقدمة
١٩,٢-	٢٣,١-	٢٣,١-	٢٦,٦-	٣٢,٢-	٣٢,٤-	٢٧,٦-	١٧,٣-	١٧,٣-	١٥,٤-	١٧,٧-	الولايات المتحدة
...	٦,٣	١,٧-	١٠,٠	٦,٧	٨,٤	١٠,١	١١,٢	١١,١	منطقة اليورو
١٣,١	١٤,٧	١٤,٨	١٤,٥	٨,٦	١٦,٣	١٦,٢	١٧,٣	١٦,٨	١٦,٦	١٨,٧	ألمانيا
٠,٣-	١,٦-	١,٧-	٢,٢-	٥,٦-	١,١	٥,٧-	١,٦	٢,٥-	٢,٤-	١,٥-	فرنسا
٦,٦	٣,٨	٢,٣	٠,٤	٤,٠-	٧,٦	١٣,٢	١٠,٣	٨,٣	٨,٦	٩,٠	إيطاليا
٤,٢	٦,٠	٦,٦	٦,٧	١,٥	٢,٢	٢,٠	٦,٠	٥,٣	٧,٩	٩,٤	إسبانيا
١٤,٢	١٥,٤	١٥,٢	١٥,٨	٩,٢	٢١,٣	١٨,٩	١٩,٥	١٩,١	٢٣,٢	٢٤,٤	اليابان
٩,٦-	٩,٢-	٨,٣-	٦,٩-	٩,٢-	١,٦-	٩,٧-	٨,٥-	١٢,٤-	١١,٣-	١٨,٨-	المملكة المتحدة
١,٨-	١,١	١,٠	١,٨-	١,١-	٠,٠	٦,٨-	٦,٠-	٧,٤-	٨,٩-	٩,٨-	كندا
٩,٧	١٠,٥	١٠,٨	١٠,٥	١١,٠	١١,٩	٩,٧	٨,٢	٧,٧	٨,٣	٩,٠	اقتصادات متقدمة أخرى ^١
٠,٨-	٠,٧	١,٠	٢,٣	٥,١	٣,٤	١,٨	٠,١-	٠,٨-	٠,٤-	١,٤-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
											المجموعات الإقليمية
١,٣	٣,٠	٢,٩	٤,١	٤,٨	٥,١	٧,٣	٢,١	١,٢-	٤,٠	٥,٧	آسيا الصاعدة والنامية
٠,٩-	١,٢-	٠,٩-	١,٣-	٦,٥	٣,٨	٠,١	٣,٣	٤,٢	١,٩-	٠,٩-	أوروبا الصاعدة والنامية
٥,٤-	٤,٧-	٤,٢-	٤,٦-	٨,٣-	٧,٢-	١,٢-	٨,٩-	١١,٤-	٨,٣-	١٠,٢-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
١,٤-	٣,١	٤,١	٩,٢	١٨,٤	٨,٥	١٠,٢-	٠,٨	٦,٥	٣,١-	١٢,١-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
٨,٧-	٩,٨-	١٠,٢-	١١,١-	٧,٨-	٤,٢-	١٣,٣-	١٣,٤-	٨,٤-	٨,٨-	١٦,٧-	إفريقيا جنوب الصحراء
											المجموعات التحليلية
											حسب مصدر إيرادات التصدير
٢,١	٦,٤	٨,٤	١٢,٥	٢٣,٨	١٢,٧	٨,٩-	٤,٥	١٢,٥	٢,٩	٨,٢-	الوقود
١,٣-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٤	١,٤	٢,٠	٣,٤	١,٠-	٣,٤-	١,٠-	٠,٢-	غير الوقود
٤,٧-	٥,٧-	٥,٩-	٩,٦-	٩,٧-	٢,٦-	٠,١-	٩,٤-	١٤,٩-	١٣,٣-	١١,٩-	منها: منتجات أولية
											حسب مصدر التمويل الخارجي
٦,٧-	٥,٩-	٥,٦-	٤,٤-	٨,٣-	٦,٨-	٢,٦-	٦,١-	٨,٥-	٦,٩-	٦,٨-	اقتصادات المركز المدين الصافي
											اقتصادات المركز المدين الصافي حسب
											تجربة خدمة الدين
٨,٩-	١٢,٨-	١٥,٢-	١٠,٥-	٧,٦-	٩,١-	١٠,١-	١٣,١-	١٣,٢-	١٨,١-	٢٥,٢-	الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨ - ٢٠٢٢
											للمتدكرة
١,٠	١,٦	١,٧	١,٨	١,٤	٣,٢	١,٥	١,٥	١,٣	١,٩	١,٢	العالم
٥,٣	٥,٧	٥,٨	٥,٨	٢,٢	٧,٣	٥,٨	٦,١	٦,٢	٦,٧	٧,٢	الاتحاد الأوروبي
٠,١	٤,٢	٥,٦	١١,١	٢٠,١	٩,٧	١٠,٠-	٢,٣	٨,٥	١,٩-	١١,٢-	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٠,٢-	١,٥	١,٦	٣,٠	٦,٢	٤,٢	٢,٧	٠,٦	٠,١-	٠,٠	٠,٩-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل
١٣,٤-	١٥,١-	١٣,٨-	١٤,٥-	٢٠,١-	١٧,٣-	١٩,١-	١٧,٠-	١٥,٧-	٩,٧-	١٥,٠-	البلدان النامية منخفضة الدخل

^١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١١: الاقتصادات المتقدمة: رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤									
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٣-	١,٠	٠,٣	٠,٨	٠,٨	١,٠	٠,٨	الاقتصادات المتقدمة
٢,١-	٢,٥-	٢,٥-	٢,٠-	٣,٨-	٣,٥-	٢,٨-	٢,١-	٢,١-	١,٩-	٢,١-	الولايات المتحدة
٢,٣	٢,٣	٢,٣	١,٩	٠,٥-	٢,٨	١,٨	٢,٤	٢,٨	٣,١	٣,٠	منطقة اليورو ^١
٦,١	٦,٩	٧,٠	٦,٨	٤,٤	٧,٧	٧,١	٨,٢	٨,٠	٧,٨	٨,٦	ألمانيا
٠,١-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٧-	٢,٠-	٠,٤	١,٦-	٠,٥	٠,٨-	٠,٨-	٠,٥-	فرنسا
٢,٤	١,٣	٠,٨	٠,٢	١,٥-	٢,٤	٣,٩	٣,٣	٢,٦	٢,٧	٢,٦	إيطاليا
١,٧	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٦	٢,١	١,٩	٢,٨	٣,٢	إسبانيا
٨,٧	٨,٨	٩,١	١٠,٢	٩,٣	١٢,١	٥,١	٦,٩	٩,٣	٨,٩	٧,١	هولندا
٠,٢	٠,٤-	٠,٥-	٠,١-	١,٠-	١,٣	١,٤	٠,١	٠,٩-	٠,٧	٠,٦	بلجيكا
٧,٣	٩,٦	١٠,٤	٩,٩	١٠,٨	١٣,٧	٦,٥-	١٩,٩-	٤,٩	٠,٥	٤,٢-	أيرلندا
١,٩	٢,١	٢,١	١,٨	٠,٣-	١,٦	٣,٤	٣,٤	٠,٩	١,٤	٢,٧	النمسا
٠,٨	١,٥	١,٦	١,٤	١,١-	٠,٨-	١,٠-	٠,٤	٠,٦	١,٣	١,٢	البرتغال
٣,٠-	٥,٣-	٦,٥-	٦,٩-	١٠,٧-	٧,١-	٧,٣-	٢,٢-	٣,٦-	٢,٦-	٢,٤-	اليونان
٠,٠	٠,٤-	٠,٦-	١,٠-	٢,٦-	٠,٤	٠,٥	٠,٣-	١,٨-	٠,٨-	٢,٠-	فنلندا
٢,٠-	٣,٦-	٤,٤-	٢,١-	٨,٢-	٢,٥-	٠,٦	٣,٣-	٢,٢-	١,٩-	٢,٧-	الجمهورية السلوفاكية
٠,١-	٠,٩	١,٥	١,٢	٢,٨-	١,٠	١,٠-	٢,٥	١,٦	٣,٣	٢,٢	كرواتيا
١,٥	١,٣	١,٣	٢,٦	٥,٥-	١,١	٧,٣	٣,٥	٠,٣	٠,٥	١,١-	ليتوانيا
٢,٠	٢,١	٢,٧	٤,٥	١,٠-	٣,٣	٧,٢	٥,٩	٥,٩	٦,٢	٤,٨	سلوفينيا
٧,٦	٧,٦	٧,٤	٧,٤	٧,٦	٧,٩	٨,٦	٨,٩	٦,٥	٤,٥	٤,٧	لكسمبرغ
٣,١-	٣,٩-	٣,٨-	٤,٠-	٤,٨-	٣,٩-	٢,٩	٠,٦-	٠,٢-	١,٢	١,٦	لاتفيا
١,٨-	٢,٧-	٣,٤-	١,٧-	٣,٢-	٢,٦-	١,٩-	٢,٥	٠,٩	٢,٣	١,٢	إستونيا
٨,٢-	٨,٥-	٨,٦-	٩,٣-	٧,٩-	٦,١-	١٠,٠-	٥,٦-	٤,٠-	٥,٠-	٤,٢-	قبرص
٢,٧	٢,٧	٢,٥	١,٩	٣,٠-	١,٢	٢,٢	٩,٠	٥,٦	٥,٩	٠,٦-	مالطة
٣,١	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٢,٠	٣,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٤,١	٤,٠	اليابان
٢,٨-	٢,٨-	٢,٦-	٢,٢-	٣,١-	٠,٥-	٢,٩-	٢,٧-	٣,٩-	٣,٥-	٥,٤-	المملكة المتحدة
٤,٥	٣,٤	٢,٩	٢,١	١,٥	٤,٧	٤,٦	٣,٦	٤,٥	٤,٦	٦,٥	كوريا
٠,٦-	٠,٤	٠,٣	٠,٦-	٠,٤-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-	٢,٨-	٣,١-	كندا
٠,٥-	٠,٢-	٠,٥	١,٢	١,١	٢,٩	٢,٢	٠,٤	٢,٢-	٢,٦-	٣,٣-	أستراليا
١٣,٩	١٣,٩	١٣,٩	١٣,١	١٣,٣	١٥,٣	١٤,٤	١٠,٧	١١,٦	١٤,١	١٣,١	مقاطعة تايوان الصينية
٧,٦	٧,٦	٨,٢	٧,٦	٩,٤	٦,٩	٠,٥	٤,١	٥,٦	٥,٣	٧,٣	سويسرا
١٤,٣	١٧,٨	١٨,٠	١٩,٨	١٨,٠	١٩,٨	١٦,٦	١٦,٠	١٦,٠	١٨,٢	١٧,٨	سنغافورة
٤,١	٥,٣	٦,٠	٦,٢	٥,٨	٧,١	٥,٩	٥,٣	٢,٥	٢,٨	٢,٢	السويد
١,٦	١,٠	٠,٦	١,٢	٦,١-	٢,٨-	٢,٠	٠,٣	٠,٤	١,٥	١,٨	الجمهورية التشيكية
٨,٠	٨,٣	٨,٨	٩,٤	١٠,٢	١١,٨	٧,٠	٥,٩	٣,٧	٤,٦	٤,٠	منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة
٣,٥	٤,٢	٥,٦	٤,٧	٣,٩	٣,٩	٤,٩	٣,٢	٣,٠	٣,٧	٣,٨	إسرائيل ^٢
١٦,٢	٢٠,٧	١٩,٥	١٧,٧	٣٠,٢	١٤,٩	١,١	٣,٨	٩,٠	٦,٣	٥,٢	النرويج
٨,٩	٩,٧	٩,٩	١٠,٩	١٣,٤	٩,١	٨,١	٨,٥	٧,٣	٨,٠	٧,٨	الدانمرك
٣,٧-	٥,٤-	٦,٠-	٦,٩-	٨,٨-	٥,٨-	١,٠-	٢,٨-	٤,٢-	٢,٨-	٢,٠-	نيوزيلندا
...	بورتوريكو
٣٠,٢	٣٤,٨	٣٢,٥	٣٠,٢	١١,٤	٨,٧	١٤,٣	٣٣,٧	٣٣,٠	٣٠,٨	٢٦,٥	منطقة ماكاو الإدارية الخاصة
١,٥	٠,٨	١,٠	١,٠	١,٧-	٢,٧-	٠,٩	٦,٥	٤,٣	٤,٢	٨,١	آيسلندا
١٧,٩	١٧,٥	١٧,٥	١٧,٣	١٧,٣	١٤,١	١٥,٥	١٨,٠	أندورا
١,٣	٢,١	٢,٩	٤,١	٨,٠	٦,٥	٢,٨	٢,٠	١,٩-	٠,٤-	...	سان مارينو
٠,٦-	٠,٧-	٠,٧-	١,٠-	٢,٠-	٠,٦-	٠,٦-	٠,١	٠,٢-	٠,٠	٠,٢-	للتذكيرة
٣,٢	٣,٣	٣,٢	٣,٢	١,٤	٤,١	٢,٧	٣,٢	٣,٤	٣,٥	٣,٦	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
											منطقة اليورو ^٣

^١ البيانات مصححة لكي تأخذ في الاعتبار أوجه التباين في البيانات المبلغتة عن المعاملات بين بلدان المنطقة.
^٢ راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.
^٣ البيانات محسوبة على أساس المجموع الكلي لأرصدة كل البلدان في منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٠,٣	٠,٧	٠,٧	١,٠	١,٢	١,٢	١,٥	٠,٥	٠,٣-	٠,٩	١,٣	آسيا الصاعدة والنامية
٣,٠-	٢,٧-	٠,٨-	٠,٧-	٤,١-	١,١-	١,٥-	١,٣-	٣,٠-	٠,٥-	١,٦	بنغلاديش
٨,٦-	٦,٤-	١٢,٣-	٣٤,٥-	٢٨,١-	١١,٢-	١٤,٨-	١٩,٢-	١٧,٤-	٢٢,١-	٢٩,٤-	بوتان
١٦,٧	١٨,٥	١٨,٦	١٩,٠	١٩,٦	١١,٢	٤,٣	٦,٦	٦,٩	١٦,٤	١٢,٩	بروني دار السلام
٤,٢-	٤,١-	٣,٥-	١,٣	١٩,٢-	٣١,٠-	٢,٥-	٨,٠-	٨,٧-	٦,٠-	٦,٤-	كمبوديا
١,١	١,٤	١,٣	١,٥	٢,٣	٢,٠	١,٧	٠,٧	٠,٢	١,٥	١,٧	الصين
٧,٦-	٦,٨-	٦,٣-	٤,٧-	١٧,٣-	١٥,٩-	١٣,٧-	١٢,٨-	٨,٥-	٦,٦-	٣,٥-	فيجي
٢,٣-	١,٦-	١,٤-	١,٢-	٢,٠-	١,٢-	٠,٩	٠,٩	٢,١-	١,٨-	٠,٦-	الهند
١,٣-	١,٣-	٠,٩-	٠,١-	١,٠	٠,٣	٠,٤-	٢,٧-	٢,٩	١,٦-	١,٨-	إندونيسيا
٧,٩	٩,٢	٩,٧	١٠,٢	٢,٤-	٧,٠	٣١,٨	٤٠,٠	٣٢,٦	٣١,٦	٩,٣	كيريباتي
٤,٧-	١,٧	١,٧	٠,٣-	٠,١-	٢,٤	١,٢-	٧,٠-	٩,١-	٧,٤-	٨,٧-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٣,٠	٢,٧	٢,٤	١,٢	٣,١	٣,٩	٤,٢	٣,٥	٢,٢	٢,٨	٢,٤	ماليزيا
٩,٩-	١٣,٩-	١٩,٤-	٢٢,٨-	١٦,١-	٨,٤-	٣٤,٨-	٢٦,٦-	٢٨,٤-	٢١,٠-	٢٣,٦-	ملديف
١١,٤-	١,٧	٦,٢	١١,٥	١٧,٥	٢٢,٥	١٥,٠	٣١,٣-	٢,٠-	٠,٩-	١٠,٠	جزر مارشال
٠,٥-	٠,٨	٠,٨	٣,٣	٨,٥	٢,٢	٠,٩-	١٦,١	٢١,٦	١٠,٥	٧,٣	ميكرونيزيا
٧,٣-	٩,٢-	٧,٥-	١,٢	١٣,٤-	١٣,٨-	٥,١-	١٥,٢-	١٦,٧-	١٠,١-	٦,٣-	منغوليا
٤,٢-	٦,٣-	٦,٣-	٦,١-	٤,٦-	٠,٣-	٣,٥-	٢,٨-	٤,٧-	٦,٨-	٤,٢-	ميانمار
١,٥-	١,٢-	٤,٩	٣,٤	٠,٥-	٣,٨	٢,٥	٤,٦	٧,٦	١٢,٤	٤,٢	ناورو
٢,٠-	٢,٠-	١,٥	١,٤-	١٢,٧-	٧,٧-	١,٠-	٦,٩-	٧,١-	٠,٣-	٥,٥	نيبال
١٢,٢-	٢١,٣-	٢٦,٤-	٤٠,٨-	٥٤,٧-	٤٣,٣-	٤٧,٢-	٣٠,٨-	١٩,٠-	٢٢,٩-	١٦,٢-	بالاو
٩,٣	١٤,٤	١٢,٢	١٦,٦	١٦,٧	١٣,٣	١٤,١	١٤,٨	١٢,٩	١٥,٩	١٣,٧	بابوا غينيا الجديدة
٠,٩-	١,٦-	٢,٢	٢,٦-	٤,٥-	١,٥-	٣,٢	٠,٨-	٢,٦-	٠,٧-	٠,٤-	الفلبين
٢,١-	٢,٢-	٢,١-	٤,٨-	١١,٣-	١٤,٥-	٠,٦	٢,٨	٠,٨	١,٨-	٤,٢-	ساموا
٣,٨-	٦,١-	٤,٧-	٩,٨-	١٤,٢-	٥,٣-	١,٦-	٩,٥-	٣,٠-	٤,٣-	٣,٥-	جزر سليمان
...	١,٠-	٣,٧-	١,٤-	٢,١-	٣,٠-	٢,٤-	٢,٠-	سري لانكا ^١
٢,٩	٢,٠	١,٧	١,٣	٣,٢-	٢,٠-	٤,٢	٧,٠	٥,٦	٩,٦	١٠,٥	تاييلند
٤٧,١-	٤٣,٧-	٤٢,٠-	١٦,٠-	٨,٥	٤,٢	١٣,٠-	١٨,٤	١٢,١-	١٧,٥-	٣٣,٠-	تيمور-ليشتي
٧,٧-	٧,٣-	٧,٣-	٦,٨-	٦,٣-	٥,٢-	٥,٣-	٠,٨-	٦,٣-	٦,٤-	٦,٥-	تونغا
٤,٥-	٤,٥-	١,٢	٢,٧	٤,٦	٢٤,١	١٦,٣	٢٢,٢-	٦٠,٩	٢,١	٢٩,٩	توفالو
٢,١-	٣,١-	٤,٣-	٤,٧-	١٢,٥-	٨,٠-	٦,١-	٧,٨	٣,٣	٨,٠-	٢,٤-	فانواتو
٠,٩	٢,٠	٢,٣	٥,١	٠,٠	٢,٢-	٤,٣	٣,٨	١,٩	٠,٦-	٠,٢	فييتنام
٠,٣-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٥-	٢,٧	١,٥	٠,١	١,٣	١,٦	٠,٧-	٠,٣-	أوروبا الصاعدة والنامية
٣,٥-	٤,١-	٣,٨-	٣,٧-	٦,٠-	٧,٧-	٨,٧-	٧,٦-	٦,٨-	٧,٥-	٧,٦-	ألبانيا
٠,٧-	١,٣-	٠,٥-	٠,١-	٣,٥	٣,٢	٠,٣-	١,٩-	٠,٠	١,٧-	٣,٤-	بيلاروس
٣,٩-	٤,٣-	٤,٥-	٤,٣-	٤,٣-	١,٨-	٢,٨-	٢,٦-	٣,٢-	٤,٨-	٤,٧-	البوسنة والهرسك
٠,٤-	١,٢-	٠,٣-	٠,٣	١,٤-	١,٧-	٠,٠	١,٩	٠,٩	٣,٣	٣,١	بلغاريا
٠,١	٠,٣-	٠,٢-	٠,٣	٨,٢-	٤,٢-	١,١-	٠,٨-	٠,٢	٢,٠	٤,٥	هنغاريا
٤,٦-	٥,٨-	٦,٩-	٧,٦-	١٠,٦-	٨,٧-	٧,٠-	٥,٧-	٧,٦-	٥,٥-	٨,٠-	كوسوفو
٨,٣-	١٠,٣-	١١,٥-	١٢,٨-	١٥,٨-	١٢,٤-	٧,٧-	٩,٤-	١٠,٨-	٥,٨-	٣,٦-	مولدوفا
١٣,٦-	١٣,٥-	١٢,٤-	١١,٤-	١٢,٩-	٩,٢-	٢٦,١-	١٤,٣-	١٧,٠-	١٦,١-	١٦,٢-	الجبل الأسود
٢,٦-	٢,٧-	٠,٨-	٠,٧	٦,١-	٢,٨-	٢,٩	٣,٠-	٠,٢	٠,٨	٢,٦-	مقدونيا الشمالية
١,٠-	٠,٢-	٠,٧	١,٦	٢,٤-	١,٢-	٢,٥	٠,٢-	١,٩-	١,١-	١,٠-	بولندا
٦,٠-	٦,٨-	٧,١-	٧,١-	٩,١-	٧,٢-	٤,٩-	٤,٩-	٤,٦-	٣,١-	١,٦-	رومانيا
٣,٠	٢,٧	٢,٧	٢,٥	١٠,٥	٦,٦	٢,٤	٣,٩	٧,٠	٢,٠	١,٩	روسيا
٥,٤-	٤,٧-	٣,٩-	٢,٦-	٦,٩-	٤,٣-	٤,١-	٦,٩-	٤,٨-	٥,٢-	٢,٩-	صربيا
١,٨-	٢,٢-	٢,٨-	٤,١	٥,٤-	٠,٩-	٤,٤-	١,٤	٢,٦-	٤,٧-	٣,١-	تركيا
٤,٥-	٨,٢-	٥,٧-	٥,٥-	٥,٠	١,٩-	٣,٣	٢,٧-	٣,٣	٢,٢-	١,٥-	أوكرانيا
١,٣-	١,٢-	١,٠-	١,٢-	٢,٤-	١,٩-	٠,٣-	٢,١-	٢,٧-	١,٨-	٢,٢-	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٩,٣-	١٠,٦-	١١,١-	١٣,٥-	١٦,٢-	١٨,٤-	١٥,٨-	٦,٧-	١٤,٥-	٨,٠-	٢,٥-	أنغيوا وبربودا
١,٥	٠,٩	٠,٩	٣,٥-	٠,٧-	١,٤	٠,٧	٠,٨-	٥,٢-	٤,٨-	٢,٧-	الأرجنتين
٣,٦	٦,٦	٦,٥	٤,٦	٦,٤	١,٧-	١٥,٧-	٠,٣	٠,٥-	١,٠	٤,٦	أروبا
٥,٤-	٦,١-	٦,٧-	٧,٥-	٨,٢-	٢١,١-	٢٣,٤-	٢,٢-	٩,٥-	١٣,٥-	١٢,٥-	جزر البهاما
٥,١	٦,٢-	٧,٠-	٨,١-	١٠,٧-	١١,٠-	٥,٩-	٢,٦-	٤,٠-	٣,٨-	٤,٣-	بربادوس
٢,١-	٢,١-	٢,١-	٢,٩-	٨,٣-	٦,٥-	٦,٢-	٧,٧-	٦,٦-	٧,٠-	٧,٣-	بلين
٥,٢-	٥,٨-	٥,٧-	٥,٠-	٠,٤-	٢,٦	٠,٠	٣,٣-	٤,٣-	٥,٠-	٥,٦-	بوليفيا
٢,٠-	١,٥-	١,٤-	١,٣-	٢,٥-	٢,٨-	١,٩-	٣,٦-	٢,٩-	١,٢-	١,٧-	البرازيل
٣,٠-	٣,٧-	٣,٩-	٣,٥-	٨,٧-	٧,٣-	١,٩-	٥,٢-	٤,٥-	٢,٨-	٢,٦-	شيلي
٣,٦-	٣,٣-	٣,٠-	٢,٧-	٦,٢-	٥,٦-	٣,٤-	٤,٦-	٤,٢-	٣,٢-	٤,٥-	كولومبيا

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تابع)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
١,٣-	١,٢-	١,٠-	١,٢-	٢,٤-	١,٩-	٠,٣-	٢,١-	٢,٧-	١,٨-	٢,٢-	أمريكا اللاتينية والكاريبية (تتمة)
١,٤-	١,٩-	٢,١-	١,٤-	٣,٧-	٣,٢-	١,٠-	١,٣-	٣,٠-	٣,٦-	٢,١-	كوستاريكا
١١,٨-	١٨,١-	٢٠,١-	٢٦,٢-	٢٦,٧-	٣٢,٩-	٣٧,٤-	٣٨,١-	٤٦,٧-	١١,٠-	٩,٠-	دومينيكا
٣,٢-	٣,٥-	٣,٧-	٣,٩-	٥,٦-	٢,٨-	١,٧-	١,٣-	١,٥-	٠,٢-	١,١-	الجمهورية الدومينيكية
١,٣	١,٢	٠,٩	١,٢	١,٨	٢,٩	٢,٣	٠,٢-	١,٢-	٠,٢-	١,١	إكوادور
٣,٠-	٢,٧-	٢,٦-	١,٤-	٦,٧-	٤,٤-	١,٦	٠,٤-	٣,٣-	١,٩-	٢,٣-	السلفادور
١٠,٧-	١٣,٣-	١٧,٠-	١٤,٩-	١١,٠-	١٤,٥-	١٦,١-	١٠,٤-	١٢,٨-	١١,٥-	٨,٨-	غرينادا
٠,٥	١,٩	٢,٤	٢,٩	١,٣	٢,٢	٥,٠	٢,٤	٠,٩	١,٢	١,٠	غواتيمالا
٣٦,٦	١٥,٣	٢٢,٩	٢٠,٢	٢٣,٧	٢٥,٩-	١٦,٣-	٦٨,٨-	٢٩,٠-	٤,٩-	١,٥	غيانا
٠,٩-	١,٢-	٠,٨-	٣,٢-	٢,٣-	٠,٤	٠,٤	١,١-	٢,٩-	٢,٢-	١,٧-	هايتي
٣,٩-	٤,١-	٤,٣-	٤,٠-	٦,٦-	٥,٤-	٢,٨	٢,٦-	٦,٦-	١,٢-	٣,١-	هندوراس
١,٩-	٠,٩-	٠,٣	١,٥	٠,٨-	١,٠	١,١-	١,٩-	١,٥-	٢,٧-	٠,٣-	جامايكا
٠,٩-	٠,٨-	٠,٨-	٠,٣-	١,٢-	٠,٣-	٢,٤	٠,٣-	٢,١-	١,٨-	٢,٣-	المكسيك
٠,٩	١,٩	٣,١	٤,٥	١,٦-	٣,١-	٣,٦	٥,٩	١,٨-	٧,٢-	٨,٥-	نيكاراغوا
٢,٢-	٣,٤-	٢,١-	٢,٠	٣,٩-	٣,٠-	٠,٣-	٥,٨-	٧,٩-	٥,٨-	٧,٥-	بنما
١,٣	١,٥	٠,٦	٠,٢	٧,١-	٠,٩-	١,٩	٠,٦-	٠,٢-	٣,٣	٤,٦	باراغواي
١,٥-	١,٤-	١,١-	٠,٦	٤,٠-	٢,٢-	١,١	٠,٦-	١,٢-	٠,٨-	٢,٢-	بيرو
١,٨-	٨,٦-	٦,٥-	٥,٤-	١٠,٩-	٥,١-	١٠,٨-	٤,٨-	٥,٨-	١٠,٢-	١٢,١-	سانت كيتس ونيفس
٠,١-	٤,٥-	٥,٥-	٦,٧-	٢,٩-	١٢,٠-	١٨,٦-	٥,٥	١,٤	٢,٠-	٦,٥-	سانت لوسيا
٨,٩-	١٤,٩-	١٦,٨-	١٧,٦-	١٩,٣-	٢٢,٦-	١٥,٨-	٢,٤-	١٠,٣-	١١,٧-	١٢,٩-	سانت فنسنت وجزر غرينادين
١,٣	١,٨	٢,١	٢,٤	٢,١	٥,٧	٨,٩	١١,٢-	٣,٠-	١,٩	٤,٨-	سورينام
٦,٩	٦,٥	٥,٧	٩,١	١٧,٩	١١,٠	٦,٥-	٤,٣	٦,٦	٥,٩	٣,٣-	ترينيداد وتوباغو
٢,٢-	٣,٢-	٣,٦-	٣,٩-	٤,٠-	٢,٥-	٠,٨-	١,٢	٠,٥-	٠,٠	٠,٨	أوروغواي
...	٤,٠	٤,٧	٣,٤	٣,٦	١,٢-	٣,٥-	٥,٩	٨,٤	٧,٥	٣,٤-	فنزويلا ^١
٠,٤-	١,٤	١,٨	٤,٠	٨,٤	٣,٤	٣,٥-	٠,٤	٢,٩	١,٠-	٤,٠-	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
...	١٤,٠	١١,٧	١٢,١	٧,٦	٩,٠	أفغانستان ^١
٣,٨-	١,٥-	٠,١	٢,٢	٨,٤	٢,٤-	١١,٣-	٨,٧-	٨,٧-	١١,٨-	١٤,٦-	الجزائر
٥,٠-	٣,٦-	٢,٨-	١,٩-	٠,٨	٣,٥-	٤,٠-	٧,١-	٧,٢-	١,٣-	١,٠-	أرمينيا
٤,٣	٨,١	٨,٥	٩,٩	٢٩,٨	١٥,١	٠,٥-	٩,١	١٢,٨	٤,١	٣,٦-	أذربيجان
٠,٥	٥,٣	٦,٩	٦,٣	١٥,٤	٦,٦	٩,٤-	٢,١-	٦,٤-	٤,١-	٤,٦-	البحرين
٥,٢	٤,٠	٥,١	٢٣,٥	١٧,٦	٦,٦-	١١,٥	١٨,٣	١٤,٧	٤,٨-	١,٠-	جيبوتي
٢,٦-	٢,٤-	٦,٣-	١,٢-	٣,٥-	٤,٤-	٢,٩-	٣,٤-	٢,٣-	٥,٨-	٥,٦-	مصر
٥,٥-	٥,٦-	٥,٨-	٤,٣-	٤,٥-	١٠,٣-	١٢,٤-	٥,٨-	٦,٧-	٧,٩-	١٢,٢-	جورجيا
٣,٢	٣,٤	٣,٦	٤,٤	٤,١	٣,٩	٠,٤-	٠,٧-	٧,٩	٣,١	٢,٩	إيران
٨,٨-	٥,١-	٣,٦-	٢,٦	١٦,٨	٦,٩	١٥,٠-	٠,٧-	٣,٩	٥,٣-	٧,٩-	العراق
٤,٣-	٤,٥-	٦,٣-	٧,٠-	٧,٩-	٨,٠-	٥,٧-	١,٧-	٦,٨-	١٠,٦-	٩,٧-	الأردن
٤,٣-	٢,٧-	٤,٥-	٣,٨-	٣,١	١,٤-	٦,٤-	٣,٩-	١,٠-	٢,١-	٥,١-	كازاخستان
١٧,١	٢٧,١	٣٠,١	٣٢,٨	٣٤,٥	٢٦,٤	٤,٥	١٢,٩	١٤,٤	٨,٠	٤,٦-	الكويت
٥,٠-	٨,٠-	٩,٥-	٣٠,٤-	٤٣,٦-	٨,٠-	٤,٥	١١,٥-	١٢,١-	٦,٢-	١١,٦-	جمهورية قبرغيزستان
...	٣٦,١-	١٧,٥-	١٦,١-	٢٨,٣-	٢٨,٩-	٢٦,٥-	٢٣,٥-	لبنان ^١
١١,٧	٢٠,٨	٢٠,٤	١٥,٧	٢٨,٦	١٦,١	١٠,٢-	٦,٧	١٤,٧	٦,٦	٩,٤-	ليبيا
٧,٤-	٩,٢-	١١,٧-	١١,٢-	١٥,٥-	٨,٥-	٦,٨-	١٠,٥-	١٣,١-	١٠,٠-	١١,٠-	موريتانيا
٣,٢-	٢,٩-	٢,٦-	١,٥-	٣,٥-	٢,٣-	١,٢-	٣,٤-	٤,٩-	٣,٢-	٣,٨-	المغرب
١,٩	٢,١	٢,٧	١,٨	٤,٩	٥,٥-	١٦,٥-	٤,٩-	٤,٩-	١٣,٦-	١٦,٦-	عمان
١,٥-	١,٢-	١,١-	٠,٧-	٤,٧-	٠,٨-	١,٥-	٤,٢-	٥,٤-	٣,٦-	١,٦-	باكستان
١٠,٢	١٣,٢	١٥,٦	١٨,٧	٢٦,٧	١٤,٦	٢,١-	٢,٤	٩,١	٤,٠	٥,٥-	قطر
٢,٩-	٠,٦-	٠,٥	٣,٩	١٣,٧	٤,٨	٣,٥-	٤,٦	٨,٦	١,٧	٣,٧-	المملكة العربية السعودية
١٠,٥-	٨,٨-	٨,٧-	٩,٦-	٨,٠-	٦,٨-	٤,٤-	٨,٩-	٠,٠	١,٧	٥,٥-	الصومال
١٠,٤-	١١,٠-	٦,٩-	٥,٤-	١١,٢-	٧,٥-	١٦,٩-	١٤,٢-	١٤,٠-	٩,٤-	٦,٥-	السودان ^١
...	سوريا ^١
٢,٧-	٢,٢-	٢,١-	٠,٧-	١٥,٦	٨,٢	٤,١	٢,٢-	٤,٩-	٢,١	٤,٢-	طاجيكستان
٤,٢-	٣,٧-	٣,٥-	٢,٥-	٨,٦-	٦,٠-	٥,٩-	٧,٨-	١٠,٤-	٩,٧-	٨,٨-	تونس
١,٤-	٢,٨	٤,١	٤,٨	٧,٠	٦,٦	٢,٩	٢,٩	٦,١	١٣,٦-	٢٢,٦-	تركمانستان
٦,٤	٦,٩	٧,٨	٩,٣	١١,٦	١١,٥	٦,٠	٨,٩	٩,٧	٧,٠	٣,٦	الإمارات العربية المتحدة
٤,٩-	٤,٥-	٤,٩-	٤,٩-	٠,٨-	٧,٠-	٥,٠-	٥,٦-	٦,٨-	٢,٤	٠,٢	أوزبكستان
...	١٢,١-	١٠,٦-	٩,٨-	١٢,٣-	١٠,٤-	١٣,١-	١٣,٢-	١٣,٩-	الضفة الغربية وغزة ^١
٠,٦	٢١,٥-	٢٣,٧-	١٩,١-	١٧,٨-	١٤,٢-	١٥,٦-	٤,٢-	٣,٢-	١,٥-	٥,٤-	اليمن

الجدول ألف-١٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية: رصيد الحساب الجاري (تقمة)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات											
٢٠٢٩	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢,٢-	٢,٦-	٢,٨-	٢,٨-	٢,٠-	١,٠-	٢,٧-	٣,١-	٢,٠-	٢,٠-	٣,٥-	إفريقيا جنوب الصحراء
٣,٩	٤,٦	٤,٩	٣,١	٩,٦	١١,٢	١,٥	٦,١	٧,٣	٠,٥-	٣,١-	أنغولا
٤,٢-	٤,٦-	٥,٠-	٥,٦-	٦,٠-	٤,٢-	١,٧-	٤,٠-	٤,٦-	٤,٢-	٣,٠-	بنن
٠,٩	٢,٥	١,٢-	٠,٤-	٣,٠	١,٣-	١٠,٣-	٦,٩-	٠,٤	٥,٦	٨,٠	بوتسوانا
٢,٢-	٤,١-	٥,٧-	٧,٩-	٧,٢-	٠,٤	٤,٢	٣,٣-	٤,٢-	٥,٠-	٦,١-	بوركينافاسو
١١,٥-	١٥,٣-	١٧,٣-	١٣,٣-	١٦,٢-	١١,٦-	٩,٧-	١١,٦-	١١,٤-	١١,٧-	١١,١-	بوروندي
٣,٢-	٦,٣-	٦,١-	٥,٣-	٣,٤-	١٢,٢-	١٥,٣-	٠,٢	٤,٨-	٧,٠-	٣,٤-	كابو فيردي
٢,٨-	٢,٨-	٢,٨-	٢,٨-	٣,٤-	٤,٠-	٣,٧-	٤,٣-	٣,٥-	٢,٦-	٣,١-	الكاميرون
٦,٨-	٦,٧-	٧,٧-	٩,٠-	١٢,٧-	١١,١-	٨,٢-	٤,٩-	٨,٠-	٧,٨-	٥,٤-	جمهورية إفريقيا الوسطى
٢,٧-	٣,٠-	٢,٣-	٢,٥-	٥,٤	١,٩-	٢,٨-	٣,٣-	٤,٢-	٦,٠-	٤,٦-	تشاد
٤,٠-	٥,٣-	٥,٨-	٦,٠-	٠,٥-	٠,٣-	١,٨-	٣,٥-	٣,٠-	٢,٢-	٤,٤-	جزر القمر
٣,٠-	٣,٢-	٤,١-	٥,٤-	٥,٠-	١,٠-	٢,١-	٣,٢-	٣,٥-	٣,١-	٣,٩-	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٣,٢-	٠,١-	٢,٥	٣,٢	١٨,٥	١٢,٨	١٢,٦	١١,٦	١٨,٣	٣,٩-	٤٥,٣-	جمهورية الكونغو
١,٦-	٢,٦-	٣,٨-	٦,٠-	٧,٧-	٣,٩-	٣,١-	٢,٢-	٣,٩-	٢,٠-	٠,٩-	كوت ديفوار
٧,٨-	٢,٧-	٢,٧-	١,٣-	٢,٤	٤,٢	٠,٨-	٧,٥-	٢,٧-	٧,٨-	٢٦,٠-	غينيا الاستوائية
...	١٣,٠	١٥,٥	٢٤,٨	١٣,٤	إريتريا ^١
٠,٠	١,١	٢,١	٢,٢	٢,٧-	٢,٦	٧,١	٣,٩	١,٣	٦,٢	٧,٩	إسواتيني
١,٧-	١,٧-	٢,٦-	٢,٩-	٤,٣-	٣,٢-	٤,٦-	٥,٣-	٦,٥-	٨,٥-	١٠,٩-	إثيوبيا
٠,٥	٣,٠	٤,٠	٤,٢	١٠,٤	٣,٣	٠,٥-	٤,٦	٧,١	٠,٧-	٥,٤-	غابون
١,٢-	٣,١-	٤,٤-	٤,١-	٤,٢-	٤,٢-	٣,٠-	٦,٢-	٩,٥-	٧,٤-	٩,٢-	غامبيا
٢,٤-	٢,٢-	١,٩-	١,٧-	٢,١-	٢,٧-	٢,٥-	٢,٢-	٣,٠-	٣,٣-	٥,١-	غانا
٨,٦-	١٠,٠-	١٠,٦-	٨,٧-	٨,٦-	٢,٥-	١٦,٢-	١٥,٥-	١٨,٥-	٦,٧-	٣٠,٧-	غينيا
٤,١-	٤,٦-	٥,٦-	٩,٤-	٩,٦-	٠,٨-	٢,٦-	٨,٥-	٣,٥-	٠,٣	١,٤	غينيا-بيساو
٤,١-	٤,٢-	٤,٣-	٣,٩-	٥,٢-	٥,٢-	٤,٧-	٥,٢-	٥,٤-	٧,٠-	٥,٤-	كينيا
٣,٩-	٧,٠-	١,١-	٢,٩-	٩,٦-	٥,٤-	١,٨-	٢,٥-	٣,٥-	٤,٠-	٧,٨-	ليسوتو
١٩,٣-	٢٤,٥-	٢٤,٨-	٢٦,٥-	١٩,٠-	١٧,٨-	١٦,٤-	١٩,٦-	٢١,٣-	٢٢,٣-	٢٣,٠-	ليبيريا
٤,٧-	٤,٧-	٤,٨-	٤,٥-	٥,٤-	٤,٩-	٥,٤-	٢,٣-	٠,٧	٠,٤-	٠,٥	مدغشقر
٦,٨-	٩,٤-	٧,١-	٦,٩-	٣,٢-	١٤,١-	١٣,٨-	١٢,٦-	١٢,٠-	١٥,٥-	١٣,١-	ملاوي
٣,٨-	٤,٤-	٥,١-	٩,٠-	٨,٠-	٧,٤-	٢,٢-	٧,٥-	٤,٩-	٧,٣-	٧,٢-	مالي
٤,٥-	٤,٨-	٥,٣-	٥,٩-	١١,٥-	١٣,٠-	٨,٨-	٥,٠-	٣,٨-	٤,٥-	٣,٩-	موريشيوس
٩,٢-	٤٢,٩-	٣٨,٧-	١١,٠-	٣٤,٧-	٢٢,٦-	٢٧,٤-	١٩,٠-	٣١,٨-	١٩,٥-	٣١,٩-	موزامبيق
٦,٣-	٦,٦-	٧,٢-	١٠,٩-	١٣,١-	١١,٢-	٣,٠	١,٨-	٣,٦-	٤,٤-	١٦,٥-	ناميبيا
٣,٧-	٤,٣-	٥,١-	١٢,٨-	١٦,٢-	١٤,١-	١٣,٢-	١٢,٢-	١٢,٧-	١١,٤-	١١,٤-	النيجر
٠,٩-	٠,١-	٠,٦	٠,٣	٠,٢	٠,٧-	٣,٧-	٣,١-	١,٧	٣,٦	١,٣	نيجيريا
٧,٧-	٩,٨-	١٢,١-	١١,٧-	٩,٨-	١١,٢-	١٢,١-	١١,٩-	١٠,١-	٩,٥-	١٥,٣-	رواندا
٦,٧-	٨,٩-	٩,٢-	١٢,٩-	١٣,١-	١٢,١-	١١,٢-	١٢,٧-	١٣,٢-	١٥,٣-	٧,٢-	سان تومي وبرينسيبي
٤,٢-	٤,٨-	٨,٩-	١٥,١-	١٩,٩-	١٢,١-	١٠,٩-	٧,٩-	٨,٨-	٧,٣-	٤,٢-	السنغال
٨,٦-	٨,٥-	٨,٤-	٧,٣-	٦,٩-	١٠,١-	١٢,٣-	٢,٨-	٢,٤-	١٧,٩-	١٨,٧-	سيشيل
٤,٢-	٣,٧-	٢,٨-	٤,٠-	١١,٠-	٩,٥-	٧,٩-	١٩,٤-	١٧,١-	١٨,٣-	٧,٦-	سيراليون
٢,٢-	١,٩-	١,٨-	١,٦-	٠,٥-	٣,٧	١,٩	٢,٦-	٢,٩-	٢,٤-	٢,٧-	جنوب إفريقيا
١,٤	٥,٧	٣,٩	١,٧	٩,٧	٩,٤-	١٨,٩-	٢,١	١١,٠	٩,٦	١٩,٦	جنوب السودان
٢,٢-	٣,٦-	٤,٢-	٥,٣-	٥,٦-	٣,٨-	٢,٥-	٣,٠-	٣,٥-	٢,٩-	٤,٢-	تنزانيا
٢,٣-	٣,٦-	٣,٩-	٣,٤-	٤,٢-	٢,٢-	٠,٣-	٠,٨-	٢,٦-	١,٥-	٧,٢-	توغو
٥,٠-	٧,٦-	٧,٣-	٧,٧-	٨,٨-	٩,٣-	٩,٥-	٦,٩-	٦,١-	٤,٨-	٢,٦-	أوغندا
٨,٨	٥,٢	٣,٧	١,٨-	٣,٧	٩,٧	١٠,٦	٠,٤	١,٣-	١,٧-	٣,٣-	زامبيا
١,١	١,٠	٠,٢	٠,٤	١,٠	١,٠	٢,٥	٣,٥	٣,٧-	١,٢-	٣,٤-	زيمبابوي

^١ راجع الملحوظات المتعلقة بأفغانستان وإريتريا ولبنان وسري لانكا والسودان وتركيا وأوكرانيا والصفة الغربية وغزة وزيمبابوي تحت عنوان «ملحوظات قُطرية» في الملحق الإحصائي.

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٥	٢٠٢٤									
الاقتصادات المتقدمة										
رصيد الحساب المالي										
٤٨٠,٦	٤٨٢,٧	٣١٠,٧	٥٨,١	٥٥٢,٦	٥,٨-	١٤١,٢	٤١٦,٥	٣٩٣,٦	٤٢٦,٩	الاستثمار المباشر، صاف
٢٥٠,٥	٢٣٨,١	٤٤٠,٠	٦٣١,٦	٧٢٣,٩	٣٥,٦	١٨,٤	١٣٠,٦-	٢٩٥,٣	٢٩٣,٦-	استثمارات الحافظة، صافية
٧٠,٢-	٨٧,٨-	٦٠٢,٢-	٧٨٠,٨-	٣٣٦,٠	٢٠٤,٤	٦٤,٠	٤٧٥,٦	١٧,١	٥١٩,٠	المشتقات المالية، صافية
٧٩,٩	٧٣,٥	٨٧,٧	١٩,٦	٣٧,٣	٧٥,١	١٥,٢	٤٨,٨	٢٤,٧	١٧,٧	استثمارات أخرى، صافية
٥٣,٠	١٠٦,١	٤٠٦,٣	٣٩٩,٢	١,١٨٠,٧-	٦٨٠,٦-	٢٤,٥-	١٠٦,٩-	١٩١,٢-	٥,٥	التغير في الاحتياطيات
١٦٦,٧	١٥٢,١	٢١,٧-	٢١١,٤-	٦٣٦,٢	٣٥٨,٩	٦٨,٠	١٢٩,٥	٢٤٧,٧	١٩٠,٠	
الولايات المتحدة										
رصيد الحساب المالي										
٧٦٢,٥-	٧٣٦,٦-	٨١١,٢-	٨٠٤,٨-	٧٨٨,٨-	٦٦٨,٩-	٥٥٨,٤-	٣٠٢,٩-	٣٧٣,٢-	٣٦٢,٤-	الاستثمار المباشر، صاف
٩٢,٣-	٨٩,٧-	٢٩,٤-	٣٨,٢	٩٩,٠	١٤٨,٣	٢٠١,١-	٣٤٥,٤-	٢٨,٦	١٧٤,٦-	استثمارات الحافظة، صافية
١٦٤,٤-	١٨٢,١-	٨٥٦,٤-	٤٣٧,٧-	٩٧,٣	٥٤٠,٢-	٢٤٤,٩-	٧٨,٨	٢٥٠,١-	١٩٣,٨-	المشتقات المالية، صافية
٢٩,٢-	٢٨,٢-	١٢,٢-	٨٠,٧-	٣٩,٠	٥,١-	٤١,٧-	٢٠,٤-	٢٤,٠	٧,٨	استثمارات أخرى، صافية
٤٧٦,٦-	٤٣٦,٧-	٨٥,٤	٣٣٠,٤-	٨٦٢,٠-	٢٨٠,٩-	٧٥,٤-	٢٠,٨-	١٧٤,١-	٤,٠-	التغير في الاحتياطيات
٠,٠	٠,٠	١,٥	٥,٨	١١٤,٠	٩,٠	٤,٧	٥,٠	١,٧-	٢,١	
منطقة اليورو										
رصيد الحساب المالي										
...	...	٣٥٨,١	٨٧,٨	٤٨٥,٢	٢٣٢,٩	٢٦٦,٩	٣٥٣,٠	٣٧٣,٧	٣١٦,٨	الاستثمار المباشر، صاف
...	...	٥٥,٣	٣١٧,٦	٤٧٢,٢	١٩٧,٣-	١١٨,٦	١٠٤,٧	٣٥,٥	١٢٤,٣	استثمارات الحافظة، صافية
...	...	٤٩,٨-	٣٠١,٤-	٣٦٣,٩	٦١٣,٣	٩٥,٦-	٢٧٣,٧	٤٠٢,٤	٥٣٠,٤	المشتقات المالية، صافية
...	...	٢٦,٤	٧٦,٠	٧٥,٤	٢٢,٣	٧,٠	٤٦,٨	١٠,٤	٢١,٧	استثمارات أخرى، صافية
...	...	٣٣٩,٧	٢٣,٢-	٥٨٠,٦-	٢٢٠,٤-	٣٣٠,٢	١٠٢,١-	٧٣,٥-	٣٧٦,٩-	التغير في الاحتياطيات
...	...	١٣,٥-	١٨,٩	١٥٤,٣	١٥,٠	٦,٧	٢٩,٨	١,٢-	١٧,٣	
ألمانيا										
رصيد الحساب المالي										
٣٢٩,١	٣٢١,٧	٣١٤,١	٢٤٠,٠	٢٩٤,٢	٢١٨,٥	٢٢٤,٣	٢٨٧,٠	٣٠٣,٠	٢٨٦,٥	الاستثمار المباشر، صاف
١٣١,٧	١٢٦,٨	١٠١,٧	١٣٣,٠	١١٨,٨	٥,٦-	٩٨,٤	٢٥,١	٣٧,٧	٤٨,١	استثمارات الحافظة، صافية
٤٩,٩	٩٨,٩	٨,٥	٢٥,٦	٢٤٠,٩	١٨,٧	٨٢,٩	١٧٧,٤	٢٢٠,٧	٢١٧,٩	المشتقات المالية، صافية
٥٢,٣	٥٣,٧	٤٧,٣	٤٥,٠	٧١,٢	١٠٧,٩	٢٣,٠	٣٦,٨	١٢,٦	٣١,٧	استثمارات أخرى، صافية
٩٥,٢	٤٢,٣	١٥٥,٦	٣٢,٧	١٧٤,٥-	٩٧,٥	٢٠,٦	٥٧,٢	٣٣,٥	١٣,٠-	التغير في الاحتياطيات
٠,٠	٠,٠	١,٠	٤,٧	٣٧,٧	٠,١-	٠,٦-	٠,٥	١,٤-	١,٩	
فرنسا										
رصيد الحساب المالي										
٩,٨-	١٠,٢-	٧٧,٨-	٦٠,٨-	٥,٥	٥٦,٥-	٠,١-	٢٨,٤-	٣٦,١-	١٨,٦-	الاستثمار المباشر، صاف
٤٠,٨	٤٢,٧	٤٧,٠	١١,٦	١٣,٨	١٠,٢	٣٠,٧	٦٠,٢	١١,١	٤١,٨	استثمارات الحافظة، صافية
٢,٨-	٢٣,٥-	١٢٩,١-	١٢٥,٨-	١٤,٩	٢٩,٧-	٧٠,٤-	١٩,٣	٣٠,٣	٠,٢	المشتقات المالية، صافية
١٠,٤-	١٣,١-	١٨,٣-	٤٣,١-	٢١,٠	٢٧,٢-	٤,١	٣٠,٥-	١,٤-	١٧,٦-	استثمارات أخرى، صافية
٣٥,٨-	٧,٦-	٤٤,٣	٩٤,٤	٧١,٢-	١٤,٤-	٣٢,٣	٨٩,٧-	٧٢,٧-	٤٥,٤-	التغير في الاحتياطيات
١,٧-	٨,٦-	٢١,٧-	٢,٠	٢٧,٠	٤,٦	٣,٢	١٢,٣	٣,٤-	٢,٥	
إيطاليا										
رصيد الحساب المالي										
٣٩,٨	٢٦,٣	٤٤,٩	٧,٢-	٥٨,٧	٨٢,٧	٥٩,٧	٤٠,٦	٦٢,٤	٣٨,١	الاستثمار المباشر، صاف
٦,٩	٦,٥	١٠,٠	١٥,٦-	٢٩,٤	٢١,٥	١,٦	٦,١-	٠,٥	١٢,٣-	استثمارات الحافظة، صافية
٣٣,٢-	٧٣,٢-	٣٣,٥-	١٧١,٠	١٤٨,١	١٣٢,٦	٥٥,٧-	١٥٧,١	١٠٣,١	١٥٧,٨	المشتقات المالية، صافية
٠,٣	٠,٢	٠,١-	١٢,٠	٠,٠	٢,٨-	٣,٠	٣,٣-	٨,٤-	٣,٦-	استثمارات أخرى، صافية
٦٥,٧	٩٢,٨	٦٥,٥	١٧٦,٦-	١٤٣,٣-	٧٣,١-	١٠٧,١	١١٠,٢-	٣٥,٩-	١٠٢,٥-	التغير في الاحتياطيات
٠,٠	٠,٠	٣,٠	٢,١	٢٤,٥	٤,٦	٣,٦	٣,١	٣,٠	١,٣-	
إسبانيا										
رصيد الحساب المالي										
٥٦,٤	٥٧,٩	٦٥,٢	٢٧,٥	٢٧,٩	٨,٧	٢٨,٩	٣٨,٣	٢٩,٩	٣٩,٢	الاستثمار المباشر، صاف
٤,٧-	٤,٤-	٤,٢-	٠,٧-	٢٠,١-	١٨,١	٨,٩	١٩,٩-	١٤,١	١٢,٤	استثمارات الحافظة، صافية
٤٦,٨	٣٧,٠	١٨,٣-	٤٤,١	٤٣,١	٨٨,١	٥٥,٧-	٢٨,١	٢٧,١	٦٤,٩	المشتقات المالية، صافية
٠,٠	٠,٠	٣,٤-	٢,٢	٢,٢	٨,٠-	٨,٠-	١,٢-	٨,٧	٢,٩	استثمارات أخرى، صافية
١٤,٣	٢٥,٣	٨٤,٦	٢٢,٦-	٩,٤-	٨٩,١-	٨٢,٩	٢٨,٧	٢٤,٠-	٥٠,١-	التغير في الاحتياطيات
٠,٠	٠,٠	٦,٥	٤,٧	١٢,٢	٠,٤-	٠,٨	٢,٦	٤,١	٩,١	

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٥	٢٠٢٤									
اليابان										
١٤٧,٤	١٤٠,٠	١٦٣,١	٤٨,٤	١٥٣,٥	١٣٢,٢	٢٢٨,٣	١٨٣,٩	١٦٨,٣	٢٦٦,٥	رصيد الحساب المالي
١١٦,٧	١٢٣,٤	١٥٩,٠	١٢٣,٤	١٧٤,٩	٨٧,٥	٢١٨,٩	١٣٤,٦	١٥٥,٠	١٣٧,٥	الاستثمار المباشر، صاف
٤٢,٣-	٢٨,٣-	١٩٦,٦	١٤٣,٠-	١٩٨,٣-	٣٨,٥	٨٧,٤	٩٢,٢	٥٠,٦-	٢٧٦,٣	استثمارات الحافظة، صافية
٤٤,٥	٤٤,٥	٤٤,٥	٣٨,٤	١٩,٩	٧,٨	٣,٢	٠,٩	٣٠,٤	١٦,١-	المشتقات المالية، صافية
١٦,٨	١٠,١-	٢٦٦,٧-	٧٨,٠	٩٤,١	١٢,٤-	١٠٦,٧-	٦٧,٩-	١٠,٠	١٢٥,٦-	استثمارات أخرى، صافية
١١,٥	١١,٥	٢٩,٨	٤٧,٤-	٦٢,٨	١٠,٩	٢٥,٥	٢٤,٠	٢٣,٦	٥,٧-	التغير في الاحتياطيات
المملكة المتحدة										
١٠٧,٥-	٩٤,٢-	٧٧,٠-	٧٤,٣-	٢٣,٧-	٩٤,٤-	٩٨,٥-	١٢٤,٠-	١٠٢,٤-	١٥٩,٨-	رصيد الحساب المالي
٧,٤	٧,٠	٦,٧	٨٠,٧	١٥٦,١	١٤٠,٤-	٤٢,٢-	٤,٩-	٤٦,١	٢٩٧,٤-	الاستثمار المباشر، صاف
١٩٩,٩-	١٨٩,٣-	١٨١,٥-	٤٤,٣-	٢٦٢,٦-	٣٨,٣	٣٤,٩	٣٥٤,٩-	٩٢,٨-	١٦٠,١-	استثمارات الحافظة، صافية
٦,٤	٦,١	٥,٨	٥٩,٨-	٣٧,٥-	٣٣,١	٢,٥	١٠,٣	١٩,٣	١٥,٦	المشتقات المالية، صافية
٧٨,٧	٨٢,٣	٩٢,٠	٤٩,٦-	٩٥,٩	٢٢,٢-	٩٢,٥-	٢٠٠,٧	٨٣,٧-	٢٧٣,٢	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٣-	٢٤,٤	٣,٣-	١,١-	٢٤,٨	٨,٨	٨,٨	التغير في الاحتياطيات
كندا										
٨,٨	٧,٢	١٤,٧-	٢,٤-	٨,٣	٣٤,٣-	٣٧,٩-	٣٥,٨-	٤٤,٢-	٤٥,٤-	رصيد الحساب المالي
٢٤,٦	١٤,٣	٣٩,٣	٣٦,٨	٤٤,٥	١٨,١	٢٦,٩	٢٠,٤	٥٣,٤	٣٣,٥	الاستثمار المباشر، صاف
٦١,٢-	٣٩,٦-	١٥,٣	١١٤,٦-	٤٤,٧-	٦٧,٧-	١,٦-	٣,٤	٧٤,٩-	١٠٣,٦-	استثمارات الحافظة، صافية
...	المشتقات المالية، صافية
٤٥,٤	٣٢,٥	٦٩,٢-	٦٤,٧	١١,٨-	١٤,٠	٦٣,٣-	٥٨,٢-	٢٣,٥-	١٩,١	استثمارات أخرى، صافية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠,٦	٢٠,٢	١,٣	٠,١	١,٥-	٠,٨	٥,٦	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات متقدمة أخرى^١										
٦٢٢,٩	٦٠٤,١	٥٤٨,١	٥٠٥,٨	٦٠٧,٣	٣٨٥,٦	٣٣٠,٢	٣٦٠,١	٣٠٨,٣	٣٢٣,٥	رصيد الحساب المالي
٩٥,١-	١٠٠,٦-	١٠,٩-	١٧,٨-	٤٩,٩-	٦٧,٩	٢٦,٠-	٤٣,٠	١٥٦,٧-	٧٦,١-	الاستثمار المباشر، صاف
٣٩٩,٥	٣٧٣,٠	٤٤٧,٠	٣١٥,٣	٥٠١,٤	٢٦٣,٦	٣٠٦,٦	٣٦٧,٤	١٥٠,٩	٢٤٥,٢	استثمارات الحافظة، صافية
٠,٠	٥,٦-	١١,٧	٣٨,٠	٢٤,٧-	١٣,٢-	٢٠,٠	٣١,٨	٥,٦-	٣,٣	المشتقات المالية، صافية
١٦٩,٠	١٩٤,٦	١٤٧,٥	٣٦٧,٨	٧٦,٦-	٢٥٦,٧-	٠,٨-	١٣١,٦-	١٠٦,٧	١,٠	استثمارات أخرى، صافية
١٤٨,٨	١٤٢,٠	٤٧,٩-	١٩٧,٦-	٢٥٧,٢	٣٢٣,٣	٣٠,٣	٤٩,٥	٢١٣,١	١٦٢,٠	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية										
١٠١,٨	١٢٧,٠	٢١٥,٢	٤٧٤,٧	٢٠٣,٩	٣٤,٤	١٥٦,٧-	٢٦٧,٢-	٢٨٤,١-	٤٠١,٦-	رصيد الحساب المالي
٣٤١,١-	٣٠٧,٠-	١٤٨,٢-	٣٠٦,٢-	٤٨٢,٤-	٣١٩,٤-	٣٥٥,٤-	٣٧٥,٩-	٣٠٦,٧-	٢٧١,٢-	الاستثمار المباشر، صاف
٥٢,١-	٨,٤-	١٥٩,٨	٤٩١,٤	١١٣,٨	١٢,٩-	٧٣,٤-	١٠٦,٢-	٢١٠,٢-	٥٠,٢-	استثمارات الحافظة، صافية
...	المشتقات المالية، صافية
٢٠٣,٥	١٦٢,٢	٣٠,٩	١٧٣,٩	٧٢,٣	٢٦٠,٥	١٠٥,٠	٩٥,٧	٥٧,٢	٤٠٥,٦	استثمارات أخرى، صافية
٢٩٩,٥	٢٨٧,٢	١٧٦,٤	١٢٦,٩	٥٢٧,٣	٨٢,٥	١٦٧,٤	١٢٥,٨	١٨٧,٢	٤٨١,٠-	التغير في الاحتياطيات

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تابع)
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦
٢٠٢٥	٢٠٢٤								
المجموعات الإقليمية									
آسيا الصاعدة والنامية									
رصيد الحساب المالي									
١٨٢,٠	١٦٨,٥	١٩٦,٦	١٥٢,٢	١٣١,١	١٤٩,٠	٥٩,٨-	٢٦٩,٠-	٦٦,٨-	٣٥,٦-
٤٦,٤-	٣٠,٤-	٨٩,٠	١١٤,٠-	٢٥٨,٩-	١٦٢,٠-	١٤٤,٨-	١٧٠,٣-	١٠٨,٣-	٢٥,٨-
١٠٨,٤-	٨٦,٢-	٥٣,١	٣٠١,٩	٢٠,٥-	١٠٧,٣-	٧١,٠-	١٠٠,٤-	٧٠,١-	٣١,١
١١,٢	١١,١	١٠,٩	١٠,٩	٢,٣-	١٥,٨	٢,٥-	٤,٧	٢,٣	٤,٦-
١٣٣,٢	١٠٢,١	٣٠,٣	٧٨,١-	١٤٦,٧	٢٤٠,١	٦٧,٣	٢٠,١-	٨٢,٦-	٣٥٤,٧
٢٠٢,٧	١٨١,٣	٢٤,٤	٥٢,٩	٢٧٧,٤	١٦٥,٨	٩٧,٠	٢٢,١	١٩٩,٢	٣٨٤,٦-
الاستثمارات المباشرة، صافي									
١٠٨,٤-	٨٦,٢-	٥٣,١	٣٠١,٩	٢٠,٥-	١٠٧,٣-	٧١,٠-	١٠٠,٤-	٧٠,١-	٣١,١
١١,٢	١١,١	١٠,٩	١٠,٩	٢,٣-	١٥,٨	٢,٥-	٤,٧	٢,٣	٤,٦-
١٣٣,٢	١٠٢,١	٣٠,٣	٧٨,١-	١٤٦,٧	٢٤٠,١	٦٧,٣	٢٠,١-	٨٢,٦-	٣٥٤,٧
٢٠٢,٧	١٨١,٣	٢٤,٤	٥٢,٩	٢٧٧,٤	١٦٥,٨	٩٧,٠	٢٢,١	١٩٩,٢	٣٨٤,٦-
المشتقات المالية، صافية									
١١,٢	١١,١	١٠,٩	١٠,٩	٢,٣-	١٥,٨	٢,٥-	٤,٧	٢,٣	٤,٦-
١٣٣,٢	١٠٢,١	٣٠,٣	٧٨,١-	١٤٦,٧	٢٤٠,١	٦٧,٣	٢٠,١-	٨٢,٦-	٣٥٤,٧
٢٠٢,٧	١٨١,٣	٢٤,٤	٥٢,٩	٢٧٧,٤	١٦٥,٨	٩٧,٠	٢٢,١	١٩٩,٢	٣٨٤,٦-
استثمارات أخرى، صافية									
١١,٢	١١,١	١٠,٩	١٠,٩	٢,٣-	١٥,٨	٢,٥-	٤,٧	٢,٣	٤,٦-
١٣٣,٢	١٠٢,١	٣٠,٣	٧٨,١-	١٤٦,٧	٢٤٠,١	٦٧,٣	٢٠,١-	٨٢,٦-	٣٥٤,٧
٢٠٢,٧	١٨١,٣	٢٤,٤	٥٢,٩	٢٧٧,٤	١٦٥,٨	٩٧,٠	٢٢,١	١٩٩,٢	٣٨٤,٦-
التغير في الاحتياطيات									
٢٠٢,٧	١٨١,٣	٢٤,٤	٥٢,٩	٢٧٧,٤	١٦٥,٨	٩٧,٠	٢٢,١	١٩٩,٢	٣٨٤,٦-
أوروبا الصاعدة والنامية									
رصيد الحساب المالي									
١٤,٩-	٩,٤-	٣٧,٣-	١٦٣,٢	٨٥,٤	٨,٧	٦٠,٣	١٠٦,١	٢٥,٣-	١٠,٩
٩٦,٥-	٨٤,٣-	٥٧,٤-	٣٤,٩-	٣٩,٦-	٣٨,٤-	٥٠,١-	٢٥,٩-	٢٨,٠-	٤٢,٥-
٧,٥	٥,١	١٨,١-	٢٦,٧	٤٠,٤	٢١,٢	٢,٩-	٩,٩	٣٤,٨-	١٠,٨-
١,٥-	١,٥-	١,٥	٤,٤-	٥,٥-	٠,٤	١,٤	٢,٩-	٢,٢-	٠,٦
٤٣,٧	٣٤,٩	٢٠,٥-	١٤٤,٥	٣٧,٠-	٣٠,٠	١٩,٧	٧٩,٣	٢٦,٤	٢٨,٠
٣١,٩	٣٦,٢	٥٧,٢	٣١,٣	١٢٧,٢	٤,٣-	٩٢,٣	٤٥,٨	١٣,٢	٣٥,٨
الاستثمارات المباشرة، صافي									
١٤,٩-	٩,٤-	٣٧,٣-	١٦٣,٢	٨٥,٤	٨,٧	٦٠,٣	١٠٦,١	٢٥,٣-	١٠,٩
٩٦,٥-	٨٤,٣-	٥٧,٤-	٣٤,٩-	٣٩,٦-	٣٨,٤-	٥٠,١-	٢٥,٩-	٢٨,٠-	٤٢,٥-
٧,٥	٥,١	١٨,١-	٢٦,٧	٤٠,٤	٢١,٢	٢,٩-	٩,٩	٣٤,٨-	١٠,٨-
١,٥-	١,٥-	١,٥	٤,٤-	٥,٥-	٠,٤	١,٤	٢,٩-	٢,٢-	٠,٦
٤٣,٧	٣٤,٩	٢٠,٥-	١٤٤,٥	٣٧,٠-	٣٠,٠	١٩,٧	٧٩,٣	٢٦,٤	٢٨,٠
٣١,٩	٣٦,٢	٥٧,٢	٣١,٣	١٢٧,٢	٤,٣-	٩٢,٣	٤٥,٨	١٣,٢	٣٥,٨
المشتقات المالية، صافية									
٧,٥	٥,١	١٨,١-	٢٦,٧	٤٠,٤	٢١,٢	٢,٩-	٩,٩	٣٤,٨-	١٠,٨-
١,٥-	١,٥-	١,٥	٤,٤-	٥,٥-	٠,٤	١,٤	٢,٩-	٢,٢-	٠,٦
٤٣,٧	٣٤,٩	٢٠,٥-	١٤٤,٥	٣٧,٠-	٣٠,٠	١٩,٧	٧٩,٣	٢٦,٤	٢٨,٠
٣١,٩	٣٦,٢	٥٧,٢	٣١,٣	١٢٧,٢	٤,٣-	٩٢,٣	٤٥,٨	١٣,٢	٣٥,٨
استثمارات أخرى، صافية									
٧,٥	٥,١	١٨,١-	٢٦,٧	٤٠,٤	٢١,٢	٢,٩-	٩,٩	٣٤,٨-	١٠,٨-
١,٥-	١,٥-	١,٥	٤,٤-	٥,٥-	٠,٤	١,٤	٢,٩-	٢,٢-	٠,٦
٤٣,٧	٣٤,٩	٢٠,٥-	١٤٤,٥	٣٧,٠-	٣٠,٠	١٩,٧	٧٩,٣	٢٦,٤	٢٨,٠
٣١,٩	٣٦,٢	٥٧,٢	٣١,٣	١٢٧,٢	٤,٣-	٩٢,٣	٤٥,٨	١٣,٢	٣٥,٨
التغير في الاحتياطيات									
٣١,٩	٣٦,٢	٥٧,٢	٣١,٣	١٢٧,٢	٤,٣-	٩٢,٣	٤٥,٨	١٣,٢	٣٥,٨
أمريكا اللاتينية والكاريبي									
رصيد الحساب المالي									
٨٥,٧-	٧٢,٨-	٧٩,٨-	١٥٠,٠-	١٠٦,٥-	١٠,٤-	١١٩,٦-	١٦٣,٣-	١١٠,٩-	١١٣,٠-
١١٨,٤-	١٠٧,١-	١٣٥,٨-	١٢٠,٦-	١٠٠,٤-	٩٣,٠-	١١٣,٩-	١٤٨,٠-	١٢٠,٦-	١٢٤,٥-
٦,٥	٨,٥	٢٦,٥	١٠,٩	١٦,٢-	٨,٢-	٢,٣-	١٦,٥-	٤٥,٧-	٥٣,٢-
٧,٨-	٧,٥-	٦,٧-	٢,١	٢,٠	٥,٧	٤,٩	٤,٠	٣,٩	٢,٩-
٨,٧	٦,٥	١٤,٣	٢٣,٣-	٤١,٥-	٦٩,٠	٢٤,٦	١٦,٧-	٣٤,١	٤٦,٥
٢٥,٣	٢٦,٨	٢٠,٩	١٩,٠-	٤٩,٧	١٦,٢	٣٢,٦-	١٣,٧	١٧,٣	٢١,٠
الاستثمارات المباشرة، صافي									
٨٥,٧-	٧٢,٨-	٧٩,٨-	١٥٠,٠-	١٠٦,٥-	١٠,٤-	١١٩,٦-	١٦٣,٣-	١١٠,٩-	١١٣,٠-
١١٨,٤-	١٠٧,١-	١٣٥,٨-	١٢٠,٦-	١٠٠,٤-	٩٣,٠-	١١٣,٩-	١٤٨,٠-	١٢٠,٦-	١٢٤,٥-
٦,٥	٨,٥	٢٦,٥	١٠,٩	١٦,٢-	٨,٢-	٢,٣-	١٦,٥-	٤٥,٧-	٥٣,٢-
٧,٨-	٧,٥-	٦,٧-	٢,١	٢,٠	٥,٧	٤,٩	٤,٠	٣,٩	٢,٩-
٨,٧	٦,٥	١٤,٣	٢٣,٣-	٤١,٥-	٦٩,٠	٢٤,٦	١٦,٧-	٣٤,١	٤٦,٥
٢٥,٣	٢٦,٨	٢٠,٩	١٩,٠-	٤٩,٧	١٦,٢	٣٢,٦-	١٣,٧	١٧,٣	٢١,٠
المشتقات المالية، صافية									
٦,٥	٨,٥	٢٦,٥	١٠,٩	١٦,٢-	٨,٢-	٢,٣-	١٦,٥-	٤٥,٧-	٥٣,٢-
٧,٨-	٧,٥-	٦,٧-	٢,١	٢,٠	٥,٧	٤,٩	٤,٠	٣,٩	٢,٩-
٨,٧	٦,٥	١٤,٣	٢٣,٣-	٤١,٥-	٦٩,٠	٢٤,٦	١٦,٧-	٣٤,١	٤٦,٥
٢٥,٣	٢٦,٨	٢٠,٩	١٩,٠-	٤٩,٧	١٦,٢	٣٢,٦-	١٣,٧	١٧,٣	٢١,٠
استثمارات أخرى، صافية									
٦,٥	٨,٥	٢٦,٥	١٠,٩	١٦,٢-	٨,٢-	٢,٣-	١٦,٥-	٤٥,٧-	٥٣,٢-
٧,٨-	٧,٥-	٦,٧-	٢,١	٢,٠	٥,٧	٤,٩	٤,٠	٣,٩	٢,٩-
٨,٧	٦,٥	١٤,٣	٢٣,٣-	٤١,٥-	٦٩,٠	٢٤,٦	١٦,٧-	٣٤,١	٤٦,٥
٢٥,٣	٢٦,٨	٢٠,٩	١٩,٠-	٤٩,٧	١٦,٢	٣٢,٦-	١٣,٧	١٧,٣	٢١,٠
التغير في الاحتياطيات									
٢٥,٣	٢٦,٨	٢٠,٩	١٩,٠-	٤٩,٧	١٦,٢	٣٢,٦-	١٣,٧	١٧,٣	٢١,٠
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى									
رصيد الحساب المالي									
٦٣,٩	٨٣,٢	١٨٧,٥	٣٥٦,٥	١٠٧,٨	٩١,٦-	١٦,٠	٩٦,٥	٣٧,٥-	١٩٨,٦-
٣٢,٥-	٤٤,٩-	١٠,٣-	٨,٨-	٢١,٢-	١٧,٦-	١٨,٦-	١٨,٩-	١٤,٠-	٤٥,١-
٣٩,٣	٦٢,٥	٩٤,٦	١٤٧,١	٦٨,٣	٧٩,٣	٢١,٤	٦,٢	٣٥,٧-	٠,٤-
...
٢٤,٨	٣٠,٣	٢٠,٤	١٥١,٢	١٨,٨	٧٢,٥-	٦,٨	٧٧,٠	٧٩,٤	١٣,٩-
٣٣,٠	٣٦,٤	٨٤,٢	٦٧,٥	٥١,٤	٨٧,٣-	٤,٦	٣٩,٣	٥٨,٦-	١٤٨,٠-
الاستثمارات المباشرة، صافي									
٦٣,٩	٨٣,٢	١٨٧,٥	٣٥٦,٥	١٠٧,٨	٩١,٦-	١٦,٠	٩٦,٥	٣٧,٥-	١٩٨,٦-
٣٢,٥-	٤٤,٩-	١٠,٣-	٨,٨-	٢١,٢-	١٧,٦-	١٨,٦-	١٨,٩-	١٤,٠-	٤٥,١-
٣٩,٣	٦٢,٥	٩٤,٦	١٤٧,١	٦٨,٣	٧٩,٣	٢١,٤	٦,٢	٣٥,٧-	٠,٤-
...
٢٤,٨	٣٠,٣	٢٠,٤	١٥١,٢	١٨,٨	٧٢,٥-	٦,٨	٧٧,٠	٧٩,٤	١٣,٩-
٣٣,٠	٣٦,٤	٨٤,٢	٦٧,٥	٥١,٤	٨٧,٣-	٤,٦	٣٩,٣	٥٨,٦-	١٤٨,٠-
المشتقات المالية، صافية									
٦٣,٩	٨٣,٢	١٨٧,٥	٣٥٦,٥	١٠٧,٨	٩١,٦-	١٦,٠	٩٦,٥	٣٧,٥-	١٩٨,٦-
٣٢,٥-	٤٤,٩-	١٠,٣-	٨,٨-	٢١,٢-	١٧,٦-	١٨,٦-	١٨,٩-	١٤,٠-	٤٥,١-
٣٩,٣	٦٢,٥	٩٤,٦	١٤٧,١	٦٨,٣	٧٩,٣	٢١,٤	٦,٢	٣٥,٧-	٠,٤-
...
٢٤,٨	٣٠,٣	٢٠,٤	١٥١,٢	١٨,٨	٧٢,٥-	٦,٨	٧٧,٠	٧٩,٤	١٣,٩-
٣٣,٠	٣٦,٤	٨٤,٢	٦٧,٥	٥١,٤	٨٧,٣-	٤,٦	٣٩,٣	٥٨,٦-	١٤٨,٠-
استثمارات أخرى، صافية									
٦٣,٩	٨٣,٢	١٨٧,٥	٣٥٦,٥	١٠٧,٨	٩١,٦-	١٦,٠	٩٦,٥	٣٧,٥-	١٩٨,٦-
٣٢,٥-	٤٤,٩-	١٠,٣-	٨,٨-	٢١,٢-	١٧,٦-	١٨,٦-	١٨,٩-	١٤,٠-	٤٥,١-
٣٩,٣	٦٢,٥	٩٤,٦	١٤٧,١	٦٨,٣	٧٩,٣	٢١,٤	٦,٢	٣٥,٧-	٠,٤-
...
٢٤,٨	٣٠,٣	٢٠,٤	١٥١,٢	١٨,٨	٧٢,٥-	٦,٨	٧٧,٠	٧٩,٤	١٣,٩-
٣٣,٠	٣٦,٤	٨٤,٢	٦٧,٥	٥١,٤	٨٧,٣-	٤,٦	٣٩,٣	٥٨,٦-	١٤٨,٠-
التغير في الاحتياطيات									
٣٣,٠	٣٦,٤	٨٤,٢	٦٧,٥	٥١,٤	٨٧,٣-	٤,٦	٣٩,٣	٥٨,٦-	١٤٨,٠-
إفريقيا جنوب الصحراء									
رصيد الحساب المالي									
٤٣,٦-	٤٢,٥-	٥١,٨-	٤٧,٣-	١٤,٠-	٢١,٣-	٥٣,٦-	٣٧,٥-	٤٣,٥-	٦٥,٥-
٤٧,٤-	٤٠,٤-	٣٣,٧-	٢٧,٩-						

الجدول ألف-١٣: ملخص أرصدة الحسابات المالية (تتمة)
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

توقعات		٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
٢٠٢٥	٢٠٢٤									
المجموعات التحليلية										
حسب مصدر إيرادات التصدير										
الوقود										
١١٨,٨	١٥٢,٧	٢٢٥,٨	٤٣٥,٧	١٥٩,٠	٥٦,٣-	٥٦,٠	١٧٠,٧	١٧,٧	١٦٠,٥-	رصيد الحساب المالي
١١,٠-	٠,٠	٩,٥	١٩,١	٧,٢-	١,٥-	٤,٢-	٩,٦	١٣,٧	٣٣,٩-	الاستثمار المباشر, صاف
٤٦,١	٦١,٩	٨٩,٢	١١٣,٤	٨٤,٩	٧٩,٠	٢٠,٠	٦,٢	٣٠,٣-	٢,٩	استثمارات الحافظة, صافية
...	المشتقات المالية, صافية
٦٣,٥	٧٣,٥	٤٣,٦	٢١٦,٦	٤٠,٣	٥٢,١-	٣٠,٦	١٠٩,٨	١٠٨,٠	٢٥,٥	استثمارات أخرى, صافية
٢١,١	١٨,٧	٨٥,٥	٨٧,٤	٤٩,١	٨٨,٥-	٨,١	٥١,٥	٦٥,٨-	١٦٤,٠-	التغير في الاحتياطيات
غير الوقود										
١٧,٠-	٢٥,٧-	١٠,٦-	٣٩,٠	٤٤,٩	٩٠,٧	٢١٢,٧-	٤٣٧,٩-	٣٠١,٨-	٢٤١,٢-	رصيد الحساب المالي
٣٣٠,١-	٣٠٧,٠-	١٥٧,٧-	٣٢٥,٣-	٤٧٥,٢-	٣١٧,٩-	٣٥١,٢-	٣٨٥,٥-	٣٢٠,٤-	٢٣٧,٣-	الاستثمار المباشر, صاف
٩٨,٢-	٧٠,٣-	٧٠,٧	٣٧٨,٠	٢٨,٩	٩١,٩-	٩٣,٣-	١١٢,٤-	١٨٠,٠-	٥٣,٢-	استثمارات الحافظة, صافية
٣,٥	٣,٩	٧,٦	١٠,٦	٦,٠-	٢٢,٦	٤,٠	٥,٢	٤,٣	٦,٠-	المشتقات المالية, صافية
١٣٩,٩	٨٨,٧	١٢,٧-	٤٢,٧-	٣٢,٠	٣١٢,٦	٧٤,٤	١٤,١-	٥٠,٨-	٣٨٠,١	استثمارات أخرى, صافية
٢٧٨,٤	٢٦٨,٤	٩٠,٩	٣٩,٥	٤٧٨,٢	١٧١,٠	١٥٩,٤	٧٤,٣	٢٥٢,٩	٣١٧,٠-	التغير في الاحتياطيات
حسب مصدر التمويل الخارجي										
اقتصادات المركز المدين الصافي										
٣٥٤,١-	٣٢١,٥-	٢٨٤,١-	٤٧٣,٤-	٣٢٧,٢-	٨٢,٠-	٢٧١,٩-	٣٥١,٦-	٣٠٨,١-	٢٤٩,٢-	رصيد الحساب المالي
٣٤٣,٩-	٣١٩,١-	٢٧٨,٥-	٢٩٨,٧-	٢٩٤,٣-	٢٢٤,٧-	٢٨٨,٠-	٣٠٢,٦-	٢٦٤,٢-	٢٧٨,٢-	الاستثمار المباشر, صاف
٥١,٧-	٣٦,٤-	٢٦,٠-	٥٩,٤	١٦,٧-	٤٢,٤-	٣٠,١-	٣٥,٠-	١٢٨,٩-	٦٤,٧-	استثمارات الحافظة, صافية
٢,٠-	١,٩-	٠,٧	٦,٦	٥,٢	...	١,٤-	٠,٨	٤,١	...	المشتقات المالية, صافية
١٠٥,٧-	١١٢,٦-	١١٥,٩-	١٣٧,٧-	٢٢١,٩-	١٧,٠	٦٤,٤-	١٩,٧-	٢٦,٧-	٢٦,٢	استثمارات أخرى, صافية
١٥٩,٩	١٥٧,٩	١٤٤,٨	٨١,٨-	٢١٣,٥	١٦٤,٥	١١٨,٠	١٠,٤	١١٥,٦	٨٨,١	التغير في الاحتياطيات
اقتصادات المركز المدين الصافي										
حسب تجربة خدمة الدين										
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠٢٢-٢٠١٨										
٥٥,١-	٦١,٣-	٣٧,٨-	٣٥,٩-	٣٩,٦-	٢٥,٠-	٤٦,٣-	٤٧,٣-	٥٩,١-	٨٠,٩-	رصيد الحساب المالي
٣٨,٧-	٥٦,٥-	٢٩,٧-	٢٢,٢-	٣٣,٦-	٢٢,٥-	٣٢,٤-	٢٥,٤-	٢٧,٢-	٣٥,١-	الاستثمار المباشر, صاف
١,٣	١,٥	٨,٤	٣١,٢	٢١,٨-	٤,٢	١٧,٩-	٢١,٢-	٣٦,٧-	١٢,١-	استثمارات الحافظة, صافية
...	المشتقات المالية, صافية
٣٠,٥-	٣٢,٠-	٢٧,٣-	٢٢,٦-	٩,١	١٠,٩	٣,٣	٤,٧-	١٠,٦-	٣٥,٠-	استثمارات أخرى, صافية
١٢,٤	٢٥,٠	٩,٩	٢٣,٤-	٨,٠	١٦,٨-	٠,٥	٤,٥	١٥,٩	١,٨	التغير في الاحتياطيات
للتذكرة										
العالم										
٥٨٢,٤	٦٠٩,٨	٥٢٥,٩	٥٣٢,٨	٧٥٦,٥	٢٨,٥	١٥,٥-	١٤٩,٣	١٠٩,٥	٢٥,٢	رصيد الحساب المالي

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات في البلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدولارية لفرادى البلدان المعنية. ولا تظهر مجملات المشتقات المالية لبعض مجموعات البلدان بسبب قصور البيانات. ولا توجد توقعات متاحة لمنطقة اليورو بسبب هذا القصور.
١ باستثناء بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات							
متوسط	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٥-٢٠١٠	٢٠١٧
الاقتصادات المتقدمة										
٠,٧	٠,٧	٠,٨	٠,٥	٠,١-	١,٠	٠,٣	٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,٢-
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٣-	١,٠	٠,٣	٠,٨	٠,٨	٠,٤	٠,٢-
٢٢,٦	٢٢,٣	٢٢,١	٢٢,٣	٢٣,٣	٢٣,٨	٢٢,٨	٢٣,٤	٢٣,٢	٢٢,١	٢١,٨
٢٢,٧	٢٢,٥	٢٢,٣	٢٢,٧	٢٣,٥	٢٢,٨	٢٢,٥	٢٢,٨	٢٢,٦	٢١,٦	٢١,٩
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,٠
الولايات المتحدة										
٢,٣-	٢,٦-	٢,٦-	٣,٠-	٣,٨-	٣,٥-	٢,٨-	٢,١-	٢,١-	٢,٤-	٣,٣-
٢,٣-	٢,٥-	٢,٥-	٣,٠-	٣,٨-	٣,٥-	٢,٨-	٢,١-	٢,١-	٢,٣-	٣,٣-
١٨,٠	١٧,١	١٦,٩	١٦,٦	١٨,٣	١٧,٨	١٨,٥	١٩,٤	١٩,١	١٨,١	١٧,٣
٢٢,١	٢١,٦	٢١,٥	٢١,٣	٢١,٩	٢١,٤	٢١,٤	٢١,٧	٢١,٦	٢٠,٣	٢٠,٥
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
منطقة اليورو										
...	٢,١	٠,٦	٣,٢	١,٨	٢,٢	٢,٥	١,٨	٠,٦
٢,٣	٢,٣	٢,٣	١,٩	٠,٥-	٢,٨	١,٨	٢,٤	٢,٨	١,٧	٠,٥
٢٥,٦	٢٥,٧	٢٥,٦	٢٦,٤	٢٦,١	٢٧,٢	٢٥,٠	٢٥,٩	٢٥,٣	٢٣,١	٢٢,٨
٢٢,١	٢٢,١	٢٢,٠	٢٢,٩	٢٤,٤	٢٣,٢	٢٢,٤	٢٢,٨	٢١,٩	٢٠,٥	٢١,٤
...	٠,٣	١,١	٠,٤	٠,٠	٠,٣-	٠,٣-	٠,١	٠,١
ألمانيا										
٦,٤	٦,٩	٧,٠	٦,٢	٣,٩	٧,٧	٦,٨	٨,١	٨,٠	٧,٣	٦,٦
٦,٤	٦,٩	٧,٠	٦,٨	٤,٤	٧,٧	٧,١	٨,٢	٨,٠	٧,٢	٦,٦
٢٩,٥	٢٩,٦	٢٩,٦	٣٠,٤	٢٩,٤	٣٠,٩	٢٩,٠	٣٠,٠	٢٩,٩	٢٧,٦	٢٦,٩
٢٣,١	٢٢,٧	٢٢,٦	٢٣,٦	٢٥,٠	٢٣,٢	٢٢,٠	٢١,٩	٢١,٩	٢٠,٣	٢٠,٤
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٦-	٠,٥-	٠,٠	٠,٣-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠
فرنسا										
٠,١-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٥-	١,٦-	٠,٧	١,٥-	٠,٦	٠,٧-	٠,٧-	٠,٥-
٠,٣-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٧-	٢,٠-	٠,٤	١,٦-	٠,٥	٠,٨-	٠,٧-	٠,٥-
٢٢,٠	٢٢,٠	٢٢,٣	٢٦,٤	٢٥,٩	٢٥,٢	٢٢,٥	٢٤,٩	٢٣,٠	٢٢,٠	٢٢,٣
٢٢,٣	٢٢,٦	٢٢,٩	٢٧,١	٢٨,٠	٢٤,٩	٢٤,١	٢٤,٤	٢٣,٩	٢٢,٧	٢٢,٨
٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠
إيطاليا										
٢,٠	١,٧	١,١	٠,٧	٠,٩-	٢,٦	٣,٩	٣,٢	٢,٦	٠,٥	٠,٨-
١,٩	١,٣	٠,٨	٠,٢	١,٥-	٢,٤	٣,٩	٣,٣	٢,٦	٠,٤	٠,٩-
٢٢,٦	٢٣,٢	٢٢,٦	٢١,١	٢١,٦	٢٤,٢	٢١,٦	٢١,٥	٢١,١	١٨,٦	١٨,٦
٢٠,٦	٢١,٩	٢١,٨	٢٠,٩	٢٣,١	٢١,٧	١٧,٧	١٨,٢	١٨,٥	١٨,٢	١٩,٥
٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,١-	٠,٠	٠,١	٠,١
إسبانيا										
٢,٢	٣,٣	٣,٥	٣,٧	١,٥	١,٦	١,١	٢,٤	٢,٤	١,١	٢,٧-
١,٨	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٦	٢,١	١,٩	٠,٧	٣,٢-
٢٣,٢	٢٣,٦	٢٣,١	٢٢,٩	٢٣,١	٢٢,٤	٢١,١	٢٢,٩	٢٢,٣	١٩,٩	١٩,٦
٢١,٤	٢١,٣	٢٠,٦	٢٠,٣	٢١,٥	٢١,٦	٢٠,٥	٢٠,٨	٢٠,٥	١٩,٢	٢٢,٨
٠,٣	٠,٩	١,٠	١,١	٠,٩	٠,٩	٠,٥	٠,٣	٠,٥	٠,٤	٠,٤
اليابان										
٣,٤	٣,٤	٣,٤	٣,٤	٢,٠	٣,٨	٢,٩	٣,٤	٣,٥	٢,٤	٢,٥
٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٤	٢,٠	٣,٩	٣,٠	٣,٤	٣,٥	٢,٥	٢,٦
٢٩,٦	٢٩,٩	٢٩,٨	٢٩,٦	٢٨,٦	٢٩,٦	٢٨,٢	٢٩,٢	٢٩,٢	٢٦,٨	٢٧,١
٢٦,٢	٢٦,٤	٢٦,٣	٢٦,٢	٢٦,٦	٢٥,٧	٢٥,٢	٢٥,٨	٢٥,٦	٢٤,٤	٢٤,٥
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-
المملكة المتحدة										
٢,٩-	٢,٩-	٢,٧-	٢,٣-	٣,٢-	٠,٦-	٣,٠-	٢,٧-	٤,١-	٤,٠-	٣,٦-
٢,٨-	٢,٨-	٢,٦-	٢,٢-	٣,١-	٠,٥-	٢,٩-	٢,٧-	٣,٩-	٣,٩-	٣,٦-
١٤,٧	١٤,٤	١٤,٢	١٦,٢	١٦,٢	١٧,١	١٤,٧	١٥,٦	١٤,١	١٣,١	١٣,٣
١٧,٥	١٧,٢	١٦,٨	١٨,٤	١٩,٣	١٧,٥	١٧,٥	١٨,٢	١٨,١	١٧,٠	١٦,٩
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تابع)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات							
متوسط	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٥-٢٠١٦
كندا										
٠,٢-	٠,٤	٠,٣	٠,٦-	٠,٤-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-	٣,١-	١,٩-
٠,٢-	٠,٤	٠,٣	٠,٦-	٠,٤-	٠,٠	٢,٠-	٢,٠-	٢,٤-	٣,١-	١,٩-
٢٣,٤	٢٣,٩	٢٣,٩	٢٣,٣	٢٥,٠	٢٤,٣	٢٠,٧	٢١,١	٢١,٠	٢١,٠	٢٢,٠
٢٣,٦	٢٣,٦	٢٣,٦	٢٣,٩	٢٥,٤	٢٤,٣	٢٢,٧	٢٣,٠	٢٣,٤	٢٤,١	٢٤,٠
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
اقتصادات متقدمة أخرى^١										
٦,٢	٦,٦	٦,٧	٦,٥	٧,١	٦,٨	٥,٢	٤,٦	٤,٧	٤,٦	٤,١
٦,١	٦,٥	٦,٦	٦,٤	٧,٠	٧,٠	٥,٢	٤,٧	٤,٥	٤,٧	٤,٢
٣٢,٠	٣٢,٠	٣١,٨	٣١,٩	٣٣,٥	٣٣,٤	٣١,٥	٣٠,٣	٣٠,٥	٣٠,٧	٣٠,٦
٢٥,٨	٢٥,٥	٢٥,١	٢٥,٥	٢٦,٢	٢٦,٢	٢٥,٩	٢٥,٥	٢٥,٩	٢٥,٨	٢٦,٢
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٢-	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١-	٠,١-
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية										
٠,٠	٠,٢	٠,٣	٠,٧	١,٥	١,٠	٠,٥	٠,٠	٠,١-	٠,٦	١,٩
٠,٠	٠,٢	٠,٣	٠,٦	١,٥	٠,٩	٠,٤	٠,٠	٠,٢-	٠,٥	١,٨
٣٢,٣	٣٢,٦	٣٢,٥	٣٢,٧	٣٤,٤	٣٤,٣	٣٢,٩	٣٢,١	٣٢,٤	٣٢,٤	٣٢,٦
٣٢,٥	٣٢,٤	٣٢,٣	٣٢,٢	٣٣,٠	٣٣,٥	٣٢,٥	٣٢,٢	٣٢,٧	٣١,٩	٣١,٠
٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢
المجموعات الإقليمية										
آسيا الصاعدة والنامية										
٠,٤	٠,٧	٠,٧	١,٠	١,٢	١,٢	١,٥	٠,٥	٠,٣-	١,٣	٣,٠
٠,٤	٠,٧	٠,٧	١,٠	١,٢	١,٢	١,٥	٠,٥	٠,٣-	١,٣	٢,٩
٣٩,٠	٣٩,٤	٣٩,٦	٣٩,٧	٤٠,٩	٤١,٠	٤٠,٣	٣٩,٥	٤٠,٠	٤٢,١	٤٣,٠
٣٨,٦	٣٨,٨	٣٨,٩	٣٨,٧	٣٩,٧	٣٩,٨	٣٨,٧	٣٩,١	٤٠,٢	٤٠,٨	٤٠,٢
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١
أوروبا الصاعدة والنامية										
٠,٠	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٢,٩	١,٩	٠,٦	١,٧	٢,١	٠,٢-	٠,٤-
٠,٣-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٥-	٢,٧	١,٥	٠,١	١,٣	١,٦	٠,٥-	٠,٦-
٢٣,٩	٢٤,٠	٢٤,٣	٢٤,٧	٢٨,٢	٢٦,١	٢٤,٠	٢٤,٣	٢٥,٧	٢٣,٧	٢٣,٥
٢٤,١	٢٤,٤	٢٤,٥	٢٥,٠	٢٥,٥	٢٤,٥	٢٣,٩	٢٣,٠	٢٣,٧	٢٤,١	٢٣,٩
٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٢
أمريكا اللاتينية والكاريبية										
١,٢-	١,١-	١,٠-	١,١-	٢,٣-	١,٩-	٠,١-	٢,١-	٢,٧-	٢,٥-	١,٦-
١,٢-	١,٢-	١,٠-	١,٢-	٢,٤-	١,٩-	٠,٣-	٢,١-	٢,٧-	٢,٦-	١,٧-
١٨,٤	١٨,٤	١٨,٤	١٨,٣	١٨,٠	١٨,٥	١٧,٨	١٦,٧	١٦,٤	١٨,٦	٢٠,١
١٩,٦	١٩,٥	١٩,٥	١٩,٥	٢٠,٤	٢٠,٥	١٨,١	١٨,٩	١٩,٢	٢١,٢	٢١,٨
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى										
٠,٠	١,٢	١,٧	٣,٩	٨,١	٣,١	٣,٤-	٠,٢	٢,٦	٤,٣	٧,٥
٠,١	١,٤	١,٨	٤,٠	٨,٤	٣,٤	٣,٥-	٠,٤	٢,٩	٤,٢	٧,٦
٢٦,٦	٢٨,٠	٢٨,٢	٢٩,٩	٣٢,٨	٢٨,٥	٢٢,٧	٢٧,١	٢٨,٧	٣١,٧	٣٥,٣
٢٦,٧	٢٦,٧	٢٦,٥	٢٦,٢	٢٤,٨	٢٥,٤	٢٦,٢	٢٦,٨	٢٦,٠	٢٧,٢	٢٧,٨
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,٢
إفريقيا جنوب الصحراء										
١,٩-	٢,٢-	٢,٣-	٢,٤-	١,٧-	٠,٦-	٢,٢-	٢,٧-	١,٦-	١,٩-	٠,١-
٢,٣-	٢,٦-	٢,٨-	٢,٨-	٢,٠-	١,٠-	٢,٧-	٣,١-	٢,٠-	٢,٥-	١,١-
٢٠,٧	١٩,٦	١٩,١	١٩,٠	١٩,٥	٢١,٤	١٩,٨	١٩,٤	١٩,٣	١٨,٩	٢٠,١
٢٢,٩	٢٢,١	٢١,٧	٢١,٧	٢١,٥	٢٢,٣	٢٢,٤	٢٢,٥	٢١,٠	٢١,٢	٢١,٣
٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٦	١,٠

الجدول ألف-١٤: ملخص صافي الإقراض والاقتراض (تتمة)
(% من إجمالي الناتج المحلي)

توقعات			متوسطات								
متوسط	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٥-٢٠١٠	٢٠١٧	
المجموعات التحليلية											
حسب مصدر إيرادات التصدير											
الوقود											
١,٤	٢,٦	٣,٥	٥,٤	١١,١	٥,١	٣,٣-	١,٧	٥,٢	٥,٦	٩,٥	صافي الإقراض والاقتراض
١,٦	٣,٠	٣,٨	٥,٦	١١,٤	٥,٤	٣,٢-	٢,٠	٥,٦	٥,٦	٩,٧	رصيد الحساب الجاري
٢٩,٦	٣٠,٩	٣١,٥	٣٢,٨	٣٦,٤	٣٢,٥	٢٥,٢	٢٩,٥	٣٠,٩	٣٣,٠	٣٧,١	الادخار
٢٨,٦	٢٨,٢	٢٨,٠	٢٧,٦	٢٥,٣	٢٧,٤	٢٨,٤	٢٧,٥	٢٥,٥	٢٧,٠	٢٧,٥	الاستثمار
٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٠	٠,١	رصيد الحساب الرأسمالي
غير الوقود											
٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٢	٠,٤	٠,٦	٠,٩	٠,١-	٠,٨-	٠,٢-	٠,٦	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٢-	٠,١-	٠,١-	٠,١	٠,٤	٠,٥	٠,٨	٠,٢-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٤	رصيد الحساب الجاري
٣٢,٦	٣٢,٧	٣٢,٦	٣٢,٧	٣٤,٢	٣٤,٥	٣٣,٦	٣٢,٤	٣٢,٦	٣٢,٢	٣١,٩	الادخار
٣٢,٨	٣٢,٨	٣٢,٨	٣٢,٧	٣٣,٨	٣٤,٠	٣٢,٨	٣٢,٧	٣٣,٤	٣٢,٦	٣١,٥	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	رصيد الحساب الرأسمالي
حسب مصدر التمويل الخارجي											
اقتصادات المركز المدين الصافي											
١,٦-	١,٦-	١,٥-	١,٢-	٢,٥-	١,٩-	٠,٤-	١,٥-	٢,٢-	٢,٢-	٢,٠-	صافي الإقراض والاقتراض
١,٨-	١,٧-	١,٧-	١,٣-	٢,٧-	٢,٠-	٠,٧-	١,٧-	٢,٤-	٢,٥-	٢,٣-	رصيد الحساب الجاري
٢٣,٦	٢٣,٣	٢٣,١	٢٣,٥	٢٣,٤	٢٣,٨	٢٣,٤	٢٣,٠	٢٣,١	٢٣,١	٢٣,٦	الادخار
٢٥,٣	٢٥,٠	٢٤,٨	٢٤,٨	٢٦,١	٢٥,٩	٢٤,١	٢٤,٨	٢٥,٥	٢٥,٦	٢٦,٠	الاستثمار
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	رصيد الحساب الرأسمالي
اقتصادات المركز المدين الصافي حسب تجربة خدمة الدين											
الاقتصادات ذات المتأخرات و/أو التي أعيدت جدولة ديونها في ٢٠١٨ - ٢٠٢٢											
٢,٤-	٣,٢-	٣,٧-	٢,٥-	١,٨-	٢,٠-	١,٩-	٣,٢-	٣,٤-	٣,٩-	٢,٩-	صافي الإقراض والاقتراض
٢,٧-	٣,٦-	٤,١-	٢,٩-	٢,١-	٢,٤-	٢,٤-	٣,٧-	٣,٨-	٤,٧-	٣,٨-	رصيد الحساب الجاري
١٧,٥	١٥,٩	١٤,٦	١٥,٦	١٧,٧	١٧,٢	١٦,٧	١٨,٢	١٩,٦	١٩,١	٢٠,٦	الادخار
٢٠,٢	١٩,٦	١٨,٩	١٨,٦	٢٠,١	٢٠,١	١٩,٦	٢٢,٦	٢٣,٤	٢٣,٩	٢٤,٦	الاستثمار
٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٧	٠,٩	رصيد الحساب الرأسمالي
للتذكيرة											
العالم											
٠,٤	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٦	١,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٤	صافي الإقراض والاقتراض
٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٩	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	رصيد الحساب الجاري
٢٦,٨	٢٦,٦	٢٦,٥	٢٦,٦	٢٨,٠	٢٨,١	٢٦,٨	٢٦,٩	٢٦,٩	٢٦,٠	٢٥,٥	الادخار
٢٦,٩	٢٦,٧	٢٦,٥	٢٦,٦	٢٧,٥	٢٧,٢	٢٦,٥	٢٦,٦	٢٦,٦	٢٥,٥	٢٥,١	الاستثمار
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	رصيد الحساب الرأسمالي

ملحوظة: تستند التقديرات الواردة في هذا الجدول إلى إحصاءات الحسابات القومية وميزان المدفوعات للبلدان المنفردة. وتُحسب الأرقام المجمعة لمجموعات البلدان على أساس مجموع القيم الدلارية لفرادى البلدان المعنية. ويختلف هذا عن عمليات الحساب في عدد إبريل ٢٠٠٥ والأعداد السابقة من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث كانت الأرقام المجمعة مرجحة بإجمالي الناتج المحلي المقوم بتعادل القوى الشرائية كحصة من مجموع إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتستمد تقديرات إجمالي الادخار القومي والاستثمار (أو إجمالي تكوين رأس المال) من إحصاءات الحسابات القومية للبلدان المنفردة. وتستمد تقديرات رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي ورصيد الحساب المالي (أو صافي الإقراض/ صافي الاقتراض) من إحصاءات ميزان المدفوعات. ويمكن التعبير عن الرابطة بين المعاملات المحلية والمعاملات مع باقي أنحاء العالم كمتطابقات محاسبية، فالادخار (S) ناقص الاستثمار (I) يساوي رصيد الحساب الجاري (S-I=CAB). كذلك فإن صافي الإقراض/ صافي الاقتراض (NLB) هو مجموع رصيد الحساب الجاري ورصيد الحساب الرأسمالي (NLB=CAB+KAB). ولكن في الواقع العملي، لا يمكن الاحتفاظ بهذه المتطابقات كما هي. وتعتمد الاختلالات الناجمة عن نقص البيانات المصدرة وإعداد البيانات والتباين في الأرقام المجمعة للمجموعة على مدى توافر البيانات.

١ راجع الملحوظات الخاصة بكل من إيطاليا والمملكة المتحدة تحت عنوان «ملحوظات قطرية» في الملحق الإحصائي.
٢ ما عدا بلدان مجموعة السبعة (كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) وبلدان منطقة اليورو.

الجدول ألف-١٥: ملخص السيناريو الأساسي العالمي للمدى المتوسط

توقعات				متوسطات				
متوسطات				متوسطات				
٢٠٢٩-٢٠٢٦	٢٠٢٥-٢٠٢٢	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢٥-٢٠١٦	٢٠١٥-٢٠٠٦	
التغير السنوي %								
٣,١	٣,٣	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٥	٣,٠	٣,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي
١,٧	١,٩	١,٨	١,٧	١,٦	٢,٦	١,٨	١,٥	الاقتصادات المتقدمة
٤,٠	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٣	٤,١	٣,٩	٥,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
للتنكزة								
الناتج الممكن								
١,٦	١,٩	١,٧	٢,١	٢,٢	١,٦	١,٤	١,٤	الاقتصادات المتقدمة الرئيسية
٣,٣	٣,٠	٣,٣	٣,٠	٠,٣	٥,٦	٢,٧	٤,٢	حجم التجارة العالمية ^١
الواردات								
٢,٩	٢,٧	٢,٨	٢,٠	١,٠-	٧,١	٢,٥	٣,١	الاقتصادات المتقدمة
٤,١	٣,٧	٤,١	٤,٩	٢,٠	٣,٩	٢,٩	٦,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
الصادرات								
٢,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٥	٠,٩	٥,٦	٢,٤	٣,٧	الاقتصادات المتقدمة
٤,٠	٣,١	٣,٩	٣,٧	٠,١-	٤,٧	٣,٢	٥,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
معدلات التبادل التجاري								
٠,١	٠,٢-	٠,١	٠,٣	٠,٧	١,٨-	٠,٢	٠,٠	الاقتصادات المتقدمة
٠,٢-	٠,١	٠,٠	٠,٣	١,١-	١,١	٠,٠	٠,٤	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
الأسعار العالمية بالدولار الأمريكي								
المصنوعات								
١,٥	٢,٩	١,٧	١,٨	١,٦-	١٠,١	١,٢	١,٢	النفط
٢,٢-	١,٦	٦,٣-	٢,٥-	١٦,٤-	٣٩,٢	٣,٨	٠,٥-	السلع الأولية غير الوقود
٠,٥	٠,٤	٠,٤-	٠,١	٥,٧-	٧,٩	٤,٠	٣,٤	أسعار المستهلكين
الاقتصادات المتقدمة								
٢,٠	٤,١	٢,٠	٢,٦	٤,٦	٧,٣	٢,٦	١,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٤,٤	٨,١	٦,٢	٨,٣	٨,٣	٩,٨	٦,٢	٦,٠	أسعار الفائدة
سعر الفائدة الحقيقي العالمي طويل الأجل ^٢								
١,٣	٠,٩-	١,٥	١,٠	١,٣-	٥,٠-	٠,٧-	١,٢	أرصدة الحساب الجاري
الاقتصادات المتقدمة								
٠,٧	٠,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٥	٠,٣-	٠,٦	٠,٢-	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
٠,٠	٠,٧	٠,٢	٠,٣	٠,٦	١,٥	٠,٣	١,٨	الدين الخارجي الكلي
٢٧,١	٢٨,٨	٢٧,٩	٢٨,٦	٢٩,٨	٢٩,٠	٣٠,١	٢٧,٣	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
خدمة الدين								
٩,٤	١٠,٠	٩,٥	٩,٧	١٠,٤	١٠,٥	١٠,٣	٩,٧	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية

^١ تشير البيانات إلى تجارة السلع والخدمات.

^٢ متوسط أسعار الفائدة على السندات الحكومية لعشر سنوات (أو أقرب أجل استحقاق) مرجحا بوزن إجمالي الناتج المحلي لكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

آفاق الاقتصاد العالمي موضوعات مختارة

أرشيف آفاق الاقتصاد العالمي

إبريل ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: الآمال والواقع والمخاطر
أكتوبر ٢٠١٣	آفاق الاقتصاد العالمي: تحولات وتوترات
إبريل ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي يكتسب قوة، لكنه يظل متفاوتاً
أكتوبر ٢٠١٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تركات وغيوم وعدم يقين
إبريل ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: نمو غير متوازن — عوامل قصيرة الأجل وطويلة الأجل
أكتوبر ٢٠١٥	آفاق الاقتصاد العالمي: التكيف مع أسعار السلع الأولية المنخفضة
إبريل ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: بطء شديد لفترة بالغة الطول
أكتوبر ٢٠١٦	آفاق الاقتصاد العالمي: ضعف الطلب: الأعراض والعلاج
إبريل ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: هل يتزايد الزخم؟
أكتوبر ٢٠١٧	آفاق الاقتصاد العالمي: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار: تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد
إبريل ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: انتعاش دوري وتغير هيكل
أكتوبر ٢٠١٨	آفاق الاقتصاد العالمي: التحديات أمام النمو المطرد
إبريل ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تباطؤ في النمو، وتعاف محفوف بالمخاطر
أكتوبر ٢٠١٩	آفاق الاقتصاد العالمي: تراجع التصنيع العالمي، وتصاعد الحواجز التجارية
إبريل ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: الإغلاق العام الكبير
أكتوبر ٢٠٢٠	آفاق الاقتصاد العالمي: رحلة صعود طويلة وشاقة
إبريل ٢٠٢١	آفاق الاقتصاد العالمي: إدارة مسارات التعافي المتباعدة
أكتوبر ٢٠٢١	آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي أثناء الجوائح
إبريل ٢٠٢٢	آفاق الاقتصاد العالمي: الحرب تُحدث انتكاسة في التعافي العالمي
أكتوبر ٢٠٢٢	آفاق الاقتصاد العالمي: مجابهة أزمة تكلفة المعيشة
إبريل ٢٠٢٣	آفاق الاقتصاد العالمي: تعاف متأرجح
أكتوبر ٢٠٢٣	آفاق الاقتصاد العالمي: اجتياز المسارات العالمية المتباعدة
أكتوبر ٢٠٢٣	آفاق الاقتصاد العالمي: تنامي المسارات العالمية المتباعدة
إبريل ٢٠٢٤	آفاق الاقتصاد العالمي: تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد

أولاً: المنهجية — التجميع وإعداد النماذج والتنبؤ

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٣	الميزانيات العمومية لمالية الدولة: أهمية الأصول غير المالية وقياسها
أكتوبر ٢٠١٦، إطار السيناريو ١	سيناريوهات التعريفية الجمركية
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-١	توقعات النمو العالمي في الأجل المتوسط
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-١	التنبؤات للنمو العالمي: فرضيات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٣	المصدر الأساسي للتغيرات في أسعار السلع الرأسمالية: تحليل قائم على نموذج
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-١	تنبؤات النمو العالمي: افتراضات بشأن السياسات والأوضاع المالية وأسعار السلع الأولية
إبريل ٢٠٢٠، إطار السيناريو ١	تطورات السيناريوهات البديلة في مكافحة كوفيد-١٩
أكتوبر ٢٠٢٠، إطار السيناريو ١	سيناريوهات بديلة

تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد

أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ١-١	تعديل أوزان تعادل القوى الشرائية المستخدمة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
إبريل ٢٠٢١	إطار السيناريو
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار السيناريو	سيناريوهات التطورات المعاكسة
إبريل ٢٠٢٢، الإطار السيناريو	إطار السيناريو
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١-٣	تقييم المخاطر بشأن توقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-٣	تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في آفاق الاقتصاد العالمي
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١-٢	تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي لآفاق الاقتصاد العالمي
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-٢	تقييم المخاطر المحيطة بتوقعات السيناريو الأساسي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

ثانياً: استقصاءات تاريخية

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-١	ما تأثير فترات الركود؟
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣-٢	تشرذم أسواق السلع الأولية على مر التاريخ: كثير من الظلال الرمادية

ثالثاً: النمو الاقتصادي — المصادر والأنماط

إبريل ٢٠١٣، الفصل ٢	انتشار تداعيات أجواء عدم اليقين التي تكتنف السياسات في الولايات المتحدة وأوروبا
تقرير خاص حول التداعيات	اقتحام الحدود: هل يمكن للبلدان منخفضة الدخل الديناميكية في الجيل الحالي أن تنجح؟
إبريل ٢٠١٣، الفصل ٤	ما أسباب التباطؤ في بلدان «بريكس»؟
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٢	على إيقاع واحد؟ التداعيات والصدمات المشتركة ودور الروابط المالية والتجارية
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل ٣	تزامن الناتج في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان وفي بلدان القوقاز وآسيا الوسطى
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٣	تداعيات التغيرات في السياسة النقدية الأمريكية
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ٣-٢	الادخار والنمو الاقتصادي
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٣	في الطرف المتلقي؟ الأوضاع الخارجية والنمو في الأسواق الصاعدة قبل الأزمة المالية العالمية وأثناؤها وبعدها
إبريل ٢٠١٤، الفصل ٤	أثر الأوضاع الخارجية على النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة على المدى المتوسط
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٤	أصول مراجعات تنبؤات صندوق النقد الدولي للنمو منذ عام ٢٠١١
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-٢	أهمية العوامل الأساسية المؤثرة على أسعار العائد الأمريكي لفهم التداعيات
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣	هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤	الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية
إبريل ٢٠١٥، الفصل ٣	إلى أين نتجه؟ منظورات حول الناتج الممكن
إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-٣	التقدم بقوة: تقدير الناتج القابل للاستمرار
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٢	التطورات والآفاق الاقتصادية الكلية في البلدان النامية منخفضة الدخل: دور العوامل الخارجية
إبريل ٢٠١٦، الفصل ٣	هل حان الوقت لدفعة على جانب العرض؟ الآثار الاقتصادية الكلية لإصلاحات سوق العمل والمنتجات في الاقتصادات المتقدمة
إبريل ٢٠١٧، الفصل ٢	تدابير غير مسبوق: النمو في اقتصادات السوق الصاعدة والاقتصادات النامية في بيئة خارجية معقدة
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٢	النمو في ظل التدفقات: شواهد مستمدة من بيانات الصناعات

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٣	مستويات الدخل خلال فترة التنبؤات
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٣	الوظائف في قطاع الصناعة التحويلية: انعكاساتها على الإنتاجية وعدم المساواة
إبريل ٢٠١٨، الفصل ٤	هل تتقاسم اقتصادات العالم المعولم مكاسب نمو الإنتاجية؟
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٣	ديناميكيات النمو الممكن في الأونة الأخيرة
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٢	آفاق النمو: الاقتصادات المتقدمة
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-٣	آفاق النمو: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ٢	تعافي الاقتصاد العالمي بعد مرور ١٠ سنوات على الانهيار المالي في عام ٢٠٠٨
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٤	الدورة الاقتصادية من منظور نظرية الجذب
أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ٣	إعادة تحفيز النمو في الاقتصادات ذات الدخل المنخفض واقتصادات الأسواق الصاعدة: ما الدور الممكن للإصلاحات الهيكلية؟
إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٢	مواجهة حالات الركود المستقبلية في الاقتصادات المتقدمة: السياسات الدورية
أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٢	في حقبة أسعار الفائدة المنخفضة والدين المرتفع
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-١	الإغلاق العام الكبير: تحليل التداعيات الاقتصادية
إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-١	نظرة عامة على مجموعة من الدراسات حول التداعيات الاقتصادية للإغلاق العام
إبريل ٢٠٢١، الفصل ٢	نشاط الصناعة التحويلية العالمي — تعاف على شكل حرف V والانعكاسات
إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-١	على الآفاق العالمية
إبريل ٢٠٢١، الفصل ٢	توابع جائحة كوفيد-١٩: احتمالات الضرر الاقتصادي على المدى المتوسط
إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-٢	عاصفة مكتملة تضرب قطاع الفنادق والمطاعم
أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٣	البحث والابتكار: مكافحة الجائحة وتعزيز النمو طويل الأجل
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١-١	آفاق نمو معتمة: طريق أطول نحو تحقيق التقارب المرجو
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣-٣	التأثيرات الاقتصادية غير المتكافئة لتشرذم أسواق السلع الأولية
إبريل ٢٠٢٤، الفصل ٣	تباطؤ النمو العالمي متوسط المدى: ما المطلوب لتغيير اتجاه التيار؟
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-٣	كفاءة توزيع الموارد: المفهوم والأمثلة والقياس
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٣-٣	التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على الإنتاجية وأسواق العمل على مستوى العالم

رابعاً: التضخم والانكماش وأسواق السلع الأولية

إبريل ٢٠١٣، الفصل ١	استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
تقرير خاص	
إبريل ٢٠١٣، الفصل ٣	الوحش الذي لم يهاجم: هل كُمن التضخم أم كان في غفوة مؤقتة؟
إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-٣	هل لا يزال استهداف التضخم ضرورياً في ظل استواء منحنى فيليبس؟
أكتوبر ٢٠١٣، الفصل ١	استعراض الأوضاع في أسواق السلع الأولية
تقرير خاص	
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١ ت خ ١	طفرات الطاقة والحساب الجاري: تجارب قُطرية مقارنة
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١ ت خ ٢	مركبات أسعار النفط وتضييق الفرق بين سعري خام برنت وغرب تكساس الوسيط
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٣	تثبيت توقعات التضخم عند قصور التضخم عن الهدف
إبريل ٢٠١٤، الفصل ١	أسعار وتنبؤات السلع الأولية
تقرير خاص	
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ١	تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي
تقرير خاص	
إبريل ٢٠١٥، الفصل ١	تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على الاستثمار في
تقرير خاص	حقبة انخفاض أسعار النفط

تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد

- انهيار أسعار النفط: العرض أم الطلب؟
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على المعادن في الاقتصاد العالمي
- إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ١
تقرير خاص
- منحنيات الحدود القصوى الجديدة لاستخراج المعادن: التحول من الشمال إلى الجنوب
- إبريل ٢٠١٥، الفصل ١
تقرير خاص، الإطار ١-١ ت خ-١
- إلى أين يتجه مصدر السلع الأولية؟ نمو الناتج في أعقاب طفرة أسعار السلع الأولية
مريض أمت به وعكة بسيطة: طفرات السلع الأولية وظاهرة المرض الهولندي
هل تُصاب اقتصادات البلدان المصدرة للسلع الأولية بطفرة في النشاط أثناء طفرات
السلع الأولية؟
- أكتوبر ٢٠١٥، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٢
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية مع التركيز على التحول في استخدام الطاقة
في ظل انخفاض أسعار الوقود الأحفوري
- إبريل ٢٠١٦، الفصل ١، تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٣
- انخفاض التضخم عالميا في عصر يشهد سياسة نقدية مقيدة
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على الأمن الغذائي وأسواق الغذاء
في الاقتصاد العالمي
- أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ١،
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٣
- ما مدى أهمية الأسعار العالمية بالنسبة لتضخم أسعار الغذاء؟
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على دور التكنولوجيا والموارد
غير التقليدية في سوق النفط العالمية
- إبريل ٢٠١٧، الفصل ١،
تقرير خاص
- أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ١
تقرير خاص
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- إبريل ٢٠١٨، الفصل ١
تقرير خاص
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١ ت خ-١
- دور المعادن في اقتصاديات السيارات الكهربائية
أفاق التضخم: المناطق والبلدان
- أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ١، تقرير خاص
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١ ت خ-١
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على أحدث اتجاهات الطلب على الطاقة
عرض الطاقة المتجددة والطلب عليها
- أكتوبر ٢٠١٨، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-١
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية، مع التركيز على أحدث اتجاهات الطلب على الطاقة
تحديات السياسة النقدية في الأسواق الصاعدة في ظل عودة الأوضاع المالية العالمية إلى طبيعتها
ديناميكيات التضخم في مجموعة أوسع نطاقا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
- إبريل ٢٠١٩، الفصل ١
تقرير خاص
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- أكتوبر ٢٠١٩، الفصل ١
تقرير خاص
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- إبريل ٢٠٢٠، الفصل ١،
تقرير خاص
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ١،
تقرير خاص
- ما هي آخر المستجدات بشأن انبعاثات الكربون العالمية عام ٢٠١٩؟
- إبريل ٢٠٢١، الفصل ١
تقرير خاص، الإطار ١-١ ت خ-١
- تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية
- إبريل ٢٠٢١، الفصل ١
تقرير خاص

أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١
تقرير خاص
أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ٢
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٢٢، تقرير خاص
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠٢٢، تقرير خاص

إبريل ٢٠٢٣، الفصل ١
تقرير خاص

أكتوبر ٢٠٢٣، المرفق ١-١
على شبكة الإنترنت، تقرير
خاص حول السلع الأولية
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠٢٣، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ١-٣

إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٣، الإطار ٢-١
أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-٥
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٤
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٥
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٤
إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٣
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٣-١
أكتوبر ٢٠٢٣، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٤-١

أسعار المساكن وتضخم أسعار المستهلكين
تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

ذعر من التضخم

التضخم الأساسي أثناء أزمة كوفيد-١٩
التطورات السوقية والتقدم المحرز نحو تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري
تحليل أخطاء تنبؤات التضخم في تقارير «أفاق الاقتصاد العالمي» الأخيرة
القوة السوقية والتضخم أثناء جائحة كوفيد-١٩
تطورات أسواق السلع الأولية ومحركات تضخم أسعار الغذاء
تقرير خاص عن السلع الأولية: تطورات السوق وتأثير تراجع استخراج الوقود
الأحفوري على الاقتصاد الكلي

أسعار السلع الأولية والسياسة النقدية: تحليلات عالية التواتر

التوقعات التضخمية على مستوى الشركات، ودرجة الانتباه، وفعالية السياسة النقدية
دعم الطاقة، والتضخم، والتوقعات: تحليل عناصر تدابير منطقة اليورو
التشرذم وأسواق السلع الأولية: مواطن الضعف والمخاطر
التوترات في تجارة السلع الأولية: أدلة من بيانات حركة الناقلات

خامسا: سياسة المالية العامة

التفاوت الكبير في السياسات
فرط أعباء الدين العام وأداء القطاع الخاص
هل الوقت الحالي مناسب لإعطاء دفعة للبنية التحتية؟ آثار الاستثمار العام على الاقتصاد الكلي
تحسين كفاءة الاستثمار العام
الآثار الاقتصادية الكلية لزيادة الاستثمار العام في الاقتصادات النامية
مؤسسات المالية العامة وقواعد المالية العامة والاستثمار العام
طفرات السلع الأولية والاستثمار العام
آثار سياسة المالية العامة العابرة للحدود: هل لا تزال مؤثرة؟
تأثير تداعيات صدمات الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة على المراكز الخارجية
تأثير التغييرات في سياسة ضريبة الشركات على الاقتصاد الكلي
السياسات الموضوعية: إعادة النظر في سياسات المالية العامة لمعالجة عدم المساواة داخل البلدان
النزول إلى أرض الواقع: كيف نعالج تصاعد الدين العام
إصلاحات الأسواق لتعزيز النمو واستمرارية القدرة على تحمل الدين
عدم الحصافة المالية وتوقعات التضخم: دور أطر السياسة النقدية
السياسات الصناعية في الأسواق الصاعدة: قديما وحديثا

سادسا: السياسة النقدية والأسواق المالية وتدفق الأموال

إبريل ٢٠١٣، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-١

التفاوت الكبير في السياسات

حديث الإلغاء التدريجي: ما المتوقع عندما تشدد الولايات المتحدة
سياستها النقدية

عرض الائتمان والنمو الاقتصادي

تعافٍ مطرد لكنه بطيء: القدرة على الصمود في ظل التباعد

هل ينبغي على الاقتصادات المتقدمة أن تقلق بشأن صدمات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة؟

إبريل ٢٠١٤، الفصل ٢
تقرير خاص حول التداعيات

إبريل ٢٠١٤، الفصل ٣

أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ١-١

إبريل ٢٠١٦، الإطار ٢-٢

أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٥

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٢-٣

أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٣-٢

إبريل ٢٠٢٠، الإطار ١-٢

إبريل ٢٠٢٠، الفصل ٣

إبريل ٢٠٢٠، الإطار ١-٣

إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-٣

إبريل ٢٠٢١، الفصل ٤

إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-٤

أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-١

أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٢

إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-٢

إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٢

إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٢

إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-١

إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-١

إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٢

إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٣-٢

إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-٣

أكتوبر ٢٠٢٣، الفصل ٢

إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-٢

منظورات لأسعار الفائدة الحقيقية العالمية
مستجدات أسواق المساكن في أنحاء العالم
السياسة النقدية الأمريكية والتدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
منهج شفاف لإدارة المخاطر على مستوى السياسة النقدية
هل تستمر انتعاش التدفقات الرأسمالية الوافدة إلى الأسواق الصاعدة؟
تأثير إصلاحات القطاع المالي على وتيرة التعافي
الإفصاح الواضح من البنك المركزي ودرجة ثبات التوقعات التضخمية
هل يمكن تنشيط الاقتصاد من خلال أسعار الفائدة الأساسية السالبة؟
تخفيف الصدمات المالية العالمية في الأسواق الصاعدة: هل يمكن أن يكون
التنظيم الاحترازي الكلي عاملاً مساعداً؟
السياسات الاحترازية الكلية والانتماء — تحليل شمولي للنتائج التجريبية
هل يتم تعديل التنظيم الاحترازي الكلي في الأسواق الصاعدة استجابة
للصدمات المالية العالمية؟

سرعات متباينة: تداعيات السياسة النقدية أثناء التعافي من جائحة كوفيد-١٩
برامج شراء الأصول في الأسواق الصاعدة: أسبابها المنطقية وفعاليتها
التوسع النقدي ومخاطر التضخم
ردود أفعال السياسات والتوقعات خلال نوبات تسارع التضخم
محددات أسعار الفائدة المحايدة وحالة من عدم اليقين بشأن الآفاق المتوقعة
دين القطاع الخاص والتعافي العالمي
ارتفاع مديونية الأسر، وتخمة المدخرات العالمية للأغنياء وسعر الفائدة الطبيعي
أسعار المساكن: حالة من الفتور
السياسة النقدية: سرعة انتقال آثارها والتباين وعدم التجانس
سعر الفائدة الطبيعي: القوى المحركة والانعكاسات على السياسات
أثر انتقال التداعيات إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
التفاعلات النقدية والمالية
إدارة التوقعات: التضخم والسياسة النقدية
انتقال آثار السياسة النقدية إلى أسعار الفائدة في أوروبا

سابعاً: قضايا سوق العمل والفقر وعدم المساواة

إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٢

إبريل ٢٠١٧، الفصل ٣

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-١

أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٢

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٢

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٢-٢

أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢

إبريل ٢٠١٨، الفصل ٢

إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٢

إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٤

إصلاح نظم التفاوض الجماعي بهدف زيادة معدلات توظيف العمالة والحفاظ على استقرارها
فهم الاتجاه العام التنافسي في أنصبة العمالة من الدخل
نسب المشاركة في القوة العاملة في الاقتصادات المتقدمة
ديناميكيات الأجور الأخيرة في الاقتصادات المتقدمة: المحركات والانعكاسات
ديناميكيات سوق العمل حسب مستوى المهارات
الجمود في عقود العمل والأجور الاسمية في أوروبا: أدلة على مستوى الشركات
تصحيح الأجور والوظائف بعد الأزمة المالية العالمية: أدلة على مستوى الشركات
المشاركة في سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة: الدوافع والآفاق المتوقعة
مشاركة الشباب في سوق العمل في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مقابل
الاقتصادات المتقدمة
هل تنذر الغيوم بعاصفة في المستقبل؟ الهجرة ومعدلات المشاركة في سوق العمل

- هل وصلت الاختلالات العالمية إلى نقطة تحول؟
تحويل الاتجاه: تصحيح المراكز الخارجية في عام ١٩٨٦
قصة تصحيحين: شرق آسيا ومنطقة اليورو
فهم دور العوامل الدورية والهيكلية في تباطؤ التجارة العالمية
الاقتصادات الصغيرة، والعجز الكبير في الحساب الجاري
التدفقات الرأسمالية والتعميق المالي في الاقتصادات النامية
تحليل مكونات التباطؤ في التجارة العالمية
فهم تباطؤ التدفقات الرأسمالية إلى الأسواق الصاعدة
التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية منخفضة الدخل
مكاسب الإنتاجية المحتملة نتيجة زيادة تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة
التجارة العالمية: ماذا وراء التباطؤ؟
تطور التكامل التجاري لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
مع الطلب النهائي للصين
التحولات في توزيع رأس المال على مستوى العالم: الانعكاسات
بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
التصحيحات الاقتصادية الكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة المصدرة للسلع الأولية
تحويلات المغتربين وتمهيد الاستهلاك
منهج متعدد الأبعاد في مؤشرات سياسة التجارة
صعود التجارة في الخدمات
دور المساعدات الأجنبية في تحسين الإنتاجية في البلدان النامية منخفضة الدخل
الاضطرابات التجارية العالمية
أسعار السلع الرأسمالية: هل الدافع للاستثمار معرض للخطر؟
الأدلة المستخلصة من البيانات الضخمة: أسعار السلع الرأسمالية عبر البلدان
الاستثمار والتعريفات الجمركية على السلع الرأسمالية: أدلة على مستوى
الشركات من كولومبيا
دوافع التجارة الثنائية والتداعيات الجمركية
التجارة الإجمالية مقابل التجارة في القيمة المضافة
موازن التجارة الثنائية والإجمالية
فهم تصحيحات العجز التجاري — هل للتجارة الثنائية دور خاص في هذا الصدد؟
الأثار الكلية والجزئية العالمية لنزاع تجاري بين الولايات المتحدة
والصين — أفكار مستخلصة من ثلاثة نماذج
خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بدون اتفاق
انعكاسات نقل جزء من إنتاج الاقتصادات المتقدمة من الخارج إلى الداخل
التوترات التجارية - سيناريو يتضمن آخر المستجدات
ترجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية في عام ٢٠١٨
التجارة وسلاسل القيمة العالمية أثناء الجائحة
آثار انقطاعات سلاسل الإمداد العالمية أثناء الجائحة
تأثير الإغلاق العام على التجارة: أدلة مستمدة من بيانات الشحن
تكيف التجارة على مستوى الشركات مع جائحة كوفيد-١٩ في فرنسا
التشتت الاقتصادي الجغرافي وسعر الفائدة الطبيعي
التشتت الجغرافي-الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر
تصاعد التوترات التجارية
- أكتوبر ٢٠١٤، الفصل ٤
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٤-٢
إبريل ٢٠١٥، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-١
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٦، الفصل ٢
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٣-٣
أكتوبر ٢٠١٦، الفصل ٢
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٤
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٤
أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ١-٥
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٦
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٤
أكتوبر ٢٠١٨، إطار السيناريو ١
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٣
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٣
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٤
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٤
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-٤
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٤-٤
إبريل ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ١-١
أكتوبر ٢٠١٩، إطار السيناريو ٢-١
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٤
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٤
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٣-٤
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٢٣، الفصل ٤
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-٤

- إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٤-٢
 إبريل ٢٠٢٣، الإطار ٣-٤
 إبريل ٢٠٢٤، الإطار ١-١
 إبريل ٢٠٢٤، الفصل ٤
 إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٤-٢
- انكشاف الميزانيات العمومية لمخاطر التشتت
 التوترات الجغرافية-السياسية، وسلاسل الإمداد، والتجارة
 التشرذم يؤثر سلبا على التجارة الدولية
 تبادل الأدوار: التداعيات الحقيقية من الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين
 تدفقات رؤوس الأموال إلى الأسواق الصاعدة في مجموعة العشرين ولغز التوزيع

عاشرا: قضايا إقليمية

- إبريل ٢٠١٣، الإطار ٣-١
 إبريل ٢٠١٨، الإطار ٣-٢
- تطور عجز الحساب الجاري في منطقة اليورو
 هل لا يزال الارتباط قائما؟ اتجاهات المشاركة في سوق العمل في المناطق الأوروبية

حادي عشر: التحليلات ذات الخصوصية القطرية

- أكتوبر ٢٠١٣، الإطار ١-٤
 إبريل ٢٠١٤، الإطار ١-٢
 أكتوبر ٢٠١٤، الإطار ٣-١
 أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٣-٣
 أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ٣-٢
 إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٢
 إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤-٢
 إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٤-٣
 أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢-١
 أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-٢
 إبريل ٢٠٢٤، الإطار ٢-٢
- سياسات آبنوميكس: مخاطر قائمة عقب نجاح مبكر؟
 هل نمط الإنفاق في الصين يتحول (بعيدا عن السلع الأولية)؟
 الاستثمار العام في اليابان أثناء العقد المفقود
 الصادرات اليابانية: ما العائق؟
 تجربة الانكماش في اليابان
 هل هو تسريح دائم؟ المشاركة في سوق العمل في الولايات المتحدة والمناطق الحضرية
 الهجرة والأجور في ألمانيا
 تأثير الهجرة من فنزويلا على أمريكا اللاتينية والكاريبية
 انتقال التأثير من الأجور إلى الأسعار: تقديرات مستمدة من الولايات المتحدة
 الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون — تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي
 السياسة النقدية وأسواق العقارات في الصين

ثاني عشر: قضايا تتعلق بتغير المناخ

- أكتوبر ٢٠١٧، الفصل ٣
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-١
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٢
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٣
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٤
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٥
 أكتوبر ٢٠١٧، الإطار ٣-٦
 إبريل ٢٠١٩، الإطار ٣-١
 أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١ ت-١ خ-١
 أكتوبر ٢٠٢٠، الفصل ٣
 أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣-١
 أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٣-٢
 إبريل ٢٠٢١، الإطار ١-٢
 أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٢
 أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٢
 أكتوبر ٢٠٢١، الفصل ١
 تقرير خاص
- آثار صدمات الأحوال الجوية على النشاط الاقتصادي: كيف يمكن أن تواكبها
 البلدان منخفضة الدخل؟
 تأثير الأعاصير الاستوائية على النمو
 دور السياسات في مواجهة صدمات الأحوال الجوية: تحليل قائم على استخدام النماذج
 استراتيجيات التصدي لصدمة الأحوال الجوية وتغير المناخ: دراسات حالة مختارة
 التصدي لصدمة الأحوال الجوية: دور الأسواق المالية
 التطورات التاريخية للمناخ والتنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل العالمي
 تخفيف آثار تغير المناخ
 سعر التكنولوجيا المصنعة لتوليد الطاقة منخفضة الكربون
 آخر التطورات بشأن انبعاثات الكربون العالمية
 تخفيف تغير المناخ - الاستراتيجيات المراعية للنمو والتوزيع
 المصطلحات
 نظرة عن قرب على قطاع الكهرباء - الخطوة الأولى تجاه الحد من الانبعاثات الكربونية
 من هي الفئات الأكثر تضررا من تغير المناخ؟ دراسة حالة عن الكوارث الطبيعية
 الوظائف والاقتصاد الأخضر
 التكنولوجيا النظيفة ودور البحث العلمي الأساسي
 تطورات وتنبؤات أسواق السلع الأولية

إبريل ٢٠٢٢، الفصل ٣
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠٢٢، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠٢٢، الفصل ٣
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٢-٣
أكتوبر ٢٠٢٢، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠٢٣، الإطار ١-٢

سوق عمل أكثر خضرة: التوظيف والسياسات والتحول الاقتصادي
جغرافية الوظائف كثيفة الخضرة والوظائف كثيفة التلوث: أدلة من الولايات المتحدة
هل ستصبح سوق العمل أكثر اخضراراً بعد كوفيد؟
التأثير الاقتصادي الكلي قصير المدى لسياسات التخلص من الكربون
انعكاسات تسعير الكربون على المدى القريب — نظرة عامة على الدراسات ذات الصلة
الاقتصاد السياسي لتسعير الكربون — تجارب من جنوب إفريقيا والسويد وأوروغواي
خفض الكربون في قطاع الكهرباء مع إدارة انقطاعات مصادر الطاقة المتجددة
سعر الفائدة الطبيعي والتحول الأخضر

ثالث عشر: موضوعات خاصة

أكتوبر ٢٠١٥، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٦، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٦، الإطار ٤-٣
أكتوبر ٢٠١٦، الإطار ١-ت-١-٣-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-١
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٧، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٢-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٣-٣
إبريل ٢٠١٧، الإطار ٤-٣
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-١
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٣
إبريل ٢٠١٨، الإطار ١-٤
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٢-٤
إبريل ٢٠١٨، الإطار ٤-٤
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٥-١
أكتوبر ٢٠١٨، الإطار ٦-١
إبريل ٢٠١٩، الفصل ٢
إبريل ٢٠١٩، الإطار ١-٢
إبريل ٢٠١٩، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-١
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٣-٢
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠١٩، الإطار ٢-٣

اجتياز مراحل بقدر ضئيل من المساعدة من طفرة السلع: هل الإيرادات غير المتوقعة من السلع الأولية تعجل وتيرة التنمية البشرية؟
كسر حالة الجمود: تحديد الدوافع الاقتصادية السياسية وراء الإصلاحات الهيكلية
هل يمكن لموجات الإصلاح تغيير الوضع الحالي؟ بعض دراسات الحالة باستخدام طريقة المقارنة المصطنعة
إقبال عالمي على تملك الأراضي
الصراعات والنمو والهجرة
معالجة المصاعب في قياس النشاط الاقتصادي الأيرلندي
اتجاهات نصيب الفرد من الدخل في فرادى البلدان: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا
التقدم التكنولوجي وأنصبة العمالة: نظرة عامة تاريخية
مرونة الإحلال بين رأس المال والعمالة: المفهوم والتقدير
المهام الروتينية والتشغيل الآلي والتدخل الاقتصادي حول العالم
تعديل نصيب العمالة من الدخل
الهواتف الذكية والتجارة العالمية
هل تأثرت إحصاءات الإنتاجية بخطأ في قياس الاقتصاد الرقمي؟
تغير محتوى الخدمات في السلع المصنعة
بيانات براءات الاختراع والمفاهيم ذات الصلة
تهيئة الأنشطة الابتكارية للبلدان المتقدمة تكنولوجياً وانتقال المعرفة
العلاقة بين المنافسة والتركز والابتكار
زيادة القوة السوقية
تراجعات حادة في إجمالي الناتج المحلي: بعض الحقائق المبسطة
التنبؤ بحالات الركود والتباطؤ — مهمة صعبة
صعود القوة السوقية للشركات وأثاره الاقتصادية الكلية
الحركة المتزامنة بين تركيز الصناعات وادخار الشركات
أثر عمليات الدمج والاستحواذ على القوة السوقية
صناعة السيارات العالمية - التطورات الأخيرة والانعكاسات على الآفاق العالمية
قياس النشاط الاقتصادي والرفاهية في الأقاليم دون المركزية
الآثار الدائمة للصدمات المحلية: حالة إغلاق مصانع السيارات
الآثار السياسية للإصلاحات الهيكلية
تأثير الأزمات على الإصلاحات الهيكلية
استمرارية ومحددات العنصر المشترك في الفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة

إبريل ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٤-١
أكتوبر ٢٠٢٠، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٢١، الإطار ٢-٢
إبريل ٢٠٢١، الفصل ١،
المرفق ١-ت-١-٣-١
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٢
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ١-٣
أكتوبر ٢٠٢١، الإطار ٣-٣

الاضطرابات الاجتماعية خلال جائحة كوفيد-١٩
دور تكنولوجيا المعلومات خلال جائحة كوفيد-١٩: شواهد مستمدة من تجربة الولايات المتحدة
خسائر التعليم أثناء الجائحة ودور البنية التحتية
انعدام الأمن الغذائي والدورة الاقتصادية
انعدام الأمن الغذائي والأسعار أثناء كوفيد-١٩
لقاحات «الحمض النووي الريبسي المرسل» (mRNA) ودور البحث العلمي الأساسي
الملكية الفكرية والمنافسة والابتكار

مناقشة المجلس التنفيذي للأفاق المتوقعة، إبريل ٢٠٢٤

أدلى رئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بالتعليقات التالية في ختام مناقشة المجلس لتقرير «الراصد المالي» و«تقرير الاستقرار المالي العالمي» وتقرير «آفاق الاقتصاد العالمي» في ٣ إبريل ٢٠٢٤.

فضلا على ارتفاع النمو وزيادة الإنتاجية بفضل الإصلاحات الهيكلية المعززة.

ودعا المديرين البنوك المركزية إلى ضمان عودة التضخم إلى المستوى المستهدف بسلاسة، من خلال تجنب تخفيف السياسة النقدية قبل الأوان. وأكدوا أن وتيرة عودة السياسة النقدية العادية ينبغي أن تظل معتمدة على البيانات الواردة، وأن تكون مصممة وفقا لظروف كل بلد، وأن يتم التواصل بشأنها بوضوح. وعندما تكون معدلات التضخم وتوقعات التضخم قريبا من المستوى المستهدف، اتفق المديرين على أن البنوك المركزية ينبغي أن تنتقل تدريجيا إلى موقف أكثر حيادية بشأن سياساتها النقدية لتجنب القصور عن بلوغ هدف التضخم.

وفي معرض إشارتهم إلى ارتفاع معدلات عجز المالية العامة ومستويات الدين في كثير من البلدان، فضلا على ارتفاع تكاليف خدمة الدين، دعا المديرين إلى ضبط أوضاع المالية العامة تدريجيا على المدى المتوسط لضمان استدامة القدرة على تحمل الديون وإعادة بناء حيز للتصرف من خلال الموازنة، والاستثمارات ذات الأولوية، والإنفاق الاجتماعي الموجه لحماية الفئات الأضعف. ومن شأن التصحيح المالي أن يدعم أيضا عملية تراجع معدل التضخم. وأكد المديرين أن وتيرة الضبط المالي ينبغي أن تتوقف على أوضاع كل بلد وأن تكون جزءا لا يتجزأ من إطار للمالية العامة متوسط الأجل يتسم بالمصداقية. وذكر المديرين أن البيانات التاريخية تشير إلى أن ضغوط الإنفاق يمكن أن تزداد نتيجة للعدد القياسي من الانتخابات التي ستعقد هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، أقر المديرين بما يواجهه عدد كبير من الاقتصادات من ضغوط كبيرة على الإنفاق في الأجل المتوسط تنجم عن شيخوخة السكان وتغير المناخ والاحتياجات الإنمائية. واتفق معظم المديرين على أنه ينبغي للبلدان أن تعزز النمو طويل المدى من خلال تنفيذ سياسات مالية مصممة بشكل جيد تحقق فعالية التكلفة فتشجع الابتكار وتيسر انتشار التكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، أكد المديرين أن هذه السياسات ينبغي أن تتجنب التدابير الحمائية.

وأكد المديرين مجددا أن استمرار تراكم الدين العام والخاص في كثير من الاقتصادات يشكل مواطن ضعف مالي متوسط الأجل. وشدد المديرين على أن السلطات التنظيمية

المديرون التنفيذيون بوجه عام مع تقييم الخبراء لأفاق الاقتصاد العالمي، والمخاطر، وأولويات السياسات. ورحبوا باستمرار صلابة

الاقتصاد العالمي واحتواء المخاطر على القطاع المالي على مدار العامين الماضيين، على الرغم من الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة التي أقرتها البنوك المركزية بهدف استعادة استقرار الأسعار. واتفق المديرين عموما على أن الاقتصاد العالمي ربما يقترب من الهبوط الهادئ، لكنهم أقرروا بأن النمو المستقبلي من المتوقع أن يكون منخفضا بالمعايير التاريخية، مما يعكس استمرار ارتفاع تكاليف الاقتراض، وسحب الدعم المالي، وضعف نمو الإنتاجية، واستمرار التوترات الجغرافية-السياسية. واتفق معظم المديرين أيضا على أن زيادة التضخم الجغرافي-الاقتصادي ستؤثر على النمو على المدى المتوسط، في حين ألقى عدد قليل من المديرين الضوء على المنافع التي سيحققها تنويع التجارة. وأعرب المديرين عن أسفهم لأن ضعف آفاق النمو العالمي سوف يعني ضمنا، بالنسبة للعديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بطء التقارب نحو مستويات معيشية أعلى.

واعتبر المديرين عموما أن المخاطر التي تهدد الآفاق أصبحت الآن أكثر توازنا، مع تأكيدهم على أن مخاطر التطورات المعاكسة البارزة لا تزال قائمة. وأشار المديرين على وجه الخصوص إلى أن تعطل الإمدادات والارتفاعات الجديدة في الأسعار الناجمة عن التوترات الجغرافية-السياسية يمكن أن ترفع التوقعات بشأن أسعار الفائدة وتدفع إلى عودة ظهور التقلبات وهبوط أسعار الأصول بصورة حادة. وأكد المديرين أيضا أن استمرار التضخم لفترة أطول من المتوقع يمكن أن يؤدي إلى تحركات في تدفقات رأس المال، وتشديد حاد للأوضاع المالية العالمية، وتقلب أسعار الصرف، وقد يفرض ضغوطا على القطاعين الخارجي والمالي. وأقرروا بالمخاطر من أن آثار التهدة الناجمة عن نوبة السابقة من تشديد السياسة النقدية ربما كانت لا تزال تلوح في الأفق. وأشار المديرين إلى تزايد الضغوط في قطاع العقارات التجارية وأسواق الإسكان في بعض البلدان. وفي الوقت نفسه، أقرروا باحتمالات تجاوز النتائج المتوقعة في الآفاق وهو ما يرجع إلى مصادر متعددة، بما في ذلك انخفاض التضخم بوتيرة أسرع من المتوقعة.

المدى المتوسط. وأوصى المديرين بإجراء إصلاحات تهدف إلى الحد من سوء توزيع رأس المال والعمالة، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وتعزيز التعليم، وتقوية الحوكمة، والحد من فرط تنظيم الأعمال التجارية والقيود على التجارة، والاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي. ودعا المديرين أيضاً إلى إجراء إصلاحات لتيسير التحول الأخضر وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، مع إدارة مخاطر أمن الطاقة. وأعرب عدد كبير من المديرين عن تأييدهم للتغطية المنتظمة لقضايا المناخ في تقارير الصندوق الرئيسية. وأكد المديرين أن تنشيط التعاون متعدد الأطراف أمر بالغ الأهمية للحد من تكاليف ومخاطر تغير المناخ، وتسريع التحول الأخضر، وحماية النظام التجاري الدولي المفتوح والقائم على قواعد، وتسهيل عمليات إعادة هيكلة الديون، وتعزيز صلابة النظام النقدي الدولي.

ينبغي أن تستخدم أدوات رقابية، بما في ذلك اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، لضمان صلابة البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية في مواجهة مخاطر الائتمان والضغط في قطاع العقارات التجارية والسكنية. وبالنظر إلى المخاطر الجديدة المحتملة المقترنة بسرعة نمو الائتمان الخاص، أعرب المديرين عن رأيهم أن النظر في اتباع منهج تنظيمي ورقابي أكثر استباقية، بما في ذلك تعزيز شروط الإبلاغ سيكون مفيداً. وأشار المديرين إلى أن الحوادث السيبرانية تشكل مصدر قلق متزايد بشأن الاستقرار المالي، وأوصوا بتحسين ترتيبات الحوكمة وتشريعاتها المتعلقة بالأمن السيبراني. وأكد المديرين ضرورة تنفيذ اتفاقية بازل ٣ بشكل كامل وفي الوقت المناسب. واتفق المديرين على الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية موجهة مع تحديد تسلسلها بعناية لتحسين آفاق النمو على

في هذا العدد:

الفصل ١

الآفاق والسياسات العالمية

الفصل ٢

هل تشعر بوطأتها؟
تتبع آثار السياسة النقدية من خلال
أسواق الإسكان

الفصل ٣

تباطؤ النمو العالمي
متوسط المدى:
ما المطلوب لتغيير اتجاه التيار؟

الفصل ٤

تبادل الأدوار:
التداعيات الحقيقية من الأسواق
الصاعدة في مجموعة العشرين

مطبوعات الصندوق



WORLD ECONOMIC OUTLOOK (ARABIC)

April 2024

ISBN: 979-8400257155



9 798400 257155